روبرت م. ماكيفر

تكوين الدولة

ترجمة
الدكتور حسن صعب

دار العلم للملايين

تكوين الدولة

روبرت م. ماكيفر

تكوينُ الدّولة

ترجمة
الدكتور حسن صعب

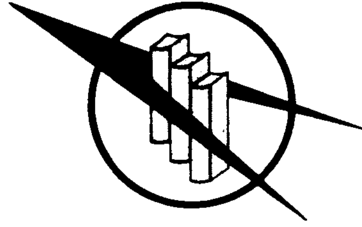
دار العلم للملايين

دار العلم للملايين

مؤسسة ثقافية للتأليف والترجمة والنشر

شارع مار الياس - خلف ثكنة الحلو
ص.ب ١٠٨٥ - تلفون : ٣٠٤٤٤٥ - ٨١٦٦٣٩
برقياً : ملايين - تلكس : ٢٣١٦٦ ملايين

بيروت - لبنان



الطبعة الأولى ١٩٦٦

الطبعة الثانية

كانون الثاني (يناير) ١٩٨٤

المسهمون في هذا الكتاب

روبرت م. ماكيفر

(المؤلف) : من مواليد اسكتلندا سنة ١٨٨٢ . حصل على شهادة الدكتوراه من جامعة ادنبرة سنة ١٩١٥ ، كما نال شهادات أخرى في أوقات متفاوتة من جامعات : اكسفورد ، كولومبيا ، هارفارد ، برنستون . ومنذ سنة ١٩٠٧ والمؤلف يدرّس العلوم الاجتماعية والسياسية في جامعات مختلفة أشهرها جامعتي تورنتو وكولومبيا . وللمؤلف العديد من الكتب .

الدكتور حسن صعب

(المترجم) : نال شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة سنة ١٩٥٦ . عمل محاضراً في قسم العلوم السياسية بالجامعة الأمريكية في

بيروت ، وهو الآن استاذ محاضر في علم السياسة في الجامعة اللبنانية وجامعة القديس يوسف .

من مؤلفاته :

الوعي العقائدي
المفهوم الحديث لرجل الدولة
مقدمة لدراسة علم السياسة
The Arab Federalists of the Ottoman Empire

وقد ترجم الى العربية كتابي الديموقراطية والأمم المتحدة .

مقدمة المترجم

يسرنا ان نقدم للقارىء العربي هذه الدراسة السياسية ، التي تعتبر من أعمق الدراسات التي وضعت لفقه الدولة فقهاً حقيقياً . وصاحب هذه الدراسة علمي المنهج ، وانساني النزعة . وتنساب في دراسته روح البحث عن الحقيقة ، والمحبة للانسان ، والشغف بالحرية ، والايمان بالسلم . وبالرغم من تعمقه في استكناه الظاهرة السلطوية ، بكل ما يحيق بها مما تعارفنا على تسميته بالمكيافيلية ، فان هذا التعمق لم يفقده مثاليته الانسانية . ويعود هذا اكثر ما يعود الى الروح العلمية الحقة التي تأبى عليه التسليم بعبودية الانسان لماضيه . فهو يحاول ان يكتشف ماضي الانسان السلطوي أو السياسي اكتشافاً واقعياً حياتياً ، فيرى فيه ظلماته وأنواره ، وتلازمه الثقة بأن يصنع الانسان مستقبله السياسي صنعاً أفضل تبدد فيه الأنوار الظلمات .

ويسرنا ان يخص المؤلف الترجمة العربية بمقدمة خاصة ، ينوه فيها بالدور الذي شارك فيه العالم العربي في بناء ثقافات العالم العظيمة . فهذه الاشارة تعوض بعض الشيء عن التغاضي عن تجارب العالم العربي التاريخية السياسية في فصول الكتاب . وشأن المؤلف في هذا شأن أكثر المفكرين الغربيين ، الذين يتخذون التاريخ الغربي من اليونان الى الرومان فالى أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية محوراً لأبحاثهم ومصدراً لتعميماتهم . ولئن

تجاوز المؤلف هذا النطاق في استقرائه نتـــائج الدراسات الانثروبولوجية لتطور الانسان السياسي ، فان هذا التوسع لم يمتد الى التجارب العربيـة امتداداً كافياً .

ولا يلام المؤلف وحده على هـذا التقصير . فنحن العرب لم ندرس بعد تجاربنا السياسية المـــاضية والراهنة دراسة علمية ، يستطيع العالم ان يأنس اليها،وان يستقي منها موارد جديدة لفقه التجربة السياسية الانسانية . ونأمل ان يسهم هـــذا الكتاب في تعزيز الاهتمام العربـي بدرس الظاهرة السياسية دراسة علميـــة منهجية . فيشارك بذلك الفكر العلمي والفلسفي العربـي في استدراك ما هنالك من ثغرات في فهم حقيقتنا وحقيقة الانسان السياسية .

حسن صعب

بيروت في ٨ آب سنة ١٩٦٥

مقدمة المؤلف للطبعة العربية

انقضت فترة من الزمن منذ أن وضع هذا الكتاب ، أصبح فيها سير الدولة أحسن مما كان عليه في النصف الأول من القرن العشرين . وبات المصنع الحكومي أقل تعرضاً للتوقفات والاضطرابات التي عاناها من قبل، والتي كانت تعالج باصلاحات مبتسرة . واتفقت وجهة هذا السير مع نزعات العمليات ، التي وصفناها في القسم الرابع من هذا الكتاب . فاتسع نطاق التشريع الاجتماعي في سبيل الرفاه العام،وضاق مجال التنافس الاقتصادي الحر ، وزاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، واستحثت أسباب جديدة هذا التدخل الحكومي ، أهمها النفقات الباهظة التي يقتضيها استكشاف الفضاء،ويتطلبها انماء الطاقة الذرية ، سواء استخدمت لأغراض سلمية أو حربية . وأصبح على الحكومات أن تتعالى عما هي فيه من منازعات خطيرة ، لتواصل جهودها لايجاد نظام عالمي يقضي على خطر الحروب الكبرى ، لأن الحرب الذرية لا تؤدي الى النصر أو الهزيمة بل الى الفناء .

وانتشرت النزعة الى تحرير الشعوب المستعبدة في الحقبتين الأخيرتين انتشاراً بالغ السرعة . وأدى انتشارها الى تغيير مستقبل افريقيا وأكثر أقاليم آسيا تغييراً ثورياً . وأصبحت الامبراطوريات بمفهومها التقليدي أمراً من أمور الماضي. ودخلت الانسانية بذلك تجربة جديدة لم تعرف الحضارة

مثلها من قبل. وأخذ يتفاوت تأثير هذه التجربة على مختلف الشعوب وفقاً لاختلاف أوضاعها . فيختلف هذا التأثير في افريقيا عنه في آسيا .

وذلك لأن أكثر شعوب افريقيا تتحول الآن تحولاً فجائياً من الوضع القبلي الى وضع قومي جديد . وقد عاشت هذه الشعوب بعيدة عن مجاري التاريخ الرئيسية . وظلت منعزلة في نطاق ثقافاتها المحلية . وحرمت من أي اختبار سابق للحكم الذاتي . ولذلك يمكننا ان نتوقع لها ان تمر بفترة من التغير المضطرب،وان تواجه صعوبة في التكيف مع المتطلبات الجديدة للنمو الاقتصادي والثقافي .

وأما شعوب آسيا وافريقيا الشمالية التي استعادت سيادتها ، فقد سبق لها ان شاركت في بناء ثقافات العالم العظيمة . وسبق لها ان مارست الحكم الذاتي . ونشأت لها تقاليد سياسية . ولذلك فانها أحسن استعداداً للمشاركة في العلاقات الحكومية الجديدة التي تدخل فيها شعوب الأرض . وتنطبق هذه الحقيقة على جميع الشعوب الاسلامية من الجزائـــر الى الباكستان . وتشغل الدول العربية مركزاً متوسطاً بينها يمكنها من القيام بدور رئيسي في هذه العمليات الجديدة . ولهذه الدول قيم مشتركة تميزها عن غيرها من الدول . وتستطيع أن تأخذ المكان الجدير بها في مجالس الأمم اذا ما قادها رجال دولة ، الحكمة هاديتهم ورائدهم الاتزان .

روبرت ماكيفر

تمهيد

الانسان هو الحيوان الأول والوحيد الذي اتخذ له الاهاً . وهو قريب للآلهة ومشارك لها في صفاتها . وقد بنى لها المعابد وقدس صورها . ولم يطل به الزمن حتى ابتدع الحروف والأسماء ، وشيد المنازل، وصنع الثياب والأحذية والارائك ، واستخرج الغذاء من الأرض .

ثم أشعرته غريزة حب البقاء بالحاجة إلى الاجتماع في المدن . فأخذ الناس يحتشدون فيها وهم على جهل بفن الحكم ، فتنازعوا وفشلوا وذهبت ريحهم .

وخشي الإله زوس ان يهلك التنازع الجنس البشري كله . فبعث الى الناس برسوله هرمس يحمل اليهم الهيبة والعدالة ، ويوصيهم بأن يتخذوهما مبدئي نظام المدينة ، وقاعدتي التآخي والتوافق . وسأل هرمس زوس ان يعلمه كيف يشيع الهيبة والعدالة بين الناس : أيعطيها للجميع، أو يوزعها كما وزعت الفنون ، فيخص بهما نخبة مصطفاة دون الآخرين، فيصبح العارف بهما كالطبيب تغني معرفته عن جهل الآخرين ؟ فأجابه زوس : ابلغها للجميع ، لأني أريدهم جميعاً ان يعرفوا الهيبة والعدالة . فحياة المدن لا تستقيم اذا أصبحت الفضائل فيها كالفنون وقفاً على الخاصة .

افلاطون — بروتاجوراس ، ٣٢٢ ، ترجمة جوويت

القسم الاول

انبثاق الحكومة

١ الانسان والحكومة

الاساطير والوسائل

« الانسان حيوان عاقل » . هذا هو التعريف الذي أطلقه عليه العلماء، ليصوروا انتسابه للجنس الحيواني ، ويبرزوا امتيازه على سائر أنواعه . فهو أحد هذه الأنواع ولكنه أسماها . وهو من جنسها ، ولكنه مختلف عنها بالنوع والدرجة . والقردة هي أقرب هـذه الأنواع اليه ، ولكن تطوره الرائع باعد الشقة بينه وبينها . ومراحل هذا التطور غير معروفة معرفة كاملة ، ولكن آثاره بادية الآن في نفس الانسان وجسده ، فهو أرجح الحيوانات دماغاً ، وأحلاها وهو يمشي منتصب القامـة . ويداه منطلقتان ، وابهامـاه متقابلان ، وجبينه بارز . ولكن كيانه العضوي بأجزائه وخلاياه وبنيانه لم يتبدل عمـا يماثله لدى الحيوانات العليا . فاذا ما عرف بالحيوان العاقل ، فان التعريف يعبر عما يتفق فيـه مع الجنس الحيواني ، وما يميز به سائر أنواعه .

والفكر هو الملكة التي امتاز بها الانسان على سائر الحيوانات ، والتي أدل بها عليهم منذ ان وعى وجودها . وقد حدثتنا التوراة في بيان قائم في كتاب الخلق ، كيف خرق اباؤنا القوانين الالهية وأكلوا من شجرة

المعرفة . وروت لنا كتب اليونان كيف أعظم فلاسفتهم المعرفة، وكيف تغنى بها شعراؤهم . ومن أجمل ما نقل عنهم في هذا الصدد ما أنشده شاعرهم سوفوكليس في انتيجون . وهـــذا بعض نشيده في ترجمتنا النثرية له :

« هناك أشياء كثيرة تهيب بالنفس وتروعها ، ولكن الانسان هو أشد الأشياء هيبة وأكثرها روعة . فهو الذي يسلك سبيله في البحر من خلال الأمواج العاصفة . وهو الذي يجدد حياة الأرض بمحراثه . وهو الذي يأسر السباع ويقلبها أليفة في خدمته . وهو الذي علم نفسه النطق، وأذل لعقله تموجات الفكر الخاطفة ، وراض نفسه على أصول الحكم . وهو ذو مورد جديد يواجه به كل تحد جديد. ولا يستعصي عليه الا الموت » .

ويستطيع الانسان بفضل قدرته على اجتراح الحيل لمواجهة المعضلات المستجدة أن يتفوق على سائر الحيوانات ، وأن يتولى السيطرة على الخلق كله . وقد اصطنع حيله في الحكم كما اصطنعها في حقول أخرى. ويعنينا هنا أن نتبيّن كيف بدأ حكم الانسان للانسان ، وكيف بلغ هذا الحكم بطرق مختلفة يمكن أن تقسم لفئتين رئيسيتين : الوسائل والأساطير .

ونقصد بالوسائل مختلف الحيل والمهارات التي اصطنعها البشر لينتصروا بها على الأشيـاء والأشخاص ، انتصاراً تقبله الأشخاص قبولاً حسناً ، لأنه أدى الى التخفيف من الجهود التي يبذلون ، والى مضاعفة جزائهم على ما يعملون ، والى التوسيع عليهم فيما ينعمون بـــه من خيرات . فاستطاعوا بنمو هذه الوسائل وتقدمهـا أن ينظموا مغانمهم ويصونوها ، وأن يقهروا أعداءهم ، وان يخضعوا قوى الطبيعة ، وان يوسعوا آفاق معرفتهم . واجتهدوا في أن يتجاوزوا كل مـــا يعترضهم من حدود . فكانت هذه الوسائل طريقهم الى المعرفة ، وكانت المعرفة طريقهم الى السيطرة . فليست الوسيلة كما نعنيها هنا الأداة التي يصنعها الانسان، ولا الآلة التي يخترعها، بل الصنعة التي تمكنه من اختراع الآلة واستخدامها ،

بحيث يتصرف بالأشياء،ويتصرف بالأشخاص وكأنهم أشياء . انها المعرفة مطبقة تطبيقاً محكماً في عالم الأشياء ، بحيث تغير علاقة الشخص بالشيء على الوجه الذي يشتهيه الشخص .

ونعني بالأساطير المعتقدات التقييمية التي يؤمن بها الانسان ، فيحيا بها أو يحيا من أجلها . وتؤلف هذه المعتقدات « نظاماً من الأساطير » معقداً ومترابطاً ، يصون وحدة المجتمع ، ويعطيه أشكالاً فكرية تتحكم بالفعاليات الاجتماعية وتمدها بالطاقة . ولو تعمقنا في درس العلاقات الاجتماعية ، لألفيناها كلها وليدة الأساطير ، ولوجدنا ان نسيج المجتمع هو من حياكتها ، وانها هي التي تتعهده بالطاقة اللازمة لتماسكه . وأقرب مثل على ذلك الأواصر العائلية . فهي اسطورية أكثر مما هي بيولوجية . وهي منبثقة من سلم للقيم في نفس الانسان قاعدته الغريزة الجنسية وتنشئة الذرية . واعتقاد الانسان بهذا السلّم التقييمي الحركي يمكنه من توجيه اندفاعاته البيولوجية ، وضبطها في أشكال وحدود مقبولة ، ويبعث فيه تعلقه بالأبوين ، ويوحي اليه بمعاني الابوة والبنوة والرعاية العائلية ، وبما يؤدي اليه النسب من تعزيز الأواصر الاجتماعية . وهذه هي سنة التنظيم الانساني في كل حضارة ، وفي كل زمان ، ولدى كل أمة . فلكل منها « مركب أساطيري » خاص . وهذا المركب هو سر توحدها واستمرارها ، وتغيرات هذا المركب هي قوام تاريخ الجماعة الباطني . وهو أشبه شيء بدرع يلوذ به الانسان حيث كان كما تلوذ دودة الحرير بالشرنقة . ويحيك كل فرد نسيجه الخاص من خيوط المركب العام . ويتوسط هذا المركب بين الانسان والطبيعة . ويؤمن له ملاذاً يطل منه على العالم ، وداراً يأنس اليها ، ويتخذها قاعدة لكل تجاربه .

ونحن نعتمد هنا مفهوماً جديداً واسعاً للاسطورة . ولا نتخذها معياراً للحكم على أية نظرية من النظريات التي تفسر بها الأديان أو الفلسفات ما هو كائن. ولا نقصد ان نصف أية نظرية من هذه النظريات بالأسطورية.

ولا نقصد أن نحكم على أي منها بأنها صائبة أو خاطئة ، أو بأنها وهمية أو حقيقية . اننا نقف هنا خارج سياق الخطأ والصواب، لنشمل بالاسطورة أروع فلسفات الحيـــاة ، وأعمق تعاليم الأديان ، وأدق نتائج التجربة الحسية ، وأوهى الخرافات البدائية ، وكافة الطرق والمواقف التي واجه الانسان بهـــا الحياة ، والتصورات التي قابل بها تحدياتها ، والقيم التي سيرت سلوكه ، وجعلته يستسيغ الوجود ، ويرى مطامحه فيــه أيسر منالاً . وتدخل كل هذه في مفهومنا الشامل لمقولة الاسطورة .

والأواصر الاجتماعية هي وليدة الاسطورة وربيبتها . ولكنهـا ليست واحدة في الحالين . فالآصرة الاجتماعية تولد في اسطورة ، ومـــا تلبث ان تترعرع في ظل اسطورة اخرى . وتنطلق الآصرة من اسطورة قـد تنسى بعد حين ، وقد تنشأ معها اسطورة اخرى لاستبقـاء الآصرة حية ونامية . واذا لم يطوها النسيان طياً شاملاً فانها قد تتغير أو تتحول بعد حين لعـــادة ، وتتحول العادة لمؤسسة يخلع عليها الزمن من حرمته ، فتصبح محطاً لقيم ومصالح جديدة ، وموضوعاً لتفسيرات جديدة . وتجدد هذه التفسيرات القناعة العامة بوجوب وجود هذه المؤسسة . فـــاذا طال عليها الأمد تهافت هذا الاقتناع ،ونشبت حول المؤسسة تساؤلات جديدة ، فتؤدي هذه التساؤلات التي انبثقت من تغيّر الاحوال الى نشوء أساطير جديدة مناقضة للاساطير الأولى . وقد يؤدي التغير الى تكيف الأساطير القديمة مع الاحوال المستجدة . فتكون النتيجة على أية حـال واحدة ، وهي ان الاساطير التي تمد النظام الاجتماعي بطاقة الحياة أصبحت غـير الاساطير الأولى التي ولدت الآصرة الاجتماعية في ظلها .

وأساطير الانسان ووسائله متداخلة ومتفاعلة تفاعلاً حتمياً . فهو يحقق أهدافه في الحياة باجتراح الوسائل وتحسينها . ولكن اختياره لهذه الأهداف رهين بأساطيره . فهي التي توجهه نحو هدف ما دون الآخر ، وهي التي تدفعه نحو تعهد امكاناته التي تقربه من هدفه ، واهمال تلك التي تقصيه

عنه . وهي التي تسير به في طريق ما من طرق الحياة دون الأخرى ، وتعده لضبط اندفاعاته العضوية ضبطاً محكماً . واذا تغيرت الأساطير تبدلت الوسائل أو اصطنعت اصطناعاً جديداً . وهذا ما حدث في روسيا لدى انتقالها من الاقطاعية الى السوفياتية . فقد رافق هذا التغير في الأساطير تغير هائل في الوسائل وتوجيه جديد لها . واذا تقدمت الوسائل كان لهذا التقدم تأثيره على الأساطير . وهذا ما حدث لأسطورة القومية بعد أن تحسنت المواصلات ، وأخذت تقضي تدريجياً على المسافات . فازدادت الفكرة القومية قوة وانتشاراً . ولربما انقلبت الأساطير وسائل كما يحدث عندما تتسلط أمة على أخرى ، وتستخدم أساطير الأمة المغلوبة لتوطد تسلطها عليها . فتصبح هذه الأساطير جزءاً من وسائل الأمة الغالبة. وتظل أساطير الأمة الغالبة هي الدافعة للتسلط ولعملية توطيده . وتظل للاساطير قوتها ، لأن الوسائل أياً كان شأنها،لا تغني عنها . فالأسطورة تشق الطريق فتقتفيه الوسيلة .

وتزودنا هذه الحقائق بدرسنا الأول في بحثنا المتعلق بنظام الحكومة ، هذا البحث القديم الذي عرفه الصينيون والهنود واليونان ، وعرفته شعوب أخرى غيرهم ، نقلت عنهم مجلدات كثيرة حول الموضوع . وهذه المجلدات مليئة بالحكم حول طبيعة الحكومة ، وطافحة بالملاحظات حول السلوك الحكومي . وأضاف اليها المفكرون المحدثون عشرات المجلدات حول فلسفة الحكم . ولكن كل هذه المجلدات لا تؤلف ما يمكن أن ندعوه « علم الحكومة ». لأن علم الحكومة يعني نظاماً للمعرفة ذا قوانين ثابتة اكتشفت اكتشافاً علمياً ، وأصبحت حقائق تحدد كل ما يقوم به المشرع ،كما تحدد مدى تجاوب الوسط الاجتماعي مع تشريعاته واجراءاته . ولا ينطبق هذا الوصف على أساطيرنا السياسية التي تتغير تغيراً متواصلاً، وتنشأ في أحوال متغيرة تغيراً دائماً . ولا يمكن اخضاعها للحدود التي يفترضها العلم . والعمل الحكومي عمل معقد تواجهه دائماً ظروف جديدة

لا يمكن ان تستكشف استكشافاً علمياً مسبقاً . وتخيم على العمل الحكومي أساطير تدفعه لأقصى ما تستطيع . وتسود الأساطير الحكومة كما تسود الحكومـة البشر . والحكومة هي التي تنظم أحوال البشر في ظل سلطة معينة . وقد تتغير أساطيرهم تغيراً دائماً ، ولكنها تظل مع ذلك مهيمنة على عقول الحكام والمحكومين .

ونود أن نميز بين علم الحكومة وعلم السياسة . وقد نفينا وجود الأول وامكانه ، ولكننـا لا ننفي وجود الثاني أو امكانه . والمفهوم الشائع الآن لعـلم السياسة يجعله ممكن الوجود . لأن المقصود به دراسة الدولة دراسة منهجية ، وتبـين الاحوال التي تنشأ فيها مختلف الحكومات ، واستكناه خصائص كل نموذج من نماذجها،وسبر علاقة الحكومة بالمحكومين في مختلف الأحوال التاريخية،والتعرف على كيفية قيام الحكومات بوظائفها تبعاً لنماذجها وأحوالهـا وظروفها ... ويسوغ لنا ان نعتبر حصاد هذه الدراسة المنهجية علماً . وقد لا يقرنا المتزمتون العلميون على هذا الرأي . لأن العلم في نظرهم مجموعـة من القوانين الأزلية التي يعبر عنها تعبيراً رياضياً أو كمياً . وكل معرفة لا تكون لها دقة هذه القوانين لا تكون في نظرهم علماً .

ونحن لا نجادلهم في صحة تعريفهم هذا للعلم . ولا نصر على تسمية معارفنا السياسية علماً . ولا يضيرنا ان نطلق عليها أية تسمية أخرى ، ما دامت فوائدها قائمة ومستمرة،وما دمنا قد أوضحنا اننا حين ندعوها علماً ، لا نقصد بذلك انها معارف منهجية يقينية يستطيع رجـل الدولة أن يعول عليها كما يعول الطبيب على معارفه الصحية أو المهندس عـلى معادلاته الرياضية .

ولـكم حلم البشر بعـلم للحكومة تستوي فيه منهجية العلوم الرياضية والطبيعية وتتوفر له يقينيتها. ولـكم تصوروا انهم بلغوه وانه هداهم صراط الخلاص الانساني . وقـد بدت هـذه الرؤيا لافلاطون منذ ألفي عام .

ولاحت في عصرنا لبرنارد شو . وحسب كل منهما انه اكتشف الحقيقة السياسية التي تسعد البشر في كل زمان ومكان . ولن يكونا آخر من يرى هذه الرؤيا . فهي تفتن كل من تأمل موضوع الحكومة تأملاً جدياً. ويجدر بنا أن نتساءل عما يتوق اليه أصحاب هذه الرؤيا ، وان نتبين معهم طبيعة العلم الذي يريدون . أيريدون أن يكون موضوع علم السياسة: كيف يحكم البشر ؟ اذا كان هذا ما يريدون ، فإن معرفتنا بالموضوع واسعة ، ولكنها معرفة تاريخية وصفية ، وليست معرفة منهجية يقينية . أم يريدونه علماً يقرر ما يجب أن يكون عليه حكم البشر ؟ فيصبح بذلك علماً بما يجب أن يكون ، لا بما هو كائن . ويصبح بوسع المفكر أن يقدم من خلاله أساطيره وافتراضاته الذاتية . فيتجاوز بهذا الموقف الذاتي العلم لما قبله أو لما بعده . ولا ينقص هذا التجاوز من قيمة تفكيره الاجتماعية ، لأن بحث ما يجب أن تكون عليه الحكومة ليس أقل أهمية من بحث ما هي عليه . أم يريدونه علماً لما يمكن أن يكون عليه حكم البشر ، أي كما أراده وسبق اليه مكيافيلي في عصرنا الحديث حين وضع في كتابه الأمير المبادىء العملية لهداية الحاكم ؟ ان الكثيرين من الذين اختبروا الحياة العامة من رجال الدولة والدبلوماسية وصانعي السياسة وزعماء الأحزاب ومستشاري الرؤساء والملوك ، ساروا على سنته من بعده ، فألفوا كتباً ومذكرات كشفوا فيها عن أسرار النجاح السياسي. وتصدى علماء النفس ودارسو أصول النشر والدعاية، لتحليل نفسية الجماهير، وبينوا للحاكم طرق اثارتها وتهدئتها . فاتسعت بذلك معارفنا السياسية اتساعاً هائلاً ، وأصبح لدينا سجل رائع لأفكار المؤلفين وملاحظاتهم حول الحكومة . وهذه الأفكار والملاحظات هي ملاحظات حول فن الحكومة، ولكنها لا تؤلف علماً للحكومة . وهي على غناها قاصرة عن مستلزمات العلم .

وليس علم الحكومة وفنها شيئاً واحداً . ويبدو الفرق بينهما واضحاً

اذا ما تذكرنا من جديد وصايا مكيافيلي للحكـــام . فهو يوصيهم بأن يجمعوا في سياستهم بـين المكـر والقسوة ، وبأن لا يكترثوا – اذا لزم الأمر – بالمبادىء الخلقية،وبأن يكتفوا بالتظاهر باحترامها . وهي وصايا استوحاها مكيافيلي من تجربته السياسية الشخصيـــة . وقد زينت له هذه التجربة ان الحاكم الذي يلتزمها يصون حكمه .

ولربما كانت هذه الوصايا ملائمة لعصر، كالذي كتب فيه مكيافيلي، يسوده الاضطراب ، وتستشري فيه الفوضى . وللحاكم أن يأخذ بها في مثل هذا العصر أو في عصر آخر وفقاً لمقتضى الحال ، وضمن الحدود التي تناسبه . ولكن من هو الذي يستطيع أن يعين الحدود ؟ واين هي الضمانة الأكيدة لنجاح كل من عمل بهذه الوصايا ؟ وهل أفلح جميع الذين اتبعوها ؟ ألم ينته بعضهم نهاية محزنة ؟ فكيف يمكننا اذن ان نعتبر مثل هذه الوصايا غير القطعية حقائق علمية ؟ انها وصايا قد تساعد الحاكم على بلوغ بعض الأهداف ، وهي تشبه الوصية التي تعطى اليوم لرئيس الجمهورية الأميركية بأن يكون مع أي انسان في حال يختلف عن حاله مع الانسان الآخر . انها وصايا قد تنفع وقد تضر ، ولكنهـــا ليست حقائق علمية .

ثم ان هذه الوصايا تخاطب الحاكم، وتبين له كيف يمكنه ، أو كيف يمكن لزمرة من الحكام ان يستولوا عـــلى الحكم ويحافظوا عليه . ويعني هذا انها تتناول جانباً من موضوع الحكومة وتتجاهل جوانبه الأخرى ، وهي جوانب واسعة ومعقدة تمتـــد لجميع مهام الحكومة . وهي مهام تتغير بتغير الأحوال ، وتمـــارس تجاه أقوام تحركهم عواطف ومشاعر متباينة ، وتتبدل حاجاتهم ومطالبهم بتبدل الازمان . فكيف يمكننـا ان نحصر كل هذا الموضوع بجزئه المتصل بكيفية الاستيلاء على الحكم؟وكيف نستطيع ان نضع علماً ثابتاً يسع التغييرات اللانهائية التي تواجهها الحكومة؟

ان هذه التغييرات تضع الحاكم أو صانع السياسة في وضع هو في غاية

الدقة . لأن امامه وهو يعالج امراً ما طرقاً متعددة لتحقيق ما يصبو اليه . ولا بد له ان يختار منها طريقاً واحداً ، ولا بد له وهو يحاول الاختيار من التفكير بجميع الاحتمالات ، ومن تـدبر جميع العواقب . ولنفرض ان عليه ان يقرر أمر مرسوم يعرض على السلطة التنفيذية أو قانون يقدم الى السلطة التشريعية . ولنفرض ان الحكومة مقتنعة بهذا المرسوم أو بهذا القانون كل الاقتناع . فهل يكفي اقتناعها هذا لحملها على تبنيه والدفاع عنه ؟ أولا يتحتم عليها ان تقدر ما يكون لتبنيه من أثر عـلى مكانتها لدى الشعب ؟ وقد يكون المرسوم أو القانون مفيداً في حد ذاته . ولكن اعتماده في ظرف غير ملائم قد يسبب أضراراً تفوق فوائده ، فـما هو الخير المرجو منه ؟ ومن هو المطالب بتقدير هذه الأضرار والفوائد تقديراً سليماً ؟ وهل نحن على علم يبصرنا بهـا تبصيراً يقينياً ، أو ان التقدير متروك هنا لبصيرة الحاكم أي لصانع السياسة ؟

ان التاريخ حافل بالظروف السياسية العصيبة التي تتطلب من الحاكم اختياراً جديداً حاسماً وعسيراً . وأقرب الأمثلة الينا مـا حدث للولايات المتحدة وبريطانيا وكندا في نهاية الحرب العالمية الثانية بعد ان بدأت بصنع القنبلة الذرية ، وأخذت تتساءل عما إذا كان من واجبها ان تطلع سائر الدول الحليفة على أسرار ما تقوم به . وكـان البعض يرى ان التحالف يقضي بالاطـلاع الفوري ، بينما يرى البعض الآخر ان الافضل انتظار انتهاء الحرب ، والتريث ريثما تؤدي مفاوضات الصلح الى اتفـاق حول الرقابة على هذا السلاح الرهيب . وكانت هناك آراء ومواقف أخرى . ووضعت تقديرات واحتمالات كثيرة في الميزان . وأصبح على المسؤولين ان يختاروا واحداً منها . وهو اختيار فريد لا مثيل له في التاريخ، لأنه يتعلق بسلاح لم يستعمل من قبل . ولكن الجدة والطرافة هي في موضوع الاختيار لا في طبيعته . فالحاكم يواجه كل يوم حالـة جديدة تستدعي اختياراً جديداً . ولكن طبيعة عملية الاختيار المعقدة قديمة جديدة . وأي

قرار يتخذ فهو ذو وجوه متعددة ، ويمس مصالح كثيرة .

وينطبق هذا على المثل الذي ذكرناه كما ينطبق على غيره من الأمثلة . فنظرة الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا للدول الحليفة لم تكن واحدة ، ولكل منها رأيها الخاص في النظام الأفضل لما بعد الحرب ، وهي غير واثقة بأن جميع الحليفات تشاركها هذا الرأي . والاتحاد السوفياتي هو احدى الدول الحليفة . ولرأيه في الموضوع وموقفه منه أهمية خاصة . فهل يحسن اطلاعه على الاسرار الذرية ، أو ان اخفاءها عنه يساعد على اقناعه بالنظام الدولي الافضل ؟ أو ان إخفاء هذه الأسرار عنه قد يؤدي لتنفيره من كل ما يقترحه الحلفاء الذين لم يثقوا به ؟

ان النتيجتين محتملتان . وقد واجه المسؤولون عن السياسة الذرية هذين الاحتمالين كما واجهوا سواهما من الاحتمالات الأخرى التي تواجه صانعي السياسة في كل زمان ومكان . فلا مندوحة لهم من الاحاطة بالحالة المعقدة والمتعددة الجوانب ، التي تنشأ في ظل هذه الاحتمالات ، ولا مندوحة لهم من تقدير عواقب ما يقررون . فهل هناك علم يقدم لهم القواعد الثابتة للاختيار والتقرير ؟ وهل هناك علم يقبني لكل هذه الاحتمالات ، يمكن المشرع أو المنفذ اذا ما أخذ بمبادئه ان يأمن جميع الاعتبارات ، وان يتفادى جميع العواقب ؟

لقد بينا ما يواجه المشرع أو المنفذ قبل أن يتخذ قراراً أو يعتمد قانوناً أو يتبنى سياسة ما . ويحسن بنا أن نتساءل عما يعترضه لدى تنفيذ السياسة التي اعتمدها . ولنفرض ان المجلس التشريعي لولاية نيويورك سن تشريعاً بتحريم التمييز بين الأجناس . فكيف ينفذ هذا التشريع ؟ ان المعضلات التي يثيرها تنفيذه لا تقل عن التي أثارها تصديقه . فهل يطبق على جميع أشكال الاستخدام بما فيها الاستخدام المهني بمختلف مستوياته؟ وهل يطبق على الاستخدام فحسب أو على قواعد الالتحاق بالنقابات والكليات وما شاكل ذلك ؟ وهل يطبق على وحدات الاستخدام التي تشمل

ثلاثة أو أربعة عمال أو على تلك التي يعمل فيها المئات والألوف ؟ وما هو معيار التمييز بين وحدة استخدام وأخرى ؟ وكيف يكفل تطبيق التشريع تطبيقاً أميناً ؟ وكيف يمكن تفادي التحايل عليه ؟ وكيف يمكن الحؤول دون نشوء مقاومة للتشريع ونقمة عليه قد تعززان روح التمييز في بعض الأوساط بدل أن تقضيا عليها ؟ وكيف ينبغي أن يؤلف المجلس الذي يراقب التنفيذ ؟ وما هي الأقليات التي تمثل فيه ؟ وكيف يكون نظام المراقبة ؟

تعترض كل هذه الأسئلة وغيرها المسؤول عن تنفيذ التشريع . وهي تتعلق بفئات اجتماعية لكل منها « مركبها الأسطوري» ،وحساسياتها الخاصة. ولكل منها أجوبة على هذه الأسئلة تختلف عن بعضها البعض . فلا بد للمنفذ ان يأخذها كلها بعين الاعتبار . ولا بد له أن يدرك انه ليست هناك صيغ جاهزة ولا قواعد ثابتة تمكنه من ارضاء جميع هذه الفئات . فسبيله التطبيقي الأفضل سبيل اجتهادي . ويعني هذا أن يكون على بينة تامة من روح المشرع وارادته ، وان يكون على خبرة ومعرفة بجميع ملابسات الحالة التي يتخذ قراراً تطبيقياً بشأنها .

وما دام هذا هو الوضع الحقيقي للحاكم أي لصانع السياسة مشرعاً كان أم منفذاً ، فالأولى لنا أن نعتبر الحكم فناً لا علماً . وهو كفن يستطيع كسائر الفنون أن يستخدم جميع العلوم اللازمة له ، ومنها علم النفس الاجتماعي ، وعلم الاقتصاد وغيرهما .. ويقدم علم النفس الاجتماعي معلومات قيمة للحكام عن الرأي العام . وقد وضع اصولاً سليمة لقياس تجاوب مختلف الفئات الاجتماعية مع ما يوجه اليها من نداءات ، ولقياس تكييفها مع ما يستجد من أحوال . ويقدم لهم علم الاقتصاد معلومات عن الأحوال الاقتصادية قد لا تكون الآن منهجية ، ولكنها تدل على قابلية هذه المادة للنمو المنهجي .

ويستفيد الحاكم من هذه المعلومات ، ولكن فن الحكم يظل مستعصياً

على هذين العلمين وغيرهما . فليس هناك من علم يعلم الحاكم كيف يحكم كما يعلم علم الهندسة المهندس كيف يبني جسراً فوق النهر. فهندسة الجسر جهد علمي،ولكن عملية الحكم هي أعقد من هذا . ان الهندسة متحررة ، ولو تحرراً نسبياً ، من أساطير بناة الجسر وعابريه ، ولا شأن لها بغاية الشركة التي تولت البناء أو السلطة العامة التي أقرته . أما فن الحكم فإنه مرتبط أشد الارتباط « بالمركب الأسطوري » الذي يجمع بين الحكام والمحكومين .

ليس اي انسان اقوى بكثير من الآخر

وأحر بنا ان لا نتوقف طويلاً لنتساءل عما اذا كان هناك علم أو فن للحكم . لأن المهم عندنا هو ان مجال البحث في موضوع الحكم مجال فسيح ، وما يزال أمامنا ان نتعلم عنه كثيراً . وأول ما يواجهنا منه هو محاولة استكشاف جذور الحكم . فأين نشأت هذه الجذور ومتى ؟ وكيف بدأ الانسان الأول يحكم انساناً آخر ؟ ان الحكم يوفر له قدرة تفوق طاقته الذاتية ، وتتعدى قوته الشخصية ، فن أين له هذه القدرة ؟ لسنا نحن أول من يثير هذا السؤال ، فقد سبق ان أثاره على هذا الوجه الكثيرون من المفكرين .

وطرحه توماس هوبز بوضوح في كتابه Leviathan حين قال: «تصنع الطبيعة البشر متساوين في ملكات الجسد والعقل . وقد تجعل البعض أقوى جسداً وأحسن عقلاً من البعض الآخر . ولكن هذه الفروق لا تبلغ حداً يخول البعض ان يطالبوا بامتيازات لا يسوغ لغيرهم أن يطالبوا بمثلها ...

ان هناك فئة قليلة امتازت في فنون المنطق ، وبرعت في فن استنتاج القواعد العامة التي تتألف منها العلوم . وهي فنون لا تولد معنا، ولكننا نكتسبها . وتختلف طريقة اكتسابنا لها عن اكتسابنا لفضيلة الاحتراس . اذ اننا نكتسب الفنون بالتعلم بينما نكتسب الاحتراس بالتعاطي مع الآخرين . ولكن الذين يؤتون ملكة التعلم قليلون . واذا تجاوزناهم وجدنا تساوي البشر في ملكاتهم العقلية أعم من تساويهم في قواهم الجسدية » .

وبالرغم من ان هذا التساوي بين البشر في ملكاتهم العقلية والجسدية حقيقة لا مراء فيها ، فقد شهدت مختلف اصقاع الأرض شخصاً واحداً يبرز بين الملايين ، ويفرض عليها سلطته ، ويخضعها لارادته عن رغبة أو رهبة . ولا تذعن الملايين للحاكم وحده،ولكنها تنصاع أيضاً لموظفي ادارته ورجال بوليسه . وقد لا يكون صاحب الأمر أحكم الناس ولا أقدرهم ولا أحسنهم ، وقد يكون دون مستوى المتوسط بينهم ، ومع ذلك تراهم يخرون له طائعين ! ان هذا هو سحر الحكومة . وهو سحر حقيقي لدى بعض الشعوب البدائية التي قدست الحاكم أو ما تزال تقدسه ومنهم الفيجيس من أهالي زيلندة الجديدة الاصليين الذين يقدسون حتى طعام الحاكم . وكل من يأكل من بقايا هذا الطعام فموته محتوم . وقد تجاسر البعض وتناولوا منها فأصابهم مس وهلكوا .

بل ان بعض الشعوب المتمدنة اعتقدت بأن لملوكها قوى سحرية تشفي من بعض الأمراض ، ومنها شعوب بريطانيا وفرنسا التي رأت في ملوكها سحراً يبرىء باللمس بعض أمراض الجلد ، فدعت احد هذه الأمراض « شر الملك » . وما يزال الشعب الياباني حتى اليوم يضفي على ملوكه هالة سحرية من الالوهية . ويخلع ملايين الألمان أكاليل التقديس على قائدهم . وتتعدد هذه المظاهر المتعلقة بتقديس الحاكم ، وتتفاوت درجات الأخذ بها عند الشعوب ، ولكنها واحدة في دلالتها على ما في نفوس الناس من طاعة وخضوع للقوى التي تحكمهم .

واذا كان هذا هو شأن الشعوب الحديثة مع حكامها ، فليس من الغريب ان تكون شعوب فجر التاريخ قد ألّهت ملوكها ، وان يكون الاعتقاد بألوهية الحاكم أو بأصله الالهي منتشراً بين أبناء الحضارات القديمة كاليونان والهنود والمصريين وغيرهم . وقد صور الشاعر اليوناني هوميروس الرؤساء سلالة الالهة والبشر . واعتقد الهنود بأن الإله كريشنا يحل في كل مهراجا . وآمن المصريون بأن ملوكهم هم أبناء الإله «رع» . وتوهم أهل التيبت وما يزالون يتوهمون حتى اليوم بأن بوذا ينبعث في اللاما الأكبر . ونهج الاباطرة الرومان على سنة اغسطس واتخذوا لأنفسهم لقب الآلهة .

وذهب ملك اليابان الميكادو الى أقصى ما ذهب اليه أي ملك ، واعتبر انه هو « إله الشمس » الذي يحكم الكون كله . ونظمت الكنيسة نفسها في أوروبا في القرون الوسطى تنظيماً مستقلاً حرم الملوك الزمنيين من هذه الصفات الإلهية . ولكنهم سموا أنفسهم « خلفاء الله » و «صفوة الرب » ، واعتبروا أنفسهم مختارين من الله ، واعتبروا سلطاتهم مستمدة منه لا من الشعب . وسادت في القرون الوسطى وبعدها نظرية « حق الملوك الإلهي » . وأخذت تتداعى هذه النظرية تدريجياً مع انبثاق الديموقراطية في العصر الحديث ، وانتشار الشك في الحق الالهي مصدراً للسلطة ، واتجاه الفكر نحو البحث عن مصادر اخرى لها .

ولا يمكن ان تشرح هذه الظاهرة إلا بالقدرة نفسها Power ، ونعني بذلك قدرة قلة متآزرة على التحكم بالآخرين والسيطرة عليهم . فالبشر متساوون في ملكاتهم الجسدية والعقلية ، وليس من انسان أقوى بكثير من الانسان الآخر ، ولكن فئة قليلة من أهل الجسارة والمكر تستطيع ان تتواطأ فيما بينها للسيادة على الآخرين . فتضع يدها على موارد الجماعة ، وتستثمرها لصالحها ، وتسخر الآخرين خداماً لها أو عبيداً . فتصبح هي الفئة الأقوى . وتصبح العدالة كما عرفها السفسطائي ثراسيماخوس «مصلحة

الأقوى » . وقد حدث هذا بالفعل في مختلف أدوار التاريخ ، فكانت أكثر الحكومات في قبضة فئات أو طبقات مهيمنة . وكان الرق ظاهرة شائعة في جميع الحضارات عدا حضارات القبائل الموغلة في البدائية . وسهل الرق على الفئة المهيمنة عملية اغتصابها للسلطة . ويمكننا ان نعتبر هذه العملية النشأة الأولى للحكومة في التاريخ الانساني .

ويخالف البعض هذا الرأي ، ويقولون بأن الحكومة انشأها الفرد المغتصب لا الفئة المغتصبة . ويعطي هؤلاء أهمية خاصة لما للقائد أو مجموعة القادة من قدرة عدوانية تمكنهم من السيطرة على الآخرين ، وفرض ارادتهم عليهم ، واقامة الدولة بمختلف مؤسساتها في ظل هذه السيطرة . ولكن الباحثين أصبحوا أميل لرد نشأة الحكومة للطبقة المغتصبة لا للفرد المغتصب . وبدأ هذا الرأي يرجح في القرن التاسع عشر . وكان الدارونيون الاجتماعيون طليعة المبشرين به . وأيده علماء الاجتماع وبصورة خاصة اتباع لودويك جوملوتز وهربرت سبنسر .

وكان الماركسيون أشد المبشرين به حماسة . ويرى هؤلاء ان كل حكومة سابقة لظهور المجتمع الاشتراكي هي اداة لسيطرة الطبقة الحاكمة. ويرون ان منشأ الحكومة هو في قوة الغزو التي تصطنعها العصابة الغازية للسيطرة على الآخرين . ويعرض فرنز اوبنهيمر – وهو من اتباع هذه المدرسة – رأيها بوضوح وشدة في قوله : « ان اللحظة التي قرر فيها الغازي ان يصون حياة ضحاياه ليستغلهم في عمل انتاجي هي لحظة تاريخية فريدة ، لأنها هي اللحظة التي ولدت فيها الامة والدولة ، وولد فيها الحق والاقتصاديات العليا ، ونشأ منها كل ما انبثق وتفرع فيما بعد عن هذه الولادة الاولى من ظواهر النماء » . وذهب كارل كوتسكي ، وهو من اتباع ماركس ، نفس المذهب في قوله : « ان الحكومة الحديثة هي ككل أنظمة الحكم السابقة اداة ممتازة لحفظ مصالح الطبقة الحاكمة.» ويتفق هذان الرأيان كل الاتفاق مع ما ورد حول الموضوع نفسه في

البيان الشيوعي الصادر عن ماركس وانجلز .

ويعني كل هذا ان القوة وحدها هي التي خلقت الدولة . فالدولة هي المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي يحق لها اصطناع القوة، فلماذا لا تكون القوة خالقتها ؟ ان في ظاهر الرأي ما يغري بالتسليم بصحته . فإذا ما تأملناه قليلاً، وجدناه أقرب الى نصف الحقيقة منه الى الحقيقة ، ووجدناه من انصاف الحقائق التي تؤدي بالذهن لأخطاء تامة . ولانصاف الحقائق من البساطة ما يستهوي الذهن أكثر مما تستهويه الحقائق . فهي تسهل علينا شرح علل الاشياء وأصولها . وتعمينا هذه السهولة عن ادراك طبيعة السببية الاجتماعية المعقدة والمتعددة الجوانب . ولا يصح لنا أن نعلل الكل بالجزء . فالحكومة وحدها مفوضة في استخدام القوة في أي مجتمع . ويقترن وجودها دائماً بوجود فئة أو طبقة معينة . والغزو هو الذي يؤدي عادة لتوسع الدولة . وكثيراً ما تغير شكلها بالعنف الثوري أو بانقلاب عنفي . كل هذه ظواهر لا يمكن ان تنكر . ولكنها لا تجيز لنا القول بأن القوة وحدها تخلق الحكومة .

وسنسهب في نقد هذا الرأي في الفصل الآتي الذي سنبحث فيه العلاقة بين الحكومة والتنظيم الاولي للمجتمع . ويكفي أن نذكر الآن بأن القوة ليست كل ما يشد أبناء الفئة الاجتماعية الواحدة الى بعضهم البعض . فقد تتوصل فئة ما للسيطرة على الآخرين بالقوة . ولكن القوة لم تكن وحدها جامعة هؤلاء المحكومين قبل أن تفرض عليهم الفئة المسيطرة حكمها . وقد يستطيع الغزاة ان يخضعوا الآخرين لارادتهم بقوة الغزو . ولكن القوة لم تكن كل ما يجمع هؤلاء الغزاة قبل أن يقوموا بغزوهم . ولا نعرف فئة استطاعت ان تبسط سلطانها طويلاً على فئات أخرى اذا لم تعزز هذا السلطان بغير القوة . ولا يكفي ان نقول بأن الغلبة في الصراع للاقوى أو للاقدر بدون ان نحدد ما نعنيه بالقوة والقدرة . فالقوة هي من مقومات القدرة ، ومقوماتها الاخرى متعددة كالتضامن والتنظيمية

والقيادية والثراثية المعنويــة والمادية ، والثبات وراء المقصد وغير هذه المقومات .

وقد اصطنع الناس القوة للسيطرة على الآخرين ، ولكنهم عولوا على جميع هذه المقومات لاستبقاء سيطرتهم . والذين يرون سحر الحكومة في القوة وحدها مخطئون ! وقد وقع مكيافيلي في هذا الخطأ . فبالغ في أهمية القوة للحاكم بدون أن يُغفــل أهمية المكر . ولكنه تجاهــل علاقة القوة بغيرها كما تجاهل علاقة المكر بغيره من مقومات القدرة . ولم يكن من الصدفة ان بطله قيصر بورجيا ، الذي جسد القوة والمكر ، ذهب فريسة العنف ، وهو ما يزال في الواحدة والثلاثين من عمره .

في كل حكومة قائمة تقف سلطة ما وراء القوة فالقوة العاريـة من السلطة عمياء وغاشمة وهدامة . والسلطة تنشأ وفقاً لبنية المجتمع وتتجاوب معها . وما قوة الحكومة الا أداة لسلطتها تستخدمها لتثبيت نظام لا يمكن أن يكون وليد القوة وحدها . وبقاء السلطة رهين بالأساطير السائدة بين الذين تمارس فيهم هذه السلطة . وهذه الأساطير التي تنشأ من طبيعــة الانسان الاجتماعية وتؤثر عليهـا ، هي التي توطد الحــكم أو تزعزعه . ولولاها لما استطاع أي أمير أو برلمـان أو ديكتاتور أن يسود شعباً من الشعوب . وموضوعها موضوع واسع نكتفي الآن بذكره على ان نوفيه حقه من البحث فيما بعد .

وقد أدرك كثير من الفلاسفة السياسيين ان الحكومة لا يمكن أن تكون وليدة القوة وحدها ، فنشدوا تفسيرات أخرى لهــذه الولادة . وكان روسو بــين الذين نشدوا هذه التفسيرات . فذهب الى ان « القوة لا تخلق الحق » ، والى انه « يستحيل على الأقوى ان يظل على درجة من القوة تخوله أن يبقى سيداً ما لم يستطع أن يجعل من قوته حقاً » . وقد رأى روسو ان العقد الاجتماعي يصيّر القوة حقاً .

وكان هذا الرأي سائداً في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وصاغه

مفكرو القرنين في عدة صيغ أبسطها الصيغة التي جاء بها توماس هوبز. وقد ذهب هوبز الى ان الانسان كان يعاني في فجر التاريخ تعاسة العيش بدون حكومة. فالناس ميالون بالطبع الى التنازع والتناحر والفتك ببعضهم بعضاً. فعيش الانسان في مثل هذه الحال «فقير وموحش ومؤذ وعنيف وقصير». وهو عيش لم يصبر عليه الناس طويلاً. فسعوا للنجاة من مزالق رغائبهم من خلال اتفاقهم على أن يتنازلوا عن حرياتهم الطبيعية لسلطة تخيفهم جميعاً، وتقيهم شرور أنفسهم، لا فرق بين أن تكون «انساناً أو هيئة من الناس». فانتقلوا بذلك من مساوىء حياة الطبيعة الى نظام الحياة المدنية وأمنها. فكان هذا عند هوبز منشأ العقد الاجتماعي، «وميلاد ذلك التنين العظيم، أو – اذا أردنا التحدث باحترام – ذاك «الرب الفاني»، والذي ندين له في ظل «الرب الدائم» بسلمنا وأمننا».

ولكن الصيغة التي وضع فيها هوبز العقد لم ترق كل من جاء بعده من المفكرين. فانتقده الكثيرون لأنه أخضع الرعايا اخضاعاً مطلقاً لارادة الحاكم، ولم يترك لهم أي حق تجاهه. ولا يمكن للناس ان يرضوا بمثل هذا الخضوع الأعمى، ولا ان يكتبوا على أنفسهم الذلة في عقد ينتزع عنهم جميع حقوقهم ويسلمها لفرد أو هيئة. وهـذه الحقوق هي كما قال جون لوك «... اضخم من ان يمتلكها أي انسان» فأحر بالرعايا ان لا يرتضوا مثل هذا العقد، وان يفضلوا عليه عقداً يعطي الحاكم حقوقاً كما يفرض عليه واجبات. وهذه هي صيغة العقد التي ذهب اليها لوك بعد ان انتقد صيغة هوبز. وأكد ان أول واجبات الحاكم هي المحافظة على سلامة أملاك الرعايا، وان غاية الرعايا من التعاقد مع الحـاكم هي حماية هـذه الأملاك، ولذلك لا يجوز للحكومة ان تقتطع أي جزء من الملك بدون موافقة المالك. وغلبت هذه الصيغة تلك التي قال بها هوبز. وأصبحت بعد مرور قرن على ظهورها موضع اعجاب آبـاء الجمهورية

الاميركية ، وأصبح « الدكتور لوك العظيم » نبي الثورة الأميركية .

ولم تمض فترة طويلة على الثورة الأميركية حتى تلاشت في أوروبا نظرية العقد الاجتماعي كما تلاشت من قبلها وبعدها نظريات أخرى . وشأنها في هذا هو شأن كل الأساطير السياسية . فلربما تختفي الاسطورة السياسية بعد سنوات أو اجيال أو قرون من ظهورها ، ولربما تظهر ولا تختفي ،لأنها تحتوي حقيقة أزلية ، أو لانها تعبر تعبيراً صادقاً عن حاجات الطبيعة الانسانية . وقد عاشت اسطورة العقد الاجتماعي عدة قرون . وكان روسو آخر من تعهدها ، واتخذها قواماً لأفكاره الجديدة عن الحكومة . فتجاوزت هذه الافكار بعمقها وتحدياتها اسطورة العقد ، وخلقت الحاجة لنشوء اساطير جديدة .

ونظرية العقد الاجتماعي هي على أية حال نظرية سطحية . وتفسيرها للعلاقة بين الانسان والحكومة تفسير متهالك . وقد وقع في خطأ هذا التفسير جميع الذين استهوتهم النظرية . وقع فيه هوبز وغيره من « التعاقديين » . ونستطيع ان نرى خطأهم اذا ما ألممنا بمفهومهم للحكومة ولو الماماً خاطفاً . فالحكومة هي في نظر هوبز أهون الشرين . ويتقبل الانسان شر الحكومة ليتفادى مفاوز حياة الطبيعة ومساوئها . وهي أخطر عليه من مساوىء الحكومة ، لأنها تحرمه سلامته وأمنه وحريته وكل ما يتعرف اليه من رغبات . ولذلك يفضل الانسان الحياة المصطنعة في ظل الحكومة على الحياة الطبيعية بدونها .

وطبيعة الانسان كما يراها هوبز ليست كما شاع الرأي عنها ، طبيعة اجتماعية أو مدنيـة . ان النحل والنمل وغيرها من الحيوانات اجتماعية بالطبع . « واتفاق هذه المخلوقات فيما بينها اتفاق طبيعي ، واما اتفاق البشر مع بعضهم فلا يمكن ان يكون إلا تعاهدياً أي مصطنعاً . » ويسترسل هوبز في نفيه القاطع للرأي الشائع بأن الانسان حيوان اجتماعي . ويسدد النقد بصورة خاصة لليونان فيقول : « ان اليونان يدعون الانسان حيواناً

سياسياً ... ويتبعهم أكثرنا في الأخذ بهذا الرأي ويعتبرونه بديهياً، ولكنه مع ذلك رأي باطل » .

فالحكومة هي اذن لدى هوبز وليدة ارادة الانسان لا بنت طبيعته . وهي نتيجة لوعيه البصير لصالحه الفردي . وهذا الوعي يدفعه للتعاقد مع أفراد آخرين لتنصيب حاكم عليهم . وهو وعي فردي كما ان تعاقده مع الآخرين هو عمل فردي . فالفردية والتعاقدية تتكاملان في تفكير هوبز السياسي . وستظل الفردية تسري في تفكير الذين جاءوا من بعده ، وان لم يوافقوه على جميع آرائه . وستظل بارزة في تفكير التعاقديين مهما اختلفت مفاهيمهم للعقد . وسنجدها عند لوك الذي خالف نظرة هوبز لطبيعة الانسان ، ولم يقره على نفي كل ما لها من صبغة اجتماعية .

وقد رأى لوك ان النزعة الاجتماعية الطبيعية لا تكفي وحدها للسير بالانسان نحو « المجتمع المدني » ، ولكنها تتضافر مع تقديره لصالحه على دفعه في هذا الطريق ، أي في طريق تكوين الحكومة . وقد توسع الحكومة حيز الحرية أو تضيقه . ولكن رغبة الانسان فيها هي رغبة فردية صرفة ، وغايته منها حماية ملكيته الفردية . وتنشأ هذه الملكية بجهود كل انسان ، وبما يقوم به من عمل ليضع يده على أشياء الطبيعة . وما ان تتوفر له هذه الأشياء حتى يشعر بالحاجة للحكومة لتحمي ملكيته لها من تعديات جيرانه . فتدفعه هذه الحاجة الى ايجاد « المجتمع المدني» . ويدخل الفرد هذا المجتمع حاملاً على كتفيه عبء حقوقه الفردية المكتسبة. وتصبح هذه الحقوق داخل سياج القانون الذي تقيمه الحكومة لحماية أملاك كل فرد وحرياته وحياته . فيبدو الفرد خالق الحكومة وقوامها .

وتظل هذه النظرة الفردية للحكومة سائدة في كتابات جميع الذين بشروا بنظرية العقد الاجتماعي في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وتكون هي النظرة التي تقضي بها ظروف الكثيرين من أبناء هذين القرنين، كالملايين الذين تبنوها في مقاومتهم لظلم الملوك ، كما اعتنقها المنادون

بحرية الاعتقاد الديني ، واستمسك بها أبناء الطبقات الوسطى من التجار والصناعيين في نضالهم للقضاء عـلى ما فرض الاقطاعيون من قيود على السوق المفتوحة . وظفر كل هؤلاء في ذودهم عن الحريـة الفردية بتأييد المفكرين التعاقديين .

وما دامت أحوال القرنين السابع عشر والثامن عشر معززة للـروح الفردية التي أذكاها المفكرون التعاقديون، فما الذي أدى الى تهافت نظرية العقد ؟ لقد سبق ان أجبنا اجابة عابرة على هذا السؤال حين ذكرنا ان التعاقديين لم يفسروا علاقة الانسان بالحكومة تفسيراً صحيحاً . ولكن علينا أن ننشد الجواب الكامل على سؤالنا عند جان جاك روسو ، هذا المفكر المتمرد الذي كان أحد الذين مهدوا بفكرهم للثورة الفرنسية، وكان آخر مفكر بارز بشر بنظرية العقد . وقد اقتبس شكل هذه النظرية من الذين سبقوه اليها ، ولكنه أعطاها من حيث الجوهر محتوى جديداً . ولما صب خمره الجديد في الزجاجة القديمة انفجرت الزجاجة ، فلم تعـد النظرية ما كانت عليه خلال قرون من قبل ، بل تحولت الى نوع من « الاستسلام التصوفي » يحمل البشر على أن يتخلوا عن ارادتهم الخاصة ليكونوا ارادة عظيمة عامة تنشد خير الجميع . وتصبح هذه « الارادة العامـة » هي السيدة الوحيدة الحقيقية للدولة ، وتتلاشى فيها الارادات الفردية .

ولا يوضح روسو كيف يجري كل هذا توضيحاً كافياً . ويعتري بيانه للنظرية التناقض والاضطراب . ولكنه مع ذلك ينتقل بها من الفردية الى الجماعية . فتتوارى الارادات الفردية والمصالح الخاصة التي رآها هوبز ولوك وراء الخير العـام الذي يتصوره روسو . وتعلو مختلف الارادات ارادة مشتركة تؤلف بين الناس كمواطنين أو ككائنات اجتماعية، وتشعرهم بأنهم أبناء جسم واحد متصل لا أبناء فرديات منفصلة . ويختفي بعد ذلك العقد الذي انطلق منه روسو باختفاء الارادات الخاصة وراء الارادة العامة.

والذين سبق لهم أن بشروا بالعقد تصوروا ان الناس اجتمعوا كأفراد،

واتفقوا على أن يتعاقدوا كأفراد على اقامة حكومة لهم . فيظلوا هم في حالاتهم الفردية ، وتكون الحكومة أداة لخدمة مصالحهم وحماية حقوقهم الفردية . ولكن روسو صب الفردية في الارادة العامة ، فألغى معهـا العقد ، وأجهز على النظرية كلها من حيث لا يقصد . وجاء بعده ادمون برك فنقده نقداً مريراً ، ولكنه صور العقد تصويراً أجهز فيه على النظرية كما أجهز عليها روسو . وانطلق برك كما انطلق روسو من فكرة العقد فقال : « لا ريب في ان المجتمع تعاقد ... ولكن المجتمع هو أيضاً زمالة ... زمالة في جميع العلوم والفنون ... وهي زمالة تتواتر الأجيال على تحقيق غاياتها . ولذلك لا يمكن أن تكون بين الأحياء وحدهم، بل هي زمالة بين الأحياء والأموات أي بين الذين ولدوا والذين لم يولدوا بعد » . وهكذا ينتهي برك باسلوبه البياني الغامض الى مـا انتهى اليه روسو بمنهجه الفلسفي الغامض ، فينقض الاثنان نظرية العقد ، ويدلاننا على انها لا تكفي لتفسير طبيعة الدولة أو أصولها .

والنظرية متهافتة في المبتدأ الخاطىء الذي انطلقت منه،أي في افتراضها ان الناس كانوا في حالة طبيعية لم تكن تربطهم فيها أواصر اجتماعية ، فأصبح عليهم ان يجتمعوا ويتفقوا على ان يقيموا نظاماً اجتماعياً في ظل الحكومة . ان الذين افترضوا هذا الافتراض اخطأوا حقيقة الانسان التي رآها ارسطو من قبل ، وهي ان الانسان حيوان اجتماعي . وكل من يرى الانسان في حقيقته الاجتماعية هذه يعتبر الحكومة ظاهرة تنبثق من الحياة الاجتماعية ، وتتصل بطبيعة النظام الاجتماعي . فتتداعى أمامه كل النظريات التي تفسر الحكومة من خلال تعـاقد أو اذعان أو زعامة أو صراع طبقي .

وكل من يرى الانسان على حقيقته تنكشف له طبيعته الاجتماعيـة بما لها من نظام مركب للحاجات والاستجابات . وتبدو له الحكومة كائنـة في كل ما يقوم من علاقات بين انسان وآخر . وتختلف الاشكال الحكومية

تبعاً لتفاعل هذه العلاقات . فيكون الشكل بسيطاً في المجتمعات البدائية، ولا يكون للحكومة وزراء ولا موظفون . ولكن هذه البساطـة لا تمنع من بقاء الحكومة ما دامت متجاوبة تجاوباً عفوياً مع ما يسري في المجتمع من أساطير شعبية . وهذه الاساطير تحفظ الحكومة سواء أكـان جهازها في منتهى البساطة أم في غاية التعقيد . وأياً كانت دار الانسان في هذه الأرض ، وأياً كان مستوى وجوده فيها ، فهو جزء من نظام اجتماعي تقوم فيه حكومة ما . ولا يكون مجتمع إلا وتكون حكومة . والعائلة هي أعم وأوضح ظاهرة اجتماعية . ونستطيع ان نستكنه نشأة الحكومة إذا ما درسنا العائلة ، وتبينا كيف تمارس السلطة فيها . ففي العائلة تبدأ الحكومة . فلنبدأ منها بحثنا عن منطلق الحكومة .

٢ النشأة الاولى للحكومة

حكم العائلة

اذا ما تحدثنا في هذا الكتاب عن الحكومة دون ان نخصها بأي نعت، فاننا نعني بها الهيئة المركزية التي تفرض نظاماً أمنياً على جماعة ما، صغيرة كانت هذه الجماعة أم كبيرة . والحكومة – في نظرنا – شكل من أشكال الانتظام الاجتماعي ، ولكنها ليست شكله الوحيد . وهذه حقيقة يحسن بنا أن نتذكرها في مستهل تساؤلنا عن أصول الحكومة . ذلك لأن الانتظام الاجتماعي ظاهرة عامة . وهو أشمل من الانتظام الحكومي ، فهو قائم في كل المجتمعات . والمجتمع هو المنتظِمُ التام للعلاقات البشرية .

وقد يكون هذا المنتظم بسيطاً قوامه التصورات الشعبية ، وليس له أجهزة ولا سلطة مركزية . وقد يكون في غاية التعقيد والاتقان . فلا بد من وجوده على وجه ما ، لأن المجتمع لا يمكن أن يبقى اذا لم يكن هناك ضابط ما لاندفاعات الانسان الغريزية .

وتنشأ الحكومة حين يتولى جهاز مركزي مهمة الانتظام الاجتماعي . وتتعهد العائلة أول الأمر عملية الانتظام ، وتصون العملية العادات السائدة في الفئة التي يجري فيها التنظيم . هذا هو المنشأ الأول الحقيقي للحكومة.

وأما الذين يردون أصولها للقدرة أو للعقد أو لما شاكلها ، فإنهم ينسون ان العائلة هي الخلية الاجتماعية الأولى ، وانها المحتوى الأول للخصائص السلطوية التي تعتبر جوهر الحكومة . فالحكومة ليست شيئاً يخترعه الداهية أو يفرضه القوي على الآخرين ، وليست أداة استغلال القوي للضعيف مهما توافرت الأدلة التاريخية على وجود الاستغلال ، بل هي حاجة أساسية من حاجات الانسان . وهي استمرار اجتماعي لعملية الانتظام التي تنشأ وتنمو أول ما تنشأ وتنمو في نطاق العائلة .

والعائلة هي مستقر حياة الانسان ، ومحور ما يعانيه من أزمات وما يتعرض له من تطورات . وهي وكنة أسراره ، والمعبر الأفصح عن شخصيته ، والمختبر الأكبر لتجاربه ، والصائغ الأول لكل ما يلازمه في عيشه من عادات ومواقف . وهي ميدان احتفالاته ومراسمه، كاحتفالات الزواج ، ومراسم الحداد ، وبشائر الولادة . وهي الروضة الأولى لتنشئة الأطفال على اعتقادات الجماعة وطرق حياتها . وهي الموطن الذي تلتقي فيه الأجيال المتعاقبة،ويتعلّم فيه الشيوخُ والشبابُ كيف يكيفون أنفسهم مع مهامهم التي تتجدد دائماً وأبداً مع تغير دورات الحياة .

والضرورات التي تخلق العائلة هي نفسها التي تقضي بالانتظام الاجتماعي. وهي ضرورات منبثقة عن الحاجة لضبط الغريزة الجنسية ، وتفادي ما تدفع اليه من متع عارضة وطليقة . فهي منبع دافق لهذه المتع بقدر ما هي مصدر لكل نسل جديد . ولكن هذا النسل يحتاج لتعهد طويل الأمد ليكتسب طرق حياة المجتمع الذي يولد فيه . وليس في الغريزة الجنسية ما يشعر الانسان بهذه التبعات الجسيمة . فلا بد من حدود تقيه شر الجموح الجنسي ، ولا بد من عقوبات شديدة تساعد على الزامه بهذه الحدود ، ولا بد أن تكون وراء هذه الحدود سلطة الجماعة تسندها الأساطير التي تنسجها الثقافة السائدة ضد خطر هذه الشهوة العارمة .

والتنظيم العائلي هو مصغر التنظيم الحكومي . وهو على صغره الظاهر

شديد التعقيد ، لأن للغريزة الجنسية متعلقات اجتماعية أخرى كالملكية والارث . وما أوسع التنظيم القانوني الذي يتطلبه ضبط هذه الغريزة وضبط متعلقاتها ! وحين تتكون العائلة يتناول التنظيم الغريزة الجنسية والملكية وسلوك الشباب . ويكفي ان نتذكر كل ما ينطوي عليه هذا التنظيم الثلاثي ، لتظهر لنا العائلة في كل مكان نواةً للحكومة .

ولنتأمل أولاً في وجوه تنظيم الغريزة الجنسية . ولنبدأ بقواعد التزاوج. وهي القواعد التي تبين للانسان سبل الاتحاد الجنسي ، وتحدد له الاشخاص الذين يستطيع ان ينشىء معهم حياة عائلية . انها قواعد صارمة تضع للانسان حدوداً لا يستطيع ان يتجاوزها . فهناك دائرة لا يسع الانسان ان يتزوج خارجها ، ودائرة أخرى لا يسوغ له ان يتأهل داخلها ، والأولى تحفظ انسجام الجماعة أو الطبقة ، والثانية تصون العائلة متراصة . والمحارم هم أول من يمنع عن الانسان ، وفيما عدا هذا التحريم ، فان قواعد التزاوج متنوعة تنوعاً لا حد له في مختلف المجتمعات .

ولننظر الآن في قيود اخرى فرضت على العلاقات الجنسية من أجل المحافظة على سلامة الحياة العائلية . وأهم هذه القيود وأشملها تحريم التعاطي الجنسي بين الآباء وبناتهم والأمهات وأبنائهن والأخوة واخواتهم . وقد تتعداهم لغيرهم من المحارم كالأخوال والأعمام وبنات الاخوة والاخوات وغيرهم . وتكاد تجمع الشعوب في مختلف أدوار التاريخ على هذا التحريم، وتجمع على استنكار مخالفته أشد الاستنكار . وتسري روح هذا التحريم في مختلف الثقافات . ولا غرابة في ان يكون الشباب قد استوحى من هذا التحريم الشديد معنى الحكومة العميق . وقد ذهب فرويد الى ان « عقدة أوديب » هي منشأ كل حكومة .

ولكن في هذا الرأي نظرة مبتسرة للموضوع تستثير اعتراضات جمة . وأول ما يتبادر منها إلى الذهن هو ان عقدة أوديب ان هي إلا وجه من وجوه تحريم تزاوج المحارم . والوجوه الأخرى لا تقل روعة عن

عقدة عشق الولد لامه . فزواج الأخ من أخته محرم في كل مكان،وان تكن بعض العائلات المالكة كالعائلات الفرعونية حللته لتصون سحر الدم الملكي . ولكن هـذا التحليل شاذ ونادر . ويتخذ التحريم في بعض الأحوال أشكالاً قاسية كما يجري في جزر سولومون ، حيث يحظر على الأخ ان يحادث اخته ، أو ان يقابلها ، أو ان يتفوه باسمها طيلة حياته.

ويتخذ تحريم التعاطي الجنسي قبل الزواج مختلف الأشكال في مختلف الثقافات ، ويتغير بتغير الحضارات . ويطبق في أقصى شدته على العذارى قبل الزواج . والسبب في هذا التشدد هو الخوف من الحمل غير المشروع . فهو خطر يهدد النظام الاجتماعي مـا دامت العائلة هي حجر الزاوية في هذا النظام . وتذهب بعض الشعوب الى اعتبار عفاف الفتاة قبل الزواج ملكاً للرجل الذي سيتزوجها . ولكن بعض الشعوب تتخذ من هذا الأمر موقفاً مناقضاً تحـير علماء الانثروبولوجيا في تفسيره . فهي تبيح للفتاة الوصال الجنسي قبل الزواج ، ولكنها تفرض أقسى العقوبات على الحمل غير الشرعي .

ويفرض على الزوجين أن يقتصرا على ما أحل بينهما من تعاط جنسي ، ويعتبر تجاوزهما له أمراً محظوراً . ويقصد بهـذا الحظر صيانة العائلة . ولكن أشكال الحظر تختلف بين ثقافة وأخرى . بل ان حدوده ليست واحدة . فتفرض بعض الثقافات أمانة زوجية مطلقة على الطرفين،ولكن عادات بعض القبائل في افريقيا وسيبريا القطبيـة تسمح باعارة الزوجة لرجل آخر .

واذا أوغلنا في هذا الموضوع وجدنا ان النظام السائد للعلاقات الجنسية هو الذي يسبغ على العائلة شكلاً ما دون الآخر . ووجدنا ان العائلة قد تكون نسبتها الى الأب أو الى الأم . وقد تكون قائمة على الزوجة الواحدة أو تعدد الزوجات . وقد تتخذ أشكالاً أخرى ، ولكنها محمية في كل مكان بنظام سلطوي صارم . ومهما اختلفت أشكالها ، فإن هـذا النظام

يضع قواعد لصيانتها ويفرض عقوبات على مخالفي هذه القواعد . ويعني هذا انه حيث تكون العائلة تكون السلطة أي تكون الحكومة . وما دامت العائلة موجودة في كل مجتمع فإن الحكومة قائمة أيضاً في كل مجتمع .

ويتعدى نظام العائلة العلاقات الجنسية الى غيرها من العلاقات والعواطف والمسؤوليات والواجبات التي يشعر بها الانسان شعوراً عائلياً . وهي أول ما يخالجه من عواطف وما يواجهه من مسؤوليات في الحياة . وما أوسع الفارق بين شعور الانسان تجاه الغريب وشعوره تجاه القريب ! وأياً كان شعوره تجاه هذا الغريب ، فإنه لا يقارن بحب الزوج لقرينته ، وحنو الأم على طفلها ، ورأفة الأب بذريته ، وتعلق الابن بأبيه ، وعطف الشقيق على شقيقه . وليس لهذه العواطف محتواها الانفعالي فحسب ، ولكن لها مفعولاً تواصلياً اجتماعياً يحدد منزلة الانسان ومكانه في المجتمع ، ويعطي لعمله وراحته قيمتها الخاصة ، ويستثير الف سؤال وسؤال حول ما هو عليه من تجاوب مع الآخرين في تعاملهم معهم . ان العائلة هي في حد ذاتها نسق حياتي ، ولا يكون النسق الحياتي الا في ظل نظام يحكمه ويحميه .

ولنأخذ الآن من هذا النظام الواسع ما يتعلق منه بالملكية . ولنبدأ ببحث ملكية الأرض ،لأنها أهم الملكيات في جميع الحضارات الا حضارتنا التي تصنعت تصنعاً بالغاً . ان ملكية الأرض لم تكن بادىء ذي بدء لفرد ما بل لفئة ما . وكانت العائلة هي القيّمة على هذه الملكية . وكانت تنزل الأرض التي خصت بها وتعمر فيها دارها وتتخذ منها سكنها . فتتوحد العائلة والأرض . وتتفاوت أشكال امتلاك الأرض ، وتزداد تعقداً من مكان لآخر . وتتباين طرق استعمالها للقنص والصيد والرعي والزراعة تبعاً للمهن الغالبة على كل شعب . ولكن هذه الفروق لا تؤثر على القاعدة العامة المعتمدة ، وهي ان الأرض توزع بين العائلات لا بين الأفراد ،وتسلم لرب العائلة يمارس حقها في الأرض وان لم يملكه وحده .

وتنبىء قواعد الارث بهذه العلاقة القائمة بين العائلة والأرض اذ تقضي بأن تنتقل ملكية الأرض بعد وفاة رب العائلة لابنائه أو لادنى أقاربه . وقد تخالف هـذه القواعد القبائل المتنقلة التي تحترف القنص أو تتعاطى تربية المواشي ، فتتصرف بأراضيهـا بحرية ، وتقبل نقلها للاغراب . ولكن أكثر القبـائل المستقرة المنصرفة للزراعة تقطع العائلة جزءاً ما من اجزاء أراضيها . فتصبح الأرض ارث العائلة يتداولها في النظـام الأبوي الابناء بعد الآباء . وتصبح وقفاً لا يباع وحقاً لا يتنازل عنه . ولا ينقل أي جزء منها من العائلة المالكة إلا لعائلة تصاهرها،فيقدم كمهر للعروس أو كهدية أو كتسوية تتطلبها المصاهرة الجديدة .

والاقتصاد العائلي هو الاقتصاد السائد لدى الجماعات البسيطة . ويقضي هذا النوع من الاقتصاد بأن يتقاسم الانتاج بين أفراد العائلة ، وبأن يقدم كل فرد مساهمته في الشركة العائلية ، وبأن تكون العائلة كلها وحـدة انتاجية مشتركة ، ليس فيها من ينتج ومن يستهلك بـل يكون الجميع منتجين . ويبرز هذا الوضع بصورة خاصة في الاقتصاد الزراعي، حيث لا يكاد ينشأ تقسيم العمل إلا داخل العائلة . فيختص الرجل بكسب أود العـائلة وتختص المرأة بتربية الأولاد . وتنشأ اختصاصات مهنية واقتصادية أخرى يجري التدرب عليها أول ما يجري ، ويتم اتقانهـا في ظل تقسيم العمل العائلي .

وهكذا نرى ان العائلة هي أول من تولى مهمة تنظيم الملكيـة وهي أجل مهام الحكومة . ونرى انه مهما تنوعت أشكال العائلة ، فان الملكية والعائلة مترابطتان ترابطاً وظيفياً . فقد يكون شكلها أبوياً أو أمـوياً ، متوحداً أو تعددياً ، منغلقـاً أو منفتحاً ، ويظل هذا الترابط الوظيفي قائماً،ويظل نظام الملكية أشبه شيء بنظام حكومة عائلية أو بنظام حكومة مشتركة بين عدة عائلات . ويؤدي هذا النظام تدريجياً الى تحول رؤساء العائلات الى مجلس للقبيلة .

بيّنا حتى الآن كيف قضت طبيعة العائلة بتنظيم الغريزة الجنسية وتنظيم الملكية ، وكيف أدت الى نشوء عادات قانونية لتحديد الوجود العائلي، وكيف كانت العائلة أول ساع لصون هـذه العادات . ولكننا لم نبين بعد دور العائلة في ايجاد الحكومة وتكوين عادات الحكم . وما يزال علينا ان نذكر مزايا أخرى للعائلة قبل ان نتطرق لدورها هـذا . فهي كما رأينا مصنع الانسان الأول ، ولكنهـا أكثر من ذلك . فهي مدرسته الأولى ومحكمته الأولى . وهي الجرم الأصغر لكل هذه المؤسسات . ينشأ الانسان فيها نشأته الأولى قبل ان ينطلق في الحياة . وتفرض عليه مثل هذه النشأة الحال التي يولد فيها . فهو لدى الولادة أضعف الحيوانات، وأقلها تزوداً بالغرائز اللازمة للبقاء ، وأبطؤها في انماء امكانات الاستغلال الذاتي . ولكنه مع ذلك أحسنها قابلية للتـأثر والتقليد والتعلّم وأغناها مواهب . والعائلة هي أول من يتلقاه في حالة ضعفه ، فتتعهد طفولته ، وتكيّف عقليته ، وتوجه اجتماعيته ، وتغرس في كيانه الرخص عادات تسيّر فيما بعد كل فعالياته .

وتبدأ العائلة بسبك ذات الطفل قبل ان يبدأ وعيه بهـذه الذات . وتكون أمه اول من يؤثر فيه وهي تحدب عليه وتغذي حاجاته الغريزية. فيتفاعل معها ومع سائر افراد العائلة تفاعلاً لا واعياً . ويرى من خلالهم علاقات اجتماعية ، توقظ وعيه تدريجياً بالذات وبالغير ، وبالتبعية والطلب، وبالحب والغضب . فيصنع من كل ذلك أول مجتمع متسق له تستحيل فيه العلاقات الجنسية العابرة علاقات عائلية مستقرة . ويصبح الطفل فيما بعد نتاج هذا المجتمع . وتظل آثار تفاعله المبكر مع عائلته تلاحقه كل حياته . فهي آثار قوية وعميقة . ويبين لنا علم النفس الاجتماعي ونتائج التحليل النفسي اكثر فأكثر كيف تتجذّر هذه الآثار في سياق شخصية الطفل النامية ،وكيف تكمن وراء الحالات النفسية التي يعانيها وهو متطور نحو الرجولة . فتبقى وراء ما يشكو من تأزم وتوتر ، ووراء ما يقبل

ويرفض ، ووراء كل ما يُقبل عليه من اختبارات رجولته .

ولا يكون مجتمع الا ويكون فيه تنظيم . وينطبق هذا على مجتمع الطفل وعلى عائلته وهي عالمه الأول،وهي عالم منظم تنظيماً محكماً . فتشرع العائلة بتنظيم طرق تغذيته وتنظيفه،وتتبع هذا بتنظيم وظائفه الجسدية . ثم تعلمه الصواب والخطأ ولغة آبائه،وتلقنه قيمها وهي تعلمه لغتها . فتفضي اليه بما هو حسن وقبيح،وما هو مشرّف ومعيب . وتطول بعد ذلك عملية التلقين والتدريب وتتشعب ، فتضع له قواعد للخروج من المنزل والرجوع اليه، وللاستيقاظ والنوم ، وللدرس واللعب ، وللتفكير والتصرف ، وللرجاء والخوف . ولا يعرف الطفل عالماً غير هذا العالم ولا قيماً غير هذه القيم . ويستمتع فيه بما يغمره به ذووه من عاطفة ، وينحني لما يفرضون عليه من سلطة . ولا يستقيم التوازن بين الاثنتين ، لأن السلطة تكبح جماح نفسه العفوي كبحاً نهائياً لا مفر منه . فهي سلطة مطلقة ، وعصيانه لها مراوغة ، وتحديه لها تمرد . وهي السلطة الوحيدة التي تتدبر كل اموره. واذا كان هناك من سلطات اخرى في المجتمع فهي قائمة في عالم غريب عنه . فهو لا يعرفها ولا يستطيع الاستنجاد بها . ولذلك تظـــل السلطة المفروضة عليه في عالمه العائلي المغلق سلطة مطلقـة لا يخفف منها الا ما يخالجها من عاطفة .

ونحن نصف هنا وضعية الطفل العامة في عائلته ، ونخص بالوصف ما هي عليه لدى الجماعات البسيطة التي تتحكم بها عاداتها ، هذه العادات التي قلما تتيح للطفل أن يسود أو ان يفرض ارادته بالدموع أو بغيرها من الحيل . وهذه الجماعات ، التي ما تزال موجودة في عدة مناطق من عالمنا الحديث ، تعتبر ان حكمة العائلة هي حكمة الجماعة ، فتفضل ان يكون الطفل كما تكونه عائلته ، اذ لا مجال لديها للتعددية التربوية التي تسمح بها حضارتنا الحديثة . ولا تتدخل فيها ارادة ما لتحد من سلطة العائلة التربوية على أطفالها ، أو لتؤثر في عملية التلقين ، أو لتضعف ثقة

الأهل بما يفعلون ، أو لتحملهم على ان ينشئوا الطفل عـلى أخلاق غير أخلاقهم . فالعائلة هي مدرسة الطفل وملعبه وسوقه ، والحقيقة التي يلقيها اباؤه في روعه هي الحقيقة التي يسلم بها الجميع ويريده الجميع ان يتعلمها .

وهكذا يكون سلطان العائلة على الطفل أول الأمر ، سلطاناً مطلقاً . ويظل الطفل تحت وطأة هـــذا السلطان فترة تطول أو تقصر بين ثقافة وأخرى ومجتمع وآخر . ويبدأ شعوره بسحر هذا السلطان وبسطوة القانون منذ ان يبدأ يعي وجود من حوله ويعي علاقاتهم بغيرهم . فيهبط عليه علم ما هو صواب وما هو خطأ من اعلى ، وتنزل عليه الأوامر والنواهي من فوق كما نزل الوحي بالقانون عــلى موسى . ويهدى بهذه الطريقة لصراط الأشياء الأزلي ، ويصب في قالب الجماعة وديانتها ، فـلا يُرى قانون غير قانونها .

ولعل من اليسير علينا الآن ان نرى كيف تكون الطفولة منشأ العادات الحكيمة ، وكيف تكون العائلة ، ولو للطفل ، مصغر ملك سياسي . بل ان العائلة هي ملك سياسي مصغر لا للاطفال وحدهم ، بل لجميع اعضائها لدى ابناء الثقافات البدائية . ففيها نظام سلطوي قوامه علاقات منتظمة بين الزوج والزوجة ، وبين الآباء والأبناء ، والأقـارب الادنين والنائين . وهو نظام عرفته العائلـــة في كل المجتمعات البدائية ، وان اختلف شكل السلطة في العائلة الأموية عنه في العائلة الابوية ، واختلف تركيب العائلة تبعاً لاختلاف الأحوال البيئية .

ولعل هذه الوقائع تظهر لنا تهافت آراء الذين اعتبروا الحكومة وليدة الحرب أو الغزو أو الاستغلال ، كما تظهر لنـــا خطأ الذين تصوروها حدثاً عارضاً يطرأ على الحياة الاجتماعية ويفسدها . ان هـؤلاء يشوهون وظيفة الحكومة ويضعفون الشعور بضرورتهـــا . ويتمادون في ضلالهم الى حد الترحيب بالفوضوية ، والتبشير بالمجتمع الذي لا تكون فيه دولة . ويزينون للناس انهم مقبلون على عهد ذهبي تتهافت فيه الدولة ، ويزول

التنظيم والرقابة الحكوميـــان . ويكفي الانسان ان يمعن النظر في وجود الحكومة في عالم العائلة الأولي الشامل ، وأن يتأمل دورها فيه ، ليتجنب مثل هذا الضلال .

من العائلة الى الدولة

أوردنا فيما سبق كلمتي الحكومة والدولة . فيحسن بنا ، قبل أن نبين كيف انبثقت الحكومة من العائلة ، ان نحدد الفرق بين الكلمتين . ان الحكومة هي أداة الدولة الادارية . والدولة منظمة واسعة تشمل الحكومة وغيرها . ولا بد لكل منظمة اجتماعية من أداة ادارية محوريـــة تتعهد سياستها وتنفذها . والحكومة هي التي تتولى هذه الوظيفـــة في الدولة . والدولة أكبر وأشمل من الحكومة ، ولها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيئة مواطنيها . وهي بنية المجتمع السياسية، وجزء من بنيته الاجتماعية الشاملة ، ووجودها الخاص رهين بوجود نظـام اجتماعـي أوسع منها . ولا نقصد الآن التبسط في هذا الموضوع . ويكفينـــا ان نذكر ان الدولة أي البنية السياسية بما لها من عادات وتقاليد وبما تقيمه من علاقات بين الحكام والمحكومين ، ليست مرادفة للحكومة .

وهذا التمييز مهم جداً فيما نحن بصدده من بحث . وتبدو أهميته في بحثنا للبنية السياسية للمجتمعات البسيطة . فحالة هذه البنية الأولية تقضي علينا بأن نعتبرها حكومة لا دولة . وما نقوله عن البنية السياسية ينطبق على البنية الدينية . فهي لا تعتبر كنيسة بالرغم من وجود أديان لها كهنتها وانبياؤها . ذلك ان الدولة والكنيسة مسميان يرتبطان بشكل معين للبنيـة

يبرز في طور لاحق في مجتمعات أشد تعقيداً .

والوظيفة تنشأ أولاً في المجتمعات البسيطة بدون أن يتولاها موظفون، أو ان تقوم بها أجهزة ذات اختصاص محدد . فينشأ الدين قبل الكاهن، وينشأ قانون يقره العرف وينفذه قبل أن يكون هناك قضاة ومحاكم . وما تزال هذه هي الحال السائدة اليوم بين الشعوب الملنيزية . ولكن ممارسة الوظيفة ترافقها مراسم واحتفالات تقضي بها وتحددها تقاليد المجتمع . ويشرف بعض الزعماء من الشيوخ أو العارفين أو رؤساء العائلات اشرافاً تطوعياً وعفوياً على هذه الاحتفالات الاجتماعية ، ويكون هذا الاشراف القيادي بداية تحول الزعامة الى مؤسسة قيادية .

وما تلبث أن تبرز مؤسسات أخرى كالطبابة والكهانة والرئاسة ومجلس الشيوخ . فتأخذ الوظائف وجهة جديدة، وتصبح تدريجياً وظائف جهازية لحكومة الجماعة ، وان لم تصبح وظائف جهازية لدولة بمعناها الصحيح . فخصائص وظائف الدولة الجهازية أعقد من خصائص هذه الحكومة الأولية . ولا بد من عملية تقدم طويلة الأمد قبل بلوغ التنظيم السياسي للدولة ، وما هو عليه من وحدة كيانية،ومن استمرارية الوظيفة وتشريعية القانون . ولكن الدولة ليست ضرورة للتنظيم الاجتماعي في هذه المجتمعات البسيطة التي تحكمها العادة ، وليست بضرورة لتنظيم العائلة الاجتماعي ولا لحكمها ، ولكنها ضرورة للمجتمعات المعقدة ، لأن ادارة الحكومة فيها تتطلب وجود دولة تامة التكوين .

ان العائلة هي مرتكز الحكومة في أبسط المجتمعات . ولكن دائرتها في هذه المجتمعات تتسع لأكثر مما تتسع له في حضارتنا الحديثة، فتشمل مجموعة من الأقارب يقومون بالوظائف الأساسية اللازمة للعائلة وغيرها . ولها رئيس قد يكون رب العائلة أو الشيخ أي أكبر أعضاء العائلة سناً أو الخال أو عضو آخر من أعضاء العائلة . وتجري الأعمال الحكومية داخل الدائرة العائلية . فتوضع في داخلها وتطبق قواعد السلوك اللازمة

لمواجهة مختلف الاحتمالات . وتتوقف أهلية العائلة للقيام بهذه الأعمال على العادات المشتركة في المجتمع المؤلف من عدد من هذه العائلات . وتقوم وحدة المجتمع على تفاهمه على ان تؤدي كل عائلة هذا الدور ، وتعارفه على طريقة ادائها له . ويكون هذا التعارف شاملاً بحيث يسمح للعائلة بأن تمارس دورها ممارسة سلطوية . وتؤدي عمليات التكيف الاجتماعية النفسية التي تحدث باستمرار في النطاق العائلي الى تقبل الجماعة لهذه السلطة. ولكن حكم العادة يظل لوحده مستند هذه السلطة العائلية . فتبقى السلطة سلطة عائلة لا سلطة أداة حكومية مركزية . واذا قام في الجماعة رئيس أو زعيم فهو أقرب الى القَيْل منه الى الحاكم . وتكون وظائفه أول الأمر شرفية ، ولكنها ما تلبث أن تزداد مع تزايد المعضلات التي يواجهها ، ومع نمو الجماعة ونمو علاقاتها مع جيرانها وما يقترن بـه هذا النمو من تحديات وصعوبات .

وليس باستطاعتنا أن نحيط بجميع التشعبات التي رافقت عملية تحول الحكومة الى مؤسسة وأدت الى انبثاق الدولة . فقد بدأت العملية في فترة من التاريخ لم تلق عليها أضواء كافية بعد ، وما تزال مستمرة بدون ان تستنفد أغراضها . وكل ما نعرفه هو ان الأعمال الحكومية التي قامت بها العائلة وتولاها الأقارب انتقلت الى الجماعة . وجرى الانتقال في ظروف تختلف من حال لأخرى اختلافاً لا حد له . وسنحاول استجلاء بعض الخطوات التي لم يكن منها بد لانجاز عملية امتداد الحكومة للجماعة كلها ، وأدت الى حصر السلطة الحكومية في ادارة مركزية .

وأول ما يلفت نظرنا ما لشيوخ السن من أثر في تحقيق هذه العملية . فحكومة القبيلة أو الاقاليم هي غالباً في أيديهم . وهي في الجماعة الابوية في أيدي الآباء . ولغات الانسان كاللغة الانجليزية مترعة بعبارات تعطي للسن دلالة سلطوية كعبارة « الشيوخ » و « آباء المدينة » و « كبار السن» و « مجلس الشيوخ » وما شاكل ذلك . وما دام للسن مثل هذه الحرمة،

فليس من المستغرب ان ترى رؤساء العـــائلات يجتمعون ليناقشوا شؤون العائلات ويعالجوها ، أو ليسووا المنازعات التي قد تنشب بـــين أعضاء عائلاتهم . وتتيح هذه الاجتماعات الفرصة لأحد الشيوخ المشاركين فيهـــا لابراز شخصيته وتولي القيـــادة . فيصبح الاجتماع مجلساً ، ويصبح هذا الشيخ رئيساً له،ويصبح بمقدوره بصفته رئيساً ان يُدخل في حياة الجماعة ما تحتاج اليه من تنظيم . فيعد قوافلهـا للتجارة ، ويرتب مهرجاناتها ، ويهيئهـا للقنص ، ويعيـــد توزيع أراضيها ، ويعبئها لاغتصاب أسلاب قبائل مجاورة ، ويدبر لها دفاعها ضد اعدائها . ولا يتيسر له ان يقوم بكل هذه المهام منفرداً ، فيحيط نفسه بالمساعدين والخدم ويقيم حولــه الحرس . فتعلو رتبته رتب سائر الشيوخ ، وتتحد صلاحياته تدريجياً ، وتتكرس امتيازاته وترجح حصته من المغـــانم ، وتتقرر مراسم شرفية خاصة برتبته العلية . فيُعطي أولُ من تولى الرئاسة على هـــذا النحو أمثولة ، يكون للعادة دائماً فعلها في تحويلها الى سابقـة ، وفي تطوير السابقة الى مؤسسة .

ومن أهم ما قد يرافق هذا التحول من خطوات اقدام الرئيس القوي الطموح على تعيين ابنه أو أحد أقاربه خلفاً له . فتصبح الرئاسة وراثية، وتصبح احـــدى العائلات العائلة المالكة ، ويستفحل الفرق بين الرئيس والمرؤوسين ، وتتسع الشقة بينه وبين سائر الآباء ، ويحاط عرشه بالمزيد من الأبهة لتكريس هذا التغيير .

ويبدو لنا ان هذه هي الخطوط الكبرى لانبثاق المؤسسات الحكومية، وان لم تكن واحدة في جميع الأحوال . فهنـاك بعض الشعوب كبعض القبائل الهندية الامير كية رفضت المبدأ الوراثي ، وحافظت على تقليـــد اختيار الرئيس ، وغيرت طريقـــة الاختيار مرة بعد الاخرى . وهناك شعوب استبقت الزعيم في رئاسة المجلس مع آخرين ، وجعلت منه الأول بين اعضاء متساوين في المجلس يبجلونه كإله . وهنـاك شعوب اتخذت

رؤساء للسلم وآخرين للحرب ، ورؤساء لشؤونها الدينية وآخرين لشؤونها الزمنية . وهناك شعوب في ساموا اتخـذت رؤساء وراثيين ، وسودت عليهم آخرين غير وراثيين . وهناك شعوب تهوى الحروب ، وتجعل من اسرى حروبها عبيداً ، فتصبح حكوماتها أميل الى الشدة والنظام التسلسلي . وهناك شعوب لها أحوالها الطبيعية أو ميولها أو أساطيرها التي جعلتها أميل الى السلم منها الى الحرب ، فأصبحت مؤسساتها الحكوميـة أقل مركزية وسلطة .

وللغزو أثره في توسيع السلطة الحكومية ، وتوطيد القدرة السياسية . وللحرب متطلبات حكومية غير متطلبات السلم . فالحاجة فيها أشد لنظام صارم ، ولطواعية عميـاء للقائد ، ولتوحيد الصفوف . وقد لا تقبل الجماعات العائلية الصغيرة الاتحاد إلا تحت وطأة الخوف من عدو رهيب . ثم ان الظافر في الحرب يبسط سيادته على الشعوب التي انتصر عليهـا . وأعظم مثل تاريخي عـلى هذه العملية اتحاد قبائل روما الصغيرة اتحاداً مكنها من تصيير روما تدريجياً سيدة جوارها ، فسيدة ايطاليا ، فسيدة العالم الغربي كله بما فيه الشرق الأدنى .

ويحسن بنا ونحن نبحث أثر الحرب في تكوين النظام السياسي ، ان لا ننسى ان هـذا الأثر ليس توحيدياً فحسب ، بل كثيراً ما يكون تفريقياً . فالحرب بخطرها الجاثم أقوى حافز لتخوف الجماعات من بعضها البعض تخوفاً يضعف تواصلها أكثر مما يقويه. فتصبح كل جماعة في هذا الجو من التخوف متعلقة بوجودها ، ومتعالية عـلى غيرها ، تشعر انها هي أرفع الجماعات ، وان طرقها في الحياة هي أفضل الطرق ، وان أساطيرها هي أساطير السماء ، وتشعر بالريبة ان لم يكن بالازدراء تجاه الآخرين . أما فنون السلم فانها تعزز التعاطي بين الجماعات ، فتخترق الثقافة الحدود المصطنعة، وتفرض التجارة فوائدها على الجميع، ويسري التقدم التكنولوجي من جماعة الى أخرى . وما لم تعترض المواقف العدوانية التي تمليها الحرب

هذا التعاطي ، فانه يقوي ترابط الجماعات التي يسري فيها . ويعني هذا انه لولا الحروب لتعزز التعاطي الاجتماعي ، ولامتدت الحكومة من جماعة الى أخرى بطرق تختلف عن تلك التي شهدنا حتى الآن .

وأحدثت الحروب آثاراً أخرى يعرفها الجميع ويسلمون بها . وأول هذه الآثار ما تؤدي اليه ادارة العمليات الحربية من توطيد لسلطة الآمر، وترسيخ لنظام التبعية المستند لتفاوت الرتب . ويظهر هذا الأثر حتى في الغزوات المحلية والحروب القبلية ، لأنها هي أيضاً تفرض نظاماً لعلاقات القائد بالتابع قوامه نوع من الأمر والطاعة لا وجود له في زمن السلم . ومن آثارها ان البشر الذين يقعون فيها أسرى يصبحون أرقاء وعبيداً لآسريهم . ومنها إجبار القبيلة المجاورة على دفع الجزية ، أو حكمها كمستعمرة ، أو استذلالها استذلالاً طبقياً ، واستغلال أبنائها في العمل في قطع الأشجار وجر المياه . ومنها تعزيز التفاوت الاجتماعي بين الغزاة المنتصرين ، لأن الحرب تمكنهم من الاستيلاء على ثروات غيرهم،وتتيح لهم تقاسمها وفقاً لرتبهم . وتكفي كل هذه الآثار للدلالة على ان الحرب لعبت دوراً هاماً في خلق التفاوت الاجتماعي ، وفي ايجاد النظام الاجتماعي الطبقي التسلسلي .

ولدينا أدلة كافية على ان المجتمعات البسيطة شاعت فيها المساواة ، وعلى انها لم تعرف الأنظمة التي تكرس خضوع فئة أو طبقة لأخرى ، أو توطد التفاوت في الرتب الاجتماعية ، أو تقر العبودية . ولم تكن هذه المساواة تمنع وجود فوارق في المنزلة الاجتماعية ، كالفارق بين القادة والذين ينقادون لهم ، ولم تكن تعوق الأذكياء وأقوياء الشخصية من اكتساب المزيد من التأثير على الآخرين ، ولم تكن تحول دون امتيازات السن والجنس والزواج والكيان العائلي . ولكن هذه الفوارق والامتيازات كانت تبدو عفوية أكثر مما تبدو مصطنعة ، وكانت تظهر للشعب في طبيعة الأشياء ومن وحي العادة ولم تكن تفسد المساواة الأساسية السائدة

في الحياة الاجتماعية . ولذلك تقبلها أبناء الشعب قبولاً حسناً . وظل يغلب عليهم – الشعور بالرغم من وجودها – بأنهم جيران متشاركون في قدر واحد ، وبأنه ليس بينهم غني ولا فقير ، وليس بينهم من تقسيم للعمل الا في حدود العائلة . ولا يتغير هذا الوضع الا حين تتوسع الجماعة، وتتطور من حياتها البسيطة الى حياة معقدة . فيبرز حينئذ التفاوت بين أعضائها ، ويعطى بعضهم رتباً عليا والبعض الآخر رتباً دنيا ، وينقسمون الى طبقة سيدة وأخرى مسودة . وتتخذ حينئذ الحكومة شكلاً رسمياً ، ويكون للحرب – للاسباب التي ذكرناها – أثرها القوي في احداث هذا التحول .

وتؤيد الأبحاث الأنثروبولوجية الحديثة هذه النتائج . ويكفي ان نذكر منها دراسة ردكليف براون لأبناء جزر الأندامان ، ودراسة برونسلو مالينوسكي لأبناء جزر التروبريان ، ودراسة ف. إ. وليامز لمجتمع الأروكاوا . وقد وضع هوبهوس وهويلر وجنسبرج جدولاً هاماً يبين ان أبسط الجماعات قلما عرفت الرق أو النبالة أو الطبقية ، وانها أقل ميلاً الى الحرب من المجتمعات التي تفوقها رقياً . كما ان من خصائصها انعدام الآلة الحكومية بينها ، وانعدام أية مؤسسة خارج نطاق العائلة .

ولم يكن التحول من المجتمع القائم على النسب الى المجتمع الوظيفي التسلسلي ممكناً بدون حدوث تحول مطابق له في الأسطورة الاجتماعية . فالعادة أو المؤسسة لا تبقيان بالممارسة وحدها ، بل لا بد أن تزكيها الأسطورة . وقد وصف هيرودتس العادة بأنها ملكة البشر. وهذا صحيح بقدر ما يكون لملكها مستند اسطوري . فإذا تهافتت الأسطورة لحقتها العادة ، واذا انهارت أسطورة السلطة نشبت الثورة . وقد ازدهر المجتمع القائم على النسب في ظل اسطورة تصور الكون كله تصويراً عائلياً ، وتصور الآلهة عائلة واحدة ربها « الله » أب الجميع وسيد الكون .

وتسهم الاسطورة كما تسهم الوظيفة في تكوين سلطات الحكومة الرسمية

وتكوين حراسها ، وتؤدي الى بروز زعماء روحيين – حتى لدى الشعوب البسيطة – الى جانب الزعمـــاء المدنيين . وقد يستثمر الزعماء الروحيون خدمتهم لآلهة الجماعة وأوثانها ، ومعرفتهم بمرضـاة القوى العلوية ، من أجل السيطرة على الزعماء المدنيين . وقد يكون لكل قبيلة « طبيبها » أو « عرافها » أو « ساحرها » ، فيعتبر الناطق بحكمة القبيلة ، والقيم على سحرها ، كما يعتبر ثقـــة يرجع اليه في التعبير عن تقاليـد القبيلة وفي تفسيرها . ولذلك لا بـــد ان يكون العرافون قد لعبوا دوراً فعالاً في تكييف الاسطورة الاجتماعيـــة مع الأحوال الاجتماعية الطبقية المستجدة . ويشبه دور العراف في تحول المجتمع البسيط دور الكنيسة الغربية في ايجاد الدولة الاقليمية المركزية . فقد نتج عن التغيير في الحـالين عبء تفسير السلطة تفسيراً جديـــداً . وقضى تحول المجتمع البسيط بتحرير اسطورة السلطة من طابعها العائلي ، كما قضى بأن توسع الاسطورة وبـأن تصبح لأول مرة اسطورة علوية . وهذا الموضوع في غاية الأهميـة ، وسنعود اليه في فصل آخر .

٣ اسطورة السلطة

الاسطورة والمجتمع

سبق لنا أن ذكرنا ان الأوامر الاجتماعية والبناء الاجتماعي بل ان الكينونة الاجتماعية ، لا بد ان تستند الى الاسطورة ، وأشرنا الى ان التغيرات الحادثة في بنية المجتمع تستوحى من تغيرات أسطورية وتوحي بمثل هذه التغيرات . فالمجتمع يتنفس الاسطورة كما يتنفس الهواء ، ولا يكون مجتمع الا وتكون وراءه أسطورة ما . ولا يكون مجتمع الا وهو على اسطورة تؤدي فيه عدة وظائف . وأهم هذه الوظائف تحويل كل ما للمجتمع من مسلمات تقييمية الى حقائق منطقية . ويتناول هذا التحويل كل ما تنطوي عليه هذه المسلمات من تصورات من تلك التي تمس نشوء الكون الى تلك التي تنذر بعواقب مخالفة الفرد للقانون القبلي . فتصبغ الاسطورة هذه المسلمات والتصورات صياغة جديدة تجعلها تبدو وكأنها الحقائق حول طبائع الأشياء . وتتخذ الاسطورة في مختلف المجتمعات أشكالاً متنوعة تنوعاً لا حد له ، ولكن قوام كل المركبات الاسطورية مهما اختلفت أشكالها ، اسطورة السلطة .

وتفترض الاسطورة دائماً ارتباط القيمة بواقعة ، فتزكي الاسطورة

القيمة المفترضة وتصل ما بينها وبين الواقع . ويختلف هذا الوصل تبعاً لمستوى الجماعة الثقافي ، وتبعاً لدرجة ادراكها للعلاقات البرهانية التي تقوم بين الظواهر التي يؤلف مجموعها ما نسميه بالعلم . وتدخل الاسطورة كل مستوى من مستويات التفكير العقلي . وتكون مع أدنى هذه المستويات بدون محتوى ، لأن العلاقة بين القيمة والواقعة المفترضة تظل على هذا المستوى الأولي دون تبرير عقلي . وهذا هو شأن الاعتقاد بالصنم – الإله « التابو » اذ يحرم أشياء بدون ان يفسر التحريم تفسيراً عقلياً . فينذر من يؤمن به ، انه إذا جامع امرأة قبل ان يبدأ رحلة تجارية انتهت رحلته بكارثة ، أو انه اذا أكل من لحم الحيوان الذي تؤلهه القبيلة ، أصيب بالجنون أو تناثر لحمه ارباً ، أو نزل به أي مكروه آخر . وتكون عاقبة مخالفة التحريم على الأغلب غير واضحة ، وقد تكون أو لا تكون هناك وسائل لتفادي اللعنة التي ينذر بها الطبيب الساحر . ولكن هذا الغموض لا يوهن فعل التحريم ، ولا يضعف أثر الانذار ، ولكنه يزيد اليقين بأن المخالفة مجلبة للسوء .

اننا نتحدث هنا عن السحر . والاعتقاد به لا يستوجب الاعتقاد بوجود علاقة سببية بين أفعال الانسان وعواقبها ، أو بين ما يقوم به وما يلقي به الى التهلكة . فالاسطورة السحرية خالية من أي مبدأ طبيعي او ما فوق طبيعي من مبادىء السببية العقلية . ويشمل هذا الشكل من الاسطورة الاعتقاد بالعرافة وبالجن وبالعين الشريرة وبغير ذلك من العمليات الخفية التي قد ينتج عنها بعض الخير ، ولكنها تجلب غالباً الشر للذين تنفث لهم عقدها . ويتفق هذا الشكل الاسطوري مع المستوى الطفلي للاعتقاد ، أي المستوى الاعتقادي الذي يربى عليه الأطفال ، اذ يؤمرون بما هو صواب وبما هو حسن ، وينهون عما هو خطأ وما هو قبيح ، بدون ان يعطوا سبباً معقولاً للأمر ولا للنهي .

وتظل الاسطورة على هذا المستوى الأولي ، وتبقى بدون محتوى

جوهري ما دام الفعل ينسب لارادة قوة ما فوق طبيعية ، أو ما دام الفعل يعزى لتدخل هذه القوة . فاذا ذكر الحق والباطل اعتبر الحق ما يراه الله حقاً،واعتبر الباطل ما ينهى عنه أو ما يعاقب عليه . ويشبه هذا المستوى الاعتقادي المستوى السحري للاعتقاد . لأن المستويين يخلوان من التبرير العقلي والمحتوى الخلقي للاوامر والنواهي . ولكن المعتقد بالإله يدخل في طور اعتقادي جديد يتجاوز الطور السحري . لأن اعتقاده بالإله،المنطوي ضمنياً على مفهوم خلقي ، يفضي به من طور الاعتقاد السحري الى طوره الديني .

ويعقب ذلك نمو الأسطورة الدينية الإلهية . فيؤدي نموها إلى فرض أوامر ونواه ترتكز الى نظام اجتماعي للقيم يصبح أشد وضوحاً من النظام السحري . فيتضمن هذا النظام وعداً من الله ووعيداً يزكي هذه القيم . ولكنه مع ذلك لا يتحرر من السحر تحرراً تاماً ، لأنه يستبقي صلوات كصلاة السحرة تستدر بها النعم ، وتستنزل بها العطايا . ويستمر هذا التراوح بين السحر والدين في فترة الانتقال . وقد بيّن لنا رادن في كتابه « الديانة البدائية » بعض وجوه الانتقال من الطبيب العراف الى الكاهن،ومن الأسطورة السحرية الى الأسطورة الدينية . ومن هذه الوجوه ان الطبيب العراف يظل ممسكاً اثناء الانتقال بطرفي عالمي السحر والأرواح. ولكنه لا يستطيع أن يمسك بهما طويلاً . لأن عالم الأرواح يخلق علاقة شخصية ومتنوعة بين الانسان وبين أرواح الخير والشر . فتصقل هذه العلاقة نفسه لدرجة لا تسمح بها آلية عالم السحر المادية . ويزخر عالم الأرواح بالشفاعة والاستعاذة والتوفيق والعبادة والشكر . وتنشأ فيه حكمة روحية تسمح للكاهن بأن يرتفع ارتفاعاً مستمراً في المراتب الاعتقادية للاتصال الإلهي . كما يؤدي حلول الكاهن محل الطبيب العراف الى التبشير بالعبادة والأخوة الدينية . ويصبح الكاهن حارساً قوياً للسلطة . ولكن عمل الطبيب العراف يظل مستمراً في منزلة بين الدين والسحر . ويظل

السحر بادياً في الطقوس والفرائض التي يمارسها المؤمن لا لأن للطقوس السحرية محتوى خلقياً ، بل لأن لممارستها ثواباً يحرص المؤمن على نيله .

وتتخذ الأساطير الاجتماعية في بعض الثقافات شكلاً خلقياً مستقلاً استقلالاً يكاد يكون تاماً عن أي وحي سماوي . وهذا ما حدث للاسطورة الصينية . فهي تبشر بفضيلة التقوى ، وتوحي بالقيام بالواجبات تجاه العائلة والأقربين ، وتشدد على واجبات الزوجة تجاه زوجها ، والأطفال تجاه ذويهم ، والأقارب تجاه أقاربهم . ولكنها تعطي هذه الواجبات قيمة ذاتية لا تصدر عن وحي إلهي أو تدخل علوي . وجزاء من يؤدي هذه الواجبات تقدير الأحياء ومباركة الأموات . وتسلك الأسطورة الهندوكية، أي اسطورة بوذا نفس النهج ، فتبشر بتعاليمها بدون أن تردها لوحي إلهي أو ان تزكيها بقوة ما ورائية . فهي تعاليم أعلنها المعلمون صراطاً للحياة ، وأعلنوا ان سلطتها الخلقية مستمدة من قيمتها الذاتية ومن قوة التقاليد . ولكن هناك ثقافات أخرى في منزلة هاتين الثقافتين تعلم ان الانسان يثاب على تقواه من قبل قوى علوية . وهذا « يهوا » يأمر ويعد في التوراة في قوله للانسان : « أكرم أباك وامك فتطول ايامك على الأرض التي منحك اياها إلاهك الرب » .

ولا بد للنظام الأسطوري ، مهما بالغ في اصطناع الخلقية ، ومهما كان التزامه بمفهوم للرفاه الاجتماعي التزاماً اجتماعياً صرفاً ، من الاعتماد على سلطة مباشرة ومعروفة تزكي تعاليمه وتعاقب مخالفيها . والنظام الأسطوري الهندوكي يعتمد مثل هذه السلطة ، ويجازي مخالفي تعاليمه بالعقوبات الاجتماعية المحكمة التي يفرضها التنظيم الطبقي ، الذي يميز بين المحسن والمسيء تمييزاً طبقياً صارماً . ولسدنة الأسطورة ادارتهم الرئيسية، التي لا تكتفي بسلطة تفسير الأسطورة أو تطبيقها ، بل تمارس سلطة أوسع منها ، وهي سلطة الرقابة على الذين ينكرون تعاليمها أو يحاولون التملص منها .

ونخشى اذا استرسلنا في هذا البحث ان نبتعد عن الموضوع الذي نريد الآن أن نوضحه ، وهو ان الأسطورة الاجتماعية تهيمن على كل علاقة انسانية ، وتسري في كل نوع من أنواع التطور الاجتماعي وكل مرحلة من مراحله . وكلما كانت مرحلـــة التطور أرقى كان محتوى الأسطورة أغنى وأقرب الى العقل . وتقيم الأسطورة على كل مستوى من المستويات نوعاً من النظام بين الناس ، وترسخ هذا النظام في التقاليد والفلسفة وفي سياق الحكم والخرافات القيمية . ويتمكن النظام الأسطوري القيمي بمساعدة السلطة من تحديد النظام الاجتماعي، ولذلك فإن الأسطورة الرئيسية اللازمة للمحافظة على أي نظام اجتماعي هي الأسطورة السلطوية .

تجسد الأسطورة في مؤسسة

إن النظام الذي يسير سلوك النمل والنحـل سلوك غريزي عضوي . أما النظام الاجتماعي الذي يتحكم بالسلوك الانساني فهو ارادي ، ولذلك يتطلب عقوبات اجتماعية تقيه شر ما يتعرض له من جذب ودفع . وتختلف هذه العقوبات في المجتمعات البسيطة عنها في المجتمعات المعقدة . فالمجتمعات الأولى مؤلفة من عائلات تكاد تكون كل منها مستقلة ومكتفية اكتفاءً ذاتياً . فيكفي لعقاب مخالف قانونهـــا العرفي الجزاء الذي تتواضع عليه الجماعة التي يعيش معها . ولكن هذه العفوية لا تلائم المجتمعات الأكثر تقدماً . ولذلك فاننا كلما جاوزنا المجتمعات البسيطة الى مجتمعـات أكثر تقدماً ، طالعنا نظام محكم من العقوبات تطبقه سلطة منظمة تنظيماً جهازياً.

ان للسن والمحتد والبراعة والمروءة حرمة تقليدية تضفي عـلى المتحلي

بها سلطة معنوية تسمح له بأن يتحدث باسم شعبــه أو ان يمثله أو ان يجسم روحه وفضيلته . وتغنيه حرمة سلطته المعنوية عن زخرف المنصب الرسمي غناء يكاد يكون تاماً . أما اذا أصبح منصب الرئيس رسميـاً ، وتحدد استحقاقه بالوراثة أو غيرها ، فان السلطة تكتسب حينئذ بُعْـداً جديداً ، وتحيط بصاحبها هالة من التقديس تقصيه عن مواطنيه . فـلا يستطيع أي منهم ان يقاربه ، لأنه بات يختلف عنهم من حيث الدرجة كشخص ، ومن حيث النوع كمجسم للسلطة .

وقد يذهب أحد الحكام الى أبعد مما يذهب اليه غيره في تساميه عن الآخرين ، ولكنهم ينزعون جميعاً الى مثل هذا التسامي الذي يؤدي الى صيانة السلطة وتوطيدها ، وابعادها عن التنافس المحتدم بين ذوي المطامح السياسية . ويجري تكريس قدسية السلطة عن طريقين متلازمين : احدهما طريق الحكمة الاسطورية والثاني طريق تنظيم البنية الجهازية اللازمـة لهذا التقديس .

وتتخذ الحكمة الأسطورية أشكالاً لا حد لتعددها عند مختلف الشعوب، ولكنها تتفق كلها في تفخيم منصب الرئيس أو الملك . وينصب التفخيم أكثر ما ينصب على الحاكم الفرد . فالحكمة الأسطورية أقدر على تمجيد مزاياه منها على تمجيد مزايا مجلس حكام . فالمجلس مركب باهت لا يبدو فيه حاكم لامع ، وليس لأعضائه قدسية ولا سحر، وليس لمجلسهم رونق شخصي أياً كانت قوته الجهازية . أما الحاكم الفرد،والملك الوراثي بنوع خاص ، فإن بوسع الحكمة الأسطورية أن تخلع عليه من الأوصاف ما يخلب الألباب . فتصوره مجبولاً من طينة غير طينـة البشر ومصوغاً من معدن أسمى من معادنهم . فيراه هوميروس من سلالة الأبطـال أو الآلهة ، ويراه اليابانيون ابن السماء الحقيقي ، ويراه الجميع مجسد أمجاد الأسلاف وفضائلهم التي يفتن بها تاريخ كل الشعوب ويدور حولها ؛ ويعلو الى مرتبة الألوهية في نظر أبناء الثقافات البدائية بل أبناء الثقافات

المتقدمة كالمصريين والبابليين والفرس ، بل ابنـاء القرن السابع عشر في أوروبا والتاسع عشر في روسيا وابناء القرن العشرين في اليابان . ولا بد لحكام تخلع عليهم مثل هذه الصفات من الاستبداد بشعوبهم . ولكن هذه الشعوب لم تعدم وسيلة تحول بها ، ولو آخر الأمر ، دون استفحال خطر هذا الاستبداد .

وتستحث الحكمة الاسطورية نمو المؤسسات وتنمو بها . ويكون الحاكم محور نمو المؤسسات الحكوميـــة . فيصبح لمنصبه مراسم شرفية تميزه عن الآخرين ، ويوجه اليه الخطاب بالاسلوب والألقاب التي تليق به . وتوسع المراسم الشقة بينه وبين الآخرين ، وتخلع على وجوده حرمـــة قدسية . ويصبح ينبوع العزة والشرف بما يمنح من ألقاب ، ويخول من كرامات. فيصبح في ذروة نظام طبقي اجتماعي بقدر ما هو في ذروة نظام سياسي . وتتبع الثروة الامتياز الشرفي ، فيصبح من مصلحة الفئات والطبقات المهنية ان تعض النواجذ على السلطة القائمـــة . وسنرى فيما بعد كيف تتضافر جميع القوى الاجتماعية التي تتمركز فيها السلطة والملكية والشرفية والقدرة على تزكية منصب رئاسة الدولة وتوطيده ، وتتعاون فيما بينها على ايجاد الوسائل الجهازية التي تحقق هذه الغاية .

ولنتوقف قليلاً هنا لنتبين فعالية الأركان الجهازية للسلطة ، ولنبـدأ بالمراسم الشكلية التي لم تكن أول الأمر الا للزينة ، ولم تكن تقصد منها أية فوائد جهازية . ان لهذه المراسم وقعها الأكيد في النفس ، ودلالتها البالغة على علو شأن من يكرم بها . ولو لم يكن لهذا الشخص المكـرم فضل مستديم ، ولو لم تكن له منزلته الرفيعة ، ولو لم تكن له هيبـــة الملك ، لما أحيط بهذا التكريم ، ولما انحنى الناس حوله ركعاً وسجوداً. هذا ما توحي به روعة هذه المراسم لمن يشاهدها . وقد توحي بالسخرية لكاتب عظيم ككارليل،فيتحدث وهو يرى زخرف ملابس المراسم وابهتها عن « فلسفة الملابس ! » ولكن سخريته لا يمكن أن تخفي عنصر الحقيقة

فيما نسبه لشخصية توفلسدروك في قوله : « ان المجتمع يقوم على اللباس ». وقد عرف المجتمع حفلات التنصيب وشارات السلطة في جميــع أدوار التاريخ وجميع أطوار الحضارات . ولربما كان للرموز قوة اقناعية تفوق قوة المنطق ، لأن قوة المنطق تفند وقوة الرموز لا تفند . ولربما نشأت مذاهب جديدة تدحض الحكمة الأسطورية السائدة، ولكن عقول الجماهير البشرية تسيرها العادة أكثر ممـا يسيرها التفكــير . ولذلك فإن المذاهب الجديدة لن تغشى عقولهـا حتى تتلبس شارات ورموزاً تكون في متناول ادراك الجميع .

ولفعالية المراسم وجه هام آخر ، وهو انهـا تستبقي البون الاحترامي اللازم بين ذوي السلطة وعامة الناس . ويبدو وجهها هذا واضحاً فـيما يجري يومياً بين الناس ، فتراهم يأتون من يحسبونه أرفــع درجة منهم برفق مراسمي . ومهما اقترب أحدهم منه ، فانه يظــل يشعر بأنه دونه رتبة . ويظهر هذا الوجه المراسمي أيضاً في الاحتفال بالمناسبات المجيدة ، واحاطة الدين بالشعائر ، وكأن هذه الشعائر كلما ازدادت اشتد الايحاء بجلال الله . ولذلك تولع الدولة بالاحتفالات ، فتنشر الأعلام ، وتكثر الرموز في المحاكم وغيرها ، وتسن نظاماً رسمياً للمراسم ، وتنظم أكـثر ما تنظم من المهرجانات تلك التي يمكن لرئيس الدولة أن يشارك فيها . وغاية كل هذا تكييف النفوس ، وتلقينهـا مواقف تتفق مع الحكمـــة الأسطورية السائدة .

والمراسم هي شارات تدل على وجود المؤسسة ، وتعبر عمـــا تنطوي عليه من سلطة ، ولكنها لا تلازمها ملازمة ضرورية . فهناك مؤسسات، قد يكون بعضها أشد المؤسسات فعالية في النظام السياسي ،وهي مع ذلك تؤدي وظائفها دون مراسم . والمهم للمؤسسة ، سواء أكانت لها مراسم أم لم تكن ، هو أن تشعر الانسان بسلطتهـا . والدولة هي التي تحرس مبدئياً أو فعلياً سائر المؤسسات وتصونها ، ولذلك فان سلطتهـا موجودة

في كل مكان . وما دام الانسان عاجزاً في الأحوال العادية عن القيام بأعماله ، وعن متابعة مطامحه الا في نطاق المؤسسات القائمة ، فإنه يعتبر الدولة والمؤسسات شيئاً واحداً ، ويفصح باحترامه للسلطة عن القيمة التي يعلقها على المؤسسات .

ويستطيع أبناء المجتمعات الذين تقدموا الى حد « التحذلق » الفكري أن يميزوا بين احترامهم لمزايا السلطة والمؤسسات السلطوية ، وتقديرهم للطبقة الحاكمة المتولية للسلطة . وقد يحملهم هذا التمييز على التعلق بالنظام السياسي السائد وبشكل الحكومة، وازدراء السياسيين . ولكن هذا التمييز أشد صعوبة في المجتمعات الأقل تقدماً ، ومتعذر في المجتمعات البسيطة الى حد ان فلاسفة هذه المجتمعات قد يعتبرون رجال الحكم ونظامه شيئاً واحداً .

ولدينا مثل تاريخي واضح على ذلك في موقف افلاطون من محنة استاذه سقراط ، وتأييده له في رفضه الفرار من السجن بعد أن حكم بالاعدام . وقد أصدر القضاة هذا الحكم بعد ان اتهموا سقراط بإفساد الشبيبة، وبادخال آلهة جديدة لاثينا . وكان سقراط على يقين بأن التهمة باطلة ، وبأن أعداءه لفقوها ليوقعوا بـه . ولكنه رفض سبيل الفرار الذي هيأه له اصدقاؤه . وأقره افلاطون على هذا الرفض . ولا يعنينا هنا ان نناقش المعضلة الخلقية التي يثيرها موقف سقراط ، ولا ان نتساءل عما اذا كان من حق المتهم الذي يعتقد بأنه حكم بالاعدام ظلماً ان يفر من العدالة أو لا . ولكن ما يعنينا هو السبب الذي أعطاه افلاطون لرفض سقراط الفرار ، وهو احترامه لقوانين أثينا . وقد بدت هذه القوانين لسقراط مشتملة على كل ما في اثينا من مؤسسات حياتية ، كالنظام التربوي ، والفرص الثقافية ، والعادات ، والمباهج ، والحياة العائلية . فلو قبل الفرار لعبث بكل هذا . وهو اذ يعرض عليه الفرار يسمع كل هذا التراث يوجه اليه الخطاب التالي : « قل لنا يا سقراط ماذا تنوي أن

تفعل ؟ الا تعتقد انك تقلبنا نحن القوانين رأساً على عقب ، وتقلب معنا المدينة الدولة كما استقرت في نفسك حتى الآن ، فيما لو قررت الفرار؟ وهل تحسب ان المدينة يمكن ان تبقى ، وان تظل مصونة من الانقلاب، فيما لو أصبحت قوانينها عاجزة ، وأصبحت تحت رحمة الافراد، يوقفون فعلها ، ويدوسونها بأقدامهم متى يشاؤون ؟ ألم نكن نحن الذين أظهرناك للحياة ، وتعهدناك ، وربيناك ؟ فكيف تنكر انك من ذريتنا ، وانك اليوم من عبيدنا كما كان اباؤك بالأمس ؟ » يسمع سقراط القوانين توجه اليه هذا الخطاب ، فيسأل كريتو « ماذا يكون جوابنا لهذا يا كريتو؟ وهل ما تقوله القوانين هو الحقيقة أم لا ؟ »

ويعني هذا الحوار ان سقراط ملزم بكل قرار تصدره السلطة القائمة ولو كانت في قبضة أعدائه ، وكان وراء هؤلاء صباغ جلود جاهل يدعى انيتاس، يحرضهم ولا هم له إلا أذى سقراط . والأجدر بسقراط ان يتقبل هذا الأذى على ان يتحدى أحكام هذه السلطة . فهي سلطة أثينا ، وهي جزء من كل تحيا له اثينا ولا تكون لها حياة بدونه . والهارب من هذه السلطة ، الذي ينشد الخلاص حتى من حكمها الجائر، ومن عقوبة الموت التي فرضتها عليه ، هو خائن لشعبه وعدو له .

ان موقف سقراط هذا هو موقف فريد،وما يزال حتى اليوم يستثير الاعجاب ، وما يزال الكثيرون يرون فيه موقف الحكمة البطولية ، بينما يرى فيه أحد المعلقين المحدثين برهاناً على « الفهم الناضج » لطبيعة السلطة . وهو في نظرنا مثل على النظر الى السلطة الشخصية والنظام السلطوي القائم بمنظار واحد . ونحن نرى فيه هذا المثل أياً كان رأينا بالحجج التي وضعها افلاطون في فم سقراط ، أو أياً كان رأينا بحرمانه أصدقاء سقراط الذين دبروا أمر فراره من الادلاء بحججهم . فالمهم هو ان سقراط اعتبر متولي النظام والنظام شيئاً واحداً ، وخلع على النظام قيمة علوية،وأضفى عليه حرمة بالغة بحيث لا تنتقص منه هفوات الحكام

الجنونية ، ولا تؤثر عليه زلاّتهم الشخصية ولا تؤدي إلى تقويضه .

وللسلطة حرمة يحاول حتّى أصغر موظفي الدولة أن يتلبسها ، ليشعر الذين يخدمهم بأنها حرمته هو ، وبأن عليهم أن يعولوا على شخصه تعويلهم على الادارة التي يعمل فيها . انها في الحقيقة حرمة أجهزة السلطة من أصغرها لأكبرها، وهي التي تضفي على الموظفين من أهميتها وكرامتها فكأنها أهميتهم وكرامتهم الشخصية . وتضفي هذه الأجهزة ذروة الاعتبار على الرئيس أو القائد الأعلى أو الملك بحيث يصبح الخضوع للاجهزة خضوعاً لشخصه . وهذا الخضوع أمر مألوف لدى جميع الشعوب أياً كان مستواها الحضاري ، ولكنه اتخذ وجهة جديدة في العالم الغربي منذ أن انتشرت فيه أسطورة السيادة . فقد أحدثت هذه الأسطورة تغيراً في مفهوم العلاقة بين الحاكم والسلطة . كان الزعيم أو الملك أو الامبراطور يعرف بقبيلته ، أو بشعبه ، أو بتقاليد شعبه ومؤسساته ، أو بعاصمة الامبراطورية ، أو الوطن ، فجعلت منه أسطورة السيادة الحاكم المجسد لسلطة الدولة .

وكان لهذا التغيير في مفهوم السيادة عواقبه البالغة على الدولة التي سندعوها فيما بعد « بالدولة التاريخية » ، لأنه أعطى السلطة جلالاً مجرداً لم يكن لها من قبل . وكان أول من حمل لواء هذا التغيير في القرنين السادس عشر والسابع عشر فريق من محامي فرنسا ومؤرخيها وكتابها أمثال دومولن وبودان ولويسو . وقد وقف هؤلاء في صف الملك في نضاله لتوحيد الدولة الاقليمية ، وللقضاء على الانقسامات الناشئة عن سلطة الاقطاع وسلطة الولاء الديني . وكانت الاقطاعية على قوة أعيت الامبراطور والبابا من قبل . فلم يستطع أي منهما ان يخضع الاقطاعيين للنظام الذي كان يعمل لاقامته . ولكن ما عجز عنه الامبراطور والبابا أصبح في متناول ملوك ثلاث دول عظيمة هي فرنسا وانجلترا واسبانيا ، سارت بها الملكية في طريق الوحدة . وظلت الاسطورة الاقطاعية تناوىء هذا السير التوحيدي،

فنشأت اسطورة السيادة للقضاء عليها والحلول محلها . فانطوى الأمل الذي راود حضارة كاملة بأن تتحقق الوحدة في ظل الاقطاعية ، وانتشر محله أمل جديد بتحقيق الوحدة في ظل الدولة الاقليمية .

وهكذا استوحى صانعو الاسطورة من حركات عصرهم وجهاً جديداً لاسطورة السلطة . فأخذوا يدعون لمركزية السلطة ، ولاحلال النظام العام محل الحقوق الاقطاعية الخاصة ، ولابدال فوضى الحروب والفتن الدينية المحتدمة بالسلام العام . واستعاروا من المفاهيم الاقطاعيـة مفهوم « السيد الأعلى » ، وبددوا ما كان عليه من غموض في القرون الوسطى ،وأعطوه معنى جديداً واضحاً ، وجعلوا السيد الأعلى ذا سلطة مطلقة ومقدسة ، ووصفوا سيادته بنعوت ما تزال تردد منذ أيامهم حتى يومنا هذا . فهي سيادة واحدة غير قابلة للتجزئة أو للتنازل ، وهي معصومة وشاملة لكل شيء . وقد وضع الاوائل منهم حدوداً للسيادة ، فقيدها بودان «بالقانون الطبيعي » ، ونظر لهذا القانون على انه مبدأ أزلي للعدالة . ولكن هـذا الحد لا يقيد الحاكم السيد تقييداً كافياً . لأنه يستطيع أن يخالف القـانون الطبيعي دون ان يردعه رقيب دنيوي عن مخالفته . ووضع بودان للسيادة حدوداً أخرى مستمدة من القانون الدستوري . ولكنه حصر هذه الحدود بقانون وراثـة العرش ، وبحرمة الملكية وترك الحاكم حراً في ان يفعل برعاياه ما يشاء .

ووسدت السيادة بمفهومها الجديد بالملك ، واعتبرت في بعض الأحيان مخولة له من الله ، بحيث يحكم الملك بالحق الإلهي . واعتبرت في بعض الأحيان تفويضاً له من الشعب . وأخذ البعض يتساءلون عما اذا كان من حق الشعب ان يخلع الملك . وأدى اشتداد النزعات الديموقراطية الى التسليم بأن السيد قد يكون ملكاً أو برلماناً أو « ملكـاً مع البرلـمان » أو مجلساً للسيادة . وجاوز روسو كل هذا الى اعلان سيادة الشعب،واعتبار سيادته غير قابلة للتجزئة ولا للخطأ . ولكن هذه النظرية تستعصي على التطبيق .

فإذا كان الشعب كله سيداً، فمن يقوم بوظائف الحكم الفعلية ؟ ان الشعب كله لا يستطيع أن يقوم بها . ولذلك ظل الناس مستمسكين بنظرية سيادة الشعب وقصدوا منها ان الشعب هو المصدر الأخير للسلطة، وان من حقه أن ينتخب الحكومة وأن يغيرها ، وأن يحد اختصاصاتها وقدرتها بأحكام الدستور الذي يعتمده . فبقي لأسطورة السيادة تأثيرها ، ودخل عليها فيما بعد تعديل جديد . فلم تعد السيادة للملك أو للمجلس أو للشعب بل للدولة نفسها تجاه الدول الأخرى . وترتب على هذا التعديل نتائج سوف نعرض لها فيما بعد .

وتسهم جميع مؤسسات النظام القائم في تعزيز سلطـــة الذين يتولون الحكم فيه ، لأن قيمة هذه المؤسسات تنعكس على أصحاب السلطة، ولأن أصحاب السلطة حريصون على تغذية الأسطورة التي تصون المؤسسات ، فتصون سلطتهم ، وتحول دون قيام حملة عليها ، وتساعد على اخضاع المعارضين ، وتؤمن « مذهبة » رعايا النظام القائم مذهبة مناسبة . وتخف شدة الرقابة في النظام الديموقراطي، لأن الديموقراطية تقوم على مبدأ حرية الأفكار ومبدأ اشتقاق السلطة من الشعب . وبذلك تحرر الانسان ولو إلى حد ما من النظرة الواحدة الى المؤسسة ومتوليها، وتمكن من التمييز في حكمه على قيمة كل منها . ولكن الديكتاتورية الحديثة تقضي على حرية الأفكار ، وتحمي ما عندها من أسطورة للسلطة ضد أي نقد . ولذلك تؤدي الى عكس ما تؤدي اليه الديموقراطية ، وتفرض اعتبار الحكم والحاكم واحداً، وتفرض ارتباط كل منها بالآخر، فإذا انهار أي منها انهار معه الآخر .

وتجعل الحضارة الصناعية بما فيها من تعقيد تنظيمي المجتمع الحديث ديموقراطياً كان أو لم يكن ، مجتمعاً تعددياً . فتفقده الوحدة الثقافية التي كانت تسود المجتمعات السابقة بالرغم مما كان فيها من طبقية . وتحرمه الوحدة في الدين ، وفي سلم القيم ، وفي التوجيه التربوي . فيؤثر هذا التغيير على طبيعة السلطة وعلى اسطورة السلطة . فالمجتمع المتعدد الفئات

يحتاج لأن تتعدد فيه الأساطير . ويعني هذا أن تكون وراء نظام الحكم القائم اسطورة تتلاقى فيها عدة أساطير متعارضة. وهذا ما يحدث لأسطورة الديموقراطية كما سنرى فيما بعد . فما هو نوع السلطة الذي يلائم مثل هذا التغيير ؟ وكيف يمكن المحافظة على السلطة الرئيسية التي تصون نظام المجتمع ؟

تحول الاسطورة الرئيسية

تتوافق مؤسسات الجماعة في المجتمعات البسيطة مع اخلاقها . ويظل هذا التوافق ما دام التنظيم الاقتصادي الاجتماعي أقل تعقيداً ، وما دامت المؤسسات غير مفروضة من الخارج . فيسود نظام متسع للأخلاق يقابله نظام من الرقابات الجهازية . ويسود نظام واحد للمعتقدات ، ونظام واحد للقيم . وإذا ما نشبت الخلافات فإنها خلافات حول أشكال العبادات، أو أشكال الهرطقات ، أو هي تفسيرات جديدة للاساطير القائمة . وتتبلور الاخلاق السائدة في كل وجه من وجوه الحياة كالفنون والصناعات وانماط السلوك الاقتصادي ، والعلاقات العائلية ، وفي طقوس الشعب وتسلياته . وتضفي الديانة على الاخلاق هالة من التقديس تفرض احترامها على أبناء الشعب . ولربما كان في هذا المجتمع طبقات منفصلة عن بعضها انفصالاً صارماً . ولكن هذا لا يعني ان اساطيرها منفصلة انفصال طبقاتها، لأنه لو لم يكن لها سلم للقيم يسلم به الجميع ، ولو لم تكن له اسطورة رئيسية يؤمن بها الجميع ، لما أمكن ان يصنف فيه الناس في مراتب متفاوتة من القداسة ، وان تحدد لكل منهم درجة مشاركته في حياة الآخرين أو اعتزاله لها .

وهذا المركب الموحد من الافكار والمؤسسات الذي تعيش عليه المجتمعات

البسيطة يتهافت في ظل الحضارة المعقدة . ويصيبه هذا التهافت أشد ما يصيبه في المجتمع التعددي الحديث الذي تستفحل فيه الاختصاصات المهنية والثقافية ، ويتحرك فيه الافراد والفئات تحركاً متزايداً بفضل التحسين المستمر في وسائل المواصلات . وتتفاقم هذه الحركة داخل الوحدات القومية وخارجها . فيؤدي ازدياد التحرك والتخصص معاً الى ايجاد ولاءات غير الولاء العام لمؤسسات الجماعة ، بل الى ايجاد ولاءات غريبة عنها ومناوئة لها .

فتتحارب هذه الولاءات وتتنافس من أجل السيطرة على المؤسسات الجماعية . وقد يكون لهذه المؤسسات ديانة ما تحميها وتنشرها . فتظهر أديان وفرق جديدة ، وتنشب حرب بينها وبين الديانة المعتمدة . فتكون هذه الحرب الدينية ، شأنها في المجتمع الغربي الحديث ، أول ما يحفر هوة في وحدة الجماعة وأول ما يتهدد ثقافتها المتداعية . لقد أحدثت قوى التخصص الاقتصادي ثغرة في النظام الكلي السابق التقليدي والعفوي ، وأدى التقدم الصناعي والتكنولوجي الى نشوء عدة محاور مصلحية متعارضة، وأخذت هذه المحاور تنافس وتساوم بعضها بعضاً على المغانم . ونشأت في نفس الوقت عدة مراكز للقدرة الاقتصادية والسياسية . فأصبح الوضع مختلفاً كل الاختلاف عما كان عليه في ظل الاقطاع حين كانت الأرض وحدها هي التي تكسب لصاحبها ، محلياً ، واقليمياً ، ووطنياً ، المركز والقدرة . وانبثقت السوق المفتوحة . وأخذت المصالح المتعارضة تتعارك للنجاح فيها أو السيطرة عليها . وساد الرأي بأنه لا حاجة لبسط سيطرة أي سلطة على السوق،وبأن واجب السلطة أن تتركها حرة ، وان تتفادى اقحام نفسها في نظام يستطيع أن يقوّم نفسه تقويماً طبيعياً . ولم يعد يطلب من السلطة سوى تأمين بقاء السوق مفتوحة وحرة .

وأدى تمركز الرأسمالية الحديثة المتزايد الى تحصن هذه المصالح في منظمات منيعة . ونمّت هذه المنظمات سلطاتها الداخلية نمواً كان يبلغ

أشده حين تعقد محالفات أو اتفاقــات فيما بينها تتواطأ فيها على فرض ارادتها على حكومة الدولة . فحمل هذا الوضع بعض الكتـاب المحدثين على ان ينفوا عن الحكومة الحديثة صفتها الجماعية ، وعلى ان يصفوها بأنها وليدة توازن يتغير تغيراً دائماً،وينتج عن تصارع « الفئات الضاغطة». ونجد هذا المفهوم للحكومة في كتابات مـاديسون وهاملتون وفي كتابات بعض معاصريهم . والحكومة عندهم هي حلبة المصـالح المتعارضة ، أي حلبة « للمصالح العقارية ، والصناعية ، والتجارية ، والمالية ، ولمصالح أقل منها » . وتنمو هذه المصالح بالضرورة في الأمم المتمدنة ، وتقسمها لعدة طبقات ذات مشاعر وآراء مختلفــة . فتصبح بذلك المهمة الرئيسية للتشريع الحديث تقويم هذه المصالح المتداخلة ، ويصبح أهم مـا يقتضيه الدستور في نظر هؤلاء المفكرين نظــام « للضبط والتوازن » يحول دون توصل أية من هذه المصالح لبسط سيطرتها في الحكومة أو عليها .

وأدت التغييرات الحادثة الى انتشار النزعة الفردية بما تنطوي عليه من ريبة في السلطة وخوف منها . وأصبحت هذه الفردية مستحثاً لما يقع من تغيير ، وعجلت في انفصال عدة مؤسسات — ومنها المؤسسات الدينية— عن المركب السلطوي المنضوي تحت الحكومة . وسهلت الهجرة . وتكونت مراكز احتشاد عظيمة في المدن . فاستوطنت هذه المراكز فئـات تختلف في ثقافتها وتقاليدها العرقية اختلافاً شديداً . وأدى التواصل المستجد بين طرقها الحياتية المتعارضة الى انهاك العادات القديمة ، واضعاف مـا كان لها من حرمة في النفوس . وأخذ ابناء كل مصلحة اقتصاديــة ينتظمون انتظاماً عالياً ، واصبحوا يرون من خلال هــذا الانتظام ان مصلحتهم الاقتصادية والمصلحة الوطنية واحدة ، وان لهم أن يسعوا ليؤمنوا لأنفسهم قدراً أوفى من السيطرة على المجتمع الأكبر ومن التأثير عليه . فأثر كل هذا التغيير على سلم القيم الذي تؤمن به مختلف الفئات ، وتناول تأثيره فلسفاتها السياسية والاجتماعية . وحاولت كل منظمة من المنظمات المهنيـة

والعمالية ان تبشر « بشرعة » للعمل ، ولكنها استبقت هذه « الشرعة » بعيدة عن ابراز ما كان بينها من خلافات جدية في الموقف وفي النظر للمستقبل وللهدف .

ورأى ماركس وانجلز ببصيرة نافذة ان المصلحة الاقتصادية لكل فئة من الفئات توحي لها « بايديولوجية » تتفق مع مصلحتها، وتمدها بنسيج من المعتقدات تحتمي به دون أن تكون له قيمة موضوعية . ولهذا النسيج الايديولوجي أهميته لكل فئة لأنه يبرر صراعها لاكتساب المكانة والقدرة . وكان ماركس وانجلز على حق في هذا التفسير الذي قدماه لأهمية الايديولوجية المصلحية والطبقية . وكانا يهدفان لاستخدام هذا التفسير لتزكية دعوتهما لتحقيق الوحدة العمالية في خضم الصراع الطبقي المحتدم . ولكن دعوتهما أنستهما المنطق الذي اعتمداه لتبريرها والتبشير بها . فادعيا ان فلسفتهما الاجتماعية لها قيمة علمية موضوعية . فجاء هذا الادعاء من حيث لا يريدان ، مصداقاً لما نادى به بعض المفكرين فيما بعد ، وهو ان كل الفلسفات الاجتماعية ، وكل النظريات حول طبيعة الحكومة ان هي الا « ايديولوجيات نسبية » . فتعززت النظرة النسبية للحقيقة الاجتماعية ، وأصبحت تعني نسبية الأخلاق،وتعني أن ما يتعلقه الناس من اعتقادات ، وما يتمسكون به من قيم مردها الى مصالحهم الاقتصادية أو المادية .

وسرت هذه النظريات في كثير من الطبقات والفئات ، واثرت على سلوكها الاجتماعي . فتزعزع ما فيها من قواعد قديمة للسلطة ، وهددت الروح الفئوية روحها الجماعية . فراع هذا التزعزع مفكرين كفرديناند تونيس واسولد اشبينجلر ، ودفعهم الى القول بأن انتشار الفردية وتكاثر المنظمات الأنانية المصلحية يدلان على انحلال الأواصر التي تشد أبناء الجماعة إلى بعضهم بعضاً ، كما يدلان على انهيار مبدأ السلطة،وعلى تقطع أوصال المجتمع . ورأى آخرون ان في هذه التغييرات خطراً على السلطة ، لأنها في نظرهم ، لا يمكن أن تستمر إلا إذا استمر اعتقاد الناس بتفوقها .

وهالهم ان الذين يفكرون تفكيراً ديموقراطياً يرفضون « التحجير الأفقي » للطبقات ، ولا يسلمون بوجود درجات معينة للحقوق والواجبات . كما هالهم ان يؤدي هذا التفكير حتى الى محو كلمة « الدرجة » من بعض عبارات شكسبير . وتوقع المحافظون أن تسود الفتنة ولم يوافق الجميع المحافظين في توقعهم سوء العاقبة . ولكن بعض مخالفيهم الذين لم يذهبوا مذهبهم ، أصروا مع ذلك على ضرورة قيام « فاصل ما » بين السلطة والناس . لأن السلطة كما ادعى روبيرتو ميشيلز : « لا يمكن أن تنشأ، ولا أن تبقى إلا إذا نشأ « فاصل ما » ،واستمر بين الذين يأمرون والذين يطيعون » .

اننا نحاول هنا أن نبين تهافت قواعد السلطة القديمة في عدة مناطق للحضارة الصناعية الحديثة . وقد تهافتت قواعد السلطة القديمة أيضاً في أحوال مختلفة ، كما حدث في أثينا في القرن الخامس ، وفي روما في القرن الأول قبل المسيح . ولا يعني تحليلنا لهذا التهافت اننا نستبعد قيام قواعد جديدة للسلطة ، او ان تهافت القواعد القديمة يؤدي بالضرورة في الأمد الأطول لانحلال المجتمع . فليس هذا الانحلال حتمياً ، لأن قيم المجتمع تتغير وتزول ، وتحل قيم جديدة محلها . ونحن نحاول هنا ان نستكنه ما في عملية التغيير من عبر،لا ان ننذر بانحلال مجتمع أو آخر . كما اننا لا نتناول البحث عن كيفية تهافت قيم قديمة،وانبثاق قيم جديدة. فالذي يعنينا من كل هذا هنا هو العلاقة بين تغير القيم وتغير أنظمة الحكم.

ان تغير القيم ظاهرة لا مراء فيها . والعلاقة بين التغيير القيمي والتغيير الاجتماعي علاقة أكيدة ، واثار انبثاق القيم الفردية والعقلانية شاهدة على ذلك . فقد أدى انتشارها الى انكشاف تقاليد كانت السلطة تحتمي بها لتخفي ما تقترفه من اساءات للانسان ، وما تقوم به من استغلال له . كما أدى انتشارها الى تحرير الاساطير السائدة من العناصر الاعتقادية الغيبية، والى تفنيد الاعتقاد بتفوق النظام الطبقي القديم . وتهافتت الأفكار غير

العلمية الرخيصـــة التي أدخلتها الارثوذكسية القديمة في مفهومنا للطبيعة الانسانية وللعالم الذي تعيش فيه . وتخلص العقـــل الانساني بعض الشيء من الخطر الناجم عن البحث عن أية حقيقة يستطيع أن يكتشفها، وانعتق من القيود المعوّقة للبحث الحر في عالمي القيم والمعرفة .

ونجم عن هـــذا التغير الشعور بالحاجة لقاعدة جديدة للسلطة ، كما نجمت عنه ظواهر اجتماعية كثيرة استثارت مخاوف المحـــافظين . وبرزت في طليعتها ظاهرة لتغيير الأخلاق ، وحلول الأخلاق الفئوية والمصلحية محل الاخلاق الجماعية العامة . فضعفت بذلك الاواصر التي توحد الجماعة . وزاد هذا الضعف تمادي الافراد والفئات في الصراع والتنافس في سبيل وسائل النجاح المادية . كما زاد فيه التقدم التكنولوجي الرائع الذي استهوى بعض الفئات استهواءً صرفها عن الثقافة ، والثقافة هي سبيل تواصلها مع الآخرين ، وهي قوام وحدة الجماعة . وهي التي تصل ما بين حاضر الجماعة وماضيها ومستقبلها . أما التكنولوجيا فانها تعيش على حافة الحاضر ولا تحفل إلا بها . وتجلى هذا التهالك الجماعي فيما ظهر من نظريات عن الدولة صورتها بأنها ليست أكثر من آلـــة أو ضمانة أو اداة للاستغلال الطبقي ، أو بأنها ليست سوى جهاز للسيطرة تتصارع المصالح المنظمـة صراعاً أزلياً لوضع اليد عليه ، أو انها ليست سوى واحدة من المنظمات الكبيرة أو نقابة من تلك النقابات التي يكتظ بها العالم اكتظاظاً لا حـــد له . ولم تتفق هذه النظريات كل الاتفاق في كل ما احتوته مـن افكار عن الدولة ، ولكنها اجمعت على انكار وظيفتها كأداة لتوحيد الجماعة .

ولهذا التنكر لوظيفة الدولة التوحيدية ما يشبهه في الفلسفات المعاصرة، التي تنفي هي أيضاً وحدة الاشياء ، وتفضل النظر في الاجزاء على النظر في الكل . وذلك هو منزع المدرسة النفسية ــ المنطقية والمدرسة الايجابية الاجتماعية في تنكرهمـــا للتركيب العقلي ، والتشديد على الشخص ككيان منفصل ، والتعويل على البرهان الحسي ، والاعتماد على الوقائع وعـــلى

المقومات الجزئية للمعرفة ، وتجاهل ما بين هذه المقومات من علاقات ، لأن هذه العلاقات ليست وقائع ، ولأنها غير قابلة للقياس العلمي .

أما في ميدان السياسة العملية، فإن انحلال قواعد السلطة القديمة يؤدي إلى بروز ظاهرة يساعد على بروزها الشك في القيم القديمة والحيرة تجاه القيم الجديدة . فهذا الشك وهذه الحيرة يمكنان أشخاصاً لا تقاليد تقدسهم ولا مبادىء تكرمهم من تسنم السلطة . وهم أشخاص انتهازيون لا يتورعون عن العنف وعن اصطناع أية وسيلة أخرى في سبيل بلوغ السلطة ، وفي سبيل تحقيق أهدافهم . وهذه الظاهرة قديمة قدم عهد الطغاة في اثينا ، وجديدة جدة عهد نابليون في اوروبا وعهد اولئك القياصرة الاوروبيين الذين لمع نجمهم بعد الحرب العالمية الأولى . بل انها ظاهرة معروفة في الولايات المتحدة ، وان برزت فيها على وجه آخر في اولئك القياصرة الأميركيين الذين يدعون أسياد آلة المدنية السياسية . كما انها تتجلى في قيصريات سياسية أميركية أخرى كزعامة عصابة الكوكلكسكلان في انديانا والجنوب ، وزعامة هوي لونج في لويزيانا ، ولربما كانت قيصرية هذا الأخير أشد هذه القيصريات خطراً .

ان الشعب لا يمكن أن يبقى فريسة الشك والحيرة اللذين يمهدان السبيل لبروز مثل هذه القيصريات . ولا بد له أمام تهالك القواعد القديمة للسلطة من نشدان قواعد جديدة لها ، ولا بد له من اعادة الوحدة المهددة ، ومن بعث الشعور بالانتماء إلى الكل لا إلى جزء من هذا الكل . وقد تجلت حاجة الشعب هذه في جهود أبناء الشعب الساعين لاقامة قواعد جديدة للسلطة،أو في نهج اولئك المحافظين من أبنائه الذين حاولوا بعث القواعد القديمة . ولكن محاولتهم ذهبت عبثاً ، لانها لم تكن من القوة بحيث تصمد في وجه تيار التغيير الاجتماعي . وصادف المحاولة بعض النجاح بعد الحرب العالمية الاولى،إذ تمكن المحافظون بسبب الاضطرابات الخطيرة التي أعقبتها من استعادة السيطرة في اسبانيا واوروبا الشرقية

واليابان . ولكنهم أخفقوا في البلاد التي اختمرت بالتغيير الاقتصادي الاجتماعي اختماراً جعل انهيار السلطة التقليدية فيها أمراً نهائياً . فبرز في هذه البلاد أنبياء شعبيون أخذوا ينشدون غايات جديدة، ويتلمسون سبلاً جديدة لاعادة الوحدة. فبشر بعضهم بوضع اسس اقتصادية جديدة للوحدة تحل محل الاساس الثقافي ، ودعوا للقضاء على الرأسمالية ، وما يرافقها من استغلال وصراع بين المصالح المتناقضة،وابدالها بجماعية اقتصادية شاملة. ودعا بعضهم إلى سبل أخرى أكثر بدائية كاعادة بناء السلطوية القديمة، وتحقيق ذلك بالغاء الفروق الاجتماعية إلغاء لا هوادة فيه ، واعلاء شأن الاسطورة القومية ، والتسلط على الجماهير تسلطاً فكرياً مطلقاً عن طريق جميع وسائل الاتصال ، وتحويل جميع الادارات الجماعية إلى أدوات في يد الدولة الديكتاتورية . وهذا هو السبيل الذي انتهجته الديكتاتورية بمختلف اشكالها .

وسنبحث كل هذه التغييرات فيما بعد ، ونكتفي الآن بالاشارة الى ان هذه الدعوات والحركات وقعت كلها في خطأ مشترك ، أدى فيما بعد الى اضعافها ان لم يكن الى القضاء عليها . وهذا الخطأ هو انكارها التام لتعددية العمليات الكامنة في الحضارة الحديثة . فقد تعامت عن هذه التعددية،ولم تعد ترى أمامها سبيلاً للسلطة سوى السبيل القسري الاغتصابي ، وباتت تعتقد ان من حقها إذا ما أوتيت القدرة لبلوغ السلطة عن هذا السبيل ان تقضي على كل ما يقف في طريقها . فعجزت بذلك عن مواجهة المعضلة الحقيقية ، تلك المعضلة القديمة التي تناولتها الفلسفة دائماً بالبحث ، والتي تفرض نفسها كلما توسع المجتمع ، وكلما اكتسب الناس حريات جديدة أو آفاقاً جديدة ، وهي معضلة الوحدة في التنوع .

ولذلك لم يعد يتوقع لابطال هذه الدعوات والحركات ان يبقوا ، أياً كانت الانتصارات الباهرة التي حققوها ، والتي هيأها لهم استغلالهم للفرصة السانحة في أوقات الازمة واليأس . واما الاساطير التي نسجوها،

والتي استهوت العقول الساذجة ، فقد سرت بسرعة وانطوت بنفس تلك السرعة ، بدون ان تستطيع الصمود تجاه امتحان الزمن ، وبــدون ان يسعها التغلب على المتناقضات التي اخفيت بالقسر اخفاء سطحياً عابراً . فرجحت الحاجة إلى حل دائم تراعى فيه أحوال العصر ، وادت هـذه الحاجة إلى التطلع لاساس جديد للسلطة ، وغلب هذا التطلــع ثوريتهم الاكراهية . ولم يكن السبيل الذي سلكوه كفيلاً بالتوصل لهذا الاساس الجديد ، ولذلك انصرف الناس عن طريقهم باحثين عن طرق أخرى للاهتداء لهذا الاساس الجديد .

القسم الثاني

قواعد السلطة

٤ فــلك القــانون

الحكومة والقانون

لا يقوم نظام بدون قانون،وحيث لا يكون نظام يضل الناس السبيل، فلا يعرفون كيف يتوجهون ولا يعرفون ما يفعلون . والعلاقات المنظمة ضرورة أولية من ضرورات الحياة الانسانية على جميع مستوياتها . ويتجلى في تنظيم هذه العلاقات معنى الحياة الاجتماعية . والخارجون على السلطة كالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون ان يعيشوا بدونه . والصورة الشائعــة « للمتوحش الذي لا قانون له » هي صورة وهمية . فللمتوحش قوانينه الخاصة ، واستمساكه بها هو من نوع استمساك المتمدن بقوانينه . والرجل الذي لا جــذور له والذي أفرده قومه ، والرجل المفرط التثقف ، والرجل العاتي الذي تبرزه محنة زمن الاضطراب ، هؤلاء وحدهم يمكن أن يعيشوا بدون قــانون . وقانون المتوحش هو غير قانوننا ، فهو لا يتناول علاقته بالغير . وشأنه في هذا شأن الانسان المتحضر وهو في حـالة حرب . ان عالم الانسان المتوحش هو مجموعة من الأقاليم تحكمها قوانينها ، دون أن يكون هنــاك قانون يشد اقليماً الى الآخر .

ويعتبر الرجل البدائي قانونه مقدساً . ولا يسوغ لأحد أن يتحداه .

ولا يصنع هذا القانون الزعيم أو المشرع أو القاضي بل هو من صنع الأزل . ومن يعصيه فانه يعصي قبيلته . ولا يحق للزعيم أن يغير القانون، والا اعتبر خارجاً عليه . ولا يعني هذا ان الرجل البدائي لا يخرق القانون . ولكنه يخرقه بدون أن يشك بمشروعيته . وقد يؤمن الانسان بالله،وتزين له نفسه أن يعصي ما يؤمن به من تعاليمه . والرجل البدائي يجد سبلاً كثيرة لتفادي القانون ، وربما أدت به ظروف قاهرة لخرقه خرقاً مباشراً . ولكنه يظل في نظره قانون حياته ، وتظل له طبيعته الخاصة التي تختلف عن الطبيعة الحضرية لقانوننا . ان قانوننا هو مجموعة قواعد حقوقية اختصاصية ، ولكن عادة البدائي هي قانونه . وقانونه هو سنة حياة قومه ، وتقاليد وجودهم ، والمعبر عن روحهم . وهو قانون غير مكتوب . وليس له شكل المدونة القانونية . وهذا ما يثير الكثير من المشاكل . لأن المفسرين يمكن أن يختلفوا في تفسيره ، فتنشب صعوبات كتلك التي يثيرها قانون « الهنود الشيني » ، وهو قانون لا يمكن حصر أحكامه في أنماط واضحة . ولذلك يتعذر فرضه على مثيري القلاقل ، ويتعذر الاعتماد عليه لتحقيق الاستقرار . واذا كان هذا هو حال القانون سرى الهياج حول شجون وشؤون قد لا تستوجب في نظرنا الاثارة أو الهياج . ولكن القانون هو مع ذلك فلك النظام في المجتمع .

وينكر البدائي أن يكون قانون قومه شيئاً يستطيع الانسان أن يصنعه أو أن يعيد صنعه . فهو هبة له كالأرض التي يعيش عليها . وقلما يراه على حقيقته أي كظاهرة ثقافية يمكن أن تتغير تغيراً غير ملموس مع تغير الثقافة . وتوماس هوبز على حق حين يذكر ان القانون في المجتمع الانساني يختلف عن القانون في عالمي النحل والنمل . فقانون هؤلاء طبيعي بيولوجي . وأما القانون الانساني فهو اجتماعي يسنه القوم الذين يأتمرون به . ولذلك لا بد له من عقوبات،ولا بد من تأديب مخالفه لئلا تسري عدوى المخالفة وتؤدي الى تزعزع هيبة القانون . وقد يتولى القوم بأجمعهم

حراسة قوانينهم . فيطردون من بينهم مقترف المخالفة الكبيرة ، أو يشتركون في تطبيق العقوبة على المذنب الذي استثار غضبهم ، كما فعل أهل اسرائيل « باخان » فرجمته اسرائيل كلها بالحجارة ، فحلت هذه التصرفات الجماعية محل الأداة القانونية .

ولكن كل مجتمع بدائي لا يخلو من زعامة تكون هي المسيرة حتى لتصرفات القوم التي تبدو في ظاهرها عفوية . ويكفي ان تنشأ عادة الحكم الشخصي في الدائرة العائلية ، لتستحث القوم على ايجاد حكم شخصي في دائرتهم الاجتماعية الأوسع . ويكون أول زعيم هو الحكم الذي يفض المنازعات . وهو بعمله هذا يصنع القانون أو يغيره تغييراً لاواعياً . فإذا ما وجد الحكم على هذا المنوال ، اعتبر الزعيم أو مجلس الشيوخ حارس شرائع القوم . وهذه السلطة تنفيذية وقضائية . ولكنها ليست تشريعية . وهي لا تتولى صنع القانون الا عرضاً وبصورة غير مباشرة . وقد تظهر فيما بعد ، في طور أكثر تقدماً ، شخصية البطل « صانع القانون » ، كما ظهر ليكرجس أو صولون أو حمورابي أو موسى . والمشرع الأعظم هو حينئذ « مدون القوانين » أو رسول توحى اليه القوانين من الله .

وتظل الحكومة بعد انشائها قيمة على القانون أكثر مما هي صانعته . ويتطلب تحولها من منفذة لمشرعة تطوراً طويل الأمد . وذلك لأن بنية المجتمع النظامية بنية معقدة . وهي وليدة تكيفات بين الانسان والانسان وبين الانسان وبيئته . وتستلزم هذه التكيفات وقتاً طويلاً . وللمجتمعات التي نعتبرها بسيطة طرق معاشية دقيقة ومعقدة تظهر واضحة في علائقها العائلية . ولا يستطيع العالم الانثربولوجي أن يحيط بتوازنات هذا النظام إلا بعد ان يتعرف على واقع حياة الشعب . ويمكننا ان نتوقف هنا لنلاحظ ان نظام المجتمع الحديث هو على درجة عالية من التنسيق والتشعب تجعل الاحاطة بـه احاطة كلية متعذرة . فهو يحتوي الملايين بفعالياتهم ومطامحهم الشخصية ، وينتظمهم كما ينتظم الفضاء ما لا يعد من النجوم .

وهو يؤمن النطـاق الشامل الذي تتابع فيه مجموعة من الفئات المتغيرة مصالحها المتعارضة ، وتظل هـذه الفئات مع ذلك متماسكة بفضل هذا النطاق الجامع .

ويعلو قانون الدولة جميع هذه المصالح ، وتستبقي حدوده الحقوقيـة كل فئة من المصالح في موضعهـا . وتتولى المحاكم تفسير هذا القانون وتطبيقه . ولكن هناك عدداً كبيراً من العهود والعادات والتفاهمات من كل نوع ودرجة يقوم في المجتمع ، ويضبط تحركات النظام الداخليـة ضبطاً ذاتياً . وهي ضوابط لا تسنهـا حكومة ، ولا تطبقها محكمة ، ولا تباشرها أية اداة تنفيذية سياسية . انها ضوابط حركة النظام الذاتيـة الداخلية . وهي ضوابط تبقى مع القـانون جنباً الى جنب . والقانون مجموعة ضخمة من القواعد والحدود تمـلأ الكتب وتطبقها المحاكم . واحترامها واجب . ولكنـه مع ذلك لا يشمل ولا يضبط كل حركة المجتمع الداخلية .

ونحن نميز في المجتمع الحديث بين العادة والقانون ، ونعترف بأن العادة ومبادىء أخرى غير قانونية تتحكم بجانب هام من السلوك الانساني . ولكن المجتمعات البسيطة لا تعرف التمييز القاطع بين العادة والقانون ، ولا تعرف قانوناً حقوقياً تطبقه اداة متخصصة . ولذلك فان الحكومة التي تنشأ فيها لا تعتبر مفوضة بسن القانون ، بل بإدارة الأعمال ، وتسوية المنازعات ، وصيانة تقاليد القوم من المخالفين الخطرين . ولكن الجماعة قد تنمو بسكانها ومواردها ، وقد توسع حدودها بالحرب أو بوسائـل أخرى ، وقد تدخل جماعات أخرى تحت سيطرتها . فيرتفع معدل تغيرها الاجتماعي . وقد تنشب منازعات واختلافات بين الفئات الاقتصادية الأكثر تخصصاً ، أو بين الطبقات الاجتماعية في مجتمع يزداد اتساعـاً . فتصبح الطرق المعاشية القديمة بالية وغير مجدية . ويتولد القلق والتنازع من التوتر بين الطبقات المتنعمة والطبقات المحرومة .

فتواجه الحكومة الأحوال الجديدة بالتشريع ، وتتدارك عواقبها بوضع نظام قانوني جديد . وهذه هي المهمة التي تكرس لها أكابر المشرعين في العالم القديم . وهذا ما حدث في اثينا حين اشتد التوتر بين العائلات الاوليغاركية أو اليوباتريدا وبين الشعب الكادح . فطلع عليهم دراكو بمجموعة من القوانين الجنائية الصارمة لم تحقق الغرض المقصود منها . فجاء صولون وألغى الكثير من امتيازات العائلات ، ووضع آلة حكومية جديدة كل الجدة . ثم جاء كليسثنس فنشد توحيد الشعب المنقسم على نفسه بواسطة دستور ديموقراطي ، وأعطى هيئة المواطنين « ككل » الحق الكامل في الرقابة على سياسة الدولة .

ولكن أشهر المشرعين وأقوى المستبدين لم يجرؤوا على إلغاء النمط القانوني العام السائد في شعوبهم . فالمشرع العظيم يعدل الدستور أي اطار الحكومة العام ، فيعدل حصة كل فئة من الفئات في وضع السياسة ، ويغير القوى والامتيازات التي تملكها مختلف طبقات المجتمع . ويظل هيكل القوانين والعادات كما هو . ولربما قضت الضرورة بتكييفه مع النظام الجديد . أما المستبد فقلما يمس القوانين. وهؤلاء ملوك الصين ومصر وبابل كانوا يتصرفون بحرية بالبشر والأشياء، ولكنهم قلما غيّروا القانون. وقد يخرق المستبد القانون ولكنه لا يغيّره . فهناك نظام قائم يعبر عنه القانون ، ويتبلور أكثر ما يتبلور في الطرق المعاشية الشعبية . وسلطة هذه الطرق مستمدة من القوم أو من الله لا من الملك . ولذلك فان لها قداستها. ولا سلطة للحاكم عليها مهما كان حكمه استبدادياً . وعليه أن يحميها لا ان يبدلها . ان الامبراطور والراجا والسلطان يعيشون كشعوبهم في ظل القانون المقدس .

ان كل مجتمع ، وكل طور من أطوار الحضارة يعتمد على فلك قانوني أوسع وأدق من القانون الذي تسنه الحكومة . وهو أكبر وأدق من ان تتمكن أية حكومة من القضاء عليه قضاء تاماً . ويجب علينا أن

نفهم هذه الحقيقة الأولية اذا شئنا أن نفقه طبيعة الحكومة وسلطتها . وهذا الفلك القانوني مؤلف من عدة عوامل متداخلة ، يختلف تأليفها من مجتمع لآخر . فهناك مجتمعات يكون فيها هذا الفلك القانوني شعبياً وعرفياً، لا عماد حقوقي له ، أي لا محاكم ولا قضاة لا لتفسيره ولا لتطبيقه . وهناك مجتمعات يعتمد فيها الفلك الاجتماعي القانوني عنصراً هاماً من القانون العام ، وهو العنصر الذي يشمل الأحكام التي تطبقها المحاكم وان لم تسنها الحكومات . فاذا ما بلغنا المجتمعات الأكثر تعقيداً ، وجدنا القانون الذي تسنه الحكومة ، ووجدناه متداخلاً مع عنصر من القانون العام ، ووجدنا القانون العام مليئاً بالقواعد العرفية .

ان حرمة القانون نظرية سلم بها الانسان في المجتمعات البدائية ، وفي عهود الحضارات القديمة،وفي القرون الوسطى . سلم بها الحاكم والمحكوم . فكان على الحاكم أن يخضع للقانون لا ان يعلو عليه . وكان من المسلم به ان الأوامر الحكومية قلما تمس القوانين القائمة . والقانون هو قانون الجماعة لا قانون الحاكم . ولربما اعتبر القانون كما كان الحال مع العبرانيين ، تعبيراً عن ارادة الله . ولربما اعتبر منبثقاً من ارادة الشعب ككل . ولما أخذ الحكام من أمراء وأباطرة يقبلون على سن القانون ، كان المفهوم السائد لعلمهم هذا هو انهم يقبلون عليه ويشرعون نيابة عن الشعب الذي يستمدون سلطتهم منه . وكان هذا هو المذهب السائد لدى فقهاء القانون في روما . وهناك عبارة وردت في « مختار يولبين » نقلاً عن فقيه قانوني من فقهاء نهاية القرن الثاني قبل المسيح جاء فيها : ان لارادة الأمير قوة القانون . ويبادر يولبين الى شرح العبارة بقوله : انها تصح على اعتبار ان الشعب هو الذي خلع بالقانون الدستوري هذه السلطة على الأمير . فيبدو واضحاً ان أباطرة روما اعترفوا بأن الأمير مقيد بالقانون ، وبأنه يستمد سلطته من القانون .

وسادت النظرية نفسها في القرون الوسطى، وكيفت فيها مع متطلبات

البنية الاجتماعية . فلم يكن الملك يسن القانون أو يصدر المراسم كما يريد بل بموافقة المجلس . والمجلس ينوب عن الجماعة . واعتبرت السلطة دائماً مستمدة من الجماعة . وكان القانون كما وصفه بركتن عقـــال السلطة . وسادت أيضاً فكرة قيام القانون الطبيعي كنموذج ملزم للقانون الانساني . وكانت تتواتر المواعظ للحاكم بأنه خاضع لقانون الله . ولم تكن القـرون الوسطى تفتقر لمعايير خلقية ودينية مقبولة تخضع لها السلطة السياسية. وكان هناك بالفعل بون شاسع بين المبدأ والتطبيق . ولعل التاريخ لم يعرف عهداً كالقرون الوسطى صيغت فيه المبادىء الخلقية صياغـة واضحة ، وقبلت قبولاً جامعاً ، وظل مع ذلك سلوك الحكام وكأنها لم تكن. وكان يردد دائماً « ان القانون الطبيعي يعلو الملك » . و « الأمير لا يستطيع أن يغيّر القانون الطبيعي » و« كل أمر يخالف القانون الطبيعي هو لاغ وباطل ». وترددت هذه العبارات في كتابات مفكري تلك العصور،ولكنها لم تردع الحكام عن مطامعهم،ولم تحم الشعب من تحكم السلطة . والحقوق المجردة لا تشكل ضمانة ضد التعديات المحسوسة .

وكان مدلول الجماعة التي اتخذت مصدراً للقانون واعتبرت مرجعاً أعلى له مدلولاً طبقياً ايديولوجيـــاً . فلم يكن رضا الشعب يعني أكثر من موافقة الأقوياء والنبلاء وخاصةً الملك من « الرجال الخيرين الصادقين ». وأقصى ما عناه الرضا الشعبي موافقة ابناء الشعب الذين يدفعون الضرائب .

وبالرغم من كل هـــذه الأوصاف فقد كانت الحكومة في القرون الوسطى صنيعة النظام السائد وما يستند اليه من قانون وأمن أكثر ممـــا كانت صانعته . وكانت سيادة العادة تساعد على سيادة القانون . ولربما قوضت الحرب هذه السيادة الى حين . ولكنها كانت تعود سيرتها الأولى فور انتهاء الحرب . ولم تكن أعمال العنف والعصيان والاضطهاد والفسق التي تقترف في الأوساط العليا تؤثر على تماسك الحياة اليومية النظامي . وكانت سنن النظام الجماعي تتغير تغيراً بطيئاً وخفياً . فأسس السلطة ثابتة .

والأباطرة والملوك منهمكون بوضع خطط الحرب والتمتع بأنفالها . وهذا الانهماك مفضل لديهم على الانشغال بصنع القانون أو تغييره . وكما قال مكلين : « ان الحكومة هي في نظر العقل الوسطوي عمل تفسيري ، في الدرجة الأولى ، وما ندعوه بالسلطة التنفيذية والتشريعية كان خاضعاً لما ندعوه بالسلطة القضائية . ان بودان وكل من جاء من بعده جعلوا من الملك مشرعاً ، واما الفاروز وكل أبناء زمانه ، فقد جعلوا منه قبل كل شيء قاضياً » .

ولما جاء عصر النهضة ظهر مذهب جديد حول علاقة الحكومة والقانون ينكر القانون القديم الذي كان قوام النظام في المجتمع ، ويكاد يزعزع من حين لآخر كل فلك القانون . وهو المذهب الذي وضع الحاكم فوق القانون ، وجعل من ارادته ينبوعاً للقانون . وقد سبق أن أشرنا في الفصل الثالث الى ان المفكرين السياسيين في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر كانوا منصرفين لتوطيد سلطة الملك . وكان عصرهم فريسة للحروب القديمة بين الاقطاعيين في المملكة المجزأة ، والحروب الدينية الجديدة الأشد ضراوة التي تهدد كل ما تبقى للمملكة من وحدة . فبدا لهم الحل في رفع الملك لمركز الآمر على جميع الرجال والزعماء الآخرين، وتخويله السيادة عليهم جميعاً . وبذلك أعيد النظر بمذهب السيادة ، ووسع توسيعاً جديداً . فتحول الملك بفضل هذا التوسيع من ذائد عن القانون الذي تصنعه الجماعة الى سيد أعلى يمنح القانون للجماعة . وبعد ان كان الملك في نظر العلماء والجهلة يدين بسلطته للقانون ، أصبح القانون يدين بسلطته له . وأصبح في لغة بودان وفي نظر مدرسته مشرعاً وسيداً مطلقاً لا يقيده أي قانون . ونجد عبارة السيد المطلق لدى كتّاب أوائل القرون الوسطى ، كما نجدها في الكتاب القانوني لروما العاصمة الامبراطورية . ومهما كان المعنى الذي ترد فيه في هذه الكتابات ، فان تفسيرها الحرفي لا يتصف مع المفاهيم السائدة في القرون الوسطى .

ويجب ان نلاحظ ان هذا التأكيد على السيادة الذي ظل سائداً في أوروبا الغربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر ، كان مستوحى بعض الشيء من الشعور بالأخطار الجديدة التي تهدد فلك القانون القديم، وتحيق بالنظرة السائدة للدين . وهذه النظرة التي سادت في القرون الوسطى هي ان الدين واحد وغير قابل للتجزئة . وهو عرضة من حين لآخر لمختلف الهرطقات . ولكنها ظلت هرطقات هينة لا تتحدى الأسس التي يقوم عليها . ولذلك بسط الدين حمايته على البنية السياسية الاقطاعية ذات الوحدة الواهية ، ودعم البنية الطبقية بقوة . وبقي لهذه الحماية شأنها الى ان بدأت الوحدة الدينية تتهافت تحت وطأة ما اعترى الدين من انقسامات عميقة . ولم تكن هـذه الانقسامات محصورة في نطاق ضيق ، ولكنها سرت بين مختلف الطوائف والشعوب . فضعف بذلك سلطان الدين ، وتداعت هيمنة حراسه . وزادت الحروب الدينية في ضعفهم وعجلت في تداعيهم . لأنها كانت بالفعل حروباً مدنية دفعت ابناء الجماعة الواحدة ضد بعضهم البعض . فأدى استفحال هذه الانقسامات وتفاقم هذه الحروب الى ايقاظ شعور الناس بالحاجة لسلطة جديدة ولوحدة جديدة . فوجدوا الوحدة المنشودة في الدولة التي تضمهم جميعاً ، والتي تتحول تدريجياً إلى دولة قومية . ووجدوا في ملك هذه الدولة وسيدها السلطة الجديدة التي ينشدون .

وظهرت منذ البدء في هذا المذهب الجديد ثغرة هامة أدى اليها التأكيد على سلطة الواحد وهيمنته التامة . فاذا كانت السلطة كلها اليه ، فماذا يتبقى بعد ذلك للدين من سلطة ؟ أثار الكثيرون هذا السؤال. ومهد تساؤلهم هذا السبيل لمقاومة النزعة لتمجيد الملك تمجيداً مطلقاً . وكان بين هؤلاء الذين أثاروا السؤال المفكر اليسوعي سيوريز الذي دافع عن استقلال السلطة الروحية عن الدولة ، وأصر على انها أعلى من سلطة الدولة ، ونادى بحق الناس في ان يثوروا على الحكام الظالمين .

ولم يكن من العسير الاهتداء الى جواب على هذا التساؤل وايجاد حل لهذه المعضلة في الدول التي لم تكن تتأكلهـا الانقسامات الدينيـة . لأن الوحدة الدينية السائدة دفعت الجماعة للنظر للملك على انه معيّن من قبل الله ، ومخوّل حق الملوك الإلهي . ولذلك كان بوسعه بهذه الصفة أن يعقد اتفاقاً مع الكنيسة ، وان يتصرف كحامي الايمان . ولم يكن هذا الحل متيسر التطبيق حيث تختلف المعتقدات الدينية . لأن أتباع كل عقيدة لم يكونوا يرضون ان يؤمروا عليهم أو على اخوتهم في العقيدة حاكماً يختلف عنهم في عقيدته . ولم يكن من اليسير ان يتقبلوا مبـدأ معاهدة اوجسبوج الذي يقضي بأن يكون دين الحاكم دين الاقليم الذي يحكمه . وكانوا جميعاً مؤمنين بالمبدأ الديني الذي يعلن ان طاعـة الله أفضل من طاعة الانسان .

ولم تمض ثلاث سنوات على ظهور كتاب بودان « الجمهورية » ، حتى ظهر في فرنسا الكتاب المشهور : « الدعوة ضد الظلم » الذي أكد مؤلفه ان واجب القضاة مقاومة الحاكم السيد الذي يصبـح ظالماً ويعصي الدين الحقيقي والشرع الإلهي . وظلت الشيع الدينية في تكاثر منـذ أن بدأت حركة الاصلاح الديني . وكان الحاكم كاثوليكياً في بعض البـلاد وبروتستنتياً في بلاد أخرى . ووجد في كل مكان فئات دينية اضطهدت بسبب عقيدتها . ولم يكن العصر قد اكتشف بعد انه ليس من المتوجب على الحاكم أن يعبث بشؤون رعاياه الدينيـة ، وانـه ليس من الضروري أن يتخذ دين ما قاعدةً للحقوق المدنية،وان الفروق الدينية بين المواطنين لا تضعف فلك النظام بل تقويه ، اذا ترك لكل فئة حريـة العبادة ، وترك لها أن تعبد إلاهها كما تريد . وقد أدت أسطورة السيادة الى تأخير حل هذه المعضلة المشتدة بدل أن تؤدي إلى استعجال الاهتداء لهذا الحل.

وقد وطدت دول اوروبا الغربية كفرنسا وانجلترا واسبانيا سلطة العرش ورفعته فوق السلطات الاقطاعية المتداعية ، ولكن المنازعات الدينية ظلت

تهدد أمنها الداخلي . ولم يكن استنجاد بودان بالقانون الطبيعي كافياً لتطمين الأقليات المضطهدة الخاضعة لسيادة ملك يمارس سلطته ممارسة لا هوادة فيها . وكان بودان يؤمن بالتسامح ويزدري التعصب الديني . ولكن مذهبه حول السيادة وضع سيفاً مذهبياً جديداً في أيدي الحكام في عصر ساد فيه التعصب الديني . وكانت الفئة الدينية التي يتولى أحد أتباعها الحكم تحبذ تفويض السلطة الزمنية بالدفاع عن العقيدة . ولا فرق في هذا بين المصلح لوثر أو ملنكتن ، أو كلفن أو بزا أو نوكس،أو الأساقفة الانجيليين الذين أعلنوا في « كتاب الأدعية » ، بأن كل ثورة ضد الملك أو الحاكم أياً كان سببها هي « خطيئة مزرية ضد الله » ، أو بين هؤلاء وبين الكاثوليكي بوسسيا .

واذا انقلبت الآية ، وتعرضت أية فئة من هذه الفئات للاضطهاد ، فانها تستنجد حينئذ بالشرع الإلهي ضد الظالم ، وتعلن مستشهدة بآيات الكتاب المقدس « بأن طاعة الانسان لأي شيء مخالف لأوامر الله هي غير قانونية وهي عصيان صارخ » . وهذا ما قاله كريستوفر جودمان في كتابه : « كيف يجب أن تطاع السلطات العليا » ، وما قاله كلفن ونوكس عن ملوك يختلفون عنهم في العقيدة .

وظهرت السيادة الملكية على أشدها في مجزرة « برثولوميو » وفي « الرعب الانجليزي » الذي أشاعه توماس كرمويل في ظل الملك هنري الثامن،وفي اضطهاد البروتستنت تحت حكم « ماري الدموية »،وفي كثير من « حروب الدين » . وقامت الطبقات المتوسطة بثورات اقتصادية ، وقع أشدها في انجلترا ، فزادت البلبلة التي تركزت حتى الآن حول القضية الدينية . وتهددت قواعد السلطة القديمة كما تهاوى فلك النظام . وبدأ يبزغ في الدولة الأكبر مجتمع جديد يختلف عن المجتمع الاقطاعي بما يمتاز به من فقدان وحدة النظام الديني ، وفقدان وحدة النمط الاقتصادي . كان هذا فجر المجتمع التعددي الحديث . ولم يعد النظام

السلطوي ، اقطاعياً كان أو ملكياً مطلقاً ، يصلح للاحوال المستجدة . ولم يعد بالامكان استبقاؤه طويلاً . ولم ينشأ بعد مذهب جديد يتفق مع هذه الأحوال . ولم تكن فكرة « التسامح » تفي بالغرض بالرغم مما تحمله من تنازل للفئات المخالفة . وذلك لأن التغيير الحادث عزز الشعور بالحاجة الى قاعدة جديدة للنظام .

ولكن الاهتداء لهذه القاعدة الجديدة لم يكن أمراً يسيراً . لأن التقاليد القديمة كانت تتداعى ببطء . وغلب هذا البطء حتى في بلاد كانجلترا تعددت فيها مظاهر انهيار القاعدة القديمة للسلطة . فأخذت السلطة الملكية المطلقة تتهافت . ورفضت الشيع الدينية القوية الانسياق في ظل دين للدولة. وقام فيها من يتحدى حق الملوك الإلهي ، وبلغ هذا التحدي درجة الحكم على الملك بالاعدام . ونصب زعيم بيوريتاني كأول وآخر ديكتاتور لانجلترا . وتصدت فئات متمردة تنشر بيانات على الشعب ، وتبشر « باتفاقات شعبية » تجاوزت بتطرفها روح العصر . وبينما كان يحدث كل هذا ، وكانت تتواتر بوادر انهيار النظام القديم ، كان توماس هوبز يعد للنشر دفاعاً جديداً عن الحكم المطلق في كتابه : «التنين» « Leviathan » .

ويدلنا توقيت هذا الدفاع على ان أكمل ما يكتب عن الاسطورة الاجتماعية كثيراً ما يكتب وهي على وشك الزوال . وهذا هو شأن الاسطورة الاجتماعية التي دافع عنها هوبز . واما بودان ، فقد وضع مذهبه عن السيادة في سياق مفهومه للقانون الطبيعي . وكانت ثقته بهذا القانون محدودة لأن اللاأدرية غلبت على تفكيره . وأما هوبز فكان شاكاً . فبدا له ان القانون الطبيعي لا يمكن ان يضبط في أية حال سلوك الذين يأخذهم الزهو ، ويعتريهم سوء الظن بالآخرين ، ويتأكلهم « طمع دائب بأن يتسنموا قدرة بعد أخرى الى ان يدركهم الموت » .

ويرى هوبز ان من حق الحاكم السيد ان ينظم الدين كما ينظم أي شيء آخر . ويناقض نفسه بعض الشيء وهو يغري من يخالف دين

الحاكم بقوله : « ان وجود الاعتقاد أو عدمه لا يتوقفان أبداً على أوامر الناس » . ولا يشد النـــاس الى بعضهم في المجتمع سوى اقامة سلطة تستطيع « ان ترهبهم جميعــاً » . وليس من مظهر لعقلانيتهم سوى ارادتهم الضمنية في ان يرتبطوا بالعقـــد الاجتماعي . فيتنازلوا فيه عن الحقوق التي تعرضهم للخطر ، وعن حريات « الحالة الطبيعية » ، التي قد تلقي بهم الى التهلكة . فالحالة الطبيعية هي حالة « وحشة وفقر وقسوة وتخلف » . وما دامت هـــذه هي حقيقتها ، فان الأنسان الذي يعيش فيها لا يمكن أن يكون اجتماعياً بالطبع ، ولا يمكن ، كما زعم الكثيرون من قبل ، ان يكون « ذلك المخلوق الذي يولد صالحاً » .

وهكذا فان هوبز يرى اجتماعية الانسان في ظل السلطة ، ويتعـــذر عليه رؤيتها في الأواصر العائلية ، وفي التقاليد والتعـاليم التي تشد الناس بعضهم الى بعض ، وفي العادات والتكيفات الاجتماعية التي تحدث دائماً ويعبر حدوثها عما يكمن في الطبيعة الانسانية من نزعات اجتماعية . وكان هوبز على حق في اعتقاده بأن حاجة الناس الشاملة الى حكومة مشتركة قائمة وراء ارادة العقد . ولكنه تجاهل الأواصر الاجتماعيـة الطبيعية كل التجاهل . فلم يعد يرى سوى سبيل واحد للانتظام الاجتماعي ، وهـــذا السبيل هو ان يسيطر « انسان فرد أو هيئة من الناس » سيطرة مطلقة عــلى الآخرين . وأصبحت هذه السيطرة ضرورة لازمة . لأن الانسان مخير بين ان يتنازل لمثل هذه السلطة تنازلاً كلياً عن جميع حقوقه وبين ان يقع فريسة الفوضى في الحالة الطبيعية التي تستفحل فيها الحرب التي يشعلها الجميع ضد الجميع .

ضيق هوبز مجال الاختيار بين السلطة المطلقة والفوضى تضييقاً لم يصادف القبول في العالم الغربي . ولم يكن جو التغيرات الاجتماعية المستجدة ملائماً لحل المعضلة الاجتماعية السياسية على هذا النحو الضيق . فرفض هذا الحل وساعد على رفضه النضال المحتدم لفصل الولاءين المدني والديني . فقد

أدى استفحال هذا النضال الى الاقرار التدريجي بالمبدأ القائل بأن الولاء المدني لا يتطلب طواعية دينية. ونجم عن هذا الاقرار تقبل للتنوع المتزايد للمعتقدات والأفكار . وساد هذا التنوع أكثر ما ساد في البلاد الأكثر تقدماً . وأخذ الناس في هذه البلاد يدركون ان النظام الاجتماعي يكون أشد استقراراً اذا امتنعت السلطة السيدة عن ضبط هذا التنوع أو تنسيقه. كما بدأوا يدركون بأن الجماعة تشدها اواصر كثيرة ، واتضح لهم ان هذه الأواصر ليست كلها سياسية ، وان الأولى للناس ان يستمسكوا بولاءاتهم عن حرية ، وان يتوحدوا بحرية ، فتصبح الوحدة حينئذ قانون وجودهم الاختياري . وأما القانون الحقوقي فليس الا الاطار الخارجي اللازم لاستتباب الأمن في المجتمع .

كيف يطيع الناس ولماذا ؟

يخضع أبناء المجتمع لقوانين متعددة كقانون الدولة والعادة والشريعة . ويخضعون لقانون التقاليد ، ولقواعد التنظيمات التي ينتمون اليها، ويخضعون لأحكام الزمان الذي يعاصرونه والمكان الذي يفيئون اليه . وتؤلف كل هذه القوانين حدوداً تفرض عليهم ، وتكبح ميولهم الطبيعية ، وتكون مركباً من القيود لا مفر للناس من تكييف ميولهم ومقاصدهم وفقاً له . ولا يسيّر القانون أعمال الناس ، ولكنه يستبقيها في نطاق حدود معينة . فيؤثر فيها تأثيراً يتراوح بين الاكراه والتسامح . وينطبق هذا القول أول ما ينطبق على قانون الدولة ، الذي يطيعه الناس ، ويتفادونه ، ويذعنون له أحياناً ويعصونه أحياناً أخرى . وهو يتناول بأحكامه بعض الأعمال والأواصر الاجتماعية ، ويترك بعضها خارج دائرته . ويتناول بعضها تناولاً كلياً بينما يتناول البعض الآخر تناولاً جزئياً . فاذا تجاوز حدوده،

واجهته صعوبات واعترضته قلاقل يكلف التغلب عليها ثمناً غالياً .

إن قانون الدولة قانون اكراهي يفرض على الناس قيوداً صارمة ؛ وتستثير طبيعته القسرية سؤالين رئيسيين : السؤال الأول هو : لماذا يجب على الناس أن يطيعوا القانون ؟ وكيف تكون هذه الطاعة ؟ وما هي الأحوال التي تصبح فيها هذه الطاعة لازمة ؟ والسؤال الثاني هو : لماذا يلتزم الناس بطاعة القانون ؟ ويتعلق السؤال الأول بموضوع الواجب السياسي . وقد عرض له روسو في قوله : « يولد الانسان حراً، ولكنه يجد نفسه في كل مكان مقيداً بالسلاسل » . ويتساءل روسو عما يحمل الانسان على اعتبار هذا الوضع شرعياً . فيجد الجواب في شعور الانسان بالحق والواجب . وأما السؤال الثاني فانه يدخل في حقل علم النفس الاجتماعي ، لأنه يتصل بالبواعث والفوائد التي تحرك في الانسان طواعيته للقانون . انه سؤال هام قلما استوفى ما يستحقه من بحث . وهو أدعى لاهتمامنا هنا من السؤال الأول . ولا يسعنا أن نحاول الاجابة عليه دون الاشارة الى الاجوبة الكثيرة التي اقترحتها مختلف مدارس الفكر .

فنذكر قول ج . و . بورجس في كتابه « قداسة القانون » بأن الناس أقاموا واجب الطاعة على سندين : السند الأول هو شرعية السلطة التي تعود الناس أن يروا القانون صادراً عنها، سواء أكانت هذه السلطة مستمدة من تكليف إلاهي ، أو من حق دستوري، أو من اتفاق تعاقدي بين الحاكم والمحكوم . والسند الثاني هو عقلانية محتوى القانون ، أي قيمته الذاتية من حيث هو قانون ، ومدى اسهامه في نظام القيم الذي يؤمن به الناس . وكثيراً ما يتداخل السندان بحيث يتعذر التمييز بينهما . ان في هذا القول تجاهلاً لما يقع من اختلاف هام في الرأي حول مزايا بعض القوانين ، بدون أن يؤدي هذا الاختلاف الى عصيانها . وفيه أيضاً تجاهل لما قد يكون هناك من اعتراف بشرعية السلطة التي أصدرت القانون ، واعتراف بسلطات أخرى تكون مطالبها متعارضة مع

القانون الذي أصدرته السلطة الأولى .

فتنشب مشكلة أولوية سلطة عـلى أخرى . ويصبح الانسان في حال انتيجون وهي تتساءل عما إذا كان من واجبها ان تطيع الملك أو أوامر دينها المناقضة لأوامره أو ان تطيع ما تفرضه علاقـة النسب ؟ ومعضلة انتيجون تعتّري كلاً منـا . ونحن نتساءل عما اذا كان يجب علينا ان نطيع الضمير ضد القـانون أو القانون ضد الضمير . فننتهـي من هذا التساؤل مع افلاطون وهوبز وهيجل الى ان قانون الدولة هو الأعـلى . أو نخلص مع سواهم الى ان « قانون الله » يعلو اي قانون يسنه الانسان . أو نقع على آراء بروتاجوراس ونيتشه وسوريل الذين يصرون عـلى ان تجسم الحكومة فلسفاتهم لكي يعترفوا بشرعيتها . وقد دفعهم الى هـذا الاصرار اعتقادهم بأن الحكومة تحكم لصالح جماعة أو طبقة من الناس . وما دام هـذا هو شأنها فان طاعتها ضرورة وليست واجباً . ويذهب هارولد لاسكي في كتابه : « قواعد السياسة » الى ان على المواطن ان يطيع القانون الذي يتفق مع حسه بالعدالة . ويذهب آخرون مذهباً نوافقهم عليه ، وهو ان الطاعـة واجبة إلا اذا رأى المواطن ان عصيانه يجلب قدراً أوفى من السعادة للمجتمع الذي يعيش فيه . ويدل هذا التعدد في الافكار على انه ليس من اليسير اجماع الرأي في موضوع كهذا . فلا بد ان تختلف الاجوبة وفقاً لأنظمة الحكم الواقعة تحت التفكير وتبعاً لسلم القيم الذي يؤمن به المفكر .

ولا يستثير الجواب عـلى السؤال الثاني مثل هذه الصعوبات . لأن الجماعات تختلف في طواعيتها للقانون بقدر ما تختلف اسس حياتها التربوية والمذهبية . وتختلف في هذه الطواعية بقدر ما تختلف أنظمة حكوماتها . لأن لنوع الحكومة تأثيره على درجة إطاعة الناس للقانون وعـلى الروح التي يطيعون بها . والطواعية رهينة بنفسية الجماعة . ولذلك فاننا لا نستطيع ان نفهمها فهماً كافياً إلا اذا فهمنا هذه النفسية وفهمنا أيضاً فلك النظام

الذي يعيش فيـــه المجتمع . فلكل مجتمع لا يعيش في حالة ثورة فلك نظامي خاص . وتقبل هذا النظام تعبير عن المشاعر التي تشد الناس الى بعضهم ، وتصهرهم في بوتقة اجتماعية واحدة . ولولا هذه المشاعر لما اطاع الناس القانون . ولولاها لمـــا كان للاعتراف بشرعية السلطة التي صدر عنها القانون ، ولا للاقتناع بعقلانية محتواه ، ولا للشعور بواجب الانصياع للدولة – التأثير الكافي لحمل الناس عــلى الطاعة . وقد نوه هوبز تنويهـاً خاصاً بمـا يسري في النفوس من خوف من العقوبات التي تفرض على الذين يخالفون القانون . ولكن هذا الخوف لا يكفي وحده لايجاد الطاعـــة . ولا تكفي ايضاً خشية العواقب التي تسفر عنها مخالفة القانون .

فلكل هذه البواعث أثرها في حمل الانسان على طاعة القانون ، ولكن أياً منها لا يكفي وحـــده لتفسير سلوك الانسان القانوني . فهناك جماعة تستنكر مخالفة القانون ما دام القانون مؤاتياً لها ، أو ما دامت الحكومة التي تفرضه ملائمة لها . فاذا تغير الوضع تغير موقفها منه . وترى مثل هذه الجماعة العصيان في بعض الأحوال خيانة ، ولكنها تهب في أحوال أخرى لشد ازر العصاة . والجماعة الثائرة تتنكر للقـــانون وهي في حالة ثورة ، فاذا تسلمت الحكم اعتبرت طاعته الواجب الأول لكل مواطن . ويعني هذا انه لا بد من اعتبارات معينة لتعزيز الشعور بالواجب وتأمين انتصاره . وتزكي قولنا هذا الاعتبارات المحيقة بخشية العقوبـة . فكثيراً ما اخفقت العقوبات التأديبية الصارمة في الحد من الجريمـــة وفي الحؤول دون رجوع المحكومين الى اقتراف جرائمهم من جـــديد . فلا يكفي العقاب وحده كقوة رادعة لتأمين احترام القانون .

لقد ألفت أكثرية الناس طاعة القانون . ولكن طاعتهم ليست واحدة لجميع القوانين . فهم يحاولون تجاهل بعض القوانين وتفادي البعض الآخر . وتأخذهم اللامبالاة حيناً ، ويغلب عليهم التسامح حيناً آخر . ولكنهم في

الأعم الأغلب أقرب لطاعــة القانون إلا اذا عصفت بهم الأحداث أو هزتهم الاضطرابات الاجتماعية . فالانصياع للقانون عادة . وقد نوه ارسطو بهذه العـــادة في قوله : « ليس للقانون من قدرة على فرض الطاعة الا قـــدرة العـــادة » . والعـــادة هي استجابـــة لمجموعـــة من الأحوال الاجتماعية . والناس يطيعون لانهم كائنات اجتماعية ، أو لانهم اصبحوا اجتماعيين بما تعهدهم به مجتمعهم من تدريب وتوجيه . وهذا التعهد هو وليد عوامل اجتماعيـــة تسهم في تعزيز طواعية الناس للقانون : ولذلك لا يجوز لنا ان ننسب هذه الطواعية لاعتبارات سياسية . ان الطواعية في حقيقتها هي المتطلب العملي للفلك الاجتماعي للنظام ككل .

ونستطيع أن ننوه باعتبارات خاصة تحمل الناس على طاعة القانون لا تشمل احترام السلطة ، أو الشعور بالواجب ، أو الخوف من العقوبات الحقوقية ، ولكنها تعود الى حرصهم على أن يظلوا محترمين من قبـــل الآخرين ، وحرصهم على ان يتفادوا وصمة اتهامهم بالعصيان، وتقديرهم للفوائد الخاصة التي يمكن أن يجنوها من مراعاة قوانين خاصة، ورغبتهم في الراحة الناجمة من الطاعة،ونزوعهم الى الركود وتفضيل الحد الأدنى من المقاومة ، وركونهم الى الرتابـة التي تورثها العـــادة . وليست هذه الاعتبارات هي كل ما يحمل الناس على طاعة القانون . فكل الأواصر التي تشدهم في المجتمع ، وكل حاجاتهم وآمالهم التي يتوقف تحقيقها على المجتمع ، تدفعهم في سبيل الطاعة .

ان هذه النظرة الشاملة للاعتبارات التي تنشأ عنها طاعة القانون هي النظرة الأصح . وهي نظرة تزكيها الوقائع وتؤيدها الاحصاءات. وأوضحها احصاءات الجرائم التي تدل على ان مخالفي القانون أو المحكومين بمخالفته توجد أعلى نسبة منهم بين الفئات التي لم تستطع ، لسبب ما ، أن تكيف نفسها مع مجتمعها الأكبر أو ان تندمج فيه . وينطبق هذا على فئـــات المهاجرين الذين يتعلقون بتقاليد غريبة عن التقاليد الثقافية للمجتمع الجديد

الذي انتقلوا اليه . فيظل أول جيل منهم متمسكاً بالأخلاق التي نُشّيء عليها ، ويعيش في عزلة تقيه الضغط الاجتماعي المؤدي الى تغيير هذه الأخلاق . ويصبح الجيل الثاني متنازعاً بين القديم والجديد ، ويتهافت اثر الأسرة تحت وطأة تأثير المدرسة والمجتمع . وكثيراً ما يفقد هذا الجيل معنى الاطمئنان لنظام قائم ، فيصبح أفراده أقل طاعة للقانون من ذويهم، ويصبح القانون أوهى في نفوسهم بقدر ما تنمو علاقتهم بالمجتمع الجديد . ويحدث الشيء نفسه للفئات التي يقضى عليها بأن تكون أسوأ عيشاً من غيرها . ويحدث أيضاً للفئات التي تجد نفسها في منزلة اجتماعية دون غيرها . فيتأكل هذه الفئات الحقد على الأكثرية المتحكمة . وينشأ هذا الشعور بالحقد أكثر ما ينشأ ويشتد في فترات الانتقال الاجتماعي . ويستحيل الى ثورة ضد النظام الاجتماعي كله وضد السلطة التي تدعمه . كما يستحيل الى كراهية للقانون ، واستعداد لخرقه كلما سنحت الفرصة لذلك . وأكثر الذين يتحايلون على القانون في الولايات المتحدة تحايلاً شيطانياً ، ويبيعون موادّ غير مسموحة ، ويقومون بخدمات غير مشروعة هم غالباً من أبناء هذه الفئات .

وتبدو قابلية عصيان القانون لدى الذين يشعرون بأن القانون يفرضه عليهم الحكم الأجنبي ، كما كان شعور الارلنديين في ظل الحكم البريطاني، وشعور مختلف الفئات التي تألفت منها الامبراطورية النمساوية الهنغارية . وتبرز هذه القابلية أيضاً لدى الفئات التي لا تعامل بالمساواة ، لأنها لا تشعر بالأواصر التي تشد سائر أفراد المجتمع الى بعضهم البعض . فيكرّههم هذا الشعور بالقانون ، وينزع من نفوسهم أي ميل لطاعته .

وتتهالك هيبة القانون في نفوس رواد الحدود . لأنهم يعيشون نائين عن مواطنهم الأولى. فيضعف البعد من استمساكهم بأخلاق هذه المواطن، ويوهن من ولائهم لقيمها . ولربما ظلوا خاضعين لقانون الدولة ، ولكن نفوسهم تصبح أكثر استعداداً للعصيان ، وأكثر تقبلاً لتراخي السلطة ،

وأكثر تأهباً لاصطناع العنف أو مقابلة العنف بمثلـه . ويصبحون أشد جنوحاً « للقبض على ناصية القانون بأيديهم » . وهذا ما جنح اليه رواد الحدود في الولايات المتحدة . وأمسى هذا الجنوح ضد القانون من خصائص سلوكهم الخلقي ، ولكنه لم يفقدهم كل فضائلهم الخلقية . وكانوا متحدرين من أصول وفئات متنوعة . فأصبح لأخلاقهم بوجهيها السلبي والايجابي أثرها في تكييف الخلق الاجتماعي الأميركي .

ويكون قانون البلاد أقرب للتطبيق اذا لم يتعارض مع عادات فئة هامة من الشعب ولم يناقض معتقداتها أو تقاليدها . فاذا وجد مثل هذا التناقض بات تطبيقه أشد صعوبة . وورد حينئذ التساؤل بالحاح عما اذا كان واجب المواطن ان يطيع القانون دائماً . ويثار هذا السؤال أكثر ما يثار اذا تنازع نفس الفرد أو حياة الفئة ولاءان كما تنازع انتيجون ولاؤها لملكها وولاؤها المقدس لنسبها ، وتنازع اورستس ولاؤه لامه وواجب الثأر لأبيه ، وكما يتنازع الفئة الدينية المضطهدة ولاؤها لقانون السلطة الزمنية وولاؤها للقانون الإلهي ، ويتنازع داعية السلام واجب حمل السلاح ونداء ضميره . وسواء أذهبنا مذهب الذين يرفعون سلطة الدولة فوق جميع السلطات ، أو مذهب الذين يطالبون الانسان بالولاء لواجباته أو لمقدساته ، فان علينا ان نعترف بأن سلطة القانون تكون واهية اذا لم تُحِلّ سلطة الضمير والواجب محلها اللازم من الاعتبار . ذلك ان أشد ما يصون ذلك النظام هو امكان توافق مختلف ولاءات الانسان وامكان انسجامها انسجاماً قانونياً ووجدانياً .

فاذا ما ساد هذا الانسجام ، توفر حينئذ عنصر ايجابي هام يساعد على توطيد المقومات الأخرى لاطاعة القانون . لأن مختلف الفئات التي تؤلف المجتمع ، مهما اختلفت في مصالحها أو مذاهبها ، فانها تصبح قادرة على ان ترى ذاتها من خلال أهداف الدولة العامة . ولربما وافقت على سياسة حكومة ما أو عارضتها ، ولكنها مع ذلك تظل متقبلة « لروح

القوانين » ، ما دامت هذه الحكومة لا تتدخل في المعتقدات الدينية ولا تقمع أفكار المعارضين . وفي هذه الحال ، يظل هناك خطر واحد يضعف من القابلية لطاعة القانون ، وهو خطر الشعور بوجود استغلال اقتصادي، وخاصة حين يشتد هذا الشعور في فترة الازمة أو التدهور الاقتصادي . وهذا الخطر على النظام الاجتماعي هو بصورة أعم المعضلة التي تواجهها أشد ما تواجهها المجتمعات المتعددة الفئات .

فالطبقة الاقتصادية أو الفئة التي تشعر بأنها مستغلة أو مقيـــدة ، أو ترى نفسها محرومة من الامتيازات والفرص التي تتمتع بها الطبقات الأخرى، تحقد على الدولة وتتصورها اداة غريبـــة تستخدمها المصالح المسيطرة . ويتملك مثل هذا الشعور الفئة الدينية المضطهدة أو الفئة العرقية المحرومة من التساوي في الحقوق . اما اذا شعرت مختلف الفئـات بالتشارك الحر والتزامل في مجتمع واحد ، فانها تنظر للحكومة على انها حامية الجميع ، وتحترم القانون على انه قانون الجميع ، وان اضطرت من حـــين لآخر لمعارضة بعض التشريعات التي لا ترضيها . فتظل هذه المعارضة جزئية ، ولا تنقلب الى معارضـــة للقانون من حيث هو . لأن القانون يتخذ في نظرها صفة الشرعة المشتركة التي تكرسها التقاليد ، ويزكيها مـا ينجم عنها من خير للجميع .

وقد تكره هذه الفئات بعض القوانين ، ولكن هـذا الكره لا يدفع للعصيان فتبدو القوانين المكروهة كزلات وقع فيها النظام الـذي التزمت به ، والذي ترى خيرها رهيناً باحترامه .

ان لانعقاد مثل هذا الاجماع حول القـــانون أهميته الخاصة للمجتمع الحديث الذي تتعدد فيـــه الفئات ، وتتنوع فيه المعتقدات والاخلاق . ويخطىء المؤمنون بالنظـــام الكلي فقه هذا التعدد ، ويخلطون بين النظام والتنسيق ، ويحاولون اذابة كل المعتقدات في معتقـد الدولة السلطوي ، فيهدمون بذلك روح الطواعية للقانون . ولا يؤثر هذا التهديم على الفئات

المستبعدة أو المضطهدة فحسب ، ولكن تأثيره يبلغ الفئات التي تشارك الدولة معتقدها . وذلك لأن الجميع يشعرون بأن المعتقد الذي يفرض عليهم هو خارجي واكراهي ، ويشعرون ايضاً بأنه وليد الضرورة السياسية ، وبأنه خاضع لمتطلبات السلطة ، ولذلك فانه يظل ممسوخاً وخالياً من قابلية النمو الذاتي والعفوي .

ان روح الطواعية للقانون رهينة بالتجاوب الحر من قبل الكائن الاجتماعي . ولذلك يتوجب على الدولة الحديثة ان تجد سبيلها العملي لاشاعة المساواة الصادقة في الحقوق المدنية بين جميع فئات المجتمع . فلا تميز فئة على اخرى ، ولا تشتد على فئة دون الاخرى إلا اذا كان مذهبها يتنكر لما للفئات الاخرى من حقوق مدنية . ويتوجب عليها أيضاً ان تزيل جميع الحواجز والموانع التي تؤدي الى شعور أية فئة بأنها غريبة أو بأنها محرومة من الامتيازات التي يتمتع بها سائر فئات المجتمع . ان الديموقراطيات تزعم انها قائمة على حرية الرأي والتساوي في الحقوق . ولكنها مع ذلك لا تخلو من فئات تشعر بأنها محرومة اقتصادياً أو اجتماعياً . فيضعف شعورها هذا من طواعيتها للقانون ويوهن بنية الدولة الديموقراطية .

٥ اهـــرام القـــدرة

عود الى التعريفات

قامت الدولة عبر التاريخ على ثالوث أركانه القدرة والملكية والمكانة . وبلغ هذا الثالوث درجة عالية من الاتساق والاحكام جعلت منه المسيطر الفعلي على الحكومة . وتضافرت أركانه، وأخذ كل ركن يعضد الركنين الآخرين ويمده بالقوة . فأدى هذا التضافر الى تكوين تسلسلية متماسكة ومتكاملة انتظمت الأركان الثلاثة . وكان كل ركن من أركان الثالوث متمثلاً في هرم قائم بذاته : هرم القدرة وهرم الملكية وهرم المكانة . ولكن الاهرامات الثلاثة ظلت منسجمة الى حد مكنها من التلبس بلباس السلطة المشروعة أي لباس سلطة الحكومة . ولم يخلع عنها هذا اللباس الا بعد ان بدأت القوى الاجتماعية توهن الثالوث ، وتزعزع وحدته بما تشق بين أركانه من هوى سحيقة .

ولنبادر الآن الى تحديد ما نعنيه بالألفاظ التي استعملناها . فالسلطة تعرف غالباً بالقدرة على فرض الطاعة . والملكية تجسم القدرة والمكانة المستمدتين من حق التصرف بالأشياء الممتلكة . والمكانة تجلب القدرة كما تجلب القدرة المكانة . وكل من القدرة والملكية والمكانة متداخلة ببعضها

تداخلاً يجعل التمييز بينها أمراً عسيراً . ولكن هذا التمييز واجب، لأن تجاهله يفقدنا باباً رئيسياً من أبواب فقه التغيير الاجتماعي .

ولنأخذ القدرة مثلاً على مـا نقول . فالمقصود بالقدرة الاجتماعية التوصل من خلال أية علاقة نقيمها مع الآخرين لنيل خدماتهم أو للظفر بطواعيتهم . وهذه القدرة رهينة الى حـد ما بحيازة موارد ووسائل من أهمها الملكية . ولكن القدرة المستمدة من الملكية تتغير وفقاً للثقافة السائدة في المجتمع ولاسطورة السلطة السارية في هذه الثقافة . فليس للملكية في النظام الطبقي الهندي التأثير نفسه الذي تتمتع به في النظام الرأسمالي . وقد بلغ غاندي أوج القدرة في الهند معتمداً على قوته الذاتية لا على قوة ما يملك . والقدرة والسلطة شيئان مختلفان ، وان ارادهما ذوو القـدرة شيئاً واحداً . ان هؤلاء يتوقون دائماً لأن يعتبروا ان قدرتهم هي السلطة أي انها هي القدرة المشروعة . ولكن نجاحهم في تحقيق ذلك متوقف عـلى أشيـاء كثيرة . وشأنهم في هـــذا شأن ذوي المكانة في نظرتهم للمكانة والسلطة كمترادفين . وهي نظرة خاطئـة . لأن المكانة لا تعني السلطة بالضرورة . فقد يكون الانسان بدون مكانة هامة ، ويتوصل مـع ذلك لتولي أعلى سلطة . وقـــد تظل مكانته بعد ذلك أدنى من مكانة الذين تعلوهم سلطته .

إننا نعني بالسلطة حق تحديد السياسات ، واصدار الاحكام في القضايا المتصلة بهذه السياسات ، وتسوية المنازعات أي انهـــا حق الحاكم في أن يكون قائداً وهادياً للآخرين . ولربما استلم السلطة شخص او مجموعة من الاشخاص ، فيكون قوامها الشرعي في الحالين الحق لا القدرة . والقدرة وحدها لا تنطوي عـــلى الشرعيـــة أو التفويض أو المسؤولية . بـــل ان جبروت أقسى الطغاة واهي الاساس مـا لم يتلبس بشرعية السلطة . وتحاول اجزاء ثالوث القدرة والملكيـــة والمكانة ان تكون هي السلطة . وتتآزر في هذا السبيل مع بعضها البعض . ولكن تآزرها لا يسير عــلى

وتيرة واحـــدة في جميع الاحوال ، بل يتغير وفقاً للتغير الاجتماعي . فيتغير تبعاً لذلك دور كل منها في تكييف السلطة ، ويختلف المدى الذي يذهب اليه هذا التكييف من حال لآخر .

وتؤثر التغييرات الاجتماعية على هذا الثالوث ، لأنه ظاهرة اجتماعيـة وليس بظاهرة طبيعية . ولربما بلغت هذه التغييرات حـداً يمكّن المجتمع من تجاوز القوى التي سبق لهـــا ان تحكمت بالسلطة في احوال معينة . فاذا ما بلغ التغيير هـــذا الحد آذن بتشكيل جديد للسلطة . وجاء هذا التشكيل الجديد كاستجابة لظروف جديدة وتحديات جديدة . ويحـــدث مثل هذا التشكيل الجديد للسلطة أكثر مـــا يحدث في فترات التغييرات الثقافية الكبرى كتلك الفترات التي يبزغ فيها دين جديد يستهوي الجماهير ، أو كتلك الفترات التي تزعزع فيها تكنولوجية جديدة الأسس القديمـــة التي قامت عليها بنية الملكية والقـــدرة . فتتهاوى بتزعزع هذه الاسس عروش الاقوياء الذين اتخذوا من هذه الاسس قواعـد لقوتهم . ويرتفع مكانهم اولئك الذين كانوا دونهم قوة من قبل .

وتتخذ المكانة والملكية والقدرة اشكالاً جديدة تخلف الأشكال القديمة المتداعية في تأثيرها على الحكومة . ويصبح للامتيازات الاجتماعية معايير جديدة . ولربما أدى كل هذا التغيير الى القضاء على جزء أو أكثر من أجزاء ثالوث القدرة القديم . ولدينا شواهد على ذلك في الثورة الفرنسية التي أودت بما كان للمكانـة من وظيفة قبـــل أن تنشب الثورة ، وفي « الثورة الصناعية » التي أودت بوظيفة ملكيـــة الأرض ، وفي الثورة السوفياتية التي أجهزت على وظيفة الملكية من حيث هي ... ولا بد لنا أن نتذكر هذه التغييرات التي تتعرض لها أجزاء ثالوث القـــدرة ونحن نتحدث عنها كمقومات رئيسية للحكومة . اننا نتناول في بحثنا ما ندعوه « بالدولة التاريخية » . ولذلك نعالج ثالوث القدرة بمـــا يبدو عليه من وحدة خلال التاريخ بدون ان نغفل عما يعتريه من تغييرات .

ان السلطة قائمة في كل فئة من فئات المجتمع ، وتتخذ شكلها في كل فئة وفقاً لنوع هذه الفئة . فالسلطة قائمة في مجالات الدين والتربية، والأعمال ، والعلم والفنون . ولكل تنظيم اجتماعي سلطـــة ، والا لتعذر عليه أن يؤدي أية وظيفـــة . وللفئـــات التي تحارب السلطـــة القائمـــة سلطة تنظم أمرها . وللصبيان الذين يناوشون صبيان آخـرين في الشارع المجاور سلطة تتولى قيادهم . بل إن السلطة قائمة حتى في الجمعية الفوضوية التي تدعو لالغاء كل سلطة . فليس هناك أي نظام بدون سلطة . وتخول السلطة لأشخاص باعتبارهم رؤساء مقبولين أو كممثلين لفئات منظمة .

والشخص ذو السلطة هو في نظرنا ذلك الشخص الذي تكون كلمته نافذة لدى الآخـرين ، أو هو ذلك الشخص ذو المعرفـــة التي يسلم بها الآخرون . فيكون هو الحجـة أو المرجع أو « السلطـــة » في موضوع طبيعة الله ، أو طبيعة النجوم ، أو في أصول الخط ،أو في لغة النبتوس، أو في لعب البريدج ، أو في ما شاكل ذلك . وهذه هي النظرة العامة للسلطة. واما رجل السلطة بالمعنى الأضيق فهو شخص أو مجموعة أشخاص خولوا حق اتخاذ القرارات أو حق المحافظـــة على النظام الذي يسود في أي حقل من حقول التنظيم الاجتماعي . ويؤدي هذا التخويل الى تقييـد من أعطي له . فلا يسوغ له ان يتصرف كما يهوى بل وفقاً للغاية التي أرادها المجتمع من تخويله السلطة .

ونحن معنيون هنا بدراسة النظام السياسي ، أي النظام الذي يوفـــر للجماعة أمنها الأساسي . والسلطة هي قوام هذا النظام . وتختلف باختلاف طبيعة النظام الذي يقوم عليها . وفهمنا لأي نظام رهين بفهمنا للسلطـة التي يستند اليها . واول ما يلفت نظرنا وضع السلطة في الأنظمة السياسية للمجتمعات البسيطة . فلا الزعيم ولا مجلس الشيوخ يسنان القوانين في هذه المجتمعات ، ولكنهما يسويان المنازعات الناشبة بين ابنـاء المجتمع . وقد لا يكون في هذه المجتمعات زعيم ولا قاضٍ ، ومع ذلك يسود فيهـــا

نظام جماعي يحترمه الجميع . ونلتفت بعد ذلك لامبراطوريات العصور القديمة ، فنجد فيها جماعات محلية تستمسك بطرقها المعيشية وتتبع نظامها الأساسي بمعزل عن السلطة الامبراطورية . اما الديموقراطيات الحديثة ، فان للرأي العام فيها سلطة تؤثر على سلطة البرلمان او الكونغرس او الرئيس او الملك .

وبوسعنا ان نستنتج من هذا ان سلطة الحكومة لا تخلق النظام، الذي تتولى امره ، ولا تسند وحدها بقدرتها الشرعية هذا النظام . فهناك بالاضافة الى سلطة الحكومة سلطة الرأي العام ، وهي سلطة يتوقف عليها بقاء نظام الجماعة الأساسي . وليست قوة هذه السلطة واحدة في مختلف الأنظمة السياسية . فهي تتفاوت بين نظام وآخر وتتباين تبعاً لذلك اشكال الحكم . فقد تقع في ظل بعض الأنظمة عمليات تنصيب او خلع للامراء والسادة الذين يحكمون الشعب ، بدون ان يكون للرأي العام أي دور فيها. وقد لا تكون هناك سبل للتعبير عن الرأي العام اذا ما شط الحاكم، وخرق النظام الأساسي الذي يفترض فيه ان يحميه،فيصبح العنف الثوري هو الأداة التعبيرية الوحيدة .

وهناك انظمة اخرى يكون الرأي العام في ظلها يقظاً وحساساً تجاه كل ما تفعله الحكومة . فيقر سياسات ويرفض اخرى . وكيفما كان حال الرأي العام،وسواء أطاوع الحكومة ام نقدها نقداً خلاقاً وفعالاً،فانه يظل المستند الأخير لوحدة الدولة ولقوة نظامها .

ان هذا الذي ذكرنا يبين لنا اننا نخطىء اذا اعتبرنا السلطة والقدرة مترادفين . ويبين لنا أيضاً اننا نتعرض للسطحية ان لم يكن للخطأ ، إذا ما توقفنا عند المفهوم القديم للسيادة،الذي يجعل منها القدرة اللامحدودة، أو يصفها بأنها المهيمنة المطلقة على القوانين . ان السلطة الشرعية هي ضرورة مطلقة لتوطيد النظام الأساسي لكل مجتمع إلا المجتمع الذي يسود فيه انسجام بسيط . وليست علة هذه الضرورة ان الحكومة هي التي

تخلق النظام ، او انها هي القيمة على صون هذا النظام ، ولكن لها عللاً اخرى . فالافراد الذين يؤلفون المجتمع ميالون للكسب والقدرة . والسلطة المشروعة أو الحكومة هي التي تستطيع ضبط هذه الميول . وللفئات التي ينتمي اليها الافراد مصالح متعارضة تؤدي الى أنواع متعددة من الضغط والتصادم . والحكومة وحدها تستطيع ان تضبط هذا التصادم . وهـذا التصادم هو الصخرة التي يتحطم عندها إجماع الرأي . فاذا مـا تهافت هذا الاجماع أصبح قيام اداة مركزية كالحكومة ضرورة لصون الجماعـة من عواقب الاضطرابات التي ترافق نشوء أحوال جديدة ، ولتمكينهـا من التكيف مع التغييرات المنبثقة من فعاليتهـا أو الناجمة عن الضغط الخـارجي . ويؤدي تغير الاحوال الى تغير الاحكام . وتظل الحكومة ضرورة لتمكين الجماعة من اعادة تشريع الاحكام والقوانين التي تتضمن الواجبات والحقوق ، والتي يمليها وعي الحاجات المتغيرة والقيم المستجدة .

ان الحكومة التي تفقه وجودهـا على حقيقته تنشد من ممارسة السلطة غايتين رئيسيتين تفوق أهميتها في اعتقادنا الغايات الحكومية المعهودة كشهوة الحكم أو الزهو بما يجلبه للحاكم من قدرة . ولذلك نبحث الآن هـاتين الغايتين وندع الغايات الأخرى جانباً . وأولاهما صون القوانين القائمة ما دامت هذه القوانين بمختلف اجزائها قد سنت شرعياً . والجزآن الرئيسيان لهذه القوانين هما الجزء المدني والجزء الجنـائي . وينتظم الأول الحقوق الخاصة المنبثقة من علاقات تعاقدية بينما ينتظم الثاني عقوبات الجرائم التي تقترف ضد السلامة العامة . ويعني هـذا إن غاية الحكومة الأولى هي صون العدالة ، وتوطيد النظام القائم . ولا يتلازم هذان الأمران تلازماً حتمياً . فالعدالة — في نظرنا — ما يعتبره القانون عدلاً . ومـا دامت الحكومات لا تتبع دائماً النهج القانوني لتوطد النظام ، فلا بد من التمييز بين عملها لصون العدالة وسعيها لحماية النظام السائد .

واما غاية الحكومة الثانية فهي تكييف النظام القائم مع تغير الاحوال

وتجدد الحاجات . ويبدو لنا اذا ما نظرنا للحكومة نظرة مثالية ، انه يجب ان تكفيها السلطة المخولة لها للقيام بالوظائف اللازمة لتحقيق غايتي الحكم الرئيسيتين ، كما يجب ان تكون عليها رقابة تحول دون تعديها حدود وظائفها العامة . ولكن هذا لا يتحقق في جميع الاحوال . فكثيراً ما تكون قدرتها غير محددة وغير مضبوطة . وكثيراً ما تكون قدرتها أضيق وأضعف مما ينبغي ، فلا تسمح لها بمواجهة المطالب الملحة لفترات التغيير السريع أو لاوقات الازمات . وما القدرة المخولة للحكومة سوى نوع واحد من أنواع القدرة القائمة في المجتمع . وهذا ما يتجاهله دعاة الاسطورة التقليدية للسيادة ، الذين ينظرون للسيادة أو للقدرة السياسية نظرة مطلقة .

طبيعة القدرة الاجتماعية

ليس من اليسير تعريف القدرة تعريفاً واحداً ، لأنها ذات اشكال متعددة . فاذا ما سبرنا حقيقتها من خلال مختلف اشكالها، بدت لنا انها استطاعة الانسان الهيمنة على سلوك الآخرين . وقد تكون هذه الهيمنة مباشرة ، فيأمر المهيمن ويطيع الآخرون . وقد تكون غير مباشرة ، فيصطنع المهيمن من الوسائل ما يحمل الآخرين على الاذعان له . ووسائل القدرة ومصادرها كثيرة منها الملكية ومنها المكانة الاجتماعية . ولربما كانت المكانة وليدة وظيفة حكومية . لان الوظيفة تكسب صاحبها مكانة اجتماعية، وتمده في الوقت ذاته بالقدرة فتصبح له ما يسوغ لنا ان ندعوه بالقدرة الوظيفية او البيروقراطية . وتشبه قدرة الموظف قدرة الاختصاصي ، الذي يستطيع ان يستثمر معرفته التطبيقية حسبما يشتهي ليهيمن على الآخرين. ولمن يتولى رئاسة منظمة ما قدرة تفوق قدرة الموظف والاختصاصي.

ولكنها تتفاوت مع نوع المنظمة التي يرأسها وتبعاً لكبرها او صغرها . ويتبدل مصدر القدرة داخل المنظمة في كل عصر وفقاً لطبيعة التنظيم السائد فيه . واهم الوظائف في منظمات العصر الحديث هي الوظائف التنفيذية والادارية . ولذلك تعتبر هذه الوظائف مصدراً رئيسياً في مصادر القدرة . وقد ادى انضواء كل فئة من ذوي المصالح في منظمة خاصة بها الى تعدد هذه المراكز المولّدة للقدرة وتنوعها . وادى التنظيم الى اكساب الفئات الاجتماعية والطبقات قدرة اقتصادية خارقة لم تكن لها من قبل . فتحول المزارعون والعمال الصناعيون بفضل نقاباتهم من عبيد لا حول لهم ولا قوة الى أسياد . وبلغت قدرة رئيس النقابة حداً يمكنه، اذا ما لاءمته الظروف ، ان يملي ارادته على رئيس البلاد او ملكها، وان يرتفع لاعلى منزلة بين مواطنيه .

وللبنية الاقتصادية ، سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية ، تسلسلية في سلك القدرة تنتظم العاملين في الصناعة من عرفاء المصنع ونقاباته الى قواده . وقد اتخذت هذه التسلسلية في عالمنا الحديث شكلاً يخول ادارة المصنع من السلطة أكثر مما يخول مالكيه . وتستوي في هذا ادارة المصنع في النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي . وهذا وجه من وجوه الشبه بين بنية القدرة الرأسمالية وبنيتها الاشتراكية . ولربما كان لمديري المنشآت الرأسمالية كمديري سكك الحديد والتليفون ومنشآت المنفعة العامة وشركات الفولاذ بعض الحصة في أرباح منشآتهم . ولكنهم مع ذلك يعوّلون أكثر ما يعولون على الرواتب ، التي يكافأون بها على أعمالهم ، أياً كانت حصتهم في أسهم المنشأة . وقدرتهم في المنشأة رهينة بعملهم الاداري لا بنسبة ملكيتهم لها . فقد تكون هذه النسبة تافهة وتظل سلطتهم الادارية بالغة .

وتوازي هذه السلطة الادارية السيطرة المالية التي تمارسها المصارف والتجمعات الاقتصادية المتحالفة وشركات التأمين وما شاكلها من شركات.

وترتبط هذه القدرة المالية بقدرة الشركات الصناعية ، وتطغى عليها في بعض الاحيان . وتتفرع من القدرة الاقتصادية عناصر اخرى غير الادارية والمالية كالتواطؤات والتجمعات والقيصريات المالية المتضافرة ، والاتفاقات الضمنية التي يعقدها كبار الملتزمين للسيطرة على اقتصاديات الأمم . وتضاف الى هذا امبراطورية الشركات ، التي تحكمها فئة قليلة من الاقيال الماليين يتقاسمون الدنيا فيما بينهم ، فيراقبون عرض المنتوجات وطلبها ، ويتأثرون بتوزيعها على وجه يحقق لهم أقصى ما يمكن من ربح .

وتبرز مظاهر القدرة أيضاً في مختلف حقول النشاط الثقافي . ويسود في هذه الحقول أشخاص يتحكمون بسلوك الآخرين بفضل القيادة التي يضطلعون بها أو الوظيفة التي يشغلونها ، ولكن فئة القادة الثقافيين هي فئة مصطفاة . وذلك لأن هؤلاء القادة يشدهم الى بعضهم البعض ايمان مشترك أو عقائدية مشتركة ، أو رسالة مشتركة أكثر مما يشدهم وطن واحد أو قومية واحدة . والحضارة الانسانية قديمة العهد بهؤلاء القادة سواء أكانوا رهباناً ، أم كهاناً ، أم وعاظاً . ومنازعاتهم مع القادة السياسيين والعسكريين أمر مألوف منذ أقدم الأزمنة . فقد نشبت هذه المنازعات في مصر القديمة كما نشبت في مجتمع القرون الوسطى الهرمي . وكثيراً ما كانت تؤدي الى رجحان كفة ذوي السلطة الدينية على ذوي السلطة الزمنية . وقد وهنت السلطة الدينية في العصر الحديث في كثير من البلدان بسبب تعدد المذاهب الدينية . ولكنها ما تزال باقية ، وما يزال للكنيسة المنظمة قدرة عظيمة ، قد تتعدى حدود الوطن الواحد إلى المحيط الدولي كما هو حال الكنيسة الكاثوليكية .

وهناك حقول أخرى للنشاط الثقافي تضفي القدرة على العاملين فيها ، ومنها حقل الفنون الخلاقة . فإذا ما امتاز الفنان في هذا الحقل ، أصبح لآرائه وزنها لدى الآخرين . وإذا ما اشتهر الممثل الناجح أو النجم السينمائي أو مغني الأوبرا أو المؤلف الروائي أو المعلق الصحافي أصبح له

نفوذه لدى الجمهور . ولربما كان هذا النفوذ عابراً أو محدوداً ، ولكن له شأنه الذي لا يجوز تجاهله . وللاعلان في زمننا شأنه الخاص . فهو يعطي صاحبه قدرة ، ويكسبه نفوذاً ويزيده لمعاناً اجتماعياً .

وتحتل وكالات الاعلان مكاناً أعلى في بنية القدرة . وهي ظاهرة من ظواهر حياتنا الحديثة . وتغري أهميتها طالب السلطة بأن يضع يده على أدوات التواصل الانبائي والفكري عن طريق التملك أو بطرق أخرى . وتشمل هذه الأدوات صناعة السينما . وذلك لأنه يمكن للفيلم ان يبث الأخبار ، وان ينشر مذهباً ما أو على الأقل فلسفة ما للحياة . والاذاعة هي ايضاً أداة هامة من متطلبات التواصل الانبائي، ولكن لها متطلباتها الفنية. فلربما كانت الاذاعة خاصة أو حكومية . فإذا ما كانت خاصة وضعت لها الحكومة قيوداً تحد من قدرة الشركات التي تملكها على ان تستخدمها لنشر مذاهب أو سياسات خاصة . وإذا كانت ملكاً للحكومة في بلاد ديموقراطية ، فإن الحكومات تفرض على ادارتها قيوداً مماثلة .

ويختلف الحال فيما يتعلق بصناعة النشر وخاصة فيما يتعلق بنشر الصحف والمجلات . فتكاليف جمع الأنباء تجعلها صناعة غالية الثمن . فيقتضي هذا تحديد عدد الذين يقدرون عليها، فينخفض عدد الصحف في المنطقة الواحدة ، وتصبح قدرة الصحافة محصورة في أيد قليلة . ويشتد تركيز هذه القدرة إذا ما أصبح للمالك الواحد سلسلة صحف يصدرها في مختلف أنحاء البلاد ، أو منظمة لتوزيع المقالات والصور على مختلف الصحف ، أو إذا ما أصبح للصحيفة محطة اذاعة تزيدها قوة على قوة . وللصحيفة قدرة اضافية تستمدها من قدرتها على تحديد ما تريد أن تنشره عن أعمال الأشخاص والمنظمات . ويختلف هذا عما تنشره من اعلانات تدفع لها اجورها . ولهذه القدرة أهمية بالغة . لأن الاعلان لم يعد في عصرنا الحديث وسيلة للاشتهار فحسب، بل أصبح ضرورة من ضرورات النجاح في بعض الأعمال .

ويتيح لنا هذا العرض الموجز ان نرى مجدداً ان القدرة الاجتماعية من لوازم جميع العلاقات والمنظمات الاجتماعية . وما قدرة الحكومـــة سوى وجه من وجوه القدرة الاجتماعية ، ولكنه الوجه الأعلى ، لأن للحكومة وحدها الحق في ان تجبر الآخرين على اطاعتهـــا ، وهي المكلفة رسمياً بوضع حدود القدرات الأخرى ، وبسن شروط ممارستها . ولكن هذه القدرة العليا تنبثق من المجتمع، وتظل رهينة بما للقدرات الدنيا من قوى الجذب والدفع في هذا المجتمع . ولا تستطيع الحكومة ان تتجاهل هذه القوى ، لأن قدرتها متوقفة عليها ، ولأن عليها أن تحدد أهداف قدرتها تحت وطأة حركة هذه القوى ، وعلى ضوء ما يحتدم بينها من تصارع أو تصادم،أو ما يقع من توافق أو تخالف بين اولي المصالح من اولئك المهيمنين على المصالح الاجتماعية .

وتشغل القدرة الاقتصادية موقعاً ممتازاً في خضم القدرة الاجتماعيـــة . ونحن نقر الموقع ، وان كنا لا نراه كما يراه الماركسيون . وذلك لأن الماركسيين يبسطون الأمر ، فيردون كل شيء في المجتمع الرأسمالي الى مبدأ اقتصادي ، ويعلنون ان هـــذا المبدأ الاقتصادي هو خالق القدرة السياسية ومستعبدهـــا . وينطوي هذا الرأي على تصور خاطىء للقدرة الاقتصادية ، لأن لهذه القدرة مراكز متعددة لا مركزاً واحداً ، وهي ميدان واسع لحرب تستعر في مختلف جبهاتها . ويشتعل أوار هذه الحرب بين مختلف رجال الأعمال ، وبين صناعة وأخرى ، وبين الرأسمال والعمل، وبين الصناعة الساعيـــة لتخفيض أسعار الزراعة والزراعة المناضلة لرفع أسعارها فوق اسعار الصناعة وبين المنتج الأول والصانع ، وبين الصانع والبائع . ويستغل التاجر هذا الوضع ضد الصانع والبائع معاً ، ويستثمره صانع المنتوجات الوطنية ضد مستورد المنتوجات الأجنبية ، ويستفيد منه المصرفي ضد المستدين ، وتدفع طبقة ذوي الرواتب ثمن هـــذا التصارع بين أصحاب المصالح ، وتنشأ عنه مضاعفات تسبب منازعات أخرى في

علاقات ابناء المجتمع ببعضهم . وتدل هذه المنازعات على ان أي وضع اقتصادي هو وضع نسبي ، وعلى ان أي منافع اقتصادية تحققها فئة يمكن ان تنزل الضرر بفئة أخرى ، وعلى ان الضرر يزداد بازدياد الانتفاع .

وقد يؤدي هذا التنازع الى تحالفات وتجمعات بين ذوي المصالح الاقتصادية . وقد تتخذ هذه التحالفات أبعاداً هائلة . ويقدر أبطال هذه التحالفات الفوائد التي تنجم عن وقف التنافس فيما بينهم وعن تكوينهم جبهة متحدة توسع قدرتهم الاقتصادية وتوطدها . ولكن هذا التحالف لا يعني زوال المصالح المتصارعة بل يدفع القوى المتروكة خارج التحالف نحو نسق جديد من التنظيم . فإذا ما رجحت قوة فريق على قوة الفريق الآخر ، وإذا ما عجز فريق عن مجابهة تنظيم الفريق الآخر، فان الفريق الأضعف يحاول القيام بما يمكن ان يقوم به أي فريق اقتصادي يخشى أن يغلب على أمره ، فييمم وجهه شطر الدولة ساعياً لاكتسابها لجانبه ضد الفريق الأقوى . ولا يمكن لأي فريق اقتصادي ان يبلغ كل ما ينشده من بأس الا بمساعدة الدولة . وابطال المصالح الاقتصادية الخاصة ، مهما كانت درجة قوتهم ، وأياً كانت فئتهم ، وسواء أمثلوا المزارعين أو الصيارفة أو مصانع الفولاذ أو مناجم الفحم ، أو مثلوا من هم أشد منهم قوة ، فانهم يدركون هذه الحقيقة التي أنكرها ماركس كما أنكر في مذهبه غيرها من الحقائق انكاراً مطلقاً .

ويبدو ان ماركس لم يدرك ما يحيط بعلاقة القدرة الاقتصادية بالقدرة السياسية من تعقيد ، ولم ينتبه انتباهاً كافياً لما أصاب هذه العلاقة من تغيير منذ ان انهار النظام الاقطاعي . فغاب عنه ان القوة الاقتصادية لم تعد منذ ان وقع هذا الانهيار معياراً للقوة السياسية . وغابت عنه ظواهر أخرى دلت على رجحان القوة السياسية على القوة الاقتصادية ، وعلى انتصارها عليها في كثير من الحقول . ويتجلى هذا الانتصار على أشده في تدخلات الحكومة الكثيرة في الحقل الاقتصادي ، أي فيما فرضت من

ضرائب ، وسنت من تشريعات للثروة ، ودفعت الى الامام من تشريعات اجتماعية، وفيما أممته بعض الحكومات من منشآت عامة رأسمالية كالسكك الحديدية وغيرها دون ان تكرهها الثورات العمالية على هذا التأميم .

ان القدرة السياسية لا يمكن أن تكون – كما تزعم النظرية الماركسية الاشتراكية – وليدة القدرة الاقتصادية وحدها حتى في النظام الرأسمالي . وذلك لأنه لا يمكن ان تعزل هذه القدرة عن الأشكال الأخرى للقدرة الاجتماعية ، وكأنما هي قدرة قائمة بذاتها لها أغراضها المستمدة من طبيعتها والمستقلة كل الاستقلال عما حولها . ان للنشاط الاقتصادي بالفعل بعض الأغراض الذاتية . وان الغرض الذاتي لكل قدرة المزيد من القدرة. وأهل القدرة الاقتصادية يعملون دائماً لتوسيع تسلطهم على الآخرين وتثبيته. ولكنهم مع ذلك بشر كالآخرين ، ولذلك فإن لهم أغراضاً أخرى غير اقتصادية قد يتفقون عليها فيما بينهم وقد يختلفون .

ويكفي ان نتناول الأغراض غير الاقتصادية بالبحث ، ليبرز أمامنا جنوح النظرية الماركسية للمبالغة . وأوضح مثل على ذلك الأغراض القومية. فلهذه الأغراض قوتها الذاتية التي تشتد مع اشتداد النضال في سبيل هذه الأغراض . وهي قوة الايمان التي تدفع جماهير البشر نحو العمل المتحد . ولربما زعم البعض ان القدرة الاقتصادية هي معين قوة الايمان القومي ومصدر نجاحه ، فيقلبون الحقيقة من حيث يدرون أو لا يدرون . لأن الاندفاع القومي يستند الى قاعدة اقتصادية . ولكن قوة اندفاعه هي التي تكشف عما تكنه هذه القاعدة من موارد لتحقيق الأغراض القومية .

ولربما زعم آخرون ان الاندفاع القومي ان هو الا ستار تختفي وراءه المصالح الاقتصادية ، لتغنم المزيد من الموارد ، أو لتصد هجمات مصالح اقتصادية أخرى . ان هذا زعم باطل مهما أكثر مدعوه من ترداده . وهو يدل على ان مدعيه يغفلون عن القوى النفسية التي تحرك الجماعات وتوحدها ، ويجهلون قوة الباعث الذاتي في الطبيعة الانسانية . ولو انهم

تبصروا الأمر بعض الشيء لرأوا ان القومية هي التي تسخر ثروة أقوى الفئات الاقتصادية لأهدافها، وانها تصد سيطرة هذه الفئات عن المجتمع ، وهي لا تلين لأغراض هذه الفئات الاقتصادية الخاصة بل تخضعها لأغراض المجتمع القومية العامة . وينطبق هذا على حركتي النازية والفاشستية كما ينطبق على غيرهما من الحركات القوميـــة . ويخطىء الذين يحسبون ان الرأسمالية وهي تتداعى أطلقت هاتين الحركتين كآخر سهمين في كنانتها . فالدراسة الموضوعية لتاريخ هاتين الحركتين تدحض هذا الرأي المبتسر ، وتعطينا صورة أجلى عما يعتري البشر من اضطرابات نفسية تحول نوازعهم الى اهداف تظـــل خفية ومكبوتة الى ان يتاح لها الانفجـــار في حركة جماهيرية عارمة .

ولا نقصد مما ذكرنا عن القدرة الاقتصادية ، ان نذهب مع مؤرخي العهود الماضية في تجاهلهم لأهمية الدور الذي تمثله في حيـــاة المجتمع . فنحن نقدر هذا الدور حق التقدير . ولذلك نحرص عـــلى التحذير من الأخذ بالتبسيطات العقائدية ، ومن الافتتان بتعميمات تبدو كأنها بدهية ، وهي في الحقيقة أبعد ما تكون عن تصوير مـا هو عليه تحـــرك القوى الاجتماعية من تعقيد وما يعتريه من تغيير . وكل من يدرك هذا التعقيد ويتتبع هذا التغيير يتأكد لديه انه ليس هناك شكل واحد من أشكـــال القدرة الاجتماعية يمكن اعتباره مطلقاً . بل ان هذه الأشكال هي في حالة تداول مستمر . فالشكل الامبراطوري كالشكل البابوي تعلو قدرته حيناً وتهبط حيناً آخر . فينفى الامبراطور الى كانوسا ، ويعاني البابا « الأسر البابلي » في افينيون . ويجري مثل هذا للشركة الاقتصادية . فقد تقرر الحكومة حل الشركة ، ولكن الشركة قد تستطيع في وقت آخر ان تجد سبيلها للسيطرة على الدولة . ولربما حظرت الحكومة على العمال حق التجمع في تنظيم نقابي ، ولكن بوسع النقابات المنظمة في ظروف أخـــرى ان تملي ارادتها على الحكومة . وتجد الكنيسة نفسها مضطرة لمسايرة الماليين،

ولكنها لا تتورع عن حرمان الصيارفة وطردهم من الهيكل .

ويبدو واضحاً من كل هذا ان القدرة السياسية لا يمكن ان تكون أداة لشكل واحد من أشكال القدرة الاجتماعية ، فأصبح بوسعنا بعد ان أوضحنا هذه الحقيقة ان نمضي في تحليل الخصائص التي تتميز بها القدرة السياسية . وقد سبق لنا ان ذكرنا ان بعض المقومات الاجتماعية للقدرة السياسية كالمكانة والملكية ، استطاعت في ظروف تاريخية معينة ان تكيف السلطة الحكومية ، كأن تضعها في أيدي من تشاء ، وتوجهها نحو ما تشاء من أهداف . ولكن تكييفها للسلطة السياسية أو الحكومية لا يعني تقريرها لماهيتها . لأن ماهية السلطة الحكومية تختلف عن ماهية أي شكل أو أي مقوم من مقومات القدرة الاجتماعية التي قد تهيمن عليها .

ولربما استطاع المهيمن الاجتماعي أن يفرض الحكام الذين يريد ، ولكنه لا يستطيع ان يقرر ما ستكون عليه الوظائف الأساسية التي تقوم بها السلطة السياسية التي يمارسها هؤلاء الحكام . والسلطة السياسية هي في كل الأحوال أعلى من يراقب النظام الاجتماعي ويضبطه . ولربما تجاوزت الحكومة مهمة مراقبة هذا النظام وضبطه الى العمل على التأثير فيه وتغييره . ويبلغ هذا التجاوز حده الأقصى في الفترات النادرة التي تنشب فيها الثورات . ولكنه يظل في الاوقات العادية في نطاق ضيق جداً . ان الحكومة ليس من شأنها ان تخلق النظام الاجتماعي الذي تتولى حكمه . انها تحكم الموجود الاجتماعي ، ولكنها قلما تخلقه أو تغيره . ولذلك تظل ماهيتها مختلفة كل الاختلاف عن ماهية القدرة الاجتماعية ، التي تستطيع في ظرف ما ، ان تفرض حكاماً دون الآخرين .

ان للقدرة السياسية رسالة وسلطة لا يشاركها فيها أي شكل آخر من أشكال القدرة الاجتماعية . انها تتفرد بكونها اداة العمل للجماعة ككل . ولها وحدها حق الطاعة على كل من يعيش في أرضها أياً كان دينه أو طبقته أو جنسه . ولها وحدها ان تضع الحدود الجغرافية . ولكن تفردها

برسالتها وسلطتها ووظائفهـــا لا يعني – كما يزعم البعض – ان الدولة تسع النظام الاجتماعي كله ، أو أنها هي وهذا النظام شيء واحد . ان تفردها بما هو من شأنها وحدهـــا لا يعني استيعابها لكل شأن اجتماعي آخر ، ولا يعني ان كل مـــا هنالك من تنظيمات اجتماعية ليست سوى أجزاء للنظام السياسي القائم ، ولا يعني ان المواطنية هي المستقر الأخير لكل واجبات الانسان ولكل علاقاته الاجتماعية .

ان الذين يقولون بهذا من اتباع هيجل واتباع العقائد الكلية يظنون ان الدولة تسع كل شيء اجتماعي . فهم لا يرون الحقائق الاجتماعيـــة كما هي . ولو رأوها على حقيقتها لأدركوا ان الدولة تراقب نظام المجتمع الأساسي ، وتصدر الأحكام اللازمة لصون هذا النظام ، وتضمن بهذه الأحكام قيام العدالة . فإذا ما فرقت المصالح بين الناس، سويت خلافاتهم وروعيت مصالحهم بواسطة القانون السائد الذي شرعته الدولة لا بواسطة القوة . هذه هي أهداف القدرة السياسية التي لا يسوغ لها ان تتعداها وكل حكومة تتعداها تتجاوز الأهداف التي انشئت من أجلها ، وتخرق الحدود التي وضعت لوجودها . وميزة الدولة الديموقراطية هي انها تلتزم بقيود دستورها ، فتبقى بذلك سلطة الحكومة في حدودها الشرعية .

ان تحقيق أهداف السلطة السياسية لا يستدعي قيام حكم مطلق، ولكنه يقضي بأن تعلو سلطـــة الحكومة أية سلطة أخرى ، بحيث تستطيع ان تنفذ ما تصدر من أوامر في حدود الدستور ، وبحيث يكون لها وحدها حق اكراه الآخرين على التزام هـــذه الأوامر ، ويكون لها وحدها ان تصطنع القوة لحمل الجميع على الأخذ بأوامرها ان هذا هو شأن الحكومة في جميع الأحوال الا حالة الثورة . فلربما انقلب الوضع في هذه الحال، وارتفعت سلطة أخرى فوق سلطة الحكومة . وسمو سلطة الحكومة في الأحوال العادية فوق أية سلطة أخرى لا يعني ان القوانين والمراسيم التي تصدرها تجسد ارادة « انسان ما أو مجلس ما من الناس » . ان هـــذه

هي الارادة الظاهرة ، وكثيراً ما تختفي وراءها ارادات باطنة ، وكثيراً ما تكون وراء ارادة الحاكم نصائح المستشارين ، أو أهواء الحاشية ، أو صبوات المقربين والمستقوين والعشيقات !

ويكمن وراء أعمال مجلسي الشيوخ والنواب تأثير المصالح القوية وفعل الفئات الضاغطة . وتسهر وراء هؤلاء جميعاً محكمة عليا هي محكمة الرأي العام . انها لمحكمة لا يجوز تجاهلها تجاهلاً تاماً ، مهما بدا الرأي العام في ظاهره طيعاً ، ومهما طال سباته في ظل ظروف اجتماعية عابرة . ان كل هذه القوى الاجتماعية تؤثر على الحكومة ، وتحاول ان تستعلي عليها ، وان تسخرها لخدمة أهدافها الخاصة . وتؤدي محاولاتها هذه الى نشوب صراع في صف الحكام . لأن أهداف هذه القوى متضاربة ، يختلف الحكام حولها، فتنقل الخلافات بذلك من القوى الاجتماعية المتصارعة إلى الحكام أنفسهم .

ويلعب الجيش دوراً خاصاً في الصراع السياسي المحتدم . وتبدو أهمية هذا الدور في دراستنا للدولة عبر التاريخ أكثر مما تبدو في الدولة الديموقراطية الحديثة ، التي يرجح فيها دور المدنيين على دور العسكريين . ان للجيش وظيفة محددة في الدولة الحديثة، انه الأداة التي تحقق ارادة الدولة بصورة عامة ، وترد عنها الهجمات الخارجية، وتثبت ارادتها تجاه الدول الأخرى بصورة خاصة . والقيادة العسكرية في الدولة الديموقراطية ، تلتزم حدها كفرع من فروع السلطة التنفيذية، ولا تتجاوز الوظيفة العسكرية للجيش . ولكن هذا التجاوز يقع في الدولة الديكتاتورية والاوليغاركية . وتعوّل أنظمة هذه الدول السياسية على القوة أكثر مما تعتمد الاقناع . ولذلك فإنها تفسح المجال لقيام الجيش بدور فعال في السياسة ، وتعطي القيادة العسكرية تأثيراً حاسماً في قرارات الحكومة .

وكثيراً ما تعني السيطرة على الجيش في هذه الدول السيطرة على الحكومة. وتعتبر السيطرة على الجيش في الدول الملكية ضماناً لبقاء العرش.

ولذلك يتآزر فيها الجيش والعرش . ولا يكون هذا التآزر دائماً . لأن الجيش ينافس الملوك سلطانهم . وكثيراً ما ضجت القصور الملكيـــة في شرقي آسيا وفي الشرق الأدنى القديم بثورات «هندسها» القادة العسكريون . ويقع مثل هذا التواطؤ العسكري في الاوليغاركيات غير الملكيـة ، وفي الجمهوريات غير المستقرة . فيكون الجيش فيها مصدر خطر مستمر على الحكومات الشرعيـة . وقد جثم هذا الخطـــر على صدر روما من عهد ماريوس الى عهد الحرس البراتوري . وفي عهـــد ماريوس وسولا بدأ القنـاصل العسكريون الطموحون سلسلة من الانقلابات أفضت الى قيـــام الامبراطورية . وفي الفترة الأخيرة من حياة الامبراطورية ، كم من قائد من قادة الحرس البراتوري اتخذ القتل والاغتيال طريقه للعرش .

ويحدث مثل هذا في امبركا اللاتينية ، بحيث أصبحت الطريقة السائدة لتغيير الحكومة فيها ان يقبض قائد عسكري بيده على ناصية الحكم متواطئاً مع حزب ما أو معتمداً على مناصرة هذا الحزب . ولا تسلم الديموقراطيات غير المستقرة من مثل هذه الهزات في فترات الأزمات ، وفي الفـترات التي تلي الثورات . فيبرز فيها قادة عسكريون يعملون لاغتصاب السلطة مستغلين حالة الأزمة أو مستثمرين ما يكون من رد فعل للثورة . وهذا ما فعله نابليون في فرنسا، وما فعله الديكتاتوران هورتي ورفيرا في المجر واسبانيا في أعقاب الحرب العالمية الأولى .

وللمهنة العسكرية خصائص تعزل أصحابها عن الحياة المدنية ، وتحول ضباط الجيش الى فئة او طبقة متحدة ومغلقة على ذاتها . ويحصل نفس التحول على وجه آخر لضباط البحرية . ويصبح لهذه الفئـة أو الطبقـــة تقاليد خاصة تجنح بها للمحافظة ولمقاومة قوى التغييـر الاجتماعي . وجو البيئات الاقطاعية كالبيئة الأوروبية واليابانية هو أحسن الأجواء ملاءمـــة لازدهار هذه التقاليد العسكرية . وأبلغ الأمثلة على ازدهارها مثل الطبقة العسكرية في المانيا . فقد بدأ الضباط منذ عهـــد بسمارك يتسلقون ذرى

النفوذ الاجتماعي ، ويصمدون في وجه أي تطور شعبي ديموقراطي . ثم تحالفوا مع أنصار هتلر لقلب جمهورية فيمار . ولم يرق لهم هذا التحالف بعد ان تحقق الهدف المشترك . فأخذوا يتململون في ظل الحكم الهتلري المطلق،ويتطلعون للفرصة الملائمة لدحر الحزب النازي واستعادة امتيازاتهم كطبقة خاصة . وكان هتلر يتغلب على تململهم بتطهير الجيش من مناوئيه، واسناد المناصب العسكرية العليا لمشايعيه . وجعل لحرسه الخاص اليد العليا فوق يد الجيش . وظلت هذه حيلته معهم الى ان زج ببلاده في الحرب العالمية الثانية ، وجر عليها ما أنزلته بها من كوارث،وما ألحقته بها من هزائم .

الاشكال المتنوعة لاهرام القدرة

تتنوع خارطة القدرة الاجتماعية تنوعاً بالغاً ، وتتعدد أنواعها وتتفاوت تفاوتاً فائقاً ، ويتفاقم التنازع بين هذه الأنواع الى حد يبدو معه قيام أي نمط مستقيم من السلطة أمراً مستحيلاً . ولكن الواقع هو ان لكل مجتمع ، مهما تعارضت أنواع القدرة فيه ، قابلية للتكييف بين ما يصطرع فيه من علاقات ، كما ان له قابلية لاستحداث نمط خاص من السلطة ينبثق من هذه العلاقات . وهذه ظاهرة ملازمة لكل مجتمع . ومهما تعرض له المجتمع من تغييرات ، فان النمط الجديد من السلطة ينبلج دائماً من النمط القديم .

وينطوي نظام القدرة الى حد ما على قابلية ذاتية للتكيف ، وينطوي على خصائص تشعر الناس دائماً بوجود هذه القدرة . ووجودها ظاهر من خلال ما يصدر عنها من فعل ، ومن خلال رضوخ الناس لفعلها ، وتقبلهم لهيمنتها على سلوكهم . ويبرز هذا الوجود أشد ما يبرز حين

تتمكن القدرة القائمة من اخضاع أية قدرة أخرى لسلطانها القاهر . ومهما تعددت وتباينت ، فان معيار كل قدرة هو قابليتها للتجاوب مع أخلاق المجتمع . ومهما تمايزت هذه الأنواع ، فان قدرة الجماعة تحمي قـــدرة الفرد . تلك هي سنة القدرة في كل زمـــان ومكان . ولا تتغير هذه السنة تغيراً طفيفاً الا حين يتعرض المجتمع للأزمات . واذا لم تقـــع الأزمات،وظلت الأمور تسير سيرها العادي ، فان القدرة تتوطد وترسخ . ويبدو من ترسخها انهـــا في حالة ركود . بل انها تكاد تبدو في حالة عجز . ولكن هـــذا الركود ظاهر أكثر مما هو حقيقي ، لأنه نتيجة لايلاف الناس أفراداً أو جماعات — ولو لفترة من الزمن — الحدود التي وضعت لسيطرتهم عـــلى الأشياء ، أو لسيطرتهم على الأفراد والجماعات الآخرين .

وهرم السلطة وليد كل هذه العمليات . ويتقبـــل الانسان هذا الهرم بغريزته الاجتماعية ، وبما تسول له هذه الغريزة من العواقب الوخيمـــة للانحلال الاجتماعي ، وينسج الانسان تصرفاته الرتيبة وعاداته اليومية حول هـــذا الهرم ، وحول الوضع الاجتماعي القائم الذي يقوم عليه الهرم . فهو محط آماله وأمانيه ، ومحور ولاءاته . ولذلك يتغاضى عن مساوئـه تجاه ما ينعم به من مزاياه . وهو يؤثر ما يعانيه من هذه المساوىء على ان يغامر مغامرات مجهولة العواقب ، قد تحمل اليه من المساوىء أشد مما يعاني . وللهرم القائم اسطورته الاجتماعية التي ترسخ سلطانه في النفوس بحيث يشعر الانسان ان مجتمعه هو فلكه الكياني الذي تدور فيه كل حياته . وهذا هو شعور كل من يعيش في المجتمع الا اولئك الذين نبـــذوا أو أفردوا خارج القانون فتحولوا الى ثوار . ولكن هؤلاء الثوار هم أقلية المجتمع ، تقابلها الأكثرية الساحقة ، التي تستسيغ الجمـود الاجتماعي ، وتفضله على مجازفات الثورة . ولا يحرك جمودها الا الخوف الذي يعتريها اذا ما انتابتها أزمة كأزمة الحرب ، واذا ما قضت الازمة على الأسطورة

الاجتماعية السائدة وابدلتها بأساطير جديدة . فتقطع مثل هـــذه الأزمة الأواصر التي تشد الكثرة الى الوضع القائم .

ولكن مثل هذا الانقطاع هو حدث استثنائي،وهو أمر عابر ومؤقت. والمألوف هو استمرار الوضع القائم ، لأن الناس ألفوه ، ولانهم ينشأون على اعتبار النظام الاجتماعي نظاماً تسلسلياً قوامه القدرة والمكانة . ويكاد يتعذر على غير أصحاب الرؤى من الأنبياء أن يتصوروا نظاماً اجتماعياً لا يقوم على الرتب والمقامات . ومن أحسن ما يعبر عن هـــذا التصور العام للنظام الاجتماعي أبيات الشعر التالية :

اذا ما تداعت الرتب
وهي سلم المقامات العليا
انتابت الحمى أعمالنا
ولو لم تكن الرتب
فكيف تستطيع كل جماعة
ان تأخذ المكان الحري بها في المجتمع؟
فلنحاول الغاء الرتب
ولنقطع هذا الخيط الواصل بين الناس
ولنر حينئذ ما يقعون فيه من شقاق !
ان كل شيء يلقى حينئذ الشيء الآخر
في حالة تنازع لا في حالة توافق !

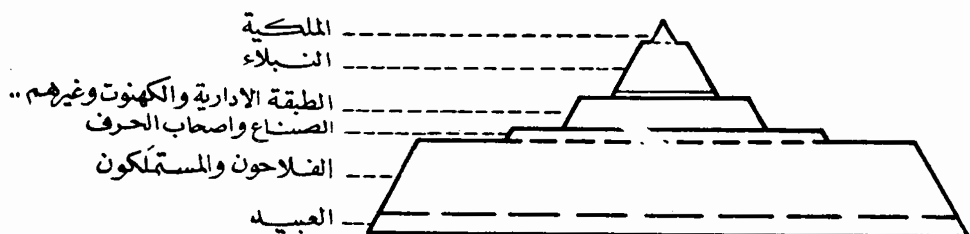
ويتحمل الناس هرم القدرة وان ثقل عليهم حمله . وحياتهم مع الجماعة رهينة بتقبلهم لأن يكون في الجماعة من يأمر ولأن يكون فيها من يطيع، ولأن تكون فيهـا رتب للقدرة تعلو بعضهـــا بعضاً ، فيضطر من يريد الاحتفاظ بقدرته على من هم دونه،ان يخضع لقدرة من هم أعلى منه . واقصى ما يطمح اليه الانسان هو ان يرتقي بعض درجات سلم القدرة .

ولكن أكثر الناس تقبلوا سلم القدرة كما هو عليه، وتقبل أكثرهم الدولة عبر التاريخ مرتضين ما هم عليه من ألم وحرمان ، وقانعين بما أنزلته بهم خصومات الحكام وتعسفاتهم من محن ، وموقنين ان هذا هو ما قسمه القدر لهم ، او ما هيأته الطبيعة او ما اراده الله .

ولكن هرم القدرة يتعرض مع ذلك لتغير مستمر . وينجم هذا التغير في بعض الأحيان عن اضطرابات وهزات تحدث في قاعدة الهرم . وينتج في اكثر الأحيان عن عمليات اجتماعية تعمل عملها البطيء او السريع في تغيير الأحوال ، التي تمكن فئة اجتماعية من السيطرة على فئة اخرى . وقد تكون العملية الاجتماعية عملية نمو اقتصادي، او عملية تطبيق اختراع جديد ، او عملية تقدم علمي في وسائل السيطرة على البيئة ، او عملية تحول في تكوين السكان ، او عملية تحرك ثقافي ، فيكون لها تأثيرها الداخلي على هرم السلطة . ويرافق التغير الناجم عن العمليات الاجتماعية المستحدثة تغير مستمر في اسطورة القدرة الاجتماعية، فتفسر تفسيراً جديداً. وتقضي بهذا التفسير الجديد ضرورة التلاؤم بين هرم القدرة ، بل بين كل بناء اجتماعي ، وبين الأسطورة الاجتماعية السائدة .

ويبدو لنا من كل هذا ان لكل طور من أطوار المجتمع بل ان لكل مجتمع هرماً للقدرة له مزاياه وخصائصه . وقد تقع أحداث شاذة تؤدي الى انهيار هذا الهرم انهياراً تاماً . فما ان ينهار حتى يقوم مقامه هرم آخر بنفس السرعة التي انهار بها . وأبلغ مثل على ذلك ما حل بهرم القدرة في روسيا القيصرية . فقد عاش طويلاً وتداعى بسرعة مباغتة . وما ان زال حتى بني محله بنفس السرعة هرم يختلف عنه في جدة شكله، ولكنه يماثله فيما هو عليه من تدرج من قاعدته المنبسطة حتى ذروته الرفيعة . وتتعدد اهرامات القدرة تعدداً خارقاً بتعدد المجتمعات وتعدد أطوار حياتها، بحيث يتعذر تصنيفها تصنيفاً حصرياً خارج سياق أشكال الدولة المعروفة في التاريخ . ولذلك سنقتصر هنا على التنويه بنماذج عامة ثلاثة لاهرامات القدرة.

ونبدأ أولاً بالهرم الذي تتحدد فيه خطوط القدرة تحدداً صارماً وجامداً . فتفصل هذه الخطوط بين طبقة أو فئة اجتماعية وأخرى ، كما هو الحال في النظام الطبقي المتحجر ، الذي يخلو من سلم مفتوح لصعود أبناء الطبقات الدنيا الى الطبقة العليا . فيبقى كل فريق حيث هـو ، وتظل الحواجز حائلة دون تواصل أو تداخل المستويات العليا مع ما دونها من مستويات . ويمكن ان يرسم هذا الهرم على الوجه التالي :



الشكل (١) النظام الهرمي المتحجر

يوجد حاجز لا يمكن اجتيازه بين الخط الاعلى والخط الذي يليه. ويكاد يكون الحاجز المتوسط في مثل حاله . ولربما كون عنصر العبيد في بعض الاحوال خطاً منفصلا يأتي بعد خط الفلاحين الاحرار .

وواضح من الرسم انه كلما طال الخط ، وانبسطت مساحة الرباط تضاءلت قدرة الواقعين فيه .

وتتألف ذروة الهرم من الحاكم ملكاً كان أو مهراجا أو امبراطوراً أو كاهناً . وتتبعه حلقته الأولى مؤلفة من طبقة عليا من النبلاء الوراثيين أو من المحاربين أو من الكهنوت . ويلي هؤلاء الرباط المؤلف من مختلف أنواع الموظفين والاداريين ، أو من طبقة أو طبقات منغلقة على نفسها ، أو من منظمة دينية ذات سلطة زمنية عليا ، أو مما شاكل ذلك . وتتألف قاعدة الهرم وهي أوسع ما فيه من الفلاحين ومن عمال الحرف اليدوية والتجار ، تعلوهم طبقة شفافة من أهل المهن ومن الملاكين الموسرين . وأما في هرم النظام الطبقي الهندي المنغلق ، فإن القاعدة تنحدر حينئذ

دون مستوى السطح لتتألف من المنبوذين . وهرم هذا النظام يقوم أكثر ما يقوم في البلاد التي تكون تكنولوجيتها في حالة بدائية، وتكون زراعتها في حالة تؤدي إلى تفشي الأمية بين الجماهير وإلى استفحال الفقر. والنظام الطبقي الهندي المنغلق بأبعاده المحلية والاقليمية لا بأبعاده الوطنية هو أقرب الأنظمة إلى هذا النموذج . ويتمثل أيضاً في أنظمة مناطق واسعة من اوروبا في عهود الاقطاع البدائية، وفي أنظمة آسيا في عهود الأسر الملكية العظمى .

أما نموذجنا الثاني لهرم القدرة فإنه نموذج تتحدد فيه خطوط القدرة تحدداً صارماً ، وتفصل كل مستوى عن الآخر فصلاً قوياً ، وتميز كل طبقة عن الأخرى تمييزاً واضحاً بما يفرق بينها من خصائص ثقافية متباينة، وما يباعد بينها من فرص حياتية متفاوتة. فوضع الطبقات في هذا النموذج يتفق مع وضعها في النموذج الأول ، ولكن وضع الأفراد فيه مختلف . فالطبقات تبقى في الأول والثاني حيث هي ، ولكن الأفراد يتحركون في الثاني من مستوى أدنى إلى مستوى أعلى . والشقة بين المستويين هي أضيق في الثاني منها في الأول، والطبقة المتوسطة تتكاثف فيه بمن يدخلها من أهل الصناعة والمهارة والتجارة والمال ، فيزداد دورها أهمية. وتتنوع الطرق التي يسلكها الأفراد من رباطهم إلى الرباط الأعلى منه ، ولربما انطلق أبناء الرباط المتوسط صعداً واستطاعوا تولي مقاليد السلطة . وتشيع هذه الأحوال في آخر أطوار الاقطاعية ، كما تسود في الدول الاوليغاركية المركزية التي انبثقت من الاقطاعية . ويمكن ان يبين النموذج الثاني في الرسم التالي :



الشكل (٢) الهرم الاوليغاركي

تفصل ما بين حواجز كل رباط وآخر خيوط متقطعة تدل على امكان اجتياز رباط للآخر ، أو امكان الانتقال من موضع في الرباط الى موضع آخر . ويتوقف هذا الامكان على مدى اتساع الرباط أو ضيقه . وتدرج الهرم هنا أكثر اتساقاً منه في النموذج الأول .

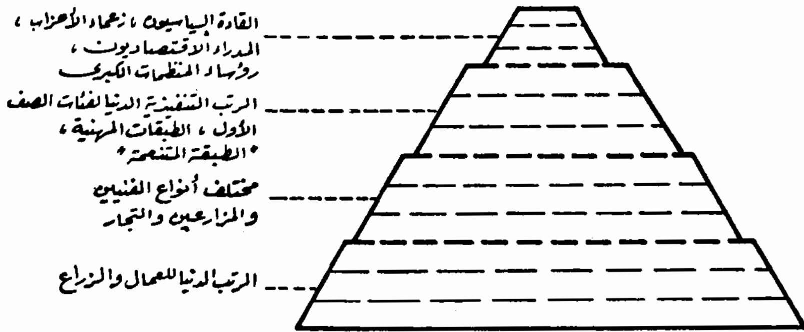
وقد تكونت عدة أنواع للنموذج الثاني في ظل النظام الكلي الفاشستي. وتتشابه هذه الأنواع في أشياء وتتباين في أشياء أخرى . وقد استطاع النظام الفاشستي ان يوجد هذه الأنواع بتوسيعه نطاق سيطرة الدولة . فنسق المنظمات الثقافية في ظلها ، وجعل قدرة ذوي الملكية الكبيرة رهينة بولائهم للحزب الحاكم . فواجه بسلطة الدولة الكلية الموحدة القوى المتعددة التي تنبثق من التنوعية الملازمة للحضارات الحديثة أو التي تعتبر على الأقل خاصة من أهم خصائصها . فاحتوت الدولة الفاشستية الكلية هذه التنوعية الحضارية ، وارتدت بالمجتمع الحديث إلى النظام الهرمي للقدرة ، الذي ساد في مجتمعات أوليغاركية لم يكن لها عهد بمثل هذه التنوعية. وكوّنت هرمها الفاشستي الحديث على وجه رفع نخبة الحزب الى صف الطبقة الحاكمة ، وجعل من أعضاء الحزب الطبقة المتوسطة ، وترك في القاعدة أولئك الذين لم يرتدوا قمصاناً سمراء ولا قمصاناً سوداء . وترك ما دون القاعدة الفئات التي جردت من قوميتها ، أو التي خرجت على النظام أو التي رفضت الانتماء للحزب . وأصبح هؤلاء يؤلفون جماعة تعيش

تحت « سطح الأرض » . ولا يختلف ما وقع في النظام السوفياتي عما وقع في النظام الفاشستي ولكن المتروكين « دون سطح الأرض » في هذا النظام فئة قليلة ، لأن النظام قضى على الذين خالفوه في طور مبكر من أطوار نشوئه .

أما نموذجنا الثالث ، فان خطوط القدرة الرئيسية فيه متحركة . وتعترض هذه الحركة بعض مرتكزات ثابتة للقدرة . وتقف هذه المرتكزات في سبيل من يسعى للارتفاع من مستوى للقدرة لمستوى أعلى منه . فيتعثر سعيه حيناً ويهون حيناً آخر ، ولكنه يظل متابعاً صعوده نحو المستوى الأعلى . ويتابع هذا الصعود وهو أقل تأثراً بالوراثات النسبية وتحل محلها في سلم الصعود عناصر الأهلية والحظ والعزيمة . فإذا ما توفر له منها القدر الوافي استطاع ان يعلو من قاعدة الهرم الى ذروته . وكما يعلو البعض من القاعدة الى الذروة يهبط البعض الآخر من الذروة الى القاعدة . ولا يكون العلو والهبوط كما لا تكون القدرة رهينة بالمكانة الطبقية فردية كانت هذه المكانة أم فئوية . وتغلب التنظيمية الطبقية ، فتعطي لمن هم أدنى طبقة أو أقل مالاً قدرة تفوق قدرة ذوي الحسب أو الثروة . ويزول التطابق بين الطبقة والمهنة ، فتفسح المهن لأبناء الطبقات كافة ، وتتوارى اللوائح الشرفية ، التي كانت توضع في الماضي لوقف مهن معينة على ابناء نسب معين أو حسب معين .

ويُقسّم السكان في هذا النموذج إلى فئات متنافسة لا متقاطعة . وسنبين خصائص « التقسيم التنافسي » في الفصل المقبل . وتعمم التربية الابتدائية وتفرض فرضاً إلزامياً . فيساعد القضاء على الأمية على اتاحة فرص متكافئة لأبناء المجتمع . وسنبرز معالم هذا النموذج في رسمنا الثالث. ولكن الرسم سيكون رمزياً ومعبراً عن النموذج في حاله المثالي . ولذلك لن تتضح فيه كل دقائق التنظيم الاجتماعي ، ولن تكون فيه كل خطوط نظم القدرة الفعلية . وهذه الخطوط تدلنا عادة على خطوط النموذج

المثالي وان لم تنطبق عليهـــا انطباقاً تاماً . وتندرج تحت النموذج الثالث نظم الولايات المتحدة الاميركية واستراليا وزيلندة الجديدة وكندا والبلاد الاسكندنافية . وتندرج تحته أيضاً نظم بربطانيا العظمى وهولندا وبلجيكا وفرنسا ، ولكن كيفيـــة اندراج هذه النظم الأخيرة تتطلب منا بعض التوضيح .



الشكل (٣) الهرم الديموقراطي

ان انهيار الهيكل الطبقي المهني للبنية الاجتماعية يستبقي الحد الادنى من مراتب القدرة منفصلة عن بعضها البعض . فكل مرتبة مفتوحة للذين يصعدون اليها من ادنى . ولكن صعوبات الصعود تتفاوت تفاوتاً هائلا من حالة لاخرى ويدل الرسم على ان صعوبة الارتفاع الكبرى مستحكمة في قاعدة الهرم .

ويستوي الهرم الديموقراطي مع مختلف الأنواع الديكتاتوريـــة للهـرم الاوليغاركي في الاعتماد على المؤهلات التنظيمية للقادة السياسين لمواجهة نفوذ ذوي الملكية وذوي الامتيازات الاجتماعية أياً كان نوع هذه الامتيازات. وتمكّن حالة التنظيم السائدة في المجتمع الحديث القـــادة ذوي المؤهلات التنظيمية من الرجحان على ذوي الملكية والامتيازات . ويستغل القـــادة الفاشستيون هذه الحال لأقصى حدود الاستغلال . فينظمون وضعهم تنظيماً

اوليغاركياً خارقاً، ويعطون لاوليغاركيتهم سلطة إلزامية قاهرة . ويمادون في هذا التنظيم التعسفي إلى حد يجعل اوليغاركيتهم عاجزة حتى عن رؤية متطلبات بقائها . وإذا كانت الديموقراطية تعتمد أيضاً على مؤهلات القادة التنظيمية، إلا ان نظرتها للوضع الاجتماعي الذي يعطي التنظيم أهميته تختلف عن النظرة الفاشستية. ويبدو هذا الاختلاف في موقفها من التنوع الاجتماعي. فالديموقراطية تتقبله تقبلاً حسناً ، ولا تحاول القضاء عليه أو صبه في بوتقة عقائدية واحدة .

أما الفاشستية فإنها تضع يدها على جميع أدوات الإنباء والتوجيه ، وتستخدمها لقولبة الجماهير القولبة التي تريد . وتفلح في هذا أكثر ما تفلح في أوقات الأزمات ، ففي مثل هذه الأوقات العصيبة يسهل عليها الاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها، ويتيسر لها بناء هرمها الاوليغاركي . وتصطنع في هذا البناء كل وسائل العلم الحديث ومبتكراته . فتبني كما بنت جميع الديكتاتوريات الاوليغاركية من قبل ، ولكنها تبني بوسائل مستحدثة لم تكن متوفرة للسابقين إلى مثل هذا البناء. وتقيم استراتيجيتها على استثارة عواطف المحرومين والمستائين . وهذه الاستراتيجية هي أيضاً قديمة العهد . فقد تذرع بها الطغاة اليونان ، واصطنعها الرومان، واعتمدها الزعماء الغوغائيون في كل زمان ومكان ، لا فرق بين من كان منهم يشارك الشعب حقاً في آلامه — وبين من يستثمر هذه الآلام لادراك السلطة .

وكان مجال تطبيق هذه الاستراتيجية في الماضي مجالاً محدوداً. وكانت أفضل الظروف لتطبيقها ظروف الشدة التي تتوالى فيها المحن ، فتستحل أقسى ضروب التعسف ، أو ظروف الفوضى التي تعقب هزيمة الحرب، فيبدو فيها الاستبداد بعثاً للنظام . ولكن الأخذ بهذه الاستراتيجية لم يكن دائماً مأمون العواقب ، ولم يكن ليدوم وقتاً طويلاً . ولم تكن حالة الجماهير تسمح بنجاحها نجاحاً دائماً ، لأنها كانت تعاني الأمية والشقاء،

وتفتقر إلى التنظيم . فإذا ما نزلت بها نازلة انفجرت انفجاراً عابراً ، وثارت ثورة هوجاء لدفع النازلة، ثم لا تلبث بعد ذلك ان تهدأ وتستكين. فتنفجر للتخلص من تعسف مداهم ، أو من دين مرهق، أو من ضريبة غاشمة ، وتثور لتسترد أرضاً حرمت منها ، أو لتنعتق من عبودية فرضت عليها . ولكن ثورتها تندلع وتهدأ بسرعة مباغتة كثورة البركان ، دون ان تنبثق منها خطة طويلة الأمد لتغيير حالها تغييراً أساسياً . فهي عاجزة عن وضع مثل هذه الخطة ، لأنها محرومة كل الحرمان من أية سلطة . والسلطة بكل فروعها بما فيها الكنيسة ليست في معسكر الجماهير بل في معسكر ذوي السيادة والحكم . والقيم الخلقية السائدة تحكم على الجماهير بأن تظل حيث هي ، ولا تتيح لها ان تنجب القادة الذين يمكن أن يغيروا حالها . وجميع الذين تصدوا لقيادتها باستثناء قلائل كسبارتاكوس وجاك كاد ينتمون لطبقات اجتماعية أخرى . ويجد هؤلاء في استغلال استياء الجماهير سلماً لمطامحهم الشخصية ، ويجدون في الأزمة العاصفة فرصتهم المؤاتية لتبني مطالب الجماهير . وسواء أنجحوا أو أخفقوا في بلوغ ما يرمون اليه ، فإنهم قد يهددون الهرم الاوليغاركي ما دامت الأزمة قائمة ، وما ان تنطوي الأزمة حتى يعود الهرم إلى ما كان عليه من قبل .

ان أوائل المستفيدين من تقدم الحضارة هم أبناء الفئات التي تلي في منزلتها الاجتماعية تلك الفئات التي كانت من قبل تقبض على ناصية الحكم . وتبدو هذه الظاهرة وكأنها قاعدة حضارية اجتماعية عامة . وتبدو واضحة فيما أفادته طبقات الموظفين المتوسطة من توسع الاوليغاركيات القديمة توسعاً امبراطورياً . فقد أدى مثل هذا التوسع في العهد الأخير من حياة الجمهورية الرومانية الى بروز الطبقة المعروفة « بالفرسان » . وأصبحت هي القيمة على ضرائب المزارعين في الامبراطورية المترامية الأطراف فيما كسبها الاقتصادي وعلا قدرها السياسي . وفجرت الثورة

الصناعية ينابيع جديدة للثروة لطبقة الصناعيين والمزارعين المتوسطة . فعلا شأنهم السياسي ، وتهافت شأن مالكي الأرض ، وأصبحت عملية انتقال السلطة الى أيد جديدة أسرع مما كانت عليه من قبل .

وقد جنت طبقة الملاكين على نفسها لأنها ظلت مسترسلة فيما درجت عليه لقرون خلت من عادات استغلال الأرض واستثمار فلاحيها، وشاحت بوجهها عما يتدفق من موارد جديـــدة للثروة وما يستحدث من وسائل حضارية . فتركت بذلك نعم الثروة الجديـــدة للصناعيين والتجار ، ولم تشاركهم فيها إلا عن طريق التزاوج معهم أو عن طريق الدخـــول في ادارات المنشآت الجديدة . فاقتطفت القوى الجديدة ثمار التغيير الاقتصادي، واستمدت منه القوة لدفع المجتمع في الطريق الديمـوقراطي . واستأثرت هذه القوى الصناعية والتجارية الجديدة بكل خيرات هذا التغيير ، ولم تفعل في أول الأمر أي شيء لاشاعة هذه الخيرات بين أبناء الطبقة الدنيا أي طبقة الفلاحين والطبقة العمالية الناشئة .

فأخذت تبرز حينئذ ظاهرة من أهم ظواهر المجتمع الحديث ، وهي ظاهرة تنظيم العمال تنظيماً يجعل منهم قوة اجتماعية رئيسية . وقـــد انبثق هذا التنظيم من التطور الحادث في المجتمع ، هذا التطور الذي غير معالم المجتمع ، فغشيته التكنولوجيا الجديدة ، وانتشرت فيه الصناعة المستحدثة، وتحول مركز ثقل السكان من الأرياف إلى المدن . فأتاحت هذه التغييرات للعمال فرصة التنظم . وحاولت الحكومات أن تقف في وجه هذا التنظيم وان تحظره ، ولكنهـــا لم تفلح في ذلك . فتابع العمال سيرهم التنظيمي مؤمنين بما للتنظيم الاختصاصي من قوة اقتصادية ، ومتذرعين بما تعطيهم المساومة من قدرة قوامها تضامنهم في قبول شروط العمل التي تلائمهم ورفض الشروط التي لا تؤاتيهم . فوجهوا بذلك ضربة قاصمـــة لنظرية وضع الاجور وفقاً للحد الأدنى من حاجة العامل ، وأصبحت لهم قوة

اقتصادية عززت من دورهم في تقرير الأجـور ، ورفعت من شأنهم السياسي .

وأخذ تنظيمهم النقابي يتنوع ويتسع ،ويتطور من التنظيم الاختصاصي إلى تنظيم أشمل . فاكتسب العمال بذلك قدرة كافية لتصييرهم مشاركين فعالين في الحكم ، ان لم تجعل منهم لأول مرة في التاريخ ركناً رئيسياً من أركان الحكم . واصطنع العمال من حين لآخر الاضراب العام ، واتخذوه طريقة سياسية اقناعيـة ، وان تكن طريقة غير مباشرة لبلوغ مقاصدهم . فأصابوا منهـا شأواً بعيداً ، لأن الاضراب سلاح صعب وهائل . وقد استعمل هذا السلاح بنجاح في البلاد المتقدمة صناعياً ، كما استعمل في الديكتاتوريات المختلفة . فأعلن العمال في أميركا الوسطى ما دعوه سياسة « القاء الأسلحة جانباً » . مستبدلين المقاومة بالأسلحة بالمقاومة بالاضراب السلمي . فأفلحوا أكثر من مرة في قذف العصبة الحاكمـة خارج الحكم . واجترح غاندي شكلاً آخر من أشكال المقاومة السلميـة عرف « باللاعنف واللاتعـاون » . وهو شكل يختلف في ظروفه عن اضراب العمال ، ولكنه يشبهه في طبيعته السلمية . وقد استخدمه غاندي ضد الحكم البريطاني الامبراطوري في الهند وجوهر سياسة المقاومة السلمية هو تفادي مقاومة السلطة القسرية مقاومـة جسدية ، والاكتفاء بعصيان أوامرها عصياناً جماعياً ، وتجنب كل وجه من وجوه التعاون اللازمة لقيام الحكومة بوظيفتها .

وقد ساعد التقدم الحثيث والمستمر لوسائل المواصلات على تنظيم العمال ، وساعد أيضاً على تنظيم الجماهير وعلى توحيدها من أجل قضية مشتركـة في ظل قيادة واحدة . والفرق بين تنظيم العمال وتنظيم الجماهير هو ان العمال ينظمون أنفسهم من الداخـل بينما تنظم الجماهير من الخارج تحت تأثير قائـد ذي دعوة تحرك العواطف وتهز الشعور . ولربما أدت مثل هذه الدعوة تحت وطأة الأزمات العاصفة الى قلب النظام القائم رأساً على

عقب . وتنبثق ظروف جديدة تمكن القائد من اصطناع اسلوب ألفه الطغاة منذ القدم ، وهو الاسلوب الديكتاتوري لتحويل الجماهير من حالة التمرد الصارخة الى حالة طواعية سادرة ، ويستغل أصحاب هذا الاسلوب عواطف الجماهير الفائرة ، ينظمونها تنظيماً جديداً يغيرهـا من كُلٍّ متماسك الى جمهور شاحب . ويتخذون هذا التنظيم سبيلهم لاقامة هرمهم القدروي الجديد .

الرقابة على القدرة

تبهر القدرة الانسان لحد يحمله على الاعتقاد بأنها كل شيء ، وبأنها هي وحدها التي تصنع السياسة . ويتراءى له ان الحد الوحيد للقدرة قدرة أخرى أعظم منها . ويجد الانسان فيما كانت عليه الدولة في التاريخ أمثلة بالغة على القدرة تصرف نظره عن كل ما عداها . فإذا ما أمعن الفكر في الموضوع ، تبين له انه انبهر بظاهر القدرة الاجتماعية عن طبيعتها ، وانه انسحر ببريقها عن التطلع لما وراءها . ولو انه استكنه طبيعة القدرة الاجتماعية لرأى انها مشتقة من جذور أعمق منها ، ولعلم ان هذه الجذور تتجاوز ذوي القدرة الذين ينهون ويأمرون ويوجهون باسمها. سواء أكانوا فئات أم أفراداً . ان هؤلاء يمارسون القدرة ، ولكنهم لا يتمثلونها ولا يتجسدونها في أشخاصهم . ولو لم يكن لذوي القدرة من يطيعهم لما كان لهم من أمر أو نهي . ولو لم يضع النظام الاجتماعي وسائل الأمر والنهي في أيديهم لما كانت لهم قدرة على غيرهم .

وكثيراً ما نعجز عن التمييز بين القـدرة ووسائلهـا وأدواتها . ولو ميزنا بين الاثنين حق التمييز ، لبدت لنا وسائـل القدرة في سياقهـا الاجتماعي ، ولاتضح لنا ان هذه الوسائل رهينة بنظام الحقوق والواجبات

السائد في المجتمع . وينبثق هذا النظام من حاجات المجتمع وعاداته وقوانينه وتقاليده وطرق التنشئة السائدة فيه. وتؤلف هذه المقومات اسطورة السلطة التي تتحكم بحركة القدرة ، وتسيرها في نطاق النظام السائد في المجتمع . ولا يعني هذا تجاهل أهمية ما يمكن ان يتحلى به أهل القدرة أفراداً أو فئات من صفات كالكفاءة والمكر والمبادرة والعدوانية . وذلك لأن هذه الصفات تزيد ما يسنح لهم من فرص للهيمنة والسيطرة،ولكنهم يحققون هذه الفرص في حدود النظام القائم . فإذا ما بلغوا ما يريدون بات هذا النظام سيد المجتمع الذي خلقه ، وأصبح الذين بلغوا مآربهم القدروية من خلاله احرص الجميع على بقائه كما هو ، وعلى استبعاد أي تغيير فيه قد يؤدي إلى تزعزع سيادتهم ، وأصبح الشعب بذلك تحت رحمة الذين يحكمونه .

ويحدث هذا أكثر ما يحدث في البلاد التي نالت من الحضارة حظاً أوفر من غيرها ، ولا يكاد يحدث في المجتمعات البدائية . فالحكم في هذه المجتمعات شخصي أكثر مما هو جهازي . وليس فيها فواصل مانعة بين الحكام والشعب . وليس لها ادارات حكومية معقدة . وليس للقدرة فيها أدواتها المتقنة . وليس فيها أجهزة اختصاصية للقدرة تدور في فلك الفئة الحاكمة. فتحول بدائيتها وبساطتها دون استفحال سلطة ذوي القدرة فيها استفحالاً مستطيراً . ولكن تقدمها الحضاري المتواصل يغير هذه الحال تغيراً مستمراً . وكلما ازداد تنظيمها الاجتماعي ازدادت قابلية ذوي القدرة لتوطيد سلطانهم ضد ارادة الشعب . ولكن هذا التقدم نفسه يحمل في طيه عوامل جديدة ، أشرنا إلى بعضها من قبل، تقوي ارادة الشعب وتعزز سلطانه وتساعد على اخضاع القدرة لرقابة الرأي العام ، وتؤدي إلى انبثاق عهد دستوري يسود فيه مبدأ المسؤولية . فإذا ما تمت له السيادة ، كان معنى ذلك انتصار الديموقراطية .

ولنستعرض الآن بايجاز المتطلبات الرئيسية لقيام الديموقراطية . وقد

سبق لنا أن ذكرنا اثنين من هذه المتطلبات يتصلان اتصالاً وثيقاً بالنمو الاقتصادي وأولها التنوع المتزايد للمصالح الاقتصادية في المجتمع الصناعي، والثاني ، وهو يفوق الأول أهمية ، هو تراص الفئات والطبقات المغلوبة على أمرها في تنظيمات قدروية جديدة. وتبدو أهمية التنوع المتزايد للمصالح الاقتصادية فيما ينشأ عنه من تنازع وتنافس على القدرة بين هذه المصالح يحولان دون تكوين جبهة متحدة تفرض ارادتها على آخرين . ونود ان نشير الى متطلب ثالث يتجلى في ظاهرة من أروع الظواهر التي تنبثق من اتساع المجتمع الحديث ، وهي ظاهرة انتشار هذا المجتمع في فئات اقتصادية ودينية وثقافية وعرقية بالغة التنوع والتعدد. وتستثير هذه الظاهرة سخط اتباع الأنظمة الكلية ، لأن هذا الانتشار يتناقض مع ميلهم الغريزي نحو التطاوع الفكري البدائي . ولكنهم لا يستطيعون معه شيئاً لأنه من خصائص المجتمع الحديث. فيظل الحل الديموقراطي السبيل الوحيد لتدارك ما ينجم عن هذا الانتشار من توتر ، ولتفادي ما يمكن ان ينشأ عنه في الأمد الطويل من فوضى اجتماعية .

وتنضوي هذه المتطلبات الرئيسية الثلاثة للديموقراطية في عملية عامة للتغيير الاجتماعي سنتناولها فيما بعد بمزيد من الاسهاب .

ويهمنا الآن أن نمعن النظر بعض الشيء في الحل الديموقراطي لمعضلة التناثر الاجتماعي . فإذا نظرنا للامر نظرة تجريدية خيل لنا ان المعضلة هي في كيفية التوفيق بين التنوعية المصلحية والانفصالية الثقافية والانقسامية السياسية وبين شمولية وحدة الدولة ووحدوية نظام القانون والأمن. وتدلنا نظرتنا التجريدية على ان هذا التوفيق ممكن اذا ما اعتبرنا ان الحكومة هي القيّمة على الصالح العام ، وتركنا للفروق الثقافية مجالاً حراً ، وعولنا على فعالية الرأي العام في مدها وجزرها المتواصلين ، واتخذنا من هذا الرأي العام الحر المرجع الأخير لما يقتضيه الصالح العام من أخذ ورد ، وما يستلزمه من تصارع وتراض . ان هذا هو الحل المنطقي

الافضل لمعضلة التناثر . ولكن منطقيته لا تؤدي بالضرورة الى تطبيقه تطبيقاً فورياً . ولذلك يغلب فيه ان يكون الحل الذي ينتهي اليه لا الحل الذي يبدأ منه . وهؤلاء البشر ، وخاصة أرباب السلطة ، الذين ينتظر منهم اعتماد هذا الحل يؤثرون عليه الطريق التقليدي الذي ألفوه، ويتابعون سيرهم فيه الى ان يقعوا في مأزق . فاذا ما ادركوا ما هم فيه ادراكاً كافياً ، أخذوا يتعلمون بالخبرة كيف يبحثون عن طريق آخر . وهذا ما حدث لدى نشوب الصراع من أجل الحرية الدينية ، وهذا ما يحدث في الصراع المحتدم من اجل الدولة الديموقراطية .

وتزداد الجماعة تنوعاً بقدر ما تزداد بسطة وعدداً . ويضعها ازدياد تنوعها من جديد وجهاً لوجه تجاه معضلة سياسية أزلية ، وهي معضلة تحقيق الوحدة من خلال التنوع . ويمكن التعبير عن هذه المعضلة بالسؤال التالي : كيف يتوصل ابناء الجماعة المتنوعة لأن يعيشوا مع بعضهم البعض ولان يعملوا مع بعضهم البعض بسلام ؟ ويبدو الجواب على هذا السؤال لأول وهلة يسيراً وبسيطاً . فالسبيل الأقوم لتحقيق السلام بين الفئات المتنوعة والقدرات المتنازعة هو اخضاعها كلها لقدرة شاملة تبسط سلطانها على الجميع . ولكن الجواب ليس بمثل هذا اليسر لدى الجماعات المتحضرة لأن هذه الجماعات يهمها بعد ان تقيم سلطة مشتركة ان تضع حدوداً لهذه السلطة . والغاية من وضع هذه الحدود تعيين منطقة اختصاص السلطة ، فلا تعتبر نفسها في أية حال من الأحوال القيمة على شؤون العقيدة والعبادة، أو على نهج التفكير أو نسق الحياة . فاذا ما التزمت السلطة حدودها ، أصبح بوسع الفئات المتنوعة ان تتعايش مستمتعة بحقوق وامتيازات متساوية في نطاق الجماعة التي تضم الجميع . ولكن التزام السلطة بهذه الحدود لا يقيد فعاليتها كل التقييد . فهي مقيدة من ناحية ومطلقة من ناحية اخرى. والتقدم التكنولوجي الحديث يساعد على توسيع منطقة فعالية الحكومة . ويأتي هذا التوسيع وليداً للتطور الحضاري المستجد . ولولاه لتعارض

النظام السياسي القديم مع التطور الحضاري ، ولنجمت عن ذلك أزمات متواصلة مستعصية الحل . ولذلك يتقبل الناس هــذا التوسيع لاختصاص السلطة ، وهم واثقون انهــا خاضعة على أية حال ارقابتهم . ويصبح اجماع الرأي هو الحكم ، وتظل السلطة مسؤولة تجاه الشعب .

ولم يتحقق كل هذا في المجتمعات المتنوعة بسهولة ،ولكنه جاء نتيجة عملية تاريخية تخللها الجهد المبرح والألم الممض . واستحث سير العمليــة التباين الفادح بين ما صدر من ادعاءات عن الذين توجوا بالسلطة وبين ما ارتكبوا من حماقات . وقد احيطت سلطة هؤلاء المتوجين بهالة أسطورية من الجلالة . فتبددت هذه الهالة بسبب ما بدا منهم من تحاقـد وتحاسد وطمع وتغالب حول صغائر الأمور . فهان أمرهم إلى حد هان معه أمر الحكم من حيث هو ، وجعل البعض يتساءل بسخرية عن « .. شرارة الذكاء التافهة التي يحكم بها العالم ؟؟ .. » وبدت حقيقة متوجي السلطة في هذه الشرارة التافهة لا في الهالة الأسطورية التي احيطوا بها من قبل . وقد تجلت هذه الحقيقة فيما اقترفوه من حماقات في مختلف أدوار التاريخ. وما أكثر ما تطالعنا هذه الحماقات في أثينا اثناء الحرب البلوبونيزية، وفي روما تحت حكم تبريوس ونيرون ، وفي فلورنسا تحت حكم آل المديتشي وآل بورجيا ، وفي انجلترا تحت حكم آل ستيوارت ، وفي فرنسا تحت حكم لويس السادس عشر ، وفي الصين تحت حكم المنشو . ولا حاجـة بنا للرجوع للتاريخ لرؤية هذه الحماقات . فهي تقع الآن تحت أعيننا كل يوم ، ونرى عبرها فيما حل بعالمنا المعاصر من نوازل ، وما أصابه من نكبات بسبب ما ارتكب من أخطاء فادحة وما اقترف من حماقات بالغة.

ولا يسعنا ان نحيط هنا بكل هذه الحماقات . وأقرب مثل عليها الملك فرنسوا جوزيف الذي أعماه كبرياؤه الامبراطوري عن وعي الروح الجديدة التي تعصف بشعوب امبراطوريته المتداعية . ولم يكن آل هابسبورغ من أبناء أسرته ولا حاشية قصره أحسن منه حالاً . فوقعوا ضحية التحاسد

والتباغض . وتحول وريث العرش فرنز فرديناند من ملك إلى صياد يتلهى بقتل الوحوش بمرارة ، وغلب عليه التعصب القومي ، ولم يعد يرى من المشاريع إلا ما هو ضار بالمملكة لا ما هو نافع لها . ولم يكن القوميون السربيون ليستطيعوا قتله لولا تخاذل، ان لم نقل لولا تواطؤ، الخونة من الضباط .

وأعقبت قتله مأساة العجز التي أدت إلى حرب عالمية . ولم تكن أية من الدول التي اشتركت فيها تريد الحرب . ولكنها عجزت عن تدارك الأمر ، لأنها أخفقت في التفاوض السليم حول الأزمة التي نشأت عن مصرعه . وأفسد عليها تفاوضها ، كبرياء عمياء ، وتواطؤ خفي، وجهل مريع للعواقب المرتقبة . ولا يتسع المجال لسرد كل تفاصيل المأساة التي أدت إلى نشوب الحرب ، والتي اضيفت اليها فصول أخرى لدى انتهاء الحرب .

فما ان انتهت الحرب وأعلن النصر حتى اجتمع المنتصرون حول مائدة الصلح في فرساي . وكان عليهم ان يعيدوا بناء النظام الذي انهار ، وذلك أعظم تحد يواجه رجال الدولة . ولكنهم لم يرتفعوا إلى مستوى هذا التحدي الفريد. وكان أكثر المؤتمرين فرائس لمطامع رخيصة وضحايا لمطامح أوحى بها قصر النظر . فكان كليمنصو فريسة لرغبته في الانتقام. وكان ارلندو يحاول ان يكسب أكثر ما يمكن ان يكسبه لايطاليا . وكان لويد جورج فريسة لغوغائيته . ووقف ولسن بين هؤلاء وحيداً ومشدوهاً أمام تهالكهم على مغانم النصر. فأدى به حرصه على تحقيق رؤياه الانسانية لجمعية امم لأن يسلم لهم بتسبوية بعد أخرى . ولم يكن ما ينتظره بعد عودته للولايات المتحدة بأحسن مما واجهه في فرساي . فقد تألب عليه سياسيون وصوليون ، وأجهزوا على ما استطاع انقاذه في فرساي .

ولم يطل الأمد بوضع « تسوية » فرساي موضع التنفيذ حتى برزت آثارها السيئة . وتجلت هذه الآثار أول ما تجلت في تململ الاعداء الذين

فرضت عليهم التسوية الذلة والمسكنة . فأخذوا يتطلعون للانتقام . وعزز حالهم الاقتصادي اليائس هذا التطلع . فألقوا قيادهم في ايدي زمرة من الزعماء لم يعرف تاريخ الحكم لها مثيلاً في تعصبها ورجعيتها . وبات على الساسة الذين خلفوا واضعي تسوية فرساي أن يواجهوا هذه الزمرة بما هي أهل له . فانتهجوا حيالها سياسة التهدئة ، آملين ان تحملها المصانعة على ان تصب جام غضبها على روسيا السوفياتية . لقد أعماهم الغباء عن خطـر النازيـة ، وأراهم الخطر كل الخطر في ثورة الدولة السوفياتية الناشئة . فأخذوا يتقربون للنازيين ليستعينوا بهم في القضاء على السوفيات . ودغدغ هذا الحلم خيال رئيس الوزارة البريطانية بلدوين ، ودفع تشمبرلن للسفر لبرشتسغادن للتفاوض مع هتلر . ولم يكن موقف فرنسا من النازيين بأحسن من موقف بريطانيا . وكانت تتأكلها المنازعات الحزبية، وتوهنها المناورات السياسية . فأوكلت أمرها لسياسين ضعفاء كدلاديه ورينو أو لسياسين فاسدين كلافال . واكتمل النغم « المفجع – المضحك » لهذا الوضع بشخصية موسوليني المتطلع دائماً لانتصارات فارغة . فكان يستثير حماس أبناء الشعب بخطبه المدوية حول ارادتهم التي لا تقهر . ولم تكن هذه الخطب في الحقيقـة سوى صيحات زعيم يسير بشعبه في طريق الهاوية .

وما كل هذا الذي ذكرنا الا لمحة خاطفة عن الزلات الفاحشة والتواطؤات الفادحة التي أفضت بنا إلى الحرب العالمية الثانية . ولم تكن هذه الزلات والتواطؤات هي الأولى من نوعها في تاريخ الحكومة كما عرفه الانسان حتى الآن . لأن هذا التاريخ هو سجل للخطأ أكثر مما هو سجل للصواب. وقلما حكمت البلاد بأكفأ رجالها أو بأذكى فتاتها . لأن التصارع عـلى تولي السلطة يلقي أهل الكفاءة والمعرفة جانباً ، ويفسح المجال اكثر ما يفسحه لذوي الطمع والانتهاز وذوي الغوغائية والمناورات، وذوي القابلية لتمثيل الأدوار التي تعطى لهم من قبل المصالح التي تختـبيء وراءهم .

ولا يتفق كل هذا مع حكم الأفضل أو حكم الأقلية الفضلى التي يمكن أن نسميها ارستقراطية . ولذلك فإن هذا الحكم بعيد المنال سواء في النظام الاوليغاركي أو الديموقراطي . ومنتهى ما يمكن ان يؤمل وما يتفق مع المعقول هو حكم دون الحكم الأفضل أي الحكم المفضول . ومثل هذا الحكم هو أقرب للتحقق في الظروف التي تمارس فيها القدرة . لأن لممارسة القدرة سحراً يفسد حتى أحسن الناس ارادة .

والشعب هو الذي يدفع دائماً ثمن هذا الفساد ، وهو الذي يرزح تحت وطأة الأخطاء والحماقات التي يقترفها حكامه ،ويقع ضحية استغلالهم لخيراته وابتزازهم لطاقاته . وهم يرتكبون أوزارهم باسم السلطة . ولكن هذه الأسطورة لا يمكن أن تخفي أوزار حكمهم . فينبثق من قاعدة المجتمع استياء من هذه الأوزار . وما يلبث ان يشتد إلى حد يولد حركات تطالب بتحميل الحكومة مسؤولية أعمالها ، وبوضع رقابة على هذه الأعمال . وتشتد هذه الحركات أول ما تشتد في الطبقة المتوسطة ولدى مدراء الأعمال وملتزميها . ولدى دافعي الضرائب . وهذه هي بداية الديموقراطية ، لأن الديموقراطية لم تكن أول الأمر أكثر من مراقبة هذه الفئات لسياسات الحكومة . ولم تكن غير هذا في المدن الوسطوية وكما مارستها انجلترا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وأخذ يتسع مفهوم الديموقراطية في القرن التاسع عشر . وجاء هذا التوسع نتيجة لتوفر المتطلبات الجديدة للقدرة التي سبقت الاشارة اليها . وساعد عليه انبلاج الروح القومية . فجاءت هذه الروح حافزاً جديداً لتقدم الديموقراطية ، ووجهت الشعب نحو وحدة قومية تعلو الفروق الناجمة عن تفاوت الملكية واختلاف الطبقة . فأصبحت فكرة الارادة القومية والعمل في سبيل مصير قومي مشترك هي الفكرة الدافعة لنشاط الشعب . وباتت الديموقراطية تعني شيئاً جديداً ، وهو رقابة الشعب على الحكومة .

وأخذت الأنظمة القديمة ومنها « النظام القديم » في فرنسا تتداعى .

وبرز روسو في هذا الجو رسولاً رائداً من رسل الديموقراطية وعظيماً قائداً من عظمائها . وكان روسو يشهد تداعي النظام القديم ، ويبشر بالنظام الديموقراطي الجديد . فعدل المفهوم المحدود للشعب الذي وضعه لوك وبرك ، وابدله بمفهوم أوسع منه . نظر لوك وبرك للشعب على انه حفنة من الملاكين المرتاحين الذين تهمهم الحكومة لما لها من تأثير على أملاكهم . وأما روسو فقد اعتبر الشعب شاملاً جميع الأشخاص الذين يتألف منهم المجتمع ككل ، لا تفرق بينهم حواجز الطبقة أو الثروة . واعتبر ان هؤلاء جميعاً تضمهم وحدة عضوية بوصفهم مواطني دولة هم وحدهم أسيادها الحقيقيون .

فأصبح المفهوم الجديد للدولة هو أنها مؤلفة من الشعب ككل . واقترن هذا بمفهوم للحكومة على انها وكيلة للشعب تنبثق من ارادته وتتحمل المسؤولية تجاهه . وأدى بروز هذا المفهوم الى افتتاح عهد جديد في تاريخ الحكومة ، عهد مليء بالامكانات التي لم تستكشف استكشافاً كافياً بعد . ولذلك سنولي هذا الموضوع المزيد من عنايتنا في الفصول الآتية وسنخص بالعناية أهمية اجماع الرأي على ضرورة الرقابة على الحكومة . فلهذا النوع من الرقابة ابعادها وحدودها . وهو يتحقق تحققاً سليماً في النظام الديموقراطي وحده ، ويظل عرضة للتشويه في الأنظمة الأخرى .

٦ الملكية والمنزلة

المنزلة والطبقة الاجتماعية

ننتقل الآن من التحدث عن أقنوم القدرة في ثالوثنا التاريخي الى الاقنومين التاليين : الملكيــة والمنزلة . ان الأقانيم الثلاثة متلازمة ومترابطة . ولا بد لنا ان نعي هذا التلازم ، ونحن نبحث أثر كل اقنوم في بناء السلطة، وفي تحديد غايات السياسات الحكومية .

والمنزلة هي المكان الذي يشغله الانسان أو تحتله الفئــة في التسلسلية السائدة في المجتمع . ولا تكفي المزايا ولا الانجازات الشخصية لاكتساب هذا المكان . فلا بد ان يسمح سلم القيم بالاعتراف للفئة أو للانسان بأن يكون حيث هو . ويتوقف هذا الاعتراف على اعتبارات شتى كالثروة والقدرة والوظيفة . وهي كلها اعتبارات متغيرة . وتسهم كلها في ابلاغ الانسان منزلته الاجتماعية . ولكن كلاً منها شيء ، والمنزلة شيء آخر . ولا يجوز النظر لأي منها كمرادف للمنزلة . بل ان موضوع البحث في كل منها يختلف عن موضوع بحثنا للمنزلة . لأن المنزلة تأخذ بنــا نحو عالم الاسطورة . وهو أقرب العوالم لطبيعتها الذاتية الايديولوجيــة ، التي لا تخضع لقواعد ملموسة ولا لعوامل موضوعية واضحة .

والمنزلة المتعالية تكسب صاحبها النفوذ . ولكن المنزلة والنفوذ مفهومان مختلفان . فالنفوذ مرتقى اجتماعي يرتفع اليه الانسان وتطاله الفئة بفضل خدمات تعود على من يقوم بها بالتقدير أو بالشهرة . ويمكن أن يتسلق الانسان الوضيع المنزلة هذا المرتقى. ولربما أدى اكتسابه النفوذ إلى ارتفاع منزلته . ولكن طريقه إلى النفوذ هو غير طريقه إلى المنزلة . فالطريق إلى النفوذ مفتوح أمام الجندي والمكتشف والعالم والعبقري المالي والنبي أياً كانت المنزلة التي يبدأ أحدهم السير منها في هذا الطريق . ولربما بلغ الانسان من النفوذ ما بلغ دون ان تأذن الأحوال الاجتماعية بادخال أي تغيير على منزلته . وهذا ما يحدث للانسان في ظل نظام الطبقات الهندي، فإن نفوذه يتغير بدون أن تتغير منزلته . والنفوذ من حيث علاقته بالمنزلة هو في مثل هذه الأحوال أشبه شيء بالسراب . ومن الطريف ان المعنى الأصلي لكلمة النفوذ في الانجليزية هو الوهم . وجهود الساعي اليه كحيل الساحر تتخطف الأبصار . أو هي كبريق الفتنة يخلب الأنظار . ومقدرة افتتان الآخرين التي يبديها صاحب هذا البريق هي شكل من أشكال النفوذ . ولكنها مع ذلك مقدرة شخصية عابرة . وأما المنزلة فإنها اجتماعية ثابتة .

فيبدو واضحاً ان المنزلة تتصل اتصالاً وثيقاً بالطبقة الاجتماعية. ولذلك يقتضي بحثنا لها فهماً صحيحاً لمدلول الطبقة ومعيارها . ولا يتيسر لنا هذا الفهم إلا من خلال النظر إلى كيفية تحديد المنزلة على ضوء التسلسلية القائمة في المجتمع وتظهر لنا الطبقة الاجتماعية حينئذ كدرجة أو كمستوى من مستويات هذه التسلسلية تضع فيه الجماعة فريقاً من أبنائها وضعاً ثابتاً. ولا ينطبق هذا التعريف إلا على فئات كبيرة العدد من أبناء الجماعة . لأن الفئات الصغيرة والعائلات قد تختلف منزلتها من حين لآخر . ولكن هذه الفئات والعائلات تشملها اطارات أوسع تعرف بالطبقات ، نطلق عليها صفات « العليا » أو « الوسطى » أو « الدنيا » لنحدد درجتها

في التسلسلية الاجتماعية .

وتتعدد معايير تصنيف الجماعة تصنيفاً طبقياً بتعدد الدرجات التي تتوفر فيها. وما أكثر الطبقات المنتشرة في أي مجتمع من المجتمعات . فهناك الطبقات الاقتصادية ، والمهنية ، والنَّسَبية . وهناك طبقات معيارها ذكاء الفكر ، أو شكل الرأس ، أو لون الشعر أو غير ذلك من معايير لا حد لها . ومع ملاحظتنا لكل هذه المعايير ، إلا اننا تواضعنا على اتخاذ المنزلة معيارنا البارز للتصنيف الطبقي الشامل . ويرجع الاضطراب في التصنيف أكثر ما يرجع إلى عجز البعض عن التمييز بين الطبقة الاجتماعية والطبقة السياسية أو الاقتصادية. فالطبقة الاجتماعية معيارها المنزلة. والطبقات الأخرى لها معايير أخرى . ويتعذر علينا التمييز بين الطبقة والمنزلة بقدر ما يختلط علينا التمييز بين المعايير الخاصة بكل منها . وهذا يقع فيه الكتاب الماركسيون ، الذين يصنفون الناس تصنيفاً اقتصادياً مطلقاً ، فلا يرون منهم إلا طبقتين : البروليتارية والبورجوازية . وكأن الفارق بين الناس ليس أكثر من هذا الفارق الاقتصادي ! والواقع هو ان الفارق في المنزلة يختلف كل الاختلاف عن هذا الفارق الاقتصادي بين الرأسماليين وأصحاب الرواتب .

وليس فارق المنزلة بالأمر المستجد في حياة المجتمع أو في حياة الانسان . فلربما كان قديماً قدم المجتمع أو قدم الانسان . ويكاد يقترن بالانسان منذ ولادته . فليس صحيحاً ان الناس يولدون متساوين . لأن الولادة نفسها حبلى بالفوارق . فالانسان يولد طفلاً ضعيفاً لا حيلة له . فيتعهده أناس لهم منزلة الأهل والأولياء . ويولد الطفل من امرأة لرجلها منزلة الراعي ، الذي يحمي البيت ، ويؤمن له الرزق ، بينما تتكرس الأم لحضانة الطفل . ويكبر الطفل وتكبر الفوارق بينه وبين الآخرين ، كفوارق الأهلية والبراعة والذكاء والمكر والدهاء . فتتضافر هذه الفوارق في الشخصية الفردية مع الفوارق التي يفرضها التنظيم الاجتماعي على تعزيز

فوارق المنزلة مع ما تستجلبه هذه الفوارق لذي المنزلة السامية من الاحترام، أو ما تبتلي به ذا المنزلة الدنيا من الذلة .

ونستطيع أن نرى فوارق المنزلة في كل زمان ومكان . ولكنها ليست دائماً فوارق طبقية اجتماعية . ولربما ظلت في بعض الأحوال شخصية ، وبقيت طليقة من القيود الاجتماعية . وهذا هو شأنها لدى بعض الشعوب البسيطة ، التي لم تقسم مجتمعاتها الى طبقات عليا ودنيا . ونجد مثلاً على ذلك لدى شعب الكوايبي بابوين . فقد درس لندتمن أحوال هذا الشعب، وتبين له انها لا تقوم على أي نظام اجتماعي للمقامات أو الرتب . ومنزلة الانسان عندهم رهينـــة بالفوارق بين الانجازات الفردية أو بين الرجل والمرأة أو بين الشاب والشيخ . وكما تنعدم لدى هذا الشعب العلاقة بين المنزلة والطبقية تنعدم أيضاً العلاقة بين المنزلة والملكية . فالجميع متساوون في حق الملكية . والعمل مقسم بين الجميع تقسيماً أولياً . والملكية ذات الشأن هي ملكية الأرض . والأرض موزعة بين مختلف العائلات والبيوت على أساس المساواة .

ومثل هذا الشعب مثل شعوب بدائيـــة اخرى أظهرت الدراسات الانثروبولوجية خلو حياتها الاجتماعية من الطبقية . وبذلك أصبح واضحاً لدينا ان المجتمع يخلو من الطبقية بقدر ما تخلو حياته من التعقيد وتغلب عليها البساطة . والانتقال من البساطة الى التعقيد انتقال من اللاطبقية الى الطبقية . لأن تعقـــد تنظيم المجتمع يؤدي الى المزيد من تقسيم العمل . فينجم عن ذلك التمييز بين عمل يرفع وآخر يذل ، وبين من يملك ومن لا يملك،وبين من تتوفر له القدرة ومن يفتقر اليها . فتبرز الارستقراطية وتبرز معها التسلسلية الرتبية . ويعزز الميراث ما بينها وما بين الآخرين من فوارق طبقية . وما تلبث الارستقراطية ان تقبض على ناصية الحكم . فتصبح هي الطبقة الحاكمة ، وترسخ وضعها تجاه الفئات الأدنى شأناً ، وتخلق التلازم بين الحكم السياسي والنظام الطبقي .

فإذا ما استوى هذا التلازم بين الحكومة والطبقة عبثت جميع القوى ذات السيطرة الاجتماعية لنصرة النظام الطبقي ، ودعي الشعراء لينشدوا فضائل العظماء والنبلاء ، وليتغنوا بأمجادهم كقادة للشعب ، وحماة لتقاليده ، وأبطال لحروبه ، وبناة لسلمه ، وأسياد لفنونه ، وكمغدقين للاحسان في صفوفه . ويتصدى رجال الدين لمعاونة الشعراء في نسج الاسطورة الاجتماعية . فيعلنون ان الرتب الاجتماعية هي من ارادة الله .

وينشرون « الكتاب الانجليزي للصلاة العامة » يعلمون الناس ما جاء فيه حول أمر الله لهم « بأن يروضوا أنفسهم على التواضع لمن هم أحسن منهم وعلى الخشوع أمامهم » . وتستغل الطبقات العليا هذه التعبئة الى أقصى حد ، فتضع يدها تدريجياً على مقومات السيطرة ، وعلى طرق التفوق ، وعلى سبيل القدرة في المجتمع .

وهكذا تنشأ الدول العظمى في التاريخ وقوامها نظام طبقي يتيح للطبقة الحاكمة ان تنظم الدولة وان تسيطر عليها . وتعظم هذه الدول بالتوسع الذي يجري عادة على حساب الجماعات المجاورة لها . فتقوي حروب التوسع وضع الطبقة الحاكمة ، وتعزز ما بيدها من وسائل القدرة ، وتزيدها موارد ، وتصقل خبرتها بالحكم ، وتشحذ تسلطها على الطبقات الأدنى تحت وطأة التدابير التي تمليها أحوال الحرب، فتوسع الشقة الاجتماعية بينها وبين هذه الطبقات .

فإذا ما بلغ تسلط الطبقة الحاكمة هذا الحد ، برزت ظاهرة الصراع الطبقي ، وأصبح لها أثرها في تسيير التاريخ . وقد فسر ماركس وانجلز حركة التاريخ كلها من خلال الصراع الطبقي . وأعلنا ان هذا الصراع هو « القوة المباشرة الدافعة للتاريخ » . فبالغا في تقدير أثر هذا الصراع ، وان تكن هذه المبالغة تتناول حقيقة تاريخية هامة . وجرهما حرصهما على تفسير التاريخ من خلال سبب رئيسي واحد إلى هذه المبالغة . فأضلهما هذا الحرص عن طبيعة التغيير الاجتماعي المعقدة ، التي لا يمكن أن تفسر

إلا بعلل متعددة .

والصراع الطبقي هو علة من علل تغير الدول . وتمرد الطبقات المحرومة والمستَغلَّة هو مصدر من مصادر هذا التغيير الذي لا ينتهي . وقد نتج عنه تغير الدول في التاريخ القديم وفي العصور الوسطى والحديثة. وحدث مثل هذا « للدولة المدينة » لدى اليونان . ونوه به ارسطو في اشارته إلى ان المدينة اليونانية هي مدينتان : مدينة الأغنياء ومدينة الفقراء. كما شدد عليه في قوله : « ان الفاقة هي ام الثورة » .

وترك لنا ثوسيديدس صورة رائعة للصراع الطبقي في المدن اليونانية، وما أدى اليه من منازعات بين الفئات الارستقراطية والديموقراطية ، وما اشاعته هذه المنازعات من فساد ، وما جرته من دمار في أثينا وغيرها من المدن . ويعتبر ما حدث في أثينا نموذجاً لما وقع في المدن الأخرى . فقد كان نظام حكمها في نهاية القرن السابع قبل الميلاد اوليغاركياً . « وكانت طبقاتها الفقيرة من رجال ونساء وأطفال مسترقة من قبل الأغنياء » . فنجمت عن هذه الحال سلسلة اضطرابات واجهها الحكام والمشرعون بمختلف التدابير . وحاول دراكو ان يخمد ثورة الطبقات الدنيا من الجماهير الأثينية . ولم تمس محاولته العبيد ، لأنهم ظلوا خارج حركات مقاومة الوضع القائم . وحاول سولون ان يغير هذا الوضع بما أدخله من اصلاحات خففت من صرامة الأعباء التي فرضها الأغنياء على الفقراء . ونشد كليسثنيس هذا التغيير عن طريق الدستور الديموقراطي . وتابع بريكليس نفس الطريق ، وجعل الدستور أكثر ديموقراطية مما كان عليه .

ولكن كل هذه الاصلاحات أخفقت في تحقيق الهدف المنشود أي في تأمين نظام عادل مستقر . وذلك لأن المدن اليونانية أهلكتها الحروب التي نشبت فيما بينها ، كما أضنتها الفتن التي استفحلت داخل كل مدينة . وظلت اليونان تعاني هذه الحروب ، وتقاسي الاضطراب الداخلي ، إلى

أن طغت عليها الدول الأشد اتحاداً . فجاء جانب من تاريخها برهاناً على صدق النظرية الماركسية ، وجاء جانب آخر منه دليلاً على ما انطوت عليه هذه النظرية من مبالغة .

وتعطينا روما مثلاً آخر على الصراع الطبقي . فقد تجلى هذا الصراع في الطور الأول من تاريخها في انتفاضات السوقة ضد العائلات الحاكمة . وكثيراً ما انتهت هذه الانتفاضات بانشقاقهم عن حكم المدينة . وأدى انشقاقهم عام ٤٩٤ قبل الميلاد إلى استقلالهم بشؤونهم وانفرادهم بعشرة حكام خوّل كل منهم حق النقض . واتخذ الصراع بعد ذلك طابعاً جديداً . فأتلف النبلاء مع السوقة الأيسر حالاً في سبيل تقاسم مغانم الامبراطورية المطردة الاتساع .

وظلت الجماهير التي استبقيت خارج هذا الائتلاف تعاني الحرمان والقلق . وكان هذا هو حال قدماء المشاركين في حروب روما المظفرة ، وحال الفلاحين الذين ابتيعت أراضيهم لتحوّل مزارع للأغنياء ، وحال العبيد الذين استقدموا من البلاد المقهورة . وأخذ الاضطراب يبلغ أوجه عام ١٣١ قبل الميلاد حين أدخل تيبريوس جراشوس تشريعاً لاستملاك الأراضي وتوزيعها كملكيات صغيرة . فقتل تيبريوس وخلفه أخوه كايوس ، فحاول ادخال تدابير اصلاحية أشد تأثيراً . فأصبحت الفترة التي أعقبت مقتل تيبريوس فترة قلاقل ، وأمست الجمهورية الرومانية منذ ذلك الحين محرومة من الاستقرار . فأخذ الطامعون في السلطة يستميلون الجماهير إلى جانبهم ، ويتخذونهم سنداً لديكتاتورياتهم . فتعاقب الحكام الديكتاتوريون على روما من ماريوس إلى سولا إلى بومبيوس إلى يوليوس قيصر . وخلف اوغسطوس يوليوس قيصر ، فألغى الجمهورية وأبدلها بالامبراطورية .

ولا حاجة بنا للاسترسال في رواية قصة روما . فهي قصة طويلة لم يكن الصراع الطبقي سوى فصل من فصولها . وتألفت فصولها الأخرى من أنواع أخرى من الصراع كالحروب بين السادة والشعوب ، وبين

متولي السلطة والطامحين اليهـــا ، وكالحروب الدينية وغيرها من حروب أثارتها الفئات المتذرعة بكل وسائل السيطرة الاجتماعية ضد الجماهير الأمية والمحرومة . وكانت هذه الحروب تحتدم بينما يشتد الصراع الطبقي . ولم تكن الاسطورة السلطوية السائدة تخدر عقول المحرومين ، أو تخفف من وعيهم « لظلم العتـــاة ، وكبر المختالين ، وتعالي الموظفين » . فحرك هذا الوعي انتفاضة بعد أخرى للمستضعفين ضد المستقوين ، وللعبيد ضد المستعبدين ، وللفلاحين ضد مغتصبي أراضيهم . وكانت كل هـــذه الانتفاضات أشبه شيء بتطلعات نحو الزمن ، الذي يسود فيه توزيع أعدل للقدرة بين الطبقات الاجتماعية .

وكانت كل بادرة من بوادر التقدم الاجتماعي ، كالتقدم في المعرفـة والتكنولوجيا وتقسيم العمل تستحث السير في اتجاه هذه المساواة . وأخذت هذه البوادر تغير حيـــاة الانسان ، فتدفع الرجال من الحقول إلى المدن ليؤسسوا فيها النقابات المهنية لتذود عن حقوق الطبقة المستجدة أي الطبقة المتوسطة . وتعلم قادة هذه الطبقة كيف يحكمون . وثار مفكروها عـلى الصنميات السائدة . وانبرى مارسيليوس من بادوا يعلن ان غاية الحكومة هي ان تحقق الخير المشترك لجميع المواطنين لا ان تخدم المصالح الخاصة للمستقوين .

وشخص الناس بأبصارهم من قانون الدولة الى القانون الطبيعي والقانون الالهي . واستلهموا تعاليم هذين القانونين التي تبطل اسطورة السلطة الطبقية. وانطلقوا في صراع طبقي جديد أفضى بنا إلى العالم الراهن . وتجلى هذا الصراع في انجلترا في منتصف القرن السابع عشر في حركات « أهـل التسوية » و « أهل التسوية الحقيقيين » ، الذين أنكروا الحكم الطبقي . وعبر وليم رنبورو عن أفكارهم في قوله في « محاورات بتني » : « انني لا أجد شيئاً في قانون الله يخول السيد ان يختار عشرين نائباً بينما يختـار النبيل اثنين ولا يختار الفقير أحداً . فلا القانون الالهي ولا قانون الطبيعة

ولا قانون الأمم يسمح بمثل هذا الظلم .. » . ان لغة رنبورو تختلف عن لغة عصرنا،ولكن روحه هي روح أحدث أبطال الدفاع عن الديموقراطية.

ولم تبلغ علاقة الحكومة بالطبقة ما هي عليه اليوم إلا بعد أن مرت بأطوار مختلفة . وقد بينا في الفصل السابق كيف أصبحت الخطوط الطبقية متحركة ومتبدلة ، وأوضحنا عملية التغيير التي تعرضت لها بنية القدرة كنتيجة لهذه الحركة . وذكرنا الانفصال الجزئي الذي وقع بين المنزلة والسلطة . وإذا راجعنا كل ما أوردناه حول هذا الموضوع بدا أمامنا نوعان رئيسيان من البنية الطبقية : النوع الجامد والنوع المتحرك . ولكل منهما خصائص تختلف عن خصائص النوع الآخر. والخاصة الرئيسية للنوع الجامد هي ان المنزلة التي تحدد طبقة الانسان ثابتة لا تتغير. فيولد الانسان ويموت في طبقته وتنتصب الموانع دون زواجه من أبناء الطبقات الأخرى، لأن هذا الزواج يزعزع قواعد السلطة والامتياز والقدرة . فمنزلة الانسان في مثل هذه البنية الجامدة مكتوبة عليه لا تكاد تمسها مطامح الفرد ولا انجازاته ، ولا يغير منها نجاحه ولا فشله . ويقسم السكان إلى فئات متمايزة ، ويحدد لكل منها فرصته وعمله ودوره الاجتماعي . وتنظر كل فئة إلى بناء الفئة الأخرى ، وتعاملهم وكأنهم قوم غرباء يؤلفون نوعاً خاصاً من الجنس البشري .

أما البنية الاجتماعية الثانية فإن خطوطها مرنة ومتغيرة . ولا علاقة ثابتة فيها بين الفرد ومكانته الاجتماعية . والثقافة فيها عامة للجميع . وتحسين المنزلة الاجتماعية في متناول الجميع . ولذلك يصبح هذا التحسين غاية رئيسية يعمل الأفراد ، وتجتهد العائلات،وتسعى الفئات في سبيل بلوغها . وتتحول الطبقة من ظاهرة مفروضة إلى ظاهرة تنافسية . ويتولى الحكم أشخاص منزلتهم الاجتماعية متواضعة ، أو يتولاه أشخاص ينحدرون من أصول اجتماعية متنوعة تجمع بينهم العقيدة الواحدة كما هو الحال في الديكتاتوريات الحديثة ، أو تتولاه عناصر نبتت في أوساط اجتماعية مختلفة

كما هو حال الحكام الديموقراطيين .

وتوجد علاقة بين الطبقة والحزب في الدول التي اعتمدت لنفسها دستوراً ديموقراطياً ، واتخذت الحزبية أساساً لحياتها السياسية . ويعني هذا بالضرورة قيام علاقة بين الطبقة والحكومة . وتتغير هذه العلاقة بتغير الأزمان والأحوال . وأوضح مثال عليها في الأحزاب الحديثة حزبا الأحرار والمحافظين في انجلترا . فلكل منهما منذ ان نشأ في القرن السابع عشر طابع طبقي ينجلي أحياناً كل الانجلاء ، ويكتنفه بعض الغموض أحياناً أخرى . فحزب الأحرار أركانه عائلات غنية ونبيلة كعائلة كرنفيل ورسل وجفندشز وكمبلز وغيرها . وقد تبنت هذه العائلات دفاع الحزب عن الاصلاح الدستوري ضد نزعات المحافظين الرجعية ، الذين تبنوا النظام القائم ، وتولوا الدفاع عن صلاحيات العرش والأساقفة .

وأخذت البرامج الحزبية مع تقدم الزمن وتطور الحياة السياسية تتحول من محورها السياسي إلى محور اقتصادي . فأدى هذا التحول إلى بروز معالمها الطبقية بروزاً اوضح . واصبحت تعرف بأحزاب اليمين واحزاب اليسار . واكتسب اليمين طابعاً يميزه عن اليسار . فطابع اليمين الذود عن النظام القديم ، والتحالف في سبيل ذلك مع الكنيسة المهيمنة، وتأييد النزعات القومية والاستعمارية ، ومعارضة توسيع قدرة الجماهير السياسية . وأما اليسار فقد غلب عليه السعي لتحديد حقوق طبقة الملاكين والحكام والاقطاعيين والرأسماليين . وذهب اقصى اليسار إلى حد المطالبة « بتأميم وسائل الانتاج » ، والدعوة بمختلف الوسائل لاشاعة الديموقراطية . واصبحت هذه البرامج كفيلة بأن تربط احزاب اليمين بالطبقات العليا واحزاب اليسار بالطبقات الدنيا .

وبقي مع ذلك فارق هام بين الحزب والطبقة الاجتماعية . فالطبقة محصورة في نطاق محدود ، وأما الحزب فنطاق عمله واسع يتناول الشعب كله . ولا يستطيع ان يظفر في الانتخابات إلا اذا توفر له برنامج وطني

يستهوي جميع أبناء الشعب . ولا يسع حزب اليمين ، مهما كان اعتقاده قوياً بالتمييز الطبقي ، ان يبشر بهذا الاعتقاد ، لأنه يخسر بذلك أكثرية الناخبين المحرومة من الامتيازات الطبقية . ويمكن أحزاب اليسار أن تهاجم هذه الامتيازات ، لأنها تخسر بذلك الأقلية وتكسب الأكثرية . ويؤثر هذا التطلع للفوز في الانتخابات حتى على الاحزاب التي نشأت في فئات اقتصادية معينة كأحزاب العمال . فلا بد لهذه الأحزاب ، إذا أرادت الفوز ، من اعتماد برامج وطنية تدعو للرفاه العام . وما دامت الأحزاب تراعي هذه الاعتبارات الانتخابية ، فان للنظام الحزبي فعله في تلطيف حدة النظام الطبقي .

ويتعذر اقتران الطبقة والحزب اقتراناً كاملاً حيث يطبق النظام الحزبي تطبيقاً تاماً . لأن العضوية الحزبية مختلطة بين مختلف الطبقات . وأعضاء أحزاب اليمين ينتمون إلى الطبقات العليا وطبقات أخرى . وهذا هو شأن « جمعيات الرجال العمال المحافظين » ، التي ظهرت في انجلترا . وعضوية أحزاب العمال لا تقتصر على العمال وحدهم . وكثيراً ما يتولى قيادتها أفراد من أبناء الطبقات العليا .

ثم ان الحزب الحاكم حريص على ان يبقى في الحكم . ولا يستطيع أن يبقى إلا إذا عرف كيف يحافظ على تأييد الأكثرية له . فيدفعه الحرص على هذا التأييد إلى تجاوز المصلحة الطبقية الخاصة الى المصالح الوطنية العامة . وقد يكون في هذا التجاوز ما يخالف مبادىء نشأته الأولى . وقد يؤدي بقادته ، كما فعل بسمارك ودزرائيلي ، إلى ادخال تدابير اصلاحية تتعارض مع طابع الحزب الطبقي . وما يحدث للقادة المحافظين يحدث أيضاً للقادة الديموقراطيين .

ويزعم روبرتو ميشلز في دراسته القيمة للأحزاب ان القادة الديموقراطيين يخونون الديموقراطية حين يتولون الحكم ، لأن السلطة دائماً محافظة ، وما أن يتولاها الانسان حتى تطغى طبيعتها المحافظة على نزعته الديموقراطية .

ويستشهد ميشلز على رأيه بأمثلة القـــادة الاشتراكيين الفرنسيين ، الذين اشتهروا في زمنه كبريان وفيفاني وميلران . فسلوكهم السياسي هو أبلغ دليل على « ان الاشتراكيين قد يفلحون ، ولكن الاشتراكيـة لا تفلح ابداً » . ولربما كان مفهوم ميشلز للديموقراطية غير متسق كل الاتساق، ولكن التاريخ يزكيه في قوله : « ان تيـــارات التاريخ الديموقراطية لا تلتقي ابداً في نفس المجرى » .

ويعطينا ميشلز في قوله هذا دليلاً آخر على تعذر اقتران طبقة واحدة بحزب واحد . ولا يقع مثل هذا الاقتران إلا في ظروف خاصة كالظروف التي تسود فيها الديكتاتورية فتفرض نظام الحزب الواحد . ونظام الحزب الواحد هو ظاهرة غريبة ، لأن الأصل في الحزبية ان تكون تعدديـة . ولكن الديكتاتورية تحاول القضاء على هذه التعددية ، فتقضي كما قضى فرنكو في اسبانيا وهورتي في المجر ، بأن يكون للطبقـــة العليا وحدها حزب يكون هو الحزب الوحيـــد ، او تقضي كما قضت الشيوعية في الاتحاد السوفياتي ، بأن يبقى حزب واحد هـــو حزب الطبقة العاملة . ولكن هذه المحاولات للتوحيد الحزبي كثيراً ما تصبح محاولات للتوحيد الطبقي . فتسفر عنها طبقة جديدة يتألف منها الحزب الوحيد ، ويأتيها الناس من مختلف الطبقات . وهذا ما حصل في المانيا النازية وايطاليـــا الفاشستية وما هو حاصل في الاتحاد السوفياتي .

ولربما سادت ظروف تجعل العلاقة بين الحزبية والطبقية واهية جداً . وهذا ما يكون غالباً إذا مـــا اقتصر الصراع بين الأحزاب على استلام الحكم ، وانحصرت غايـــة الحزب المعارض بالتوصل لمغانم الحكم ، التي يستمتع بها الحزب الحاكم . وهذا هو حال الأحزاب الأميركية والكندية. فهي تتنازع في سبيل الحكم بدون ان تفرق بينها اختلافات اساسية حول المبادىء او الغايات العامة . ويتغيّر الحال إذا ما استفحل الاختلاف الحزبي حول الشؤون الاقتصادية والاجتماعية . فلا بد للطبقات الميسورة حينئذ من

ايثار حزب على آخر . وقد وقع هذا التغيّر في الولايات المتحدة وكندا حين أخذت الأحزاب اخيراً تتبنى برامج اقتصادية واجتماعية معينة .

ويبدو من كل مـــا ذكرنا ان للعلاقة بين الحزب والطبقة وجوهها المتعددة . وأشد هذه الوجوه ثورية ما ذهبت اليه النظرية الماركسية حول الطبقة والدولة والحزب . فهـي تعتبر الطبقية ظاهرة اقتصادية ، وتحاول القضاء عليها كما فعلت في الاتحـــاد السوفياتي . وقد أدى تطبيق هذه النظرية في أول مراحل نشوء الاتحاد إلى اعلان « ديكتاتورية الطبقة العاملة» ، وتأميم وسائل الانتاج . ولم تكن غاية هذين التدبيرين زوال طبقة ما أو أخرى بل زوال الطبقية من حيث هي ، وتمهيد السبيل لانبثاق المجتمع اللاطبقي .

ولم يكن من العسير على الثورة الشيوعية ان تقضي على الطبقة العليـا في روسيا ، لأنها كانت طبقة ضئيلة العدد تستغل الأكثرية الساحقة من أبناء الشعب . وكان حال روسيا هذا يختلف كل الاختلاف عن حـال أوروبا ، التي ازدهرت فيها طبقة متوسطة وافرة العدد . ولذلك انطبقت نظرية ماركس حول الأقلية المستغلة والأكثرية المستغلة على روسيا الاقطاعية أكثر مما انطبقت عـــلى الغرب الرأسمالي . والقضاء على الأقلية الروسية المهيمنة أيسر من القضاء على الطبقة الوسطى الأوروبية الميسورة الحـال . وكثافة هذه الطبقة ويسر حالها يدحضان النظرية الماركسية حول حتميـــة وجود الأقلية المستأثرة بالثروة والأكثرية المحرومة منها .

ويدحضها أيضاً التغيير الذي اعترى علاقـــة الطبقة المتوسطة بوسائل الانتاج ، بـــدون أن يؤدي الى اندماجها في الطبقة العاملة . وقد أدى تأمين الصناعة والزراعة في الاتحاد السوفياتي إلى تغيير قاعدة وجود الطبقات، ولكنه لم يؤد إلى زوالها زوالاً تاماً . فللدولة دورهـــا الأكيد في ايجاد الطبقية . وقد لاحظ ماركس هـــذا الدور ، وكان محقاً في ملاحظته . ولكن الطبقية لا تزول ما دامت الدولة قائمة . ولذلك فان رؤياه لمجتمع

لا طبقية فيه ، هي على الأقل ، أقرب إلى المنطق من النظرية التي نشأت فيما بعد في ظل الاتحاد السوفياتي حول دولة لا طبقية فيها .

فهذه النظرية لا يؤيدها واقع الاتحاد السوفياتي . لأن الدولة السوفياتية ألغت الامتيازات الطبقية التقليدية، ومحت فوارق المنزلة بين مختلف الفئات العنصرية،التي تؤلف الاتحاد السوفياتي . ولكنها لم تستطع ولن تستطيع الغاء الطبقية الاجتماعية . فقد قضت على طبقات قاعدتها الثروة أو النسب،وأبدلتها بنخبة جديدة أو بطبقة جديدة معيار امتيازها الاقتراب من قواعد القدرة السياسية أو الابتعاد عنها . وتتألف هذه النخبة الجديدة ذات الشكل الهرمي من أعضاء الحزب الذين بلغ عددهم عام ١٩٣٠ ١,٦٠٠,٠٠٠ ، بينما بلغ عدد المرشحين للعضوية في الوقت نفسه ٩٠٠,٠٠٠ . وارتفع هذا العدد عام ١٩٤٤ إلى أربعة ملايين ونصف بسبب ادخال كثير من الجنود في عضوية الحزب . وظلت نسبة أفراد الحزب لسكان الاتحاد نسبة ضئيلة جداً .

ويؤخذ أكثر قادة الصناعة كما يؤخذ أكثر قادة الحياة العامة من الحزب . وتدل الاحصاءات التي نشرت عام ١٩٣٦ على تزايد عدد مدراء المصانع الذين يؤخذون من الحزب . فقد بلغت نسبة هؤلاء عام ١٩٢٣ ، ٢٩٪ من مجموع المدراء ، وارتفعت عام ١٩٣١ إلى ١٠٠٪ ، وأفضت عام ١٩٣٦ إلى ٩٧,٥٪ . وتأتي ادارة المصانع في الاقتصاد المؤمم من حيث أهميتها في المرتبة الثانية بعد القيادة السياسية . وما دام أعضاء الحزب يشغلون القيادة السياسية والادارة الصناعية ، فإن لهم المنزلة العليا في مجتمعهم . وتتبع المنزلة العليا القدرة العليا ، ويتبعها النفوذ الأعلى ، والفرصة العليا ، والامتياز الأعلى .

ويستند كل هذا إلى رقابة الحزب العامة بفروعه المحلية والاقليمية والمركزية في جميع حقول الحياة الاقتصادية والاجتماعية . ويجب على الذين لا ينتمون للحزب أن يرتضوا لأنفسهم منزلة دون منزلة أعضاء

الحزب . ويعني كل هذا نشوء نظــام طبقي جديد لا ينكر حقيقته إلا الذين يعز عليهم الاعتراف بالوقائع الدالة على ان للطبقيـــة أسساً غير الأساس الاقتصادي ، أو الذين يعز عليهم أن يروا الطبيعة الانسانية تعبر عن مختلف نزعاتها في ظل النظام الجماعي .

الحكومة والملكية

يستند كل نظام للحكم إلى نظام معين من الملكية . فإذا تغيّر أحدهما تغير الآخر . وهذا التلازم بين النظامين هو جزء من كينونة الحكومة ، وهو أساس وجود الملكية . لأن الملكية حقوق قانونية تعترف الحكومـة بها وتتولى حمايتها . ويبدو في الأمد القصير ان مهمة الحكومة لا تتعدى المحافظة على نظام الملكية القائم في زمنها . ولكن الحقيقـة التي تظهـــر للمتعمق في الموضوع هي ان الحكومة تخلق الملكية . وذلك لأن الملكيـة ليست الثروة ولا المقتنيات . ولكنهـا الحق في السيطـرة عليها واستثمارها واستعمالها والاستمتاع بها .

والدولة هي التي تسن التشريع لحماية الملكية . ويؤلف هذا التشريـع جزءاً هاماً من قوانين الدولة ، ويحدد العلاقة بين ذوي الملكية ، ويبين شروط انتقالها من جانب لآخر ، ويعين واجبات المتملك وكيفية تصرفه بملكيته وغير ذلك . ولم يكن للحكومة ان تسن هذا التشريع ، وان تقوم بكل ما تقوم به حول الملكيـة ، لو لم تكن هي خالقتها ، ولو لم يؤد هذا الخلق للاعتراف للحكومة بحق الرقابة على حقوق الملكية . فالسلطة التي تحتفظ بالحق الأعلى في الملكية هي وحدها التي تستطيع خلق الحقوق المنبثقة عنها . ويتجلى أخذ الحكومة بهذا الحق الأعلى بعض التجـــلي في مبدأ « التملك الممتـاز » ، الذي يخول الدولة وضع اليد على الملكيـــة

لأغراض عامة . ويقضي هذا المبـــدأ على الدولة بأن تعوض المالك عن الملك الذي تصادره منه . ولكن هذا التعويض رهين بارادة الحكومـــة نفسها . فإذا شاءت التعويض كان لهـا ذلك ، وإذا لم ترده سقط حق المالك فيه ، وخسر ما يملك ، وفقد معه حق الملكية .

ويفقد حق الملكية أكثر ما يفقد في أزمنة الثورات حين تصادر الحكومة الثروات مصادرة عنفية دون ان تكترث بالتعويض على أصحابها . وتظل هذه المصادرة ممكنة ما دام مرد حقوق الملكية للدولة . وقد حدث هذا في العصور الحديثة أكثر مما حدث في القرون الوسطى . لأن حقوق الملكية لم ترد في تلك العصور للدولة بل « للقانون الطبيعي » أو « لقانون البشر » ، الذي اعتبر واحداً والقـانون الطبيعي ، وان اختلف مصدر كل منهما . ولم تكن للقانون الطبيعي السلطة الايجابيـــة التي تمارسها المؤسسة ، وانما كانت له السلطة المعنوية المستمدة من تقبل الناس لأحكامه . وتحد دساتير الدول الحديثة حق الدولة في التصرف بالملكية الخاصة . ولكن هذه الحدود تتناول مختلف ادارات الحكومة أكثر مما تتناول الدولة من حيث هي . ويمكن لـ « السيد الأعلى » في الدولة ان ينقضها متى يشاء .

ولا بد من التوافق بين شكل الدولة وشكل الملكية . ولهذا التوافق أسباب كثيرة أهمها ان شكل الملكية يقرر شكل التنظيم الاجتماعي . ويكاد هذا التقرير يبلغ درجة وظيفة اجتماعية تنظيمية ، تحدد الملكية بواسطتها بعض العلاقات الأولية بين انسان وآخر ، وتضع الناس في منازل معينة بين التبعية والقدرة ، وتبين لهم حدود الفرص المتاحة ، والأعمال المتيسرة في مجتمعهم . وتدور كل فعاليات المجتمع حول نشاطاته الاقتصادية وتتأثر بها . ويتأثر نظام العلاقات الذي تقوم عليه هذه النشاطات بالنظام الذي تقوم عليه حقوق الملكية . ويعني هذا ان النظام الذي تحافظ عليه الدولة رهين بالقواعد السائدة لتوزيع الملكية .

ولم يرَ بعض الفلاسفة هـــذا الوضع على حقيقته ، لأنهم غالوا في

تصورهم لعلاقة الملكية بالشخصية . ونظروا لهذه العلاقة من الزاوية الفردية التي ينظر منها الملاكون . والغريب في الأمر هو ان هذه النظرة الفردية صدرت عن الفلاسفة المثاليين ، الذين قامت فلسفتهم على الدعوة لاخضاع الذات للكل الجماعي . فتجاهلوا دعوتهم هذه في بحثهم للملكيـة . وطغى على تفكيرهم كما طغى على تفكير ارسطو الاعتبار التوزيعي للعدالة، الذي يقضي بايتاء كل ذي حق حقه . وغلبت عليهم سذاجة هيجل ، الذي رأى « الملكية امتداداً للشخصية » ، واعتبرهـا شرطاً ضرورياً للتحقق الشخصي . وفات هيجل كما فات الذين اتبعوا رأيه الوجه الآخر للحقيقة، وهو ان الملكية هي أيضاً امتـداد لسيطرة شخصية المالك على شخصيات الآخرين .

وفات هذا الوجه من حقيقة الملكية المفكرين السياسيين في القرنين السابع عشر والثامن عشر . وكان هـذا الخطأ في فهم الملكية السبب الرئيسي لتهالك نظريات الديموقراطيـة التي وضعت تحت تأثيرهم . وذهب جون لوك في هذا الخطأ الى حد القول بأن الناس أقاموا الحكومة لصون الملكية. وكان له مفهومه الواسع للملكية ، فأدخل في نطاقهـا الحرية والحياة . واستبقاها محوراً لكل تفكيره السياسي . وأنكر عـلى الحكومة الحق في « ان تأخذ من أي انسان أي جزء من ملكيته بدون موافقته » . فاذا طبق هذا المبدأ تطبيقاً حرفياً ، أصبحت الحكومة عاجزة عن القيام بأي شيء ، وأصبحت الملكية سيدة الحكومة الأزلية . وقوبل مـذهب لوك هذا بالطبع بالترحيب من قبل الذين خشوا تعدي الحكومة على الملكيـة الخـاصة . وقوبل بترحيب حماسي من قبل المفكرين السياسيين للثورة الأميركية . وكان لهذا الحماس ما يبرره لأنـه صدر عنهم في الوقت ، الذي كانوا يقاومون فيه حق الحكومة البريطانية في ان تجبي الضرائب من الناس بدون ان تخولهم حق التمثيل النيابي .

وأيد لوك نظريته عن علاقة الملكية بالحكومة ببراهين غير صحيحة

وغير واقعية يحسن بنا أن نستعرضها ، وان نتبين ما فيهـا من أخطاء بدهية ، لنبلغ من ذلك فهماً أسلم لهذه العلاقة . وأول ما يبدو لنا من مراجعة هذه النظرية ان لوك ضمنها فكرتين قديمتين حول الملكية ، تعود بنا الفكرة الأولى إلى « حال الطبيعة » حين كان العـالم كما خلقه الله مستودعاً مليئاً بموجودات لا مالك لها . فكان في متناول كل انسان ان يمتلك ما يشاء من موجودات هذا المستودع الحر ، لأنهـا لكل انسان بدون أن تكون لأي انسان . أو هي كما سماها الفقهاء الرومان « الأشياء التي لا تخص أحداً » . ويكتسب الانسان ملكية أي شيء حين يضع يده عليه . وما دامت الأشياء موفورة ، فإن وضع اليد عليها لا يؤذي أحداً . فالماء مثلاً متدفق بغزارة . « فإذا شرب منه أي انسان ، ونال من الماء نصيباً طيباً ، فإن عمله هذا يؤذي الآخرين ، لأن نهراً كاملاً ترك لهم ليرتووا منه . وهـذا هو شأن المـاء والأرض ما داما متوفرين للجميع » .

وهذه الكلمات التي قالها لوك رددها القانوني الانجليزي وليم بلاكستن بعد قرن في كتابه الشهير « التعليقات » . فذكر ان النـاس يصيرون مالكي الأراضي المشاعة ، إذا ما شغلوا « مكاناً ما طلباً للراحة أو الفيء أو ما شاكل ذلك » . ودخل هذا المبـدأ القانون الدولي ، وطبق على الأراضي المستكشفة حديثاً ، وعلى مخلوقات الفلاة ، وعلى أملاك العدو . ولهذا المبدأ بساطة خادعة تجعل تطبيقه ممكناً على الأراضي ، التي لا يملكها أحد في المحيط الهادي ، وعلى ثيران السهول الغربية .

ولكن هذه البساطة لا تحجب ما ينطوي عليه هـذا المبـدأ من خطأ أساسي . فهو لا ينطبق على عالم كل يوم ، الذي يمارس فيه الرجـل العادي حقوق الملكية . ولذلك أضافوا اليه مبدأ ثانياً ليكملوه به ، وهو ان الانسان يستملك ما لا مالك له بما يضعه فيه من عمله . « فالأرض التي يحرثها ويزرعها ويحسنها ويتعهدها تصبح ملكاً له . لأنه حوّلها بجهده

من ملكية مشاعة للملكية فردية » . وقد زادت هذه الاضافة نظرية لوك عن الملكية خطأ على خطأ ، واستبقتها بعيدة كل البعد عن الواقع وعن حقائق الحياة الاجتماعية .

وتصور النظرية بمبدئيها الملكية في عالم الاوتوبيا أكثر مما تصورها كما هي عليه في عالمنا ، وتتجاهل العلاقة بين الملكية والوراثة تجاهلاً تاماً . وشرحها للملكية أشبه شيء بقصة تبدأ بتخيل النـــاس يسكنون الأرض كأفراد مستقلين لا كأنسباء وأعضاء أسر وجماعات مترابطة . ويكمـــل لوك القصة ، وهو يروي ان هؤلاء الأفراد المستقلين اتفقوا فيما بينهم على ان يؤلفوا مجتمعاً يقي ملكيتهم . فانبثق من اتفاقهم مجتمـــع عماده حقوقهم الطبيعية ، وقوامه جماع ممتلكاتهم . ولو صح من خلال الأبحاث الانثروبولوجية ، ان مثل هذا الاتفاق كان بالفعل بداية المجتمع ، لما صلحت هذه البداية على أية حال أساساً لنظرية الملكية. لأن بداية المجتمع شيء ، والأحوال الاجتماعية التي تحيق بالملكية شيء آخر .

وإذا دققنا النظر في العلاقة بين الحق والعمل ، فكيف نستطيع أن نحدد مقدار ما ينتجه الانسان وهو يضع عمله أو مهارته أو اقدامه لانتاج أي شيء ؟ ان الانسان يقوم بعمله في سيـاق اجتماعي . فالمجتمع يهيء له ظروف عمله ، ونظام الملكية يحدد كيفيـة حصوله على المواد ، التي يحتاج اليها في عمله . والدولة تشجع عمله أو تعرقله . وقد كان لهـــا تأثيرها البالغ حتى على الرواد الأميركيين المتوغلين في السهول الغربية ، لأنهم عولوا عليها في أمور كثيرة ، ورجعوا اليها لنيل اعترافها بملكيتهم للأراضي التي انتقلوا اليها . وإذا استثنينا الانتـــاج في قصة روبنسون كروزو ، فإن كل انتاج هو وليد التعـــاون الاجتماعي . وكلما ازدادت اشكال الانتاج تعقيداً اشتدت الحاجة إلى اشكال أدق من التعاون . وكلما ازداد العمل تقسيماً أصبحت الجهود أشد تضافراً ، وأصبح من المتعذر ان يحدد بدقة قسط كل فـــرد من الجهود ، التي خلصت بالمنتوج إلى

الصورة الأخيرة التي انتهى اليها . فالجهود موزعة توزيعاً لا يجدي معه التساؤل عما أنتجه كل فرد . وما دام من المتعذر تحديد انتاج كل فرد، فلا يجوز ان يعتبر السوق الانتاج الفردي معياراً لمكافأة الانسان على عمله. وسواء أحقت له مكافأة كبيرة أو صغيرة ، فلا بد من معيار أكثر وضوحاً لهذا الحق . ويستوي في الخطأ المبدأ الاشتراكي ، الذي ينادي « بحق الانسان في كل انتاج عمله » ، والمبدأ الرأسمالي الذي يدعو لحق الانسان بأن يتصرف فيما يملك كما يشاء .

وليس من اليسير الاهتداء لمعيار عادل لتناسب الملكية بين شخص وآخر ، أو لتوازنها بين القطاعين العام والخاص . ولا يكفي الرجوع لأصول المجتمع ، أو التنويه بالخدمات المقدمة ، لوضع هذا المعيار . وليس هذا المعيار مبدأ يبشر به أو صيغة ينادى بها ، فهو أعقد وأصعب من ذلك ، لأنه جزء من واقع المجتمع السياسي ، وقاعدة من قواعد النظام السياسي القائم . ولهذا النظام تأثيره على الرفاه العام للشعب . ولذلك لا بد ان تراعى كل هذه الاعتبارات في تفضيل معيار على آخر . ويُبَسِّط لوك وغيره هذه الاعتبارات . وقد انتقدنا هذا التبسيط . وقدمنا نقدنا للوك هنا لنذهب منه الى تعزيز رأينا بشأن التجاوب الدائم بين شكل الحكومة وشكل الملكية . ويمكننا ان نتوسع الآن في بحث هذا التجاوب ، وفي تبين الطرق التي سلكت لتكييف – شكل الملكية مع مختلف أشكال الحكومة ، واخضاع هذا الشكل لمصالح حكام الدولة .

ويحسن بنا في بحثنا لهذا التجاوب بين شكل الحكومة وشكل الملكية ان نتفادى الخطأ ، الذي وقع فيه الكتاب الاشتراكيون الماركسيون وغير الماركسيين ، الذين أولوا المصالح الاقتصادية الدور الأعلى في تقرير شكل الحكومة . فالحكومة في نظرهم مؤسسة من مؤسسات النظام القائم . وتقرر طبيعة هذا النظام كيفية توزيع الثروة . وكل تغير فيه رهين بتغير ميزان المصالح الاقتصادية . والذين يذهبون هذا المذهب يخطئون فهم

طبيعة السلطة وقواعدهـا في أي مجتمع ، ويفوتهم ادراك تعقد الدوافع الانسانية . فالنظام القائم هو وليد وضع اجتماعي كلي. والشكل الذي يكون عليه النظام ينبثق من التوافق بينه وبين هذا الوضع الكلي الذي يستند الى قوى اجتماعية بما فيها مختلف الفئات ذات المصلحة . ولربما قبضت طبقة ما على ناصية الحكم ، وعجزت مع ذلك عن التأثير على البنية الاجتماعية . وذلك لأن هذه البنية لا يصنعها الحكام بل تسيرها قوى اجتماعية لا يستطيع الحكام ان يسيطروا عليها .

ثم ان الطبقة المهيمنة قد تتألف من كبار الملاكين ، وتكون ملكيتهم للثروة نتيجة لهيمنتهم على الحكم بقدر ما هي علة لها . وليست المصالح الاقتصادية هي كل ما يجتذب أبناء مثل هـذه الطبقة ، فهم يطمعون أيضاً بالقدرة السياسية التي تقترن بالمكانة الاجتماعية بقدر ما يطمعون بالقدرة التي تقترن بالثروة المادية . فإذا لم يرَ الباحث ، كما فعل كارل ماركس، سوى طمعهم المالي كانت نظرته للمصلحة الطبقية ضيقة ومادية .

وإذا اقترنت السلطة بالملكية ، فان الطبقة الحاكمة لا يمكنها ان تقتصر على الدفاع عن مصالحها الاقتصادية . وإذا نجحت في توطيد مركزها ، فان قدرتها الاقتصادية لا يمكن ان تكون السبب الوحيد لنجاحها . وشاهدنا على ما نقول هو تاريخ العلاقة بين الحكومة والملكية . ويدل هذا التاريخ على ان هذه العلاقة كانت عرضة لتغير متواصل . فلننظر الآن عن كثب إلى كيفية حدوث عملية التغير .

اتت على جميع الحضارات الكبرى التي عرفها الانسان مرحلة نشأت فيها بنية طبقية معينة ، واحتكرت فيها طبقة واحدة مع السلطة القدرة والملكية . ومرت الحضارة اليونانية التي أعقبت عصر هوميروس بهـذه المرحلة في اثينا وغيرها من المدن في منتصف القرن السابع قبل الميلاد . وتبع هذه المرحلة في المدن اليونانية كما تبعها في غيرها سلسلة من الاضطرابات والانتفاضات أدت الى تغييرات ثقافيـة كما أدت الى تغييرات في مراكز

القدرة السياسية . ونتج عنهـا تغير الوضع الاجتماعي للملكية ، وتهافت الثروة القديمة ، وانتقال الثروة الجديدة الى أيد أخرى .

ولئن حدثت هذه التغييرات في جميع المدن ، فان حدوثها في أثينا كان أشد جذرية وأعمق تأثيراً على الأجيال التالية منه في أية مدينة أخرى. ونحن نعرف هذا من « دستور اثينا » ، الذي تركه لنا ارسطو . وقد اكتشف البحث العلمي الحديث هذا الدستور بعد ان اختفى حوالي ألف وخمسمائة عام . فأصبح بوسعنا بفضل هذا الاكتشاف السعيد ان نستقرىء أعظم مفكري اليونان قصة ما حدث في أثينا . وهذا هو بعض القصة كما يرويها ارسطو :

كان لاثينا في القرن السابع بنية طبقية متحجرة . وكان الحكم السائد فيها آنذاك أوليغاركياً يسترق فيه الأغنياء أبناء الشعب كعبيد لهم . وكانت الضرائب ورسوم الايجار تثقل كاهل المواطنين،فاذا عجزوا عن تسديدها أصبح المزارعون وأراضيهم ملكاً شخصياً لمالكي الأرض . وكان لهـذا الوضع ما يماثله في كثير من بلاد العالم . ولكن أثينا لفتت الأنظار ، لأنها أصبحت في ذلك الحين مركزاً لنمو ثقافي انتشر منها الى مدن اليونان وسائر مدن آسيا الصغرى .

ولم تقتصر الثقافة اليونانية المزدهرة في اثينا على الفنون الجميلة ، بل تعدتها بشكل لم يعرفه التاريخ من قبل للتفكير الخلاق ، وللتفلسف حول الطبيعة والانسان والعالم ، وللتساؤل عن علاقة الانسان بالانسان . وتهالكت أساطير كان لها قدسيتها في مواطن أخرى . وانهار أبطال العصر الهوميري القبليون ، وخلفهم الملوك، وما لبثت الاوليغاركيات أن حلت محل هؤلاء الملوك . ثم انتفضت الجماهير ضد هذه الاوليغاركيات . ونشبت ثورات في مختلف المدن اليونانية انبثقت عنها ديكتاتوريات . وبرز الديكتاتور في بعض الأحيان من الطبقة الحاكمة ، وبرز في أحيان أخرى من الشعب وسمي « الغوغائي » .

وكان من نصيب أثينا ان يشتد الاضطراب فيهـا ويطول أمـده . فحاول دراكو ان يقضي عليه ، ولكن محاولته الاصلاحية لم تمس المعضلة الأساسية أي معضلة العبودية . فعين سولون،وهو من أبناء الطبقة الوسطى، وسيطاً في مطلع القرن السادس قبل الميلاد ، فوضع دستوراً جديداً قسم الشعب من حيث الملكية إلى أربع طبقات لكل منها حقوق تتفق مـع مرتبتها الطبقية. واستبقى الطبقة الدنيا أو الرابعة محرومة من السلطة حرماناً تاماً . وأهم ما اقدم عليه الغاء الديون ، لأنـه قضى بذلك على مصدر العبودية . ولكن نجاحه لم يدم طويلاً . لأنه خيب آمال أبناء الشعب ، الذين توقعوا منه ان يعيد توزيع الملكية ، وصدم الأغنياء الذين نظروا اليه كدراكو جديد .

ولما تجدد الاضطراب بعد حـين ، برز إلى الوجود بزستراتس أول طغاة اثينا واستولى على الحكم . ولم تكن لشخصيته معالم واضحة ، شأنه في ذلك شأن أكثر طغاة أثينا . ولم يكن من اليسير تحديد وجهته السياسية تحديداً ثابتاً . فقد بلغ الحكم كديموقراطي متطرف ، ولكنه استمال لجانبه كثيرين من الذين نقموا على الغاء سولون للديون . فجمع بين النقيضين، واستثمر الظروف السياسية المؤاتية لدفع فريق من أبناء الشعب ضد الفريق الآخر. واستطاع بدعاية بارعة ان يقنع الشعب بتخويله حق تأليف «حرس خاص » من « حملة العصي » استخدمه للقيام بانقلاب حكومي .

ولكن الزعماء المنافسين له توصلوا لاقصائه عن الحكم بعد خمس سنوات. وما لبث ان اتفق مع أحد هؤلاء المنافسين ، واصطنع الحيلة ، وتذرع بمعتقدات الشعب الغيبية ليعود إلى السلطة . فطرد من الحكم للمرة الثانية . فاصطنع من جديد القوة والدهاء ليعود لتوطيـد حكمه توطيداً ثابتاً . فأظهر في نضاله في سبيل السلطة وممارسته لها انه مثال للرجل الذي يعرف كيف يستغل فترة الاضطراب ليرفع حكمه على قواعد ديكتاتوريـة في منتهى الانتهازية . ولكنه أقام ادارة معتدلة مكنت أثينـا من الاستمتاع

بفترة سكنت فيها الاضطرابات العنيفة واستتب فيها الهدوء .

ولا تستطيع الديكتاتورية ان تؤمن مستقبلها. فهي عرضة للتغير والزوال بعد ذهاب مؤسسها . وقد تدهورت ديكتاتورية بزستراتس بعد ان مات وتولاها أبناؤه من بعده . وذهب أحد هؤلاء الأبناء ضحية الاغتيال ، وأعقب اغتياله انقلاب غيَّرَ نظام الحكم . فاحتدمت المنافسات السياسية . وتمكن كليستنيس زعيم حزب الشعب من تسلم رئاسة الحكومة ، بعد ان وسع حقوق المواطنين السياسية . فأقام دستوراً ديموقراطياً، وألغى شروط الملكية ، التي رهنت بها حقوق الأثينيين . وكانت هذه أول مرة في التاريخ تعتق فيها حقوق المواطنين في دولة منظمة تنظيماً عالياً من قيود المنزلة الاقتصادية ، وتتاح فيها للشعب حرية تعيين حكومته وعزلها .

وتعرضت علاقة الحكومة بالملكية في روما في آخر قرون الجمهورية، كما تعرضت في مختلف دول العالم الحديث لتحولات مشابهة لتلك التي تعرضت لها في اثينا . وكان استنكار اقتران الحكومة بالملكية بداية هذه التحولات ، ثم جرت محاولة للفصل بينهما ، وانتهى الأمر بتحقيق هذا الفصل تحقيقاً ناجزاً . ويمكننا ان نستخرج من هذه التجارب التاريخية الواسعة الاستنتاجات التالية :

الاستنتاج الأول يتناول العلاقة بين توزيع الملكية وتغيرات النظام القائم . فإذا فقدت المساواة في توزيع الملكية اتسعت الهوة من حيث القدرة والمكانة والفرص الاقتصادية بين الطبقات ، وباتت هذه الهوة النذير الأول بالتغيرات التي يتعرض لها النظام . وأصبحت معضلات تحقيق المساواة في توزيع الملكية من أهم حوافز العمل السياسي . واصبحت المكاسب التي يجنيها العاملون لهذه المساواة من أحسن ما يطمح اليه الزعماء السياسيون .

وما دامت المحاولات مستمرة عبر التاريخ لتحقيق هذه المساواة، ظلت اسس الملكية واهية ، وظلت مصالحها مهددة ، وظل القيمون عليها في

حالة دفاع عن النفس . وما دام هذا هو حالهم ، فلا صحة للنظرية القائلة بأن سلطان القدرة الاقتصادية يفوق بالضرورة سلطان أي شكل آخر من اشكال القدرة الاجتماعية . ولا صحة للادعاء بأن النصر في الصراع المحتدم كان دائماً حليف الذين عرفوا كيف يعتمدون قوى التغيير الاقتصادية في نظام الانتاج نفسه . فهذا الادعاء اقرب إلى الصوفية منه إلى الحقيقة التاريخية .

ان ما نشهده في التاريخ هو صراع متواصل في سبيل القدرة والمكانة بين مختلف الطبقات والفئات . ويحتدم هذا الصراع في أحوال تهيىء النصر للفئات المسيطرة على الملكية ، ويشتد في أحوال مختلفة تساعد فيها عوامل أخرى على دحر هذه الفئات . ومن هذه العوامل التفوق في التنظيم أو في العدد أو في القيادة أو في المعنى الرسولي للقضية التي يتواتر الصراع من أجلها . ويجري كل صراع فئوي في سياق ثقافي معين . ويتوقف النجاح فيه على أحوال تتجاوز بتأثيرها رؤيا المتصارعين وتتعدى قدرتهم. وقد احتدم الصراع في أثينا في جو ثقافي ممتاز ، فاتخذ له مجرى يختلف عن مجراه في أحوال ثقافية أخرى . وتقترن بالأحوال الثقافية عوامل أخرى كعلاقة الدولة التي يجري فيها الصراع بالدول الأخرى ، وتأثير التغييرات التكنولوجية والبيئية والظرفية تأثيراً يؤدي الى تقدم الاقتصاد كنظام كلي أو إلى تأخره .

والاستنتاج الثاني هو ان مختلف الفئات والطبقات تتخذ القضية الاقتصادية غاية مشتركة لصراعها ، ولكن تفسير الصراع تفسيراً اقتصادياً صرفاً هو تبسيط خادع له . فهذه الفئات تلتقي في صراعها عند هذه الغاية المشتركة، ولكنها تقوم بالصراع بوجودها الكلي لا بوجودها الاقتصادي الجزئي . والصراع الدائر هو صراع بين فئات ، وليس بصراع بين اقتصاديات . ولكل فئة من الفئات المتصارعة وجودها الذاتي المستقل عن وجود الفئات

الأخرى . ولكل منها تجربتها التاريخيـــة الذاتية التي صبرتها فئة قائمة بذاتها .

وتختلف هذه الفئات عن بعضها بفوارق بعضها اقتصادي وبعضها غير اقتصادي . وكان هذا هو حال الاثينيين في عهد كليسثنيس تباعد مـــا بينهم الفوارق المحلية والاقليمية بالاضافة الى الفوارق الاقتصادية . وظهرت هذه الفوارق كلها في اختلاف مواقف الأحزاب . فاتخذ حزب « أعالي الجبال » موقفاً اقتصادياً راديكالياً . واتخذ حزب «السهل» حيث الأرض خصبة موقفـــاً اقتصادياً محافظاً . واتخذ حزب « الساحل » حيث تسود المصالح التجارية للطبقـــة المتوسطة موقفاً بين الراديكالية والمحافظة . ولم تكن المواقف الثلاثة رهينة بالفوارق الاقتصادية وحدها ، بل كانت تؤثر فيها فوارق أخرى، كالفوارق في المنزلة بين سكان اثينا الأقدمين والمحدثين، وبين الذين ولدوا مواطنين والأجانب الذين اكتسبوا حقوق المواطنية من جديد ، وبـــين مختلف الفئات العائلية والقبلية التي يتألف منها المجتمع الأثيني .

وقد أخذ كليسثنيس كل هذه الفوارق بعين الاعتبار ، فـــلم يبدأ اصلاحاته بإزالة قيود الملكية بل بإعادة توزيع جميع السكان لعشر قبائل. فقضى بذلك على قدرة العائلات الأثينية على المطالبة بالمنزلة الاجتماعية ، التي اكسبتها اياها التقسيمات القديمة للسكان . وكانت هذه التقسيمات وليدة تاريخ طويل . وكانت مصدراً للتوتر بين العائلات الاثينية العريقة وسائر افراد الشعب . ولم يكن هناك من سبيل للتغلب عليها افضل من التوزيع القبلي الجديد . وكان لهذا التوزيع غايات سياسية ، ولكن تحقيقه يسر معالجة القضية الاقتصادية .

وننتقل الآن الى الاستنتاج الثالث وهو اوسع الاستنتاجات حول علاقة الحكومة والملكية، لأنه يتناول العلاقة بين الصراع الطبقي والتغير الاجتماعي. فكما ان الصراع الطبقي لا يمكن ان يفسر بالملكية او المصلحة الاقتصادية

وحدها ، فان التغير الاجتماعي لا يمكن ان يفسر بالصراع الطبقي وحده . وكما ان للملكية دوراً تؤديه في سياق الفئة او الطبقة ، فان للطبقة دوراً تقوم به في السياق الكلي للنظام الاجتماعي . والقضية الاقتصادية هي بصورة عامة حافز للصراع الطبقي ، والصراع الطبقي هو غالباً حافز للتغير الاجتماعي . ولكن طبيعة الصراع الطبقي وعمقه ودرجته وعواقبه تتوقف على جميع الأحوال التي سبق ان نوهنا بها . وقد وفق مفكر معاصر الى تصوير كل هذا في قوله : « اننا لا نستطيع ان نفهم الصراع الطبقي برصد ولادة الطبقات وموتها ، ولا بتتبع مقاصدها ودرجة نجاحها في بلوغ هذه المقاصد ، ولا بدرس تعاونها وتنازعها ، بل ببحث صراعها في السياق الكلي لحياة المجتمع » .

ويحرك الصراع بين الفئات والطبقات رغباتها المتعارضة في ان يكون لها قدر اوفى من ثروة المجتمع ، وفي ان يكون لها المزيد من السيطرة على هذه الثروة . ولا يتوقف تحقيق هذه الرغبات على الصراع بقدر ما يتوقف على الانتاج . فالانتاج الاقتصادي الكلي هو الذي يحدد نصيب كل من المتصارعين من الثروة . وتأثير الصراع في تحديد هذا النصيب يأتي في المرتبة الثانية بعد أهمية الانتاج نفسه . ويتوقف الانتاج النسبي على عوامل تتجاوز الصراع وتتطلب تخفيف حدته ما امكن ذلك . ويأتي في طليعة هذه العوامل تعاون فئات المجتمع تعاوناً فعالاً ، والتقدم التكنولوجي ، وحالة التربية ، وتنظيم الموارد الاقتصادية وادارتها، ودرجة التبادل الاقتصادي .

وقد يؤدي الصراع الفئوي إلى تعديل كيفية توزيع الثروة بين فئة واخرى، ويكون هذا التعديل بالغ الأهمية إذا استفادت منه الفئات الأدنى معيشة والأشد تعرضاً لاستغلال الآخرين . ولكن اعظم ما يمكن ان يتحقق من تقدم في مستوى حياة جميع الفئات ينتج عن ازدياد فعالية العمليات الانتاجية نفسها . وإذا بدت قضية التوزيع الاقتصادي في المرتبة

الأولى من الأهمية ، فما ذلك إلا لاتصالها بقضايا المكانة الاجتماعية والقدرة الاجتماعية .

ولئن اعطينا حتى الآن البرهان على الرأي ، الذي قدمناه اولاً حول التوافق الضروري بين شكل الحكومة والشكل السائد للملكية ، وحول ما لتغير كل منهما من تأثير في تغيير الآخر ، فإن علينا الآن ان نبين بعض الحالات، التي يمكن اعتبارها حالات نموذجية لتجلي هذا التفاعل الضروري بين الشكلين :

أ) كانت الملكية امتياز الطبقة الحاكمة في الدول الاوليغاركية الطبقية، وفي الدول الملكية القديمة ، وفي امبراطوريات وملكيات العالم القديم . وكانت الملكية السائدة في هذه الممالك ملكية الأرض . وكانت الملكية الاقتصادية والسلطة السياسية متداخلتين تداخلاً يجعل من العسير التمييز بينهما . وكان هذا التمييز ممكناً في الممالك ، التي يرتفع فيها الملك فوق الاوليغاركية المسيطرة . وقد يتم للملك مثل هذا الترفع ، ويظل مع ذلك رمز الطبقة المالكة وذروتها .

وامكن التمييز بين الملكية والسلطة في هذه الممالك ، إذا ما توفرت مصادر الثروة غير ايجار الأرض او دخلها او الجزية المفروضة عليها . واهم المصادر الاضافية للثروة الصناعات اليدوية والتجارة والمواهب الفنية. وتمتاز بينها الفنون التي تخدم بذخ القصور ، وادارة الأملاك بالنيابة عن مالكي الأرض وادارة الضرائب الزراعية وغير ذلك من اعمال تتعلق بالحكومة . وكانت كل هذه الموارد ثانوية الأهمية بالنسبة لملكية الأرض . فلم يكن لها شأن هذه الملكية ، التي تخول المالك بالاضافة الى حقوقه في الأرض حق استرقاق الأشخاص الذين يعملون فيها . فجعل هذا الحق الفارق بين الرقيق والفلاح فارق درجة لا فارق نوع .

وبلغت وحدة الملكية والحكومة اوجها في ظل النظام الاقطاعي الوسيط، الذي تعادلت فيه درجة الملكية ودرجة « السيادة » ، واصبحت علاقة

مالك الأرض بالفلاح كعلاقة السيد بالعبد ، وامتدت حقوق الملكية إلى جميع العلاقـات الانسانية . واقترن تحقيق هذه الوحدة الاقطاعية بين الملكية والسلطة بالحط من منزلـة جميع أشكال الثروة ، التي لا تستمد من الأرض . فحرمت المصادر الأخرى للثروة الى حد بعيد من أية قيمة اجتماعيـة أو سياسية . وأصبحت اسطورة القرون الوسطى كما وصفها كاتلن اسطورة استنكار التجارة والرأسمالية كنتيجة لاستنكار الفائدة .

وسنت الكنيسة أحكاماً صارمة ضد مقرضي المال بفائدة ، فاعتبرتهم قرارات مجلس لاتران الثالث (١١٧٥) ومجلس ليون (١٢٧٤) ومجلس فينا (١٣١٢) خوارج عـلى القانون . وكان لرجل الأعمال الحق في اجرة عملـه . فاذا تجاوز الاجرة لأية فائدة أخرى كان هذا التجاوز تعدياً على حقوق الآخرين . ونُظر الى التجارة كمهنة للطبقات الدنيا . واختلفت النظرة اليها وللصناعة بعض الشيء في المدن حيث اكتسب التاجر والصناعي بعض القدرة السياسية والمنزلة الاجتماعية . ولكن المدن في النظام الاقطاعي أشبه شيء بجزر منقطعة عن سائر اجزاء النظام . ولم يكن من حد هام في هذا النظام الاقطاعي لوحدة الملكية والسلطة سوى الحـد ، الذي أقامته قدرة الكنيسة السياسية . ولكن الكنيسة نفسهـا انسجمت مع النظام القائم ، وأصبحت هي أيضاً من أعظم مالكي الأرض .

ب) اقترن تحول النظام الطبقي الاوليغاركي إلى نظام ديموقراطي بالسير في طريق الفصل بين الملكية والسلطة السياسية . وقد اقترن هذا التحول بالحد من الصلاحيات ، التي استأثرت بها الطبقة الحاكمة ، وبتعميم التمثيل الشعبي لجميع الطبقات ، أي بتوسيع قاعدة السلطة بطرق متنوعة . وأياً كانت الطريق التي سلكت، فقد رافق السير فيها توسيع الحقوق السياسية، التي استأثر بها ذوو الملكية للذين لا ملكية لهم، أو للذين هم أقل املاكاً من سواهم . هذا ما حصل في اثينا وروما ، وهذا ما حدث أيضاً في القرون الوسطى . وتجلت العمليـة في أواخر القرون الوسطى في نشوء

البطانات المحليـــة ، أو في توسيع المجلس الأعظم للملكة في انجلترا ، وادخال ممثلين لصغار الملاكين فيه .

والطريف في هذا التحول من الاوليغاركية إلى الديموقراطية ان ذوي الملكية هم الذين دفعوا السير في الطريق المؤدي إلى فصل الملكية عن الحق السياسي . وظل دورهم في هذا التحول الديموقراطي بارزاً حتى نهايـــة القرن الثامن عشر في انجلترا . فالذين طالبوا حينئذ بالتوسع في تخويـــل المواطنين حق الانتخاب احتجوا بحق كل من تكون له ملكية بأن يكون له صوت . ولما انتقد برك الفوضى التي أشاعتها الثورة في فرنسا، أعلن ان الفوضى تسود فرنسا « لأن الملكية لا تحكمها » .

فكانت المطالبة بتوسيع التمثيل الشعبي منصبة أولاً على الدعوة للاعتراف لذوي الملكية الصغيرة بهذا الحق . فهؤلاء هم دافعو الضرائب . ولا يجوز أن تفرض عليهم الضرائب إذا لم يشاركوا في وضع السياسات التي تستلزم فرضها . فكانت حريات الناس وحقوق الملكية واحدة . وقد انتشر مثل يعبر عن هذه الوحدة تعبيراً لا يبعد عن الحقيقة وهو « ان الثورة الانجليزية أحلت الحق الإلهي لصغار الملاكين ، محل حق الملوك الإلهي » .

ولكن عملية التحول ذهبت لأبعد مما قصده ذوو الملكيـــة . فامتدت الحقوق التي طالبوا بهـا للذين يملكون والذين لا يملكون . وغلبت نزعة التحرر على أي قيد من قيود الملكية . وانتصرت فكرة المساواة بين جميع المواطنين . وكانت بداية هذا الانتصار اعتراف « الماجنا كارتا » بحقوق البارونات تجـاه الملك . فجاء هـذا الاعتراف كمنطلق للاعتراف بحقوق المواطن كشخص أياً كانت ثروته أو منزلته أو كان أصله وجنسه .

وأدى التحول الديموقراطي إلى تحقيق الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والملكية على درجات مختلفة ، ولكنه لم يؤد إلى زوال تأثير الملكية على الحكومة زوالاً تاماً . واختلف ما تبقى من هذا التأثير من دولة لأخرى، وخفت درجته بقدر ما تقدمت الدولة في الديموقراطيـــة . ولكن الدولة

الأكثر تقدماً في الديموقراطية من سواها لا يمكنها أن تزعم انها تخلصت من هذا التأثير تخلصاً تاماً . لأن الفوارق في الملكية ظلت قائمة .

وما دام الأمر كذلك فالفوارق في الملكية هي فوارق في القدرة . ولا يكفي لتحقيق المساواة الاعتراف بحق واحد للفقير والغني في الانتخاب أو في الترشيح للمركز السياسي . ولا يكفي لتحقيقها ان تكون أكثرية الناخبين من الفقراء . والمساواة المبدئية في حق الانتخاب لا تعني ان الناخبين يصوتون كحيوانات سياسية ، فيتجردون عن أي مصلحة أو يتخلصون من أي تأثير . فهذا التجرد غير ممكن ، لأن للناخبين اهتماماتهم بتقدم أعمالهم وازدهار عائلاتهم . ولجميع هذه الاهتمامات علاقتها بالملكية .

ثم ان المرشحين يختلفون عن بعضهم البعض في قوة نفوذهم وفي قدرتهم على استهواء الناخبين والتأثير في تفكيرهم . وللثروة أثرها في هذا الفرق بين مرشح وآخر . ولها أثرها في قدرة المرشح أو عجزه عن السيطرة على وسائل توجيه الرأي العام . والناخبون أعضاء في منظمات كالأحزاب أو غيرها . وتجتذب زعماء هذه المنظمات مصادر الثروة بطرق شتى . فللثروة سبلها المتعددة لكسب الأصوات ، لا تستثنى منها عمليات شراء الأصوات التي ازدهرت في انجلترا في ظروف ملائمة في عهد السر روبرت ولبل أو في الولايات المتحدة منذ عهد اندرو جاكسن . وتتعدى قوة الثروة السياسية في كثير من الأحوال قيمتها التصويتية . وتبلغ هذه القوة أقصاها في الدول الرأسمالية أو الاجتماعية الرأسمالية حيث تسير الثروة آلة التنظيم الاقتصادي المعقدة فتؤثر على أعمال الحكومة تأثيراً قوياً .

وينتقل المنتخبون من حال الى حال قبل الانتخاب وبعده . فإذا كانوا قبل الانتخاب فقراء وجدوا أنفسهم بعد تسلم وظيفتهم التمثيلية العالية في بيئة تختلف عن البيئة التي انبثقوا منها . وتفتح الوظيفة الجديدة أمامهم فرصاً جديدة ، وتسبغ عليهم قدرة جديدة ، وتعرضهم لتأثيرات جديدة ، فتصبح حياتهم كلها أقرب الى جو الثروة منها إلى جو الفقر . وتنشأ

لهم كنتيجة لهذا التغير مصالح جديدة ، تدفعهم لمواقف ينتصرون فيها للأغنياء بدل ان ينتصروا للفقراء . ويرافق كل هذا تبدل في نفسياتهم يجعلهم اليوم عكس ما كانوا عليه بالأمس .

وهذا التبدل الذي يتعرض له رجال السياسة حمل روبرتو ميشلز على صياغة ما سماه « قانون الاوليغاركية الحديدي » . ولو لم يبالغ لاعتبر هذا التبدل نزعة لا قانوناً. واستشهد بما يجري للوزراء اليساريين في فرنسا، وللزعماء النقابيين في البلاد الأوروبية والولايات المتحدة . وبسط المشكلة لأنه أسقط من درسه لها العوامل النفسية ، التي قد تحد من هذا التبدل أو تعوقه . وبالرغم من مبالغته في المشكلة وتبسيطه لها، فإن الشواهد التي قدمها أعطت الدليل على وجودها .

وفات ميشلز ان المشكلة لا تلاحظ في الأنظمة الاوليغاركية فحسب، ولكنها تشاهد أيضاً في أنظمة أخرى بما فيها النظام الديموقراطي بمختلف مراحله وأشكاله فالحكم في كل هذه الأنظمة هو عمل مربح . والذين يتولونه ، سواء أتولوه وهم فقراء أو أغنياء ، يستطيعون بعد أن يبلغوا مناصبهم العالية ان يحسّنوا أحوالهم المالية . لأن هـذه المناصب تخوّلهم صلاحية منح العقود والاجازات والامتيازات بمختلف أنواعها . فيستفيد منها اناس يتبادلون الفوائد التي يجنونها مع الحكام .

ويحصل تبادل الفوائد بطرق شتى ليس من الضروري أن يكون بينها الرشوة أو افساد الضمائر . وتؤدي كل هذه الطرق إلى تحقيق الكسب المنشود ، وتسهم في ابعاد الرجل السياسي عن وسطه الفقير ،وتبقيه بعيداً عنه . وتقصيه عنه وهو في منصبه السياسي ، وتقصيه عنه. بعد ان يترك المنصب مزوداً باختبارات وعلاقات جديدة تؤمن له أعمالاً ومسؤوليات جديدة في الوسط الغني . فتتغيّر نظرته للأمور وينقلب من ممثل لمواقف الفقراء إلى ممثل لمواقف الأغنياء..

ج) ويختلف النظام السوفياتي في نظرته لعلاقة الملكية والحكومة اختلافاً

تاماً عن الأنظمة الاوليغاركية والديموقراطية ، فيقضي على أي تأثير للملكية الخاصة في الحقل الحكومي . ويحقق ذلك بتأميم الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية ووضع ادارتهـا في يد الدولة . فيزول بذلك أي شكل من اشكال الملكية الخاصة ، التي تمكن الانسان من السيطرة على انسان آخر أو من السيطرة على الحكومة . وبذلك تبلغ الثورة الشيوعية ما لم تبلغه أية ثورة قبلهـا ، لأن الثورات السابقة قيدت الملكية ، ولكن الثورة الشيوعية ألغتها .

ولئن قضت الثورة الشيوعية على الملكية ، فانها لم تقض على الفوارق في الدخل الفردي . فما تزال هذه الفوارق واسعة في الاتحاد السوفياتي . وما يزال الدخل الأعلى يبلغ بصاحبه منزلة أعلى ، ويوفر له مزيداً من القدرة على الاستهلاك والادخار . ولكنه لا يكسبه قدرة مالك المصنع أو الحقل على السيطرة علـى خدمات العمال والفلاحين ، ولا يخوّله حق التعيين والعزل ، ولا يمكنه من التحكم بحياة الآخرين أو من التسلط على عمليات الانتاج وسياساته .

ولربما اتخذت الدولة بعض قرارات يستفيد منها ذوو الدخل الأعلى أكثر مما يستفيد منها ذوو الدخل الأدنى ، كالقرار الذي اتخذ في تشرين الأول عام ١٩٤٠ بفرض رسوم في السنوات العليا من المدارس الثانويـة وفي الجامعات . واتخذ في الوقت نفسه قرار بتقديم المنح للطلاب المتفوقين. فلئن حقق القراران فوائـد خاصة لذوي الدخل الأعلى ، إلا ان هذه الفوائد لم تكن هي المقصودة من اتخاذهما . بل المقصود تخفيف الأعباء المالية المتزايدة التي يلقيها التعليم على كاهل الدولة ، ورفع مستوى التعليم الفكري بتوسيع الفرص المتاحة فيه للطلاب المتفوقين . وقد تضخمت نفقات التعليم بسبب الحاجة لاستيعاب الزيادة المتواصلة في عدد الطلاب، وبسبب حاجة المصانع أثناء الحرب إلى عمال مدربين . ولما انتهت الحرب ادخلت تعديلات جديدة للرسوم يستفيد منها الطلاب العائدون من ميادين القتال .

ولكن هذه القرارات والتدابير ، وما يسفر عنها من امتيازات للبعض، لم تغير المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه النظام السوفياتي ، وهو مبدأ الغاء الملكية والقضاء على تأثيرها على الحكومة . ولكن تطبيق هذا المبدأ لم يؤد إلى زوال الطبقية زوالاً تاماً .

ويعطي مثل الاتحاد السوفياتي دليلاً في غاية البداهة على صحة رأينا حول التجاوب بين شكل الملكية وشكل الحكومة . فالبنية السوفياتية الحكومية قاعدتها الايديولوجية المذهب الماركسي الداعي للشيوعية ولالغاء الملكية . والأشكال الحكومية الأخرى الاوليغاركية والديموقراطية لا تستند لقاعدة ايديولوجية معينة حول الملكية ، ولكنها ملتزمة بالمحافظة على نظام خاص للملكية . وينبثق هذا الالتزام من روح هذه الأنظمة ومن المصالح التي تؤازرها . وتتغير أشكال الحكومات بسبب الافكار الجديدة حول طبيعة الملكية وتوزيعها ، التي يعتنقها الناس وتبشر بها الحركات السياسية. ويتغير توزيع الملكية بتغير الأحوال التكنولوجية والاقتصادية . وسنرى فيما بعد ان تحولات الملكية في المجتمع الصناعي الحديث أحدثت تأثيراً قوياً لم يقتصر على العلاقات الاجتماعية بل تعداها الى طبيعة الحكومة .

القسم الثالث

أشكال الحكومة

٧ مجمل أشكال الحكومة

الاشكال الرئيسية

تتغير أشكال الحكومة بتغير الظروف والملابسات التاريخية تغيراً متواصلاً . وتنشأ من خلال هذه التغيرات أشكال أو أنظمة سلطوية مختلفة،وتتخذ لها صوراً تاريخية ثابتة . ويبدو بعض هذه الأنظمة مستقراً في بعض الأحيان . ولكنها ما تلبث ان تتعرض لقوى جديدة ، يكون لها فعلها في تحولها تحولاً بطيئاً أو سريعاً . فالتغير هو سنة الأشكال والأنظمة السياسية ، ولا ينجو من هذه السنة الا بعض النماذج الرئيسية التي تستمر استمراراً نسبياً .

وتصنيف البنيات السياسية أعسر من تصنيف البنيات الطبيعية . لأن البنيات الطبيعية تتفرع لأنواع وأجناس ، وتتوالد أشكالها الجديدة من الأشكال القديمة توالداً عفوياً منتظماً . ولكن البنيات السياسية لا عهد لها بمثل هذا التوالد الطبيعي . فيتوجب على من ينشد تصنيفها ان يتعرف اليها في أزمنة وأمكنة مختلفة ، وان يرتبها تحت نماذج مختلفة . فيرى نظام الدولة — المدينة اليوناني في عهد بريكلس ، ويذهب بعد ذلك بعيداً عنه إلى اوروبا الغربية في القرن الثالث عشر ، ليشاهد فيها نموذج الدولة الاقطاعية .

ويقوم الباحث بتصنيف هذه النماذج من خــلال مد وجزر يتجاذب النضال الصاخب في سبيل القدرة والرفعة في مختلف الأمكنة والأزمنـة . ويصطفي خلال هذا التغير المطرد اللحظات التي استوى فيها تكوين نظام ما من الأنظمة . فإذا ما هداه منهجه الاصطفائي الصرف إلى اللحظـــة التاريخية التي استوى فيها النظام أو الشكل استواء تاماً، افترض ان التحول في ظرف ما ان هو الا مرحلة من مراحل اكتمال أو اندثار النموذج الذي اصطفاه . وقد شاع منذ أمد بعيـد تصنيف ثلاثي للأشكال الحكومية . ويرجع عهدنا بهذا التصنيف إلى القصة التي رواها هيردوتس عن اجتماع سبعة من وجهاء فارس للتداول في أفضل دستور لبلادهم . وكان أمامهم أن يختاروا واحداً من ثلاثة أشكال للدولة : « الملكية » أي المناركية ، و « الشعبية » أو الديموقراطية ، و « القيلية » أو الاوليغاركية . وكان لكل شكل من يتبناه ويدافع عن محاسنه بينما يوجه الانتقاد لمساوىء الشكلين الآخرين . فأسفر تداولهم عن تقرير اختيار الملكية بأكثرية صوت واحد.

ووصف افلاطون في الفصلين الثامن والتاسع من الجمهورية هذه الأشكال الثلاثة ، وأوضح طريقة انحلالها إلى نقائض ثلاثة : انحلال الملكيـة إلى الظلمية ، وانحلال « القلّية » أو الارستقراطيـــة إلى القيلية ، وانحلال الديموقراطية إلى « الرعاعية » أو الموبوكراسية . واعتبر الملكيـة أفضل هذه الأشكال ، والقيلية التي تنحل اليها أسوأ أشكال الانحلال .

وتبع ارسطو افلاطون عن كثب في هذا التصنيف الثلاثي في الفصل الرابع من كتاب السياسة . ولكنه اصطنع كلمة « البُلايتي » أو « نظام الدولة » ليصف « حكم الأكثرية » الدستوري ، الذي تحكم فيه الأكثرية لخير الكل . واعتبر الديموقراطية شكل الانحلال الحكومي . ولعله قصد « بالبُلايتي » حكم الطبقات المتوسطة ، وعنى بالديموقراطية حكم الفقراء.

وأصبح التصنيف الثلاثي معتمداً بعد ذلك ومسلماً به من قبل الفلاسفة السياسيين . فتبناه أكثرهم ، وتساءلوا كما تساءل افلاطون وارسطو عن

الشكل الأفضل والشكل الأسوأ . فاعتنق سبينوزا نظرية افلاطون ذاهباً مذهبه فيما تكون عليه الأشكال الثلاثة وما تنحل اليه . ولكنه خالف الفلاسفة اليونانيين في نظرتهم إلى الديموقراطية ، واعتبرها أصلح الأشكال الثلاثة .

واختلف الرأي حول تعريف كل شكل من هذه الأشكال بدون ان يؤدي هذا الاختلاف إلى نقد أساس التصنيف،أو الى الشك في صحته ، أو الى الارتياب في سلامته . وظهرت في البحث أشكال أخرى اعتبرها ملاحظوها « الشكل المزيج » بين الثلاثة . وأصبح لهذا النموذج أنصار يفضلونه على الاشكال الاصلية . وكان من هؤلاء شيشرون الذي استحسن « الشكل المزيج » بين الملكية والارستقراطية والديموقراطية .

ويستند التصنيف التقليدي الثلاثي للاشكال الحكومية لمعيار أولي يزكيه اختبار زمني طويل . ولكن هذا الاختبار الزمني لا يكفي وحده لاثبات صحة المعيار . وما يزال هذا المعيار يستثير اسئلة ما فتىء أكثرها حتى الآن بدون جواب . ويدور أهم هذه الأسئلة حول صلاحية العدد لأن يتخذ معياراً لتصنيف الدول . فهل يجوز اعتماد المعيار الحسابي،والاكتفاء به في تقسيم الدول الى دول يحكمها واحد ودول تحكمها أقليــة ودول تحكمها أكثرية ؟

ان الحقيقة هي ان الحكم لا تتولاه الأكثرية ، ولا يمارسه جميع أبناء الشعب ، ولكنه عمل تضطلع به دائماً الأقلية . وتنشأ منه معضلة دستورية حول علاقة الواحد بالأقلية . ولكن المعضلة الأهم تتصل بعلاقة الأقلية الحاكمة بالأكثرية المحكومة . فإذا كانت الاقلية مسؤولة تجاه الأكثرية كان الحكم دستورياً ، وإذا لم تكن مسؤولة كان الحكم قيلياً أي اوليغاركياً. ويعني هذا ان التصنيف الثنائي لاشكال الحكم أصح من التصنيف الثلاثي. لأن الأقلية التي تحكم لا بد ان يكون لها رئيس أو قائد . والحاكم الفرد لا بد أن يكون ممثلاً لأقلية مهيمنة أو رمزاً لها . وحكم الأقلية هو حكم

الطبقة أو العصبة أو الحزب ، أي انه حكم فئة ما . وتحدد بنية الفئة التسلسلية ما إذا كان الحكم ملكياً ، أو امبراطورياً ، أو استبدادياً ، أو دينياً . ويؤدي حكم الأقلية في حالات نادرة ، كالحالات التي عرفت في النظام الروماني ، إلى إلغاء حكم الفرد إلغاءً تاماً . فيتولى الرئاسة قنصلان ، أو يتولاها مجلس مؤلف من عشرة شيوخ لكل منهم حق النقض ، أو يتولاها رئيس اسمي يمارسها بالمساواة مع سائر أعضاء الفئة الحاكمة .

وإذا وسعنا النظر في «حكم الفرد» ، وجدناه مشتملاً على أشكال متعددة تختلف عن بعضها البعض اختلافاً كبيراً . فهناك حكم الفرد في الملكية الوراثية ، الذي تختلف بنيته كل الاختلاف عن الحكم الفردي الاستبدادي . والملكية المقيدة ديموقراطية ، والملكية المطلقة نقيضتها . ويعني هذا ان الاعتبارات العملية تقضي بأن يكون المعيار الدستوري للتصنيف ثنائياً ، وان يكون نموذجاه الرئيسيان الاوليغاركية والديموقراطية .

وهناك انتقاد آخر يمكن ان يوجه للمعيار الدستوري للتصنيف التقليدي الثلاثي . فهذا المعيار واسع ، ولا يسمح بتصنيف عدة نماذج للحكومة يجب ان تميز عن بعضها البعض تمييزاً واضحاً . فالدولة الاقطاعية تختلف في بنيتها كل الاختلاف عن الدولة الرأسمالية . وللدولة — المدينة خصائص تختلف عن خصائص الدولة القومية . وللجمهورية وجوه هامة لا تتوفر للملكية . والامبراطورية شيء والاتحادية الفدرالية شيء آخر . فإذا أمعنا النظر في هذه الفروق تبين لنا ان المعيار الدستوري هو معيار تعميمي لا يكفي وحده لتحديد الخصائص التي تتميز بها مختلف الاشكال السياسية . ولا بد ان تضاف اليه معايير أخرى ليستقيم التصنيف .

ونقترح التصنيف الاشمل في الرسم البياني الوارد على الصفحة التالية . ونعتمد في هذا الرسم عدة معايير للتصنيف ، وينجلي شكل الحكومة بجمع مختلف المعايير التي تنطبق عليه . فيجمع تعريفنا للاتحاد السوفياتي بأنـــه « استبدادية فدرالية اشتراكية » بين الصفات الواقعة تحت (أ ٢ و ب ٤ و ج ٤ و د ٣) . ويجمع وصفنا للامبراطورية النمساوية المجرية المتعددة البلدان للصفات الواقعة تحت (أ ١ و ج ٥ و د ٢) . وليس من السهل الحكم عليها بأنها اقطاعية أو رأسمالية لانها اشتملت على عنـــاصر الاثنين (ب ٢ أو ب ٣) . ويمكن ان توصف فرنسا لدى قيام الحرب العالمية الثانية بأنها « الجمهورية الرأسمالية للأمة الفرنسية » . (أ ٦ و ب ٣ و ج٤). وإذا وصفناها مع مستعمراتها أصبحت امبراطورية (أ ٦ و ب ٣ و د ٢) .

ويظل شكل الحكومة هدفاً لعمليات تغيير متواصلة . فإذا نظرنا اليه على ضوء هذه العمليات ، لاحظنا انــه قد تكون له في بعض الاحيان خصائص نموذج من النماذج ، بينما يكون في حالة تغير في اتجاه نموذج آخر . ولذلك يتوجب علينا ان نصنف الحكومات باحتراس . والاحتراس ألزم لدى النظر في المعيـــار الاقتصادي ، ولكنه لازم في تطبيق جميع المعايير . والامثلة كثيرة على ضرورة هـــذا الاحتراس . وهـذه بعض الامثلة: إلى أي حد يجب ان تقيد الملكية حتى يصح اعتبارها ديموقراطية؟ وما هي دلائل تحول حكومة القطر الى حكومة وطنية ؟ ان الاجابة على هذه الاسئلة ليست هينة . وسنحاول معالجتها في الملاحظـــات التي تتبع الرسم البياني .

رسم بياني لأشكال الحكومة

أ	ب	ج	د
المعيار الدستوري	المعيار الاقتصادي	المعيار الفئوي	بنية السيادة
اولاً : القبلية (الاوليغاركية)			
	ب ١ حكومة الاقتصاد البدائي الجماهيري	ج ١ الحكومة القبلية	د ١ الحكومة الوحدوية
أ ـ ١ الملكية (المناركية)	ب ٢ الحكومة الاقطاعية	ج ٢ حكومة المدينة	د ٢ الامبراطورية المستعمرة المستتبعة (دبندنسي)
أ ـ ٢ الاستبدادية (الديكتاتورية)	ب ٣ الحكومة الرأسمالية	ج ٣ حكومة القطر	
	ب ٤ الحكومة الاشتراكية	ج ٤ الحكومة الوطنية	د ٣ الحكومة الاتحادية الفدرالية
أ ـ ٣ الإلهية « الثيوقراطية »		ج ٥ الحكومة المتعددة القوميات	
أ ـ ٤ الرئاسة التعددية		ج ٦ حكومة العالم	
ثانياً : الشعبية «الديموقراطية»			
أ ـ ٥ : الملكية المقيدة			
أ ـ ٦ : الجمهورية			

ملاحظات حول الرسم البياني
لأشكال الحكومة

١ ـ ١ الملكية :

اتخذت الملكية على الأغلب شكل القيلية (الاوليغاركية) . والمعنى الحرفي لكلمة ملك « مونارك » الحاكم الأوحد . ويدل هذا المعنى على السلطة المطلقة والاستئثارية . ولكن الواقع يدل على ان سلطة الملك تختلف من نظام لآخر اختلافاً كبيراً . وتدل الكلمة أيضاً على اختلاف في المنزلة الاجتماعية بين الملك وسائر رعاياه . فللملك شأن خاص يتفرد به، ويحفظ له هذا الشأن في قانون الوراثة ، الذي يتناول العائلة المالكة ، ويحدد لها امتيازاتها، وكأنها امتيازات طبقة قائمة بذاتها . وتتوارث هذه الامتيازات من جيل لآخر . ولذلك فان الملكية هي من حيث الجوهر نظام حكم وراثي .

ويجب ان تستثنى من هذا الوصف « الملكية الانتخابية » التي وجدت في حالات نادرة في بلاد تسود فيها الاقطاعية كبولندا والامبراطورية الرومانية المقدسة . وهي حالات ينتخب فيها الملك حاكماً لمملكة صغيرة أو لاقليم صغير ، ويكون الملك المنتخب من أبناء طبقة خاصة قائمة بذاتها . ويأتي حكمه في مرحلة من المراحل التي تكون فيها الدولة دون طور التكامل . وليس تطبيق الملكية الانتخابية بالأمر اليسير . وتبرز صعوبات التطبيق حين يأخذ الناس مبدأ الانتخاب أخذاً جدياً كما حدث في بولندا بعد وفاة سجسمند أوغسطس عام ١٥٧٢ . وبدىء بتطبيق المبدأ الانتخابي في الامبراطورية الرومانية المقدسة بعد صلح وستفاليا . وأصبح القيصر ينتخب من قبل سبعة ناخبين . ولكن سلطته لم تكن في ذلك الحين سلطة ملكية حقيقية . وهناك حالات ينتخب فيها أحد الامراء

ليصبح رأساً لعائلة ملكية وراثية كما جرى للامـــير شارل الدانماركي ، الذي انتخب عام ١٩٠٥ ملكاً للنرويج ، وأصبح بعد انتخابه الملك هاكون السابع . ان هذه الحالة هي حالة تنصيب انتخابـي لأسرة مالكة جديدة . ولا يجوز ان توصف ملكيتها الوراثية بأنها ملكية انتخابية .

وتختلف الملكية عن الاستبدادية من حيث توارث رئاسة الدولة . فهذا التوارث ثابت في النظام . ويتسلم الوريث الملك بعـــد مورثه . ويختلف هذا عن الحالة التي يسمي الحاكم فيها خلفه . ولا يحصل هذا في النظام الملكي بل في النظام الاستبدادي . ولربما جاءت تسميـة الخلف كظاهرة انتقالية من ظواهـــر التحول من الاستبدادية إلى الملكية . وهكذا كانت حين سَمَّى اوغسطس ابن زوجته وريثه السياسي .

١ ـ ٢ الاستبدادية :

اننا نصنف الاستبدادية كنوع من أنواع القيلية . وهذه هي في نظرنا حقيقة الاستبدادية ، مهما كانت سلطة الحاكم المستبد في الظاهر مطلقـة . فهو رئيس لعصبة متسلطة ، أو للحزب .

وبنية الاثنين في جوهرها بنية قيلية – وإذا ما نسبت للزعيم المستبد ، سواء كان الفوهرر أو الدوتشي ، سلطة علوية ، فإن المقصود بها حيلة دعاوية لتعزيز الأسطورة الاستبدادية ، شأنهـــا في ذلك شأن الجلالة أو الألوهية التي خلعت على الملكية الوراثية . ولربما وصف المستبد بالطاغية أو الظالم . فيوحي هذا الوصف بأن سلطته شخصية ومطلقـــة . ولكن الحقيقة هي انه منعتمد بالضرورة على حاشية مقربة من اخصائه . وليس من السهل ان يوجد أو ان يتصور حكم شخصي تعسفي لا يعول صاحبه على التأييد الفعال الذي يلقاه من طبقة حاكمة .

ا ـ ٣ الثيوقراطية :

تختلف الثيوقراطية من حيث الشكل عن الملكية والاستبدادية. فالرئيس فيها لا يرث الحكم من سلفه ، ولا تحمله اليه حركة انقلاب ، ولكنه يأتي اليه منتخباً من قبل المجمع الاكليركي أو الطبقة الكهنوتية. ويفترض فيه ان يكون موسوماً وسماً إلاهياً ، وان يكون خليفة الله على الأرض . ويحتمل ان تكون الثيوقراطية سلطة عليا تحدّ من سيادة الحاكم الزمني ، وتجعله خاضعاً لادارة الرئيس الديني. وأبرز مثال على هذا الوضع المنشور البابوي الذي أصدره بونيفاس الثامن .

وتلتقي في بعض الأحيان الملكية والثيوقراطية كما كان الحال في تركيا في عهد السلاطين ، حين كان السلطان خليفة المسلمين ، وكان الرأس الديني والزمني للدولة . فكانت رئاسته للدولة شبه ثيوقراطية . وأما رئاسة « الدلاي لاما » في التيبت فإنها ثيوقراطية صرفة ، وحكمه الزمني هو وظيفة من وظائف رئاسته الدينية .

والثيوقراطية اليهودية هي أبعد الثيوقراطيات تأثيراً في العصر الحديث . وهي أقربها إلى الاكتمال وأشدها تصلباً . وتطغى فيها الروح الثيوقراطية على الاعتبارات الطبقية ، وتعطي الشعب وحدة كلية خارقة، وتجعله أشد الشعوب زهواً بسننه وآلهته . فالشعوب كلها تشيد بسننها وآلهتها، وترفعها فوق سنن آلهة غيرها . ولكن الشعب اليهودي ذهب إلى أبعد من ذلك، واستمسك باعتقاد لا يتزعزع بأنه شعب الله المختار ، وانه اتحد مع الله في ميثاق أزلي . وتجسم هذا الاعتقاد في مؤسساته السياسية. ثم أتى يوم، أشار اليه الكتاب المقدس ، اشتهى فيه اليهود ان يكونوا «كسائر الأمم» ، وان يكون حاكمهم ملكاً بدل أن يكون نبياً أو قاضياً يفسر لهم ارادة الله . فنصب أول ملك مباركاً من الرب وأخذت الثيوقراطيـة منذ ذلك الحين تتحور . وهب الأنبياء الذين جاءوا فيما بعد يجاهدون للعودة بالشعب

الى الطهارة الدينية التي كان عليها في بدء الثيوقراطية . ولكن جهادهم ظل عـلى الأغلب دون جدوى وأخذت الظروف تقضي عـلى القانون الكهنوتي، قانون التوراة بأن يتكيف في حالات كثيرة مع قانون الدولة .

ا ـ ٤ الرئاسة التعددية :

تقوم الرئاسة التعددية في الأنظمة التي يكون فيها رؤساء متساوون ، أو يكون فيها رئيسان أو أكثر ينفرد كل منهم بالسلطة في حيز اختصاصه. وأكثر ما عرفت هذه الرئاسة في الدولة ـ القبيلة أو في الدولة ـ المدينة.

وتنتشر ظاهرة الرئاسة الثنائيـة في المجتمعات البدائية . فيتولى أحد الرئيسين سلطة الشؤون الزمنية، ويتولى الثاني سلطة الشؤون الدينية والمراسمية. وقد اعتمد هذا النموذج الرئاسي في مصر القديمة وفي أوروبا في العصور الوسطى كتسوية للمنازعات الناشبة بين السلطتين الملكية والكهنوتية .

واعتمدت الرئاسة التعددية أكثر ما اعتمدت في الدولة ـ المدينة وفي روما في العهد الذي سبق العهد الامبراطوري ، الذي ساد فيـه قناصل تقاسموا السلطة بالمساواة فيما بينهم . وعرف هذا النموذج في عهد مبكر من تاريخ اثينا كما عرف في تاريخ فلورنسا . وهناك حالات تولى فيهـا الرئاسة مجلس رئاسي أو مجمع مـن الحكام . وهي حالات لا يجوز ان توصف الرئاسة فيها بأنها تعددية ، لأن للمجالس والمجامع رئيساً واحداً، وان كان رئيساً بين أعضاء متساوين .

وقد أهملنا في تصنيف الأشكال القبلية كلمات لها دلالاتها على خصائص الفئة الحاكمة ، كالمشيخية (جرنتكراسية) الدالة على حكم المتقـدمين في السن ، والاموالية (بلوتكراسية) الدالة على حكم ذوي الثروة ، والقلية (الارستوقراطية) الدالة على حكم الأقلية . ولهذه التعريفات دلالات غامضة. فاذا اعتبر السن معيار الأهلية للسلطة ، اعتبرت معه صفات أخرى لا بد

من توفرها لاستحقاق المشيخية . وإذا سادت الاموالية ، فان سيادتها لا تدل على شكل محدد من أشكال الحكم . وإذا سيطرت القلية ، فان سيطرتها لا تعبر عن نظام معين للحكم . وما دامت القلية تعني حكم الأقلية ، فانها تستثير التساؤل عن معيار أفضلية أقلية من الأشخاص لتولي الرئاسة . فما هو معيار الأفضلية ؟ وما هي الطريقة الأصح لاختيار أفضل من يصلح للحكم من بين أبناء الشعب كافة ؟

ان أحداً منا لم يهتد بعد لهذه الطريقة . القيلية هي دائماً حكم طبقي، وان اختلفت طريقة حكم ـ الطبقة باختلاف الظروف . وسنتناول الاختلاف الأساسي بين الديموقراطية والقيلية في بحثنا البنية الاجتماعية .

ا ـ ٥ الملكية المقيدة :

لا يعني تقييد الملكية تحولها بالضرورة الى ديموقراطية . فللملكيات دائماً قيودها الدستورية ، ولكم وضعت القيود على سلطة الملك لخير الطبقة الحاكمة أو لصالح الفئة المهيمنة . ولا تستحيل الملكية لديموقراطية إلا إذا أدت القيود المفروضة للحؤول دون تدخل الملك تدخلاً مباشراً في صنع القرارات السياسية ، وأصبحت هذه القرارات من صنع ممثلي الشعب بكامله . فإذا بلغت القيود هذا الحد ، ساد الملك بدون ان يحكم، كما هو الحال في انجلترا الحديثة ، حيث أصبح الملك رمزاً للوحدة ، وبات أشبه شيء برئيس فخري له شأنه خارج المعترك السياسي . ولكن الملك يظل في هذا النظام « ينبوع الشرفية » ، ومانح الألقاب ، ومحور البلاط ،وذروة بنية النفوذ . فيظل للملكية ، مهما غلبت عليها الديموقراطية، طابعها الطبقي الذي تنفيه الديموقراطية الجمهورية .

ا ـ ٦ الجمهورية :

ان الجمهورية هي النقيض التاريخي للملكية . وتطلق كلمة جمهورية على أية دولة لا يرأسها ملك ، ويختار رئيسها بالانتخاب أياً كانت القيود التي تفرض على انتخابه . وقد اطلقت الكلمة على الدولة الرومانية بعد ان طردت روما القديمة ملوكها ، فأصبحت تعرف بالجمهورية الرومانية بالرغم من استمرار الحكم القبلي . وتطلق على الجمهوريات السوفياتية ، وجمهوريات اميركا اللاتينية ، وهي استبداديات تختلف كل الاختلاف عن الجمهوريات الديموقراطية في سويسرا وفرنسا والولايات المتحدة الأميركية .

وتنطبق كلمة الجمهورية انطباقاً أدق على الدول الديموقراطية . ولذلك حصرناها في رسمنا البياني بهذه الدول . والانتخاب لا الوراثة هو الطريق الى الرئاسة في الجمهورية. وتختلف وظائف الرئيس المنتخب من جمهورية الى أخرى . فهي في بعض الجمهوريات وظائف مراسمية تضعه، كما تضع الملك الدستوري، فوق منازعات الأحزاب . وأقرب مثل على ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية في ظل الجمهورية الثالثة . وهي في جمهوريات أخرى وظائف فعلية ، كما هو الحال في الولايات المتحدة حيث يتولى رئيس الجمهورية وظائف الرئاسة المراسمية كما يتولى وظائف سياسية تنفيذية . وهو في الوقت ذاته رئيس للجمهورية ورئيس للحكومة . وهو منتخب من قبل الشعب لا من قبل المجلس التشريعي. فهو كرئيس تنفيذي مستقل عن السلطة التشريعية ان لم يكن منفصلاً عنها . وهو في وضع يختلف عن وضع رئيس الدولة في الديموقراطية البرلمانية في انجلترا وفرنسا، سواء أكانت هذه الديموقراطية ملكية أم جمهورية . وقد شاعت الديموقراطية البرلمانية بمختلف أنواعها في اوروبا وأمم الكومنولث، وانتشرت الجمهورية الرئاسية التي امتازت بها الولايات المتحدة في بلاد اميركا اللاتينية .

ويميز مادسن في « الفدرالست » بين « الديموقراطية » و «الجمهورية».
ويعني بالجمهورية الحكومة التمثيلية ، بينما يعني بالديموقراطية نظاماً يلتقي فيه الناس ليحكموا أنفسهم حكماً مباشراً . وهذا مفهوم قديم للجمهورية والديموقراطية أصبح اليوم غير ذي موضوع . والديموقراطية كحكم مباشر ظاهرة نادرة الوجود . وقلما جرى تطبيقها حتى في الدولة - المدينة .
وهي لا تقبل التطبيق الا في الدول الصغيرة . ويتعذر اعتمادها اليوم لأنها لا تلائم أحوال المدن الحديثة .

ب - ١ الحكومة البدائية :

تتأثر المؤسسات الحكومية تأثراً بالغاً بقاعدتها الاقتصادية . والحكومات البدائية هي أشدها تأثراً بهذه القاعدة . ونعني بها الأنظمة التي يسود فيها اقتصاد شبه طبيعي ، والتي تحقق فيها كل عائلة الاكتفاء الذاتي،ويكون فيها حد أدنى لأي نوع من أنواع التبادل الاقتصادي أو التجاري . وتكون وظائف الحكومة في مثل هذه الأحوال وظائف أولية . وتبقى بدون موظفين ، واذا وجد موظفون اداريون كان عددهم قليلاً جداً .
وواجبات الزعيم طفيفة ومحددة تحديداً غامضاً . ولا توجد آلة قضائية .
وتحدد العادة كثيراً من الأشياء ، التي يحددها القانون ويتناولها التقرير في الأنظمة غير البدائية .

ب - ٢ الحكومة الاقطاعية :

تقوم العلاقة بين مالك الأرض والمستأجر في النظام الاقطاعي على أساس اقتصادي سياسي . وتتوقف الحكومة على ملكية الأرض . وقد اتخذت الاقطاعية في أوروبا الغربية شكلها الخاص . فاعتمد الاقطاع

كوحدة حكومية ، وكلف المستأجر بالقيام بأمرها مقابل الخدمات التي يلتزم بتقديمها للسيد الاقطاعي مالك الأرض . فأصبحت الاقطاعية نظاماً تسلسلياً واهياً يتسنم الملك أو الامبراطور ذروته . وأصبحت الملكية المركزية غير مرغوب فيها . وأمست الاقطاعية أقرب ما تكون في جوهرها إلى اللامركزية القبلية .

ب ـ ٣ الحكومة الرأسمالية :

نستعمل هنا الرأسمالية نقيضة للاشتراكية . ولا يعني هذا الاستعمال ان الحكومة الرأسمالية هي بالضرورة حكم الطبقة الرأسمالية . لأن الحكومة الرأسمالية قد تعني حكم الطبقة الرأسمالية وقد تعني غير ذلك . انها حكومة تحدد فعالياتها ويقيدها بعض الشيء وجود نشاط اقتصادي خاص . وتتميز الحكومة الرأسمالية عن الاشتراكية من حيث الدرجة لا من حيث النوع . ولذلك لا يسوغ اعتبار الحكومة اشتراكية إذا كان الحزب الحاكم اشتراكياً . لأن تسلم مثل هذا الحزب للحكم لا ينفي وجود نشاط اقتصادي خاص. ويسوغ اعتبار الحكم اشتراكياً ، إذا راقبت السلطة الحياة الاقتصادية ، وذهبت في رقابتها الى حد اعتماد الملكية العامة ، وتولي ادارة أهم وسائل الانتاج ووكالاته . وقد أصبحت كل الحكومات الرأسمالية الحديثة من الناحية العملية مزيجاً من الاشتراكية والرأسمالية . فجميع هذه الحكومات تراقب بصور مختلفة النشاط الاقتصادي الخاص وتقيده .

ب ـ ٤ الحكومة الاشتراكية :

ان للشكل الحكومي المزيج الذي عرفناه أعلاه صوراً متنوعة . فلربما أدت الملكية العامة لوسائل الانتاج الى سيطرة تامة على الاقتصاد . ولربما

نشأ عنها نظام يعتمد فيه تشجيع الانتاج الخاص عن طريق سلم تدرجي للرواتب والمكافآت ، ويستبقى توزيع المنتجات رهيناً بمطالب المستهلكين ومداخيلهم المتباينة، ويظل التبادل التجاري حراً على نطاق واسع أو ضيق.
ولربما ذهبت الملكية العامة الى حد تنظيم السلطة للانتاج والتوزيع تنظيماً كاملاً . فيصبح تخصيص المنتجات خاضعاً للحاجات الاقتصادية بدل من ان يكون رهيناً بتقييم الخدمات الاقتصادية . فإذا ما بلغت الملكية العامة لوسائل الانتاج هذا الحد ، أصبحت الاشتراكية شيوعية . وهذه الدرجة من الشيوعية الحقيقية للملكية نادرة التحقيق إلا في جماعـــات تعتبر نسبياً جماعات صغيرة ومنعزلة .

ج ــ ١ الحكومة القبلية :

تختلف الحكومة القبلية عن سائر الأشكال السياسية الأخرى من حيث القاعدة الاقليمية للحكومة. فاقليم الحكومة القبلية غير محدد تحديداً واضحاً. والقبلية في معناها الأولي جماعة قائمة على العصبية النسبية . ولهذه العصبية أنواعها المختلفة ، كعصبية التجمع والقرابة والتعلق بالوثن وغيرها . وأياً كان نوعها فإنها تستند الى الاعتقاد بالتحـــدر من أصل واحد . وتقوم الحكومة القبليـــة أكثر ما تقوم في المجتمـــع البسيط ، وتشبه الحكومة البدائية (ب ١) . فإذا كانت القبيلة رحالة أصبحت مثلاً على انعتاق الشكل السياسي القبلي من أية حدود اقليمية معينة .

ج ــ ٢ نظام حكومة « البولس » :

يتألف اقليم الدولة ــ المدينة من المدينة وتوابعها . ويتولى السلطة فيها حكام المدينة، ولكن حكمهم غير محلي ، لأنه لا يمتد الى المدينة وتوابعها.

واذا ما بسطت المدينة ـ الدولة حكمها على أقاليم ومـدن أخرى ظلت مستمسكة استمساكاً قوياً بالشكل الحكومي الذي كانت عليه قبل ان تتوسع . وأبرز مثال على ذلك ما حدث في رومـا . فقد خلعت مواطنيتها على امبراطورية فسيحة الأرجاء ، وظلت مع ذلك محتفظة بشكلهـا الحكمي المديني ، وظل لها حكامها ومجلس شيوخها ولجانها المدينية .

ولنظام الدولة ـ المدينة أهميته الخاصة في التاريخ ، لأنه نظام ارتقى اليه النظام السياسي القبلي في العالم القديم مع تحول الحضارة من طور أولي الى طور أعلى . وحدث هذا في الأقاليم الشرقية للبحر الأبيض المتوسط ، فنشأت في سومر مدن اور ونيبور ولاجاش ، ونهضت في بابلونيا مدينتا بابل وكش ، وازدهرت في اشور مدينـة نينوى ، وبرزت في فينيقيا مدينة صور ، ولمعت في اقريطش مدينة كنوسوس، وتألقت في البلوبنيز مدينتا ميسنيا وتيرنس وتبعتها فيما بعد سائر المدائن اليونانية .

وحدثت نفس الظاهرة في العالم الجديد في ظـل حضارات أعظم . فظهرت الى الوجود في المكسيك الجديدة مدينـة الأزتاك التينوشتلينية ، واستحدثت الكوزكو في انكا . وأصبحت المدينة الدولة في جميـع هذه الحواضر ناشرة الحضارة . فبعثت كل منها في اقليمها نسقاً من الحيـاة يختلف كل الاختلاف عن النسق القبلي شبه الطبيعي ، الذي كان سائداً من قبـل ، وانمت الفنون والصناعات ، وعلمت الأديان ، وحشدت السكان ، وأقامت بنيات سلطوية توسعت مع الزمن الى امبراطوريات ، وأدى توسعها الى القضاء على الاستقلال الذاتي للدولة المدينة .

ج ـ ٣ حكومة القطر :

تسمى الحكومة قطرية إذا كانت لها خصائص رهينة بحدودها الجغرافية، أو بتكوينها البشري،أو بشخصيتها الثقافية . فاذا كان للقطر المتميز يمثل

هذه الخصائص حكومة قائمة بأمره دعيت حكومة القطر . وتنطبق هذه التسمية أكثر ما تنطبق على القطر ، إذا لم يكن لسكانه شخصيـة وطنية يعتدون بها (ج ٤) . فيكون سكانه في مثل هذه الحال متعددي الاجناس، يتألفون من عدة شعوب لكل منها وعيه الخاص لأصله وتقاليده وثقافته ، أو يكونون منتمين لطبقات متحجرة تجعل وعيهم لطبقيتهم يفوق وعيهم لوحدتهم . وأقرب مثل عليها الدول القطرية ، التي نشأت في نهاية القرون الوسطى في أوروبا الاقطاعية .

ج ـ ٤ الحكومة القومية :

الحكومة القومية للامة كالحكومة القبلية للقبيلة . وهي تقوم على تصور الأمة أساس السلطة السياسية ، وتتخذ قوة الامة ونجاحها هدفاً لسياستها . ولا يؤلف السكان أمـــة إلا اذا وعوا وحدتهم إلى حد يجعلهم ينشدون تجسيدها والتعبير عنها في الدولة . ولربما تجاوزت الحكومة القومية حدود الأمة أو قصرت عنها . فإذا قصرت عنها اشتدت النزعـة لضم الأجزاء الباقية خارج الحدود ، وإذا تجاوزتها عملت الحكومة لاذكاء الوعي بقومية واحدة لدى أبناء الأجزاء المستتبعة ، أو عاملتهم كأبنـاء مستعمرات ، وأخضعتهم للمنفعة القوميـــة . ويعتبر المؤرخون الحكومة القومية حكومة حديثة . ويرى احد ثقاة دارسيها ، ان القومية بالمعنى الذي أشرنا اليـه « لم تبدأ بالظهور قبـــل النصف الثاني من القرن الثامن عشر » . وقد نمت في الأزمنة الحديثة نمواً بالغاً أدى إلى تحويل كثير من الحكومات القطرية الى حكومات قومية .

ج ـ ٥ الحكومة المتعددة القوميات :

ان هذا الشكل الحكومي هو أشد الأشكال تهالكاً . ويشمل أي نظام

سياسي يضم في وحدة واسعة مجموعة من الأمم يحتفظ كل منها بقوميته المفضلة دون أن يُعْمَلَ لوصلها بوعي قومي جامع . ويكاد مثل هذا النظام يتميز ببعض الخصائص الفدرالية (ج ٣) ، وان تكن أكثر الاتحادات الفدرالية مقترنة بوحدة قومية . ويمكن تصنيف الامبراطورية النمساوية المجرية تحت هذا الشكل ، لأن اتفاق عام ١٨٦٧ أدى الى جمع دولتين متساويتين في ظل عرش واحد . وينطبق هذا الشكل على تشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا . ولربما انطبق أيضاً على كندا لأن اقليم كبك يحتفظ فيها بقومية منفصلة، وان شارك في الشخصية الكندية الباهتة مع سائر أجزاء كندا .

ج ـ ٦ الحكومة العالمية :

لا يعدو هذا الشكل في الوقت الحاضر ان يكون نموذجاً ممكناً . ولا يصبح واقعاً الا اذا تخلت الدول التي تؤلف النظام الدولي عن حرصها على اقامة هذا النظام، وعلى تسوية المنازعات التي تنشب بينها على أساس مبدأ السيادة .

د ـ ١ ، د ـ ٣ الحكومة الوحدوية والحكومة الاتحادية الفدرالية :

للحكومة الوحدوية سلطة مركزية يعود اليها اتخاذ جميع القرارات السياسية . وليس للاتحاد الفدرالي مثل هذا التركز السلطوي . فالاتحاد يتألف من دول تحتفظ ببعض حقوق السيادة . وهذا هو حال «الدول» أو الولايات المتحدة الأميركية حيث تحتفظ كل دولة بمحاكمها وبقوانينها الجنائية . وأحكام هذه المحاكم غير قابلة للاستئناف . وللحكومة الاتحادية الفدرالية مواطنية مزدوجة : مواطنية عامة تحق لشعب دول الاتحاد ككل،

ومواطنية تستقل بها كل دولة من هذه الدول . وتميز المواطنية العامة الاتحاد الفدرالي من أشكال أخرى للاتحاد كالاتحاد الكونفدرالي والتحالف. وتميزه المواطنية الخاصة لكل دولة من الدولة الوحدوية . ولاسكتلندا في المملكة المتحدة مجلس حكومي محلي ، ولكن هذا التحويل الاداري للسلطة لا يعني وجود مواطنية منفصلة .

وتختلف سلطة الحكومة الفدرالية من اتحاد فدرالي لآخر . فسلطتها في الولايات المتحدة محددة في الدستور . وليس لها ان تمارس غير السلطات المخولة لها في الدستور . بينما تمارس الدول أعضاء الاتحاد السلطة المتبقية التي لم ينص الدستور على تخويلها للحكومة الفدرالية . وأمّا في الاتحاد الكندي ، فان السلطة المتبقية متروكة للحكومة الفدرالية ، التي تمارس كل السلطات التي لم تخول للدول الأعضاء أو للاقاليم . ولربما كان هذا اختلافاً في الشكل أكثر مما هو اختلاف في الجوهر . لأن سلطات الحكومتين الفدرالية والمحلية تلتقي في عدة ميادين . ولهذا الالتقاء كما لسائر خصائص الاتحاد الفدرالي دلالتها على تعقد البنية الفدرالية . ويقضي هذا التعقد التركيبي بإيجاد اداة قضائية لصون التوازن الدستوري . وتجنح الاتحادات الفدرالية في أكثر الدول كالولايات المتحدة الامبركية واستراليا وكندا نحو المزيد من المركزية . وتلاحظ نفس النزعة الى حد ما في سويسرا وإلى حد بعيد في ألمانيا .

د ـ ٢ الامبراطورية :

يتفق الشكل الامبراطوري مع الشكل الوحدوي من جميع الوجوه إلا من حيث اشتماله على نوعين من الحكم : حكم الدولة الامبراطورية لذاتها ، وحكمها للشعوب والأقاليم المستعبدة . ويكون الحكم الأول قبلياً أو ديموقراطياً ، وأما الحكم الثاني فهو دائماً قبلي وهو حكم قبلي أجنبي ،

لأن الطبقة الحاكمة للشعب المُستَعْبَد لا تهيمن على القيلية السائدة . ولربما خول ممثلو الشعب المحكوم بعض المشاركة في الحكم ، ولكن هذه المشاركة لا تغير من طبيعة الحكم القيلي المسيطر .

والامبراطوريات نوعان : النوع الاستعماري الذي تكون فيه الدولة الحاكمة منفصلة عن مستعمراتها جغرافياً كالامبراطورية البريطانية والهولندية والاسبانية والبرتغالية ، والنوع غير الاستعماري الذي تكون فيه الدولة الحاكمة متصلة جغرافياً بشعوبها ، كما كان حال أكثر الامبراطوريات الشرقية والامبراطورية الرومانية والتركية والنمساوية – المجرية . ولكلمتي الامبراطورية والامبراطور في بعض الأحيان المعنى التقليدي الذي عرف به لدى الرومان ، وهو ان الحكومة أو الحاكم مخولان سلطة عليا . وقد اتبع حكام آخرون هذا التقليد الروماني واتخذوا لأنفسهم اللقب الامبراطوري بهذا المعنى منهم كثيرون من حكام أوروبا وأباطرة الأمبراطورية الرومانية المقدسة وروسيا والمانيا والنمسا .

الاشكال الانتقالية والارتقائية

البنية السياسية هي هيكل المجتمع . ويتأثر الهيكل بجميع القوى الفاعلة في المجتمع . ولذلك تتغير البنية السياسية كما تتغير البنية العضوية . وقد أصبح هذا التغير موضوعاً للتفكير العام ، ونشأت عدة نظريات لتفسير عمليات التحول السياسي . وأبسط هذه النظريات وأقدمها النظرية القائلة بتوالي الأشكال السياسية ، وانبثاق الشكل اللاحق من الشكل السابق .

وتناول افلاطون هذه النظرية في الكتاب التاسع من الجمهورية،وصور تعاقب الأشكال بأنه عملية انحدارية تتدنى من القيلية الى الديموقراطية ، ومن الديموقراطية الى الظلمية . ورأى هو وغيره ان هذا التعاقب يتجدد

تجدداً دورياً . وذهب مفكرون آخرون مثل هذا المذهب فيما بعد بينهم بوليبيوس ، فتحدث عن انبثاق التطرفية من التقاليدية ، وانبثاق التقاليدية من التطرفيـــة . وأشار الى تعاقب الكبت والتحـرر السياسي فـــترة بعد الأخرى . وظلت هذه النظرية كامنة في الفكـر السياسي الوسيط الى أن أحياها في العصر الحديث ورثاء الروح الكلاسيكية أمثال ماكيافيلي وفيكو وبريتو وشبنجلر . وأصحاب هذه النظرية على شيء من الحق، ونظريتهم قابلة للتطبيق بعض الشيء ، ولكنها أقرب الى التناسق التخيـــلي ، والى العلية الافتراضية منها الى الواقع أو الى العلية الحقيقية .

ان شكل الحكومة وليد اسطورة وحـالة . ولا تتجسد الاسطورة في الشكل تجسداً صافياً ، لانهـــا تنفعل بالحالة التي تتعرض دائماً للتغير . وتتغير الاسطورة لتتكيف مع تغير الحال أو لمقاومة هـذا التغير . ولب الاسطورة أو مبدؤها أو جوهر وجودها قابل للحياة الطويلة ، وللانبعاث المتواصل ، أي للاستدامة استدامة الطبيعة الانسانيـــة . ولكن الاسطورة السائدة لا تدوم بلا منازع ، بل تنشأ اسطورة مضادة لها لانتقاد عجزها عن التجسم الكامل في النظام السياسي القائم .

وهكذا يزعزع ضغط الحالة المطرد استقرار الشكل القائم . فإذا كان الضغط خفيفاً أمكن الشكل ان يتكيف معه وان يتغير أو ان يتطور تطوراً تدريجياً . وإذا كان الضغط عنيفاً اصبحت السيطرة على التغير رهينـــة بدرجة العنف التي يبلغها هذا الضغط . ويسود في وقت الازمات الكبرى ما يمكن ان ندعوه « بقانون جريشام » ،فتطرد الاشكال البدائية الاشكال الاكثر تعقداً . وقد انتشرت هذه الظاهرة في العالم الكلاسيكي حيث أدت الحروب الاهلية الطاحنة الى تنصيب « الطاغية » أو « الغوغائي » حاكماً . وحدث نفس الشيء في العصر الحديث،فأدت الازمة الى بروز «المستبد» يمارس السلطة بروح المجازف الذي لا يعرف المبادىء ولا يعرف الرحمة، أو بروح الشيطان المتعصب أو بمزيج من دور المجازف ودور الشيطان .

فيستهوي الجماهير استهواء رائع النجاح بما يقدمه لها من ترضية لعواطفها ومن تعويض عن خيباتها .

واذا عاد شكل من أشكال الحكومة الى الظهور أو اختفى، فإن عودته لا تكون على الوجه الذي كان عليه من قبل . فإذا عاد الشكل البدائي كانت عودته في حال جديدة وتحت تأثير اسطورة مختلفة . واذا عادت الاستبدادية الى الظهور في عدة مواطن ، فانها تختلف في اليونان القديمة عنها في أيام سولا أو قيصر في روما ، ويختلف نموذجها الروماني عن نموذجها الذي ساد في ايطاليا لفترة قصيرة في القرن العشرين. واذا سلمنا بأن الانفعالات والرغبات الانسانية لا تتغير في جوهرها من زمن لآخر، الا ان الحال والبيئة يتغيران تغيراً بالغاً ، ولا يمكن للحال ان تعود كما كانت عليه في السابق .

وتواجه كل حكومة حالة تختلف عن الحالة التي تواجهها حكومة أخرى . فتختلف الحالة من حيث الوضع الاقتصادي ، والموارد، وخلق الشعب وتكوينه ، والسمات الجغرافية ، وتأثير التراث الاجتماعي على الأرض . وما دام هذا هو الاختلاف من حال الى حال ، فإنه يستحيل أن تكون أية حكومة صورة طبق الأصل عن نموذج معين . ولا بد ان تكون لكل منها صفاتها التي تميزها ، ولا بد أن يتوقف فهمنا لها على معرفة صميمة بخصائص وجودها .

ثم ان هناك أشكالاً للحكومة أخنى عليها الدهر ، وأشكالاً توارت ويحتمل أن تعود ، وأشكالاً لا يحتمل أن تعود، وأشكالاً تساعد متطلبات الحضارة على بقائها وتملي مقتضيات العصر تقدمها .

وأهم الاشكال التي أخنى عليها الدهر الدولة ــ المدينة . فقد اختفى من وجه البسيطة بعد ان كان له دور رئيسي لم يكن لاي شكل آخر في تاريخ المجتمع . وكان اختفاؤه نتيجة لزوال الحالة المؤاتية التي نشأ فيها . وهي حالة ازدهار ثقافة اقترنت بتكنولوجية بسيطة . وازدهرت

هذه الثقافة في مدن وضعتها العوامل الجغرافية في شبه عزلة . فانفصلت مراكز تجمع السكان عن بعضها بالجبال ومسالكهـا الوعرة أو بالأدغال الموحشة أو بالسهول الصغيرة أو بالوديان الضيقة . وكانت طبيعة البلاد اليونانية ملائمة كل الملاءمة لنضوج مثل هـذه التجربة السياسية . فظلت سائدة فيها الى أن أدركهـا التغير التكنولوجي . فتوثقت وسائل النقل والتواصل ، وشاع تقسيم العمل . وأصبح البقاء الاقتصادي رهيناً ببلوغ أسواق واسعة . فقامت امبراطوريات واسعة اجتاحت الدولة المدينة التي لم تكن لها القدرة على مقاومتها .

فحلت المأساة بالدولة ـ المدينة اليونانيـة . وكان من أفجع وجوه المأساة التفاوت بين قدرة المدن اليونانية على الابتكار وتجاوز التقاليد في الحقل الثقافي وعجزها عن التحرر من تقاليدها السياسية الانعزالية في الحقل السياسي . فظلت كل منها مستمسكة بسيادتها الضيقة . واستفحلت الحروب الداخلية فيما بينها . وظلت مستهلكة بهذه الحروب ، بينما كانت مقدونيا وروما تبسطان ظلهما على من حولهما . وكانت روما معرضة لنفس المأساة لولا انها بلغت درجة من القوة مكنتها من اخضاع منافسيها واحداً بعد الآخر ، كما ان اختلاف وضعهـا الجغرافي عن أوضاع المدن اليونانية جعلها أشد اتصالاً بمن حولها ، وجنبها جدار العزلة الذي اعتصمت به هذه المدن .

ونشأت « المدن ـ الدول » في ايطاليا في نهاية القرون الوسطى. وكان لنمو التجارة وتقدم الصناعات أثره في نشأتها ، وتمكينها من التحرر من التقاليد الاقطاعية السائدة في ذلك الحين . وكانت تشبه من عدة وجوه الدولة ـ المدينة في العالم القديم . وكانت تتنازع تنازع مدن العالم القديم ، وتتعرض مثلها لمداخلات الدول الكبيرة . وبالرغم من هـذه المنازعات والمداخلات ، فقد استطاعت نابلي والبندقية وجنوا وميلان وفلورنسا ان تحافظ على استقلالها ، وان تصون سيادتها تجاه ما يحيق بها من أخطار .

ولكن القوى التاريخية التي مهدت لنشوء العالم الحديث رجحت على القوى التي صنعت هذه المدن ، فاجتاحتها ، وذابت « الدولة – المدينة » في الدولة القطرية أو الدولة القومية . وأفلت شمس « الدولة – المدينة » .

وأفلت مع « الدولة – المدينة » الديموقراطية المباشرة . « فالدولة – المدينة » تهيء الجو الأفضل لازدهار مثل هـذا النموذج الحكمي النادر الوجود . وهو نموذج اشتهر في كتابات المفكرين السياسيين أمثال روسو أكثر مما اشتهر في التاريخ . وقلما عرف في اليونان القديمة خارج أثينا . وعرفته أثينا على وجه غير ذلك الذي غالى المفكرون في التحدث عنه . فالمواطنون الأثينيون حكموا أنفسهم حكماً مباشراً لفترة قصيرة من الزمن . وكانوا يجتمعون على شكل هيئة في الساحات العامة ويشرعون القوانين . وبلغ حكمهم المباشر لأنفسهم أوجه في عهد بريكلس .

وتشبه الديموقراطية المباشرة في شكلها البدائي نظام الحكم القبلي. وتدلنا على هذا الشبه دراسات علماء الانثروبولوجيا لنظم الحكم القبلية . ويروي تاسيتس انها كانت سائدة في أيامه بين القبائل الألمانيـة . ولكن وجود هذا النموذج الديموقراطي في أثينا وفي البيئات القبلية لا يكفي لحملنا على تشبيهه بالنموذج الديموقراطـي الحديث . فللديموقراطية الحديثة تركيبها الاقتصادي الاجتماعي ، الذي لا يتفق مع البساطة السائدة في الديموقراطية المباشرة الأثينية أو القبلية . وهذا النموذج يلائم دولة أو مدينة في صغر أثينا أكثر مما يلائم دولاً في اتساع الدولة الحديثة . ولم تكن أثينا – على صغرها – تسمح لجميع سكانها في المشاركة في حكم المدينة . بل كانت تحصر المواطنية بالأحرار ، وتحرم منها العبيد والمقيمـين الأجانب . ولم يكن في اتيكا كلها في عهد بريكلس أكثر من أربعين ألفـاً . وكان العبيد ثلاثة أضعاف الأحرار . وكان هناك آلاف من المقيمين الأجانب تحظر عليهم القوانين المفروضة المشاركة في حكم المدينة . فـلم يبق من المشاركين في اجتماعات هيئة المواطنين أكثر من ألفين أو ثلاثة آلاف .

ويستطيع هذا العدد الصغير من المواطنين أن يحكموا أنفسهم حكماً ديموقراطياً مباشراً. فإذا زاد العدد كما هو الحال في الديموقراطيات الحديثة، حلت الديموقراطية التمثيلية محل الديموقراطية المباشرة. وما تزال للديموقراطية المباشرة بقاياها في بعض الأنحاء السويسرية كجلارس وابنزل وانترولدن. وما يزال مبدؤها قائماً في بعض المدن ، التي يمارس فيها المواطنون الحكم ممارسة مباشرة . ولكنهم يمارسونه عن طريق الاستفتاء ، لا عن طريق المناقشة الاجماعية للتشريعات . ويخولهم الاستفتاء حق نقض التشريعات . ويخولهم في الاتحاد السويسري بكامله حق المبادرة في تقديم المقترحات الدستورية،واقتراح القوانين الدستورية والمعاهدات وتعديلها. وهم يستمتعون بهذا الحق أكثر مما يمارسونه ممارسة فعلية . والنتيجة العملية لوجود هذا الحق اكتساب المواطنين سلطة الرقابة الوازعة على أعمال هيئة الاتحاد الفدرالي. وأياً كان المعنى الديموقراطي لهذه الرقابة،فان نظامية الديموقراطية السويسرية الفريدة تختلف كل الاختلاف عن اضطرابية الديموقراطية اليونانية القديمة المباشرة . والديموقراطية المباشرة هي حكم الشعب لنفسه حكماً مباشراً . وهذا النموذج من الحكم لا يلائم أحوال العالم الحديث .

ولم يكن مصير الشكل الاقطاعي للحكم الذي ساد في بعض أرجاء اوروبا ، وساد على وجه آخر في بعض جهات آسيا أحسن من مصير الشكل الديموقراطي المباشر. فقد زال كما زالت أشكال أخرى تحت وطأة الدولة القطرية المركزية ، وظلت له حصونه الأخيرة في روسيا وألمانيا . وأخذت هذه الحصون تتهالك مع تهالك التقاليد الاقطاعية ،التي ظلت لها قوتها في روسيا حتى ثورات عام ١٩١٧ . وتداعت هذه التقاليد تجاه قوى المركزية والتصنيع ، بعد ان قاومتها مقاومة يائسة في ألمانيا وغيرها من البلاد الأوروبية . وما يزال لهذه التقاليد تأثيرها في نسق الحياة السائد والايديولوجية القائمة في بعض جمهوريات أميركا الجنوبية واستبداداتها . ولكن بقاء تأثيرها لا يؤدي إلى بقاء بنية الدولة الاقطاعية اللامركزية

التسلسلية . فقد اختفت هذه البنية ، ولا أمل في اعادتها إلى أي مكان.

وخلفت الدولة القطرية أول الأمر الدولة الاقطاعية . وما لبثت ان تبعتها إلى الزوال وأعقبتها الدولة القومية . وجاءت الدولة القومية وليدة نشوء الوعي القومي . وليس من اليسير تأريخ موعد ابتداء هذا الوعي ، أو تحديد موعد تبلوره في الدولة القومية . فنشوء هذا الوعي رهين بشعور جماعة من الناس ، بأن لها تاريخاً مشتركاً وتراثاً مشتركاً . ولهذا الشعور درجاته ومستوياته المختلفة . فإذا اشتد شعور الشعب بوحدته نشد تجسيد هذا الشعور في اتحاد سياسي . فإذا اشتدت الرغبة في الاتحاد السياسي ، ونجح الشعب في تحقيقه اكتسب الشعب صفة الأمة . ويختلف اكتساب هذه الصفة باختلاف الظروف والأحوال . وليس من السهل تعيين الحقبة التاريخية التي ابتدأ فيها توافق الأمة والدولة .

فإذا ذهبنا بعيداً في التاريخ،وجدنا ان اليهود كونوا في بعض الأحيان دولة خاصة بهم ، وتشوقوا في أحيان أخرى لتكوين مثل هذه الدولة . ووجدنا ان اليونان القدماء شعروا بحاجتهم إلى دولة واحدة ، ولكنهم لم يرغبوا رغبة قوية في تحقيقها . ولذلك لا يجوز وصفهم بأنهم أمة واحدة. وشعر الفرنسيون والاسبان والانجليز في القرون الوسطى بوحدتهم،ولكنهم شعروا بوحدتهم كشعب أكثر مما شعروا بوحدتهم السياسية. ولذلك تصعب تسميتهم أمة . ولم تكن أحوالهم الاجتماعية والثقافية ملائمة لنمو شعورهم القومي الناشىء . وكانت بنيتهم الاجتماعية محددة تحديداً اقطاعياً،فأصبحت مهمة تغيير النظام السياسي وتكييفه تكييفاً قومياً مهمة طبقية .

والتقت الوحدة الثقافية والدينية مع التقاليد الاقطاعية الواحدة في تعويق نمو الشعور القومي . ووقفت الكنيسة بصورة عامة موقفاً مناوئاً للقومية . وهو موقف ما يزال يتخذه حتى اليوم جميع الذين ينددون بمخاطر القومية . فينتقدونها باسم الشعور الديني . ومن أبرز هؤلاء النقاد المفكر الانجليزي الكاثوليكي لورد اكتن ، الذي أعلن ان روح القومية شر ،

وانه شر سيؤدي « الى دمار مادي ومعنوي سيسفر عنه وضع جديد تتجلى فيه آيات الله وتنتصر مصالح الانسانية » . ويتفق مع اكتن في هذه النظرة الى القومية المفكر الفرنسي دميتر المعروف بنزعته الاكليركية .

ويزيد في صعوبة تأريخ الانتقال من الدولة القطرية للدولة القومية تعذر الاهتداء الى معيار موضوعي للقومية من حيث هي وعي فعال بوجود أمة واحدة . فللأمة الواحدة حدود واحدة، ولكن هذه الحدود لا تقررها وحدة الجنس أو الأصل أو اللغة . ولا تميزها ثقافة واحدة . وليس لأبناء الأمة الواحدة علامات خاصة تعرف بها أجيالهم السابقة . وليس للوعي القومي مجرى جامد ، بل ان مجراه يضيق ويتسع . ولربما تفرع المجرى الواحد الى اثنين، فانساب قسم من أبناء الأمة الى أرض جديدة ، وأنشأوا فيها قومية ذاتية جديدة . ولربما انضمت فروع مختلفة في مجرى قومي واحد ، فتكونت أمة شاملة من شعوب مختلفة الأصول .

وتختلف درجة الشعور القومي من شعب لآخر . فاذا اشتد الشعور تحول الى رغبة متصلة بتكوين دولة واحدة . وقد افترضنا وجود هذه الرغبة كمستلزم من مستلزمات تعريف الشعور بأنه شعور قومي . ولكن هذه الرغبة نفسها تستثير كثيراً من الأسئلة . فمتى يصح اعتبارها رغبة متصلة ؟ ومتى تتملك الشعب تملكاً كافياً يسمح لنا ان نعلن بأن وعيه القومي قد اكتمل ؟ اننا نشاهد ميلاد الأمم الحديثة ، ولكننا لا نستطيع ان نرى ساعة ميلادها . لأن الميلاد القومي رهين بعوامل تسهل اشاعتها أكثر مما تسهل ملاحظتها . وتنتقل عدواها من أقوام لآخرين وقد أدت الموجات القومية الحديثة الى حلول الدولة القومية محل الدولة القطرية في كل مكان .

وقد نشأت القومية في ظل الحضارة الحديثة . وكانت نشأتها وجهاً من وجوه التغيير الاقتصادي والتكنولوجي الذي أطلقته تطورات هذه الحضارة . فقد أثرت هذه التطورات في حياة الجماهير ، وكان تأثيرها

الأشد في حياة جماهير البلاد المتصنعة . فلما وعي هـذه الجماهير بفرصها وقدرتها ، وأصبح لها شأنها في تسيير دفة السياسة . فجاء نشوء الشعور القومي مقترناً بنمو المشاعر الديموقراطيـة وتقدم الوسائل الديموقراطية . وسرى هذا الشعور بين الطبقات التي كانت مستعبدة ومبعثرة ، ودفع مستخدمي الدولة القطرية وعبيدهـا وجنودها إلى المطالبة بحقوقهم داخل الدولة ، فطالبوا أولاً بحقوق التمثيل ، وساروا منها الى المطالبـة بحق المشاركة في وضع السياسة .

وأخذت القضايا السياسية المثارة تتغير مع تقدم عملية التطور الحديثة . فتحول النضال في سبيل المسائل الدستورية الى نضـال في سبيل المسائل الاجتماعية والاقتصادية . وتداعت الدول التي شدتها تضامنات طبقيـة . وزالت القيلية الطبقية التي سادت الدولة القطرية ، وأعقبتها قيلية تستهدف استهواء الجماهير ، وتسعى للظفر بتأييدها الفعال . واستفحلت في عهـد الثورة الفرنسية الصورة الجديدة للنزاع القديم بين الاستبدادية والديموقراطية . وبرز روبسبير وبونابرت ، وصعـدا طريق الشهرة باستهواء الملايـين وتخديرها . فأصبح روبسبير الارهابي الأول في بلاده . وأصبح نابليون امبراطوراً تهز سطوته العالم كله . وذهبا ولم تذهب النـذر التي انطلقت من دوريهما التاريخيين .

ورافق النمو القومي الانحلال الامبراطوري . ولم يكن الانحـلال الامبراطوري الحديث الأول من نوعه . فقد شهد التاريخ قيام الكثير من الامبراطوريات وسقوطها . وأصبح تعـاقب الامبراطوريات واضطرابهـا موضوعاً هاماً للتفكير والتأمل . وقد عبر أحد الشعراء عن هذا التعاقب بقوله :

تنحل الامبراطوريات وتزول الشعوب ... وتذري الرياح غبار القواد والفاتحين ...
وتبلى سيوف قيصر بكل ما علاها من صدأ ...

ولكن الانحلال الامبراطوري يختلف في العصر الحديث عما كان عليه في الماضي . فقد انحلت الامبراطوريات الغابرة بانتصار واحدة على الأخرى، أو بتهافت قوة الواحدة أو الأخرى ، أو بحدوث تغييرات ثقافية ، أو بتداعي الوحدة الامبراطورية لتألب القوى حول محاور داخلية جديدة . وأدت كل هذه العوامل في الماضي إلى تعاقب امبراطورية بعد أخرى . ولكن التغييرات الحديثة أفضت إلى تهديد الشكل الامبراطوري من حيث هو . ومست هذه التغييرات رعايا الامبراطوريات ، ولفحتها بنار القومية. فلم تعد تطلب استبدال حاكم بآخر ، بل استبدال الحكم الأجنبي بحكم وطني ذاتي .

والامبراطورية الحديثة امبراطورية استعمارية . وتتألف الامبراطورية الاستعمارية من أجزاء مبعثرة ، وليس لها أراض متصلة كالامبراطوريات القديمة . وللامبراطورية الصينية أراضيها المتلاصقة ، ولها تاريخها العريق. ولكنها أشبه بقبلية ملكية منها بامبراطورية . وحكمها الامبراطوري هو حكم هذه القبلية للصين كلها ، وليس حكم بلد امبراطوري لشعوب غريبة مستعبدة . ولذلك لا تصلح كمثل على الانهيار الامبراطوري الحديث .

وأصدق مثل على هذا الانهيار ما حدث للامبراطورية النمساوية ـ المجرية . والصراع القومي الذي احتدم فيها هو أوضح مثل على تأثير النمو القومي على الانحلال الامبراطوري . وقد زعزع هذا الصراع وحدتها التي استندت إلى قوة فروع أسرة هابسبرج، وإلى مصالح النبلاء الاقطاعية، ووطدتها التحديات الخارجية وفي مقدمتها التحدي التركي . ومكنتها هذه العوامل من الاحتفاظ بوحدتها وبسط سلطانها بالرغم من الاختلافات العرقية والمنازعات القوية بين رعاياها .

وطبق حكام الامبراطورية مبدأ « فرق تسد » ، وسلطوا كل فئة عرقية على الأخرى . واستثمروا الفروق الثقافية والدينية ، التي أذكت العداوات بين مختلف العناصر كعداوة الكرواتيين الكاثوليك للصرب

الارثوذكس . فحالت هذه السياسة دون نشوب أية ثورة جدية . ولكن نشوء الشعور القومي في القرن التاسع عشر غير هذا الوضع، وقوى وعي كل عنصر من عناصر الامبراطورية بذاتيته . وأصبح للتشيك والسلوفاك والكروات والصرب والمجايار والألمان النمساويين محاور تآلف خاصة داخل الامبراطورية . وأصبح لأهالي جليسيا وبوسنه وهرزجوفينا مطالبهم الانفصالية . فقوضت هذه المشاعر والمطالب والتألبات وحدة الامبراطورية المتداعية . وظهر وهن الامبراطورية في الحرب العالمية الأولى . ودل انهيارها بعد الحرب على ان الزمن تجاوز هذا النموذج الامبراطوري .

وتختلف حال الامبراطورية الاستعمارية الحديثة عن حال الامبراطورية النمساوية – المجرية . فالامبراطورية الحديثة امبراطورية بحرية . ولها طريقتها الخاصة لبسط سيطرتها على الشعوب التي تحكمها . ولا يهمها ان تتحكم بشؤون هذه الشعوب الداخلية ، لأن لهذه الشؤون تأثيراً محدوداً على القطر المهيمن على الامبراطورية . ويهمها أكثر ما يهمها استغلال الموارد الامبراطورية لصالح الفئة الحاكمة أو لخير الشعب الحاكم . وتزول السيطرة الامبراطورية تدريجياً بتطلع جزء من الامبراطورية بعد الآخر للاستقلال والتحرر من الحكم الأجنبي . فيتم انحلال الامبراطورية تدريجياً كنتيجة لعملية التحرر بدل أن يكون وليد الانشطارات الأقليمية ، التي كانت تتعرض لها الامبراطوريات القديمة . وهذا ما حدث لامبراطوريتي اسبانيا والبرتغال في وسط أميركا وجنوبيها ، وما حدث للامبراطورية البريطانية في مناطقها غير الحارة . فأدت الثورة إلى تخليها عن مطالبها الامبراطورية في الولايات المتحدة الأميركية . وأدى تطور الامبراطورية إلى كومنولث إلى تحرير كندا واستراليا ونيوزلندا واتحاد جنوبي افريقيا ودخولها في اتحاد حر مع الدولة التي كانت مسيطرة عليها .

واستقلت ارلندا الحرة أيضاً عن هذه الامبراطورية ، وأصبحت جزءاً من الكومنولث . ويعطينا تاريخ انفصالها أبلغ امثولة حول عجز الدولة

الامبراطورية الحاكمة عن اكتساب ولاء رعاياها . وقد بدا هذا العجز منذ دخول ارلندا وانجلترا واسكتلندا والولز كشركاء في اتفاقية الاتحاد التي أعلنت عام ١٨٠١ . ولكن هذه الاتفاقية عقدت بعد أن خضعت ارلندا لقرون من السيطرة الانجليزية . فظلت ذكريات هذه السيطرة حية في نفوس الارلنديين ، وظلوا يشعرون انهم الشريك الصغير في اتحاد تهيمن عليه دولة تختلف عنهم مذهباً وأخلاقاً. فالانجليز أكثرهم بروتستنت، وأكثر الارلنديين فيما وراء اولستر كاثوليك . فبقي الصراع محتدماً بين الفريقين ، ولم ينته حتى بلغت ارلندا استقلالها عملياً عام ١٩٢١ ، ونالت الاعتراف الكامل به في نظام وستمنستر عام ١٩٣١ .

وكانت الامبراطورية البريطانية تتألف من اجزاء عمرها المهاجرون من الجزر البريطانية ومن شعوب وقعت تحت الحكم البريطاني . فأخذت روح الاستقلال تسري في هذه الشعوب ، كما سرت في المواطن التي عمرها المهاجرون البريطانيون . وأصبحت هذه الروح خطراً يتهدد وجود الامبراطورية . فثارت الهند في سبيل استقلالها . وعاقت عدة عوامل تحقيق استقلال الهند أهمها تعدد شعوبها ، وتحجراتهم الطبقية ، والهوة الثقافية التي تفصل الهندوس عن المسلمين . ولكن الثورة الهندية هزت الامبراطورية . وكان الشعور القومي هنا أيضاً مبعث الثورة . فوحد هذا الشعور أبناء الهند ، وجعل من المؤتمر الهندي جبهة متحدة في وجه الحكم البريطاني .

وحدث في الهند ما يحدث غالباً في أمكنة أخرى فنشبت فيها ثورة، ولكنها لم تبلغ التأثير المنشود على تفكير السلطة الحاكمة . فتباطأت هذه السلطة في تقدير عواقبها ، وتهاونت في التسليم بالتنازلات اللازمة لتلبية مطالبها . وجاءت هذه التنازلات قليلة ومتأخرة ، الى ان حان الوقت الذي لم يعد حزب المؤتمر يرضى فيه عن الاستقلال بديلاً . واصبح للقومية الهندية من الشأن ما حمل الدولة المسيطرة على الاستجابة لمطالبها .

وتحققت هذه المطالب بالرغم من وجود صعوبات داخلية جمة، كالخلافات الهندوكية – الاسلامية ، والتخلّف الاقتصادي . ولا يجوز الآن استعجال الحكم على قدرة القومية الهندية على جمع الهندوس والمسلمين حول برنامج ايجابي واحد ، أو على أهليتها لاستبقاء بلاد يمزقها التخلف الاقتصادي في اطار سياسي موحد . فأي حكم لها أو عليها سابق لأوانه . وكل ما يمكن قوله الآن ، هو انه بالرغم من مختلف الصعوبات ، فقد استطاعت القومية الهندية بقيادة غاندي ونهرو ان تنال ما تريده من الدولة المسيطرة .

وتواجه الامبراطوريات الاستعمارية تحديات لسيطرتها في مختلف أنحاء العالم . فمصر والعراق وبورما والملايو تجتـاز مراحل مختلفة للتحرر من السيطرة البريطانية . وقـد ألغت الحكومة الصينية الامتيازات الاقليمية الممنوحة في السابق في بعض موانئها لبريطانيا وفرنسا وغيرهما من دول أوروبا الغربية . وتطالب البلاد التي تحكمها فرنسا كسوريا وشمالي افريقيا باستقلالها . وتتداعى الامبراطورية الهولندية في أندونيسيا . وقد خسرت ايطاليا واليابان مستعمراتهما أثناء الحرب وتصرفت الولايات المتحدة خلافاً للتقاليد الاستعمارية ، فتنازلت مختارة عن امبراطوريتها في الفيليبين . وظل النظام الاستعماري الغربي سليماً بعض الشيء في بعض اجزاء افريقيا الحارة وبعض جزر المحيطين الهادىء والاطلسي ، التي يسيطر عليها البريطانيون والهولنديون والفرنسيون . ويصعب على سكان هذه المناطق مقاومة الدول المسيطرة عليهم ، لتخلف مستواهم الحضاري ، وتراخيهم تحت وطأة الثقافة الغازية ، ولضعفهم الناجم عن عزلتهم .

ولا يعني الانحسار الامبراطوري في العصر الحديث نشوء عـدد كبير من الدول المستقلـة استقلالاً كاملاً . وذلك للريب في قابلية الدولـة الصغيرة للحياة . وهناك دلائل على ان الدول التي ستحقق استقلالها في بعض المناطق الاستعمارية ستظل في كنف أقرب الدول الكبرى اليهـا . فتحل « مناطق النفوذ » الى حد بعيد محل الامبراطوريات . فلا تكتسب

هــذه المناطق السيادة التقليدية الكاملة بل سيادة محدودة . ويصبح نظام العلاقات الدولية نظام دول صغيرة تدور في فلك دول كبــيرة . ويظل الحال على هذا المنوال إلى أن يتوصل النظام الدولي الى طريقــة سديدة لخلق السيادة وضمانها . ولربمـا استطاعت بعض البلاد المستقلة ان تؤلف اتحادات فدرالية تكون كبيرة الى حد يسمح لها بالاحتفاظ بمركزها بين دول العالم .

لقد جاءت عمليات التحول السياسية الحديثة على هيئة استجابات لتيارات التغير الاجتماعي . وأصبحت بعض اشكال الحكم باليــة تحت تأثير هذه العمليات . ولكن تأثرها بالحضارة الحديثة ذهب لأبعـد من ذلك . لأن هذه الحضارة فرضت على الدولة وظائف جديدة لم تكن لها من قبل . ولسوف نتوسع في بحث هذه الوظائف في الفصول التاليـة . ويكفي ان ننوه هنا باختصار بالتطورات التكنولوجية الجامحة وآثارهـا الاقتصادية ، وان نشير إلى ظواهر التصنيع والتخصص والتجمهر في المدن ، وأن نذكر خطورة الأزمات الاقتصادية والنضال في سبيل الاسواق والمواد الأوليــة والتنظيمات الاقتصادية والمالية ، ونقابات العمال ، والاحتكارات الدولية . فكل هذه التطورات الحديثة ساعدت على قلب مهام الحكومة ومسؤولياتها رأساً على عقب . وأصبحت الحكومة محوراً لنظام متشعب للهندسة الاجتماعية . وقد اقترن هذا التحول الاقتصادي بالتحول الثقافي القومي . وكان للتحول الاقتصادي بعض الأثر في اذكاء القوة الثقافية الجديدة المتمثلة في القومية. فأدى هذا التحول الاقتصادي الى اعادة بناء قواعد القدرة الاجتماعيـة . وأدى التحول القومي الى توسيع قواعد القدرة السياسية وتوحيدها .

وساعدت حركتا التحول الاقتصادي والقومي العظيمتان على ايجاد الدولة الديموقراطية . فسارت الحركتان أول الأمر سيراً واحداً مع نمو الديموقراطية. ولكن الديموقراطية نتاج تطوري، وازدهارها رهين بظروف معينة . فاذا لم تتوفر هذه الظروف ، واشتدت وطأة الأزمات على الحياة الوطنية إلى

درجة تحرم الديموقراطيـة فرصة النمو ، أصبـح التطور الديموقراطي في خطر ، وبدت الاستبدادية بديلاً للديموقراطية . وساعد الاستبدادية على الفوز عجز الأشكال الملكية التقليدية والطبقيـة القبلية والامبراطورية عن مواجهة التحديات الجديدة. فتصدت الاستبدادية للحلول محل هذه الأشكال وهي تتباهى بأنها منقذة الدولة .

والاستبدادية الحديثة هي أداة يمكن اصطناعها لخدمة أغراض متعارضة كل التعارض . وإذا أخذنا هذا التعارض بعين الاعتبار بدا لنـا نموذج استبدادي واحد مناقضاً لجميع النماذج الأخرى . ولدينا مثل على ذلك في الفرق بين أكثر الاستبداديات القائمة والاستبداديـة السوفياتيـة . فهذه الاستبداديات تطورات جديدة لمبـدأ استبدادي قديم ، ولكن الاستبدادية السوفياتية نموذج جديد لا مثيل له من قبـل . ويرى البعض ان وظائف الحكومة التخطيطية تدفعها في الطريق الاستبدادي ، ويعتقدون ان أهم ما يواجهه الانسان في المستقبل هو الاختيار بين النموذج الاستبـدادي القديم والنموذج الاستبدادي السوفياتي الجديد .

ويفوت هؤلاء ان الديموقراطية تتغير هي أيضاً بتغير الأزمان ، وتجتاز عمليات تكيف مع الأحوال الاقتصادية ، وتتجه اتجاهاً خاصاً نحو اتخاذ طابع اجتماعي رأسمالي . ويعني هذا ان العالم يسير في أحد طريقـين : الديموقراطي أو الاستبدادي . واتبـاعُ الطريق الأول يعـني السير نحو ديموقراطية اجتماعية رأسمالية تطوريـة ذات بنية غـير سلطوية . وسلوك الطريق الثاني يعني السير نحو استبدادية ذات بنية سلطوية ، سواء أكانت الاستبدادية رأسمالية الدولة ، أو الشيوعية ، أو النزعة العقائدية الثيولوجية المحافظة . والاختيار الحقيقي هو بين أحـد هذين الطريقـين . وستتناول فيما بعد جوانب هذا الاختيار .

٨ طرق الديموقراطية

ظهور الديموقراطية

الديموقراطية هي شكل من الأشكال الحكومية التي يتعذر بلوغها بلوغاً كاملاً . ولذلك يصعب تعريفها وتقييمها تقييماً صائباً. وتعريفها وتقييمها أعسر من تعريف القبلية أو تقييمها . لأن محاولة هذا التعريف تثير من المعضلات ما لا تثيره محاولة تعريف القبلية أي الاوليغاركية فللديموقراطية كينونتها الخاصة . ولربما انقضت قرون من النمو على دولة من الدول قبل أن يقال عنها « ان هذه الدولة هي دولة ديموقراطية » .

ويسبق بلوغ الديموقراطية اعداد طويل لم تعرف الأنظمة الاوليغاركية مثيلاً له. ولا سبيل لانقلاب الاوليغاركية بين عشية وضحاها إلى ديموقراطية، مهما تغيرت مؤسساتها تغيراً ثورياً . ولكن يكفي حدوث انقلاب لتتحول الديموقراطية إلى اوليغاركية في لحظة الانقلاب . فالديموقراطيـة وليدة عمليات تحول طويلة الأمد . وقد اجتازت جميع أشكال الديموقراطية التي عرفها العالم كل هذه العمليات قبل ان تتوصل لوضع أدوات الحكم تحت رقابة جميع المواطنين . ولا تؤدي الثورة إلى خلق الديموقراطية خلقـاً مفاجئاً ، ولكنها تؤدي إلى استبدال فجائي لنظام اوليغاركي بآخر . هذه هي العاقبة الفعلية للعنف الثوري ، وتلك كانت عاقبة الثورة الفرنسية .

فقد أعلنت الثورة تقويض النظام القديم وانبثاق ديموقراطية مطلقة. ولكن الحقيقة هي ان الشعب الفرنسي اجتاز الكثير من المحن ، وعانى الكثير من المنازعات قبل أن يبلغ نظاماً ديموقراطياً سليماً .

والديموقراطية هي رقابة الشعب على الحكومة ، فكيف يمارس الشعب هذه الرقابة ؟ وكيف مارسها في النظام الديموقراطي الاثيني ، وهو أول تجربة ديموقراطية عظيمة عرفها التاريخ ؟ وكيف كانت هذه التجربة في أوج تطورها في عهد بريكلس ؟

كان الشعب في عهده يمارس الرقابة على الحكومة . وقد تركت هذه الرقابة للمواطنين بعد لأي . ولم تترك لهم ممارستها إلا لفترة قصيرة . واختفت الديموقراطية بعد ذلك . وأخذت تظهر من حين لآخر في القرن التالي لفترات عابرة . وظلت قواعد البنية الديموقراطية متزعزعة . وظلت اسطورتها واهية ، وبقيت بعيدة عن الرسوخ العميق في أذهان الناس . ويكفي الاطلاع على الآداب اليونانية لتبين وهن قواعد الديموقراطية وتهافت اسطورتها .

وتدلنا هذه الآداب على ولع شعب اثينا بالحرية وغفلته عن مستلزمات بقائها . وأهم هذه المستلزمات وجود شعور عام يقي الحياة العامة ضراوة المنازعات الفئوية والمصلحية .

ولم يكن كبار فلاسفة اثينا مؤمنين بالديموقراطية ، بل كانوا معارضين لها . وكان العناديون (السفسطائيون) يشرحونها تشريحاً ساخراً . وكان كتاب المأساة مأخوذين بالخرافات الاوليغاركية . وكان كاتب الملهاة العظيم ارسطوفانس يتهكم على الديموقراطية ، ويتسلى بنقد كاتب الملهاة الديموقراطي اوريبدس نقداً لاذعاً . وكان سقراط المفكر الوحيد الذي حبذ الديموقراطية . فسلقه ارسطوفانس بألسنة حداد . وكان الشعب يغط في سبات تجاه ابطال ديموقراطيته . فكافأ أروبيدس بالطرد من المدينة بعد ان ألصقت به تهمة التلوث بمشاعر غير خلقية . وكان جزاء

سقراط عقوبة الموت . وظلت الديموقراطية شكلاً بدل أن تصبح جوهراً، وظلت أقوى نوادي أثينا نوادي اوليغاركية .

وكان لتدخل القوى الخارجية أثره في الحؤول دون المحافظة على ديموقراطية أثينا . ولكن افتقار اليونان إلى الروح القومية هو الذي شجع التدخل الأجنبي في شؤونهم . وعاق افتقارهم لهذه الروح نموهم الديموقراطي . لأن الديموقراطية لا ترسخ في النفوس إلا إذا ارتبطت بالشعور القومي أو بوعي الشعب لوحدته . وقد سرى بين اليونان الوعي بامتياز ثقافتهم على الثقافات الأخرى، ولكنهم ظلوا ينظرون الى الانجازات الثقافية نظرة فردية وفئوية .

فظلت كل مدينة يونانية تزهو بانجازاتها الثقافية، وتميزها عن انجازات المدن التي تجاورها والمدن التي تنافسها . وظلت كل مدينة ترى ثقافتها أعلى درجة من ثقافات المدن الأخرى . وغلبت هذه الروح بريكلس في خطبته الجنائزية الشهيرة . فأشاد فيها أكثر ما أشاد بمزايا الثقافة الأثينية العظيمة . ولكن هذه الثقافة ازدهرت في دائرة صغيرة من أبناء أثينا . وكانت وقفاً على الذين أتاحت لهم الفرصة أو المكانة أو الثروة أو التربية المشاركة في خلقها . فأسهمت في رفع أبناء الشعب بعضهم فوق بعض درجات . والثقافة تقر هذه الدرجات . ولكن القومية لا تقرها. فالصغار والكبار متساوون في قومية واحدة . ولذلك فإن القومية توحد الشعب توحيداً لا تقدر عليه الثقافة مهما علت درجتها واتسع محيطها .

فلم تستطع الثقافة ان توحد شعب أثينا الذي لم توحده القومية . وظلت نظرة الديموقراطية الاثينية للشعب نظرة حصرية . وظلت ممارسة الديموقراطية وقفاً على المواطنين ، وهم أقلية الشعب . ولكن هؤلاء المواطنين مارسوا حقوقهم الديموقراطية ممارسة كاملة . واستمرت هذه الممارسة ما دامت الديموقراطية مستمرة . واستطاع المواطنون ان يقضوا على الحصون الاوليغاركية واحداً بعد الآخر . وكانت العدالة آخر حصونها ، فاستولى

عليه المواطنون ، وأصبحوا يختارون قضـــاة المحاكم ، وأصبح اكثرية المواطنين الذين اختيروا قضاة بالقرعـــة يصدرون الاحكام القضائية . وأصبح بوسع كل ناخب أن يكون بالتنـــاوب أو الاختيار حاكماً أو قاضياً أو متولياً لوظيفة من الوظائف الاخرى . وأصبح من حق السوقة ان يرتقوا لأعلى منازل القدرة ، وان ينتصروا على مالكي الأرض من مشاهير النبلاء . وتسنى للمواطنين ان يتخذوا القرارات السياسية بحرية في هيئتهم العامة . ولكن هؤلاء المواطنين ظلوا أقلية سكان اتيكا أي اقليـة اقليم الدولة الاثينية .

وبلغت الديموقراطية الاثينية أقصى ما يمكن ان تبلغه في الاحوال التي قامت فيها ، وتجاوزت بنجاحها رؤى اعظم الحالمين بالتقدم الديموقراطي . ولكن تحقيق الحلم الديموقراطي لم يخل من مخاطر تعرضت لها حياة الدولة. واستفحلت هذه المخاطر ، لأن الشعب لم يرب على الطرق الديموقراطية . فاصطنع حقه الديموقراطي لاعدام أعظم رجاله أو لطردهم من المدينة ، فطرد اريستدس « العادل » ، ونفى قائده العظيم ثمستكلس ، وقضى على نفوذ بريكلس بمحاكمة اسباسيا الشهيرة بتهمة الفسق ، فأصبحت القيادة السياسية في اثينا مهنة غير مأمونة العواقب .

وما دامت هذه هي الاحوال التي تحققت فيها الديموقراطية في اثينـا ، فلا غرابة في ان يؤلف المواطنون فيها طبقة قائمة بذاتها . ولم تغير الروح الديموقراطية هذا الوضع . بل ظل المواطنون ضنينين بامتيازاتهم ، وظلوا حريصين كل الحرص على حصر هـــذه الامتيازات بأبناء مواطني اثينا الاحرار . وظلت اكثرية سكان اتيكا غارقة في اميتها . وظل من العسير على الذين يقطنون منهم خـــارج المدينة ان يتركوا ارضهم وان ينتقلوا للمدينـــة ، ليقوموا بممارسة حقوقهم بصفتهم مواطنين . وظل المقيمون الاجانب محرومين من حقوق المواطنية . وظل العبيد يعيشون دون هؤلاء الاجانب محرومين من اي حق من الحقوق . وكان هؤلاء العبيد يؤلفون

على الأقل ثلث السكان . وكانت حياة النساء أشبه شيء بعزلة نساء الشرق في « الحريم » . ولم يكن يعفى من هذه العزلة إلا نديمات الطبقة العليا . فلم يكن للديموقراطية في مثل هذه الاحوال سوى شكلها المحدود ، دون ان تكون لها قاعدة شعبية . وكان لها مبدؤها الديموقراطي دون أن يكون لهذا المبدأ صورته الحية ، التي تبرر وجوده .

وقد تعرضت التجربة الديموقراطية الرومانية للصعوبات التي عانتها التجربة اليونانية . فحدثت هذه الصعوبات أول الأمر من انطلاقها وما لبثت ان أودت بها . وكان لظاهرة العبودية دورها الحاسم في اخفاق التجربة . وقد عرفت روما هذه الظاهرة كما عرفتها أثينا . وأدى نمو قدرة روما الى التمادي في اعتماد العبودية قاعدة لاقتصادها . فأصبح نظام العبودية فيها كما كان في العالم القديم كله عائقاً منيعاً دون تحقيق الديموقراطية .

فالديموقراطية والعبودية لا تتفقان ، لأن الديموقراطية تكرس حقوق الشخص أياً كانت منزلته الاجتماعية ، والعبودية قائمة على رفض كلي للاقرار بحقوق الشخص المدنية . وما دام هذا الرفض قائماً ، وما دامت العبودية مقبولة ، فلا سبيل للتسليم بمفهوم حقيقي للديموقراطية . والعبودية ظاهرة عامة شاعت في العالم القديم والقرون الوسطى . واعتبرت حالة دائمة من أحوال المجتمع الانساني . وبررها الفلاسفة في مختلف الأزمنة والأمكنة ، حتى بات صعباً على الناس أن يتصوروا مجتمعاً يخلو من العبيد .

وقد سلم كبار مفكري اليونان بنظام العبودية . فاعتبر افلاطون العبيد طبقة مستخذية يتفق وجودها مع طبيعة الأشياء . ودافع ارسطو عنها دفاعاً مستفيضاً ، وأعلن ان العبد أداة حية ، وجسد يصلح لأن يكون آلة ، وقد أعدته الطبيعة ليخدم كما تخدم الآلة . ووقع الفيلسوفان في التناقض ، وأظهرا وهن حجتهما حين ذكرا ان العبودية وقف على

الأجانب ، وان اليونان لا يليق بهم أن يكونوا عبيداً . وقد حلت طاقة العبد في تلك الأزمنة محل الطاقة الآلية التي ألفناهـا في العصر الحديث . فكانت طاقته قوام العمل الشاق في المزرعة والمنجم والمصنع . ولم يكن هناك بد من كثرة مستخذية كالعبيد لتقديم هذه الطاقة وتمكين الرجال الأحرار من التفرغ لبناء مستوى أعلى من الحضارة .

فاتخذ الفلاسفة هذه الأحوال ذريعة لتبرير العبودية . وكيفوا مذاهبهم مع متطلباتها . ولم يتصد لانتقادها الا عنادي حر أو شاعر ثائر كاوربيدس. وظل هذا هو موقف قادة الفكر الى ان أخذت الروح الديموقراطية تسري في فكرهم في أواخـر ايام روما . فأنكـر شيشرون تفاوت الشعوب والطبقات . وفند سنكا القول بعبودية الناس الطبيعية . وشدد الرواقيون على وجود العقل العام متحركاً في جميع البشر،وأعلنوا كما أعلن القديس بولس انه لا فرق بين « عبد » و « حر » . وميز الفقهـاء الرومان بين التفاوت في الحقوق المدنية والتساوي في الحقوق الطبيعيـة ، فقبلوا العبودية باسم القانون المدني ، ولكنهـم أعلنوا ان القانون الطبيعي ساوى بين جميع البشر . فأعدت هذه الآراء الجديدة القواعد الفكريـة لنشوء الديموقراطية .

وشجعت العبودية نظرة الامتهان الى الذين يتعاطون عملاً يدوياً، والى الذين يقومون بنشاطات اقتصادية متواضعة ، فاعتبروا دون سائر البشر، وأنكرت حقوقهم المدنية . وأصاب هـذا الانكار أكـثر الناس . لأن أكثرهم كانوا في العالم القديم ، كما لا يزالون اليوم في مناطق واسعـة من العالم ، يقاسون الجهل والاهمال ، ويعانون شظف العيش، ويفتقرون الى الموارد ، ويحتاجون الى المواصلات ، وينشدون فرصاً يعجزون عن بلوغها . وما دام هذا هو حال الأكثرية ، فلم يكن هناك من سبيـل لتقدم فكرة الديموقراطية الشاملة،ولا للتلاؤم بينها وبين حياة الفلاحين .

وكان هذا التلاؤم ضرورياً لتقدم الديموقراطية،لأن الفلاحين كانوا الأكثر عدداً .

ولذلك ظهرت الديموقراطية أكثر ما ظهرت في المدن . وأصبحت فيها امتيازاً لفريق من الناس استطاعوا أن ينجوا من قَدَرِ الأكثرية العاثر . وكانت المدينة هي الدولة وما يزيد عنها أراضي تابعة لها أو أراضي تملكها . وكانت الديموقراطية حق المواطنين . وكان سكان المدينة هم الذين يمارسون هذا الحق .

وظهر انحصار الديموقراطية بالمدينة أكثر ما ظهر في روما في العهد الأخير من تاريخ الجمهورية الرومانية . فقد خلعت الجمهورية مواطنيتها على سكان ممتلكاتها المترامية الأطراف . ولكن مواطنيتهم الرومانية ظلت رمزية ولم تصبح حقيقية . وذلك لأن ممارسة حقوق المواطنية ظلت رهينة بانتساب المواطن لمدينة روما . ولم تكتسب المواطنية معناها الديموقراطي الكامل الا في وقت متأخر بعد أن بلغت الفكرة القومية أشدها . ولم تظهر الديموقراطية التمثيلية الا في العصر الحديث . وهي السبيل الوحيد لحكم البلاد حكماً ديموقراطياً . وجهل العالم القديم هذا السبيل مغزاه ودلالته على ما كانت عليه حقيقة الديموقراطية فيه .

وتفسر لنا هذه الملاحظات ضيق أفق الديموقراطية في أثينا وروما ، وتبين لنا كيف انها لم تبلغ درجة من القوة تساعدها على مقاومة تيارات التغيير ، وتدلنا على فقدان أكثر من مستلزم واحد من مستلزمات امتداد الديموقراطية لكافة انحاء البلاد . ويمكن ايجاز الأحوال غير الملائمة للديموقراطية بما يلي :

١ — القاعدة الرِّقية للاقتصاديات القديمة .

٢ — وقف الفرص الثقافية على طبقات محظوظة يمكن ان تعتبر نسبياً صغيرة العدد .

٣ – فقدان مفهوم القومية .

٤ – ويقترن بكل هذه فقدان أية نظرية ديموقراطية تنادي بالحقوق السياسية للأشخاص من حيث هم أشخاص .

وأخذ الحال يتغير بعض الشيء في القرون الوسطى . وبدأت تظهر فيها بعض الأفكار العامة وبعض الأساطير الحركية تهيء النفوس لتقبل الديموقراطية الشاملة . ولكن هذا التغير الفكري المستوحى من فلسطين وروما لم يحدث مفعوله الكامل إلى ان زالت العوائق الأربعة المشار اليها أعلاه . وكان أهم ما في الأفكار الجديدة التعاليم الاخلاقية المسيحية العامة ، التي أنكرت الفروق بين جنس وآخر ، بين رفيع ووضيع ، وبين حر وعبد . وقد بشر آباء الكنيسة بهذه التعاليم ، ونشروا مبدأ تساوي الناس أمام الله ، وأشاعوا الاعتقاد بمذهب الأخوة الانسانية ، وأكدوا ان الناس اخوة لأنهم جميعاً أبناء الله وعلموا مبدأ تقدير كل كائن انساني لقيمته وروحه لا لثروته أو قدرته ، فعززوا بذلك مفهوم الاستحقاق الشخصي الذاتي تعزيزاً قوياً .

وأسهم الرومان في الاعداد الفكري للديموقراطية ببث مفهومهم العام للقانون . وتوسع فقهاؤهم في تفسير المستويات الثلاثة لوجود القانون : المستوى الخاص للقانون المدني ، الذي يتناول عادات الجماعة وتقاليدها ، والمستوى الأعم لقانون الامم الذي يتمثل فيه القانون من حيث هو ، والذي يعلو حدود الجماعات ، ويتناول تنظيم علاقات الأفراد ببعضهم البعض حيثما كانوا ، والمستوى الأعلى للقانون الطبيعي ، الذي يعتبر معياراً للقانون الوضعي وغاية له .

وكان لهذا القانون الطبيعي منزلته العلوية في القرون الوسطى . فاعتبر قانون القوانين ، واعتبر قائماً فوق جميع القوانين الدنيوية . وأفاض العلماء في شرحه . وأعلنوا ان القانون الوضعي لا يكون عادلاً إلا بقدر

ما يتفق مع القانون الطبيعي . فاذا ما خرق قانون أية دولة أو جماعة قانون الطبيعة بات لاغياً ، وأصبح باطلاً من حيث الشكل والأساس . وكان القديس توما الاكويني أشهر الذين درسوا القانون الطبيعي،وتوسعوا في شرحه .

وانتشرت في القرون الوسطى هـذه الآراء الدينية والقانونية المؤاتية للديموقراطية ، وغيرت مفـاهيم الانسان . ولكن تغير المفاهيم لم يقترن بتغير المؤسسات . فتقدمت الأفكار الديموقراطية بدون ان تتقدم المؤسسات الديموقراطية . وظلت لهذه الأفكار قوة المعايير الخلقيـة ، التي تؤثر في ضمائر الناس أكثر ممـا تؤثر في تنظيمهم السياسي . وظل لهذه الافكار مستواها وللبنية الاجتماعية مستوى آخر .

ولم تجر محاولات جدية للتوفيق بين هذه الأفكار وأفكار أخرى تفرض التزامات عملية تعيق النمو الديموقراطي . ولم تتوصل القرون الوسطى الى التوفيق بين المبادىء الانسانية والسياسات المتبعة . وظلت هـذه السياسات مستمدة من أفكار غير ديموقراطية أكثر مما استمدت من افكار ديموقراطية. وظل للافكار الديموقراطية سياقهـا الديني الذي يحول دون تطبيقها كما ينبغي . ويبدو مثل هذا التناقض حول مفهوم السلطة الدنيوية . كما شرحه توما الاكويني في كتاباته عن الحكومة . فهذه السلطة هي وديعة من الله . والحاكم الجائر يسيء تعهدها . ولذلك يجوز خلعه . ولكن من هو الذي يتولى خلعه مـا دام الله هو المصدر الأخير للسلطة ، وما دام الشعب مصدرها غير المباشر ؟ وكيف يمكن ان يمس الحاكم مـا دام حقه في الحكم مستمداً من الله ، وما دام المجتمع قائماً على الاستقرار التسلسلي ، وعلى الزامية القسر السلطوي ؟ ولربما اعترف للشعب بأنه مصدر السلطة، ولكن الشعب مقيد بنظام العلاقات الذي يعيش فيه . وهو نظام ارادتـه مشيئة الله . وظل من المتعذر التغلب على هذا التنـاقض ، والخروج من هذا المأزق الى ان بلغت التغيرات الكبرى ، التي كانت تحدث تدريجياً

في النظام الاجتماعي الاقتصادي درجة كافية من النضج .

ولم يكن التفاهم السائد في القرون الوسطى بين الدولة والكنيسة يساعد على نمو الديموقراطية . وقد نشأت في ظل هـذا التفاهم أوضاع عطلت حرية الرأي . فأصبح للدين الذي يقبض اتباعه على ناصية السلطـــة قوة اكراهية على جميع المواطنين ، وأصبح للدولة سلطة قمع المعتقدات الدينية المخالفة للدين الرسمي ، فأصبحت الدولة ذراع الكنيسة الزمني ،وأصبحت حركة هذا الذراع رهن استشارة السلطة الاكليركية . وما دام مثل هذا التحالف قائماً بين الكنيسة والدولة ، تعذر على الكنيسة بنظامها التسلسلي أن تنصر الديموقراطية ، واستحال توفر حرية الفكر ،وهي ركن أساسي من أركان الديموقراطية .

وأخذت الحال تتغير بعد أن تفرقت المسيحية شيعاً وأحزاباً . فلعبت الشيع الدينية دوراً بالغ الأهمية في تطور الديموقراطية الحديثة . وبدأت تلعب هذا الدور بعد ان احتدم الصراع بين المعتقدات الرسمية والمعتقدات المناضلة في سبيل حرية الاستمرار أو في سبيل التساوي في حقوق المواطنية. واتخذت الكنيسة الكاثوليكية في هذا الصراع موقفاً لا يختلف عن موقف الشيع المنشقة . بل ان بعض هذه الشيع ،كشيعة كلفن وبزا في جنيف ، ما ان تولت السلطة ، حتى انصرفت إلى قمع مخالفيهـا بشدة بزت شدة الكنيسة الكاثوليكية في كل مكان الا اسبانيا . وكانت الكنيسة الانجيلية مناوئة للديموقراطية . وكان للنظام البيوريتاني تحت حـكم كتن وانديكت في ماساشوستس سلطوية لا هوادة فيها . فأعطت هذه الكنائس والشيـع البرهان على انه يتعذر على أية كنيسة تخول سلطات زمنية ان تتنازل عن ادعاءاتها الثيوقراطية .

وأدت هذه الأحوال الى اعتماد المبدأ الذي أعلن في سلم وستفاليا عام ١٦٤٨ ، وهو مبدأ : من كان الملك فهو دينه . ولكن تنوع الشيع الدينية ما لبث ان أذكى الفتن فيما بينها . واستمرت هذه الفتن ، وبلغت حداً

من الشدة حمل الناس على ان يقبلوا ، ولو ببطء وتردد ، ان يتجاوزوا الاعتقاد الديني الى مبدأ المواطنية ، وان يسلموا بمبدأ آخر ، وهو ان الاختلاف في العقيدة الدينية لا يحول دون الانتساب لمواطنية مشتركة . وأصبح هذا المبدأ فيما بعد حجر الزاوية للمذهب الديموقراطي في اوروبا الغربية. وأصبح اعتماده منطلق تحرير الشخصية الانسانية من رقابة الحكومة. والشخصية الانسانية هي قلعة وجود الانسان، وهي الينبوع الخلاق للتعبير الثقافي. وتحريرها من رقابة الحكومة خطوة هامة في سبيل التحرر الانساني. وكان للشيع الدينية المنشقة دورها الرائع في تحقيق هذا التحـــرر . فقد واجهت تعصب الكنائس الرسمية المرير بحماس لاهب للحريـة ، فرفضت السجود للقيصر أي للحاكم الزمني ، وتمردت في سبيل حريتها الدينية . ولئن كانت الحرية الدينية غايتها الأولى، الا ان جهادها في سبيلها ساعد الشعوب الغربية في النهاية على ان تظفر بتحقيق حرية الفكر .

ويمكننا أن نقدر الدور التاريخي الذي قامت بـه الشيع الدينية لتحقيق الحرية في أوروبا الغربية إذا قارنا بين الوضع الديني في أوروبا والصين. ففي أوروبا خدمت هذه الشيع قضية الحرية ، وهي تجاهد لتحرير نفسها من اضطهاد الكنائس الحاكمة . وأما الصين فانها ذات ثقافة عريقـــة ازدهرت ازدهاراً عظيمـــاً قبل ان ينهض الغرب من بساطته البدائية . وكانت الديموقراطية من عـــدة نواح أقرب لشعب الصين منها للشعوب الغربية ، لأنه كان طليقاً من الطبقية المتحجرة ، ومتساهلاً في أمر العصبية العرقية ، ومتسامحاً في نظره الى التنوعية الفئوية . وكانت التعاليم الدينية الصينية اخلاقية أكثر مما كانت كونية . فتناولت سلوك الانسان في هذا العالم بدون ان تستند الى قاعدة اخروية للثواب والعقاب . وانتشرت هذه التعاليم بدون ان ترتبط بالدولة . ولذلك لم تعرف الدولة في الصين التلازم بين الدولة والدين ، الذي ساد في أوروبا في القرون الوسطى . ولم تكن للاكليروس سيطرة على الدولة . ولما حاول الاكليروس البوذي ان يحقق

هذه السيطرة عام ٨٤٥ قبل الميلاد ، أخفق في محاولته ، وهزم هزيمة منكرة ، وجرد من ملكيته وقدرته . وظلت الدولة طليقة من السيطرة الاكليركية . وزالت الحاجة لنشوب صراع عنيف في سبيل الحياة كالصراع الذي خاضته الشيع الدينية في الغرب . فجاء هذا الصراع مرحلة من مراحل الجهاد في سبيل الديموقراطية . ودانت الديموقراطية الغربية بالكثير لهذا الصراع الديني . وأصبح النصر في هذا الصراع أصدق مثل على انبثاق الحرية العظيمة من المحنة العظيمة .

وجرى الانتقال من الدولة الاقطاعية الى الدولة القطرية المتماسكة . فأخذت السلطة الحكومية تتجمع في مركز واحد ، وأخذت سيادة الدولة تنقاد للملك . وأصبحت وجهة الدولة الجديدة وجهة غير ديموقراطية . وبالرغم من وجهتها غير الديموقراطية ، فان الدولة القطرية قد ألبت الشعب كله في قطر واحد ، وألفت بينه حول حكم واحد . فخلقت بذلك المجال لتحقيق المفهوم الأوسع للديموقراطية الذي تعذر تحقيقه في أثينا وروما .

وأعدت الجو لتطبيق فكرة سيادة الشعب تطبيقاً حياً وحركياً . وكانت هذه الفكرة معروفة في القرون الوسطى . وكان يسلم فيها بأن الشعب هو مصدر السلطة السياسية . ولكن الفكرة وجدت آنذاك دون أن يوجد الشعب . فالتقى الاثنان في ظل الدولة القطرية. وأصبحت الدولة الجديدة تعبيراً عن وجود الشعب الانجليزي أو الاسباني أو الفرنسي . وأصبح الشعب يعتبر الدولة دولته،ويطالبها مع مرور الزمن بالاعتراف بحقوقه .

وكانت انجلترا طليعة هذا التغير التاريخي. وانجلترا جزيرة يقيها موقعها الفريد من ويلات الغزو الخارجي ، ويساعدها على ان تكون مركزاً للتبادل التجاري . فأفادت من مزايا هذا الموقع ، وتغلبت على مختلف الانتكاسات وهي ماضية في نمو سياسي دام ما يقارب السبعة قرون ، وانتهى بها الى تكوين مؤسسات ديموقراطية رائعة . وبدأ هذا النمو في

القرون الوسطى باعلان « الماجنا كارتا » عام ١٢١٥ . فكان هذا الاعلان في نظر بعض المؤرخين الخطوة الأولى في طريق النمو الديموقراطي الانجليزي . ولكن هذه الخطوة اقطاعية أكثر مما هي شعبية . وذلك لأن الاعلان العظيم أكد حقوق البارونات الاقطاعيين تجاه الملك الاقطاعي . والخطوة الحقيقية الأولى في طريق الديموقراطية هي التي اتخذها ارل لستر سيمون دي مونتفور عام ١٢٦٥ ، أي بعد خمسين عاماً من اعلان « الماجنا كارتا » . فقد دعا مواطنين من كل مقاطعة ، ونبيلين من كل مديرية ، ليجلسوا في البرلمان مع الأشراف والأحبار . فأصبح البرلمان بتشكيله الجديد بداية مجلس العموم، وهذا المجلس هو منبت الديموقراطية الحديثة .

ولم يكن البرلمان الانجليزي المجلس التمثيلي الوحيد من نوعه في القرون الوسطى . فقد كانت هناك مجالس الكنائس ، والأقاليم، ورجال الأعمال، والنقابات ، والمحلفين في المحاكم . وكان لفرنسا برلماناتها وأهمها برلمان باريس . ولكن جميع هذه المجالس والبرلمانات لم تَعْدُ كونها هيئات قضائية أو تنفيذية تتألف من وجهاء مختارين . ولم يكتسب وجودها المعنى التاريخي الذي اكتسبه البرلمان الانجليزي . وذلك لأن دعوة ممثلي المقاطعات للاشتراك في البرلمان الانجليزي بدعة لم يسبق اليها أي برلمان آخر .

وجاءت هذه الدعوة خطوةً في طريق القومية بمعناها الحقيقي، وبدايةً لأطول سير في طريق الديموقراطية . وقد سار مجلس العموم في هذا الطريق سير الرائد ، فأصبح تاريخ الديموقراطية الغربية لقرون مرادفاً لتاريخ نمو مجلس العموم . وأصبح بخطواته في هذا السبيل قدوة لسائر المجالس . وكانت أهم هذه الخطوات انفصاله عن مجلس النبلاء الأعلى، وانتزاعه حق فرض الضرائب ، وفرضه الرقابة على سياسة الحكومة المالية، ونضاله ضد جور الملوك ، وتجريده اياهم تجريداً تدريجياً من السلطة ، وتقويضه للامتيازات الطبقية ، وقضاؤه على ما كان لمجلس اللوردات

من رقابة عليه ، وتوسيعه المتواصل للحقوق السياسية إلى أن تساوى فيها الغني والفقير ، وتعادل فيها أخيراً النساء والرجال .

وبينما كان مجلس العموم ماضياً في تحقيق العملية الديموقراطية ، كانت تختلج قوى جديدة في العالم الغربي ، فتفعل فعلها الثقافي والاقتصادي والتكنولوجي في دفع المجتمع الغربي من الجمود الى الحركة . وكان هذا الدفع تطورياً ومحافظاً في بعض البلاد ، وعنفياً وثورياً في بلاد أخرى. كان تطورياً في انجلترا لأن مؤسساتها السياسية ظلت تتحرك وتتغير بتغير الأزمان ، ولأن الحرية لم تأتها طفرة واحدة ، ولكنها كما وصفها أحد الشعراء ، اتسعت اتساعاً تدريجياً ، وانبثقت من « سابقة بعد أخرى ». فكونت السوابق المتتابعة تقاليد الحرية الانجليزية . وتمكنت انجلترا بفضل هذه التقاليد المتجددة من تكييف نفسها تكييفاً هادئاً مع تغيرات النظام الاجتماعي .

وبقيت المؤسسات السياسية في بلاد اخرى على جمودها ، فشقت القوى الجديدة الطريق عبرها شقاً عنيفاً ، وانقضت عليها في نهاية القرن الثامن عشر أي في العصر الذي سرى فيه الايمان الثوري بمذهب حقوق الانسان . وقد اتخذ هذا المذهب صورته السياسية الأولى في « الاعلان الاميركي للاستقلال » . الذي صدر أثناء ثورة المستعمرات الاميركية في سبيل الحكم الذاتي والحياة الوطنية،وعبر أصدق تعبير عن روح العصر الجديدة . ونادى الاعلان بحق الانسان « بالحياة والحرية ومتابعة السعادة » . فوافق جون لوك في مطالبته بحقي الحياة والحرية واستبدل مطالبته بحق الملكية بحق « متابعة السعادة » فكان لهذا الاستبدال مغزاه الخاص . ونادى الاعلان « بأن جميع الناس يخلقون متساوين » . فتجاوبت هذه الكلمات مع كلمات مماثلة ترددت في فرنسا قبل سنوات في بيان شهير عنوانه : « العقد الاجتماعي » .

ولكن الزلزال الاجتماعي وقع في فرنسا لا في اميركا . وكان وقوعه

نتيجة للتفاوت البالغ بين تقدم فرنسا الثقافي الرائع وبين تخلف مؤسساتها السياسية الشائن . وكان تقديس العقل محور التقدم الثقافي في القرن الثامن عشر . وأصبح العصر يعرف بعصر العقل . ولكن التقدم تجاوز آداب تقديس العقل الى أهداف أخرى . وكانت فرنسا طليعة هذا التقدم في أوروبا . وظل نظام مؤسساتها – بالرغم من سبقها الثقافي ! – نظام ملكية طبقية مطلقة . فكانت الطبقة المتوسطة بطبيعة وضعها الاجتماعي أقوى الطبقات وعياً للتباين بين المؤسسات الفرنسية السائدة وروح العصر . فاندفعت في « الثورة الفرنسية » كالبركان المنفجر في وجه ظلم العرش واستخفافه .

وبدأت الثورة على هيئة حركة انقضاض تقوم بها الجماهير الغاضبة على المؤسسات الجامدة . وكان وراء حركتها الاعتقاد بانبلاج نظام جديد، يعيش في ظله جميع الناس أحراراً ، ويبلغون فيه ديموقراطية تبنى على حقوق الانسان . ولم يكن بلوغ هذه الديموقراطية بالسهولة التي تصورها أبطال الثورة وانبياؤها . ولكن اعلان الاعتقاد بها بمثل هذا الصخب زعزع قواعد الملكية البالية في جميع أنحاء أوروبا . فأثار هذا الاعلان سخط المحافظين واعجاب المجددين الذين اعتبروه فجراً جديداً للحرية الانسانية . ولكن الساخطين وكثيراً من المعجبين صدموا بتطورات الثورة المحزنة . وساءهم ان تنتهي بقيصرية جديدة . وراعهم تحولها من حركة ثورية انسانية عامة الى حركة قومية . وكيفما كانت نهاية الثورة الفورية، فان تأثيرها الشامل أدى الى تغيير وجه الحياة في العالم الغربي . وامتد تأثيرها الى القرن التاسع عشر ، الذي اكتسبت فيه القومية والديموقراطية معاً المزيد من القوة .

وما ان افرغت الثورة الفرنسية فعالياتها في قيصرية نابليون ، حتى تصدت انجلترا من جديد للدفاع عن مبدأ الديموقراطية . وتصدت لهذا الدفاع وهي في فترة نمو اقتصادي ، ازدهرت فيها الصناعة ازدهاراً

سريعاً ، وانتشرت التجارة انتشاراً واسعاً . وأخذت الأفكار حول مراقبة الحكومة للنشاط الاقتصادي تبدو بالية ، وتحل محلها أفكار تحبذ حرية التعاطي الاقتصادي داخل البلد الواحد ، وتدعو لحرية التبادل التجاري بين مختلف البلدان . فأصبحت الديموقراطية تعني تدريجياً الليبرالية الاقتصادية .

وكانت الحرية الفردية قوام هذه الليبرالية . فأصبحت هذه الحرية معيار الديموقراطية . وأصبح مؤداها ان يكون جميع الناس أحراراً، وان تتوفر لهم قبل كل شيء الحرية من تعسف السيطرة الحكومية، وان تؤمن لهم حرية تعاطي أعمالهم وحرية التنافس مع الآخرين . فلم يكن يطلب من الحكومة أكثر من ان تدع كل فرد وشأنه ومصلحته . ولم يكن يطلب منها اعتماد سياسات بنائية لخير الجماعة ، لأن خير الجماعة لم يكن أكثر من مجموع مصالح أفرادها . وما دامت هذه المصالح مؤمنة فالجماعة في خير. وليس على الحكومة الا ان تترك الناس يتابعون مصالحهم بحرية، وان تحول دون أي مساس بهذه الحرية .

وكان الاقتصاديون الكلاسيكيون أول ما نادى بمبدأ الحرية الاقتصادية الفردية . وما لبث ان تابعهم فيه النفعيون بزعامة جريمي بنتام ، الذي أصبح بدفاعه عن هذا المبدأ صلة الوصل بين فكري القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وانطلق بنتام في دفاعه من الطبيعة، وأعلن ان الطبيعة لا الحكومة هي التي تملي القواعد ، التي يجب ان يطيعها الناس . والطبيعة تأمر الناس بنشدان اللذة وتفادي الألم . وهذا الأمر الطبيعي هو المعيار الوحيد للخير والشر . فعلى الحكومة ان تتقيد بهذا المعيار ، وان تصون توازن الطبيعة بين الخير والشر، وان تحسب حساب الأعمال ، التي ترجح لأقصى حد ممكن اللذة على الألم ، أي الأعمال التي تجلب أكبر سعادة لأكبر عدد من البشر . فلا غاية للحكومة الا تحقيق مثل هذه السعادة . ولا يقتضي تحقيقها قيام الحكومة باصلاحات ايجابية واسعة ، ولكنه يتطلب

الحد الأدنى من تدخلها لاثابة الأفراد أو معاقبتهم على اسهامهم في اسعاد البشر أو إشقائهم . وما دامت الحكومة تتولى المعاقبة ، وما دام العقاب شراً بما يسببه من ألم ، فان الحكومة هي في جوهرها شر لا بد منه .

وبلغ هذا النوع من الليبرالية غايته ، فقضى على القيود التي فرضتها المركنتلية على الصناعة والتجارة ، ورفع قيمـة الفرد ، ووسع قاعدة المواطنية ، وقاوم تعسف الحكومة في معاملة مخالفي القانون . ولكن هذه المحاسن السلبية لليبرالية لم تغط على مساوئها الايجابيـة ، التي استوقفت حركتها ، واستبقتها متخلفة عن تطور روح العصر . وأهم هذه المساوىء صرفها الحكومة عن اعتماد سياسات بنائيـة تستوحيها من مفهوم ايجابي للخير العام يفترض في الحكومـة ان تؤمنه وتدفعه الى الأمام . فأخذت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية تتغير ،دون ان تتغير السياسات الحكومية . وأخذت تقاسي من هذا الجمود أكـثر ما تقاسي الطبقات التي وقعت عليها وطأة الثورة الصناعية ، والتي اصبحت فريسة للاستغلال في ظل التنافس الحر. فبدأت هذه الطبقات بالتقدم بمطالب جديدة يقضي تحقيقها بتجاوز المعنى الليبرالي السلبي للديموقراطية . وقامت تناشد الحكومة القضاء على مساوىء الرأسمالية . وتصدى الميثاقيون للمطالبة باعتماد التصويت العام. واخذ العمال ينظمون صفوفهم ، ويزدادون وعياً بقوتهم . واصبح من الواضح بعد ان اشتدت هذه الطلبات ، ان على الديموقراطية ان تضطلع بمهام جديدة عظيمة ، وان تواجه معضلات جديدة عظيمة .

وبدأ أنبياء الاشتراكية المثالية الجديدة يرفعون اصواتهم منذ مطلـع القرن التاسع عشر يتقدم صفوفهم في فرنسا اصحاب الرؤى من امثال فوريي ولوي بلان وبرودون . ويتقدم هذه الصفوف في انجلترا روبرت اوان ، الذي كان اقرب الى الواقعية منه الى المثالية . ولكن الاشتراكيـة ظلت بعيدة عن التأثير في المجتمع حتى منتصف القرن التاسع عشر . ودخلت في عهد جديد عام ١٨٤٨ ، الذي انتشرت فيـه الحركات والتغييرات

الثورية الرامية لامتداد الديموقراطية في مختلف انحاء اوروبا من فرنسا الى المانيا الى ايطاليا . واشتدت بعد ذلك حركات الأحزاب السياسية اليسارية في مختلف الأقطار .

فأصبح على الديموقراطية وهي تتقدم ان تواجه قضايا ومخاطر جديدة، وان تدخل المعترك الاقتصادي، وان تحسب حساب نقابات العمال ومنظماتهم، التي ازدادت قوتها ، وان تراعي تطلع الحركة العمالية لتجاوز الليبرالية ، ولحمل الحكومة على مراقبة النظام الاقتصادي ، وسن التشريعات لصون حقوق العمال . وموضوع هذه المطالب العمالية هو من الموضوعات ، التي ما تزال تشغل الديموقراطية حتى وقتنا الحاضر . ولذلك سنعود اليه في بحثنا لرسالة الديموقراطية ومستقبلها .

ونستطيع الآن بعد أن رأينا ظهور الديموقراطية أن نعود إلى مراجعة نشأتها منذ البدء . فتبدو لنا هذه النشأة تدريجية . ويبدو لنا انها لا تنشأ وتزدهر وتدوم إلا إذا غرست في أرض صالحة . ولا تنمو إلا من خلال عدة تجارب يكون بعضها فاشلاً وبعضها ناجحاً نجاحاً جزئياً . ولا بد ان يعاني الشعب هذه التجارب قبل ان تستقيم له الديموقراطية . ولا يكفي ان يغير موقفه منها ، او ان يستعيرها، لتتحقق له تحققاً فجائياً . بل ان هذا التحقق رهين بتوفر متطلباتها وبفقه الشعب لطرقها .

وقد عرفت الشعوب البدائية شكلاً أولياً من الديموقراطية . ولكن الديموقراطية بشكلها الذي ندرسه هنا لم تنشأ وتزدهر إلا بين الشعوب ، التي بلغت طليعة التقدم الثقافي . فازدهرت في أزهى عصر من عصور اليونان والرومان . وبرزت في انجلترا في الوقت الذي علا فيه شأنها بين الأمم . وسرت منها الى أوروبا الغربية . وبلغت انتصارات جديدة في الولايات المتحدة الامريكية . وكان تقدمها في جميع هذه البلاد رهيناً بتقدم هذه البلاد الثقافي . ولا يعني هذا ان البلاد تصبح بالضرورة ديموقراطية إذا ما تقدمت ثقافياً . فقد تتقدم ثقافياً ولا تصبح ديموقراطية،

ولكنها لا تصير ديموقراطية إلا إذا تقدمت ثقافياً .

وتقترن الديموقراطية أيضاً بالتقدم الاقتصادي كما تقترن بالتقدم الثقافي. ولا يعني هذا انه يكفي الازدهار الاقتصادي سبيلاً للازدهار الديموقراطي . فأكثر مراكز الثروة النسبية في العالمين القديم والحديث اتجهت اتجاهاً امبراطورياً أكثر مما اتجهت اتجاهاً ديموقراطياً . ولنا أمثلة على ذلك في أغنى الامبراطوريات ، التي نشأت في الشرق الأقصى أو في الشرق الأوسط ، وفي أغنى امبراطوريتين ظهرتا في مطلع العصر الحديث، وهما الامبراطورية الاسبانية والبرتغالية . فقد توفرت لجميع هذه الامبراطوريات الثروة ولم تتوفر لها الديموقراطية .

فقد تكون الثروة ولا تكون الديموقراطية . ولكن الديموقراطية لا تكون الا حيث تتلازم الثقافة التقدمية والرفاهية الاقتصادية كما تلازمتا في أثينا وروما والمدن التجارية في القرون الوسطى وفي انجلترا وغيرها من المجتمعات الصناعية الحديثة . ويبدو التلازم في العصر الحديث بين الديموقراطية والرفاهية الاقتصادية، وكأنه تلازم بينها وبين التقدم الصناعي: فجميع البلاد التي تقدمت صناعياً تقدمت ديموقراطياً الا اليابان . فالتقدم الصناعي يؤدي الى الحركية الاجتماعية ، ويقضي على الجمود الطبقي ، الذي يسود المجتمع الزراعي . والحركية الاجتماعية تؤاتي الديموقراطية بينما تلائم السكونية الطبقية الاوليغاركية . ولذلك يتعذر ان ينشأ أي شكل من أشكال الديموقراطية في البلاد ، التي تستفحل فيها الزراعة، ويستشري فيها الفقر . وما أكثر ما تصيب الآفتان معاً الكثير من البلاد .

ولربما ظلت الديموقراطية في بعض البلاد شكلية أكثر منها حقيقية . وهذا ما حدث في أكثر البلاد ، التي اقتبستها في القرن التاسع عشر . فقد اشتهر آنذاك أمر الديموقراطية الدستورية مع علو شأن الدول الديموقراطية الكبيرة . فأخذت بها بعض البلاد اقتداء بالدول الكبيرة، بدون ان تكون مستعدة لها استعداداً كافياً . وهذا ما فعلته بلاد أميركا اللاتينية وغيرها

من البلاد . فظل أكثرها ديموقراطي المظهر واوليغاركي الجوهر .

وبقيت دول أميركا اللاتينية ، إلا القليل منها، تحكمها اوليغاركية ضيقة بدل ان يسودها الشعب .

ولا يمكن ان يسود الشعب ما دامت جماهيره امية ، ومعدومة ، ومبعدة عن مراكز القدرة . وما دامت هذه هي حال الجماهير ، كما هو الوضع في اميركا اللاتينية ، فان محترفي السياسة يقبضون على ناصية السلطة تحت راية قائد مستبد . ويكسون تسلطهم بغلاف خادع من الانتخابات الديموقراطية . ويتألب هؤلاء المتسلطون في عصبة حزبية تثري بتقاسم مغانم الحكم ، وتتضافر لمكافحة كل خطر على سلطتها أو ثروتها، وتتآزر للقضاء على أي قائد جديد ، يحاول ان ينشىء حزباً ليتخذه اداة لاحداث انقلاب ، لانتزاع السلطة من أيدي العصبة المهيمنة .

ويتعذر تحقيق الديموقراطية إذا غلبت الاستكانة السياسية على أكثرية الشعب ، وكانت هذه الاكثرية جاهلة ، وافتقرت الى الوعي بوحدتها ، أو الى الوعي بمنفعتها المشتركة . ولا يكفي ان يكون الشعب على مستوى عالٍ من الذكاء ليصلح للديموقراطية . لأن الذكاء ليس بديلاً لوعي المنفعة المشتركة . ولا بد من هذا الوعي ليسير الشعب في طريق الحكم الديموقراطي .

ولا يتيسر ادخال النظام الديموقراطي في بلد مترامي الأطراف ألِفَ الحكم السلطوي . ويصبح ادخاله أشد صعوبة إذا ما كانت مستويات هذا البلد الاقتصادية منخفضة ، وكانت مواصلاته واهية . ولنا في الصين مثل على ذلك . فقد مرت عام ١٩١٢ في تجربة ديموقراطية لم تدم طويلاً . وبدأت التجربة بخلع اسرة مانشو واعلان الجمهورية . ولم يمض عليها ثلاث سنوات حتى أخذ يون شي — كي ، وهو أول رئيس للجمهورية، يتآمر لاعلان نفسه امبراطوراً . وتبع ذلك نشوب حروب داخلية . واستفحلت المنازعات بين أجزاء الصين . وظلت هذه المنازعات محتدمة

بالرغم من وقوع الغزو الياباني .

وما أكثر المخاطر التي يتعرض لهـا النظام الديموقراطي لدى اتخاذه لأول مرة نظاماً للحكم في أي بلد من البلاد . وما أكثر ما تعرضه هذه المخاطر للموت أكثر مما تدفعه نحو الحياة . وما أعلى نسبة وفيات الطفولة بين الديموقراطيات المستجدة! وما أشق وأطول كفاح هذه الديموقراطيات لتنجو من هذه المخاطر ، ولتنتصر على القوى ، التي يعبئها النظام القديم ضدها . وقد كافحت الديموقراطية في فرنسا مثل هذا الكفاح . فكبت ونهضت عدة مرات . وما تزال القوى المناوئة للثورة الديموقراطية تتحدى الجمهورية الفرنسية حتى الآن .

وتلقى القوى الرجعية في ايامنا، في محاولتها القضاء على الديموقراطية ، المساعدة من أشد أعدائها . واشد أعداء الرجعية قوى اليسار المتطرف : وهذا اليسار مأخوذ بالمذهب الماركسي ، الـذي يصنف الشعب تصنيفاً ثنائياً مطلقاً ، ويقسمه الى طبقتين متناقضتين : الطبقة البورجوازية والطبقة البروليتارية . وهذا التصنيف مستمد من نزعة ديموقراطية ، ولكن مزاج المصنفين سلطوي . وغايتهم من التصنيف القضاء على البورجوازية. ولكن البورجوازية تؤلف جانباً هاماً من الشعب . فتقاوم الخطر الماركسي بكل الوسائل ، التي تتوفر لها ، وتكون عاقبة هذا الصراع بين البورجوازيين والماركسيين موت الديموقراطية . ولا تؤمن الأحزاب الماركسية بامكان تحقيق الاشتراكية تحقيقاً تدريجياً، ولذلك تنكر الاصلاح وتبشر بالثورة . فاذا ما اشتد ساعدها اعتبرت النزاع السياسي المحتدم صراعاً بينها وبين اليمين الرجعي ، واعتبرت كل من لا يوالي من تواليه منتمياً الى هذا اليمين .

وتلتقي الماركسية والفاشستية في معاداة الديموقراطية . وتتولد الواحدة من الأخرى . فاذا كسبت احداهما خسرت الديموقراطية . ولنا مثل على

ذلك – بين أمثلة كثيرة – ما حدث في اسبانيا قبل نشوب الحرب الأهلية .

ان شكل الحكومة هو دائماً تعبير عن المواقف الاجتماعية ، سواء أكانت هذه المواقف ظاهرة أو خفية . ولربما فرضت الأحوال السائدة شكلاً اوليغاركياً للحكم . ويكون هذا أكثر ما يكون اذا تأكلت الشعب خلافات جنسية أو عرقية أو طبقية عميقة . ويكون هذا اذا ما عاشت أكثرية الشعب في حالة من العزلة أو الجهالة أو الفقر تحرمها مزايا المشاركة في الحياة الجماعية . ويكون هذا اذا ما عانى الشعب معضلات اجتماعية وعجز عن حلها . فاذا ما أصبحت حياة الناس في ضنك ، وتبعثرت آمالهم ، وتهددت أرزاقهم ، وتقلبت بهم غِيَرُ الدهر ،وأصبحت قيمهم في مهب الريح ، ألقوا أنفسهم في شرك أنبياء السلطة ، يتجاذبونهم بين أقصى اليمين وأقصى اليسار ، ويعدونهم الخلاص، اذا ما قدموا حريتهم ثمناً له . ويرتفع الثمن بقدر ما تسوء الأحوال ،وتشتد الأزمة،ويتضاءل تبعاً لذلك حظ الديموقراطية بالبقاء .

الجماعة والدولة

يبني الانسان لنفسه عالماً خفياً من المؤسسات ينقل عبرها تراث ماضيه إلى حاضره . ولولاها لكانت حياته فوضى وفراغاً ، ولظلت محصورة في المستوى الحيواني . فإذا ما استقامت المؤسسات أصبح من العسير على الانسان ان يفهمها أو ان يدركها ادراكاً حسياً . فهي لا تقع تحت الحس ، ولذلك يتعذر عليه ان يشير اليها ببنانه قائلاً : « انظروا اليها، فهذه هي المؤسسة التي بنيتها ! » . ولا تستعصي رؤية المؤسسة على الانسان العادي فحسب ، ولكنها تستعصي حتى على بعض العلماء من

أمثال النفسانيين « الواقعيين » والفلاسفة الايجابيين ، الذين ينكرون وجود المؤسسة ، ويعتبرون انها ليست أكثر من عـادات سلوكية . ولو عقلوا لأدركوا ان العادات منظمة ، وانها استجابات للحوافز الصادرة عن قوة المؤسسات . وإذا كانت المؤسسات في نظر هؤلاء العلماء عادات ، فانها في نظر من هم دونهم علماً انفعالات وذكريات يشيع منها في نفوسهم ضباب عاطفي يحول دون فهمهم لها على حقيقتها . ويتكاثف هذا الضباب بقدر ما تعظم المؤسسة . بل ان الاسطورة المظللة لها تحجب رؤيتهـا . وأقرب الأمثلة الشاهدة عـلى ذلك المفاهيم السائدة في أذهان الناس عن الدولة والسيادة .

وقد تداول الناس هذه المفاهيم جيلاً بعد آخر دون أن يدركوا الفرق بين الجماعة والدولة ، ودون ان ينتبهوا إلى أهمية معرفة هذا الفرق لفهم الفرق بين الديموقراطية وأنواع اخرى من نظم الحكم . ولا ندرك هـذا الفرق إلا اذا تذكرنا أولاً اننـا لا نعيش في دول بل في جماعات . فالجماعة لا الدولة هي الكيان الكامل الذي نحيا ونتحرك فيه . وليس للدولة اكتمال الجماعة الكياني . والأمة وهي الجماعة المكتملة التكوين هي غـير الدولة . فإذا كانت الدولة قومية مالت حدود الدولة والأمة الى الالتقاء فيها ، وأصبحت الدولـة التنظيم السياسي للامة ، وأصبحت مركباً من أدوات الرقابة وأجهزتها تحكم به الامة نفسها . وقد ورثت اللغة أساطير قديمة فرضت حدوداً مؤسفة للتعبير عن هـذه المفاهيم . فهي لا تسمح لنا بأكثر من التعبير عن جماعـة خاصة أو دولة خاصة . فاذا ذكرنا « انجلترا » عنينا بهـا الشعب الانجليزي والدولة الانجليزية . وإذا ذكرنا « الولايات المتحدة » أوحت العبارة بالمزيد من الدقة السياسية ، ولكنها مع ذلك تعني البلاد الاميركية أو الشعب الاميركي أكثر مما تعني الدولة الاميركية . ولم تكن اللغات الاقدم كاليونانية مثلاً أحسن حالاً ، لأنه لم تكن لها لفظة تميز بها تمييزاً واضحاً بين الدولة والجماعة . وقد اختلط

في معنى « البولس » المدينة و « الدولة — المدينة » .

فاذا ما ذكّرنا بالفرق بين الجماعة والدولة بدا لنا فرقاً بديهياً . وبدا لنا ان الناس يحيكون في كل مكان ، لدى تعاطيهم مع بعضهم البعض، نسيجاً من العلاقات شراء وبيعاً وعبادة ومعايدة وحداداً . وهذا النسيج الذي يحيكون هو المجتمع ، والجماعة هي منطقة محددة في نطاقه الأوسع. وبينما يحيك الناس الجماعة تنشأ فيها أشكال من الرقابة ليست كلها أشكالاً حكومية ، وتتكون فيها تجمعات ليست كلها تجمعات سياسية ، وتتواتر فيها اعراف ومستويات للسلوك ليست كلها من خلق الدولة . وليست كل قوانين الجماعة من صنع الدولة . بل ان للجماعة قانوناً ينمو وراء قانون الدولة ، وتكون له حرماته قبل ان تنشأ الدولة ، وتظل له هذه الحرمات بعد ان تنشأ الدولة ، ولا يستطيع قانون الدولة أبداً ان ينسخه . واولا وجود مثل هذا القانون السابق لنشأة الدولة ، لأمست قوانين الدولة صيغاً فارغة . والعادة هي « ملك الناس » الأول ، وما يزال لها حكمها . كما لا يزال للاخلاقيات والأدبيات والشكليات الاجتماعية سلطانها . ولا تستطيع القوانين التي تسنها الدولة ان تلغيها ، أو ان تتحداها طويلاً ، أو ان تستأصلها وتحل محلها .

وقد تعذر على الفلاسفة السياسيين ان يميزوا هذا التمييز البديهي بين الجماعة والدولة . وعز عليهم ان يروهما على حقيقتها بعد ان طغى طيلة قرون مفهوم الدولة علـى مفهوم الجماعة . فاستسلموا لهذه الاسطورة ، وراحوا يصفون الدولـة مختلف الاوصاف التي تناقض أبسط الوقائع . فوصفوا سيادتها بأنها مطلقة . ونعتوها كما نعتها المفكر القانوني بلاكستن بأنها « السلطة العليا التي لا تقاوم ولا تراقب » . وذهبوا مع هيجل في قوله بأن الدولة « هي مـا صنعه روح العالم لنفسه » . فهي المحتوى الشامل لكينونتنا . واسترسلوا مع الهيجلي الانجليزي بوزانكه في قوله : « انها كلية المصنع الاجتماعي » . وارادتها هي « ارادتنا الحقيقية » .

وخلع عليها التوتاليتاريون المحدثون أوصافاً أضخم من ذلك ، ولكنها كلها أوصاف تعبر تعبيراً مفخماً عن مفهوم للدولة أقرته معظم مدارس الفلسفة .

ويتجاهل المنادون بهذا المفهوم الحقائق الاولية عن الجماعة والدولة ، وتعمى أبصارهم عما للجماعة من تقاليد شعبية ، وما لها من تفرعات تجمعية . ولا يسلمون بأن الجماعة بما لها من تقاليد وتفرعات ، لا يمكن ان تكون شيئاً واحداً والدولة ، التي تحكم بالقوانين والمراسيم . وينكرون ان يكون للجماعة أي وجود خارج الدولة ، بالرغم من ان الجماعة هي التي تنصر الدولة ، وتحدد شكلها ، وهي التي تستطيع – إذا أرادت ذلك – ان تغير الحكومة ، وان تقلب البنية السياسية كلها رأساً على عقب . والتبس عليهم معنيا الدولة والجماعة ، فلم يعد بوسعهم ان يميزوا بينهما التمييز الأولي ، الذي لا بد من الابتداء به لفهم الحكومة على حقيقتها .

وما على الذين في نفوسهم شك حول هذا التمييز إلا ان يفكروا في حكم العادة للانسان في كل شأن من شؤون الحياة حتى شؤون الحكومة . أو ليتأملوا سلطان الازياء ، وكيف يؤخذ الناس بها بدون اكراه بوليس ولا حكم قاض ! فاذا ما سرى زي جديد خضع الجميع له ، وقابلوه بانصياع عام ، ليتهم يقابلون بمثله حكم القانون . ولربما جر عليهم الزي من المتاعب ، وخلق لهم من المباذل والمصاعب ما لا تتجاسر أية حكومة على احداثه . ومع ذلك فانهم يقبلون عليه متلهفين ، ويتحملون في سبيله ما لا يمكن ان يتحملوه من الحكومة . ويكفي ان نذكر ما يقاسيه الاحباش وهم يطبقون عادة تعليق الخواتم في الانوف ، وما تعانيه الفتيات الصينيات من عادة تضمير الاقدام في أحذية صغيرة . ولنذكر أيضاً أزياء الأثواب السائدة في أوروبا في نهاية القرن التاسع عشر كما وصفها احدهم في قوله :

« يتألف زي الرجل من ياقة عالية وضيقة تحيق بعنقه كحبل

المشنقة ، وتجعل تحركه مستحيلاً ! ويرتدي مع هـذه الياقـة معطفاً أسود مزرّراً يتدلى منه ذيل طويل. ويضع على رأسه قبعة مستطيلة شكلها كشكل « الغليون المدفأة » . ويكاد من يرى هذا الزي ان يصاب بدوار فكيف بمن يرتديه ؟ واما المرأة فحالها أدهى وأمر ، وهي ترتدي ثوبها الفضفاض الذي يخالف الطبيعة في كل جزئية من جزئياته ! يطوق وسط جسدها بحزام من جلد الحوت الجاسيء ، ويتسع على صورة جرس ضخم من الحصر فـما دونه ، وأعلاه محكم ما بين الجيد والخـد ، والساقان مكفنتان حتى أصابع القدم. والشعر منتصب بما لا عدّ له من خصل وثنيات وضفائر ، وفوقه قبعة هائلة ، واليدان محتجبتان في قفازين حتى في أشد أيام القيظ في فصل الصيف . وترتدي المرأة هذا الزي متحلية بالجواهر، وروائح العطر تعبق منها ، وتبذل من أجل هذه الزينـة باهظ الثمن ، لتصبح سيدة من سيدات المجتمع ، ولكنهـا تظل ذلك الكائن الضعيف والتعيس الذي لا حول ولا قوة له » !

وسواء أكانت تغيرات الأزياء حكيمة أم مبتذلـة ، وسواء أقامت العادة على التساهل أم عـلى التزمت ، وأياً كانت الانماط والادبيات والمصطلحات الاجتماعية الشائعة ، فانها تصنع نظام الجماعة الاساسي على وجه لا تستطيعه الحكومة ولا أي جهاز آخر من أجهزة الدولة . وتنبثق منها مؤسسات وأوضاع لا تستطيع الدولـة مهما غالت في التوتاليتارية ، ان تخضعها لسلطانها ، أو ان تلغيها أو ان تحل محلها .

وتحاول الدولة اليوم ان تحل محل هذه المؤسسات والأوضاع الاجتماعية . وتشجعها على هذه المحاولة الاضطرابات الاجتماعية المحتدمة ، وتحملهـا على الاعتقاد ، لوقت لن يكون طويلاً ، بأن بوسعها ان تنصب معايير الدين والاخلاق للجماعة . وتسلك في هذا السبيل سياسة التقييـد الصارم لقوى الجماعة الخلاقة وتحسب انها تستطيع ان تقضي على هذه القوى ، ولكنها لا تخدع إلا نفسها ، لأن بوسعها ان تشوه هـذه القوى ، وان

تشبه أوامرها لها بالتعاليم الخلقية . ولكنها في الحقيقة تفرغ الاخلاق من كل معنى ، وتستبدلها بطاعة عمياء تفرضها القدرة الى أقصى حد تستطيعه. وتجرد العدالة من معناها فلا يبقى منهـا إلا ارادة الدولة والوسائل التي تحقق بها غاياتها . وتعلن خُلُقيتَها الجديدة ديناً للدولة . ولكنـه دين انبياؤه خدم للقيصر . وكأنها تجتهد في تطبيق ما ادعاه الفلاسفة في كل الأوقات ، وما تدعيه هذه الدول التوتاليتارية نفسها ، حول وحدة الدولة والجماعة ، وحول انبثاق هذه الوحدة من طبيعة الأشياء . واخفاقها أبلغ برهان قدم حتى الآن على بطلان هذا الادعاء .

والديموقراطية وحدها تكرس المبدأ العام للتمييز بين الدولة والجماعة تكريساً دستورياً ، بينما تقره أكثر اشكال الحكم الاخرى اقراراً ضمنياً . والديموقراطية وحدها تقره اقراراً صريحاً بقدر ما تنكره الاشكال التوتاليتارية انكاراً صريحاً . وتجلى هـذا الاقرار الضمني في احترام الامبراطوريات القديمة لعادات شعوبها ، وتسليمها في ان تنظم هـذه العادات والتقاليد الشعبية الجزء الأكبر من الحياة اليومية، بدل ان تنظمها المراسيم الحكومية . فكانت عاقبة ذلك ان تولت الحكومة جباية الضرائب ، ودربت الجنود ، وخاضت الحروب ، وقامت بأشغال عامة ، واغتنت بالانفال ، وتولت على وجه ما ادارة العدالة . ولكنها تركت أهل القرى والبوادي وشأنهم، وراعت نظامهم الخاص ، وقدرت لهم حريتهم في مواجهة قضايا الحياة والموت . فظلت بذلك للجماعة كينونة ذاتية لا تفنى في كينونة الدولة .

وتصون الديموقراطية التمييز بين كينونة الجماعـة والدولة في ضمانات وأشكال دستورية . فتحل هذه الضمانات الصريحة محل الضمانات الضمنيـة التي عرفتها الدول القديمة . وتصبح قوام التمييز بين الجماعة والدولـة . فيعتمد على هذه الضمانات الدستورية بدل ان يعتمد على مقاومة الجماعـة واستسلام الدولة لهذه المقاومة . وتستمد منها الحدود بين الجماعة والدولة بدل ان تستمد من العادات الشعبية . والعادات لا تكفي وحدها لفرض

رقابة رادعة . وقد شاع في القرون الوسطى المفهوم القائل ، بأن السلطة مصدرها الشعب . ولكن هذا المفهوم ظل بدون مفعول ، لأنه لم يوضح أي نظام يمارس به الشعب سلطته على الحكومة ، ويحملها مسؤولية أعمالها ويحاسبها عليها .

وتستدرك الديموقراطية هذا النقص ، فتفرض النظام الذي يجعل من الحكومة وكيلاً ، ومن الشعب سيداً يسأل وكيله الحساب . فتستقيم سيادة الجماعة على الدولة . ويعتري فرض هذه السيادة بعض الصعوبات، فتستعصي على الجماعة بعض اختصاصات للدولة يصعب فرض الرقابة عليها كاختصاص الحكومة في الشؤون الخارجية . وتجعل هذه الصعوبات الرقابة عامة ومشتتة بدل ان تكون مركزة ومستمرة . ولكن الجماعة هي التي تسن دائماً حدود سلطة الدولة ، وهي التي تمارس السلطة على الحكومة، أياً كانت العوائق التي تعترض هذه الممارسة .

ان الجماعة تراقب الحكومة في النظام الديموقراطي ، ولكن هذا لا يعني ان الشعب يمارس بكليته هذه الرقابة . فالشعب لا يمكن ان يكون واحداً في أي عمل سياسي . ولا بد له ان ينقسم حول برنامج العمل . ولا بد ان يكون بعض الشعب مع الحكومة وبعضه ضدها . ولا بد من البعض المؤيد حتى لأشد الحكومات استبدادية . وقياس علاقة الجماعة بعلاقة الوكيل والموكل هو قياس مع الفارق . فليس للموكل في الديموقراطية، أي للشعب، عقل كلي يتخذ قرارات اجماعية . فمن الذي يتخذ هذه القرارات؟ وهل تتخذها الأكثرية ؟

وهل تعني الديموقراطية ان الأكثرية تفرض دائماً ارادتها بدل ان تفرضها الأقلية ؟

ان هذا وصف خاطىء لطبيعة الديموقراطية ، لأن الحكم التعسفي ربما استند الى ارادة الأكثرية . ولربما بلغت الأكثرية الحكم عن الطريق الديموقراطي ، واستخدمت الحكم بعد ذلك للقضاء على المبدأ الديموقراطي.

ولربما استطاع زعيم غوغائي أو توتاليتاري جائر ان يظفر بأكثرية الاصوات في انتخاب ديموقراطي حر . ومـــا يلبث بعد ذلك ان يهدم المؤسسات الديموقراطية التي رفعته الى السلطة . ويكون عمله هذا نهاية الديموقراطية، وان اقدم عليه باجماع الاكثرية التي تؤيده .

فالديموقراطية لا تعني اذاً حكم الاكثرية ولا حكم الجماهير . وقد بدت على هذا الوجه لفلاسفة اليونان قبـــل ان يتوفر لها نظام تمثيلي أو نظام حزبي . ولعل صورتها هذه السائدة آنذاك هي التي جعلتهم يفسرونهـــا تفسيراً خاطئاً ويكفرون بها . وما تزال حتى اليوم ، بالرغم من تجربتنا لها ، عرضة لتفسيرات خاطئة . وما يزال معناها غامضاً . ومـــا يزال يلتبس علينا الفرق بين الديموقراطية كطريقة للحكم أو كطريقـــة لتحديد الحكم واختيار الحاكمين . فهي ليست بطريقـــة للحكم ، سواء أكان حكم الاكثرية أو غيرها،ولكنها قبل كل شيء طريقة لاصطفاء الحكام، ولتحديد أهداف حكمهم . ولا سبيل للشعب بكامله لأن يقرر من هم حكامه إلا بالتعويل على الرأي العـــام والاعتماد على صناديق الاقتراع . فهذه هي الطريقة الوحيدة للتعبير عن فعالية الشعب الحرة ، وللتمييز بين الديموقراطية والاشكال الحكومية الأخرى .

ان أي نوع من أنواع الحكومات يمكنه الاستناد لارادة الشعب سواء أكان نوعاً اوليغاركياً أو استبدادياً أو ملكياً ، ولكن نوعاً واحداً يمكّن الشعب من ممارسة ارادته ممارسة دستورية . وكل نوع الا الديموقراطيـة يمكن ان يحرم الاقلية أو الاكثرية من التعبير الحر عن تفكيرها بسياسات الحكومة . وكل نوع إلا الديموقراطية يمكنـــه ان يتجاهل هذا التفكير كمقوم حر لهذه السياسات . ولربما كان في روسيا ، وأنا احرر هـــذا الكتاب ، قسم كبير من الشعب يؤيد سياسة الحكومة ، ولربمـــا فاقت نسبتهم نسبة الذين يؤيدون حكوماتهم في البلاد الديموقراطية . ولكن هؤلاء المؤيدين لا يستطيعون ان يعبروا عن فكرهم في الاتحاد السوفياتي تعبيراً

حراً . ولا تتوفر لهم في الاحوال السائدة والنظام القائم وسائل دستورية يعبر بها تعبيراً سياسياً عن تيارات الرأي . ولذلك فان وجود المؤيدين للحكومة أمر لا علاقة له بالديموقراطية . ولا يمكن أن يؤدي وجودهم لتصنيف النظام السوفياتي نظاماً ديموقراطياً .

ولقد اقترن نمو الديموقراطية دائماً بالمناقشة الحرة للقضايا السياسية ، وباختلاف الرأي حول هذه القضايا ، وبتسوية الاختلاف عن طريق التصويت لا عن طريق العنف . واقترن أيضاً بنمو جمعية ما لممثلي الشعب، «كالاكيلزيا» اليونانية و « الكوميتيا » الرومانية،والبرلمان الانجليزي . ولا ينتهي حق الاختلاف بفوز الاكثرية بالحكم ، لأن هذا الحق كامن في النظام ، الذي أتاح لها هذا الفوز . ولذلك كان دائماً من الضروري ان يقترن وجود الديموقراطية في كل مكان بوجود عدة مذاهب تتصارع تصارعاً حراً . فيعبر اصحاب المذاهب عن افكارهم بحرية ، ويحاولون اكتساب الانصار ، وتكوين المنظمات ، والتنافس للظفر بتأييد محكمة الرأي العام . وما دام هذا الصراع الحر ممكناً ، استطاعت كل نزعة رئيسية من نزعات الرأي العام ، ان تطبع سياسات الحكومة بطابعها .

والديموقراطية مؤسسة على هذا المبدأ ، ولا بد من تطبيقه بأمانة لتظل الجماعة سيدة الحكومة ، ويظل النظام السياسي متفقاً مع رغبات الجماعة . ويضفي تطبيقه الأمين على الدولة والنظام السياسي بكامله معنى خاصاً ، ويجعل منهما شكلاً لتنظيم الجماعة يظل محدوداً بالغايات،التي وضع التنظيم في سبيلها ، والتي نالت الموافقة الرئيسية من قبل الجماعة . ويعني هذا ان الديموقراطية تقوم على حكم الرأي ، ولا تتقبل أبداً اصطناع القوة ضد الرأي .

ويعترض البعض على هذا القول ، ويؤكدون ان الديموقراطية تنكر حرية الرأي كما تنكرها الشيوعية السوفياتية . ودليلهم على ذلك ان الشيوعية تحرم الآراء المعارضة لها ، وان الديموقراطية تنهج نفس النهج ، فتحظر

الافكار الشيوعية، كما تحظر الافكار المخالفة للمذهب الديموقراطي الرأسمالي . ولكن هذه المقارنة بين الديموقراطية والشيوعية غير عادلة . لأن أي نظام استبدادي ، سواء اكان شيوعياً أو فاشستيـاً ، لا يسمح للمواطن بأن ينتقد التدابير ، التي تتخذها الحكومة انتقاداً حراً . فيتناول تقييد الرأي البحث في النظام نفسه ، ويمتد لما هو أوسع من ذلك اي لتصرفات هذا النظام وأعماله . ويؤدي هـذا التقييد الشامل الى تشويه القضايا السياسية التي تناقش، فتجري مناقشتها بالاستناد الى مسلّمات تختلف عن المُسَلَّمات، التي يقوم عليها نظام الحكومة .

وأما في النظام الديموقراطي ، فان من حق المواطن ان ينتقد سياسات الحكومة انتقاداً حراً وعنيفاً . وحقه هذا هو قاعدة من قواعـد النظام الديموقراطي . ولا ينكر هذا النظام – من حيث المبدأ – على مواطنيه حق التخلي عنه في سبيل نظام آخر . فالمرشحون الشيوعيون يمكن ان ينتخبوا، وقـد انتخبوا في انجلترا لمجلس العموم . ويستطيع الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة ان يقدم مرشحاً عنه لرئاسة الجمهورية . ولا يحدث مثل هذا في ظل الانظمة الاستبدادية . ولا يحدث الا في النظام الديموقراطي، لأن هذا النظام يقضي بأن تتـاح للمؤمنين بتفوق أي شكل من اشكال الحكومة ، ان يعبروا عن افكارهم بحرية تامة، وان كانت هذه الأفكار مخالفة للديموقراطية . ولربما ظلت الحكومات الديموقراطية دون المستوى المنشود للمبادىء الديموقراطية . ولكن الديموقراطية تحترم حق المخالفة، ولا تطلب من مخالفيهـا الا الالتزام بالعملية الديموقراطية ، التي تخولهم حرية الرأي كأداة لتصيير الرأي سياسة .

ويعترض هارولد لاسكي على هذا الالتزام ، ويؤكد ان حرية الرأي تخول المواطن حق التبشير بالوسائل الثورية ضد حكومتـه . « وله ان يطلب تغيير الحكومة بالقوة المسلحة » . وحجة لاسكي في هـذا حجة واهية . فالمواطن في المجتمع الديموقراطي مطالب بمصابرة الديموقراطية .

فاذا ما حبذ استعمال القوة لبلوغ ما يؤمن به ، أو اذا ما تعاون في سبيل نشر دعوتـــه مع الذين يحبذون استعمال القوة ، تجاوز حدود المصابرة الديموقراطيـــة . والديموقراطيون أحرار في ان يدعوا لقضاياهم ، وان يكتسبوا لها من الانصار ما يؤمّن لهم الفوز بالأكثرية في الانتخابات . فاذا لم يعجبهم هـــذا الطريق لبلوغ أهدافهم ، خربوا بأيديهم الأساس الوحيد، الذي تقوم عليه حرية الرأي التي يتمتعون بها في النظام الديموقراطي.

ان هؤلاء الذين يدعون لاستخدام القوة يودون لو استعملوها – اذا لزم الأمر ! – ضد آراء الأكثرية . وتدفعهم الصفاقة لمطالبة الديموقراطية، بأن تسمح لهم باصطناع قوتهم لهذه الغاية . ويتجاهلون ان الواجب الأولي لأية حكومة منع العنف وحظر التحريض عليـــه . وقد تسمح الحكومة للفئة أو للحزب المناوىء للديموقراطية ، بأن يمارس نشاطه ، ما دام هذا الحزب لا يبشر بالقوة ، ولا يتخذها سبيلاً لتحقيق سياسته . وإذا قدر لحزب عنفي ان يظفر بتأييد الأكثرية ، فما على الديموقراطية إلا أن تعلن الحداد ، لأنهـــا عجزت عن الاحتفاظ بولاء الشعب ، ولأنها خسرت قواعد وجودها .

وتقوم الديموقراطية على التجاوب الحر بين الدولة والجماعة . وتتذرع الجماعة بضمانات دستورية تساعدها على الحؤول دون هدر الحكومة لحرية هذا التجاوب . وأهم هذه الضمانات المبدأ الدستوري ، الذي يسمح بتنظيم تنازع الآراء والمذاهب تنظيماً حراً . وهذا هو مبدأ الحرية الديموقراطية ضد الحكومة . ويتبع هذا مبدأ حرية الرأي ، التي يعبر عنها الانتخاب . وهذه الحرية وهذا الانتخاب يقرران اختيار الحكومة ، ويحددان الوجهة العامة للسياسة الحكومية . وهذه هي الحرية الديموقراطية في اقامة الحكومة واسقاطها . وهاتان حريتان يمتـــاز بهما النظام الديموقراطي دون سواه . والحريات الأخرى التي تتوفر فيه مشتقة من هاتين الحريتين الأساسيتين .

فـإذا لم تكن كذلك ، أصبح وجودهـا رهيناً بالوضع الخاص للنظام الديموقراطي القائم .

ولكل نظـام ضوابطه وحرياته . ولذلك لا يسوغ لنا ان نربط بالديموقراطية ربطاً ضرورياً بعض الحريات المرتبطة بأمور أخرى كحرية النشاط الفردي الاقتصادي مثلاً . فهذه الحرية وغيرها من الحريات غير المشتقة من الحريتين الأساسيتين ، اللتين أشرنا اليهما أعلاه ، رهينة بتغير الأحوال وتغير الحاجات . ولا بد للناس في جميع الأوقات من الاختيار بين الحريات . وليس هنالك كُلّ مقدس يمكننـا ان ندعوه « حرية الفرد » ، لأن الناس – متواصلون من خلال شبكة من العلاقات . وما دامت هذه الشبكة قائمـة ، فان زيادة حرية الواحد تؤدي الى نقصان حرية الآخر . وما دامت هذه هي الحال ، فان المسألة الحقيقية هي مسألة الحريات التي يفضلها الانسان على سواها ، وهي في الديموقراطية مسألة الحريات ، التي تؤثرها الأكثرية ، والتي تحملها درجة تنورها ووجهة تربيتها على تفضيلها على سواها .

والحريات التي تؤمنها الديموقراطية هي محور الحرية الانسانية . والحرية في ظلها هي قوام حياة الانسان . فهو حر في أن يعبر عن أفكاره وأن ينشرها . وهو حر في ان يختار التآلف مع الذين يشاطرونه قيمه ومقاصده . فإذا ضمنت له كل هذه الحرية ، واعتد برأيه كمواطن ، واعتبر على الأقل مساوياً لرأي أي شخص آخر ، اصبحت شخصيته مصونـة ضد اسوأ الاضطهادات .

وإذا توفرت له كل هذه الحرية أصبح بحاجة للمزيد من الفرص لا للمزيد من الحريات . لأن الفرص التي يؤمنهـا له التجهيز التربوي والاقتصادي ، هي التي تتيح له ان يستخدم أشكال حريته عـلى وجه أفضل . وهذه الفرص لازمة في ظل الحرية الديموقراطية . ومـا دامت هذه الحرية سائدة استطاع الناس ان يتعبدوا كما يشاؤون ، وان يتعهدوا

اذواقهم ومداركهم وأمانيهم كما يتمنون . وليست الحرية ضد الاضطهاد كل ما يحتاجه الانسان ، ولكنها حرية أولية لا بد منهـا لحياته . وهي تعني حرية عالم الثقافة كلـه ، وحرية الفنون الخلاقة ، وحرية أكثر طرق الحياة .

واتخاذ الديموقراطية للحرية محوراً لوجودها هو سبيلها لصون الجماعة تجاه الدولة ، ولاستبقاء الحكومة الاداة الضبطية الكبرى للجماعة، وللحؤول دون اقتراف هذه الأداة ما لا يجب ان تقترفه، ولتفادي وضعها للقوانين التي لا يسوغ لهـا ان تضعها . فللحكومة قدرتها الاكراهية . ولكن الديموقراطية تضع لهـا حدوداً لا تستطيع ان تتجاوزها في ممارسة هذه القدرة ، وتفرض عليها ان لا تتعدى الحقوق الملازمة للتعبير عن الرأي، وتملي عليها ان لا تسن قانوناً ، وان لا تتخذ تدبيراً الا إذا كان متفقاً مع ارادة الاكثرية . وتذهب لأبعـد من ذلك ، فتحمي الأقليات من الأكثريات . والأقليات أحوج للحماية من الأكثريات . والديموقراطية تؤمن الطريق اللازمة لهذه الحماية . وحين تستقيم الديموقراطية يستوي حق كل شخص في التعبير عن رأيه بحق الآخرين ، ولو كان هذا الشخص هو وحده الأقلية ، وكان رأيه مخالفاً لرأي سائر الناس . فلرأي الأقلية مهما صغرت ولايمانها حرمة ايمان الأكثرية .

ولا يتناول الحد الذي تضعه الديموقراطية قدرة الحكومـة وحدها ، ولكنه يقيد أيضاً اختصاص الدولة نفسها . ويبدو هذا في التعديل الأول لدستور الولايات المتحدة الذي ينص على ما يلي :

« ليس للكونغرس ان يسن قانوناً يقيم ديناً أو يمنع ممارسة دين قائم ممارسة حرة ، أو يضيق حرية التعبير والصحافة ، او يقيد حق الشعب في التجمع السلمي او في التقدم بعرائض للحكومة لالتماس رفع الحيف» .

فما الذي يمنع الكونغرس من اتيـان هذه الأعمال ؟ ولماذا لا تخول أكثرية الكونغرس حق سن أي تشريع تريد ؟ ان القـدرة السياسية في

الديموقراطية هي قدرة الأكثرية . ويفترض في الكونغرس تمثيل أكثرية الشعب . واذا اخفقت الاكثرية ، فان الأقلية تريد لها هذا الاخفاق . ولكن الأقلية هي أضعف من الأكثرية . وليس بوسعها ان تسيطر عليها . فما دامت للاكثرية كل هذه القدرة ، فما الذي يمنعها من تشريع دين جديد ؟

ان الاحكام التي تفرض مثل هذه الحدود للسلطة التشريعية موجودة في دساتير جميع الدول الديموقراطية ، وان اختلفت نصوصها من دستور لآخر . فيتخذ دستور جمهورية فيمار صيغة النفي ، وينص على « ان الدولة لن تفعل » هذا أو ذاك . ويتناول النص الدولة نفسها لا الحكومة بهذا التقييد ، لأن الحكومة هي أداة الدولة لصنع السياسة . فاذا حرم عمل ما على الدولة حرم بالضرورة على الحكومة . وما يحرم على الدولة أو الحكومة فهو من شأن الجماعة ، وليس للحكومة ان تتدخل فيه . والدستور هو الذي يسجل الحد بين ما هو من شأن الجماعة وما هو من شأن الدولة . والجماعة هي التي تخول الحكومة سلطتها ، وتحتفظ لنفسها ببعض الحقوق تجاه هذه السلطات . فتقيد بذلك سلطة الدولة . والدولة الديموقراطية هي بهذا المعنى دائماً دولة مقيدة .

وتقيد النصوص الدستورية الدولة في الديموقراطيات ، التي يحكمها دستور مكتوب . فإذا لم يكن لها دستور مكتوب ، كما هو الحال في انجلترا ، قيدتها التقاليد الدستورية . والاكثرية مقيدة في مثل هذه الديموقراطيات كما هي مقيدة في الديموقراطيات ذات الدساتير المكتوبة . فهي لا تستطيع ان تتجاوز حقوق الجماعة كحقها في حرية الرأي . ولكن هذه القيود تتجسم في التقاليد والمبادىء الدستورية التي تتواتر الجماعة على احترامها . وهذا الاحترام الاجماعي للمبادىء الدستورية هو ضمانتها العليا في النظام الديموقراطي ، وهو الذي يفرض على الحكومة ان تلتزم بها ، وان لا تنقضها سواء أتوفر النص عليها أم لم يتوفر . وقد أشار قاضي

القضاة كوك الى هـذا الالتزام الاجماعي بالمبادىء الدستورية في تفسيره للحكم ، الذي أصدره عام ١٦١٠ في قضية بنهام في قوله : « إذا خالف قرار البرلمان الحق العـام والعقل ، فان القانون العام يعلو قرار البرلمان ويلغيه » ، و « القانون العام » ، الذي يشير اليه قاضي القضاة هو الاجماع ، الذي يعبر عنه الآن القانون الأساسي في أكثر البلاد الديموقراطية .

والديموقراطية هي روح للحكم بقدر ما هي شكل له . وروحها سارية في هذا القـانون الاساسي ، الذي يرفع الجماعة فوق الدولة . وتعرف الديموقراطية بشكلها لئلا تلتبس خصائصها بخصائص اشكال الحكم الأخرى: ولكن الناس لم يجاهدوا في سبيل الديموقراطية شكلاً للحكم بـل نسقاً للحياة . والأخطار التي تحيق بها تتهدد روحها بقدر ما تتهدد شكلها . فكل احتكار للسلطة خطر على نسق الحياة الديموقراطي ، وكل فئـة تتعهد هذا الاحتكار ، وتلغي الرقابة الشعبية على السلطة هي فئة ظالمة .

ولربما كانت الفئة المحتكرة للسلطة من الأغنياء أو الفقراء ، أو من اليمين أو من اليسار . فما دامت تتولى الحكم كسلطة غير مسؤولة ، فانها تهدر الحريات الديموقراطية ، وتشق هوة في حياة الجماعة ، وتحرم مختلف فئاتها حقها في ان تتساوى في المشاركة في شؤون الجماعة . ووحدة الجماعة الحقيقية هي وحدة مشاركة في هذه الشؤون . ولا تتوفر هـذه الوحدة للامة أو للشعب إلا حيث تسود الديموقراطية . لأن هذه الوحدة رهينة برفع المنفعة العامة فوق أية منفعة خاصة . والديموقراطية تجمع ولا تفرق، لأنها لا تضع منفعة الاكثرية فوق منفعة الاقلية فحسب ، ولكنها تضع منفعة الكل فوق منفعة أية فئة من الفئات الخاصة . وقد دعا جفرسون للديموقراطية لأنه ادرك طبيعتها هذه أحسن مما ادركها هاملتن وماديسن .

وتبطل الديموقراطية دور القوة في صراع الفئات والمصالح في سبيل المكانة والقدرة ، فتتفادى معضلة التناقض بين القوة والقانون، التي تعانيها سائر أشكال الحكم . وتبدو المعضلة في طبيعة الشكل الاوليغاركي اذ يلزم

رعاياه بالقانون ، ويحرم عليهم استعمال القوة لتسوية منازعاتهم . ولكنه يجيز لنفسه ما لا يجيزه لرعاياه . فالأقلية المهيمنة فيه توطد سلطانها بالقوة، وتصطنعها لقمع أيّ تحد لسيطرتها . وتحكم هذه الاقليــة بدون قانون أساسي . فتصبح القوة ، وهي « حجة الملوك الأخيرة » ، الفيصل فيما ينشب بين السلطة والرعايا من خلافات . ويكون لها سلطانها الأعلى ، أياً كانت الاسطورة التي تحاول السلطة ان تغلف بها هذه الحقيقة .

وأما في الديموقراطية فان السلطة تحكم بالقانون وتخضع لحكم القانون . والشعب حر في التعبير عن رأيه في سياسة الحكومة . فتتقرر هذه السياسة بالرأي الحر والاقتناع الفعال لا بالقوة والاكراه . ويرتفع مستوى الصراع السياسي ، ويسمو نحو اهداف أعلى من تلك التي ينشدها الصراع المبني على القوة . وتصبح مخاطبة العقل قاعدة الحكم ، سواء أنجح المخاطب أم أخفق . وتصبح السياسة قائمة على افتراض الخير العام وعلى قبول مفهومه الذي يفوز بالرضا العام .

ويختلف حكم الرأي عن أي حكم آخر في موقفه من حرية الاعتقاد . فيقضي بأن تتعايش المعتقدات والآراء تعايشاً مستمراً . ويستبعـد التزمت الاعتقادي . ويحول دون استفحال الاعتقاد الواحد ، ويصد المؤمنين به عما يدفعهم اليه يقينهم الأعمى من محاولة اصطناع العنف في سبيل فرض اعتقادهم على الآخرين . فالديموقراطية لا تقبل مثل هذا التزمت الاعتقادي، بل تحترم حق كل انسان بأن يعتقد كما يريد ، ما دام اعتقاده لا يدفعه لاستعمال القوة للقضاء على اعتقادات مخالفيه .

وقد ذكر مل في مقالته « عن الحرية » ان الاعتقاد وان كان مبنياً على الحقيقة يصبح خرافة إذا اصطنعت القوة لفرضه على الآخرين . لأن اصطناعه لها يدل على ان حقيقته ليست هي الحجة على صحته . وتدعو الديموقراطية الناس لاحترام اعتقادات بعضهم البعض،ولتكييف اعتقادهم مع تحديات اعتقادات الآخرين . ولا تطلب منهم التمسك باعتقاد دون

الآخر . وإذا كان لها من اعتقاد مفضل ، فان افضليته رهينة بعلاقتـــه السليمة بالسلطة . وهذا الاعتقاد المفضل هو اليقين بأن الانسان أكبر من اعتقاداته ، وبأن شخصيته تخوله ان يكون حراً في اعتقاده .

وهذا الاعتقاد بحرية الانسان هو روح الديموقراطية ، وهو الاعتقاد اللازم للمحافظة على المؤسسات الديموقراطية . والتسليم به لا يلزم الديموقراطية بأن تقترن بأية عقيدة معينة . وادعاء اقترانها الضروري بعقيدة دون أخرى تضليل خطر . لأن مبدأها هو التنوع الاخلاقي والاعتقادي ، واتاحـــة الفرصة لكل عقيدة لأن تقوى اجتماعياً بدون ان ترتبط بالدولة ، فتظل بذلك حياة الجماعة متنوعة تنوعاً عضوياً ، ويظل هذا التنوع مصوناً من القيود التنسيقية والتوحيدية التي تفرضها الدولة .

وإذا اقترنت أية ديموقراطية بأخلاقية معينة ، فان مرد هذا الاقتران الى انتشار هـــذه الاخلاقية في الجماعة لا الى صدورهـــا عن الدولة . فالديموقراطية ، خلافاً للاستبدادية التوتاليتارية ، لا تتطلب مثل هـــذا الاقتران بين دولة واحدة واخلاقية واحدة . وهي في هذا ، كما هي في جميع الامور الاخرى ، نقيضة الاستبدادية . ولا ضير لديها بأن تتغير الاخلاقيات بحرية ، ما دام تغييرها لا يؤثر على استمرار الدولة . وقد وقع مثل هذا التغيير في الولايات المتحدة الامير كية ، فحلت فيها الفردية الحدودية محل الفردية البيوريتانية ، وتحولت هذه الفردية الى فردية رجل الاعمال الحر ، ثم تعدلت هذه الفردية وتغيرت . ولا تحول هذه التغييرات دون نمو الديموقراطية ، ولا تؤثر على جوهرها في شيء ، ما دام هذا الجوهر غير متلازم مع أية عقيدة علوية ، وغير متوقف على أي مفهوم معين لقدر الانسان . ويخالف بعض كبار الفلاسفة هذه النظرة للديموقراطية ، ويحاولون ان يعطوا المذهب الديموقراطي محتوى ايجابياً . وهم في ذلك مخطئون . ومن الواجب التنبيه لخطأهم . والتأكيد على النظرة للديموقراطية التي شرحناها ، لأن خطأهم يعرض المذهب الديموقراطي لخطر لا يريدونه .

وهناك خطأ آخر ينطوي على خطر أشد ، وهو خطأ بعض الكتاب المعاصرين،الذين يميزون بين « الديموقراطية السياسية » و « والديموقراطية الاقتصادية » ، ويعتبرون الثانية تكملة للاولى أو تحقيقاً لها ، وينزلون الاولى في بعض الأحيان منزلة ثانوية ، ويرفعون الشكل الاقتصادي للديموقراطية للمنزلة الاولى ، ويتطلعون غالباً للاتحاد السوفياتي كنموذج له . وبين هؤلاء هارولد لاسكي الذي يقول : « اذا افترضنا صحة مبدأ الحكم الذاتي في الحقل السياسي أصبح علينا ان نفترض صحته في الحقل الاقتصادي أيضاً » . فيتخذ هذا القول مبرراً للمطالبة بالديموقراطية الاقتصادية بدون ان يقصد بها الديموقراطية من حيث هي . لأن الديموقراطية الاقتصادية التي يتحدث عنها لا تعني اقتراع العمال لانتخاب مدراء ومجالس البنوك والشركات الصناعية ، ولا تعني تخويل العمال حق تقرير سياسة هذه البنوك والشركات أو ادارة اعمالها . وليس لديه دليل على ان مثل هذه الاجراءات الديموقراطية مطبقة في الاتحاد السوفياتي . وهو يريد من الدولة ان تنفذ البرنامج الاقتصادي الذي يدعو اليه ، أي انه يود تحويله لبرنامج سياسي . ويطالب البلاد الديموقراطية بأن تعتمد نظاماً جماعياً . وسواء اعتمدت الديموقراطية أو لم تعتمد مثل هذا النظام سياسياً أو اقتصادياً ، فانه لا يسوغ اعتبارها مرادفة للجماعية . لأن الديموقراطية قائمة سواء أوجد هذا النظام أو لم يوجد ، ولا بد ان تكون لها سياسة ما في الحقل الاقتصادي ، لأن الحقل الاقتصادي لا يمكن ان يفصل عن الحقل السياسي .

وسياسة الديموقراطية الاقتصادية رهينة بالأحوال السائدة وبرغبات الرأي العام . وهذه الرغبات هي المحرك الفوري لهذه السياسة . ويريد لاسكي وأمثاله ان تحقق لهم الديموقراطية ما يتمنون تحقيقه ، ويرسمون صورتهم لها على ضوء هذه التمنيات . ويتمنى لاسكي في بعض كتاباته ان تتبنى الديموقراطية برنامجاً ثورياً اشتراكياً ، ويخشى اذا ما فعلت ذلك،

ان تصادف مقاومة من الطبقات المتملكـــة تؤدي الى زوال الديموقراطية واستبدالها بالاستبدادية . وهذا خطر ممكن ، ولكنه مستبعد في بلاد تسود فيها الروح الديموقراطية كانجلترا ، والولايات المتحدة والممتلكات البريطانية المستقلة والبلاد الاسكندنافية . لأن هذه البلاد تتفادى هذا الخطر بايثارها التحرك نحو أهدافها خطوة خطوة بدل ان تطفر اليهـــا طفرة واحدة . وإذا كانت الطفرة الطريق الوحيـــد لتحقيق برنامج لاسكي الاشتراكي ، فلا بد ان تضحى الديموقراطية في سبيله . ولا يهون هذه التضحية الزعم بأن الديموقراطية الاقتصادية حلت محل الديموقراطية السياسية . لأن التغيير الثوري الاشتراكي قد يؤدي الى المزيد من المساواة الاقتصادية، وقد يبلغ المساواة الجماعية . ولكن ليس في المنطق أو التاريخ ما يدل ، عـــلى ان هذه المساواة هي القرينة الطيبة للديموقراطية ، ما دامت الطفرة الثورية طريقها .

تنظيم الرأي

لا يهمنا في هـــذا الكتاب موضوع دقائق آلة الحكومة إلا بالقدر الضروري لفهم نمو الحكومة ، ولمعرفة كيفية تأديتها لعملها . ولا نستطيع ان ندرك ما يعنينا من هـــذه الدقائق إلا إذا درسنا بعض سمات البنية الديموقراطية . وهي بنيـــة تختلف شكلها عن جميع الاشكال الحكومية الاخرى . ويتجلى هـــذا الاختلاف أحسن ما يتجلى في حاجتها الفريدة لتنظيم الآراء المتعارضة ، وفي المعالم الخاصة لهذا التنظيم ، التي تؤهلـــه لحل معضلات خاصة ، والتي تدل دلالة بينة عـــلى ان تنظيم الرأي هو غير تنظيم السلطة . ونحن لا نعني بتنظيم الرأي ما تعمد اليه بعض الحكومات من استخدام الدعاية وغيرهـــا من أدوات الترهيب لفرض الموافقة على فلسفتها في الحـــكم ، ومقاومة أي انتقاد لها . فمثل هذا النهج هو غير

ديموقراطي . ولكننا نعني به التنظيم الذي يمكن مختلف الآراء من التعبير السياسي ، ويتيح للافكار المتنازعة ان تعلن ، وان تسجل ، وان تأخذ مجراها للتأثير على الحكومة ، وان تنساب في هذا المجرى على وجه يجعل الحكومة متجاوبة مع موجات الرأي ونزعاته .

والحزب هو اداة الرأي في الديموقراطية الحديثة . وهو قائم على الأغلب خارج النطاق الدستوري للدولة، ولكنه واقع في نطاق الديموقراطية الشامل ، بل هو ركن أساسي من أركان كل ديموقراطية . وقد فات المفكرين المحدثين ، حتى أمد قريب ، تقدير دور الحزب في الحياة الديموقراطية . فكتبوا عنه على وجه لا ينم عن ادراك أهمية هذا الدور . فكتب دافيد هيوم مقالتين هامتين موجزتين عن الاحزاب ميز في احداهما بين أحزاب المنفعة وأحزاب العاطفة واحزاب المبدأ . وذكر « ان الاحزاب التي تقوم على مبدأ ، وخاصة تلك التي تستند الى مبدأ فلسفي مجرد ، هي ظاهرة من ظواهر الأزمنة الحديثة . وهي ظاهرة استثنائية من ظواهر التنظيم السياسي . ولعلها أهم هذه الظواهر التي عرفتها الشؤون الانسانية حتى الآن ، وأقلها قابلية للتفسير » . واكتفى هيوم بالشكوى من غموض هذه الظاهرة بدون ان يحاول تبديد هذا الغموض . وظل هذا النظر الابتر والمشين للاحزاب غالباً على المفكرين السياسيين حتى أواخر القرن التاسع عشر . فكتب مل عام ١٨٦١ كتاباً عن « الحكومة التمثيلية » لم يعر فيه الاحزاب أي انتباه . وكان استروجرسكي أول من استدرك هذا النقص، وأول من افتتح البحث المنهجي للاحزاب في الدراسة التي نشرها عام ١٩٠٢ ، وضمنها تحليلاً قيماً للاحزاب في الولايات المتحدة .

فما هي الحقيقة عن الأحزاب ؟ وهل هي فعلاً ظاهرة ابتكرها العصر الحديث ؟ وهل خلت منها اليونان القديمة ؟ وما هو شأن أحزاب اتيكا التي سميت احزاب الجبل أو السهل أو الساحل ؟ وما هو شأن حزب النبلاء وحزب السوقة اللذين عرفتها روما وعرفت بعدهما حزبي الديموقراطيين

والجمهوريين ؟ وكيف ننظر للاحزاب التي نشأت في القرون الوسطى في فرنسا كحزبي الجلفس والجبلين والحزبين الكاثوليكي والبروتستنتي ؟ وماذا نقول عن احزاب الفرسان والرؤوس المستديرة وغيرها من الأحزاب الوسطوية الانجليزية ؟

ان امثال هذه الأحزاب المتصارعة وجدت في كل زمان ومكان ، ولكنها أقرب « للانشقاقات » منها للاحزاب بمفهومها الحديث . لأنها لم تنشأ لغايات انتخابية ، ولم تؤسس في نطاق سياسي يدعو لوجودها ويعترف به . فعرفت الديموقراطية اليونانية هذه الانشقاقات في شكل فئات تلتف حول مبادىء قائد ما ، وتدين بسياساته ، بدون ان تصبح منظمات دائمة ، أو ان تؤدي الى نشوء النظام الحزبي . ولذلك لا يجوز ان تسمى أحزاباً بالمعنى الحديث . وأول ما لاحت بوادر النظام الحزبي في انجلترا في القرن الثامن عشر . ولم تكتسب خصائص النظام الحزبي حتى القرن التاسع عشر .

وكان من المحتم أن يظهر تنظيم الرأي بالأحزاب بعد ان ظهرت الديموقراطية الشاملة ، واعتمدت مبدأ التمثيل الشعبي ، وأصبح تنظيم الأحزاب ضرورياً ، لتعبر منازعاتها عن هذا التمثيل تعبيراً حياً . فكان التنظيم الحزبي ايذاناً بالانتقال من التمثيل الحكومي الى التمثيل الديموقراطي. وقد بدأ هذا التمثيل – كما ذكرنا سابقاً – في العصور الوسطى بدون ان يسبق ذلك ظهوره في الأنظمة السياسية القديمة . ولكن التمثيل الذي عرفته تلك العصور يختلف عن التمثيل السائد في العصر الحديث . ولا بد لنا لتبين هذا الاختلاف من محاولة الاجابة على الاسئلة التالية : كيف كان التمثيل في تلك العصور ؟ ومن هم الذين تناولهم هذا التمثيل ؟ وإذا كان الممثل مندوباً عن الكثرة ، فمن تألفت هذه الكثرة ؟

ان الكثرة الممثلة لم تكن « فئة ذات رأي » وذات برنامج سياسي معين ، بل كانت منطقة بأكملها أو جماعة بأكملها . فمثل الكرادلة

الكنيسة بأكملها ، ومثل الأمراء المنتخبون الشعب بأكمله . وقام في انجلترا ممثلون للاقطاعات ، وأصبحوا مندوبين عن ناخبيهم ، ولكن هؤلاء الناخبين ظلوا كلاً لا يتجزأ. وظل المندوب ممثلاً لتجمعات كلية أو لتنظيمات مهنية يعبر عن تضامنها ووحدتها ، ويدافع عن منفعتها ، ولا يتاح له ان يعبر عن رأي ما أو ان يدافع عنه . فهو ممثل منفعة محددة لا ممثل رأي حر .

ذلك هو مفهوم التمثيل الحكومي والشعبي الذي كان سائداً حتى وقت قريب . وقد صوره نقولا كيوز في القرن الخامس عشر بقوله : « ان النواب يمثلون الشعب » . وألح الثوزيوس في مطلع القرن السابع عشر بالمطالبة بالتمثيل الشعبي ، ولكنه ظل يعتبر ان ممثلي الشعب هم مندوبو المقاطعات والاقطاعات . فكانت هذه المقاطعات والاقطاعات هي « الشيء » الممثل . ولم يتساءل أحد عن صفتها هذه ، وكل ما تساءلوا عنه هو ما اذا كان للممثل ان يجتهد برأيه ، او كان عليه ان يكتفي بالتعبير عن رأي مقاطعته .

ولا يمكن ان يقارن وضع الممثل هذا بوضعه في النظام الانتخابي الحديث . لأن هذا النظام يقضي عليه بان يعنى بمصالح ناخبيه ، وبأن يؤمن لدائرته التزامات ترفع فيها بنايات رسمية شاهقة ، وتؤدي الى تحسين أحوالها . ولكنه يتجاوز هذا الوجه المحلي الضيق لعمله التمثيلي بوصفه عضواً في حزب ذي سياسة وطنية . فهو من ناحية ممثل لهذه السياسة الوطنية ، وهو من ناحية أخرى ممثل لأكثرية ناخبيه . ولم ينتشر مثل هذا المفهوم للتمثيل الشعبي حتى القرن التاسع عشر . ولم يتضح في الأذهان إلا بعد انجلاء مفهوم الديموقراطية . وقد غاب مثل ذلك حتى عن ذهن مفكر كمنتسكيو سبق غيره من المفكرين في آرائه حول التمثيل الشعبي .

ويعود هذا التأخر في نشأة النظام الحزبي ، والتباطؤ في الاعتراف

بالحزب السياسي الى الطابع الطبقي للدول التي نمت فيهـا الديموقراطية . وهذا الطابع أشد ما يكون بروزاً في الطور الاوليغاركي الذي يسبق الطور الديموقراطي في هذه الدول . ففي هذا الطور الاوليغاركي تطغى المنـافع الطبقية،وتصبح المعارضة لذوي القدرة مقاومة من قبل الطبقات المستضعفة لاضطهاد الطبقة الحاكمة . ويظل التنظيم الحزبي متعـــذراً ، ما دامت الطبقية مستفحلة الى هذا الحد . ولا يمكن ان ينمو هذا التنظيم إلا بعد ان ينجلي التمييز بين الطبقة والحزب .

ويستهدف التنظيم الحزبي الديموقراطي فوز الحزب في الانتخاب بطريق الاقتراع الدستوري . فلا بد من رجحان الشعور بالمنفعة العامة أو بالوحدة القومية عـــلى الشعور الطبقي ، لكي يشق الحزب سبيله الى هذا الفوز بدون عنف أو ثورة . ولا بد ان تكون هناك « ارادة عامة » واتفاق أساسي يسمحان بأن تحسم اختلافات الرأي بقرار من الأكثريـــة . وإذا كانت مختلف الأحزاب تمثل لدرجات متفاوتة مختلف الطبقات الاجتماعية الاقتصادية ، فان اعتبـــار الطبقة واحدة مع الحزب يعرض البنيـــة الديموقراطية للخطر . وينشأ مثل هذا الخطر إذا كان البلد مؤلفاً من عدة فئات عرقية ، واتبع التنظيم الحزبي التقسيم العرقي ، كما كان الحال في الامبراطورية النمساوية — الهنغارية .

ولما نشب الصراع في سبيل الديموقراطية ، رافق هـــذا الصراع أول الأمر اقتران الانقسامات الحزبية بالانقسامات الطبقيـــة ، وأصبح الهدف الأول للمناضلين في سبيلها الانتصار على معـــاقل القدرة الاوليغاركية . وظلت الانقسامات الحزبية طبقية إلى أن انتصرت الديموقراطية ، وأصبح الوعي الطبقي خاضعاً لوعي أعلى منه . وظهر هذا الوعي الأعلى أول ما ظهر في انجلترا حيث بدأ أكثر المحافظين بين أبناء الطبقة العليا الملكيـة النزعة . وبدأ أكثر « الهويج » بين المخالفين البرلمانيين من أبناء الطبقات الدنيا . ولكن الفروق الطبقية أصبحت فيما بعد أقل وضوحاً ، وأخذت

تنصب تدريجياً في التعارض بين المحافظين والأحرار .

وظل أكثر أبناء الطبقات العليا يؤيدون المحافظين ، ولكن المحافظين أنفسهم تأثروا بتوسيع الاقتراع الشعبي ، وأخـذوا يتجاوزون في عملهم السياسي المنفعة الطبقية . فامتد نشاطهم من الطبقة إلى الشعب بكامله ، وأحلوا المبادىء السياسية محـل الاعتبارات الطبقية . فتمكنوا بذلك من البقاء ، واستطاعوا ان يحولوا تنازعهم مـع الاحرار إلى تنافس حول المبادىء السياسية . فكان هذا التنافس بداية تبلور النظام الحزبي في شكله الجديد . فأصبح الحزب تجمعاً ينظم للدفاع عن سياسة معينة، ولاكتساب تأييد الرأي العام لهذه السياسة ، وللنضال بالاساليب الديموقراطية في سبيل الانتصار في الانتخابات .

ولا تتقبل الاوليغاركية مثل هذا التنظيم الحزبي بقدر ما تتقبل الانشقاقات السياسية . والفرق بين الاثنين هو ان قوام التنظيم الحزبي العمل الدستوري الشعبي ، وقوام الانشقاقات أساليب أخرى . وقد ظل الكتاب السياسيون يخلطون بين الاثنين ، وينظرون للتنظيم الحزبي نظرتهم الى الانشقاقية إلى أن استقامت القواعد الدستورية للتنظيم الحزبي . وكانوا قبل ذلك يتحدثون عن الأحزاب كانشقاقات ، ويعتبرونها خطراً على السلم والحكم الصالح . وكان من هؤلاء الكتاب دافيد هيوم،الذي كتب عن « احزاب المبادىء » ، وظل مع ذلك يصف الاحزاب بأنها اسوأ أنواع الانشقاقات . وذهب روسو إلى مثل هـذا الرأي . كما ذهب اليه آباء الدستور الاميركي . ولكن الفرق بين الانشقاق والحزب لا يقل أهمية عن الفرق بين الاوليغاركية والديموقراطية .

وكثيراً ما يطلق اسم « الحزب » على فئات منظمة لا يتفق تنظيمها مع مفهومنا للحزب أو مع التعريف الذي عرفناه به . فيطلق مثلاً على نوع من التجمع السياسي الشائع في « جمهوريات » أميركا اللاتينيـة ، يتألف من القابضين على السلطة أو الساعين اليها ومن اتباع زعيم هذا

التجمع . ومثل هذا التجمع هو أقرب الى الانشقاق منه الى الحزب ، لأن العاملين فيه يقبضون على السلطة أو ينشدونها بوسائل غير دستورية . ويطلق اسم الحزب أيضاً على الحزب الواحد،الذي تقوم عليه الاستبدادية التوتاليتارية . وما هو من الحزب الحقيقي في شيء ! ولربما خلف مثل هذا الحزب في الحكم حزباً آخر ما ان يحل محله حتى يقضي على النظام الحزبي قضاءً تاماً .

وقد ارتفع البعض بالشكوى من الأحزاب باسم الديموقراطية ونادوا بالغائها . وكان من هؤلاء كتاب معاصرون كثيرون من ماديسن إلى هربرت كرولي في كتابه « الديموقراطية التقدمية » . ومصدر هذه الشكوى العجز عن ادراك أهمية الحزب كركن أساسي من أركان الديموقراطية ، وكسبيل لها لتنظيم الرأي العام . واذا لم ينظم الرأي العام ذهب تأثيره بتنوعه وتشتته،وأدى هذا التشتت إلى تعذر انسيابه في جداول رئيسية للتفكير .

فالحزب هو الذي يحدد القضايا العامة ، ويشحذ التحاور بين المختلفين عليها ، ويبدد الالتباس بين التيارات المتنازعة . وسبيل كل حزب في نشاطه هذا ان يضع برنامجه ، ويصطفي مرشحيه ، ويوضح للجمهور مختلف احتمالات اختياره السياسي . فيربي الجمهور ، ويبصره بالسياسة، وهو يحاول ان يظفر بتأييده لها . ويحرره من جموده ، ويحرك الرأي العام تحريكاً واسعاً . وقد يصطنع في عمله وسائل مكروهة ، ولكنه يظل مع ذلك قوام حركة النظام الديموقراطي ، ويظل الاداة التي تصيّر شعور الرأي العام سياسة عامة .

ويصون النظام الحزبي مسؤولية الحكومة تجاه الشعب . وصون هذه المسؤولية خاصة من خواص الديموقراطية . وتحرص الديموقراطية عليها الى حد يحمل الحكومة على ان تتقبل المعارضة ، وان تحترم حقها في تنظيم قواها والتعبير عن أفكارها . وقد تذهب لأبعد من ذلك كما تفعل في النظامين البريطاني والكندي ، فتخلع على زعيم المعارضة منزلة وزارية

وتمنحه راتباً حكومياً . وموقف الحكومة هذا من المعارضة هو أبلغ تعبير عن الفرق بين الروح الاوليغاركية، التي لا تحتمل النقد والروح الديموقراطية، التي تشجع المعارضة على ان تنتقد الحكومة ، وعلى ان تستقصي مواطن ضعفها وتعلنها للجمهور، وتضطرها لأن تدافع عن سياستها ، وان تبررها تجاه محكمة الرأي العام .

والنظام الحزبي هو اداة ابلاغ القضايا السياسية لرجل الشارع واقناعه بها وكسب تأييده لها . ويكون ثمن هذا الاقناع غالباً النزول بهذه القضايا عن مستواها وتحريفها عن حقيقتها . ويبرر الحزب هذا الثمن بالغاية التي يسعى اليها ، وهي الظفر بتصويت الناخب . ويتمادى من أجل هذه الغاية في اقتراف منكرات تبلغ حد الرشوة والفساد . ويسهل الفساد وجود أناس في كل مجتمع يؤثرون مصالحهم الصغيرة على الشؤون العامة ، ووجود اناس آخرين لا يفقهون القضايا السياسية، فيطلقون العنان لانفعالاتهم، ويتركون انفسهم فريسة للذين يحاولون ان يتلاعبوا باهوائهم تلاعباً نجساً .

ان مؤدى المساواة الديموقراطية ان يعادل صوت الإمَّعَة صوت المواطن النابه . ويأخذ نقاد الديموقراطية عليها هذا النوع من المساواة . ولو فكروا في الأمر ملياً لتبين لهم ان هذا المأخذ لا تلام عليه الديموقراطية وحدها . لأن الأنظمة الأخرى تسعى أيضاً لكسب ولاء العامة . ولكنها تمنع النقد السياسي ، فتقضي بذلك على العملية التربوية ، التي تصقل فكرها السياسي. وتذهب الحكومة في الأنظمة التوتاليتارية ذات الحزب الواحد الى أبعد الحدود في حرمان الشعب من فرص التنوّر التربوي السياسي. فتحتكر التوجيه السياسي ، وتخدر عقول المواطنين تخديراً لا يؤثر على الإمّعات فحسب، بل على جميع المواطنين إلاّ الذين أوتوا اجرأ العقول وأشدها استقلالاً .

ولا يستطيع النظام الحزبي ان يقوم بوظيفته بفعالية إلا اذا ركز اختلافات الرأي وعبر عنها في صيغ مبسطة تبسيطاً نسبياً . وهذا أيسر ما يكون في النظام الحزبي الثنائي، الذي يسهل مهمة الناخبين، ويحصر اختيارهم

بين برنامجين سياسيين متعارضين . وهذا النظام الثنائي هو منطلق النظام الحزبي . وقد استمر في انجلترا لقرون ، وما يزال سائداً حتى الآن في الولايات المتحدة وفي قليل من البلدان الأخرى . ولكنه تغير في أكثر البلدان ، وحل فيها التعدد الحزبي محل الثنائية الحزبية .

ومن أهم أسباب هذا التحول من الثنائية إلى التعددية نشوء الأحزاب اليسارية ، ونزعتها إلى الانشطار لأحزاب صغيرة . وتستفحل هذه النزعة إلا إذا صمدت لهـا طبقة متوسطة قوية وغنية . فإذا وجدت مثل هذه الطبقة لم يتجاوز عدد الأحزاب الثلاثة ، كما هو الحال في انجلترا وكندا وبلجيكا وغيرها . ولكنها ذهبت في أكثر البلدان الأوروبية لأبعد من ذلك ، وسببت تعددية . وإذا لم تقم موانع في وجه هذه النزعة، نجمت عنها كما نجمت عنها في أكثر البلاد الأوروبية تعددية حزبية تختلف اختلافاً هاماً عن البنية الحزبية الثنائية أو الثلاثية .

ويتعذر على أي حزب في ظل هذه التعددية ان يظفر بالأكثرية . ولذلك يؤدي النظام الحزبي التعددي عمله باتفاق الكتل على اقامة حكومة ائتلافية . وتكون هذه الحكومة أقل استقراراً من الحكومات التي تنبثق من النظام الحزبي الثنائي . لأن الائتلاف الذي تستند اليه لا يدوم طويلاً ، ويتقلب بتقلب العلاقة بين الأحزاب التي تؤلفه . ولا تحدث هذه التقلبات في ظل النظام الثنائي ، ويكون من السهل ان تعرف فيه مسبقاً الحكومة التي ستخلف الحكومة القائمة . ولكنهـا لا يمكن ان تعرف في النظام التعددي ، لأن تأليفها يخضع لاتفاقات تعقد في آخر ساعة بين الأحزاب التي تشترك في الحكم . فتكون سلطة الحكومة أقوى في النظام الثنائي لأنها تقوم على الوحدة وعلى تركيز المسؤولية . ولكن لهذا النظام بعض العيوب. فالاقتصار على حزبين يحرم الرأي العام من التعبير عن رأيه حول القضايا السياسية المتغيرة ، أو من صياغة هذه القضايا صياغة جديدة . ولآلة الحزب سيطرة أشد ، وتأثير أقوى على المرشحين ، ودور أهم في

تقرير التعيينات وتوزيع الأنفال .

سبق لنا ان ذكرنا بأن النظام الحزبي يقوم على تصنيف لمواقع الأحزاب بين اليمين واليسار ، وبتأثر بحركة الرأي العام بين هذين الاتجاهين . ويتطلب هذا التصنيف بعض التوضيح . فما هو معيار اليمين واليسار ؟ وهل توجد اتجاهات وسياسات ومواقف عامة يمكن ان تعتبر يمينية أو يسارية ، أو ان يمينية الأحزاب ويساريتها تتغير بتغير الأحوال؟ فإذا كان اليمين هو الوضع الراهن ، واليسار معارضة هذا الوضع ، ووقعت ثورة ، فهل يصبح اليمين حينئذ يساراً واليسار يميناً ؟ وهل يكون اليمين هو الذي يدافع دائماً عن حرمة السلطة بينما يذود اليسار عن حرية الأفراد والفئات ؟ وهل كان هذا موقفاً ثابتاً للاثنين ، أو انه تبدل بعد ان برزت النزعة السلطوية لدى أحزاب أقصى اليسار ؟

ولا تقتصر الأسئلة على هذه المعايير السياسية لليمين واليسار ، ولكنها تتعداها لمعاييرهما الاقتصادية . فما هو المعيار الاقتصادي العام الذي يفرق بينهما؟ وهل يكون هذا المعيار تبني اليمين لحرية النشاط الرأسمالي الاقتصادي، ودعوة اليسار لفرض القيود الجماعية على هذا النشاط ؟ وهل ينطبق هذا المعيار على اليمين الفاشستي وعلى اليسار الليبرالي المعتدل ؟ أو لم يفرض هذا اليمين الفاشستي قيوداً جماعية على النشاط الاقتصادي لا يرضى بها اليسار الليبرالي المعتدل ؟ فهل يكون الخط الفاصل بين الاثنين موقفهما بين الحماية الجمركية والحرية التجارية أو بين القومية والعالمية أو تراوحهما بين مناصرة الاكليركية ومناوأتها ؟ أو ان جميع هذه المعايير تنطبق على بعض الحالات ولا تنطبق على حالات أخرى ؟

فاذا تعذر انطباق اليمين واليسار على حالات دائمة ، فهل نترك البحث عن معايير عامة لها ، ونسلم بنسبية اليمينية واليسارية ؟ اننا لا نستطيع التسليم بهذه النسبية قبل ان نستعرض المزيد من خصائص كل منها . فاليمين يقترن دائماً بمصالح الطبقات العليا أو المهيمنة ، ويقترن

اليسار بمصالح الطبقــات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا ، ويقترن الوسط بمصالح الطبقات المتوسطة . ويفترض هذا الاقتران نسبية التصنيف وديمومة مصالح المصنفين ، ويمدنا بمعيار عام تزكيه التجارب التاريخية . لأن هذه التجارب تدل على ان اليمين المحافظ تولى دائماً الدفاع عن الصلاحيات والامتيازات والسلطات القائمة بينما تصدى اليسار لمهاجمتها . واتخذ اليمين موقفاً محبذاً لارستقراطية المكانة وتسلسلية المحتد والثروة بينما اتخذ اليسار موقف النقد من هذه الارستقراطية ، وجاهد في سبيل تساوي الفرص ، وناضل لاعلاء شأن المستضعفين . وقام اليمين بدفاعه واليسار بهجومه في الأحوال الديموقراطية باسم المبدأ لا باسم الطبقة ، ولكن مختلف المبادىء المتنازع عليها اتفقت مع مصالح مختلف الطبقات .

وهذا التوافق بين المبادىء والطبقات لا يعني ان الصراع المحتدم هو صراع طبقي صرف ، أو ان الطبقية هي السلاح الوحيد الـذي استعمل فيه . فقد اصطنعت فيه أسلحة اخرى دل تنوعها على ان التضامن الطبقي لم يكن تاماً في أية جبهة من الجبهــات ، وأظهر ان افتراض التناقض المطلق بين المصالح الطبقية افتراض خاطىء ! لأن هـذا الافتراض يعني ان يكون اختيار الناس لسياسة دون الأخرى رهيناً بالطبقـة التي ينتمون اليها ، ولكنهم تجاوزوا بالفعل الاعتبار الطبقي الى اعتبــارات اخرى . ولم يجمدوا عند موقف واحد بل تحركوا من موقف لآخر ، وتحولوا من سياسة لأخرى متأثرين بأهمية السياسة السائـدة أكثر من تأثرهم بوضعهم الطبقي . ولم تعترض هذا التحرك والتحول فواصل طبقية قاطعــة . ولم توح هذه الفواصل بالتجاوب مع سياسة دون الاخرى بقدر مــا أوحى به اختلاف فلسفات النــاس باختلاف ظروفهم وأحوالهم . ويؤثر هذا الاختلاف في مواقف الناس السياسية ، فيحملهم الشباب على موقف غير موقف الشيوخ،ويدفعهم النجاح في وجهة تختلف عن الوجهة التي يدفعهم اليها الفشل .

فالنظـام الحزبي هو اذاً التعبير الديموقراطي عن الصراع الطبقي . ويفترض هذا التعبير ان الوحدة القومية قائمة وراء الانقسامات الطبقية، ويسلم بامكان النظر العقلي للمصالح الطبقية ، ويقبل بامكان معالجتهـا في نطاق المنفعة القومية . وهذا الافتراض مستمد من منطق ديموقراطي يتعـارض مع منطق الماركسية الطبقي . فيرى المنطق الديموقراطي في النظام الحزبي امكان التوافق الطبقي ، بينما ينادي المنطق الماركسي بالتناقض الطبقي ، ويؤكد بحتمية الصراع بين الطبقة الاجتماعية والأخرى ويدعو لابادة طبقة أو أكثر . وكل حزب يعمل في ظل الديموقراطية مؤيداً هذه الدعوة الطبقية، أو مبشراً بدعوة فاشستية لا تقل عنها تعصباً ، هو في طبيعته حزب غير ديموقراطي ، وهو حزب مخادع يستخـدم الطريق الديموقراطي في سبيل القضاء على الديموقراطية .

وتختلف طبيعة النظام الحزبي من بلد لآخر باختلاف البنية الطبقية . فاذا كانت البنية جامدة ، وأصبحت الفواصل الطبقية مصدراً للاستغلال الطبقي ، تعمق الوعي الطبقي في الجماهير ، وبات معرقلاً لنشوء المؤسسات الديموقراطية ومانعاً لنموهـا . واذا ساد الشعور الطبقي بدون ان يقترن باستغلال اقتصادي ، لم يعد يعوق عمل هذه المؤسسات . وهذه حال يمتاز بها المجتمع الانجليزي أكثر مما يمتاز أي مجتمع آخر .

وإذا اشتدت حركية الفواصل الطبقية ، وتهافت الوعي الطبقي تهافتاً نسبياً بين الكثيرين من أبناء الشعب ، تهالكت الفروق بين الأحزاب ، وأصبحت فروقاً سطحيـة . وأصبح الصراع الحزبي نضالاً يحتدم بين الموجودين داخل الحكم وخارجه . فيثير كل فريق ضجة حول موقفه ، ويهول بمبادئه ، بدون ان يكون وراء الضجة والتهويل اختلاف حقيقي على السياسة . وأبلغ مثال على ذلك النظـام الحزبي في الولايات المتحدة وكندا . فبرنامج كل حزب في هذين البلدين يشبه برنامج الحزب الآخر . ولم يختلف البرنامجان إلا في الحـالات الاستثنائية التي نشبت فيها قضايا

دستورية خطيرة كقضية العبيد ، التي احتدمت في الولايات المتحدة في الحرب الاهلية . ولم يصبح الاختلاف حقيقياً بين الحزبين إلا بعد ان اقحمت القضايا الاقتصادية في برنامج كل منهما اقحاماً مباشراً . والقضايا الاقتصادية هي بالضرورة أشد ارتباطاً بالفروق الطبقية . وهي على درجة من الأهمية كشفت عجز النظام الحزبي الثنائي عن تنظيم الرأي ، وأدت – كما حدث في انجلترا وكندا – الى تحويره إلى نظام ثلاثي أو تعددي.

وقد أظهرت الولايات المتحدة مقدرة فريدة على الاحتفاظ بالنظام الحزبي الثنائي بالرغم من تحديات الأحزاب الجديدة التي نشأت في مختلف الأوقات . والسبب في ذلك الوظيفة المزدوجة التي يؤديها هذا النظام على المستويين الفدرالي والمحلي . فيقرر على المستوى الأول مصير الحكومة الفدرالية على أساس مبدئي . واما عمله المحلي والاقليمي فانه يمتد للولايات كلها عبر مسافات قارية تعكس مظاهر كثيرة للتنوع الاجتماعي والثقافي . ويتطلب حكم هذه المنطقة الادارية الشاسعة نفقات مالية عامة واسعة ومتنوعة. فينتجه الصراع الحزبي المحلي نحو وضع اليد على هذه النفقات أكثر مما يتناول المبادىء . ويكون – غالباً – الاتفاق في المبدأ بين الحزب المحلي والوطني عرضياً وتقليدياً . فما الحزب – كما وصفه أحد الثقاة على المستوى الفدرالي – « ... سوى رابطة واهية تسعى للفوز بالرئاسة » .

ولكن على الحزب المحلي ان يحرض الناخبين على المشاركة في الانتخابات الفدرالية . فيقضي عليه هذا الدور بالانسجام الايديولوجي مع الاتجاه الوطني العام لسياسة الحزب . فيصبح بذلك للعامل الايديولوجي تأثيره القوي على علاقة الحزب بالناخبين . ولكن التطورات التي استجدت في التشريع الفدرالي الاقتصادي والاجتماعي أضعفت هذا التأثير . فقد أدت إلى زيادة الاعتمادات المالية التي تتصرف بها الحكومة الفدرالية بالنسبة للاعتمادات التي تتصرف بها حكومات الولايات المحلية . فأخذ الحزبان يتنازعان في سبيل الافادة من هذه الاعتمادات . فشحب الخط الايديولوجي

الفاصل بينهما ، وزاده النظام الانتخابي شحوباً . لأن هذا النظام يجعل نتائج الانتخابات الفدرالية رهينة بتصويت ولاية واحــدة من الولايات الهامة ، ويوجه نتائجها في هذه الولاية لصالح الحزب الذي يستطيع ان يظفر بتأييد فئة ايديولوجية ما كالاقلية الكاثوليكية أو غيرهــا . ولذلك يحرص كل حزب على تفادي الالتزامات المبدئية التي تفقده تأييد أمثال هذه الفئات . ويأخذ الحزبان هذا العامل الاستراتيجي بعين الاعتبار وهما يضعان برنامجها . فتضيق الشقة الايديولوجية بينهما ، ويصبح الاختلاف الايديولوجي بين جناحي كل حزب أوسع منه بين الحزبين .

ان هذه الصفات التي يمتاز بها النظـام الحزبي الاميركي تلقي بعض النور على خصائص الديموقراطية في اميركا الشمالية . وأهم هذه الخصائص شيوع مفهوم مادي للسياسة يرافق المثل الاعـلى الديموقراطي ، بدون ان يظهر تعارض بين الاثنين يستدعي التوفيق بينهما . ويلاقي الاثنان تقبـلاً صريحاً يكاد يكون عاماً . ويكاد ينعقد الاجماع على ان الديموقراطية هي نسق للحياة ، وعلى ان السياسة هي عمل ، ان لم تكن عملاً ضخماً ، يختلف عن الاعمال الأخرى في أساليبه لا في غاياته . وقد وضع مؤتمر المنظمات الصناعية كتيباً بمناسبة الانتخابات وصفت فيه السياسة بأنها « علم كيف ينال من ينال ومن هو وماذا ومتى ولماذا ينال ما يناله » . وهذه العبارة هي صيغة أخرى لعبارة استعملها هارولد لازويل في احدى دراساته التي تدافع عن الرأي نفسه . وهذا المفهوم للسياسة أدنى للانطباق عـلى السياسات المحلية والاقليمية ، الا أنه يسري أيضاً على السياسة على جميع المستويات . وتجد النشاط السياسي على جميع المستويات تحركه الرغبة في راتب الوظيفة أكثر مما تحركه أهميتها المعنوية .

وعزز هذه النزعة المادية قدوم افواج من المهاجرين إلى المدن عاشوا فيها بمعزل عن الحياة الوطنية . كما عززهـا تنوع الفئات ذات المصالح تنوعاً بالغاً ، وفقدان العلاقة بين هذه المصالح والأهداف الوطنية الواسعة .

ولهذه الفئات ذات المصالح الخاصة أهميتهـا في العمل السياسي في بلاد أخرى . ولكنها مبعثرة في المجتمع الاميركي تبعثراً يتيح لها حرية العمل المتنوع بشكل لا يتوفر لها في البلاد الاخرى . ولذلك اصبحت السياسة في الولايات المتحدة أكثر منها في أي بلد آخر متجاذبة بين مخادعات الفئات المنظمة لتحقيق المزيد من المنافع . وقد أدرك هذه الحقيقة أكثر دارسي السياسة في أميركا أمثال بنتلي ومونرو وبرد وروبنسن . واعتبر بنتلي ان القانون التشريعي يأتي دائماً نتيجة مقصودة للصراع بين الفئات الضاغطة ، ولا يكون ابداً قراراً حول مفاهيم متعارضة للرفاه العام .

وليست هذه النظرة الفئوية للسياسة بنظرة جديدة . ولكنها اكتسبت قوة جديدة استمدتّها من التطورات الحديثـة في البلاد الصناعية ، التي ساعدت مختلف الفئات ذات المصلحة على ان تنظم نفسها تنظيماً محكماً . واستخدمت هذه الفئات في تنظيمها أساليب التواصل الحديثة ، واستعانت بأساطين الاختصاص في فن الدعاية . وتحولت لفئات ضاغطة تتنازع على مصالحها ، ويشهد الجمهور هذا التنازع وحالته أشبه شيء بحالة الشاهد المخدد . وقد انتشر هذا التنظيم بين فئات رجال الأعمال الكبيرة والصغيرة، والفئات المالية والعمالية والزراعية والمهنية ، ولم تنج منه الديوانية السياسية وغيرها . وتبدو المنفعة العامة في خضم هذا الصراع ،وكأنها كرة تتقاذفها القوى المتنازعة لبلوغ المزيد من المنافع الخاصة . وما هذا إلا ظاهر الحال! لأن الديموقراطية ، كما حاولنا ان نبين ، تفترض الوحدة الوطنية والرفاه العام ، اللذين يتعذر تنظيمها تنظيم المصالح الخاصة . ولكن تعذر التنظيم لا يعني انعدام الوجود .

والديموقراطية نفسها هي التنظيم النهائي للمنفعة المشتركة . ويقضي هذا التنظيم على الاقلية بأن تتذرع بالمنفعة العامة في دفاعها عن منفعتها الخاصة. ويقوم على قيم تعلو في نظر الجميع مصالح الأقليـة والأكثرية . وأهم هذه القيم حق كل انسان في تكوين آرائه ، وتمكينه من جميع الفرص،

التي يحتاج اليهـا للاحتفاظ بهذا الحق . وهو حق مستمد من اليقين الديموقراطي ، بأن قيمة الشخصية خير عام ، وبان بلوغ الرفـاه الكلي يتوقف على تعهد القيم الذاتية لجميع الناس ، وعلى اتاحة السبيل أمامهم ليتواصلوا تواصلاً حراً ، وليتعاملوا وفقاً لقواعد عامة تحرم على أية فئة ذات قدرة ، ان تستخدم قدرتها لتفرض ارادتها على الآخرين .

وتؤكد الديموقراطية حياة الجماعة . وتتهدد هذا التأكيد دائماً توسعية الفئات ذات القدرة . ومعضلة الديموقراطية الأزلية هي ان تستبقي هـذه الفئات في محلها ، وان تحافظ على احترامها للقواعد الديموقراطية . وكل فئة تزيد قدرتها بدون ان يزيد شعورها بالمسؤولية هي خطر على الديموقراطية. وكل احتكار للقدرة مخالف للروح الديموقراطية . وكل فئة تحاول هذا الاحتكار تقضي على تبادلية المصالح التي تتطلبها الديموقراطية . وكل فئة تركب هذا المركب ترفع مصلحتها الخاصة فوق مصلحة الكل . ويستوي في هذا الشركة المحتكرة أو المجلس المالي أو النقابة العماليـة أو المنظمة المهنية أو الكنيسة أو أية مدرسة من مدارس الفكر . والفرق بين خطر احتكار أية هيئة من هذه الهيئات وبين احتكـار الأخرى هو فرق في الدرجة لا في النوع . لأن اي احتكار للقدرة يقوض التكافؤ في المشاركة بين جميع الفئات ، الذي تدعو اليه الديموقراطية .

وأشد خطر تتعرض له الديموقراطية هو خطر احتكار وسائل التعبير عن الرأي أو السيطرة عليها . فهذه الوسائل متوافرة في الحضارة الحديثة أكثر مما كانت في أي وقت مضى . ويفسح توافرها على هذا الوجـه الواسع فرص تربية الرأي . ولهذه التربية فوائدها الجلى ، إذا ما جرت في ظل الحقيقة . ولكن هذه الفوائد تنقلب لمضار ، إذا مـا استخدمت وسائل الرأي الحديثة لتشويه الحقيقـة . ولا يتورع الكثيرون من ذوي المصالح الخاصة عن الاقدام على هذا التشويه . فيحرفون الوقائع ، ويقلبونها

رأساً على عقب ، ويستثيرون جهالات مستمعيهم وقرائهم الباطلة ويذكون انفعالاتهم الغاشمة .

ولا تكون الوقاية الجدية من هذه الأخطار ، الا باتاحة حرية التعبير للرأي المعارض ، لأن حريـــة تنازع الاراء هي البلسم الشافي من سموم التوجيه الفكري الزائف . وما دامت هذه الحرية مضمونة ، فإن الانسان ينحاز لجانب أو لجانب آخر بمحض اختياره . وعدو هذه الحرية هو عدو التنوير الشعبي . ولا يكتفي هذا العدو باصطنـــاع سلطته لدحض آراء مخالفيه ، ولكنه يحاول أيضاً أن يحرمهم من حق الدفاع عن هذه الآراء. وعدو هذه الحرية هو عـدو الديموقراطية ، لأنها تقوم على تنظيم الاراء المتعارضة ، فيتوجب عليها أن تتيح للجميع فرص استعمال وسائل الدعاية التي تزداد قوة وتركيزاً كالراديو والسينما والتيليفزيون والصحافـــة وكل شكل من الأشكال الأدبية .

وليست هذه المهمة يسيرة التحقيق ! والصعوبات التي تعترضها جمة أهمها التضخم التجاري لوسائل الرأي،الذي تقضي به التكنولوجيا الحديثة، التي تؤمن للشركات الاعلامية الكبيرة من الفوائد الاقتصادية ما لا تؤمنه للشركات الصغيرة . فتغري هذه الفوائد الشركات بالاندمـاج في شركة واحدة كبيرة ، أو بالتجمع في يد مالك رأسمالي . ويحدث هـذا أكثر ما يحدث للصحافة وللسينما . وتؤدي الاعتبارات التكنولوجيـة في مجالات أخرى كمجالي الراديو والتيليفزيون الى التقليل من عدد المنتجين المتنافسين. فيتناقص عدد أصحاب الصحف المستقلة باستمرار ، ويتحول ناشروهـــا الى عملاء لمالكيهـــا . ويقع اخراج الافلام تحت سيطرة نزر يسير من المنتجين ، وتخضع الاذاعات لمثل هـــذا العدد من المهيمنين على أمواج الأثير . فتنقاد قدرة التأثير على الجماهير لقبضة من الناس دون سواهم .

ان هذا الخطر لعظيم ! وعلى الديموقراطية ان تظل واعية له ومتوقية منه . ولكن علينا ان لا نبالغ في تقدير الخطر . لأننا اذا فكرنا فيـــه

تفكيراً متزناً ، تبين لنا ان الديموقراطية قديرة على ان تحمي نفسها منه . ولهذه الحماية وسائل لا نستطيع ان نذكرهـا هنا كلها . ولذلك نكتفي بتقديم الاذاعة مثلاً عليهـا . فبوسع الحكومة ان تملك محطاتها ، وان تتيح فيها فرصاً للتعبير عن جميع الآراء ، وبوسعها ان تدعها للشركات الخاصة ، وان تفرض عليها افساح المجال لمختلف الآراء .

وإذا كان علينا ان لا نغفل عن مخاطر الشركات الكبيرة ، فان علينا أيضاً ان لا نتجاهل مزاياها . وما دمنا واعين لهذه المخاطر ومستوفين الضمانات العامة لاستدراكها ، أمكننا ان نفيد من مزايا كبرها . فالصحف ووكالات الانباء الكبيرة أقدر على التعبير عن الرأي العام وعلى تزويده بالانباء من الصحف والوكالات الصغيرة . وهي ملزمـة بمراعاة مختلف الآراء وحريصة على تفادي اهانـة مختلف الفئات التي تناصرها . وهي اقرب الى تقبل الآراء المخالفة لسياستها اذا ابداها مراسلوها ، أو عبر عنها بعض محرريها والمساهمين فيها،أو أوردها القراء في الرسائل الخاصة التي يوجهونها لرؤساء التحرير . ولها مستوى لا تستطيع ان تنزل عنه . وما ينطبق عليها ينطبق أيضاً على شبكات الاذاعة . ونحن نذكر حسنات الشركات الكبيرة لا لنهون من خطر تركيز التوجيه الاعلامي في أيد قليلة ، ولكن لنبين بأن للعملية وجوهها الايجابية بالاضافة لوجوهها السلبية .

وعلى الديموقراطية ان تنظم نفسها تنظيماً يتيح لكل فئة ان تجد سبلها الى آذان الرأي العام بدون ان تسيء لغيرها .

لقد أهملنا في عرضنا لتنظيم الرأي مختلف الحالات ، التي يؤثر فيها الرأي المنظم على سياسات الحكومـة . ومن البديهي ان هذه الحالات تختلف في درجة فعاليتها باختلاف الأنظمة الحزبية والتمثيليـة واختلاف البنيات السياسية . فتختلف في النظام البريطاني ، الذي تتركز الحكومة فيه بمجلس الوزراء عنها في النظام الاميركي ، الذي يعتمد فصل السلطات وانتخاب رئيس السلطة التنفيذية انتخاباً شعبيـاً ، كما تختلف في النظام

السويسري بما فيه من ممارسة للديموقراطية المباشرة . وتختلف عملية تصيير شعور الرأي سياسة باختلاف الحالات الديموقراطية . فقد يوجد في بعض الحالات مجلس تمثيلي ثان لا يتأثر تأثراً مباشراً بتغيرات الرأي العام، وقد يكون تجاوب المجلس الثاني مع الرأي العام كتجاوب المجلس الأول ، ولربما كان هناك ، كما هو الحال في الأنظمة التشريعية الصغيرة ، مجلس واحد . ولكل هذه الاختلافات أهميتها ، ولكن درسها يذهب بنا بعيداً عن موضوعنا الرئيسي .

٩ طرق الديكتاتورية

ما هي أوجه الشبه بين الديكتاتوريات جميعها

بيّنا في مناقشتنا للديموقراطية ، ان العلاقة التي تقيمها بين الجماعة والدولة ، هي علاقة جديدة ، وهي أقرب الى التكامل من العلاقة التي يقيمها أي نظام سياسي آخر مع الجماعة . أما الديكتاتورية فانها نقيض الديموقراطية . ويظهر تناقضهما في موقف كل منهما من الجماعة . فالديكتاتورية تباعد ما بين الدولة والجماعة بقدر ما تقرب الديموقراطية بينهما . وتحاول الديكتاتورية تغطية موقفها هذا باعلانها وحدة الجماعة والدولة . ولا يجب ان ننخدع بمثل هذا الاعلان . لأن الحقيقة هي ان الجماعة والدولة تكونان على أشد ما يمكن ان تكونا عليه من تباعد حين تعلن الديكتاتورية وحدتهما .

وتختلف الديكتاتورية في هذا عن أي نظام آخر من أنظمة الحكم . فكل نظام يحرص على ان يكون لحكمه قاعدة دستورية كما يحرص على ان يكون تناوب الحكم فيه وفقاً لقانون أساسي . وتحرص جميع الأنظمة، التي تتداول الحكم ، على ان لا تنقض هذا القانون ، وعلى ان لا تغيره، فتكتسب بذلك شرعية لوجودها لا يكترث لها النظام الديكتاتوري . ويبدو التمسك بالشرعية في مختلف أطوار المجتمع من خلال استناد الأنظمة المتعاقبة الى ارادة الله ، أو ارادة الجماعة ، أو حرمة التقاليد . أما

الديكتاتورية فانها لا تعبأ بهذه الاعتبارات ، وترى ان وجودها بذاته هو قاعدتها الدستورية والشرعية ، وان في ارادتها المبرر الوحيد لسلطتها .

وهي لا تحفل بهذه الاعتبارات ، لأنها تقوم على تجاهل الجماعة ، ولأنها تنشيء نظامها دون ان تهتم باخضاعه للاطار النظامي السائد في المجتمع . وهي تدعي الاستقلال عن هذا الاطار . فتتحلل منه ومن أية قاعدة ملزمة أو أي قانون أساسي إلا القانون الذي تقتضيه مصلحتها الآنية . وليس من قانون أو قاعدة شرعية وراء هذه المصلحة الآنية إلا ارادة الديكتاتور ، التي لا تقيدها أية عملية حقوقية . ان مراسيمه هي العليا ، وقراراته مطلقة لا ترد . ولا داعي لديه لأن يبرر عدالتها بالاستناد الى أية قاعدة اجتماعية .

ان الديكتاتورية لا تبالي باعطاء البرهان على الشرعية الاجتماعية أو الحقوقية لتصرفاتها ، لأنها تنكر الفلك الاجتماعي القائم ، وتحل محله تعريفها التعسفي للحق . وهو تعريف يتغير بتغير ظروفها . ولذلك تزدهر الديكتاتورية أكثر ما تزدهر في أوقات الازمات ، التي يتهافت فيها النظام القائم ، وتتهالك التقاليد ، وتستفحل المنازعات ، فيتملك اليأس النفوس ، ويرضى الناس بالرجل القوي ، مضحين بالكثير مما يعز عليهم ، لأنه يعدهم بعودة الثقة والأمن . ويتنازلون في مثل هذه الأوقات العصيبة عن معايير الشرعية ، التي لا يتنازلون عنها في أوقات أخرى . ويتغاضون عن التناقض بين الديكتاتورية والشرعية . وهو تناقض عرف منذ أيام الدولة – المدينة في بلاد اليونان . ونوه به سفسطائي مغمور في فترة الحرب البلوبينيزية بقوله : ان تجاهل القانون هو طريق الديكتاتورية .

أما طريقها المعتاد الى الحكم ، فانه طريق المباغتة . وتخالف باتخاذها هذا الطريق تقاليد الحكم المتبعة ، وتقطع خط سيرها المتعارف عليه . ويدل نجاحها في مخالفة طرق الحكم المألوفة على تداعي التقاليد ، وعلى إمكان وقوع تطور نحو الديموقراطية أو الديكتاتورية . وبذلك تنشأ

الديكتاتورية في الأحوال التي تهيىء الحكم للديموقراطية . ذلك لأن التحول نحو الديكتاتورية قد يكون سطحياً أو جذرياً. فهو سطحي إذا ما كانت التقاليد راسخة ، فيتغير حينئذ مركز السلطة دون أن يتغير شكل الحكم. ويحدث هذا التغيير بانقلاب ، أو بثورة داخل قصر الملك ، أو بتبديل عائلة مالكة بأخرى . فتنتقل السلطة من فئة الى فئة ، ويظل شكل الحكم كما كان عليه .

أما اذا كان التحول الديكتاتوري جذرياً ، فانه يأتي نتيجة لتداعي البنية الطبقية . وهذا التداعي يفتح الطريق أمام الديموقراطية . ولكن الديموقراطية تحول سلمي يتطلب عملية نضوج عسيرة المنال . وهي عملية تلقى مقاومة شديدة من عدة جهات . فتعترضها المنازعات الناشبة بين الطبقات ، أو الخلافات المحتدمة بين الفئات الدينية والعرقية وغيرها . وتبلغ هذه الخلافات حداً من الخطورة يجعل التسوية النظامية متعذرة . فيؤدي هذا التوتر الى وقوع أزمة تهز الشرعية القديمة ، وتأتي عليها دون أن يكون الشعب مستعداً لاستبدالها بالشرعية الديموقراطية . فتصبح الحال نفسها الملائمة لقيام الديموقراطية ، ظرفاً أنسب لولادة الديكتاتورية .

وهكذا ظهرت الديكتاتورية في أثينا القديمة . وكانت اصلاحات سولون قد عبدت السبيل أمام الاثينيين للابتداء بممارسة الديموقراطية . ولكنهم ما لبثوا ان اختلفوا ، وما لبثت ان نشبت بينهم الحرب المدنية . فانتهز بيزستراتس ، وهو أول مستبد عرف في تاريخ أثينا ، الفرصة . واغتصب الحكم اغتصاباً ، وهو يعلن انه ديموقراطي متطرف . وحدث مثل هذا في مدن يونانية أخرى . وأصبح القرنان السابع والسادس قبل المسيح يعرفان بعصر الطغاة . وجرى هذا بعد ان انتزعت الاوليغاركيات السلطة من الملوك الوراثيين . وكانت الشعوب التي اسقطت الملكيات ورفعت محلها الاوليغاركيات هي أول شعوب تخرج بمثل هذه الشدة على تقاليد الحكم الطبقية . ولكن الحكم الاوليغاركي لم يستقر . فأدى ذلك

إلى بروز الطغاة في كورنثا وارجس ومدن آسيا الوسطى وصقلية . وكان هؤلاء حكاماً أقوياء ، استطاع بعضهم ان يحكم حكماً صالحاً ، وان يؤمّن الاستقرار . وأخفق البعض الآخر في ذلك ، وأدى حكمهم الى المزيد من الاضطراب . ولكن الناجحين والفاشلين منهم تذرعوا بوسائل غير دستورية في سبيل توطيد سلطانهم .

وحدث مثل هذا في روما في أواخر أيام الجمهورية . فقد نشبت في ذلك الحين المنازعات بين الفئات المتصارعة . وكان يتزعمها قادة عسكريون وقناصل حكموا مناطق واسعة ، وأقاموا فيها الحكم الامبراطوري . فضاق الاطار الديموقراطي لحكم الدولة – المدينة بهذه المنازعات . ولم يعد يلائم الجمهورية المتوسعة . فقام الجندي ماريوس : وهو ابن احد العمال، مقتدياً بكايوس جراشوس في محاولة ازالة الدستور . وتبعه في محاولته سولا وبومبي وقيصر الى ان وجه اوغسطوس الضربة النهائية إلى الجمهورية .

وروما هي مصدر كلمة ديكتاتور . ولكن مفهومنا لها في العصر الحديث يختلف عن مفهومها الروماني . والمؤسسات الديكتاتورية التي نشأت في العصر الحديث تختلف عما كانت عليه الديكتاتورية في روما . كانت الديكتاتورية في روما اجراءً دستورياً ، يؤدي الى وقف العمل بالدستور مؤقتاً في فترات الطوارىء البالغة الخطورة . وكانت طبيعة تنظيم الدولة – المدينة في روما تقضي باتخاذ هذا التدبير الاستثنائي . لأن هذا التنظيم لم يكن يساعد على مواجهة الطوارىء المفاجئة كالغزوات والمؤامرات . فالسلطات موزعة بين قنصلين متساويين ، ومجموعة من الموظفين ، ومجلس شيوخ ، وثلاثة أنواع من المجالس العامة . ولذلك نص الدستور منذ أن وضع ، على أن يكون للحكومة الحق في أوقات الطوارىء ، بأن توقف سلطات كل هؤلاء الحكام ، وان تسلم الحكم لشخص واحد ، جرت العادة بأن يكون قائداً عسكرياً . فيصبح هذا القائد الديكتاتور القيّم على الدولة في وقت الأزمة ، وتنتهي سلطته الاستثنائية

بانتهاء الأزمة ، ويؤدي حينئذ الحساب عما قام به .

وطُبِّق هذا التدبير الاستثنائي في العهد المبكر من تاريخ روما أكثر من مرة . وأدى ذلك الى ظهور أكثر من ديكتاتور واحد . ولم تكن فترة حكم أي منهم تتجاوز الستة أشهر . وأعطى سنسناتس المثل الطيب للذين تولوا هذا المنصب حين عاد الى مزرعته فور انتهاء مهمته . ولكن هذا التدبير الدستوري أهمل بعد ان نشبت الحروب بين روما وهانيبال . وحاول مجلس الشيوخ ان يسن قانوناً للطوارىء ، وان يضع صيغة خاصة، تكفل ان لا ينال الجمهورية أي سوء . وفي عام ٨٢ قبل المسيح، أكره سولا مجلس الشيوخ على ان يعينه ديكتاتوراً . فحمل بذلك الاسم،ولكنه جرده من معناه القديم ، وكان عمله هذا خاتمة الحياة الدستورية .

وعادت القرون الوسطى الى حكم التقاليد . وسادت فيها اسطورة السلطة سيادة تامة . وجاءت سيادتها وليدة الحاجة العميقة الى قاعدة جديدة للتضامن . وأصبحت السلطة مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالأرض التي يحرثها الناس . واضفيت بركة السماء على هذه الوحدة بين السلطة والأرض. ورسخت التقاليد رسوخاً ذهب لمدة ألف عام بأية نزعة نحو الديموقراطية أو الديكتاتورية . ولما بدأت التقاليد تتزعزع أخذت الديموقراطية تظهر من جديد من حين لآخر في المدن المناوئة للاقطاعية . ولم يكن ظهورها بارزاً ومستمراً إلا في انجلترا . وما لبث ان أدى تزعزع التقاليد فيها الى حلول أزمة ، أدت الى ديكتاتورية اوليفر كروموبل . وانتهت ديكتاتوريته بانتهاء الأزمة . وأعقبتها فترة رجعية . ولكن الأزمة ساعدت على انهيار التقاليد . فمهد هذا الانهيار السبيل لعودة العملية الديموقراطية . وأسفرت التجربة عن الابتداء بتطبيق الديموقراطية . وتلت الأزمة الانجليزية محنة التقاليد العصيبة التي أصابت فرنسا . وحل فيها حكم الاعدام بملك فرنسي كما حل مثل هذا الحكم من قبل بملك انجليزي . وطالبت القوى التي أثارت الازمة بالعودة الى الديموقراطية . وأدت المطالبة العنيفة

بالديموقراطية الفورية والتامة الى بروز ديكتاتورية روبيسبير ونابليون . وكان كل منهما ديكتاتوراً، ولكن نابليون حاول ان يضفي على ديكتاتوريته رداء دستورياً .

وأصبح القرن التاسع عشر العصر العظيم للنمو الديموقراطي . وجاء هذا النمو وليد الأحوال الجديدة التي تقدم فيها العلم والتكنولوجيا ، وانتشرت الفرص الاقتصادية بين الطبقات التي كانت محرومة منها ، وازدهرت الثقافات . وكانت هذه الثقافات تتفاعل مع بعضها تفاعلاً يؤدي في بعض الأحيان الى التصادم ، وينتهي في بعض الاحيان الى تكوّن ثقافي جديد . فتضافرت هذه الاحوال المتغيرة على إضعاف اسطورة السلطة . واستمرت هذه العملية خلال فترة ساد فيها سلام نسبي ، دون أن تعكره إلا بعض الازمات العصيبة . ونشبت الحرب العالمية الاولى . فأسفرت عن أزمات كبرى ، حملت معها منازعات مدنية تستعصي على التسوية السلمية . فبرزت الديكتاتورية من جديد في أوروبا .

وبرزت الديكتاتورية قبل ذلك في أميركا اللاتينية في ظروف تختلف عن ظروف أوروبا . ولكن ما جرى فيها جاء شاهداً على عملية نشوء الديكتاتورية التي نتحدث عنها . لأن الانتقال الذي حدث فيها من التبعية الاستعمارية الى الاستقلال أدى الى الشك في حرمة التقاليد الحكومية ، وأسفر عن تقويض الوحدة القديمة بين الحكومة والتقاليد السلطوية . فانتشرت المطالبة بالديموقراطية في مختلف الأقاليم . وجاءت هذه المطالبة بين شعوب لم تكن مستعدة اجتماعياً وثقافياً للديموقراطية . فاستغلت الديكتاتورية انهيار التقاليد ، وأقامت أنظمتها مدثرة باللباس الديموقراطي.

ونشأت الديكتاتوريات التي انبثقت من أزمات الحرب العالمية الأولى في أوروبا أكثر ما نشأت في البلاد التي لم يتح لها من قبل أن تختبر الديموقراطية اختباراً طويلاً . واستطاعت البلاد العريقة في اختبارها الديموقراطي ان تحافظ على نظامها الديموقراطي . ولكن بعض هذه البلاد

كفرنسا مثـــلاً تأثرت بالضغط الديكتاتوري . وساعدت الأزمة الحركة الشيوعية على استفحال هذا الضغط . فقد حالت هذه الأزمة دون تضامن اليمين واليسار في مجابهة الموجة الديكتاتورية .

وكان أول انتصار لهـــذه الموجة في النظام الديكتاتوري الذي أقامته الحركة الشيوعية في الاتحـــاد السوفياتي . فأصبح اليسار المتطرف يطمح لاقامة مثل هذه الديكتاتورية في بلاد أخرى . فانسعت بذلك الشقـة بين اليسار واليمين . واستفحلت الخلافات بين الفئات اليسارية وبـين الفئات الأخرى التي تخشى الديكتاتورية الشيوعية . وتصلبت الفئات المتخوفة من هذه الديكتاتورية في موقفها . وأصبحت عـــدة بلاد في حالة تقبل للديكتاتورية اليمينية . فاستفاد موسوليني من الاضطراب الـديموقراطي ، ومن الاستياء القومي ، وحقق ظفراً هيناً للفاشستية في ايطاليـا . وقضى هورتي على الجمهورية المجرية في المهد . وانتصر فرانكو بعد ذلك على أسبانيا الثورية . وكانت المانيا تقوم باختبار الدستور الديموقراطي الحقيقي الأول الذي عرفته في تاريخها . فاعترتها محن انتهت بتسلم هتلر للحكم . وبرز « قانون الديكتاتورية » خارج أوروبا في الصين . فـأدت الحرب الأهلية والاحتلال الاجنبي الى تبديد الامل في نجاح الديموقراطية الصينية .

وتعطينا المانيا مثلاً بالغ الدلالة على كيفية التحول من الديموقراطية الى الديكتاتورية . وقد جرى هذا التحول بعد أن اشتدت النزعة الشعبية الى الديموقراطية . ولكن هذه النزعة لم تقترن بتغير في الأساطير القديمـة ، التي تسيطر على البنية الاجتماعية . كما ان هذه البنية لم يحدث فيها التغيير اللازم لتوطيد الديموقراطيـــة . وبرغم التغييرات التي نجمت عن الهزيمـة الالمانية في الحرب العالمية الاولى ، فان النبلاء الالمان ظلوا محافظين عـلى نفوذهم . واستعاد العسكريون مكانتهم الاجتماعية بسرعة . وظلت المفاهيم التقليدية حول المكانة الاجتماعية تتحكم في السلوك الاجتماعي . وظل التعارض مستفحلاً بين هـــذه المفاهيم البالية ، التي تتمسك بها الفئات العليا من

الاقطاعيين والعسكريين وبين المفاهيم العقلانية والخلقية الحديثة،التي انبثقت عن الاحوال التكنولوجية الجديدة ، والتي شاعت في الاوساط الصناعية . وأصبحت نتيجة هذا التعارض رهينة بموقف الطبقات المتوسطة . وكانت هذه الطبقات تعاني أكثر من أية طبقات أخرى من المعضلات التي خلفتها الحرب ، وفي مقدمتها معضلة التضخم المـــالي . وكانت تواجه هذه المعضلات بشعورها القومي العميق ، وبحساسية أرهفها اندحار المانيا في الحرب . وزاد انتشار الشيوعية الدولية من هذه الحساسية ، واثار مخاوف أكثرية أبناء الطبقات المتوسطة . واتبعت الدولية الثالثة سياسة أدت الى انهيار الجبهة الديموقراطية الالمانية . فتهافتت القيادة الديموقراطية في خضم هذه الصعوبات ، وفقدت ثقتها بنفسها ، وأصبحت الجمهورية المناضلة في سبيل البقاء في حالة خطر .

فاستفادت حركة هتلر من هذه الظروف . وأخـــذت تلهب الشعور القومي ، وتبشر باشتراكية بورجوازية زائفة . واخفقت هذه الحركة في أول محاولة انقلاب قامت بها . ولكنها ما لبثت أن بنت لنفسهـــا تنظيماً صارماً أخذت تجتذب به عدداً أكبر من المهتدين الجدد بين كبار الصناعيين الخائفين من الشيوعية . واتخذت تجديد قوة المانيا العسكرية هدفاً لها . فاجتذبت بذلك العسكريين العاملين لنفس الهدف . ولم يكن النبلاء يحبذون الأساليب القيادية التي اعتمدها هتلر . ولكنهم أصبحوا يأملون في استغلال حركته لتحقيق اغراضهم . فتضافرت كل هذه العوامل على تعبيد الطريق أمام الحركة النازية لاستلام السلطة . ولم يبق أمامها إلا اختيار الوسيلـــة الملائمة لايصالهـــا للحكم . وكان كل شيء مهيأً انجاح مؤامراتها ضد الجمهورية فجرى تعيين هتلر مستشاراً للرايخ وفقاً للاصول الديموقراطية. ولكنـــه ما ان تسلم السلطة حتى أبطل هذه الاصول وقضى عل الآلة الديموقراطية ، التي رفعته للحكم .

وتجلت هذه الحالة نفسها على وجه آخر في بلاد أخرى تهالكت فيها

التقاليد الطبقية الاجتماعية القديمـــة . وافسح هذا التهالك المجال لحكم الديموقراطية أو الديكتاتورية . ولكن سلطان الشيوعيـــة رجح حكم الديكتاتورية ، وأدى لاضعاف الديموقراطية أو للقضاء عليها .

وشأن هـــذه البلاد شأن جميع البلاد التي تفتح الازمة فيها الباب للديموقراطية أو للديكتاتورية . والذي يحدث دائماً هو ان تؤدي الازمة الى قيام حالة من التوتر . ويشتد هذا التوتر والشعب غير مهيأ للديموقراطية. فيقع ضحية لأية زمرة فائرة ومتمردة تستطيع ان تستثمر حالة التوتر ، وان تؤمن لنفسها الوسائل اللازمة لتسلم السلطة . ويكون هناك دائماً زعيم قوي وغاشم ، تحيط به فئة متضامنة ومحكمة التنظيم . وتصطنع هـــذه الفئة الارهاب قبل ان تبلغ السلطة . وما يلبث الإرهاب ان يصبح قاعدة عملها ، بعد ان يصبح زعيمها الديكتاتور هو الحاكم .

وهكذا نرى ان لكل ديكتاتورية نمطاً يميزها عن غيرها ، وتحـدده الوسائل غير الدستورية ، التي استخدمتها لاغتصاب الحكم والبقاء فيه . وهنالك خصائص مشتركة بـــين الديكتاتورية والأشكال الاوليغاركية الاخرى . وأهم هـــذه الخصائص المشتركة وضع السلطة التنفيـذية فوق السلطة التشريعية،وتولي السلطة التنفيذية وظيفة اصدار المراسيم التشريعية ، والتبجح بالاستقامة السياسية ، والقضاء على حرية الرأي المعـارض للنظام القائم ، والتغني بعظمة الدولة واضفاء حرمة مقدسة على الحاكم . وتتفق الديكتاتورية مع سائر الاوليغاركيات في جميع هذه الخصائص ، ولكنها تختلف عنها اختلافـــاً أساسياً في خصائص اخرى . فالديكتاتورية تضع نفسها فوق نظام الجماعة الطبقي . وتقيم لنفسها تسلسلية سلطوية خاصة . وتنصب في رأس هذه التسلسلية الزعيم الحاكم الذي كثيراً ما يكون ، كما هو الحال في ايطاليا الفاشستية والمانيـــا النازية فرداً من أفراد الشعب . ويغلب مثل هذا الوضع في ديكتاتوريات اميركا اللاتينية . وقـــد يكون الزعيم الحاكم ممثلاً للرجعية المحافظة كما هو الحال مع فرانكو في اسبانيا

ومع كارمونا أو سالازار في البرتغال ، ومع هورتي في المجر . وتكون ديكتاتورية الحاكم في مثل هذه الأحوال غير مستندة الى اصول دستورية . فيضطره فقدان هذه الاصول الدستورية الى الاعتماد على تنظيم سلطوي ، يختلف في تسلسلية المناصب والرتب عن البنية الطبقية القديمة التي ساعدته على بلوغ الحكم .

ويتجسم التنظيم السلطوي الديكتاتوري في الحزب . وللحزب نظامه الصارم . وأعضاؤه مختارون اختياراً يميزهم تمييزاً واضحاً عن سائر أفراد الشعب . وتسيطر على الحزب بنية سلطوية داخلية . وتتخذ الديكتاتورية العصرية النموذجية حرساً خاصاً يرتبط به نظام بوليسي سري خاص . ويكون هذا الحرس نواة الحزب . وتقدم ألمانيا النازية أبرز مثل على ذلك في الحرس المختار المؤلف من ذوي القمصان السوداء ، وفي فرق الصاعقة المؤلفة من ذوي القمصان الرمادية ، وفي بوليس الدولة السري المعروف بالجستابو . وتتبع هذه التنظيمات الرئيسية تنظيمات فرعية تشمل الملاكات ، التي أنشئت لتلقين الشباب مبادىء النازية كالشباب الهتلري وجمعيات الطلاب وغيرها . وكانت مثل هذه التنظيمات قائمة قبل ذلك في ايطاليا الفاشستية وروسيا السوفياتية . وقد اصطنعت كوسائل للسيطرة على جميع وجوه الحياة الاجتماعية سيطرة تامة . وهذه السيطرة هي ضرورة ملحة في الأنظمة الديكتاتورية . ويحول الشعور بالحاجة اليها دون نمو وسائل الحكم الدستورية . ويؤدي الاعتماد على التنظيم الحزبي الصارم الى ايجاد ازدواجية بين هذا التنظيم والتنظيم الحكومي . وقد ظل لكل من الحزب والدولة في ألمانيا النازية هيئة أركان قائمة بذاتها ، وآلة مستقلة. وظل لكل منها قواته المسلحة الخاصة . وتقوم هذه الازدواجية أيضاً في الاتحاد السوفياتي . وتظهر في البون الشاسع بين وضع رئيس الاتحاد السوفياتي ، الذي لا يتمتع بأية سلطة ، ووضع سكرتير الحزب ، الذي يمارس سلطة واسعة .

ويبدو هنا الفرق الأساسي بين الديكتاتورية وأشكال الحكم الأخرى . فالديكتاتورية تبني تنظيماتها ، وتستبقيها خارج نطاق التنظيمات ، التي تنشأ في كل حقل من حقول الحياة الاجتماعية . وتتفادى التنظيمات الديكتاتورية الاندماج في التنظيمات الاجتماعية،لأنها تفضل أن تسيطر عليها من الخارج، وان تشوه بذلك قدرتها على التعبير عن نفسها وعلى النمو ، هذا ان لم تقض عليها قضاء تاماً .

وهكذا يظل النظام الديكتاتوري قائماً بذاته ، دون أن يتغير، خارج نطاق الفلك الاجتماعي . ويؤدي هذا الوضع الى عجز الديكتاتورية عن ايجاد وسائل دستورية لتناوب السلطة . لأن ايجاد هذه الوسائل يجعل النظام الديكتاتوري شرعياً . فإذا ما سادت الشرعية لم يعد هناك من مبرر لبقاء الديكتاتورية .

النموذج الاميركي اللاتيني

مرت بلاد أميركا اللاتينية من المكسيك الى الأرجنتين في فترة من الحكم الاستعماري تعتبر من أظلم الفترات التي عانتها أية قارة من القارات. وامتدت هذه الفترة منذ اكتشاف هذه البلاد الى أن أخذت تبلغ الاستقلال في مطلع القرن التاسع عشر . وكانت طريقة الحكم في هذه الفترة مثالاً فاجعاً على قدرة الحكم الاستعماري الاستغلالي على أن يكون أداة دمار للبلاد التي يسيطر عليها . وقلما تعرضت بلاد أخرى لمثل هذا الدمار ، الذي أصاب الموارد المادية وأهلك الحرث والنسل . وأحل بأكثر السكان الأصليين عبودية للارض لم تنج منها الا الجماعات الهندية،التي استطاعت أن تحتمي بالمستنقعات ، أو ان تختبيء في الغابات الكثيفة، أو ان تعتصم بأعالي الجبال . وأصبحت حالة الشقاء التي تعيش فيها ، مقوماً رئيسياً

من مقومات النموذج الأميركي اللاتيني للديكتاتورية .

وظلت جميع هذه البلاد حتى بداية القرن التاسع عشر تحت حكم اسبانيا باستثناء البرازيل التي جعلت منها البرتغال مستعمرة من أكبر المستعمرات . وكانت الولايات المتحدة الاميركية أول بلد بلغ الاستقلال في القارة الاميركية . ولم يكن لهذا الحدث أول الأمر أي تأثير مباشر على أميركا اللاتينية . وأصبح له تأثيره القوي فيما بعد ، حين أخذت بلاد أميركا اللاتينية تنظر لاستقلال الولايات المتحدة كسابقة هامة ، وتعتبر نظامها الدستوري نموذجاً لها . ولكنها كانت تتأثر ثقافياً وسياسياً في مطلع القرن التاسع عشر باوروبا أكثر مما كانت تتأثر بالولايات المتحدة . فلما نشبت الثورة الفرنسية ، كانت لها أصداؤها في أميركا اللاتينية . وبلغت هذه الأصداء أوجها بعد ان اجتاح نابليون اسبانيا ، وأقام أخاه ملكاً عليها . فأدى وقوع اسبانيا تحت حكم نابليون الى تحريك قوى الثورة في مختلف الانحاء . فاشتعلت حروب التحرر ، وكانت عنفية وفوضوية ، وانتهت بتحول المستعمرات الى دول مستقلة . وكان قادة الحركات الاستقلالية يعلنون بشدة وبلاغة استمساكهم بالمبادىء الديموقراطية.

ولكن اعلان التمسك بالديموقراطية شيء ، وتحقيقها شيء آخر . فتحقيقها يتطلب استعداداً ثقافياً لم يكن متوفراً للجماهير ، التي كانت الامية متفشية بينها . وكانت تقاليد الحكم التي عاشتها لقرون تقاليد استبدادية . ووطدت التربية ، التي تولتها الكنيسة ، سلطان هذه التقاليد في النفوس . فظلت هذه الجماهير في واد ، وحركات التحرر الليبرالية في واد آخر . وجاءت الروح الليبرالية من أوروبا الغربية ، وسرت بعض الوقت في اسبانيا نفسها ، وشاعت بين قادة حركات التحرر في اميركا اللاتينية . ولكن تأثيرها قلما تجاوز القادة الى الجماهير التي تعيش خارج المدن . وزاد في الهوة بين الفريقين بداائية المواصلات ، وقيام الحواجز الجغرافية المنيعة ، وسوء الاحوال الاقتصادية . وكان النظام الاقطاعي

السائد من أسوأ الأنظمة الاقطاعية ، وكان النمو الصناعي ضعيفاً جداً ، وكانت الطبقة المتوسطة صغيرة وضعيفة ، وقلما اتيحت لها الفرصة لأن تعبر عن مشاعرها المناوئة للاقطاعية . وكان ملاكو الأراضي الاقطاعيون يسيطرون على كل شيء ، ويستذلون عبيد الأرض ، ويستبقونهم في فقر مدقع .

وهكذا آذنت نهاية الحكم الاستعماري في أميركا اللاتينية ببداية حكم جديد يقوم على التصارع الشديد بين زعماء يطمحون الى السلطة ، ولا يتورعون عن اصطناع أية وسيلة في سبيل تحقيق مطامحهم . ويجتذب كل منهم من الاتباع الشخصيين، ويحشد من القوى ما يمكنه من اعتماد العنف لاغتصاب السلطة . فيشن حملته أول الأمر في أحد الأقاليم ، فاذا نجح في الاستيلاء على السلطة ، بسط سيادته على البلاد كلها ، وأصبح الحاكم المطلق فيها . وقد يدوم هذا الحكم طويلاً أو يكون كالبرق الخاطف . ويكون شأنه شأن الحكم الذي تروي الأساطير ان الكهنة أقاموه في غابة صغيرة . فيقتل الكاهن الحاكم ليحل محله ، وما يلبث أن يصبح القاتل قتيلاً .

فتتوالى بذلك الفتن والحروب الأهلية . وتعم في جميع البلاد . ولا تنجو منها الا البرازيل ، لأنها أقامت نوعاً خاصاً من الحكم الامبراطوري المستقل والمستقر في ظل أمير برتغالي . وقد دام هذا الحكم في البرازيل طيلة القرن التاسع عشر . ولكن الاستقرار الذي أسفر عنه كان استثنائياً. ولم يكن له مثيل في أي بلد آخر من بلاد أميركا اللاتينية . ولم يتوفر الاستقرار في أي منها . ولم يتسن لأي منها أن يطبق الدستور الديموقراطي ، الذي اعتمده لدى اعلان استقلاله . بل كانت المبادىء الديموقراطية للدستور في واد والسياسة الديكتاتورية للحكام المغامرين في واد آخر . وكان أكثر هؤلاء الحكام من القادة العسكريين ، الذين لا يفقهون معنى الديموقراطية. وكان لهم مجدهم العسكري أو الوطني بوصفهم قادة للجيوش

الثورية التي حققت الاستقلال . ولم يكن وضعهم الاجتماعي يحبب اليهم الديموقراطية ، لانتساب أكثرهم لطبقة ملاكي الأراضي . ولو أحبوا الديموقراطية ، وأرادوا تطبيقها لتعذّر عليهم ذلك بسبب « الهوة الثقافية » الشاسعة بين المبادىء الديموقراطية وبين العادات السلطوية الشائعة في المجتمع ، والمستفحلة في نفوس الفلاحين البؤساء وفي حياتهم اليومية . وليس من اليسير التغلب على هذه الهوة . وليس من السهل تفنيد حجة الذين يزعمون ان مثل هذا الحكم الديكتاتوري هو مرحلة لا بد منها من مراحل اعداد البلاد المتأخرة اقتصادياً واجتماعياً لتقبل الأنظمة الديموقراطية .

ونحن نذكر انتشار الديكتاتورية في أميركا اللاتينية كلها دون ان ننسى الفوارق القائمة بين مختلف بلادها . فهذه البلاد تختلف من حيث المساحة ، والموارد ، والسمات الجغرافية ، والسكان ، كما تختلف في درجة تقدمها . ولكن وجوه الاختلاف هذه تقابلها وجوه الشبه القائمة بينها . وأهم وجوه الشبه الثقافة المشتركة التي فرضتها اسبانيا من علٍ على جميع الثقافات المحلية . ومنها أيضاً نظام واحد لملكية الأرض ، وتجربة مماثلة للعبودية الانسانية والعبودية للارض ، ومنها أيضاً تحررها في وقت واحد وبطريقة واحدة من الاستعمار . ولم تتأخر عن هذا التحرر سوى بعض الاصقاع الصغيرة كغيانا بمختلف أجزائها . ولما تحررت من الاستعمارين الاسباني والبرتغالي الفت نفسها وريثة لعبء جسيم يثقل عليها . وهو عبء النسق الخاص الذي امتاز به الاستعمار الاسباني والبرتغالي . وهو نسق يختلف عما عرف لدى سواهم من المستعمرين . فالفاتح الاسباني أو البرتغالي يظل مستغلاً ولا يصبح معمراً . فيبقى بذلك في معزل عن الشعب . ويبقى مفصولاً عن الجماهير الوطنية بهوة سحيقة . وتبقى للاقلية البيضاء المسيطرة حياتها المستقلة والبعيدة كل البعد عن حياة أكثرية أبناء الشعب . وتظل لهذه الأكثرية حياتها المحلية في ظل تقاليدها الخاصة . وتظل نظرتها الى الحاكم نظرة الخشية من الغريب الذي يحاول ان يفرض

عليها سلطانه من الخارج .

ولكن هـذا التباعد بين الأقلية البيضاء الحاكمة والأكثرية الهندية المحكومة لم يحل دون التزاوج بين الفئتين . فنشأت من هذا التزاوج فئة مختلطة تعرف « بالمستيزوس » . ويكاد يكون تاريخ اميركا اللاتينية هو تاريخ تكاثر هؤلاء « المستيزوس » وانتصارهم . فقد أصبحوا هم الأكثرية في جميع بلاد اميركا اللاتينية ما عدا الاوراغواي والارجنتين . وهـذا التزاوج بين الجنسين الأبيض والهندي الذي غلب في امـيركا اللاتينية لا مثيل له في اميركا الشمالية . وقد أدى هذا التزاوج وغيره من الخصائص المشتركة الى توحيد نمط الحياة في اميركا اللاتينية . وكان لوحدة النمط الحياتي أثرها في توحيد التاريخ السياسي . فنشأت فيهـا ظاهرة سياسية مشتركة ما تزال بارزة منذ عهد الحكم الاستعماري حتى اليـوم ، وهي ظاهرة بروز الحاكم الديكتاتور الذي يسمونه « الكوديللو » .

وهناك نماذج انسانية متنوعة « للكوديللو » . ولكنهـا كلها نماذج متنوعة لحكم واحد هو الحكم الديكتاتوري . ولا بـد من الاقرار بأن هذه النماذج فرضتها ظروف أميركا اللاتينية ، وهي في حـالة الانتقال من الاستعمار إلى الاستقلال . وهي ظروف كانت أعسر مـا يمكن ان تكون عليه في فترة التحرر الاولى . وهي فترة لم تكن تتوفر فيها الوحدة الوطنية . ولم يكن الشعب بعد مهيأ" اقتصادياً أو اجتماعياً للحكم الديموقراطي. ولم يكن من اليسير ان يتصور أو ان يقـام فيها أي بديـل للحكم الديكتاتوري .

ولم يكن للقـادة الذين حكموا في هذه الفترة العسيرة مجال واسع للاختيار بين الديكتاتورية والديموقراطيـة . وكان بينهم أشخـاص رسوليون أمثال المحرر سيمون بوليفار . ومكانته في اميركا اللاتينيـة كمكانة جورج واشنطن في اميركا الشماليـة . ولكن ظروف كل منهما تختلف عن ظروف الآخر . ولذلك لم يستطع بوليفـار ان يتبع اسلوب

حكم جورج واشنطن ، واضطر لأن يحكم فنزويلا وكولومبيا والبيرو بصفة « رئيس ديكتاتور » .

وكان بين هؤلاء القادة أبطال شعبيون أمثال رفادافيا في الارجنتين ، وفرنسيا في الباراغواي ، ودياز ولو في أول عهده في حكم المكسيك . وكان بينهم ساسة لم تكن تهمهم إلا مطامحهم الشخصية . وكان بينهم أشخاص اسبانيون كروزاس في الأرجنتين ، وبينهم أشخاص نبتوا في أرضهم كالزعيم الهندي المكسيكي الكبير جوياريز . وحاول بعضهم ادخال اصلاحات رئيسية . وأهمل البعض الآخر الاصلاح ، وعبثوا بخير شعوبهم . فكان بعضهم أصلح من البعض الآخر لخدمة شعوبهم،ولكنهم استووا جميعاً في اعتماد اسلوب الحكم الديكتاتوري . وتساووا جميعاً في تجاهلهم للدستور ، وفي اكتساب الانصار بالمحاسنة ، وفي قمع المعارضة بالعنف والشدة . وتساووا أيضاً في عجزهم جميعاً عن اقامة حكم مستقر . وكان أحسن ما يسجل لأي منهم نجاحه في تحقيق بعض التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه الاقاليم ، التي عانت الجمود ، وقاست التأخر لسنوات طويلة في ظل الحكم الاستعماري .

ان للديكتاتورية في أميركا اللاتينية بنية تحتية نموذجية . فللديكتاتور حزبه . ولكن هذا الحزب يفتقر الى ما تمتاز به الأنظمة الحزبية الحديثة في أوروبا من انسجام ونظام . وجامع المنتمين للحزب المصلحة لا العقيدة . وأكثر هؤلاء المنتمين هم من أصحاب الوظائف ، الذين يقوم انتماؤهم على الولاء الشخصي لرئيس الحكومة لا للحزب . والنخبة الحاكمة هي على الأغلب اقطاعية . والصناعة ضعيفة إلا في المدن . وتتخذ الجماهير تجاه الحكومة موقف اللامبالاة . والحياة الاجتماعية خاضعة خضوعاً قوياً للتقاليد المحلية . وتسيطر التقاليد أيضاً على تفكير النخبة . وقلما تقوم النخبة بحركات جديدة تتحدى بها هيمنة الثقافة التقليدية . والجيش هو اداة للسيطرة الحكومية لا للدفاع الوطني . وليس المهم في الجيش وظيفته

العسكرية أو فعاليته الدفاعية ، ولكن المهم فيه قدرته على أن يكون اداة للسيطرة السياسية .

وليس هـذا النوع من الديكتاتورية بحاجة الى الاسطورة . فهو في غنى عنها . وله طريقته التي تتسنم بها العصبة الحاكمة ذروة الحكم . فهي في برجها العاجي تحيط بها كل مقومات النفوذ التي يؤمّنها الحكم، وتقترن بها ممارسة السلطة . وتقف العصبة الحاكمة في القمة مطلة على الشعب ، دون أن يكون هنـاك أي تواصل بينها وبينه . وتصدر من عليائها بيانات حماسية تلهب المشاعر ، وتخلو الا فيما ندر من التعبير عن سياسة ما . ولا يربط أفراد العصبة الحاكمة أي ولاء قوي للحكم أو لبعضهم البعض . ولذلك يظل الحكم القائم عرضة لانقلابات يحدثها مغامرون جدد كلما سنحت لأي منهم بادرة تشعره انه أصبح بوسعه ان يستولي على الحكم .

ويساعد على هذه المغامرات موقف الشعب من الحكم القائم . فالشعب يتقبل الحكم لا لأنه يرضى به ، ولكن لأنه بعيد كل البعد عن النشاطات السياسية ، التي يقوم بها المتنافسون على السلطة . والعادات التي نشأ عليها تهيؤه لهذا الرضوخ لأية سلطة قائمة . وتعزز التعاليم التي تبشر بها الكنيسة روح الخنوع . ويعززهـا الفقر الذي يستهلك حيوية الشعب ، ويبتز قابليته للنشاط الاجتماعي التحرري . وتستغل العصبة الحاكمة فقر الشعب استغلالاً سياسياً واقتصادياً : تستغله سياسياً بالاعتماد على جمود الشعب ، وعجزه عن محاسبتها على ما تقوم بـه من أعمال . فتخفي عنه كل ما تريد اخفاءه من أعمال . وتستغله اقتصادياً بنهب موارد البلاد في الظلام، فتكدس ثروات فردية ضخمة . وتتمادى في هذا الاستغلال إلى أبعد حد، دون ان تخشى محاسباً ، ودون ان تخاف رأي رقيب . فيصبح الحكم أهم أداة من أدوات الاثراء الشخصي ، ويصبح الحاكم شريكـاً في الكسب للذين يقومون بالمشاريع الحكومية . فيتقـاسم معهم الارباح في كل مرة

يساعدهم فيها على ان ينالوا تعهداً بشق طريق جديدة أو التزاماً بتشييد أبنية حكومية جديدة .

هذا هو نموذج الديكتاتورية العام في أمبركا اللاتينية . وهذا هو ما يحدث في جميع بلادها الا في بعض البلاد ، التي نشأت فيها أحوال اجتماعية تختلف عن الاحوال السائدة لدى الأكثرية الساحقة . وتبدو الاحوال المختلفة بعض الشيء في البلاد القليلة ، التي امتازت بالازدهار الاقتصادي . فساعد هذا الازدهار على تكوين طبقة متوسطة ، وعلى توعية الرأي العام ، وعلى إعداد النفوس لتقبل الحكم الديموقراطي ، أو على الأقل لرفض الاشكال المتطرفة من الحكم الديكتاتوري الاوليغاركي. وظهرت بوادر مثل هذا التقدم في كولومبيا وجواتيمالا والاوراغواي . وحدثت تطورات هامة في الشيلي . ولتجارب هذه البلاد التي ذكرنا دلالتها الهامة . ولكن أبعد التجارب دلالة في دراسة الديكتاتورية في امبركا اللاتينية هي تجربة الارجنتين والمكسيك .

ويلفت نظر دارس التجربة الارجنتينية أول ما يلفت نظره خصوبة الارض الارجنتينية . وتعود هذه الخصوبة الى اقليمها الزراعي الفسيح المروي بالماء . والارجنتين هي البلد الوحيد الواقع جنوبي « الريو جراندا » ، الذي ينعم بمثل هذا الاقليم الخصب الواسع . ويميل مناخ الارجنتين الى الاعتدال . وقد ساعدت خصوبة الاقليم وسعته ، كما ساعد اعتدال المناخ على اجتذاب السكان الاوروبيين البيض الى الارجنتين . فأصبح أكثر السكان فيها ، وفي الاوراغواي التي تجاورها ، من الاوروبيين المنحدرين من أصل اسباني . فأصبحت بذلك احوال الارجنتين مختلفة عن أحوال سائر بلاد امبركا اللاتينية . ولئن لم يؤد هذا الاختلاف الى قيام الديموقراطية فيها بدل الديكتاتورية ، إلا ان الثورات والانقلابات التي وقعت فيها هي أقل منها في البلاد الاخرى . ثم ان لهذا الاختلاف أثره في وضعها السياسي الراهن وفي مستقبل تطورها السياسي . ويبدو هذا

الأثر في اقبال رأس المال الأجنبي عامة والبريطاني خاصة عليها مأخوذاً بخصوبة مزارعها . وللملكية هذه المزارع نظامها الاقطاعي الخاص . فهي مزارع كبيرة يملكها نفر قليل من أشداء الرجال الأغنياء . وتؤلف هذه الأقلية الاقطاعية بالاشتراك مع العصبة العسكرية، الارستقراطية المحافظة ، التي قبضت أكثر الوقت على مقاليد الحكم في الأرجنتين .

وتقف الطبقة الأرجنتينية المتوسطة في وجه هذا التحالف بين الارستقراطية والعصبة العسكرية . وهي طبقة تنمو نمواً متواصلاً . وتعتنق فلسفة سياسية تحبذ الديموقراطية وتناهض الاقطاعية . وتناضل في سبيل هذه الفلسفة نضالاً كان أهم نصر أسفر عنه انتخاب ايريجوين لرئاسة الجمهورية .

ولم يكن ايريجوين في فترتي رئاسته الحاكم الديموقراطي المثالي ، ولكنه كان مع ذلك أول رئيس عرّف الارجنتين باسلوب الحكم الديموقراطي . وذهب هذا الاسلوب مع الانقلاب الذي دبرته الرجعية ضده عام ١٩٣٠ . ولم يؤد هذا الانقلاب الى اقصائه عن الرئاسة فحسب ؛ ولكنه أدى أيضاً الى اضعاف تأثير الطبقة المتوسطة في الحكم .

وما تزال هناك عوامل كثيرة تقوي الطبقة الرجعية ، وتوهن الطبقة المتوسطة . فالتقاليد الديكتاتورية عميقة الجذور . والاحكام الدستورية الديموقراطية أحكام شكلية أكثر مما هي تطبيقية . والرجعية الارستقراطية والعسكرية والاكليركية تعبث بها دون أن تخشى أية قوة رادعة . وتتمادى في هذا العبث مستخدمة فيه المشاحنات والافساد السياسي والمجابهات العنفية . ولا يؤلف الصناعيون بَعْدُ قوة كافية للحؤول دون هذا العبث. وتعامل الشركات الصناعية الاجنبية الصناعيين الارجنتينيين معاملة لا تساعد على تعزيز نفوذهم السياسي . فأكثر هؤلاء الذين تعينهم هذه الشركات في الارجنتين هم من الاجانب لا من الصناعيين الوطنيين .

وتستغل الرجعية سيطرتها السياسية في فرض سياسات وقوانين تؤخر نمو الصناعة ، وسن تشريعات جمركية لصالح الطبقة الاقطاعية المزارعة .

وتعرقل هذه الصعوبات نمو الصناعة ، ولكنها لا تستطيع أن تحول دونه . فالصناعة في حالة تقــدم مطرد . واذا استمر تقدمها ، فلا بد لها ان تشغل مكاناً رئيسياً في الاقتصاد العام . ويؤدي تقدمها الى ازدهار الحركة النقابيــة . وهي حركة مناوئة للاقطاعية تشتد قوتها بالرغم من تضييق الحكومة عليها . وينجم عن كل هذا تزايد ضغط الرأي العام الليبرالي . ويرتفع هذا الضغط حيناً وينخفض حيناً آخر . وتتجلى حركة ارتفاعه وانخفاضه في نشاط الحزب الراديكالي ، وفي نشاط الحزب الاشتراكي ، الذي يكثر المنتمون اليه في المدن الكبرى .

وتهيء هذه الأحوال ، التي تجعل الأرجنتين تختلف عن غيرها من بلاد أميركا اللاتينية ، الجو لقيام صراع حزبي فيهـا يقوض النظــام الديكتاتوري القديم ، ويفسح المجال لانبثاق حياة سياسية حديثة . ويشعر القابضون على ناصية الأمور بتأثير هذه الأحوال في الحيــاة السياسية . وتراهم ينظمون الانقلابات ديكتاتوراً بعد الآخر على الطريقة الأميركية اللاتينية ، ولكنهم يحاولون في نفس الوقت تنظيم ديكتاتوريتهم تنظيماً فاشستياً . ويقومون بهذه المحاولة،لأنهم يشعرون ان مهمة إسكات القوى المتعارضة تصبح كل يوم أصعب مما كانت عليه . ويشعرون أيضاً بأن تقدم الاقتصاد يواجه الحكومة بمطالب جديدة ، ويخلق لها وظائف جديدة تعجز الديكتاتورية التقليدية عن الاضطلاع بها . وتفرض المطالب والوظائف الجديدة على هذه الديكتاتورية أن تنظم نفسها تنظيماً جديداً . وتحتــاج للتنظيم المحكم ، ولتحسين وسائلها العسكرية والبوليسية، ليتسنى لها القضاء على الحركات المناوئة . وتحتاج لرقابة أشد صرامة ويقظة لتستطيع مواجهة المعارضة . فالأخطار تحيق بنظامها الديكتاتوري التقليدي من كل جانب . والمهيمنون على هذا النظام واعون لهذه الأخطار . وقد حملهم هذا الوعي على ان يسموا حزبهم « الحزب الوطني الديموقراطي » . وينشدون من ذلك تأييد أبناء الشعب لحكمهم باذكاء الجذوة القومية في النفوس، وتحريك شعور العداء ضد « المارد الأميركي الشمالي » ، وتبني مطامح استعمارية

ضد دول أخرى . ولكن هذه المحاولات الرامية لكسب التأييد الشعبي لا يمكن أن تضيّق الشقة المستفحلة بين مصالح هذه الفئات المهيمنة ومصالح الطبقة المتوسطة التي تشتد قوتها يوماً بعد يوم .

وتقع المكسيك في الطرف الآخر من أميركا اللاتينية . وهي دولة فدرالية تعتبر من أكبر دول القارة . وتختلف تجربتها كل الاختلاف عن تجارب الدول الأخرى ، شأنها في ذلك شأن جميع الدول الأميركية الكبيرة . وتختلف أيضاً في عملية التغيير التي حدثت فيها ، والتي مكنتها من الابتعاد عن الديكتاتورية التقليدية الوعرة أكثر مما ابتعدت عنها أية دولة من دول أميركا اللاتينية . ولكن كل هذا التغيير لم يصل بعد الى التحرر من الديكتاتورية تحرراً تاماً . وذلك بسبب الشقة القائمة بين سرعة التغييرات الثورية السياسية وبطء التغييرات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد تحررت المكسيك من الحكم الاسباني في نفس الوقت الذي تحرر فيه غيرها من بلاد أميركا اللاتينية . وأصابها بعد هذا التحرر ما أصاب غيرها من كوارث الحروب الأهلية والاضطرابات الداخلية . وحلت بها بالاضافة الى ذلك نوازل الحرب مع الولايات المتحدة ، وبلايا الحملات العسكرية الأوروبية،التي مهدت السبيل لقيام حكم الامبراطور مكسيمليان . فنالها أذى هذه الاضطرابات والحروب والحملات . وخسرت بعض أقاليمها . وابتليت بالاحتلال الأجنبي . وعم فيها الاستياء ضد حكم مكسيمليان . فهزت كل هذه الرزايا شعور الشعب ، وأزكت وعيه القومي . وأدى هذا الوعي الى الثورة الشعبية ، التي أعادت جوياريز الى الحكم . واقترن الشعور القومي بشعور اجتماعي تجلى في المطالبة بالاصلاح الزراعي ، وبالمضي في تنفيذ برنامج جوياريز لمصادرة أملاك الكنيسة . ولكن دياز،الذي خلف جوياريز في الرئاسة،أوقف تنفيذ هذا البرنامج . وأتبع سياسة عززت النمو الاقتصادي،ولكنها أوقفت الاصلاح الزراعي ، وحالت دون تحرير الفلاح المكسيكي من العبودية . ونشبت منازعات

جديدة لدى سقوطه من الحكم عام ١٩١١ . ولكن هذه المنازعات أسفرت عن انتصار الحزب الثوري . فكان هذا الانتصار نقطة تحول في تاريخ المكسيك بل في تاريخ أميركا اللاتينية كلها . لأن هذا الحزب أدخل في فترتي رئاسة كارانزا واوبريجون تغييرات جذرية لا عهد لأميركا اللاتينية بها من قبل ، فقسمت المزارع الكبيرة بما فيها المزارع التي تملكها الكنيسة على الفلاحين . وأممت الدولة أراضي الأجانب وممتلكاتهم بما فيها امتيازات البترول الغنية . وسنت قوانين تشجع التنظيم النقابي وتفرض التعليم الالزامي . ونشب صراع عنيف مع الكنيسة ، لأنها حرمت من أكثر امتيازاتها وصودرت منها أكثر أبنيتها .

ولم تحقق الثورة الآمال المعقودة عليها . ولم تنفعها صرامتها في التغلب على صعوبات يتعذر على أية ثورة مهما بلغت من الشدة أن تتغلب عليها . وهي صعوبات ما تزال تعانيها المكسيك حتى اليوم . وتبدو هذه الصعوبات في كل ما حاولت أن تعالجه الثورة من مشكلات . فقد جابهت مشكلة الأمية باعتماد سياسة التعليم الالزامي . ولكن التربية ما تزال بالغة التأخر في مناطق متخلفة تعتبر من أوسع المناطق . وحاولت أن تقضي على الفقر والمرض . ولكن الفاقة وأكثر الامراض التي تفتك بشعوب اميركا اللاتينية ما تزال واسعة الانتشار . وادخلت الاصلاحات الزراعية، ولكن التصرفات الحكومية والفردية الخرقاء أدت الى تجريد أعالي الجبال والغابات من أشجارها . واستلم الفلاحون الاراضي الموزعة عليهم ، ولكنهم طبقوا الأساليب التقليدية في الزراعة ، فاضعفوا الانتاج الزراعي . وما تزال الصحراء قاحلة . وما يزال الكثيرون من الفلاحين يفرون من جفاف أراضيهم ناشدين العمل في المدن المكسيكية أو في مدن الولايات المتحدة الاميركية . فيتدفقون على هذه المدن غير مدربين على أي عمل من الاعمال التي يقبلون عليها . ويتحركون من مزارعهم الى المدن بحرية ، لأن الثورة حررتهم من عبودية الأرض . ولكنها لم تحررهم من عبودية الفاقة.

ولم تستطع ان تزودهم بفلسفة جديدة للحياة يستبدلون بها التقاليد السلطوية التي ألفوها . ولم تستطع الثورة أن تستبقي التواصل بينهم وبين القيادة السياسية . فهم الآن في طرف الحياة وهذه القيادة في طرف آخر . وقد فقدت هذه القيادة شعورها الرسولي بمهمتها ، وأصبحت زعامة انتهازية . وما يزال اعضاؤها يلقون التصريحات حول الثورة دون أن يعنوا ما يقولون . لأنهم تحولوا الى عصبة مقفلة همها ان تحتكر الحكومة ، كما كانت تحتكرها الديكتاتورية القديمة ، وعملها الاساسي ان تستبقي سيطرة الحزب بتوزيع الغنائم على الانصار ، وبتعبئة القوة اللازمة للقضاء على أية معارضة لحكمها .

لقد تراوحت حياة المكسيك بين حسنات هذه التجربة ومساوئها . وزادت مساوئها مع مرور الزمن . ولكن هذا لا يعني العودة الى النظام القديم . لأن الثورة حررت المكسيك من الاقطاعية . ولولا الانتكاس الذي تعانيه مع مرور الوقت ، لجنت المكسيك من هذا التحرر الحاسم أكثر بكثير مما جنته حتى الآن .

وساعدت الثورة على تحسين الأحوال الاقتصادية تحسيناً بطيئاً . وكان هذا البطء نتيجة بعض الصعوبات المستعصية . وكان من أسباب هذا البطء تصرفات الثورة ، التي أرهبت الرأسماليين الأجانب ، وحرمتهم من الضمانات اللازمة لتوظيف أموالهم في الاقتصاد المكسيكي ، فسحبوا رساميلهم . ولو بقيت لاسهمت في التقدم الاقتصادي . وبذلك تكون الثورة قد حررت المكسيك ، وعرضتها لمؤثرات جديدة ، ولكنها لا تكفي وحدها للتغلب على الفقر ، أو لشقاء الشعب الصابر من الامراض المبرحة التي يقاسيها .

ولنحاول الآن ان نستخرج عبرة استعراضنا للاحوال السياسية في اميركا اللاتينية . ان هذا الاستعراض يدلنا على ان الديكتاتورية هي النتيجة الحتمية لانحسار الاوليغاركية الدستورية ، ما دامت المستلزمات

الاقتصادية والاجتماعية للديموقراطية غير متوفرة . ويظهر هذا فيما حدث لاميركا اللاتينية بعد ان تحررت من الحكم الاستعماري . فقد ذهب هذا الحكم في مطلع القرن التاسع عشر دون ان يترك وراءه تقاليد سياسية محلية . ولو وجدت هذه التقاليد لمكنت القادة من اعتماد نظم دستورية اوليغاركية تلائم ظروفهم . وقد حاولوا الاستعاضة عن هذه التقاليد بالمبادىء الديموقراطية ، التي نشأت في أوروبا الغربية واميركا الشمالية ولكن المناداة بهذه المبادىء ، والاعجاب بمثل البلاد التي اخذت بها شيء ، وتطبيقها شيء آخر .

ولم يكن في ظروف اميركا اللاتينية ما يساعد على تطبيق هذه المبادىء تطبيقاً صحيحاً . فتجربتها في الحكم تجربة خضوع ، وتجزئة ، واستبدادية ، وعصبية اقليمية ، وفقر مدقع ، وتنازع بين الثقافات والاجناس وتواصل جغرافي عسير . ولا تتفق هذه العوامل كلها مع مستلزمات التجربة الديموقراطية . ولذلك استعصت الديموقراطية على التطبيق . وبرز المغامرون السياسيون ، الذين عرفوا « بالكوديللو » ، منتهزين الفرصة لاغتصاب السلطة . وأخذت تتوالى مغامراتهم ، فيهوي أحدهم ويرتفع الآخر مكانه . واطردت الثورات والاضطرابات في ظل حكمهم ، كما اطردت في الماضي في ظل أي حكم ديكتاتوري . ولكنهم حققوا بعض الاستقرار من خلال كل هذا الاضطراب . ولعل التاريخ يعتبر حكمهم مرحلة لا بد من عبورها في الطريق من الحكم الاستعماري الى الحكم الوطني المستقر ، الذي يبني استقراره على إجماع المواطنين .

النموذج الفاشستي والنازي للديكتاتورية

تختلف نظرة الباحثين الى الفاشستية والنازية . فالبعض يعتبرونها نموذجاً

واحداً من الديكتاتورية ، والبعض الآخر يعتبرونهما نموذجين مختلفين . وكيفما كانت النظرة اليهما،فان بينهما وجوه تشابه ووجوه اختلاف . وأهم وجوه التشابه هو انهما حركتان نشأتا بين الفئات الدنيا من أبناء الطبقة المتوسطة . واعتمدتا اسلوب تهييج عواطف الجماهير القومية . وتختلفان في هذا عن ديكتاتورية ريفيرا وفرانكو في اسبانيا ، والديكتاتورية الشيوعية في الاتحاد السوفياتي . فالديكتاتورية في اسبانيا تستند الى حركة رجعية، بينما تستند الديكتاتورية السوفياتية الى الحركة العمالية . واعتمدت الفاشستية والنازية برنامجاً للتوسع العدواني ، وبررتا هذا البرنامج بما أصاب ايطاليا وألمانيا من حيف اثناء الحرب العالمية الأولى . ولم يكن وضعهما واحداً بعد انتهاء هذه الحرب ، لأن ايطاليا خرجت منها غير راضية عما نالت من مغانم ، بينما خرجت المانيا منهما مدحورة . ولكن الاثنتين كانتا مستاءتين من النتائج ، التي أسفرت عنها الحرب . ولذلك أمكن الفاشستية والنازية أن تستثمرا الاستياء الشعبي لتكسبا تأييد مختلف الفئات والطبقات لبرنامجها التوسعي .

ولا تقل وجوه الاختلاف بينهما أهمية عن وجوه التشابه . ويبدو الاختلاف أول ما يبدو بين طبيعة العقيدة النازية والعقيدة الفاشستية . فالعقيدة النازية تهيمن على النفس بيقينيتها هيمنة تامة . والعقيدة الفاشستية تقلبية وانتهازية . وظروف ألمانيا التي أفضت بهتلر الى الحكم هي غير الظروف الايطالية التي حملت موسوليني الى الحكم . ولئن سلكت الحركتان السبيل الديكتاتوري الى الحكم وانتهتا الى مصير واحد ، الا ان الشبه بين تجربتيهما هو سطحي أكثر مما هو شبه عميق. ولذلك يحسن ان تدرس كل منهما منفصلة عن الأخرى .

ان الحركتين تختلفان من حيث الايديولوجية وتتفقان في اسلوبهما الديكتاتوري . وتتفقان في انطلاقهما من فئة صغيرة بورجوازية تعاني فترة اضطراب اقتصادي وقلق اجتماعي ، وتتقبل الزعيم الجماهيري الذي يعدها

بالخلاص من وضعها القلق . ويحمل لها هذا الزعيم اسلوباً ديكتاتورياً غير الأسلوب الذي أدى الى الهزيمة في الحرب . الأسلوب الأول هو أسلوب العسكريين ، الذي عافه الناس لما عانوا من ذل الهزيمة أو من هوان الانتصار الأبتر . ولكن الأسلوب الجديد هو أسلوب القائد الغوغائي ، الذي يمثل أسطورة سلطوية جديدة . ويتوق الناس لمثل هذه الأسطورة، ويتطلعون لإنجيل ديكتاتوري جديد،ليذهب عنهم الشعور بمرارة الاخفاق. والمعروف لدى جميع الباحثين المتتبعين للتجارب السياسية منذ أقدم عهود التاريخ ، ان التطلع لأسطورة سلطوية جديدة يشتد لدى الناس عامة والشباب خاصة في فترات الأزمات والمحن . ذلك ان النفوس تتوزع في مثل هذه الفترات ، والتقاليد تتداعى ، فتفقد الشخصية وحدتها،وتصبح أقرب الى الانسياق مع الجمهور والانجراف مع الغوغاء . ويمهد هذا التفتت الغوغائي للشخصية السبيل لبروز الزعيم القادر على تحريك الشعور الغوغائي،وتهييج العواطف الجماهيرية . فيبرز الزعيم مستغلاً حالة الطواعية النفسية والاجتماعية،مستخدماً فصاحته الخطابية للتأثير في الجماهير وتوجيهها كما يريد . وقد تكون للزعيم البارز شخصية القائد المتعصب، أو شخصية المغامر السياسي . وشخصية هتلر من النوع الأول ، وشخصية موسوليني من النوع الثاني . والشخصيتان تعرفان كيف تستهويان الجماهير ، وكيف تستفيدان مما هي عليه من يأس ، للظفر بطاعتها العمياء . وقد يكون عدد هؤلاء المطاوعين قليلاً أول الأمر ، ولكنه يتكاثر مع الوقت . وينساق الناس وراء الزعيم تحت تأثير عادة الطاعة ، التي مارسوها ممارسة مطلقة أثناء الحرب . ولذلك تكون الفترات ، التي تلي الحروب ، أكثر الفترات ملاءمة لبروز الزعيم الديكتاتور . وتكون أنسب الظروف لتحول الجمهور لما وصفه نيتشه بأنه « قطيع حيواني مهيأ للطاعة » .

وهذا ما حدث في ايطاليا وألمانيا في الفترة التالية للحرب . وكان لانتشار الشيوعية الفضل في ابراز الحركات القومية وتحولها نحو الفاشستية

والنازية . لأن هذه الحركات اتخذت مقاومة الشيوعية حجة لاثارة الشعور القومي . فعمت العصابات الشيوعية والقومية . واشتد الصراع بينهـــا . ونشبت الاصطدامات في الشوارع . وعبث كـل فريق بالقانون محاولاً ارهاب الفريق الآخر بشعاراته وبياناته ومظاهراته واعتداءاته . وتبلورت الحركة القومية في حزب . واستفحلت الهوة بين هذا الحزب والنظـــام القائم . وأخذ يقوض دعائم هذا النظـــام ، متقدماً لانتزاع السلطة منه وهذا ما فعلته الفاشستية في ايطاليا . فتسلمت الحكم بفضل اصطناعهـا لأسلوب العمل الجريء مشفوعاً بالتحركات الارهابيـــة . ولما جاء هتلر لاستلام الحكم ، كان كل شيء مهيأ لاحداث انقلاب في الدولة .

وكان التوتر في ايطاليا أخف منه في المانيا ، لان ايطاليـــا خرجت من الحرب منتصرة . ولكن المانيا خرجت منها مدحورة . وكان الشعب الالماني يتألم أعمق الألم لذكرى هذا الاندحار . ولم يكن الشعب الايطالي يحس مثل هذا الألم . ولم تكن ايطاليا كلها على حال واحدة . فأقاليمها مختلفة في نموها الاقتصادي ، وأوضاعها الثقافية ، وعواطفهـا الشعبية . وكانت الأقاليم الشماليـــة الصناعية البيئة المواتية لنشوء العصابات القومية الجديدة المنادية بمقاومة الشيوعية . فاشتد فيها نشاط هـــذه العصابات . واتخذت لهـــا رموزاً اقتبستها من التاريخ الجمهوري الروماني . وكان موسوليني الصحافي الراديكالي يتزعم العصبة الفاشستية في ميلانو . وسرعان ما بلغت عصبته قوة مكنته من تزعم الحركة القومية كلها . وساعدته على ذلك حالة القلق التي كانت تعيشها ايطاليا . وتقدم هذه الحالة للسياسي المغامر والجريء الفرصة السانحة . وقد استغل دانتزيو الفرصة قبل موسوليني ، ووضع يده بالقوة على فيوم . ولما دقت ساعة موسوليني برز في دور البطل الساعي لتحقيق مطامح ايطاليـــا الامبراطورية ، التي اخفقت في تحقيقها أثناء الحرب . ولم تكن هناك من جهة متماسكة لتقف في وجهه . بل كان الانقسام مستشرياً في كل مكان . فأخذ يجمع الصفوف حولـه

تحت شعار مكافحة الشيوعية . ومد يده لجميع الذين يرضون العمل معه في ظل هذا الشعار . فجاءه التأييد أول ما جاءه من الصناعيين المتخوفين من الشيوعية . فأخذ يقوم ببعض التحركات المحلية ، وشجعه نجاحهـا على ان ينظم الزحف على روما . فتداعت الحكومة الواهيـة أمام هذا الزحف ، وأصبح موسوليني رئيساً للحكومة .

وظل موسوليني في الحكم حتى وفاته . واعترت أفكاره في الحكم تقلبات كثيرة . ولكن أمراً واحداً لم يتغير عنده أبداً وهو مقته للديموقراطية . وقـد قام بأعماله منذ ان تسلم الحكم بوحي هـذا المقت الشديد للنظام الديموقراطي . فبدأ بإعلان ابتهاجه « لتفسخ جثة آلهة الحريـة » . وأخذ يهدم أجزاء البنية البرلمانيـة جزءاً بعد الآخر . فألغى جميع الأحزاب السياسية إلا حزبه ، الذي أصبح يعرف « بالحزب » . وتسلط على مجلس النواب . ولجأ في عملية التسلط هذه مرة واحدة الى الاغتيال حـين دبر المؤامرة لقتل ماتيوتي . وحول منصبه كرئيس للوزارة الى منصب رئيس الحكومة .. وحمل السلطة التشريعية عـلى اصدار قانون يعطي المراسيم التنفيذية مفعول القوانين التشريعية . وجعل الحزب اداة الدولة . ونظمه تنظيماً تسلسلياً قاعدته زعامة الحزب المحلية ، وذروته المجلس الفاشستي الأعلى . فأصبح بذلك نظام حكمه نظاماً شخصياً . وقيد اعضاء الحزب بيمين الطاعة المطلقة لأوامر الزعيم . وانتشر تلقين منظمات الشباب مبادىء الطاعة للنظام الفاشستي والولاء لشخص الزعيم . وشكل جيشاً خاصاً من فرق القمصان السوداء ترتبط بـه وتعمل في خدمته . فأصبح النظام الفاشستي حقيقة بنية الحكم في ايطاليا . ولم يبق من النظـام القديم الا بعض المظاهر كالملكية التي احتفظ بها كواجهة خارجية . ولكن الملك كان يملك ولا يحكم . وكان موسوليني هو الحاكم الحقيقي،والسيد المطاع في ايطاليا ، معتمداً في ذلك على كتائبه الفاشستية التي تدين له بالطاعة العمياء .

ان الديكتاتورية الفاشستية هي ديكتاتورية شخصية . وطابعها الشخصي ظاهر في خلوها من أية فلسفة ايجابية واضحة المعالم . وهي في هذا أقرب الى ديكتاتورية اميركا اللاتينية منها الى الديكتاتورية النازية أو السوفياتية . ونظامها الحزبي قائم على المصالح لا المبادىء . فزعماء الحزب يجتمعون حول المصالح أو حول شخصية الدوتشي . والدوتشي يبشر بخضوع الفرد للدولة ، ويدعوه لاتخاذها المثل الأعلى لولائه . ويبشر الدوتشي بهذا الخضوع للدولة بدون ان يوضح ما تدعو له الدولة ، وبدون ان يبين ما يمكن ان يناله الفرد منها مقابل ولائه المطلق لها . فلماذا يطلب من الفرد إذاً ان يتنازل عن فرديته للدولة ؟ وما هو جزاؤه على ذلك ؟ أيكون هذا الجزاء هو الكلمات الحماسية التي يسمعها من الدوتشي ؟ وماذا تقول له هذه الكلمات ؟ انها تناشده ان يتعلق بمجد ايطاليا ، وتحثه على العمل لاحياء عظمة الامبراطورية الايطالية . ولربما أخذت هذه الكلمات بلبه ، وحركت شعوره الوطني وأرضت أنانيته القومية ، ولكنها لا تقدم له أي شيء محسوس . والفلسفة الفاشستية التي تعبر عنها هذه الكلمات ، يغلب الشكل فيها على الجوهر ، وتطغى الحركة على الايحاء ، ويحل زخرف اللفظ فيها محل عمق المعنى . ولذلك تظل للفاشستية لغتها، ويظل للشعب لغة اخرى تختلف عنها . وتردد اللغة الفاشستية بعض العبارات الفخمة كعبارة القدر التاريخي وارادة الدولة التي لا تقهر . وترن هذه العبارات في آذان الجماهير . وتشعر هذه الجماهير ببعض الامان وبعض التحسن المادي في ظل الحكم الفاشستي . ولكنها تظل مع ذلك بعيدة عن التأثر بزخرف العبارة المجردة من أي معنى عميق . ويظل شأنها مع هذه العبارات شأن من يصغي الى قصة كلماتها ضخمة ومعانيها تافهة .

ولم يكن بوسع صاحب هذه الكلمات الضخمة ذات المعاني التافهة ان يكسب تأييد الشعب الحقيقي لفلسفته الكلية الفاشستية . وكانت لموسوليني اختبارانه كمغامر سياسي ، وكداعية للعالمية ، وكمريد لمكيافيلي . ولكن

هذه الاختبارات لم تكن تكفي لتمكينه من ضمان البقاء لفلسفته الفاشستية . ولم يكن بوسعه ان يجمع صفوف الشعب الايطالي حول هذه الفلسفة أو حول قضية عامة واحدة . ولم يكن في مقدوره ان يحتفظ بتأثيره على الشباب أمداً طويلاً ، وان يحول دون ظهور التناقض في الايديولوجية التي يبشر بها . وقد ظهر هذا التناقض نتيجة للبون الشاسع بين الايديولوجية الفاشستية وايديولوجية النخبة الايطالية . فالايديولوجية الأولى تدعو لطاعة الزعيم طاعة عمياء ، وللتقيد بالنظـــام تقيداً مطلقاً ، ولاخضاع المقاصد الفردية لاهداف الدولة ، وللاهتداء في السياسة بحدس الزعيم المعصوم . ولكن ايديولوجية النخبة تختلف عن هذا ، وتقرب من تفكير سوريل أكثر ممـــا تقرب من تفكير هيجل . وتقوم على الايمان بالنخبة نفسها لا بشخصية الزعيم . فالنخبة لا الزعيم هي التي تصنع التاريخ ، وتحرك الجماهير الراكدة ، وتنسج لها الاساطير التي تخدم أغراض النخبة .

وتجترح النخبة وهي تمارس السلطة أعمالاً بطولية ، تتجاوب فيهـــا مع الحاجات الظرفية العملية ، ولكنها لا تعبأ بالتقاليد ولا تحفل بالتاريخ. وايديولوجية النخبة هذه مختلفة كل الاختلاف عن الايديولوجية الفاشستية . وقد ظلت السطحية تسيطر على دعوة الفاشستية الكلية . ولذلك لم تستطع ايديولوجيتها ان تحل محل ايديولوجية النخبـة ، ولم تستطع النفاذ الى فكر الشعب .

واصطدمت دعوة الفاشستية الكلية بالكنيسة الكاثوليكية . وجاء هـذا التصادم نتيجة محتومة لوجود مقر هذه الكنيسة في روما ، ولما هي عليه من نظام مركزي، ومن عالمية يكسبانها قوة تتعارض مع طموح الفـاشستية لأن تكون هي القوة الوحيدة المسيطرة على ايطاليا . وقد وعى موسوليني منذ البدء قوة الكنيسة ، وأدرك ضرورة الاتفاق معها تمـــام الادراك . فغير مواقفه السابقـــة من الدين ، ليستطيع التوصل الى هذا الاتفاق . فأعاد التربية الدينية للمدارس ، وعين من رجال الدين مرشدين لمنظمات

الشباب الفاشستي . وعقد اتفاقاً مع الفاتيكان حددت فيه منطقتا اختصاص الدولة والكنيسة . ولكن هذا التحديد لم يكن واضحاً كل الوضوح ، ولم يؤد الى وقف التصادم بين السلطتين الزمنية والروحية . فقد اتفقت السلطتان الفاشستية والكاثوليكية على اشياء ، ولكنهما اختلفتا ، وهما تطبقان هذا الاتفاق ، على أشياء اخرى . اتفقتا على التبشير بقدرة السلطة التي لا تقهر ، وعلى الدعوة للاستمساك بتسلسليتها ونظاميتها . ولكن كلاً منهما عنت بذلك سلطتها هي لا سلطة الفريق الآخر . وارادت كل منهما ان تستأثر بأقصى ما يمكن من القدرة لنفسها . وكان الشباب محط انظار الاثنتين . ولذلك تبلور التصادم بينهما في التنازع على تربية الشباب . فنادت الدولة الفاشستية بحقها في ان تسيطر على عقول رعاياها وأجسامهم . ورفضت الكنيسة الكاثوليكية التسليم بهذا الحق رفضاً باتاً .

وظل الصراع الخفي مستمراً بين الاثنتين . ولم يكن الاتفاق الذي حققه موسوليني أكثر من تسوية قلقة استحال تطويرها الى تعاون حقيقي بين الدولة الفاشستية والكنيسة الكاثوليكية .

وظل التناقض بين الجوهر والشكل ، والتباين بين القول والفعل يضعف من نداء الفاشستية للشعب الايطالي . ولكن حكمها لم يكن يستند الى الوسائل الاقناعية بقدر ما كان يصطنع الوسائل الاكراهية . وكان يستخدم هذه الوسائل ليفرض سلطانه على الشعب من عل . فيلغي الحريات الفردية ، ويسلط على الناس البوليس السري ، ويطلق عليهم جواسيسه ، ويملأ السجون بالمعتقلين ، ويقذف المواطنين بالرعب بدلاً من حكمهم بالعدالة . وأصبح الحكم الفاشستي أشبه بحكم أجنبي يفرض نفسه على ايطاليا بالحديد والنار . وأصبح كثير من انصاره من المتنفعين بمغانمه لا من المؤمنين بمبادئه . وأصبح الناس أقل تصديقاً لما يسمعون حول رسالة الدولة . وأصبحت نفوسهم أقل تقبلاً للتلقين المذهبي الفاشستي . وباتوا ينظرون الى الاستعراضات والاحتفالات الفاشستية نظرتهم الى الحركات التمثيلية .

ولم ينج التنظيم النقابي الفاشستي من التناقضات ، التي ظهرت في غيره من التنظيمات الفاشستية . ولكن ظهوره في هذا التنظيم أشد خطراً، لأن الفاشستية تباهي بأنها دولة التنظيم النقابي ، وبأنها هي رائدة هذا التنظيم . ويعتبر موسوليني ان هذا التنظيم هو أعظم ما اسهم به في تقدم ايطاليا . وتعود فكرة هذا التنظيم لديه الى أيامه الاشتراكية الأولى التي أخذ فيها « بمفهوم الدولة الوظيفي » الذي تعلمه من سوريل . ويتبلور هذا المفهوم في تنظيم النقابات تنظيماً مهنياً . وقد عني بهذا التنظيم روسوني احد أتباع سوريل . وعمل له أول الامر في الوسط العمالي الراديكالي في الولايات المتحدة . ولكنه ما لبث ان وضع خطة في مطلع العهد الفاشستي في ايطاليا ، لاكتساب تعاون النقابات القومية في تنفيذ هذا التنظيم . وأدى الغاء هذه النقابات الى تعديل الخطة أكثر من مرة ، حتى انتهت الى خطة بالغة الاتقان ، لدمج جميع نقابات العمال وأصحاب العمل على مختلف المستويات المحلية والاقليمية في تنظيم واحد ترأسه اثنتان وعشرون نقابة وطنية . واعتبرت الفاشستية هذا التنظيم النقابي حدثاً ثورياً فاصلاً . ووضع الكتاب الفاشست وفي مقدمتهم موسوليني كتباً لشرحه والتهليل له . وصورت هذه الكتابات النقابات كأدوات مستقلة استقلالاً ذاتياً للدولة الحديثة . واعلنت ان التنظيم السياسي ، الذي تنضوي تحته النقابات هو حجر الزاوية في التنظيم الفاشستي ، وانه من مبتكرات الفاشستية التي يمكنها ان تفاخر بها . وذهب الكتاب في هذا التفاخر الى أقصى الحدود . فرأوا في هذا الابتكار التنظيمي الحل لجميع المعضلات الاقتصادية . ورأوا فيه اداة الحكومة التخطيطية الكبرى . ورأوا فيه البديل القوي للبرلمانات الديموقراطية البالية . واعتبروه الجواب الفاشستي على الشيوعية ، والوريث الشرعي للرأسمالية .

ولا تتفق كل هذه الادعاءات مع الواقع . فلم تكن النقابات أكثر من ادوات ثانوية للفاشستية . ولم يكن لها استقلالها الذاتي ، ولم تستطع

تغيير النظام الاقتصادي ، ولم تمارس التشريع . ولم ينشأ مجلس الفاشست والنقابات إلا في آخر عهد الحكم الفاشستي . ولم يكتسب أي شأن يقارن بأهمية المجالس النيابية . ولم يسمح لأكثر العمال من مختلف الفئات بالانتماء لمختلف النقابات . وظل دور هذه النقابات محصوراً بمساعدة الحزب الفاشستي على توطيد سلطانه ، وبتأمين الطاعة المطلقة لارادة الدوتشي . وظلت وظيفتها التنسيق بين المصالح الاقتصادية والادارات الاقتصادية . وقد قامت بهذا التنسيق بفعالية تامة .

وظلت هذه التنظيمات النقابية جزءاً من التنظيمات الشاملة ، التي أقامتها الفاشستية لتعبئة الشعب لتأييد نظام حكمها . وكانت هذه التنظيمات كثيرة، وان افتخر الفاشستيون بتنظيمهم النقابي أكثر من افتخارهم بأي تنظيم آخر . وكانت حاجتهم ماسة لهذه التنظيمات ، ليقضوا بها على الهوة التي تفصلهم عن الشعب . وكان من أهمها منظمات الشباب ، والوكالة الخاصة بالمنح الثقافية ، ومئات الهيئات والجمعيات المتفرعة من المنظمات الفاشستية ومن الحزب ، فاستعملوا كل هذه المنظمات كما استعملوا المدارس، لكي يطبعوا الشعب بطابعهم الفاشستي . ولكنهم لم يفلحوا في ذلك . لأن ديكتاتوريتهم قامت كما تقوم سائر الديكتاتوريات على الخوف من الشعب . ويجر هذا الخوف من الشعب الى التخوف من حرية الشعب . ولذلك عملت الفاشستية لحرمان الشعب من أي تعبير حر عن ذاته . فأشاعت الخوف . وعاشت على الخوف . وكانت تخشى أشد ما تخشى القوى التي يمكن ان تنطلق من افكار الناس ومن فعالياتهم العفوية . فعمدت الى اغراق ذلك في خضم التنظيم الصاخب . وحاولت مداراة خوفها وراء الادعاءات الصارخة والمطامح البالغة . وحاولت ان تكون وحدة مصطنعة لمتابعة المقاصد الامبراطورية التوسعية . ونجحت في غزو الحبشة . وكان هذا أهم نجاح لها على الصعيد الخارجي . فاجتهدت في ان تستغله استغلالاً دعاوياً واسع النطاق . ولكن الدعاية ، مهما كانت

متقنة ، لا تمكن الديكتاتورية من السيطرة الهادئة على الشعب . وقد أخفقت الديكتاتورية الايطالية في تحقيق هذه السيطرة ، بالرغم من كل ما فعلته لحمل الشعب على تقديس الصورة السامية التي قدمتها له عن نفسها . ولكنها لم تستطع ان تخفي عنه التباين بين الصورة والواقع . وكان هذا التباين مصدر اخفاقها .

وحاولت النازية ان تضع نموذجاً ديكتاتورياً يفوق الأصل الفاشستي للنموذج من مختلف الوجوه . وكانت شخصية هتلر تختلف عن شخصية موسوليني . فهتلر هو مثال الديكتاتور المتعصب ، وموسوليني هو مثال الديكتاتور المغامر . ولم يكن هذا الاختلاف وليد الصدفة وحدها ، بل كان أيضاً نتيجة اختلاف ظروف البلدين . وكان الشعب الايطالي بعد الحرب العالمية الاولى قلقاً ومستاء ، ولكن الشعب الالماني كان يعاني ألم الهزيمة . وجاءت التجارب السياسية والاقتصادية ، التي مر بها منذ ان انتهت الحرب تزيد من هذا الألم ، وتعمق الاحساس بالمهانة ، التي خلفتها الشروط القاسية ، التي فرضت عليه في معاهدة فرساي . ولم يستطع النظام الديموقراطي ، الذي أقامه دستور فيمار ان يواجه المعضلات الجديدة مواجهة ناضجة . فهو أول نظام ديموقراطي حقيقي في تاريخ المانيا . ويتطلب تطبيقه وحدة القوى السياسية الديموقراطية . ولكن القوى السياسية الالمانية كانت مبعثرة بين اليسار واليمين تبعثراً هائلاً . ويسيطر الشيوعيون على أقصى اليسار ، وتنمو قوتهم نمواً متواصلاً ، يهدد النظام القائم بأخطار جسيمة . وتتصدى لهم في صف اليمين المحافظ قوى النبلاء والحركات القومية الجديدة ، التي تحاول اجتذاب الطبقات المتوسطة .

وكانت هذه الطبقات طليعة ضحايا التضخم المالي المريع ، الذي حل بألمانيا عام ١٩٢٣ . وجاء هذا التضخم مظهراً من مظاهر الأزمة الاقتصادية المستفحلة . ولم يكن يستعصي على المانيا التغلب على هذه الأزمة ، لولا ان أوروبا والولايات المتحدة اعتمدتا سياسة اقتصادية غير التي سارتا

عليها في الفترة الفاصلة ما بين الحربين العالميتين . ولكنها اتخذتا سياسة الحماية الجمركية الضيقة . فكان هـــذا خطأ اقتصادياً فادحاً يضاف الى مجموعة الأخطاء السياسية ، التي اقترفهـــا في تلك الفترة المسؤولون عن السياسة الدولية . وكان من عواقب هذه السياسة الاقتصادية الغاشمة استفحال الازمة الاجتماعية في المانيا . وانتشرت البطالة انتشاراً لم يعرف لـه مثيل من قبـــل . فأصبح الشعب الالماني يعاني الحرمان الاقتصادي في نفس الوقت الذي يعاني فيه المهانة،التي خلفتها له الهزيمة في الحرب . فخلقت هذه المعاناة الجو الملائم لنشوء الديكتاتورية . فاستفـادت الحركة النازية من هذا الجو لبث دعوتها بين مختلف فئات الشعب . وأخذت تضم تحت رايتها المخلص لوطنـــه ، والباحث عن سبيل جديد لخدمته ، والداعي للعدوانية ، والشاب الخالي النفس من أية ايديولوجيـة ، والرجال الذين جرحت الهزيمة كبرياءهم ، وشوّه الاخفاق مثلهم العليا . واتخذت من جميع هؤلاء سلمها الى السلطة .

ولكن تأييد هؤلاء لم يكفل للنازية نصراً حاسماً في الانتخابات الالمانية. فظلت عرضة للتقلبات السياسية ، تتقدم حيناً وتتراجع حيناً آخر . فحملتها هذه التقلبات على ان تسلك طريقاً للسيطرة يفوق في هوله الطريق الذي شقته الفاشستية أمامها . فعمدت الى القضاء على كل أثر من آثار الحياة الدستورية . ونظمت الحزب تنظيماً تسلسلياً ضيقاً . وأقامت حرس الفوهرر ، وفرق الحزب ، والبوليس السري ، والجهاز الدعاوي في وزارة الدعاية والتنور الذي تزعمه جوبلز ، ومعسكرات الاعتقال ، ومعسكرات العمل ، وادارات التلقين الايديولوجي . وجعلت هذه المنظمات والمؤسسات تطبق سياستها بشدة تجاوزت كل ما عرفت به المنظمات الفاشستية من شدة .

فأصبحت بذلك السيطرة النازية على الحكم سيطرة تامـــة . وأصبحت المانيا في حالة استسلام لهـــذه السيطرة . ويختلف معنى هذا الاستسلام للديكتاتورية عن معناه في روسيا . فروسيا هي أول من عرف ابرز مثل

للديكتاتورية الحديثة المطلقة . ولكن حالة المانيا لدى قيـام الديكتاتورية فيها تختلف عما كانت عليه حالة روسيا لدى قيام الديكتاتورية فيهـا . فالمانيا بلد متقدم في الصناعة . وهي متقدمة ثقافياً . ولكن كل عوامل التقدم هـذه لم تحل دون توصل الديكتاتورية النازية الى السيطرة عليها سيطرة تامة . وسلكت النازية أقسى السبل لتحقيق هذه السيطرة . فأخرست أي صوت من أصوات المعارضة . وحملت الكنيسة البروتستنتية عـلى التعاون معهـا ، بدون ان تلقى منها إلا مقاومة خفيفة . وضيقت على الكنيسة الكاثوليكية تضييقاً جعلها عاجزة عن أي عمـل . وتحالفت مع النبلاء أول الأمر ، الذين ظنوا انهم سيكونون هم المسيطرين . ولكنها ما لبثت ان جرتهم وراء عربتها . وحلت هيئات القوميـين اليمينيين . وأخضعت القيادة العسكرية القديمة لسلطانها. واستهوت الصناعيين والماليين . وكان بعضهم كثايسن قد أسدى للحركة خدمات ساعدتها على النجاح . فلما نجحت انقلبت عليهم . ولم يجدوا أفضل من الالتجاء لبلاد أخرى . وأمـا الذين قاوموا روح الحركة وأساليبهـا سواء من الليبراليين أو الديموقراطيين الاجتماعيين أو الشيوعيين أو الزعماء الدينيين ، فقـد ادخلوا السجون ومعسكرات الاعتقال .

وبلغت النازية مكانة في النفس الالمانية لم تستطع الفاشستية ان تبلغهـا في النفس الايطالية . ويبدو الفرق بين مكانة الاثنتين في الفرق بين تعلق الشعب الايطالي بموسوليني وتعلق الشعب الالماني بهتلر . فقد عبر الشعب الايطالي عن تعلقه بموسوليني بمظاهر كثيرة . ولكن هذه المظاهر لم تبلغ هالة التقديس ، التي خلعها الالماني على هتلر . وكان الايطاليون يحتشدون في ساحة البندقية لتحيـة الدوتشي . ولكن احتفالات نورمبرج ، التي ينظمها الحزب النازي، كانت أشبه شيء بمراسم عبادة للفوهرر . وأصبح الالمان يسلمون على بعضهم البعض بعبارة : يحيا هتلر . وأصبحت هذه العبارة عنواناً حماسياً على الكرامة القوميـة المنطلقة من جديد ، بعد ان

اصابها ما اصابها من هوان الهزيمة في الحرب . واصبحت التحية الجديدة رمزاً للطاعة الحقيقية ، التي يدين بها الالمان لزعيمهم . فاذا ما طالب منهم الاكثار من النسل ، ارتفعت نسبة المواليد بسرعة الى أعلى مما كانت عليه . ولم يلق موسوليني مثل هذه الطاعة من الابطاليين . ولم تحظ النداءات التي سبق بها هتلر لاكثار النسل بأي تجاوب يذكر من قبل مواطنيه . ونسبة المواليد عالية في ايطاليا . ولما اراد موسوليني ان يرفعها لأعلى مما كانت عليه ، اخفقت دعوته ، بينما نجحت دعوة هتلر — نجاحاً باهراً .

واصبحت دعوة هتلر بما تنطوي عليه من عدوانية وانتقامية وصوفية وبساطة وبربرية ، وكأنها انجيل قومي جديد للشعب الالماني . وأخذوا يحورون كل شيء من الفلسفة الى الأدب الى الفن الى العلم ، ليجعلوه في خدمة الانجيل الجديد ، الذي اصبح دستور الدولة . ولم تعد رسالة الدولة تعلو كل شيء فحسب ، ولكنها اصبحت تحتوي كل شيء . واصبحت تطبق في سياستها الى أبعد حدود التطبيق المبدأ المعروف: كل من ليس معنا فهو علينا .

واصبحت الدولة اداة الديكتاتورية النازية . ولذلك خلعت عليها قدسية جعلتها فوق كل شيء على الارض ، وجعلتها دولة تختلف عن أية دولة من الدول الاخرى . وباتت أشبه شيء بالإله الجبار ، الذي تقدم له تضحية لا حد لها . ولم يعد للفرد ان يُقيّم أيّ شيء فوق تقييمه لهذا الإله ، ولم يعد له ان يطمح لأن يضع اي عمل فوق خدمته له . ولم يعد له ان يتجاوز بنظره حدود دولته القومية . فالقومية هي كل شيء ، والدولية هي لا شيء . بل هي مرض معد على المواطن السليم ان يبرأ منه .

وانطلقت النازية اول الأمر كما انطلقت الفاشستية من امشاج فكرية تألف منها برنامجها . ودعي الحزب اول ما دعي « حزب العمال الالمان

الوطني الاشتراكي » . وهي تسمية ديموقراطيـة مقصودة . والمقصود منها استعمال الشعارات الديموقراطية في سبيل القضاء على الديموقراطية . واريد منها ايضاً ومن نداءات الحزب ومختلف بنود برنامجه تعبئة جميع الفئات المستاءة لتأييد الحزب ، مهما كانت مصالحها متعارضة . ولذلك كان من أهم ما ينادي به الحزب التحرر من « عبوديـة المصلحة » . وكان أهم ما يرمي اليه ايقاظ وعي قومي جامح تتولى عصبة صغيرة من الزعماء قيادته قيادة لا هوادة فيها .

ولما تسلمت هذه العصبـة الحكم ، اخذت تتفنن في تلقين الناس ايديولوجيتها . واخذت تحتكر الرأي كما احتكرته كل ديكتاتورية حديثة. فالرأي الوحيد القائم هو رأيها الرسمي . واما الرأي العام فلا وجود له . واذا كان موجوداً ، فانها هي وحدها القيّمة على التعبير عنه . والغيت جميع عمليات التعبير العفوي عن الرأي العام ، وأوكلت كل هذه العمليات لادارتين رسميتين : وزارة الدعاية بادارة جوبلز والبوليس السري بادارة هملر. وكل واحدة من هاتين الادارتين تكمل الاخرى : فادارة جوبلز تستعمل كل الوسائل النفسية الممكنة لايجاد بديـل رسمي للرأي الحر ، وادارة هملر تستخدم المعتقل لاسكات كل من يفكر بابداء رأي حر . ولولا هملر لما استطاع جوبلز ان يؤدي وظيفته على الوجه المنشود .

وسيطر على الايديولوجية النازية المفهوم الالماني العشائري ، الذي يجعل روح الجماعة المحرك لكل شيء . واصبح كل ما تقوم به النازية تحقيقاً لروح الجماعة الالمانية . واصبح هتلر هو مجسم هذه الروح والمعبر عنها. واصبح له الفضل في التنويه بهذه الروح في كتابه : كفاحي .

ولكن المفكرين ما لبثوا ان توسعوا في شرح هذا المفهـوم ، حتى صاغوا منه صوفية قومية جديدة . وكان ألفرد روزنبرج في طليعة المبشرين بهذه الصوفية في كتابه : « اسطورة القرن العشرين » . واعطاهـا في هذا الكتاب صيغة فلسفة للروح الالمانية الخالصة الظـافرة . وظفر هذه

الروح هو في تحررها من النظريات والاساطير ، التي استعبدت فكر الانسان ، والتي قضت على طهارته العرقية ، وافسدت الحضارة الحديثة، كأساطير الاشتراكية والفردية والماسونية والانسانية ، واسطورة الديموقراطية المتنكرة للعرقية ، والاسطورة اليهودية ، والاسطورة الحديثة للسلمية المسيحية المتحدرة من اصول سورية او من اصول مجهولة . وكل روح هذه اساطير تحررت منها الروح الالمانية بفضل اشراق نور النازية . فاصبح بوسعها ان تقدم هي الاسطورة التي ترتقي بها القرن العشرين .

ان روح الجماعة الالمانية مجسمة في الدولة . هذا ما قاله هيجل قبل ان تنادي به النازية . ولكن النظرية النازية حول الموضوع لم تستمد من هيجل وحده بل من مصادر مختلفة . اخذت من هيجل تقديسه للدولة، ورفعه اياها لمنزلة إله القبيلة القديم . ولكنها اقتبست ايضاً من التقاليد، ومن الفولكلور الشعبي ، ومن الفلاسفة الالمان في القرن التاسع عشر ، ومن النظريات الرجعية المعاصرة حول الارض والعرق ، التي قال بها تشمبرلن واشبنجلر ، وصاغت نظريتها من كل هذا الخليط ، وقدمتها للشعب الالماني كانجيل جديد ، لترفع بها معنوياته ، التي اضعفتها الهزيمة العسكرية ، ولتبعث روحه التي فتك بها اليأس الاقتصادي .

واعلن هذا الأنجيل الجديد ، ان الشعب الالماني هو الشعب المختار، وان ابناءه سيرثون الأرض وما عليها . وجاء هذا الاعلان تعويضاً للالمان عن الحريات ، التي حرمهم منها الرايخ الثالث . وجاء بلسماً للجراح التي اثخنوا بها في فترة ما بعد الحرب . وقد هيأت هذه الجراح نفوسهم التهيئة العاطفية اللازمة للسير وراء الزعيم ، الذي يدغدغ مشاعرهم بمثل هذه الوعود الانجيلية .

وهكذا حملت المانيا بالدولة النازية وولدتها وهي في حالة ازمة . وظلت هذه الدولة تثير ازمة بعد اخرى ، لأنها لا تستطيع ان تعيش

في عالم يسود فيه السلم . وظلت تخلق حـالة توتر بعد أخرى ، لأن التوتر قوام حياتها . واصبح لزاماً عليها ان تدفع التوتر الى حده العنفي الأقصى ، لأنها هي نفسها ابنة التوتر والعنف . والحرب هي منذ البدء مبرر وجودها . ولذلك لم يكن لها بد من الانتهاء الى الحرب . ولم تكن تعلن نواياها السلمية الا لتخدع الآخرين عن مقاصدها الحقيقية ، ولتستغل حالة الافلاس السياسي المشينة ، التي يعانيها قادة ديموقراطيات اوروبا الغربية . فتمكنت بذلك من اعادة تكوين قواتها المسلحة . واستثمرت خوف هؤلاء القادة من الشيوعية الى ابعد حدود الاستثمار . واستطاعت ان تجسم الخطر الشيوعي من انشغال الاتحاد السوفياتي بالبناء الداخلي ، واعراضه عن المغامرات التوسعية العسكرية . ولكن القادة الديموقراطيين كانوا مع ذلك يتوجسون الخوف من الخطر الشيوعي . وكانوا يتابعون سياسة الحماية الجمركية ، التي قوضت اقتصاديات الدول الصغيرة ، التي خلقتها معاهدة فرساي ، وجعلت منها ضحايا سائغة للعدوان النـازي . فاستفادت الديكتاتورية النازية من هذه الاخطاء الديموقراطية . واخذت تتابع تنفيذ برنامجها بنداً بعد الآخر . فحققت اعادة التسلح ، وتحولت منه الى الغزو . واخذت تهدد بالحرب ، فتنال بهذا التهديد اكثر مما كانت تأمل . ولكن كل ما نالته لم يكن يكفيها . ولم يكن لها بد من متابعة تنفيذ برنامجها بالحرب . فشنت هجومها الصاعق على بولونيـا ، فاحرزت انتصارات ساحقة في وجه الدول الديموقراطية ، التي لم تكن مستعدة لمقاومتها . واخذتها نشوة الظفر ، وقادها شيطـان الحرب الى خوض المعركة ضد الاتحاد السوفياتي . فحققت بذلك قدرها الحربي ، وذهبت الى حتفها المنتظر تجر معها الديكتاتورية المجاورة لها ، التي دخلت الحرب تحت رايتها .

تقدم الديكتاتورية السوفياتية نموذجاً ديكتاتورياً يبلغ من الطرافة والثورية حداً يجعل منه نموذجاً قائماً بذاته ، ويجعله مختلفاً كل الاختلاف عن النماذج الاخرى . ويزيد في هذا الاختلاف الالتباس الذي يحيط به في اذهان الناس . وقلما اختلف الناس حول نموذج ديكتاتوري مثل اختلافهم حول النموذج السوفياتي . ويظهر هذا الاختلاف في الكتابات ، التي صدرت عن الباحثين في احوال الاتحاد السوفياتي . فبعض هؤلاء يرون فيه الفردوس الارضي المنشود . ويرون انه اوج تطلع الانسانية لعالم افضل . ويعتبرون ان المجتمع الجديد بني في الاتحاد السوفياتي في وقت قصير . ولا يمكن للطاقة الانسانية ان تبني في مثل هذا الوقت القصير مجتمعاً اقرب منه الى الكمال .

ولكن باحثين آخرين يخالفون هؤلاء كل المخالفة ، ويرون في الاتحاد السوفياتي جحيم الانسان ، ويعتقدون ان الشيوعية تمثل الخطر الاكبر على الحريات ، التي اكتسبها الانسان اكتساباً بطيئاً بعد نضال طويل . فالشيوعية تذهب بهذه الحريات ، كما تذهب بعبقرية الانسان الخلاقة . وتحرمه مَلَكَةَ الرؤيا ، التي اكتشف بها آفاقاً جديدة لحياته . وتعطل لديه روح المبادرة ، التي مكنت الأفراد والجماعات من بناء مجتمعاتهم ، والارتقاء بها الى احسن مما كانت عليه من قبل . فهي تشده الى الوراء بدل ان تدفعه الى الامام .

ويترامى محبذو الديكتاتورية السوفياتية ونقادها بحجج اخرى لا نستطيع ان نسردها كلها . فلنتوقف عند هذا الحد لنحاول التعرف على حقيقة هذا النموذج الديكتاتوري . ان الاتحاد السوفياتي هو من حيث الشكل اتحاد فدرالي يتألف من ست عشرة جمهورية . ويعترف هذا الاتحاد من حيث المبدأ باستقلال ذاتي واسع لجمهورياته . ويذهب هذا الاعتراف

الى درجة التسليم لها بحق اقامة علاقات خارجية مع الدول الاجنبيـــة . وقد كرست هذه الحقوق في النص الجديد للدستور . ولكنه يتعذر علينا ايجاد السوابق التاريخية ، التي تمكننا من الحكم على كيفيـــة تطبيق هذه الحقوق الدبلوماسية والعسكرية ، التي يعترف بها للاجزاء المكونة للاتحاد الفدرالي .

ولكن الاتحاد الفدرالي السوفياتي يخول اجزاءه نوعاً آخر من الاستقلال الذاتي ليس من العسير علينا ان نحكم عليـه . وهو الاستقـلال ، الذي تتمتع به مختلف الفئات العرقية والقومية ، التي يتألف منها الاتحاد السوفياتي. وهي فئات كثيرة العدد . ولكل منها ان تتعهد في نطاق البنية الشاملة القائمة لغتها القومية ، ومدارسها ، ومؤسساتها الثقافية . وتحترم هذه الحقوق في القوقاز كما تحترم في مـناطق اخرى من الاتحـاد . وتقطن القوقاز اقليات كثيرة ذات ثقافات محلية متنوعة . فيطبق عليها نظام من الاستقلال الذاتي يسمح لها كلها بالمحافظة على خصائصها العرقية والقبلية . ويعود هذا التسامح الى النظرة السوفياتية لهذه الخصائص . وهي مستمدة من تعاليم كارل ماركس ، الذي يرى ان هذه الخصائص هي وليـــدة اختلافات بيئية ، وليست وليدة وراثات جنسية او عرقية لا تتغير . وهي لذلك ميزات ليس لها اثر هام في عمليات التاريخ الانساني .

ويعتبر الاتحاد السوفياتي اول ديكتاتورية حديثة . وقد ساعدت ظروف روسيا اثناء الحرب العالمية الاولى الحزب الشيوعي على ان يتسلم الحكم ، وعلى ان يقيم الديكتاتورية السوفياتية . وكان لهذه الظروف من الشأن في اقامة هذه الديكتاتورية اكثر مما كان للشعور الشعبي . اذ انها لما قبضت على ناصية الحكم لم تكن تعتمد على مثل هذا الشعور . ولكن توالي الأحداث الفاشلة في روسيا شق امامها الطريق الى الحكم . وكان أهم هذه الأحداث تنازل القيصر الروسي عن العرش . وجاء هذا التنازل نتيجة الهزائم ، التي نزلت بروسيا اثنـــاء الحرب . فقد كشفت هذه

الهزائم حقيقة الأوضاع القائمة ، وهتكت الحجاب عن تداعي الاوليغاركية وعجزها ، وعن تهالك الادارة . فعمّ الاستياء في طول البلاد وعرضها، وسادت الفوضى ، ولم يبق امام القيصر الا ان يتنـازل عن عرشه . فتألفت حكومة مؤقتة ترأسها اول الأمر الأمير لفوف ثم خلفه كرنسكي. فألف حكومة ديموقراطية ليبرالية تستند الى المجلس التمثيلي المعروف بالدوما، والذي اصبح محوراً للحركة الروسية الديموقراطية . ولكن هذه الحكومة قررت متابعة الحرب ، وامتنعت عن القيام بأي اصلاح اقتصادي جذري. فاغضبت بذلك الرأي العـام ، الذي أتعبته الحرب ، واثـارت نقمة الفلاحين الجياع ، الذين كانوا ينتظرون منها ان توزع عليهم الأراضي. فاستغلت الأقلية البولشفية فرصة الاستياء العام ، فانقضت على السلطة ، واعلنت الأرض ملكاً لزارعيها . وكانت تبيت خطة تأميم المـزارع ، ولكنها سكتت عن ذلك ، لتفوز بتأييد الفلاحين . وكان من أسباب نجاحها ان لينين ، الذي قاد حركتها ، يمتاز بعبقرية رجل الدولة .

وجاء نجاح الأقلية البولشفية باستلام الحكم ايذاناً بأن روسيا ستكون اول دولة في العالم تنتصر فيها الماركسية . واحرازها اول انتصار لها في روسيا هو مفارقة من اغرب المفارقات التاريخية . لأن دعـوة ماركس هي دعوة لتسلم البروليتارية للسلطة من الرأسمالية . وكان يتوقع لها الابتداء في مجتمع حقق درجة عالية من الرأسمالية ، واصبحت فيه البروليتارية قوة كبيرة . ولم يكن هذا حال روسيا ، حيـنما انتصرت فيها الثورة البولشفية . وكل ما جرى بعد ذلك للديكتاتورية السوفياتية يمكن ان يفهم على ضوء هذه المفارقة بين ما توقعه ماركس وبين ما حدث .

ومنطلق هذه الديكتاتورية هو منطلق ثوري عقائدي ماركسي . ولذلك ما ان تسلم ابطال الثورة الحكم حتى اعلنوا نظامهم الجديد القـائم على العقيدة الماركسية . فقد قاموا بثورتهم من أجل هذه العقيدة ، وحشدوا انصارهم باسمها ، واكتسبوا بها المؤيدين في مختلف انحاء العالم . فأصبح

عليهم ان يجعلوا حكمهم اداة لتنفيذ تعاليمها . وهذه التعاليم متعددة الجوانب .

فبعضها يقضي ببناء الاقتصاد الاشتراكي او الشيوعي ، ويدعو في سبيل ذلك الى تأميم الانتاج ، وتعميم ملكية الثروة ، وإلغاء الرأسمالية ، وتحقيق المبدأ الذي ينادي « بأن يؤخذ من كل انسان وفقاً لأهلياته ، وان يُعطى له وفقاً لحاجاته » .

ويقضي بعضها بالمساواة ، ويحرم تخويل أي امتياز لأية طبقة او لأية فئة عرقية او فئة مصلحية .

ويبشر بعضها بالنزعة العالمية مستنكراً سيطرة أية دولة قومية على الدول الاخرى .

ويدعو بعضها للديموقراطية معلناً ان أية سلطة إن هي الا تعبير عن ارادة الشعب .

ويتنبأ بعضها بزوال الدولة التي تقوم على الطبقية وعلى سياسة القدرة . فاذا ما زالت الطبقية زالت الدولة ، وعاش المجتمع في حالة حرية .

ويصل ما بين هذه التعاليم كلها المنطق الديالكتيكي ، الذي يعتبره ماركس منطق الحركة التاريخية الحتمية ، التي ستفضي عملياتها عاجلاً او آجلاً الى انتصار التعاليم الماركسية .

وتوحد بينها العقيدة الماركسية ، التي تعتبر ان تعاليمها مطلقة ومنزهة عن الخطأ .

ولمثل هذه العقيدة سحرها الذي يسبي افئدة ابناء الفئات المحرومة ، او الفئات الواقعة ضحية الاستغلال الاقتصادي ، او الفئات التي عانت من التمييز العنصري . ان هذه الفئات تجد فيها برنامجاً جديداً ، وايماناً جديداً ، وأملاً يقينياً بامكان انتصارها على المتسلطين ، والمستغلين لها . فتحفز فيهم ارادة النضال بما تعدهم به من ثمرات النصر ، وما تؤكد

لهم من حتميته ، وما تنسج لهم من اوتوبيا لعالم المستقبل ، الذي سينبثق من انتصار الثورة .

وكانت هذه العقيدة تتملك نفوس الزعماء الروس ، الذين قادوا الثورة البولشفية . وكان همهم الاكبر ان يأتي حكمهم تجسيداً لهذه العقيدة . فأدت بهم ارادتهم الثورية الى بناء النظام السوفياتي .

وجاء هذا النظام وليد تفاعل العقيدة الماركسية مع الواقع الروسي . وهذا هو شأن كل نظام يستوحيه بناته من عقيدة معينة . فلا بد ان يؤدي هذا التفاعل بين هذه العقيدة والواقع الى بناء نظام جديد يختلف عما كان يتوقعه انصاره وخصومه . ولذلك لا يكفي فهم التعاليم والمبادىء الماركسية لفهم النظام السوفياتي ، بل يجب ان تفهم ايضاً احوال روسيا التي طبقت فيها هذه المبادىء . ويجب ان يتناول النظر ماضي روسيا ومستقبلها . ان مثل هذا النظر ضروري لفقه تاريخ روسيا السوفياتية ، لأن هذا التاريخ تحول منذ الثورة البولشفية الى تاريخ محاولة لتجسيد عقيدة جديدة في نظام جديد . وقد تعرضت المحاولة لازمات كثيرة . وخضعت لتأثيرات القوى الخارجية والقوى الداخلية التي فجرتها الثورة . ولا بد ان يتناول تحليل النظام السوفياتي كل هذا .

ولكن الحدث الفاصل ، الذي أسفرت عنه الثورة هو نظم منطقة شاسعة كروسيا في نطاق اقتصاد جمعي . وهذا الحدث هو الحدث الأهم في نظر قادة الثورة . وهو مقدم لديهم على اقامة ديموقراطية سياسية لم يكونوا يريدونها . ولو ارادوها لما أمكنهم تحقيقها . فهدفهم الرئيسي هو التغيير الاقتصادي ، وكل التغييرات الاخرى المنشودة يمكن ان تنبثق منه . ولم يكن بد في نظرهم من فرض ديكتاتورية البروليتاريا فرضاً مؤقتاً ، وان تظل قائمة الى ان تنجز العملية الثورية . وحين تنجز هذه العملية ينبلج فجر الحرية ، ويتغير اساس العلاقات بين الناس . ويقضى في المجتمع الجديد على العلاقات ، التي قامت في فترة الصراع

الطبقي ، الذي ساد تاريخ الانسان منذ ابتدائه . وتدشن الفترة المثالية الجديدة ، التي تزول فيها الطبقية ، ويتعامل فيها الناس بوصفهم بشراً متساوين لا بوصفهم أسياداً ومسودين .

والاقتصاد الجمعي الذي تبنيه ديكتاتورية البروليتاريا هو الطريق لهذا المجتمع المثالي . وهو الطريق الذي يسير فيه الحزب البولشفي بقيادة لينين وتروتسكي . وهو الطريق الذي يملي التدابير الاقتصادية ، التي اتخذها الحكم الثوري . فأعلن تأميم البنوك والمصانع والمتاجر . ووزع المزارع الكبرى بين الفلاحين . وأعلن بعد ذلك ملكية المزارع الجمعية. وقد فرضت هذه التدابير باسم ديكتاتورية البروليتاريا . ولكن الحقيقة هي انها كانت ديكتاتورية لينين وانصاره ، وديكتاتورية الحزب الشيوعي، الذي اصبح حارس النظام الجديد والقيّم عليه .

وهبت عواصف متتالية على الثورة أثرت على نظام الحكم ، وعلى علاقته بالعقيدة التي انشىء لخدمتها . وكان من نتيجتها ان اصبحت الديكتاتورية اشد قسوة مما كانت عليه أول الأمر . كما كان من نتيجتها تزايد صعوبة التوفيق بين السياسة المتبعة والعقيدة الأصلية . وكانت اخطر هذه العواصف تلك التي اثارتها الدول التي أعلنت الحرب على الثورة من الخارج ، او التي حركتها القوى المعارضة ، التي اعلنت مقاومتها لها من الداخل . فاستطاع النظام ان يدفع الخطر الخارجي ، وان يصفي بدون رحمة جميع القوى الداخلية المناوئة للثورة . وبلغت روسيا السوفياتية مكانها بين كبريات دول العالم . وعدلت لفترة من الوقت برنامجها الجمعي ، فأطلقت لصغار التجار حرية العمل التجاري ، وأذنت للمزارعين بأن يبيعوا انتاجهم بالطريقة التي يختارونها .

وحصل هذا التقدم في عهد لينين ، الذي توفي عام ١٩٢٤ ، وخلفه ستالين . وجاءت خلافة ستالين منذرة باحتدام المنازعات ، التي تنشب عادة بين الزعماء في ظل النظام الديكتاتوري . ولكن ستالين الذي أصبح

الحاكم الجديد ، بالاضافة لكونه السكرتير العام للحزب ، استطـاع ان يقضي على جميع مخالفيه ابتداء من تروتسكي . وشمل التطهير الذي قام به جميع الزعماء البولشفيين ، فنصب محاكمه لمحاسبتهم على انحرافاتهم وزندقاتهم ، فلم يبقِ منهم أحداً . وانتهج برنامجاً جديداً لحكمه يختلف عن برنامج لينين من عـدة وجوه . فأعلن تصميمه على الابتداء ببناء الاشتراكية في بلد واحد ، ورفضه لنظرية الثورة الشيوعية العالمية الفورية . ووضع مخططات اقتصادية واسعة النطاق شملت التنظيم الجمعي للزراعة ، وخطط السنوات الخمس ، والخطط الخمسية التالية التي أعقبتها . وكانت هذه المخططات أضخم مـا عرف تاريخ الانسان الاقتصادي . واقتضى تنفيذها تضحيات انسانية جسيمة ، ولكنها نجحت .

فساعد هذا النجاح ستالين ، كما ساعده تخلصه من خصومه ، على توطيد سلطته الديكتاتورية المطلقة . وأصبح بوسعه ان يعيد النظر بالتعاليم الماركسية المتعلقة بزوال الدولة . وبدأت تظهر النظرة للدولة القائمة كدولة روسية قومية . وساعدت الحرب الظافرة ، التي قادها ستالين ضد الغزو النازي ، على تعزيز هذا الشعور القومي .

وخرج ستالين من الحرب وهو أحد الثلاثة الكبار ، الـذين يعيدون تنظيم العالم . وكان الجيش الاحمر يحرز انتصاراته ضد النازيين على وقع النشيد الوطني للاتحاد السوفياتي ، الذي اعتمد منذ عـام ١٩٤٣ ، بدلاً من نشيد الدولة الشيوعية . ولم يكن وقع هذا النشيد في نفوس المواطنين السوفيات يختلف عن وقـع النشيد الوطني البريطاني في نفوس المواطنين البريطانيين أو النشيد الوطني الاميركي في نفوس المواطنين الاميركيين .

واستفحل بذلك التناقض بـين اسطورة الحكم الايديولوجية والسياسة الديكتاتورية المتبعة . وامتد هذا التناقض الى الكثير من الامور الحيوية . وهو تناقض لا يستطيع أن يتفاداه أي نظام من الأنظمة السياسية . ولكن الأنظمة الاخرى تعترف بأن مثل هذا التناقض هـو وليد عجز الانسان

عن بلوغ المثل العليا التي اتخذها هدفاً له .

ويعاني النظام الاميركي هذا التناقض في التفاوت البالغ بين اسطورة المساواة التي يقوم عليها وبين معاملة كثير من الفئات وبصورة خاصة فئة العبيد . ويعي الاميركيون هذا التناقض ، ويثير هذا الوعي قلقهم ، ويشعرهم بأنهم أخفقوا في تعميم المبادىء ، التي نجحوا في تطبيقها بين فئات أخرى من مجتمعهم .

وقد عانت ايطاليا الفاشستية التناقض بين دعوة الفاشستية للدولة الكلية وعجز النظام الفاشستي عن تحقيق هذه الدولة . ولكن الفاشستية ظلت تعلن تصميمها على ان تواصل جهودها لبلوغ هذا الهدف .

ولكن الوضع في الاتحاد السوفياتي يختلف عنه في الولايات المتحدة وايطاليا . فالسياسة السوفياتية تتناقض في كل تصرف من تصرفاتها مع أبسط تعاليم العقيدة الماركسية ، التي اتخذوها اسطورة لنظامهم . ولكن القادة السوفيات ينكرون هذا التناقض . واذا أقروا به فعلوا ذلك ليفسروه التفسير الذي يحلو لهم . وهذا التفسير هو ان عملية التحول نحو الشيوعية ما تزال في طور الانجاز . وما دامت في هذا الطور ، فلا بد من وجود تفاوت بين الواقع والمثل الأعلى .

ويبدو التناقض بين العقيدة والواقع في جوانب كثيرة من النظام السوفياتي . فالعقيدة تعلن ان ديكتاتورية البروليتاريا هي ديكتاتورية مؤقتة. ولكن الواقع هو تركيز النشاطات الاقتصادية والثقافية تركيزاً شديداً ، وتوطيد السلطة الى حد يجعل نظرية زوال الدولة نسياً منسياً .

وتعلن العقيدة حكم الشعب ، ولكن الواقع هو ان الحكم للحزب . وقد جاء دستور عام ١٩٣٦ يؤكد ان السلطة السياسية مخولة « للشعب العامل في البلدة والريف » . وتنبثق من هذا التأكيد سلسلة من الاحكام الانتخابية تنظم عملية الانتخاب على مختلف المستويات من مجلس السوفيات المحلي الى مجلس السوفيات الاعلى للاتحاد السوفياتي . وتقوم في كل مكان

محاكم ومفوضيات شعبية . ولكن الاقتراع ، الذي يجري يوم الانتخاب، هو عملياً اقتراع اجماعي . ويسيطر عليه حزب واحد سيطرة تامة .

وتبشر العقيدة بزوال الطبقيـــة . ولكن الطبقية موجودة من خلال التصنيفات المهنية . وهي موجودة من خلال هرم القدرة عـــلى أشد مما كانت عليه في ظل النظام القيصري . وقد أدى هـذا الوضع الى تعديل المبدأ الاساسي لتنظيم المجتمع من قاعدة « لكل وفقاً لحاجته » الى قاعدة « لكل وفقاً لعمله » . وينظم نوعان من الموظفين الحياة اليومية : النوع الأول يشمل موظفي الحزب وموظفي الدولة ، والنوع الثاني يشمل مدراء المصانع وغيرها من المنشآت الاقتصادية .

وتنادي العقيدة بحرية الصحافـــة وحرية الثقافة . ولكن السلطة تطبق التدابير التي تعتمدها جميع الديكتاتوريات الحديثة لمراقبـــة وسائل التعبير عن الرأي واحتكار الدعاية . وتستعمل في هـذا السبيل البوليس السري والجاسوسية والاعتقال .

ويضمن الدستور حرية الاعتقاد الديني ، ولكن الواقع هو ان الكنيسة الارثوذكسية خاضعة خضوعاً تاماً لارادة الدولة .

والعقيدة الماركسية عالمية النزعة . ولكن النزعة العالمية في حالـة افول في الاتحاد السوفياتي . ويعود الافول الى الظروف التي مر بها النظام السوفياتي منذ اعلان ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ . فقـــد ولدت الدولة السوفياتية في فترة الحرب . وظل شبح الحرب يطاردها الى ان خاضت ضد المانيا النازية أعظم حرب عرفها التاريخ . فأيقظت هذه الظروف الروح القومية، وساعدت هذه الروح على توطيد الحكم الديكتاتوري .

وليس مثل هذا التناقض وقفاً على النظام السوفياتي ، ولكنـه تناقض أساسي بـين الايديولوجية من حيث هي والدولـــة من حيث هي . والايديولوجية السوفياتية تدعو لحرية ثقافيـة لا يمكن لأية ديكتاتورية ان

تسمح بها . فالديكتاتورية الحديثة هي قبل كل شيء التسلط على الفكر ومراقبته . ولذلك تحتكر جميع أدوات الدعاية ، وتستخدمها في سبيل اثارة عواطف الجماهير . وتقوم بحملتها الدعاوية زاعمة انها تحرر الشعب في الوقت الذي تحرمه فيه حرية التفكير أو التعبير . فهي في الحقيقة تنتزع من الشعب ما تدعي بأنها تمنحه اياه .

وقد لاحظ دارسو الديكتاتورية هذا التناقض ، الذي تقع فيه منذ أمد بعيد . وسجل بنجامين كونستان وقوعه في عهد نابليون . وكان كونستان يستعمل كلمة « اغتصاب » للتعبير عما نسميه نحن اليوم ديكتاتورية . والديكتاتورية في رأيه تحتاج الى اقامة شكل ما من اشكال الحرية ، لتستطيع ان تحقق اغراضها . ولذلك تقدم للناس حرية مزيفة . وتحاول اكراههم على الادعاء بأنهم أحرار ، وترشو الكتاب ليساعدوها على اقناع الناس بأنهم أحرار . ويفرق بنجامين بين التعسفية والديكتاتورية. فالتعسفية « تخول الناس حق السكوت » . ولكن الديكتاتورية تكرههم « على أن يكذبوا لضمائرهم ، فتحرمهم بذلك من العزاء الوحيد الذي يتبقى للمضطهدين » .

وللحرية الثقافية مستلزماتها ، ومنها الحرية الحزبية . وأما إذا فقدت هذه الحرية ، وفرضت الدولة حزباً واحداً ، واحتكر هذا الحزب وضع البرنامج السياسي وفقاً للتعليمات السياسية الصادرة من القيادة العليا ، فان الحرية الثقافية تكون مفقودة . وتظل مفقودة مهما تكررت المظاهرات الانتخابية في ظل الحزب الواحد . ولا يمكن الاستدلال بكثرة هذه المظاهرات على وجود الحرية ولا على وجود الديموقراطية . لأن الانتخاب الاجماعي هو دليل على فقدان الديموقراطية لا على وجودها .

وليس من اليسير التوفيق بين نظام الديموقراطية وبين الاقتصاد الجمعي ، الذي يطبق في الاتحاد السوفياتي . لأن مثل هذا الاقتصاد يقتضي وسائل

تنظيميـــة لا يمكن ان تكون ، حتى ولا في أحسن الأحوال ، وسائل ديموقراطية .

وليس هناك ما يدل على ان الاتحاد السوفياتي استطاع ان يحل هـذا التناقض بين المتطلبات التنظيمية للاقتصاد الجمعي ومتطلبات الديموقراطية . ويأتي في مقدمة هذه المتطلبات التنظيمية التـأميم الشامل لوسائل الانتاج . ويخلق هذا التأميم مشكلات خاصة يفضل دعاته ان يتغاضوا عنها . وأول هذه المشكلات تحميل السلطات السياسية واجبات وصلاحيات جديدة تعتبر في غاية الأهمية . ويصبح على هذه السلطات ان تتخذ قرارات لا يمكن ان تشرح للرأي العام . وهي قرارات تتعلق بعملية الانتاج ، التي تقوم بها الدولة . ولذلك تكون تنفيذية أكثر مما تكون تشريعية ، وتكون فنية تقتضي درجة عالية من المعرفة العلمية التطبيقية . ولا تخضع مثل هـــذه القرارات لحكم الاكثرية أو الاقلية بل لحكم المعرفة وحدها . وشأن الاقتصاد الجمعي في ذلك مهما كان ضخماً هو شأن مصنع صغير . فالاثنان لا يمكن ان يدارا بالانتخاب . وما دام الاقتصاد حكومياً تصبح القرارات الاقتصادية الفنية حكومية . ويصبح للحكومة صلاحيات تقرير ضخمة لا يمكن ان توازن برقابة مقابلة تفرض على الحكومة أو على صانعي هذه القرارات . وتتناول هذه القرارات كل جانب من جوانب حيـــاة الانسان اليومية . فيصبح بامكان صانعي هذه القرارات ان يكيفوا هذه الحياة كما يريدون . ويصبح بوسعهم أن يمارسوا السلطة ممارسة مطلقة . ومـــا دام النظام لا يفرض عليهم زواجر خارجية ، فان الرادع الذاتي لا يمكن ان يوقفهم عن التمادي في السلطة الى أقصى الحـــدود ، التي تجمح اليها النفس الانسانية .

ويوحد النظام الاقتصادي الجمعي الشكلين السياسي والاقتصادي للقدرة الاجتماعية في يد واحدة ، وهو مختلف في ذلك كل الاختلاف عن الانظمة الاقتصادية الاخرى .

فالنظام الاقتصادي الاقطاعي يضع السلطتين السياسية والاقتصادية في يد واحدة . ولكن السلطة الاقتصادية الاقطاعية لا تشمل كل النشاطات الاقتصادية . لأن اقتصاد المدن والتبـــادل التجاري يظلان مستقلين عن الاقتصاد الزراعي . وتقوم العلاقات القائمة بين هذه النشاطات الاقتصادية على أساس اللامركزية لا على اساس مركزية ضيقة .

والسلطة موزعة في النظام الاقتصادي الرأسمـــالي على عدة مراكز . ويستحيل جمعها في مركز واحد . فهي موزعة بين المصالح الخاصة والشركات والنقابات ، التي تظل تتنازع على مصالح متعارضة . ولربما تكونت في هذا الاقتصاد تجمعات كبرى ، الا ان التنازع يظل قائماً بين التجمعات الصناعية والمالية ، وبين فريق من كبار رجال الاعمال وفريق آخر ؛ وبين كبار وصغار رجال الاعمال ، وبين المستهلكين والمنتجين ، وبين نقابات العمال ونقابات اصحاب العمل ، وبين الكتلة الزراعية والكتلة الصناعيـــة . وما دامت هذه المنازعات مستمرة ، فان المصالح السياسية والاقتصادية يمكن ان تتقارب ، ويمكن ان تعقد بينها تسويات . ولكن الحكومة لا تستطيع ابداً ان توحد بينها ، او ان تركز الثروة كلها في سلطة واحدة . فالسلطة الاقتصادية متعددة المراكز . وللسلطة السياسية مركز واحد . ويستحيل عليها ان تفرض مركزيتها السياسية على الاقتصاد . ولذلك يظل التنازع قائماً بين السلطتين . وتظل كل فئة من الفئات ذات المصالح تستعمل قدرتها ضد الفئة الاخرى .

واما نظام الاقتصاد الجمعي الشامل ، فانه يجمع القدرة كلها في سلطة واحدة ، لأن القـــدرة فيه مركزية وموحدة . وتتنافى هذه المركزية الشديدة مع الديموقراطية . وسنرى في فصل لاحق ما اذا كان بالامكان التوفيق بين هذه المركزية الجمعية والديموقراطية . ولكن هذا التوفيق لم يتم في الاتحاد السوفياني . واذا امكن حدوثه ، فلا بد ان يكون ذلك في احوال تختلف عن الاحوال السوفياتية الراهنة .

ولهذا التوفيق متطلباته التي لا تتوفر الآن في الاتحاد السوفياتي . وينوه جون ستيوارت مل ببعض هذه المتطلبات في اشارته لأمان الانسان في كتابه عن « الحكومة التمثيلية » . ويذكر ان « البشر يشعرون انهم في مأمن من اذى الغير بقدر ما يستطيعون ان يكونوا بل بقدر ما يكونون فعلاً في حالة تمكنهم من حماية انفسهم » . ولا يمكن للبشر ان يكونوا في حالة « حماية لأنفسهم » في ظل نظام الاقتصاد الجمعي الشامل . لأن هذا النظام يجرد الافراد والفئات من الوسائل الهامة التي يعولون عليها « لحماية انفسهم » . ويحرمهم من حرية التنافس الاقتصادي . ويحرمهم من حرية طلب العمل في مصالح لا تخضع لسلطة الحكومة السياسية . وتستغل هذه المصالح بعضها بعضاً ، ولكنها تظل مستقلة عن بعضها ، ويجعل استقلالها الاعتماد عليها لمقاومة السلطة السياسية امراً ممكناً .

فاذا ما زالت هذه المصالح الخاصة من الوجود ، اصبح عمل الانسان خاضعاً لسلطة الحكومة المباشرة وغير المباشرة . واصبح امانه وتقدمه ، واصبح وجوده الاقتصادي رهيناً بادارة السلطة السياسية . واصبح كل وجود الانسان عرضة للخطر ، اذا ما عنّ له ان ينتقد سياسة السلطة القائمة . فبقاؤه في عمله وحرمانه منه وقف على مشيئة هذه السلطة . ولا يستطيع ان يترك عمله ليبحث عن عمل آخر الا بموافقتها . واذا اساء لأية ادارة ما كانت اساءته للسلطة كلها . فتبقى بذلك حياته تحت رحمة الحكومة على وجه يتنافى مع روح الديموقراطية .

ويحسن بنا ان نتذكر تاريخ تطور الديموقراطية في انجلترا والولايات المتحدة ، لنلاحظ ان المواطنين الانجليز والامريكين استعملوا الوسائل الاقتصادية والمالية في سبيل تثبيت حقوقهم الديموقراطية . فرفضوا دفع الضرائب ، ما لم تكن لهم مجالس تمثيلية تقرر نوع هذه الضرائب وكميتها . فوقفوا بذلك في وجه الاستبداد الحكومي في نفس الوقت الذي قاوموا فيه التعسف في ابتزاز اموالهم .

والمواطن السوفياتي محروم من مثل هذه الوسائل الاقتصادية والمالية لحماية النفس . لأن الحكومة تحتكر كل هذه الوسائل الاقتصادية والمالية، وتستطيع ان تفرض بها سلطتها المطلقة على الكبير والصغير . ولا بد لهما ان يطيعا . واذا عصى الصغير حرم من عمله ، واذا تمرد الكبير واراد الاستقلال قذف بتهمة الخيانة . فلا يبقى للجميع الا المطاوعة . وقد سار النظام منذ انشائه على تلقين الجميع روح المطاوعة .

وسار النظام منذ انشائه على فرض سلطته السياسية والاقتصادية المطلقة على الجميع . وكان يحسن به ان يميز بين السلطتين ، لأن مثل هذا التمييز يعزز الأمل بامكان حدوث التطور الديموقراطي . ولكن الظروف الداخلية والخارجية جعلت مثل هذا التطور مستحيلاً في النظام السوفياتي . فحرمت هذه الظروف النظام من الاستفادة من روح الحماس في سبيل الحريات الانسانية الجديدة التي انطلقت منها ثورته . ولو انتصرت هذه الروح انتصاراً حقيقياً ، لأمكن الانتقال الى الاقتصاد الاشتراكي ، بدون القضاء على الحريات ، وبدون القضاء على اي امل بحدوث تطور ديموقراطي . وليس مثل هذا الانتقال مستحيلاً في جو غير الجو السوفياتي ، وفي ظروف غير ظروف الثورة السوفياتية . فقد اتجه ابطال هذه الثورة منذ البدء نحو الديكتاتورية الصارمة ، ونحو التمسك الاعمى بتعاليمهم الايديولوجية . وانطلقوا من المبدأ المادي الرئيسي في هذه التعاليم ، الذي يقول بأن النظام الاقتصادي يقرر مجرى التاريخ . ويتحكم في القدر الانساني . ولذلك ركّزوا جهودهم في تأميم هذا النظام تأميماً جمعياً شاملاً . وفعلوا ذلك مقتنعين بأن تأميم الثورة المادية سيطلق الروح الانسانية من عقالها ، ويؤمن لها حرية التعبير . وفاتهم ان الثروة يمكن ان تؤمّم ، ولكن القدرة لا يمكن ان تؤمّم . وذلك لأن بالامكان تصيير الثروة ملكاً عاماً للأمة كلها ، ولكن ليس بالامكان حمل الأمة كلها على ممارسة القدرة او السلطة السياسية . فلا بد ان يمارس السلطة شخص واحد او فئة ما من

الناس . ولا يكون التأميم الحقيقي للسلطة باعلان ملكيتها للأمة ، ولكن بايجاد رقابة فعالة على ممارسي السلطة ، تجعلهم يشعرون بمسؤوليتهم تجاه الامة .

ولم يكن بالامكان اقامة مثل هذا النظام الديموقراطي في روسيا في نهاية الحرب العالمية الاولى . ولو لم تنتصر فيها الديكتاتورية السوفياتية ، لانتصر فيها نوع آخر من الديكتاتورية . وذلك لأن مستلزمات الديموقراطية لم تكن تتوفر فيها . فاكثرية الشعب مؤلفة من الفلاحين ، الذين اعتادوا العيش زمناً طويلاً في ظل الحكم المطلق . ولم يكن ضيقهم بمساوىء هذا الحكم كافياً ، لأن يجعل منهم مواطنين ديموقراطيين . واشاعت الحرب حالة من الفوضى لم يكن بوسع حكومة ديموقراطية ان تعيش في ظلها . ولم يكن بد من قيام حكومة اوتوقراطية لتضع حداً لها . فلما قامت الحكومة الاوتوقراطية السوفياتية ألفت العالم كله ضدها ، ووجدت ان عليها ان تجابه حلفاء الأمس واعداء اليوم ، وان تخوض حرب دفاع ضد الدول الرأسمالية في نفس الوقت ، الذي كانت تقمع فيه الفتن والاضطرابات الداخلية . ولما استقر الأمر للنظام السوفياتي لاح له خطر جديد في عودة المانيا النازية للتسلح . وكان واضحاً انها تتسلح لتقوم بغزو جديد في الشرق . وظل الاتحاد السوفياتي يعيش في خطر الحرب الى ان وقعت الواقعة بينه وبين المانيا النازية في الحرب العالمية الثانية .

وفرضت كل هذه الظروف ان يكون سير الاتحاد السوفياتي في طريق غير ديموقراطي وسار في هذا الطريق محققاً بعض الانجازات ، التي قلما عرف التاريخ لها مثيلاً . فاستطاع ان يحول نظام الاقتصاد الاقطاعي الى نظام اقتصاد جمعي حديث ، يختلف في مبادئه وقدرته الانتاجية اختلافاً اساسياً عن النظام القديم . واستعملت وسائل لا نحبذها لتحقيق هذا التغير الحاسم . فصفيت المزارع الخاصة المزدهرة المعروفة « بالكولاك » ، لتحل محلها المزارع الجمعية المعروفة « بالكولكوز » . ومهما كان رأينا بوسائل

هذا التغير او بغايته ، فاننا لا نستطيع ان نتجاهل نتائجه الباهرة . واهم هذه النتائج النمو الصناعي الذي انجز على اوسع نطاق في اقصر ما يمكن من الوقت . فتحولت روسيا في حياة جيل واحد من دولة متخلفة الى دولة صناعية متقدمة . وتمكن نظام التعليم الالزامي من تحرير الفلاحين الروس من الأمية . واقترن هذا التحرير بتلقين ايديولوجي صارم ، ولكن الفلاح اتيح له ان يتذوق لأول مرة نعمة المعرفة .

وستكفل هذه الانجازات ان تبقى الثورة الروسية اكثر مما يبقى نظامها الديكتاتوري او تعاليمها الماركسية . وشأنها في هذا شأن الثورات الكبرى ، التي غيّرت وجه التاريخ . فيظل للثورة فعلها ، وان اتخذت وجهة تختلف عن وجهتها الأصلية . وهذا ما يحدث الآن للثورة السوفياتية . فهي ما تزال تتابع سيرها نحو مثلها العليا . ولكن ما بلغته في هذا السير يختلف عما كان يتوقعه اوائل انبيائها . ورؤى هؤلاء الأنبياء محدودة بظروف الأزمنة والأمكنة التي عاشوا فيها ، وهي مختلفة عن الظروف السوفياتية . ولا بد ان يحمل هذا التفاوت بين الأسطورة والواقع بعض الفئات المهيمنة على ان تنشد اهدافاً جديدة . ولا بد ان يخلف هذا التحول حالة جديدة ، تلطف الضغط على القوى الاجتماعية التي تقمع الآن، وتخفف كبت التيارات الشعورية ، التي لا تجد الآن متنفساً للتعبير عن وجودها . فاذا ما نشأت هذه الحالة الجديدة ، فلا بد ان تتراوح بين فترات من الأفعال وفترات اخرى من ردود الافعال . ويسود الاضطراب خلال تعاقب هذه الفترات ، ويذهب زعماء ويحل زعماء آخرون محلهم . وتطوى اساطير وتحل اساطير اخرى محلها . وتبدو التعاليم الايديولوجية الأولى في ظل الأساطير الجديدة ، وكأنها تعاليم قديمة لا تصلح للظروف الجديدة . فيصبح الاتحاد السوفياتي غير ما هو الآن . ويصبح العالم كله غير ما هو الآن بفضل الثـــورة الروسية . ويكون الانتصار لرسالة هذه الثورة ، لا لمطامح ابطالها الأول .

القسم الرابع

تحوّلات الحكومة

١٠ الثورة والتحولات الحكومية

الثورة

الحكومة ، كسائر المؤسسات الانسانية ، ظاهرة تاريخية تحمل طابع الزمان والمكان اللذين تنشأ فيها . وهي عرضة لتحولات عظيمة في حياة جيل واحد من الناس . ولا بد ان نقدر هذه التحولات حق قدرها في دراستنا للحكومة ، وان نستجلي العلاقة الحقيقية بين مبادىء الحكومة وسياسة تطبيق هذه المبادىء . ذلك لأننا لا نستطيع ان نتجاهل في بحثنا عن مبادىء حكومية ثابتة ، ان هذه المبادىء تطبق في أحوال متغيرة .

وقد فجر الانسان القنبلة الذرية ، ونحن نضع هذا الكتاب . فأدى تفجيرها الى تغيير مفاهيم العلاقات بين الدول تغييراً تاماً . ويختلف أثر هذا الاكتشاف الجديد في كون الانسان الطبيعي عنه في كونه الاجتماعي . لأن هذا الاكتشاف لا يعني ان الانسان غيّر الكون الطبيعي ، ولكنه يعني انه توسع في معرفته . ولكن هذا الاكتشاف يؤدي الى تغيرات عميقة في كون الانسان الاجتماعي ، وفي مفهومنا للحكومة ، وفي طبيعة الحكومة . ولذلك يجب علينا ان نتناول في دراستنا للحكومة عمليات التغيير التي تحدث لها أو تحدث حولها .

ونبدأ بالتمييز بين عمليات التغيير الثورية السريعة وبين عمليات التغيير التدرجية البطيئة . فالعمليات الاولى تطلق على تغييرات وتحولات من كل نوع « كالثورة الكوبرنيكية » و « الثورة الصناعية » . ولكن للثورة مع ذلك مفهومها الخاص في حقل الحكومـة . ويقترن هذا المفهوم بمدلول عنفي . لأن الثورة تعني انفجار حركة عنفية ترمي الى قلب النظام القائم واستبداله بنظام جديد . وينطوي هذا الانفجار العنفي على تحد لوظيفة الحكومة الرئيسية . لأن الحكومة هي القيمة على القوة المنظمة في المجتمع . والثورة تحرمها ولو لفترة مؤقتة من هذه الوظيفة .

ولربما استعملنا كلمـة « ثورة » استعمالاً واسعاً ، فعبرنا بها عن تغييرات حاسمة حدثت في المجتمع بصورة سلمية ، وبدون التذرع بالعنف لقلب النظام القائم . ولكن المدلول المحدد للثورة مدلول عنفي أكثر مما هو سلمي . فهي تعني انفجار قوى تشق طريقها بالقضاء على مقاومة الوضع القائم ، وتحقق غرضها بابداله بنظام آخر يختلف عنه . ولربما حدثت مثل هـذه الانفجارات دون ان تؤدي الى القضاء على الوضع القائم . فتكون حينئذ ما يمكن ان نسميه « انفجارات ثورية اجهاضية » . ونجد مثلاً عليها في التظاهرات الثورية الفاشلة ، التي وقعت في بعض بلاد اوروبا عام ١٨٤٨ . وقد اخفقت هذه التحركات في بلوغ الحكم، ولكن هذا الاخفاق لا يعني انه لم يكن لها تأثير بعيد في مجرى الاحداث .

وكلمة ثورة رائجـة الاستعمال في لغتنا اليومية . وليس من اليسير تحديد مدلول مثل هـذه الكلمة ، التي تتردد في خطاباتنا كل يوم . وليس من اليسير التمييز بين الحدث الثوري والحدث الارتجاجي . وكثيراً ما يكون هذا التمييز ذاتياً أكثر مما يكون موضوعياً . فيختلف تعريف الحدث الواحد بـين القائمين به وخصومهم . فاذا أخفقت الثورة بادر خصومها من أنصار الوضع القائم الى وصمها بوصمة العصيان أو التمرد . ولربما جاء فيما بعد من يعيد النظر فيها ، ويعيد اليها اعتبارها بتسميتها

من جديد « ثورة » .

ولربما وقعت انقلابات ونجحت ، وأعلن القائمون بهـا ان انقلابهم ثورة . والحقيقة هي انهم لم يفعلوا شيئاً أكثر من نقل مقاليد السلطة من فئة حاكمة إلى فئـة أخرى . وهذه الانقلابات هي أشبه بما يعرف « بثورات القصر » ، التي تكثر في أميركا اللاتينية ، والتي تنزع السلطة من ديكتاتور ، وتضعهـا في يد ديكتاتور آخر ، دون أن تحدث أي تغيير في شكل الدولة أو سياستهـا . ويرى بعض الكتاب مثل فيلفريدو باريتو وروبرتو ميشلز إن جميع الثورات هي تقريباً من هـذا النوع . لان أقصى ما تحققه في الأمد الطويل لا يزيد عن استبدال نخبة أصبحت في حالة انحلال بنخبة جديدة قوية . ولكن هذه النخبة الجديدة ما تلبث ان تعود الى وسائل النخبة القديمة التي حلت محلها . فتتغير الاوركسترا وتظل الموسيقى كما هي . ويعتقد ميشلز « ان هذه اللعبة القاسية ستظل تتكرر تكرراً لا نهائياً » .

ويعتقد كاتب حديث آخر ،ان الثورة هي حمى تنتاب الجسم السياسي ، وتجعله في حالة أزمة تتبعها نقاهة تؤدي الى شفـاء المريض وعودته الى حالته الطبيعية . ونحن لا نوافق على مثل هذا الوصف للثورة . فهو لا ينطبق على الحركات العنفية الكبيرة . ولا يمكننا ان نصف هذه الحركات التاريخية بأي وصف غير الثورة . وترمي هذه الحركات الى القضاء على النظام القديم ، والى توجيه تكوين الحكومة وعلاقة الحكام بالمحكومين توجيهاً جديداً . وتتوق لدوام هذا التوجيه الجديد . ولربما نسيت المبادىء التي انطلقت منها أول الأمر ، ولكن أثرها في تغيير مجرى التاريخ لا يمكن أن ينسى . ولربما ذهبت هذه المبادىء مع الريح ، ولكن عهداً جديداً يولد مع الثورة ولادة عنيفة ، ويظل هذا العهد مستمراً .

ويمكننا ان نقسم الثورة الى نوعين رئيسين : الثورة القومية والثورة الطبقية . ونعني بالثورة القومية ثورة الشعب في سبيل التحرر من الحكم

الأجنبي . وتأتي الثورة في مثل هذه الحال تتويجاً لحركة النضال في سبيل الاستقلال . ولربما شملت هذه الحركة الشعب كله أو اقتصرت على فريق من ابنائه . ولربما كانت الروح القومية هي الحافز عليها ، أو كان هذا الحافز رغبة طبقة واحدة من أبناء الشعب في التخلص من حكومة تفرضها سلطة أجنبية على البلاد . وأياً كان حافز الثورة في سبيل الاستقلال ، فانها تؤكد حق الشعب في الحكم الذاتي ، ويؤدي نجاحها الى التقدم في طريق التكون القومي .

وتتعدد أشكال الثورات التي يشملها هذا النوع الأول القومي من الثورات . وتتراوح هذه الأشكال بين تلك التي تؤدي الى عزل ملك فاتح واستبداله بحكام محليين ، أو التي تقوم بها مناطق ذات ثقافات أو تقاليد خاصة للانفصال عن امبراطورية تفرض عليهم سلطانها ، أو تلك التي يشنها أبناء بعض الامبراطوريات لقطع علاقتهم الاستعمارية « بالوطن الأم » . وليس مجرى جميع هذه الثورات واحداً . فلربما اخفقت الثورة في بلوغ غرضها ، ونجحت في اضعاف علاقة بلدها مع البلد الأجنبي الحاكم ، ولربما نجحت نجاحاً جزئياً ، وقطعت بعض مراحل الطريق نحو الاستقلال ، ولربما تفادت الانفجار العنفي ، وعبّرت عن أمانيها بأشكال أخرى كالمقاومة أو العصيان المدني . ولكنها تصبح ثورة بالمعنى الكامل ، اذا ما انفجرت انفجاراً عنيفاً ، ونجحت في القضاء على النظام القديم ، الذي أقامته السلطة الاجنبية . وأبرز مثل على ذلك الثورة الاميركية .

ولدراسة هذا النوع الأول من الثورات أهمية خاصة ، لأنها لعبت دوراً حاسماً في تاريخ الحضارة ، ولأن لها دلالتها على عجز القوة العسكرية وحدها عن تقرير مصائر الشعوب . فالقوة العسكرية للأمة التي تقوم بثورة قومية هي عادة أقل بكثير من القوة العسكرية للدولة الأجنبية التي تثور عليها . ومع ذلك تفوز الامة الاضعف على الاقوى بفضل الارادة

القوية التي دفعت شعبها الى الثورة . وقد تجلت هذه الارادة القوية في الثورات ، التي نشبت ضد الامبراطوريات القديمة ، والوسيطة، والحديثة، وأدت الى انهيارها . وظهرت في أكثر من ثورة قامت بها بلاد صغيرة، واستمرت فيها الى أن انهكت عزيمة الدولة الكبيرة الحاكمة ، وحملتها على التسليم لها بمطالبها . وهذا ما حدث منذ عهد المدن اليونانية القديمة، حتى الازمنة الحديثة ، التي قدمت فيها ارلندا المثل البليغ على قدرة الامة الصغيرة الثائرة على الانتصار على الدولة الكبيرة المستعمرة .

وسقوط الامبراطوريات ظاهرة تاريخية مألوفة . ولا يعصم الامبراطورية منه كبر مساحتها . وللمساحة الكبيرة مزاياها ومخاطرها . فهي توفر للامبراطورية موارد كبيرة وقدرة كبيرة . ولكن تعويل النظام الامبراطوري على القوة وحدها يجعل الامبراطورية عرضة للتفكك من الداخل . ويتأكد لنا هذا الرأي اذا ما تذكرنا ما جرى للامبراطوريات الحديثة . فقد اجتاح الشعور القومي الشعوب في مختلف أنحاء العالم ، فكان ذلك بداية نهاية العهد الامبراطوري . وأصبح على كل امبراطورية تقوم على نظام تقليدي ، إمّا أن تتطور كما تطورت الامبراطورية البريطانية الى كومنولث أو أن تزول .

ويتناول اهتمام دارسي الحكومة النوع الثاني من الثورات أو الثورة الطبقية كما يتناول النوع الأول . والذين درسوها منذ أيام كارل ماركس يقولون : ان هذه الثورة تمر بمراحل ثلاث . ويمكننا ان نوجز هذه المراحل ، ابتداء من الوقت الذي تسيطر فيه أقلية أوليغاركية وتطغى على الشعب وتضطهده . وتتألف من هذه الأقلية طبقة حاكمة تتجاهل حاجة المجتمع الى التغير تجاهلاً تاماً . وتقيم نظاماً سياسياً لا تحركه أية رؤيا ، ولا تسيره أية فعالية . وتحتفظ هذه الاقلية بوحدتها أحياناً ، وتنقسم على نفسها أحياناً أخرى . فتثير استياء الفئات التي لا تبدي أي اكتراث لمصالحها ، ويبلغ استياء هذه الفئات حد التمرد على النظام القائم .

ولا يكون لدى النظام القائم ما يواجه به التمرد الا القمع بالقوة . فيؤدي استعمال القوة الى استفحال التمرد ، والى خسارة ولاء الفئات التي لم يعد النظـــام في نظرها سوى اداة حكم استبدادي . ويعجز هذا النظام عن مقاومة عمليات التغيير التي تحرك المتمردين أو عن التكيف معها . ويرفض ان يتنـــازل عن أي جزء من سلطته للقوى والطبقات الجديدة الثائرة . فتنتقل هـــذه القوى الى مرحلة العمل الثوري . وتقدم على هذا العمل محاولة ان تستبقيه في النطاق الدستوري ، أو في سياق التقاليد ، مراعاة منها لشعور المجتمع واحترامه العميق للسلطة .

وهـــذا ما حدث في انجلترا حين قامت القوى الثورية بعملها ضد الملكية ، واستبقت عملهـــا في نطاق البرلمان . وحدث أيضاً في الثورة الفرنسية حين حاول الثوار ان يؤلفوا المجلس الوطني للثورة باحياء مجالس الاقاليم العامة . واقامت الثورة الروسية التي نشبت عام ١٩١٧ أول الأمر حكومة دستورية مؤقتة في نطاق « الدوما » . ولكن الحركات الثوريـــة لا تستطيع ان تبقى دائماً في النطاق الدستوري . وأكثر ما تتعذر عليها الدستورية ، اذا ما طال مخاض الشعب بالثورة ، ثم انفجرت مرة واحدة، وأتت عـــلى كل أثر من آثار النظام القديم . ولهذا الانهيار التام للنظام القديم أصداء بعيدة تفتح امام الثورة آفاقاً جديدة ، وتثير أماني جديدة، وتفسح المجال أمام الزعماء المتطرفين للسيطرة على الموقف .

وتسن الثورة دستوراً جديداً للحلول محل الوضع الدستوري القديم ، الذي قضت عليه . ولكن صانعي هذا الدستور يحتاجون الى وقت طويل ليوطدوا سلطتهم ، وليجعلوا للدستور الجديد حرمته في النفوس . ومـا دامت السلطة الدستورية مستجدة وغير موطدة ، فان الصراع مطرد بين مختلف الفئات الثورية . لأن كل فئـــة تريد أن تصبح الفئة المسيطرة . ويفسح هذا الصراع الفئوي المجال لبروز الزعيم ، الذي يعرف كيـف يضبط عاطفته ويفرض ارادته . ويصبح للزعامة في هـذه الحالة ، كما

يكون لها دائماً في فترة الأزمة ، دور علوي . ويصبح الشعور العام مؤاتياً للزعيم المتطرف ، الذي يعرف كيف يسير نحو هدفه بقوة وقسوة ، وكيف يعد النـــاس بفردوس جديد وأرض جديدة . فالعواطف الشعبية تتجاوب في وقت الأزمة مع مثل هذا الزعيم . ويفجر انهيـــار النظام القديم في النفوس الرغبة في المزيد من التغييرات الحاسمة ، ويوهن الأواصر الاجتماعية . فاذا ما تهافتت هذه الأواصر تحرك الجمهور تحركاً عاطفياً كالقطيع ، واصبح يرنو للزعيم ، الذي يعطي لحركته وجهة جديدة ، والذي يستطيع ان يجسم عبقرية الثورة ، وان يملأ الفراغ السلطوي الذي احدثته . فيبرز هذا الزعيم كما كان يبرز الطغاة في المدن اليونانية القديمة الثائرة ، وكما يبرز كرومويل في الثورة الانجليزية وروبسبير في الثورة الفرنسية ولينين في الثورة الروسية .

فاذا ما تولى الزعماء المتطرفون السلطة ، اصبحت مهمتهم الأولى تنفيذ البرنامج الذي وعدوا به . فهم ملتزمون بهذا البرنامج التزاماً مطلقاً ، فيتحتم عليهم ان يستعملوا اقسى الوسائل في تنفيذه . ولا يردعهم اى شيء عن استعمال اقصى ما يمكن من شدة في هذا السبيل . فالناس من حولهم في حالة هياج واضطراب . ولا بد لهم ان يوجهوا هذا الهياج ضد خصومهم ، وان يعبئـــوا الشعب لخوض الحرب ضد اعدائهم في الخارج . ولا بد لهم ان يتصرفوا بسرعة وبدون اية شفقة لتوطيد سلطتهم ، ولاحلال النظام محل الفوضى ، ولتلبية رغبات الشعب ، لئلا يؤدي به تطاول الحرمان وتثاقل الآلام الى الانقضاض عليهم .

ولا يمكن للحكومـــة الجديدة في مثل هذه الحال ، الا ان تكون ديكتاتورية . ولا يمكن للحاكم الجديد الا ان يكون ديكتاتوراً . فاذا ما كان الديكتاتور ماركسياً ، فكر بان ديكتاتوريته هي مرحلة مؤقتة في سبيل تحقيق اهداف الثورة . وهذا هو مفهوم الديكتاتورية كما اخذه الحكام الشيوعيون عن التعاليم الماركسية . ولكن هـــذا المفهوم يساور

فكر الديكتاتور اكثر مما يقيّد عمله . لأن عمله مستمد من الظرف الذي يحكم فيه . ويتطلب منه هذا الظرف ان يدخل اصلاحات سريعة ، وان يفرض هذه الاصلاحات على رفاقه وانصاره واعدائه على السواء . فلا يقبل من اي منهم افتراضاً او انتقاداً . وتمس هذه الاصلاحات حياة الملايين من البشر ، وليس لهؤلاء الا ان يذعنوا لها بدون شكوى او تذمر . فالثورة تحمل لهم الحرية ، ولكن تطبيق برنامج الثورة يفرض النظام وينشر الرعب . وابطال الحرية الجديدة يهمهم قبل كل شيء ان يستأصلوا كل من تسول له نفسه ان يقف في طريقهم ، وأن يقضوا على كل من يفكر بمقاومتهم . ولذلك يفرضون رقابة صارمة ، وينشرون الجواسيس والمخبرين ، وينزلون اشد العقوبات بكل من يخرق احكام الرقابة .

وتكون فترة الثـــورة الأولى فترة استقامة مبدئية واجتماعية . ولكن الاستقامة السياسية ما تلبث ان تحل محل الاستقامة المبدئية . ويقترن الانتقال من الطور الأول الى الطور الثاني بحدوث تغير نفسي لدى القائد والمقربين اليه ، ما تلبث ان تسري عدواه الى سائر الاتباع . ويتجلى هذا التغير في التحول من التأكيد على مبادىء الثورة واهدافها الى التأكيد على وجوب الاحتفاظ بالسلطة ، وعلى ضرورة القضاء على اية معارضة ، وتعترض تحقيق المثل الأعلى الذي اتخذته الثورة هدفاً لها صعوبات عملية تساعد على حدوث هذا التغير . كما يساعد عليه قصور الطبيعة الانسانية عن بلوغ مستوى المثل الأعلى الرفيع . ويبدأ هذا المثل الأعلى كرؤيا في نفوس انبياء الثورة . ولكن وضع ابطال الثورة الذين يطبقونها يختلف عن وضع انبيائها . فقد ينجح هؤلاء الأبطال في استبدال حكم الطبقـــة الأرستقراطية بحكم الطبقة المتوسطة . وقد يتوصلون الى رفع الطبقة العاملة الى ذروة السلطة . ولكن كل هذه التغييرات الشكلية لا تؤدي الى تغيير النفوس ، ولا تعني ان الحكم الجديد هو حقـــاً حكم الحرية والمساواة والأخوة ، او حكم المجتمع الذي زالت منه الطبقية .

فاذا ما شهد الناس الفرق بين المثل العليا التي يتوقون اليها والواقع الذي يعيشون فيه ، اعترى الفتور حماسهم للثورة ، وتضعضع ايمانهم بها ، وأصبح الاعتقاد بها وقفاً على غلاة الثوريين . وتستمر دعاية الحكومة محاولة اذكاء الحماس ، ولكن لهجتها الدعاوية تتغير تغيراً تدريجياً . وتكثر المنازعات في سبيل السيطرة بين ابطال الثورة . فيعمد المنتصرون الى القضاء على المدحورين . وتنشب ازمات جديدة بعضها داخلي وبعضها خارجي . وتفضي الأزمات الخارجية الى حروب مع الدول الأجنبية . فيصبح الاذعان للحكومة في مثل هذه الظروف اشد اهمية من الايمان بالثورة .

فتدخل الثورة حينئذ في فترة جديدة اصطلح خبراء الثورة الماركسيون على تسميتها « بالترميدور » . وهو اسم الشهر الذي دخلته الثورة الفرنسية في تموز ١٧٩٤ بعد سقوط روبسبير ، فانتهى بسقوطه عهد الارهاب ، وبدأت الردة ضد مظالم الثورة الفرنسية وضد مبادئها . فاصبح بذلك « الترميدور » عنواناً للردة ضد الثورة . وهي ردة يمكن ان تحدث ضد اية ثورة كما حدثت ضد الثورة الفرنسية . ويمكن ان تحدث سواء اسقط زعيم الثورة ام لم يسقط . وتؤذن هذه الردة بنهاية الثورة ، ولكنها لا تستطيع ان تقضي على روحها ، ولا على الأثر الذي احدثته في مجرى التاريخ.

وللثورة دورتها التاريخية . وقد وصفنا هذه الدورة هنا وكأنها واحدة في جميع الثورات . وهذا تعميم غير صحيح . لأن لكل ثورة خصائص تختلف عن خصائص غيرها . والتاريخ لا يعيد نفسه ، ولكنه يعيد ابراز النزعات الثابتة في النفس الانسانية . وليس لجميع الثورات الكبرى سلسلة واحدة من العواقب . وليس لها كلها « ترميدور » واحد . ولا يحين « ترميدورها » في وقت واحد ولا بطريقة واحدة . فلربما جاء كمرحلة تغير مفاجىء في بعض الثورات ، ولربما تعذر توقع حدوثه في ثورات اخرى . وليس من السهل مثلاً الاتفاق على « ترميدور » الثورة الروسية ، وما اذا كان حلوله في عهد لينين او ستالين . ولا يمكن تحديد وجهة

واحدة للتغيير الذي يحدث . فلربما ادى الى الارتداد للطرق القديمة ، او الى تحوير جزئي يدفع الثورة في وجهة اكثر دهاء من وجهتها الأولى . وكيفما اختلفت وجوه الردة ، فانها تؤدي كلها الى الانكفاء من طريق الثورة الأول ، وتفضي الى فتور في المواقف والرؤى الثورية ، وتنتهي الى احلال الهدوء والسكون محل الانفعال والاضطراب .

ولكل ثورة « ترميدورها » ، كما ان لها مجراها المنبثق من ظروفها الخاصة . وتقرر هذه الظروف كيفية انفجارها ، كما تقرر مصيرها . وتختلف الظروف من ثورة لأخرى باختلاف الوسائل السلطوية السائدة لدى حدوث الثورة ، وباختلاف احوال القوات المسلحة والمواصلات والدعاية والحيـــاة في المدن والتقدم الصناعي وما شابه ذلك من امور . وتختلف الاستراتيجية الثورية من ثورة لأخرى باختلاف هذه الظروف والأحوال . فليس هناك استراتيجية ثورية واحدة يتكرر استعمالها مرتين. وهذه حقيقة ايدتها دراسات الباحثين التي تناولت مختلف الثورات .

ولربما اخفقت الثورة اخفاقاً تاماً او جزئياً ، فيؤدي اخفاقها الى حدوث ما يعرف « بالثورة المضادة » . وهذا التضاد ظاهرة مألوفة في التغييرات الانسانية ، التي يجتاح فيها الجديد القديم ، فيحاول القديم البقاء او العودة بمختلف الطرق والأشكال . وقد حصل هـــذا حين اجتاح الدين السحر ، وعاد السحر الى الظهور في صور دينية جديدة . وحصل في المانيا النازية بعد ان نسخت القومية العصبية القبلية ، فعادت هذه العصبية الى الظهور في صور قومية حديثة . وحصل في الاتحاد السوفياتي ، الذي ارادت الشيوعية ان تحل فيه النزعة العالمية محل النزعة القومية ، ولكن هذه النزعة ما لبثت ان ظهرت من جديد .

ولكن العناصر القديمة المتربصة تستطيع في بعض الأحوال ان تسترجع من القوة ما يمكنها من الانقضاض على النظام الجديد والقضاء عليه . فاذا فعلت ذلك عرفت حركتها الرجعية هذه بالثورة المضادة . واكثر ما

يتوفر نصيب النجاح لمثل هذه الثورة في الفترة الأولى من قيام النظام الجديد ، قبل ان يتاح له ان يوطد سلطته ، وان يقضي على الفوضى . فتشق الحركات الرجعية طريقها خلال هذه الفوضى ، كما فعلت الحركات المناوئة للديموقراطية ، التي وقعت بين الحربين العالميتين ، والتي حملت الأميرال هورتي الى الحكم في المجر ، ورفعت فرانكو الى الحكم في اسبانيا .

والثورة الفاشستية في ايطاليا هي ايضاً ثورة مضادة ، ولكنها تختلف عن غيرها من الثورات المضادة ، لأنها جاءت بعد فترة طويلة من الحكم الديموقراطي . ولكن هذا الحكم لم يكن مستقراً . وواجهته أزمات خطيرة . واحتدمت المنازعات في ظله بين المتطرفين ، وساد الشعور بحتمية وقوع الثورة ، واصبح الاختلاف بين الذين يريدونها ثورة اجتماعية او ثورة مضادة . فأخذت الفاشستية هذا الجو النفسي بعين الاعتبار ، وجعلت تبشر « بعالم جديد شجاع » لتخفي وراء هذا التبشير حقيقتها كثورة مضادة . ووضعت لنفسها تقويماً تاريخياً خاصاً ، كما فعلت الثورة الفرنسية ابتداء من السنة الأولى التي قامت فيها .

وكانت الثورة النازية ايضاً ثورة مضادة . وهي اشد رجعية من الثورة الفاشستية ، وان اتفقت الاثنتان في غاية واحدة ، وهي اعادة الأساطير السلطوية القديمة . ولم يكن بالامكان اعادة هذه الأساطير الا بتبني مطالب الطبقات ، التي لم تكن بعد موجودة حين سادت هذه الأساطير . ولم يكن بالامكان النجاح الا باعتماد الروح الثورية ، التي اطلقتها الأزمات وشحذتها حالة التوتر في الأزمنة الحديثة . فأخذت الحركتان بهذه الروح ، لتخفيا وراءها طبيعتها الرجعية ، ولتوهما الناس بأنهما حركتان تقدميتان تبنيان نظاماً جديداً يشع نوره على الجميع .

وان بوسعنا ان نستمد الكثير من العبر حول الطبيعة الانسانية والحكومة من دراسة الثورات المضادة . ويهمنا ان ننوه هنا بعبرة واحدة . وهي

العبرة التي نستوحيها من ملاحظة موقف المحافظين الراديكاليين من النظام والقانون . فكثيراً ما يعلن الاستبدادي المتطرف في محافظته ان موقفه من النظام والقانون يختلف كل الاختلاف عن موقف الراديكالي . فهو يعلن انه يقدس القانون ويحترمه ، بينما يعبث به الراديكالي ، ويجترح البدع ليقوض بها النظام القائم . وادعاء المحافظ هذا هو ادعاء باطل . لأن ملاحظة تصرفات المتطرفين من المحافظين والثوريين والرجعيين تدل على انهم يتشابهون ، وعلى ان هذا التشابه واضح في موقفهم من القانون . فهم جميعاً ابطال القانون والنظام ما دام الحكم حكمهم . وهم اعداء له اذا اصبح الحكم حكم غيرهم . والمحافظ يكثر الحديث عن القانون والنظام ، ويعني بهما قانونه ونظامه هو . فاذا فرض عليه قانون يخالف هواه كان هو اول المتمردين عليه . وهو مخلص للقانون والنظام ما داما متفقين مع مقاصده ، وما دام حزبه هو الذي يطبقهما ، وما دام هذا التطبيق يضمن له مكانة اجتماعية ممتازة . فاذا تغير هذا الوضع ، تحول المحافظ الى عدو للقانون والنظام .

وقد حدث مثل هذا للمحافظين المتطرفين الانجليز كما حدث لغيرهم . وانتقد هؤلاء روح الارلنديين الثورية ، فلما انتصرت الثورة الارلندية ، وخسر المحافظون الانجليز قضيتهم ، اصبحوا هم بدورهم مستعدين لاشعال الثورة في ارلندا .

وكان هتلر في اول حياته جندياً مثالياً في نظاميته . ولكنه ما لبث ان اصبح متمرداً . وبدأ تمرده في بلدته ، ثم اخذ يشيع الفوضى في المانيا كلها ليشق خلالها الطريق لحزبه لتسلم الحكم .

وكان موسوليني ثائراً راديكالياً اول حياته . فلما تسلم الحكم اصبح يبشر بقدسية النظام .

وابتدأ الشيوعيون الروس دعاة ثورة . فلما اصبحوا في الحكم تحولوا لأبطال نظام ، اخذوا يفرضونه على المجتمع كله بالحديد والنار .

ان بين هؤلاء محافظين متطرفين وراديكاليين متطرفين . ولكن وجه

التشابه بينهم هو ان المحافظ المتطرف ، اذا ما خسر قضيته وراوده الأمل في انتصارها من جديد ، اصبح ثورياً ، واذا خانه هذا الأمل اصبح فوضوياً . واما الراديكالي المتطرف ، فانه اذا ما انتصرت قضيته ، اظهر نفس التعلق بالقانون ، الذي كان يؤاخذ عليه الرجعية . وقد رسمنا هنا صورة للثورة الطبقية الكبرى . ولا تنطبق هذه الصورة على حركات الاحتجاج المحلية او الفئوية مهما كانت درجة عنفها . ولا تشمل الحركات الثورية الاجهاضية ، التي تفتقر الى الحيوية اللازمة لابلاغها مقاصدها الثورية ، كحركة سبارتاكوس في آخر ايام الجمهورية الرومانية ، وحركة جاك كاد في انجلترا في القرن الخامس عشر ، « وثورة الفلاحين » في المانيا في القرن السادس عشر ، وغيرها من الحركات المماثلة . ولا تشمل بعض حركات العصيان العابرة ، التي قامت هنا وهناك ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي ، كالحركات « الراديكالية » في غربي الولايات المتحدة ، وقد صدرت هذه الحركات عن اقوام يعتريهم الاستياء من سنة لأخرى لتقلب احوالهم الاقتصادية ، فيستسلمون لما هم فيه حيناً وينفجرون حيناً آخر . ولا يمكن ان تعتبر هذه الانفجارات العابرة ثورات . والثورات الحقيقية هي الحركات الكبرى ، التي تقوم بها طبقة بكاملها ، يدفعها اليها شعورها بأنها مضطهدة بوصفها طبقة معينة ، وتحركها ارادة استبدال ذلها كرامة ، وتفلح في تحقيق ما تريده .

وتعود أهمية هذه الثورات الى ما تحدثه من تغيير في النظام الاجتماعي . ولا يمكننا ان نقدر هذا التغيير حق قدره الا اذا تذكرنا حالة النظام ، الذي تسيطر عليه اقلية اوليغاركية ، وما تمارسه هذه الاوليغاركية من كبت للقوى ، التي تنشد التغيير الاجتماعي . وما دام هذا الكبت قائماً اصبحت الاوليغاركية كالقشرة اليابسة ، التي لا بد من كسرها لتحقيق اي تغيير . وتتولى الثورة الاجتماعية عملية كسر هذه القشرة . وما دمنا نعرف ان الاوليغاركية هي التي تسيطر دائماً على الحكم ، اصبح بوسعنا

ان نقدر اننا ندين لهذه الثورات بالتغييرات الاجتماعية التي حدثت في التاريخ .

وقد حملت هذه الأهمية التاريخية للثورات الاجتماعية المفكرين السياسيين على الاعتناء بدراستها أو بدراسة كيفية تمكين الشعوب من الاستغناء عنها . وكان ثوسيديدس في مقدمة الذين تعرضوا لها بالملاحظة والدرس . فتناولت ملاحظاته أسباب الثورات ، التي نشبت في المدن اليونانية أثناء الحرب البلوبينيزية . فرد هذه الاسباب للحرب ، لأنها تعود الناس على حالة القتال ، فيهون عليهم القتال في الثورة بعد أن ألفوه في الحرب . ثم يعود الى تحليل أسباب الثورة والحرب معاً،فينسبها الى « الشهوة والطمع اللذين يدفعان الانسان الى طلب السلطة » .

ويرى ارسطو ان فقدان المساواة بين أبناء المجتمع الواحد يخلق بينهم الشعور بالظلم ، وهذا الشعور هو مصدر الثورة . وينجم في نظره فقدان المساواة عن التفاوت في الامتيازات الاجتماعية أو في المنزلة أو في الثروة . وتجره هذه الملاحظة الى التقرير بحق بأن الثورات تحدث في النظم الاوليغاركية أكثر مما تقع في النظام الديموقراطي . ولذلك فان أحسن طريقة لتفاديها هي توسيع قاعدة تقبل النظام القائم .

ولم يضف الى هذا التحليل للثورة شيء يستحق الذكر حتى القرن التاسع عشر ، حين وضع ماركس وانجلز نظرية جديدة للثورة وأعطياها في الاعلان الشيوعي أهمية تاريخية حاسمة لم يعترف بها من قبل . وذهب ماركس في تقييمها إلى حد لم يذهب اليه أي مفكر قبله . لأن المفكرين الذين سبقوه استنكروا الثورة وان وجدوا لها ما يبررها. وأما ماركس فقد اعتبرها « القوة المحركة للتاريخ » ، والمسؤولة عن كل تقدم اجتماعي عظيم .

وتستند النظرة الماركسية حول الثورة الى المفهوم الماركسي للطبقة الاجتماعية ، الذي سبق لنا ان تحدثنا عنه في الفصل السادس . ويحسن

بنا ان نقدم الآن تعليقات اضافية على الموضوع تبين العلاقة بين آراء بعض المفكرين اليونان وآراء كارل ماركس . ونعني بذلك الآراء التي نجدها لدى ثوسيديدس وافلاطون حول المجتمع الذي يضم الاغنياء والفقراء، فيكون في الحقيقة مجتمعين : مجتمع الأغنياء ومجتمع الفقراء . فقد اقتبس ماركس هذه الآراء اليونانية القديمة وصاغها في نظرية عقائدية جديدة . واعتبر ان مجتمعي الاغنياء والفقراء يؤلفان طبقتين يستحيل التوفيق بين مصالحهما المتعارضة . ولذلك يحتدم بينهما الصراع الطبقي ، الذي يظل محور حركة التاريخ ، ولا يبلغ نهايته الا بالثورة .

ونظر ماركس الى هذه الثورة نظرة الرسول المتلبس شخصية العالم ، فأعلن بأن هذه الثورة الحتمية ستؤدي الى انتصار الطبقة المستغلة . وحمله ايمانه المطلق بهذه الثورة ، ويقينه بحتمية انتصار المحرومين فيها ، على تجاهل أية عملية أخرى من عمليات التغيير الاجتماعي . ولم ير منها إلا ما يتصل بالصراع الطبقي ، وما يعجل النصر المنتظر . وتغاضى عن وفرة الفئات الاجتماعية ، وفاته ادراك ما يعرض لمصالحها من تصادم في بعض الأحيان ، وما تكون عليه من توافق أحياناً أخرى .

وكانت فكرة الصراع الطبقي متسلطة على ذهن ماركس وانجلز تسلطاً تاماً . فلم يستطيعا تصور عمليات التغيير السلمية ، التي يمكن ان تحدث في ظل الديموقراطية . فالمصالح الطبقية المتنافسة في سبيل تحقيق فوائد خاصة تتباعد وتتلاقى . فاذا ما التقت حول مصلحة مشتركة تضافرت جهودها ، لكي تحقق بالطرق السلمية تغييراً اجتماعياً يستفيد منه الجميع. ومثل هذا التلاقي مستحيل الوقوع في نظر ماركس وانجلز ، ولذلك فمن العبث التحدث عن دولة شعبية حرة . ويصرح انجلز بان مثل هذه الدولة مستحيلة . ويؤيد لينين هذا التصريح ، ويؤكد ان الدولة لا يمكن ان تكون سوى اداة للقضاء العنفي على الخصوم . وما دام الأمر كذلك، فلا بد من وقوع الحرب الأهلية ، ولا بد من الاستعداد لها ، ولا بد

ان يظل الصراع محتدماً الى ان تقوم البروليتاريا بثورتها ، وتلغي الطبقية الاجتماعية . وظل ماركس يبشر بهذه النظرية حول الثورة الطبقية الاجتماعية حتى السنين الأخيرة من حياته . فأدخل عليها بعض التعديل في كتاباته الأخيرة . وصورها الى حد ما الشراح الذين أعادوا النظر في نظرياتـه بعد وفاته . ولكن لينين ما لبث أن أعاد اليها كل ما كانت عليه من قوة وشدة ، وجعل منها المبدأ النهائي للثورة السوفياتية .

وقد هزت الثورة السوفياتية العالم كله ، وأظهرت مرة أخرى مـا للثورات الاجتماعية من أهمية بالغة في حياة الناس . ولكنها لم تقدم البرهان على صدق العقيدة الماركسية صدقاً أزلياً . ولا يمكن اتخاذ قيام الثورة على هذه العقيدة أو انتصارها بها برهاناً على صحتها . لأن العقيدة لا تفسر جميع الأحداث التي رافقت الثورة . والقوى الاجتماعيـة التي تفعل في التغيير الاجتماعي والاقتصادي هي أعقـد وأوسع من ان تفسر بمثل هذه البساطة .

وتتفتح هذه القوى عن امكانات ومفاجآت تختلف كل الاختلاف عما كان مقدراً لهـا . وهذا ما حدث في الثورة السوفياتية ، التي اتخذت مجرى يختلف عما توقعه ماركس ، وعما قدره لينين ، ويتعـارض كل التعارض مع تنبؤاتهما .

ويجب أن تذكرنا هذه الحقيقة بأن الصراع الطبقي وحـده لا يصنع الثورة ، وبأن هناك عوامل اجتماعية أخرى لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار . فلا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار التصادمات ، التي تقع في الصراع على السلطة ، كما تؤخذ بعين الاعتبار التصادمات الناتجة عن اختلاف المصالح الاقتصادية . ثم إن العلاقات بين الناس ، أفراداً أو فئات ، لا تتوقف على أوضاعهم الطبقية فحسب . ومـا يحدث بينهم من اتفاقات كبيرة وانقسامات كبيرة لا يعود للاعتبارات المادية وحدها .

ويغفل الماركسيون عن كل هذه الحقـائق . فهم يريدون ان يغيروا

العالم بالعنف ، ولذلك يأخذ العنف عليهم مجامع تفكيرهم ، ويحملهم على ان يفرضوا تصوراتهم على عمليات التاريخ في الماضي والمستقبل ، بدل ان يحاولوا تفهم حقيقة هذه العمليات . وموقفهم هذا هو موقف غلاة المؤمنين بأي مذهب ، الذين يعتقدون بأن الحقيقة أوحي بها اليهم .

ولذلك فانهم لا يرضون باعتبار افكارهم نسبية ، بل يؤمنون بها باعتبارها حقائق مطلقة . وينتقدهم مانهايم على هذا الموقف ، ويقول : « ان النظرية الماركسية تأخذ الوجه الجانبي لتصادم مطلق ، وتجعل منه حالة طبيعية ، ولا يقر علم الاجتماع الماركسيين على ذلك ، لأنه لا يعترف بوجود منازعات طبقية مطلقة . والطبقات قد تتنازع في بعض الحالات وتتعاون في حالات أخرى . وايثارها للتعاون أو للعمل الثوري رهين بعوامل كثيرة منها امكانات المستقبل وتجارب الماضي » .

ويعني هذا ان الثورة الاجتماعية هي أداة خاصة من أدوات التغيير الاجتماعي ، ولكنها ليست أداته الرئيسة . وتتوقف التغييرات الاجتماعية الكبرى على عدة عوامل. ولا يجوز تفسيرها بعامل واحد من هذه العوامل . وللتاريخ فترات تكثر فيها الثورات وتحسم الكثير من المشاكل . ولكن هناك فترات أخرى لا تقع فيها أية ثورة أو يندر وقوعها . وقد خلت القرون الوسطى من الثورات الاجتماعية ، ولم يقع منها إلا القليل في الشرق القديم،ووقع منها القليل في أوروبا قبل نشوب الثورة الفرنسية . وشهدت أوروبا قبل هذه الثورة انهيار النظام الاقطاعي . ولكن هذا الانهيار لم يأت نتيجة مباشرة لنشاطات ثورية .

وتشهد بعض البلاد من الثورات الاجتماعية أقل مما تشهد بلاد أخرى. وهذه انجلترا لم تحدث فيها أية ثورة منذ عام ١٦٨٩ . وثورتها عام ١٦٨٩ لا يمكن ان تعتبر من النوع الاجتماعي العنيف الذي نتحدث عنه .

وتكثر الثورات الاجتماعية في الأزمنة ، التي تقبض فيها الاقليات الطبقية الاوليغاركية على ناصية الحكم بشدة ، وتحاول أن تبقى فيه بالقمع

والقسوة . وتستعمل تدابير القمع القاسية ضد جماهير الشعب المتيقظة بتأثير بعض الحركات الاجتماعية والثقافية ، التي تبعث لديها آمالاً جديدة في قدرتها على أن تقضي على السلطة القائمة . وقد حركت هذه الآمال الثورية الجماهير في المدن اليونانية من القرن السابع الى الخامس قبل الميلاد، وفي روما الجمهورية منذ القرن الثاني حتى ظهور القيصرية ، وفي العالم المعاصر منذ انفجار الثورة السوفياتية حتى الآن . وكانت كل هذه الفترات ، وبصورة خاصة الفترة التي أعقبت الثورة السوفياتية ، فترات كثرت فيها الحروب . فجاء هذا مصداقاً لاعتقاد ثوسيديدس ، بأن الفترات التي يألف الناس فيها الحرب تهيؤهم لتقبل العنف المدني أو الثورة .

ونستخلص من كل ما ذكرناه وجود علاقة بين الثورة الطبقية والمقاومة الاوليغاركية للتغيير الاجتماعي . وتبدو هذه العلاقة في الظروف المؤاتية ، التي يطالب فيها المستَضْعَفُون أو المستغَلُّون بتحسين أحوالهم ، فترفض الاوليغاركية مطالبهم رفضاً باتاً ، فيتذرعون بالثورة الطبقية لتحقيق هذه المطالب . وينطلقون في الثورة مدفوعين بالضغينة ، التي يغذيها في نفوسهم الشعور بالاضطهاد ، الذي ينشأ من شقائهم بالتفاوت الاجتماعي . ويكون انطلاقهم الثوري نتيجة لتغير اجتماعي وثقافي لم تتح له حرية التعبير السياسي ،فيشتد الشعور بالاضطهاد والكبت،وينفجر في ثورة طبقية عنيفة .

ويقترن التفاوت الاجتماعي غالباً بالاستغلال الاقتصادي . ولذلك يصبح التحرر من قيود هذا الاستغلال الهدف الذي ينادي به زعماء الثورة ، والذي يجتذبون به الاتباع . وكان هذا التحرير هدف سولون في أثينا حينما دعا الى الغاء الديون ، وهدف جراشوس في روما حين نادى باعادة توزيع الاراضي الحكومية ، وهدف ماركس وانجلز حين اعلنا نهاية « عبودية الاجر » ، وهدف هتلر وهو ينادي بالغاء « عبودية الفائدة » ، ليخفي وراء هذا النداء الاغراض الحقيقية لثورته المضادة .

وللاستغلال الاقتصادي أثر هام جداً في احداث الثورة ، ولكنه لا يمكن ان يفصل عن العوامل الأخرى التي تحركها . ولا يعني التذكير بهذه العوامل التهوين من قبح الاستغلال الاقتصادي . فهو الوسيلة ، التي يستعملها الأقوى الذي لا رقيب عليه،لتوكيد بأسه تجاه من لا حول ولا قوة له . وهو الوسيلة لتجريد المضطهدين من حرياتهم وامكاناتهم في نفس الوقت ، الذي يحرمون فيه معاشهم . وهو اداة للتسلط على الآخرين . ولكن المراقب الموضوعي لتطور الثورة السوفياتية يستطيع ان يلاحظ انه ليس الاداة الوحيدة لهذا التسلط . وللتنديد بهذا التسلط واستنكار الاستغلال الاقتصادي سحره القوي لدى الجماهير . وهو أهون ما يمكن لزعماء الثورة ان يستهووا به النفوس . ولذلك يخاطبون الجماهير باللغة الاقتصادية لينالوا تأييدها للعمل الثوري . ولكن حوافز العمل الثوري لدى هؤلاء الزعماء ليست كلها حوافز اقتصادية . والكثيرون منهم كسولون وجراشوس ولينين ينتمون لطبقة اجتماعية أعلى من الطبقة التي حاولوا تهييج شعورها ضد الحرمان الاقتصادي . والكثيرون منهم يكونون كقادة الثورات الانجليزية ، الذين شنوا حملتهم على الحرمان ، وهم ينعمون بخيرات البحبوحة . وإذا كان للقواد الثوريين مصالح اقتصادية في الميزان فانها لا يكون لها الدور الحاسم في دفعهم الى الثورة .

وأهم من الدافع الاقتصادي للثورة التوق للتحرر . لأن هذا التوق يحرك نفس الانسان أكثر مما تحركها الرغبة في الاستفادة المادية . والسلطة التي تستبد بالانسان لا تحرمه من موارده الاقتصادية فحسب ، ولكنها تكبت كل مقومات شخصيته . فاذا ما ثار في سبيل حرية جديدة ، فان ثورته لا تستهدف دفع الاستغلال الاقتصادي فحسب ، ولكنها ترمي الى ازالة جميع وجوه الحيف السلطوي التي تقيد حركة وجوده .

وليس من قبيل الصدفة ان يقترن اسم كارل ماركس بالحركات الثورية الحديثة . ولا يمكن ان تفسر هذه الظاهرة تفسيراً مادياً .

والاقرب الى الصواب أن تفسر تفسيراً اجتماعيـاً . فهو ممن عانوا من الاضطهاد الاجتماعي أكثر ممـا عانوا من الاضطهاد الاقتصادي . وهذه هي سنة الثورة في الفئات التي تعاني الاضطهاد أو التمييز الاجتماعي . ان هذه الفئات تعاني التفاوت الاجتماعي لأمد طويل . فتحرك فيها هذه المعاناة المرارة والكراهية والضغينة ضد مضطهديها . وتتكاثف هذه المشاعر مع مرور الزمن ، وما تلبث أن تنفجر في ثورة طبقية حين تتوفر لها الظروف المؤاتية .

والتفاوت قائم في جميع العلاقات بين الناس . فالناس متفاوتون في الاهلية ، والقوة والثروة ، والمنزلة ، والحظ ، والمصير . ولكن هناك نوعان من التفاوت يثيران الاحتجاج الـذي يبلغ في الظرف الملائم حد الثورة ، وهما : التفاوت البالغ في الثروة والتفاوت في الفرص . ولكل منهما مظاهره المثيرة.ومظهر الأول التباين الصارخ بين الثروة والاستحقاق، بحيث يقع كل منهما في الطرف المناقض للآخر، ويكون في احد الطرفين اثراء ضخم مجرد من الاهلية ، وتقع في الطرف الآخر الاهليـة مقترنة بالحرمان التام . ويستثير مثل هـذا التباين الضغينة في أعماق النفس ، ويذكي هذه الضغينة حرمـان المستضعفين من الحد الأدنى من مستوى العيش الكريم . وأما تفاوت الفرص فانه وليد التفاوت في السلطة . وهذا التفاوت مدعاة لشعور عميق بالظلم . ومنشأ هذا الشعور الوعي لأن الفوراق بين انسان وآخر ليست فوارق في الأهلية أو الشخصية ، ولكنها فوارق بين فرص يستفيد منها المستأثرون بالسلطة ، بينما تنكر هذه الفوائد على الذين لا سلطة لهم . ويقوى هذا الشعور ويشتد هـذا الوعي مع انتشار التربية . لأن انتشارها يزيد من عدد الناس الواعين لامكاناتهم ، والمتألمين لحرمانهم من الفرص اللازمة لتحقيقها .

ويستولي الشعور عـلى الناس في مختلف المجتمعات ، بأن التفاوت القائم هو أمر مصطنع ، ويعبرون عن هذا الشعور بأساليب شتى . فاذا

ما كان النظام الاجتماعي سكونياً جاء هـــذا التعبير من وحي اليقين بأن القدر يسوي بين جميع الأشياء .

فالصولجان والعرش لا بد ان يزولا
وكل شيء صـــائر إلى التراب
مثلما يصير اليـــه المنجل والمحراث

ولربما رجع الناس بفكرهم الى أصل الخليقة ، ليذكروا بأنه لم يكن آنذاك فرق بين انسان وآخر :

كان آدم يتـــأمل
وكانت حواء تمشي وراءه
فأيهما كان السيـــد ؟

فاذا ما تقدم تفكير الناس بما هم عليه من تفـاوت ، ولم يستطيعوا ان يتخلصوا منه في هذا العالم ، نسجوا « أوتوبيات » ، تزين لهم المساواة عـــلى أحسن ما يمكن أن تكون عليه في عالم آخر . ولم تكتف بعض الجماعات الصغيرة بالتغني بهذه « الاوتوبيات » ،ولكنها هجرت العيش الذي تعاني فيه التفاوت،لتقيم عيشاً آخر قوامه المساواة . وحدث هذا لكثير من الجماعات التي نزحت من مواطنها الاولى الى الولايات المتحدة ، ومنهـا الجماعات التي سعت لاقامة المساواة بينها على أساس ديني « كالشكرز » ، و« الربيست » ، و« المينونيت » ، و« الهترّيت » ، و« الدوكوبورس » . ومنها الجماعات الرهبانية بمختلف أنواعها . وقد استطاعت هذه الجماعات الدينية ان تصمد لموجات التغيير أكثر مما صمدت لها الجماعات غير الدينية ، وحاولت ان تبلور الاعتقاد الديني في المساواة في الحياة الدنيوية . ولكن أكثر المأخوذين بهذا الاعتقاد يتخذون موقفاً ساكناً من التفاوت الاجتماعي الدنيوي . لأن هذا التفاوت هو في اعتقادهم أمر عابر ، والمساواة الأهم عندهم هي المساواة الأبدية التي تنتظرهم في العالم الآخر .

ويأخذ الناس بهذا اللون من التفكير في الظروف التي تكون فيهـا الأحوال هادئـة ومستقرة . ولكنهم يعرضون عنه اذا ما اضطربت الاحوال الاجتماعية ، ولاح لهم أمل التخلص من النظام الجائر المفروض عليهم . فيتحولون نحو ألوان اخرى من التفكير أقل استسلاماً للقدر من التفكير الديني . فيأخذ المعتدلون بفكرة التقدم الاجتماعي . ويتجاوزها الثوريون الى التهكم على الدين ووصم دعوته بأنها « افيون الشعوب » ، او بأنها « فطيرة في السماء » . وترفض الاوليغاركية المهيمنة على السلطة مطالب المعتدلين . فيخدم هذا الرفض الثوريين ، ويتيح لهم ان يعززوا دعوتهم ، وان يتشددوا في مطالبهم .

ويبدو الموقف الثوري اول الأمر ، وكأنه تعبير غير عمـلي عن الاحتجاج الاجتماعي ، يستهوي المحروم والفاشل والبائس ، كما يجتذب الاشخاص ذوي الرؤى ، الذين يرفضون الاستسلام للواقع او الفرار منه . ولكن هذه النظرة للموقف الثوري تتغير بقدر ما تصمد الاوليغاركية في وجه الاصلاح ، الذي يطالب به المعتدلون . لأن هذا التصلب الاوليغاركي يعمق ألم الناقمين على الوضع القائم ، ويدفعهم الى التوسع في نشاطهم السري ضد هذا الوضع ، ويشعرهم ان الثورة هي سبيل الخلاص الوحيد. ويقلب مفهوم الثورة شعورهم بالعجز تجاه الأقلية المتسلطة الى ايمـان بقدرة الكثرة المحرومة ، اذا ما توفرت لها القوة اللازمة على ان تنتصر على هذه الأقلية. ثم يتسع مفهوم الثورة لاسطورة خلاقة، وهي اسطورة الاعتقاد باستبدال البنية الطبقية للنظام القديم ، بنظام جديد تقلب فيه هذه البنية رأساً على عقب .

وتسري حينئذ الحركة الثورية بين فئات غير التي بدأت بينهـا . فينضم اليها الذين عاقهم النظام القائم عن تحقيق ما يصبون اليه ،والذين يريدون الانتقام من اسياد هذا النظام ، والذين آمنوا بقضيتها ، وتحمسوا لها حماسة شديدة . ويعزز هذا التطور من شأن قادة الحركة ، ويحولهم

من انبياء حالمين الى مهندسين لخطة الثورة ومدبرين لنجاح هذه الخطة . ويحملهم هذا التطور على ان ينظروا بشفقة وازدراء لاسلافهم الثوريين ، الذين لم يعرفوا كيف ينتقلون من حالة التفكير والتأمل الى حالة التطبيق والتنفيذ . وهكذا نظر ماركس وانجلز للذين سبقوهما من الثوريين ، امثال فورييه وسان سيمون وبرودون وروبرت أوين ، ونسبا اليهم جميعاً انهم اكتفوا بالمشاريع الوهمية ، وبالاشتراكية الخيالية . واما اشتراكيتهما الجديدة ، فانها الاشتراكية العلمية . وهكذا تشتد حركية الثوريين شيئاً فشيئاً . وكلما اشتدت هذه الحركية صوبوا سهامهم نحو قلب الاسطورة السلطوية ، التي يستند اليها النظام القائم .

فاذا اصابوا منها مقتلاً ، ونجحت ثورتهم ، احلوا اسطورتهم الجديدة محل الاسطورة القديمة ، وجعلوها مذهب النظام الجديد . ولكنهم لا يحققون كل هذا الا بعد ان يهدروا جزءاً من حركيتهم الثورية . ويهدروا المزيد منها وهم يمارسون الحكم ، ويواجهون الواقع وجهاً لوجه ، فيلاحظون انه يستعصي على التغيير ، وان الطبيعة الانسانية تظل لدى الحكام والمحكومين كما كانت عليه من قبل . ويلاحظون ايضاً ان للحكم متطلبات غير التي كانوا يتصورونها ، وان للسلطة مستلزمات لا بد لهم ان يغيروا اهداف حكومتهم الجديدة في سبيل التكيف معها . ويؤثر هذا التكيف على الاسطورة الثورية نفسها ، فتجمد وتصبح كالمذهب الذي لا يمكن ان يمس .

ولكن هذا الجمود لا يعني ان الثورة استنفدت اغراضها ، وانها اصبحت كما يزعم باريتو وميشلز وغيرهما من الكتاب ، في طريق الزوال ، وان النظام القديم عائد كما كان من قبل تحت اسماء جديدة . فهذا النظام لا يستطيع العودة كما كان بعد ان هتكت اسطورة الثورة اسطورة الطبقة او النسب او الملكية التي كان قائماً عليها .

من انبياء حالمين الى مهندسين لخطة الثورة ومدبرين لنجاح هذه الخطة . ويحملهم هذا التطور على ان ينظروا بشفقة وازدراء لاسلافهم الثوريين ، الذين لم يعرفوا كيف ينتقلون من حالة التفكير والتأمل الى حالة التطبيق والتنفيذ . وهكذا نظر ماركس وانجلز للذين سبقوهما من الثوريين ، امثال فورييه وسان سيمون وبرودون وروبرت أوين ، ونسبا اليهم جميعاً انهم اكتفوا بالمشاريع الوهمية ، وبالاشتراكية الخيالية . واما اشتراكيتهما الجديدة ، فانها الاشتراكية العلمية . وهكذا تشتد حركية الثوريين شيئاً فشيئاً . وكلما اشتدت هذه الحركية صوبوا سهامهم نحو قلب الاسطورة السلطوية ، التي يستند اليها النظام القائم .

فاذا اصابوا منها مقتلاً ، ونجحت ثورتهم ، احلوا اسطورتهم الجديدة محل الاسطورة القديمة ، وجعلوها مذهب النظام الجديد . ولكنهم لا يحققون كل هذا الا بعد ان يهدروا جزءاً من حركيتهم الثورية . ويهدروا المزيد منها وهم يمارسون الحكم ، ويواجهون الواقع وجهاً لوجه ، فيلاحظون انه يستعصي على التغيير ، وان الطبيعة الانسانية تظل لدى الحكام والمحكومين كما كانت عليه من قبل . ويلاحظون ايضاً ان للحكم متطلبات غير التي كانوا يتصورونها ، وان للسلطة مستلزمات لا بد لهم ان يغيروا اهداف حكومتهم الجديدة في سبيل التكيف معها . ويؤثر هذا التكيف على الاسطورة الثورية نفسها ، فتجمد وتصبح كالمذهب الذي لا يمكن ان يمس .

ولكن هذا الجمود لا يعني ان الثورة استنفدت اغراضها ، وانها اصبحت كما يزعم باريتو وميشلز وغيرهما من الكتّاب، في طريق الزوال، وان النظام القديم عائد كما كان من قبل تحت اسماء جديدة . فهذا النظام لا يستطيع العودة كما كان بعد ان هتكت اسطورة الثورة اسطورة الطبقة او النسب او الملكية التي كان قائماً عليها .

والنظام القديم لم يعد لروما بعد ان فقدت طبقة الاشراف احتكارها الى الأبد .

ولم يعد لفرنسا بعد ان خسر « العهد القديم » ما كان له من نفوذ .

ولم يعد الى المكسيك بعد ان جرد الملاكون والاكليروس من السيادة.

ولم يعد الى المانيا بعد ان تداعت فيها سلطة النبلاء .

ولم يعد الى روسيا بعد ان ذهب القيصر وذهبت معه التسلسلية الطبقية القديمة .

ان الثورة تأتي على النظام القديم وعلى مقوماته الأساسية . ولا يمكن ان يعود هذا النظام ، ولا ان تعود هذه المقومات . وما يعود الى الظهور هو غير هذا النظام وغير هذه المقومات. فقد تظهر نزعة جديدة الى الجمود تحل محل النزعة القديمة التي قضت عليها الثورة . وقد ينقلب التحرير الى عبودية . وقد تبرز صور جديدة للاستبدادية والقومية والمحافظة تخالف المعتقدات الثورية . ولكن علاقة الشعب بالحكومة تظل مختلفة عما كانت عليه من قبل . ويحتدم صراع الفئات والاحزاب في جبهة جديدة . واذا ظهرت في هذا الصراع المواقف والتقاليد القديمة ، فانها تعبر عن نفسها بصور جديدة . ويعني هذا ان الثورة الاجتماعية نسخت نظام الأشياء القديم ، الذي قلبته نسخاً تاماً .

العمليات الكامنة

ان الثورة الطبقية الكاملة هي حدث تاريخي نادر الوقوع . واذا حدثت كانت نتيجة تراكم تغيرات اجتماعية حال تصلب الاوليغاركية الحاكمة دون تبلورها تبلوراً سلمياً في النظام القائم . وهذا التصلب هو

خاصة من خصائص السلطة الحاكمة ، وبحملها على ان ترفض اي تنازل جزئي عن صلاحياتها . فتكون عاقبة ذلك فقدانها لوجودها ولكل ما لها من صلاحيات .

لكن السلطة الحاكمة لا تظهر دائماً مثل هذا التصلب الأعمى . فكثيراً ما يحصل للمهيمنين عليها ان يتأثروا بنزعات التغيير وان يتقبلوها تقبلاً تدريجياً . وقلما تكون السلطة متحجرة الى حد يجعل الثورة الطبقية ضرورة للقضاء على مقاومتها . ولذلك لا يجوز اعتبار هذه الثورة بوسائلها العنيفة السبيل الوحيد لاحداث تغييرات أساسية في النظام ، ولا يجوز الافتتان بالتغييرات التي وقعت ، والاستسلام للاعتقاد بأن مثل هذه التغييرات لا يمكن ان يتحقق بوسائل غير عنيفة . فليس من الصعب اظهار خطأ هذا الاعتقاد ، وليس من العسير اغطاء البرهان على ان التغييرات الكبيرة ، التي أدخلت على الأنظمة ، جاءت عن طريق خطى متتابعة عن طريق القفزات الثورية المتقطعة . وحدوثها على هذا النحو التدرجي اسلم عاقبة من حدوثها على النحو الثوري المباغت . لأن المباغتة الثورية تحمل مفاجآت غير منتظرة لأبطال الثورة انفسهم ، وتريهم انهم يريدون ادخال تغييرات لم يجر الاعداد الكافي لها على المستوى النظامي .

وتتضح لنا أهمية طريق التغيير التدرجي ، اذا ما قارنا بين التغيير الذي حدث في بريطانيا والسويد والنرويج من ناحية والتغيير الذي وقع في الاتحاد السوفياتي من ناحية أخرى . فقد سلكت الدول الثلاث الاولى عمليات تغيير تطورية تناولت شكل الحكومة وعلاقتها بالجماعة ، وجعلت الاختلاف ، بين ما كان عليه نظامها وما هو عليه الآن ، اوسع من الاختلاف ، الذي حققته روسيا بالثورة ، بين ما كان عليه نظامها في عهد القياصرة وما هو عليه الآن .

ويعود هذا الاختلاف بين تجربة الدول الثلاث التطورية والتجربة

الروسية الثورية الى سبب واضح . وهذا السبب هو مرونة النظام الديموقراطي ، التي تجعله اكثر تقبلاً للتغييرات الاجتماعية من سواه . فالمهم لدى حدوث هذه التغييرات هو تبلورها في نظام الحكومة ومؤسساتها وسياساتها . ويحدث هذا التبلور اذا لم يكن النظام الحكومي مبنياً على قاعدة طبقية جامدة ، واذا لم يكن فيه ما يحول دون نمو هذه التغييرات، ودون تكيف الاشكال الدستورية والسياسات الحكومية معها . فاذا كانت هذه التغييرات صناعية ، واقتضت تعديلات بنيوية في نظام الحكم ، فان البلاد الديموقراطية أقدر على تبني هذه التعديلات ، وعلى التوفيق بينها وبين تقاليدها السياسية . وتستطيع ان تحقق هذا التوفيق بالطرق السلمية التطورية . واما الطرق الثورية ، فانها تبرز الهوة المستفحلة بين النظام القائم والتغييرات المستجدة اكثر مما تؤمن الصيغة الجديدة للتوفيق المنشود. والوسائل العنفية ، التي تعتمدها تجعلها اقدر على تهديم القديم منها على بناء الجديد .

ولا يكفي ان تهدم الثورة بنية النظام العلوية لتحدث التغيير الذي تصبو اليه . ولا بد لها ان تتنبه للعمليات التي تحدث تحت سطح هذه البنية ، والتي تقرر طبيعة الحكومة وطبيعة النظام اكثر مما تقررها العمليات او الانتفاضات العلوية . ولا يغرنا ان هذه الانتفاضات تقوض من حين لآخر هرم القدرة ، لأنها ليست في الحقيقة سوى تعبيرات متأخرة اي مشوهة عن العمليات التحتية . ولهذه العمليات فعلها الدائم على مختلف المستويات ، ولكنها تظل مع ذلك متضافرة بطرق بالغة الاحكام . وهي على درجة من التعدد والتعقد تجعل ادراك جميع علائقها ودقائقها في غاية الصعوبة . ولذلك يحسب البعض ان بوسعهم ان يبسطوها، وان يشرحوها كلها من خلال قانون واحد من قوانين وجودها . فاذا بالبعض يرى ان التغيير البيئي هو الذي يتحكم بالعمليات الحكومية التحتية، ويرى البعض الآخر انه المناخ ، او انه متغير تكون السكان ، او متغير

علاقة السكان بالموارد المادية ، او المتغير العرقي ، او المتغير الثقافي . وكل هذه تبسيطات خادعة . وهي تعميمات لا تنطبق على جميع الحالات، لأن كل حالة تختلف عن الأخرى ولكل حالة خصائص تؤلف نمطاً جديداً .

ولا بد لنا ان نحيط بالحركية الاجتماعية بكاملها لنفهم حقيقة التحولات الحكومية . لأن هذه التحولات هي وليدة هذه الحركية الكلية . وهي حركية تدخل فيها جميع المتغيرات ، التي سبقت الاشارة اليها . ولذلك يتوجب علينا ان نرى تأثير كل متغير من هذه المتغيرات ، وان نلاحظ الدور الذي يمثله في المركب الذي يتألف منه ومن المتغيرات الأخرى . ويتطلب هذا درساً شاملاً لا نقدر عليه هنا . ولذلك سنكتفي بتقديم بعض الأمثلة على كيفية حدوث هذا التفاعل ، وسنختار بعض شواهد من وجوه التغيير التي تنتاب الحكومة ، والتي يكون حدوثها نتيجة تجاوب بين العمليات الحكومية والنزعات الاجتماعية ، التي تؤثر في هذه العمليات تأثيراً حاسماً .

ولنأخذ اولاً النزعات التي تنبثق من التغييرات التكنولوجية للحضارة الحديثة . فكل منها مقترن بتغيير في العلاقات الاجتماعية ، لأن التغيير التكنولوجي يجر معه ضوابط وعادات واتصالات ، وامكانات ، وترتيبات جديدة ، ويحمل معه ايضاً - كما نرى ذلك في الفصل المقبل -وظائف ومعضلات جديدة للحكومة . ولكننا لا نستطيع ان نتناول كلاً منها على حدة ، لأنها تؤلف نسبياً نظاماً من التغيرات المتماسكة ، ولهذا النظام خصائص مشتركة وقوة تأثير مشتركة . فاذا ما نظرنا الى التغييرات التكنولوجية على اعتبار انها كل متماسك ، وحاولنا ان نتبين تأثيرها المشترك ، ظهر لنا انها قربت ما بين الناس وما بين الجماعات الكبيرة والصغيرة ، وأدخلت بينهم من الترابط ما لم يكن مألوفاً من قبل . فأصبحوا يتأثرون كافة في نفس الوقت بفعل او قرار او حدث او

حادث يقع في جانب من جوانب الشبكة المتوسطة التي اقامتها التكنولوجيا حولهم .

فاذا افلس مثلاً بنـك في النمسا « كالكريديت انستالت » كان لافلاسه دويٌ في العالم كله ، ونجمت عن افلاسه اضطرابات اقتصـادية في مختلف البلاد . ذلك ان هذا البنك هو مؤسسة من مؤسسات التسليف التي اصبحت عملية دولية مترابطة، واصبحت اصابة اي منها بأزمة توقف او تدخل او تدهور ، تهز حياة مئات الألوف في أقصى البلاد . وما عملية التسليف في حركيتها الدولية الجديدة سوى مثل واحد من الامثلة على التنظيمات الواسعة ذات الضوابط المركزية ، التي تعمل لخير الناس او هلاكهم . وتقوم بعملياتها التي تؤثر في حياة الملايين ، دون ان يستطيع هؤلاء ان يؤثروا عليها ، ودون أن يعوا العلاقـة بين هذه العمليات البعيدة ، وبين ما تحمله لهم من سعادة او ما تجره عليهم من شقاء .

وقد بات النشاط الاقتصادي والسياسي متكاملين تكاملاً محكـماً ، واصبح كل جانب منها يوازن الجانب الآخر . فاذا حدث تغير في اي مكان ، اختل التوازن ، واصبح من الضروري ترتيب توازن جديد . ولكن هذا الترتيب يتطلب اداة عامة وظيفتها تتبع التغيـيرات واجراء التكييفات اللازمة . ولكن هذه الأداة غير موجودة . وما دامت غير موجودة ، فان التغيرات تتخذ مجرى شبه آلي ، يتعذر الحد من عواقبه السلبية. ولا سلطة لأحد تمكنه من وضع ضوابط تتدارك هذه العواقب. لأن السلطة السياسية تقف عند حدود كل دولـة ، بينما تسري هذه التغيرات عبر الحدود . والسلطة السياسية مركزية ، ولكن التغيرات الاقتصادية لا مركزية . ويعني هذا ان مسؤولية كل دولة محصورة في منطقتها ، ولكن عواقب تصرفاتها تصيب جميع المناطق .

ويصبح معنى هذا التغير أوضح لدينا ، وتتجلى لنـا المعضلة في وجهها الحقيقي ، اذا ما تذكرنا ان النظام التكنولوجي الضخم لا يحتمل

التعطيلات والتوقفات ، التي كانت مألوفة في النظام الاقتصادي القديم . وقد عبر مانهايم عن الفرق الشاسع بين الاقتصاديين في مثل اعطاه عن القطار الحديدي وقال : « ان لحادث الاصطدام الذي يقع مثلاً لقطار السكة الحديدية المنظم أحسن تنظيم عواقب بعيدة المدى تختلف كل الاختلاف عن عواقب الطوارىء التي كانت تتعرض لها عربات النقل ، والتي كان وقوعها امراً مسلماً به » . ونستطيع ان نضرب امثلة اخرى، وان ننوه بالفرق بين اختلاف العامل مع صاحب العمل في الماضي واختلافه معه اليوم . كان عمل العامل في الماضي في معمل لا يزيد عماله عن الستين . وكان كل معمل مستقلاً عن الآخر . فاذا ما اختلف العمال مع صاحب المعمل لم يشعر أحد باختلافهم . اما اليوم فان مثل هذا الاختلاف قد يعني اضراباً يشمل الألوف من العمال ، ويؤدي الى تعطيل العمل في المصنع الضخم وفي مصانع اخرى مرتبطة به ، ويصيب اثره الصناعة كلها بل الاقتصاد كله .

ولربما اصاب القحط في الماضي الموسم الزراعي في احد البلدان ، فانتشرت المجاعة وسرى المرض في هذا البلد . ولكن كل هذه العواقب السيئة تظل محصورة بالبلد الذي يعاني القحط . واما اليوم ، فان القحط الذي يبتلى به بلد ما ، تمتد آثاره الى بلد آخر . والسياسة الاقتصادية التي تعتمدها دولة ما تؤثر على اقتصاديات سائر الدول . فتضر هذه الاقتصاديات او تخدمها وفقاً لما تقرره بشأن مراقبة الأسعار والاحتكارات او اطلاقها ، او بشأن تخصيص الرسوم الجمركية او رفعها ، او بشأن زيادة الضرائب او تخفيفها ، او بشأن التوسع في التسليف والتضييق فيه او بشأن تقديم الاعانات للصادرات او قطعها عنها .

وكما تؤدي التكنولوجيا الحديثة الى الترابط المتزايد ، فانها تؤدي الى التخصص المتزايد ، ولكن اشاعتها للتخصص تختلف عن اشاعتها للترابط. فهي تشيع انواعاً من التخصص ، وتوقف انواعاً اخرى . وهي – كما

يذكر الاقتصاديون – توقف التخصص في ذلك النوع من الحرف الذي كان يتطلب حذقاً يدوياً بالغاً . لأن تحول هذه الحرف من الصناعة اليدوية الى الصناعة التكنولوجية يخضعها لقواعد اساسية عامة تشترك فيها الصناعة التكنولوجية كلها . والقواعد الأساسية لحركة الآلة واحدة ، سواء أكانت هذه الآلة لصنع الأحذية أم الألبسة أم الورق أم البنادق .

ثم ان تحسن عمل الآلة يخفض انواع الحذق اليدوي اللازمة لصنع أي شيء . فتقل بذلك الحاجة للتخصص لسببين : تبسيط العملية الصناعية وتشابه العمليات في كثير من الصناعات . ولكن قلة الحاجة الى التخصص اليدوي يقابلها تزايد الحاجة الى التخصص الوظيفي . فالانسان الواحد كان يصنع في الماضي الكأس والكرسي والفراش ، وقد يبني المنزل كله . واما اليوم ، فان مئات الناس يعملون في معمل لصنع شيء واحد من هذه الاشياء والآلاف منهم يعملون في مصانع للسيارات او الطائرات او التليفونات ، ولكل منهم حقل من حقول انتاج المصنع يتخصص فيه .

ولا يقتصر التخصص الحديث على ميدان الانتاج المادي ، ولكنه يتعداه الى ميدان الخدمات . فيدخل جميع المهن ، وجميع فروع البيع والشراء والاعلان ، وجميع فروع النشاط الحكومي ، ولا يكاد ينجو منه اي عمل من اعمال الانسان الحديث . ويؤدي هذا التخصص الى تقسيم فروع النشاط الاقتصادي تقسيماً متواصلاً . فلكل فرع تنظيمه الذي يحرص على اختصاصه فيه ، ويدافع عن هذا الاختصاص تجاه الفروع والفئات الأخرى . وتمتد العملية لكل مستوى من مستويات المصالح الاقتصادية . وتزداد تعقيداً حينما تتوزع بعض المنظمات بين وظيفتها المهنية ووظائف اجتماعية اخرى ، فتنشأ بعض الجمعيات الصناعية او بعض النقابات العمالية تحت اشراف كنيسة ما او في نطاق فئة عرقية ما او في سياج حزب سياسي .

ويعطي هذا التنوع في التخصص البنية الاجتماعية شكلاً جديداً ، ويؤثر نتيجة لذلك في البنية السياسية تأثيراً قوياً . وسنرى في الفصل المقبل التغيير الهائل ، الذي يدخله على وظائف الدولة . ويقل هذا التغيير شأناً عن التغيرات ، التي تحدثها اعظم الثورات العالمية . لأن العمليات والتغيرات التكنولوجية التي وصفناها تؤلف في مجموعها ثورة من اعظم الثورات . وتأثير هذه الثورة التكنولوجية الضخمة على طبيعة الحكومة اخطر من تأثير الثورات الأخرى ، لأنه تأثير دائم وعام ومطرد وتراكمي ، بينما يظل تأثير الثورات الأخرى متقلباً ومتراوحاً بين البقاء والزوال .

ويشجع التخصص على نشوء نظام جديد في العالم الحديث ، وهو نظام الفئات ذوات المصالح او الفئات الضاغطة . ويأتي تكوين كل فئة من هذه الفئات نتيجة تزايد التخصص . فاذا ما تكونت اصبحت لها اهدافها الخاصة ، واصبحت لها وسائل دعاية ، واصبحت لها نشاطاتها السياسية في سبيل تحقيق اهدافهـــا ، واصبحت لها منافساتها ومنازعاتها . وتحتدم هذه المنازعات بتأثير وكالات الدعاية التي تستخدمها ، وتشتد بسبب التنافس الذي يدور فيها حول مراكز القيادة ، لما يتمثل في هذه المراكز من نفوذ او قدرة . وتحاول كل فئة منها التأثير على الحكومة لحملها على الأخذ بمطالبها . وتتألف منها تكتلات تستهدف استسلام الحكم . وتجتهد الفئة التي تنتمي اليوم الى الأقلية لأن تصبح اكثرية في الغد ، او تسعى لأن تبقي نفسها قاعدة التوازن بين الفئات القوية المتعارضة . ويعني كل هذا ان التخصص يضعنا وجهاً لوجه مع المعضلات السياسية والاجتماعيـــة للمجتمع المتعدد الفئات .

وليست معضلات المجتمع متعدد الفئات المعضلات الوحيدة ، التي يحدثهـــا التخصص الحديث . فهناك معضلات اخرى تنتج عن تضاؤل الحاجة الى الحذق اليدوي ، الذي سبق لنا ان نوهنا به . فالعامل يستطيع الآن ان ينتقل من مصنع آلي الى مصنع آخر ، دون ان يحتاج الى تدريب

اضافي . لأن آلة عمله الجديد هي كآلة عمله القديم ، وان اختلفت مصنوعاتها . وما تزال هناك مهن قليلة تتطلب الحذق الشخصي بالاضافة للمعارف العامة اللازمة لممارستها كمهنة الجراح والمحامي والمهندس . اما اكثر المهن الصناعية ، فالقاعدة السائدة فيها هي الانتقال السهل من عمل ما الى عمل آخر . ولذلك نشأت حالة حركية جديدة في نطاق النشاط الصناعي يمكن ان توصف بأنها « سيولة العمل » . واصبح بوسع الناس ان يتحينوا الفرص الأفضل لاستبدال عمل بآخر .

واتسعت بذلك آفاق التنافس . واصبح الاستمساك بالعمل وليد المصلحة الاقتصادية بدل ان يكون وليد العادة او الدربة الموروثة . واصبح العامل ينتمي للنقابة ، لا لأنها تعمل لتقدم الصناعة التي يعمل فيها اعضاؤها ، ولكن لأنها تسعى للمحافظة على سلامة هؤلاء الأعضاء تجاه مخاطر العمل ، وتجتهد لتعزيز قدرتهم على مساومة مستخدميهم حول الأجور .

وهذه السيولة الصناعية هي مظهر واحد من مظاهر السيولة العامة الناتجة عن التقدم التكنولوجي . فهذا التقدم مقترن بتغير متواصل يجعل الأشياء كلها تبدو متغيرة ، ويوهن الاستقرار الذي تفرضه التقاليد . ولا بد من التكيف مع الحالات الجديدة الناشئة عن التغييرات المتواصلة . ولا بد ان يؤدي هذا التكيف الى تجاوز التقاليد والى اعتماد التجربة وحدها كأساس للنظر او الاعداد للمستقبل .

وتؤدي سهولة الانتقال من عمل لآخر ، ومن مكان لآخر ، الى اضعاف العلاقة بين المواطن ومحل الاقامة، وبين العائلة والجوار ، وبين الأفراد ومحيطهم الاجتماعي . وتتهافت العلاقة بين حياة الانسان وجذوره الاعتقادية الأولى . لأن حياته الاقتصادية المتحركة مرتبطة بمصالح تتنافس مع بعضها البعض ، وتعبّر عن تنافسها وتنازعها بمذاهب ومعتقدات واهية الصلة بمعتقدات الانسان الأصلية . وهكذا يتعزز سلطان التجربة في كل ميدان من الميادين ،

ويرافق تعزيزها تهالك قواعد السلطة القديمة ، وانبثاق عالم جديد تواجه الحكومة فيه معضلات جديدة .

اننا هنا امام نزعات ثلاث رئيسة تتصف بها التكنولوجيا الحديثة ، وهي النزعة الى تزايد الترابط والنزعة الى التخصص والنزعة الى السيولة . ولكن لمبداع المجتمع الحديث اشكالاً اخرى من التغيّر ترتبط بها هذه النزعات الثلاث . ولا بد لنا من ملاحظة العلاقة القائمة بين هذه النزعات واشكال التغيّر الأخرى . فهذه النزعات هي نزعات ذاتية وأصلية للتقدم التكنولوجي . ولكن معدل التغيير العام الذي تتبلور فيه هذه النزعات تقرره البنية الاقتصادية – السياسية القائمة ، كما تقرره المواقف الثقافية السائدة . ولا تسوغ ملاحظة عمليات التغيير التكنولوجية بدون ملاحظة سائر العمليات في المجتمع المتغير . فهذه العمليات كلها في تفاعل وتكيف مع بعضها البعض .

ويستسهل الباحث النظر للعمليات التكنولوجية او الاقتصادية على انها المحركة الأولى للتغير الاجتماعي . ولكن في مثل هذا النظر تبسيطاً للعملية الاجتماعية . فللتغيرات التكنولوجية نتائج مختلفة في مختلف البلاد . ولم يكن لها نفس العواقب في انجلترا او الولايات المتحدة او المانيا او اليابان او الاتحاد السوفياتي . ولا يعود هذا الاختلاف للأسباب الاقتصادية وحدها كسبق بلد لآخر في التقدم التكنولوجي ، او التفوق في الموارد او الفرص المادية . ولكنه يعود ايضاً لعوامل اجتماعية وثقافية كاختلاف التقاليـد والتربية وطرق الحياة والتفكير والاعتقاد . وكما ان العوامل الاقتصادية في حالة حركة ، فان هذه العوامل الاجتماعية هي ايضاً في حالة حركة . وتؤدي حركتها الى تغيير في العلاقات الطبقية وفي سلم القيم الاجتماعية . وتلتقي حركة تغيرها بحركة التغير التكنولوجي ، فتؤديان معاً الى تغييرات هامة في النظام القائم . وبذلك يكون التغير في النظام وليد التغيرين التكنولوجي والاجتماعي . واذا كنا قد بدأنا عرضنا بالتغير التكنولوجي ، فلم يكن

ذلك تجاهلاً لأهمية التغيير الاجتماعي. ولكن معالم التغيير التكنولوجي اكثر وضوحاً ، وأشد اندفاعاً في سيرها التصاعدي ، وأكثر قابلية لأن تعتمد اعتماداً هاماً من قبل الجميع .

وتعتمد الآن التكنولوجيا الواحدة من قبل مختلف الأمم والجماعات . بل ان المتقاتلين دفاعاً عن معتقدات متباينة يستعملون في قتالهم بنادق متشابهة . ولربما استنكر احدهم نظام الآخر الاقتصادي ، ويظل الاثنان يستعملان مع ذلك وسائل صناعية واحدة . وذلك لأن الجميع يتقبلون معياراً تكنولوجياً عاماً وواحداً ، وهذا المعيار هو الفعالية الانتاجية . وهذا المعيار هو حافز التقدم التكنولوجي في كل مكان . فاذا ادى الى استحداث اي شيء جديد في اي بلد من البلاد ، فان هـذا الجديد ما يلبث ان يفرض نفسه بفعاليته على البلاد الأخرى، وما يلبث ان يصبح مطلوباً من قبل جميع الأفراد وجميع الأمم ، مهما اختلفت الغايات التي ينشدونها من تبنيه .

ووجود مثل هذا المعيار التكنولوجي العام هو شيء جديد وحديث في تاريخ الحضارة . فقد كان لكل جماعة انسانية في الماضي معايير ووسائل تكنولوجية خاصة بها . وكانت هذه الوسائل تختلف من جماعة لأخرى اختلاف اسطورة السلطة . ولكن الوسائل التكنولوجية في الحضارة الحديثة واحدة لدى الجميع . وما تزال اساطير السلطة مختلفة ، ولكنها تتأثر تأثراً واسعاً بعمليات التكيف مع الوسائل التكنولوجية المستجدة . وهي عمليات تكيف يقضي بها تقدم التكنولوجيا ونمو المعرفة العلمية وتغير نسق الحياة . ولكن التكيف الناشيء عن كل هذه التغيرات لن يؤدي الى توحيد الأساطير السلطوية او المفاهيم القيمية مثلما أدى الى توحيد الوسائل التكنولوجية . فستظل هذه الأساطير والمفاهيم مختلفة ، وسيظل اختلافها معبراً عن تعارض المصالح المنظمة . وسيظل هذا الاختلاف قائماً ، بينما يطرد التوحيد التكنولوجي ، ويعزز اطراده الحاجة الى ضوابط دولية

موحدة . وسيظل هـذا التفاوت بين تباين الاساطير والمفاهيم الاجتماعية من ناحية وتوحد الوسائل التكنولوجية من ناحية أخرى يواجه الحكومة بتحديات جديدة . وسيظل على الحكومة الحديثة ان تتعلم كيفية مجابهـة هذه التحديات .

وتثير هذه التحديات مشكلة العلاقة بـين الاساطير المتغيرة والوسائل المتغيرة . وهي مشكلة تزداد أهميتها في العصر الحديث ، وتستدعي المزيد من اهتمام الباحثين . ويميل بعض الذين بحثوهـا للتأكيد بأن العوامل التكنولوجية هي الأسباب الأولى لكل تغير اجتماعي . ويظهر فعل هذه العوامل أول الامر في الاحوال والعلاقات الاقتصادية ، ثم مـا يلبث ان يمتد الى الثقافـة المتغيرة . وهؤلاء الباحثون على حق في ملاحظة تأثير العوامل التكنولوجية في التغيير الاجتماعي . ولكنهم يخطئون في دعوتهم الى تفسير كل ما يحدث من تغيير اجتماعي تفسيراً تكنولوجياً شاملاً .

ويذهب ماركس والذين يؤيدونه في رأيه الى أبعد مما يجب أن يذهبوا اليه في تأكيد التأثير الفوري للتغير التكنولوجي عـلى التغيير الاقتصادي ، الذي ما يلبث بدوره أن يكيف النظام والمعتقدات تكييفاً جديداً . ويخالفه في ذلك فبلن ومؤيدوه ، الذين يرون ان تغير الوسائل التكنولوجية يؤدي أولاً الى تغيير طبيعة العمل ، ثم ما يلبث ان يؤدي تغيير عادات العمل الى تغيير عادات التفكير . ولربما تأخر التجاوب بين عادات العمل وعادات التفكير ، فأصبح المجتمع يعاني « هوة » بين التغير التكنولوجي والتغير الاجتماعي . وقد درس بعض الكتاب هذه الهوة ، وتناولها فبلن في البحث في كتابه عن « ألمانيا الامبراطورية والتغير الصناعي » . ويظهر في هـذا الكتاب التباين بين مواقف الطبقة الصناعيـة ومواقف الطبقة الحاكمة . فمواقف الطبقة الصناعيـة مواقف جديدة منبثقة من النظام التكنولوجي الجديد ، ولكن الطبقة الحاكمة لم تتكيف مع عادات هذا النظام الجديد، ولذلك ظلت مواقفهـا تقليدية ، وأصبح حالها حـال من يبقى

في جزيرة تقليدية تقوم منعزلة في وجـــه قوى التجدد التي تصنع العالم الحديث .

ان العلاقة بين التغير التكنولوجي والتغير الاجتماعي هي علاقة أكيدة . ولا بد للتغير التكنولوجي من اجتراح العادات الجديدة التي يتطلبها تطبيق الوسائل التكنولوجية الجديدة . ولا بد ان يفرض النظام التكنولوجي طرقاً جديدة للعمل والتفكير . ولا بد ان تنشأ فرص وضرورات جديدة تتطلب من الناس تكيفات جديدة . ولا بد ان تظهر علاقات واتصالات وتجمعات جديدة تؤثر في البنية الاجتماعية أعمق تأثير . وكل هذه حقائق لا يمكن لأحد أن يماري فيها . ولكنه لا يسوغ لنا ان نستنتج منها عبودية الاساطير للوسائل التكنولوجية . والعكس هو الأقرب للصواب ، لأن الناس يسعون لاكتشاف وسائل تكنولوجية جديدة ، لكي تخدم الاساطير التي يؤمنون بها . والمكتشفات التكنولوجية هي وسائل وليست غايـات . ويمكن ان تستعمل هذه الوسائل لأكثر من غاية واحدة . ويظل هذا الاستعمال رهيناً بنظام القيم السائد في الزمان والمكان اللذين يتقرر فيهما هـذا الاستعمال . وما دام هذا النظام مختلفاً من مكان لآخر ومن زمان لآخر ، فان الآلة الواحدة يمكن ان تستعمل في الاتحـــاد السوفياتي لغير ما تستعمل له في الولايات المتحدة ، ويمكن ان تعتمد في البلد الديكتاتوري لغايـة تختلف عن الغاية من اعتمادها في بلد ديموقراطي .

ولا يكفي ان نفسر هذا الاختلاف في الغايات « بالهوة الثقافيـــة » . فقد تكون هذه الهوة موجودة بالفعل . وقد نخفق في اتخاذ معيار الفعالية ، الذي سنته التكنولوجيا معيـــاراً لسلوكنا في حقول أخرى من حياتنا . ولربما أحببنا الفعالية في حقل الهندسة ، وكرهناها في الحقل الاقتصادي . والفعالية قابلة للتطبيق في الحقلين . وقـــد طبقناها في حقل واحد دون الآخر ، مراعاة منا لبعض المصالح ، فسمحنا بذلك لمصالح البعض بأن تطغى على مصالح الكل ، فبرهنا بذلك على وجود « هوة تكنولوجية » .

ولربما دفعتنا التكنولوجيا لأن نصطنع في علاقاتنا الخارجية نفس الوسائل العقلانية التي علمتنا اصطناعها في علاقاتنا الداخلية . ونفعل هذا حريصين على ما تعلمناه من التكنولوجيا حول وجوب توافق الوسائل والغايات . ولكن الوسائل العقلانية التي اخترناها قد تتعارض مع وسائلنا التقليدية ، فيؤدي ذلك الى فشلنا فشلاً ذريعاً . ويكون فشلنا أشد ، فيما لو اعتقدنا ان فقهنا للوسائل التكنولوجية العقلانية يمكننا أيضاً من تحديد غاياتنا تحديداً قويماً ، أو لو اعتقدنا بأن بوسع التكنولوجيا أن تحددها لنا . فالتكنولوجيا لا أهداف لها ، وليس بوسعها ان تحدد لنا غاياتنا . ولا يجوز لنا أن نعتبر أنفسنا آلات مسخرة لمجد التقدم التكنولوجي .

فلا بد لنا إذاً من الاعتراف بأن لعالم القيم استقلاله الذاتي ، وبأن لاساطيرنا حركية خاصة ، وبأن لها قوة دفع ذاتية تتداخل تداخلاً معقداً وباهراً مع الوسائل،التي تضعها التكنولوجيا في خدمتها . وللقيم والأساطير تيارات ونزعات متنوعة الى حد يجعل من العسير التنبؤ بها ، كما يجري التنبؤ بالنزعات التكنولوجية المنتظمة . ولهـا تعبيراتها المتعددة ورموزها ونداءاتها المتغيرة . ولهـا خصائصها المختلفة باختلاف الفئات والجماعات والأمم والشعوب والازمـان . وبعض الأساطير يأتي ويذهب بسرعة ، وبعضها يبقى ويحدث أثره العميق ، ولا يبلى كما تبلى الوسيلة التكنولوجية بين عشية وضحاها . وبعضها يتغير ويزول ، وبعضها كالأساطير الدينية يتغير ولا يزول . وكلها تدخل النظام القائم وتطبع المحيط الطبيعي بطابعها . ولكن كيفية تحققها في الواقع تختلف عن كيفية تحقق التصاميم الهندسية . فالاساطير تتحقق في طرق الحياة ، وهذا التحقق جزئي تعتريه التناقضات والمنازعات ، وتشوهه المصلحة والضرورة .

والتغيير الاجتماعي هو محصل التقاء الوسائل والاساطير ، والنظـام الحكومي هو القيّم الرئيس على هذا المحصل . والنظام الحكومي ضرورة لضبط عمليات التغير التكنولوجي والثقافي ، التي تتلاقى عـلى ألف وجه

في حياة الجماعة ، وتثير فيها الاختلال والاضطراب والتنازع .

ومهمة الحكومة الحديثة في هذا الصدد هي أصعب مما كانت عليه مهمة أي شكل آخر من أشكال الحكومات في الماضي . ذلك لأن الحكومة الحديثة تواجه تنوعاً أكبر في الفئات وفي القيم التي نقلتها هذه الفئات . ولهذه الفئات تنظيمات أكثر احكاماً وأشد فعالية ، يدافع كل منها عن قيم فئته ، ويحاول ان يفرض سيطرته على الفئات الأخرى ، ويثير المزيد من التوتر في محاولته الضغط على الحكومة ، وتسخيرها لخدمة مصالحه .

والحكومة هي ائتلاف بين المصالح المتنازعة . ولذلك تصبح سياساتها سلسلة من التسويات بين هذه المصالح . وتعتمد الحكومة هذه التسويات متخذة سبيلها عبر الطريق ، الذي تلقى فيه أقل ما يمكن من مقاومة . ولا بد لأية حكومة من انتهاج سياسة التسوية . فهي سياسة ضرورية وحقة . ولا يستعصي فن التسوية الا على السياسيين الحمقى وعلى المستبدين الفاشلين .

ولكن الحكومة تواجه خطر الاضرار بالمصلحة العامة ، وهي تحاول ارضاء المصالح الخاصة . فقد تحاول تعزيز الصناعة ، وتخفق في رفع انتاجية النظام الاقتصادي كله الى مستوى الانتاجية الصناعية . وتحاول تحسين مستوى المعيشة ، وتعجز عن تحرير جميع المواطنين من أخطار الحرمان والفقر . فمجموع المصالح الخاصة هو شيء عددي يختلف كل الاختلاف عن القيمة العددية – النوعية التي تتمثل في المصلحة العامة . ولو رفعت الحكومة الاسعار وفقاً لما تطلبه كل فئة لمنتوجاتها ، لخسر الجميع بدل ان يربحوا من ذلك . ولو اعتمدت سياسة الحماية الجمركية ، كما يطلبها الكثير من الفئات ، لأدى ذلك لبنية جمركية تعيق الازدهار الاقتصادي ، ويعم شرها جميع الفئات بما فيها الفئات التي تصرخ في طلب الحماية الجمركية .

وهكذا نستطيع ان نمضي في ضرب الأمثلة التي تدل على ان الناس

لا يستطيعون أن يصونوا مصالحهم أو حرياتهم بالمطالبة بازاحة ما يقوم عليها من ضوابط حكومية . فقد يبدو لهم ان الغاء هذه الضوابط يمكن كلاً منهم من ان يتابع مصلحته الخاصة متابعة مطلقة من أي قيد أو أي شرط . والحقيقة هي ان ازالة هذه الضوابط تلقيهم في حال من الفوضى تعرض مصالحهم للهلاك ، وتودي بحرياتهم الأساسية . وما يصدق هنا على الافراد والفئات يصدق أيضاً على الأمم . فالعالم يعيش اليوم حقبة من التاريخ تفرض الترابط بين مصالح جميع الأمم . فاذا ما تجاهلت الامم هذا الترابط في تعاملها مع بعضها البعض ، وأصرت على التمسك بالسيادة الوطنية المطلقة ، فانها لا تضر مصالحها الوطنية فحسب، ولكنها تعرض وجودها كله للخطر .

ومسؤولية الحكومة الأساسية اليوم هي أن تضع وأن تشجع السياسة، التي تؤدي الى احتواء المصالح الخاصة في النطاق الأشمل للمصلحة العامة . وهذه السياسة هي اليوم ألزم وأصعب منها في أي وقت مضى . وذلك لأن التكنولوجيا تضع كثيراً من الوسائل الخيرة تحت تصرف الجماعة ككل . ولكن التكنولوجيا تهيء أيضاً للفئات التي تتألف منها الجماعة وسائل تقوي بها دفاعها عن مصالحها الخاصة ، فيؤدي الدفاع عن المصالح الخاصة الى المزيد من التوتر والتنازع ، ويعيق عملية تكييف الوسائل مع الغايات ، ويرجح المنفعة الفئوية الخاصة على المنفعة الجماعية العامة . فيتوجب على الحكومة ان تقوم بمهمتها تجاه كل هذه الصعوبات، ويتوجب عليها أن تمارس وظيفتها التوفيقية في ظل حضارة بلغت درجة من التقدم يمكن أن ينتفع بها الانسان أعظم انتفاع . ولكن وجهتها ليست دائماً وجهة الانتفاع العام .

يحسن بنا ان نستكمل استعراضنا لأهم التغييرات الداخلية التي تواجه الحكومة بالتحدث عن التغييرات التي يسفر عنها توالي الأجيال. فالأجيال تختلف عن بعضها البعض. وليس في علم الحياة ولا في غيره ما يدل على أن الجيل الجديد يأتي صورة طبق الأصل عن الجيل القديم. وهناك نزعات في غاية الأهمية تبين لنا الفوارق بين الأجيال. ويمكننا ان نهتدي اليها في تتبعنا لمبادىء نمو السكان وتركيبهم. وهي مبادىء شبه محددة يظل لها فعل لا تبطله أحداث التاريخ ولا طوارئه. ودراسة تعاقب الاجيال هي دراسة لهذه النزعات والمبادىء، واستقراء للقوانين التي تتبلور فيها. واذا كان من دراسة تكشف لنا قوانين للتطور البشري، فانها هذه الدراسة. وإذا كان من سنة يمكن ان تستنتج من هذه القوانين، فانها سنة التغير لا سنة الدوام.

ولنلاحظ أولاً ان من المسلم به أن هناك علاقة بين عدد السكان الذين يقطنون أرضاً ما، وبين موارد هذه الأرض الطبيعية، وان انماء هذه الموارد رهين بنمو الوسائل التكنولوجية. فاذا كانت هذه الوسائل بدائية، وعاش الناس على الصيد، واكتفوا بلم منتجات الطبيعة بدون أن يقوموا بأية زراعة، احتاج الفرد الواحد لعدة أميال مربعة لتأمين رزقه. فاذا ما حصل التطور من الصيد الى الرعي، أصبح بوسع عدة أفراد ان يعيشوا في الميل المربع الواحد. وإذا ما جرى التطور من الرعي الى الزراعة، ازداد معدل الأفراد في الميل المربع الواحد زيادة سريعة. ويرتفع هذا المعدل بعد ان تنشأ الصناعة بالاضافة للزراعة.

ولكن عدد السكان يتأثر أيضاً بعوامل أخرى غير الموارد الطبيعية اللازمة لاعالتهم. ولهذه العوامل أثرها حتى في البلاد التي ينخفض فيها مستوى المعيشة، وتكون حالة التكنولوجيا فيها بدائية. ففي جميع

الاحوال يتأثر عدد السكان بالضوابط الاجتماعية . ويتأثر استغلال الموارد الطبيعية بالتقاليد والعادات . وليس هناك تطابق بين عدد السكان كما هو وكما يمكن أن يكون . ولو كان هناك مثل هـذا التطابق لأدى النمو الزراعي لأن يكون أكبر عـدد من السكان في السهول الخصبة للارض السوداء . ولكن هـذا لم يحدث ، وظلت حقول روسيا الكبيرة الغنية بدون سكان بعد قرون من استعمال المحراث . وظلت هذه الحقول بدون سكان ، لأن تقاليد قبائلها الرعوية ومنازعاتهم مع الذين عمروا الجنوب حالت دون انتشار السكان في هذه الحقول .

ولذلك يجب علينا ان نعدل نظرية مالتوس القديمة بشأن السكان ، التي تقول بأن زيادة السكان تتجاوز دائماً حدود موارد الرزق ، وان ظاهرتي الجوع والمرض وحليفتيهما ظـاهرتي الشر والحرب ، ان هي إلا زواجر تستخدمها الطبيعة لمواجهة البون المستفحل بين زيادة السكان وحدود الرزق . وهذه الظواهر هي بالفعل زواجر طبيعية لنمو السكان . ولكن الالحـاح في ذكرها يعطينا انطباعاً خاطئاً عنها ، ويصرف انتباهنا عن العلاقة بين النظام الاجتماعي والسكان . فهذا النظام يتكيف في كل طور من أطواره مع حياة الجماعة ، ويؤمن العقوبات والمحرمات والتصرفات العملية اللازمة للاحتفاظ بعدد السكان في المستوى المناسب . ويؤمن في المجتمعات البسيطة توازناً تاماً بين الولادات والوفيات ، ويستبقي زيادة السكان الطبيعية تحت المراقبة . ويتحقق هذا التوازن بعدة طرق منها سبل كثيرة لضبط التزاوج والتناسل ، أو اجراءات لتحديد النسل تبلغ حد وأد المولود أو التنديـد العلني بالأولاد غير المرغوب فيهم . ولكن المعدل العالي لوفيات الأطفال كان يغنيهم عن الوسائل الحديثة لتحديد النسل .

وقد ظل هذا النوع من التوازن سائـداً حتى وقت قريب . وظلت حضارات الماضي الكبرى تتقدم في تحسين فن الحياة بدون أن تدخل أي تغيير على هذا التوازن . فخلقت هـذه الحضارات مدناً جديدة تدفقت

نحوها ثروة الريف ، ولكن هذه الموارد الجديدة لم تخفف معدل الوفيات . ولربما أدت الحياة في المدن إلى زيادة هذا المعدل ، لأن الشروط الصحية لم تكن متوفرة ، فكثرت الامراض والوفيات ، ولم يعـد بالامكان ان تزيد نسبة السكان بزيادة نسبة الموارد . وجاءت الزيادة التي حصلت في عدد السكان نتيجة توسيع رقعة المدن ، وتحسين وسائل الزراعة، واخضاع منطقة فسيحة لسلطة قانون دولة واحدة . ولم يكن لعلم الطب تأثيره على حالة السكان ، لأنه كان بدائياً ، واما علم الصحة العامة فقلما عرف في تلك الازمان .

وكان الهبوط الشديد لمعدل الوفيـات الخطر الوحيد ، الذي يتعرض له التوازن القديم بين السكان والموارد . ولكن مثل هذا الهبوط لم يحدث أبداً . وكان الوضع السكاني يتيح للعائلة الواحدة خمس أو ست ولادات أو أكثر من ذلك . ولم يكن هذا العدد يؤدي الى ضغط على الموارد ، ولم يكن يخلق حاجة للتوسع في أراض جديدة لاستيعاب نمـو السكان . ولم يكن الخطر الحقيقي في حضارات الشرق الأدنى خطر تضخم السكان بل خطر تضاؤلهم . فلم تكن هنـاك من حاجة لاستعمال وسائل مصطنعة لمنع الحمل ، ولا للالتجاء للاجهاض . ولم توجد هذه الوسائل إلا بين الأقلية التي تحيا حياة مترفة .

ولكن الحالة تغيرت في ظل الحضارة الحديثة . فـاذا ما نظرنا نظرة واسعة للتغيير الذي حدث ، لتبين لنا ان التوازن القديم زال وحل محله توازن جديد . وأكثر الكتاب الذين يتناولون الموضوع يخصون بحديثهم قضية تحديد النسل . والاولى بهم ان يتناولوا قضية انخفاض معدل الوفيات. فهذه هي القضية الأهم ، وهي التي تفسر التغيير الذي وقـع في العصر الحديث . وهو تغيير من توازن يقوم على معدل عال للولادات ومعدل عال للوفيات الى توازن جديد يقوم على معدل منخفض للولادات ومعدل منخفض للوفيات . وجاء انخفاض معدل الوفيات قبل ان يجيء انخفاض معدل الولادات .

وقد عرفت بلاد الحضارة الغربية زيادة بطيئة في السكان قبل الربع الأخير من القرن الثامن عشر . ثم اشتدت الزيادة في القرن التاسع عشر في هذه البلاد وفي بلاد اميركا الشمالية على وجه لم يعرف له مثيل من قبل . وكانت الانتاجية تزيد بنشوء التكنولوجيا الصناعية الجديدة . ولم تستهلك هذه الانتاجية – كما افترض مالتوس – في سبيل تأمين العيش لعدد أكبر من السكان ، بل استعمل بعضها لتأمين شروط صحية أحسن لعدد وافٍ من السكان ، وان ظلت الطبقة العاملة في ذلك الحين مستغلة استغلالاً شنيعاً .

وأدى تحسين أحوال المعيشة الى هبوط معـدل الوفيات . وأصبحت الحاجة الى معدل أقـل من الولادات لتأمين التوازن القديم بينها وبين الوفيات . ولكن المعدل العالي للولادات ظل كما هو عليه لجيلين أو ثلاثة . واستمرت هذه الحالة حتى الربع الثالث من القرن التاسع عشر حين بدأ معدل الولادات ينخفض في انجلترا ، وهي الموطن الأول للثورة الصناعية . واطردت منـذ ذلك الحين النزعة الى انخفاض معدل الولادات ترافقها النزعة الى انخفاض معدل الوفيات . وظهرت هذه النزعة أول الأمر في فرنسا ثم في انجلترا سنة ١٨٧٨ ، وامتـدت الى السويد والدانمارك ، وهولندا واستراليا وايطاليا ، وسرت في الحقبة التالية في قليل من البلاد الأخرى ، ومـا لبثت ان أصبحت النزعة السائدة في جميع البلاد التي اعتمدت الحضارة الصناعية الجديدة .

وترانا ونحن نتحدث عن الظـاهرة السكانية ، نتناول بحديثنا الدول التي تجلت فيها أعراض هـذه الظاهرة . ونحن مكرهون على ذلك في استعراضنا المقارن لاحصاءات السكان بين دولة وأخرى . ولكن هذا لا يعني أنّ التغيرات العددية الجارية هي وليدة السياسات الحكومية . فليس لهذه السياسات شأن ، بالنسبة للظاهرة السكانية .

وليست هناك علاقة بين النزعات السكانية الرئيسية وبين هذه السياسات .

بل ان هذه النزعات هي نزعات حضارية ، تظهر في مختلف البلاد على مختلف الدرجات ، وفقاً لدرجة تقدم الحضارة في هذه البلاد .

ولا تستطيع الحكومة فعل الكثير ، إذا أرادت ان تفرض رقابتها على نمو السكان لامد طويل وقد حاول موسوليني ذلك ، وأخذ يدعو لاكثار النسل، ولكن معدل الولادات ظل يهبط في ايطاليا هبوطاً متواصلاً. وعبأ هتلر كل ما تحتكره الدولة الكلية من دعاية في سبيل الحض على التناسل . فجاءت نتيجة حملته تافهة . ويمكن ان يرد ما نتج عنها من زيادة في معدل الولادات الى زيادة الأعمال وتناقص البطالة . وإذا جاز لنا ان نردها لنجاح حملة هتلر وحزبه ، فان معدل الزيادة ظل أدنى بكثير مما كان عليه معدلها أثناء الحرب العالمية الأولى . واستعملت فرنسا بدون جدوى الحوافز الاقتصادية لزيادة أفراد العائلة . وإذا كانت جهود الحكومات تذهب عبثاً في هذا السبيل ، فذلك لان الانتقال من توازن لآخر ينبثق من أحوال اقتصادية واجتماعية هي أقوى بكثير من ارادة الحكومات .

ويأتي انخفاض معدل الوفيات نتيجة لتحسن مستوى المعيشة . ويأتي هذا التحسن تحت تأثير التقدم التكنولوجي وما يؤدي اليه من زيادة في الانتاجية ، وما يقترن به من ترقي علم الطب وعلم الصحة العامة . ويتجلى هذا الانخفاض أكثر ما يتجلى في تناقص معدل وفيات الأطفال ، وبصورة خاصة معدل وفيات المواليد الجدد . فاذا ما انخفض هذا المعدل ، ارتفع معدل نمو السكان نمواً سريعاً . وما ان يلاحظ انبياء المستقبل هذا النمو، حتى يرسلوا الصيحة تلو الصيحة منذرين باخطار تضخم السكان . ويضم الساسة أصواتهم الى هذه الانذارات ، ويطالبون بمستعمرات جديدة ، أو بالتوسع في أراضٍ متاخمة على حساب البلاد المجاورة بحجة تصريف فائض السكان فيها .

ولكن مرور الوقت يؤدي الى انخفاض معدل الولادات . ولا يحدث

هذا تجاوباً مع نداءات المنذرين ضد تضخم السكان ، ولكنه يأتي تحت وطأة اعتبارات لها تأثيرها الحميم على سلوك العائلة . فالعائلة تخاف تناقص السكان كما تخـاف تضخم السكان . ولكن الخوف من التضخم يرجح على الخوف من التناقص . وتفعل عمليـة التوازن فعلها ، فيهبط معدل الولادات الى مستوى معدل الوفيات ، ولربما نزل الى مستوى أدنى من مستوى معدل الوفيات .

ولهذا الانتقال مما كان عليه التوازن في الماضي الى ما هو عليه اليوم نتائج خطيرة . وتدل هـذه النتائج على التطور الطويل الذي مرت به الانسانية حتى بلغت هـذا التوازن الجديد . وهو تطور قضى به قانون البقاء ابتداء من التطور السابق للطور الانساني العضوي . وفي هذا الطور نجد ان نسبة الولادات هي أعلى بكثير من نسبة الوفيات لـدى الكائنات العضوية الدنيا . وتهبط هذه النسبة لدى الحيوانات العليا ذوات الثدي . وتظل منخفضة لدى الانسان البدائي بالنسبة لما هي عليـه لدى الكائنات الأدنى منه . ويكون « متوسط عمر » الانسان لدى ولادته في الحضارات القديمة بين خمس وعشرين وثلاثين عاماً . وظل هذا هو المتوسط السائد في الحضارات ، التي جاءت بعدها الى ان تغير الحال في الحضارة الحديثة . فارتفع في بعض البلاد المتقدمة على غيرها الى متوسط ستين عاماً . فأدى هذا التغير الى تخفيف وظائف العائلة التناسلية ، والى صون طاقاتها الانسانية ، والى صرف المرأة نحو فعاليات اخرى ، والى تغيير سلم القيم الانسانيـة بكامله تغييراً عميقاً .

ولكن طريقة حدوث التغير تستثير قضايا هامة لا تستطيع أية حكومة ان تتغافل عنها . وأهم هذه القضايا تفاوت سرعة حصوله من بلد لآخر . فالسبب الرئيسي في هذا التغير هو التقدم الصناعي ، الـذي يظهر أثره في بعض البلاد بأسرع مما يظهر في بلاد أخرى . ويظهر أثره أول الامر في تزايد السكان تزايداً سريعاً . وتخف هذه الزيادة في البلاد التي تسبق

في تقدمها الصناعي ، بينما تظل على ما هي عليه في البلاد ، التي ما تزال في أول عهدها به . وتكون نتيجة ذلك الاقتراب من التوازن الجديد أو من تدهور معدل الولادات في البلاد المتقدمة ، والنمو السكاني في البلاد الأقل تقدماً .

وتكتسب البلاد التي يحدث فيها هذا النمو الامتيازات الاقتصادية والعسكرية، التي كانت تستأثر بها البلاد التي سبقتها الى التقدم التكنولوجي . ويمضي عليها وقت قد يطول أو يقصر قبل ان يظهر فيها التوازن الجديد . ويتوقف طول هذا الوقت أو قصره على درجة الانعزال الثقافي ، وعلى قدرة الصمود في وجه التغيير الاخلاقي . ولربما استمر هذا النمو المتزايد لفترة جيلين أو أكثر . ويصبح حينئذ حجة يتذرع بها الحكام في سبيل المطالبة بمكان لشعبهم تحت الشمس ، وفي سبيل اتهام شعوب البلاد ، التي توقف نمو سكانها بأنها خسرت رجولتها .

وقد دخلت المانيا ميدان التنافس الصناعي متأخرة . فأثار دخولها فيه مخاوف منافسيها الغربيين . وأذكت دبلوماسيتها العدوانية هذه المخاوف . ورجحت النظرة السياسية لمعدل نمو السكان فيها . وتتناول النظرة السياسية النزعة العابرة أكثر مما تتناول النزعات الطويلة الأمد . ولو نظرنا الى نمو السكان في المانيا نظرة طويلة الأمد ، لتبين لنا ان معدل الولادات بدأ بالانخفاض انخفاضاً ذريعاً قبل مطلع القرن العشرين . ولما جاء هتلر الى الحكم كان هذا الانخفاض قد بلغ حد السبعة عشر في الألف أي حد التوازن الجديد .

وابتدأ التصنيع في اليابان منذ وقت قريب . وتضاعف السكان فيها ما بين عامي ١٨٨٠ و ١٩٤٠ . فجاء هذا التضاعف عبئاً ثقيلاً على شعب يضيق به وطنه . ولذلك أصبح هم الحكومة الاول ان تكتسب أراضي جديدة لتحول اليها فائض السكان . واتخذت الحكومة من تحديد النسل موقف المعارضة ، الذي تتخذه أية حكومة تواجه ظروفاً مماثلة .

فظل معدل نمو السكان مرتفعاً في الحقب الأخيرة منذ القرن التاسع عشر. ولكنه يعود الآن الى الانخفاض الذي تمتاز به بلاد الحضارة الغربية .

ومثل روسيا هو أبلغ الأمثلة التي يمكن ان نتناولها هنا . لأن الحكومة الثورية أدخلت فيها التكنولوجيا على نطاق واسع ،وغيرت نظامي الاقتصاد والأخلاق ، اللذين كانا سائدين من قبل . ولكن هـذا التغيير الأساسي لم يؤدِ الى تغيير معدل نمو السكان . فقد كان هذا المعدل مرتفعاً جداً قبـل حدوث الثورة . وكان مرد هـذا الارتفاع الى حالة التخلف الاقطاعي والاجتماعي ، التي يعيش فيها الفلاحون الروس . ولم تغيـر الثورة هذا المعدل بالرغم من انها غيرت كل وجه آخر من وجوه الحياة الروسية . ولم تستطع الايديولوجية الجديدة ان توقف النزعـة الى اكثار النسل . بل ان الافكار الايديولوجية التي تعارض هذه النزعة اختفت ، واستمر التناسل كما كان عليه في السابق . والسبب في هذا هو ان الاتحاد السوفياتي ما يزال في الطور الأول من التقدم التكنولوجي ، الذي تساعد فيه جميع الأحوال عـلى نمو السكان نمواً متزايداً . ويصدق هذا على أحوال الاتحاد السوفياتي أكثر مما يصدق على بـلاد أخرى . فالمساحات السوفياتية فسيحة . وهي حافلة بالثروات القابلة للاستغلال . وقـد تقدم الاتحاد السوفياتي بقوته الجديـدة الى المقام الأول بين الدول الكبرى . وتوطد مقامها هذا في الحرب العالمية الثانية . وما يزال لديـه مساحات واسعة من الأراضي خالية من السكان . وحاله هـذه هي عكس حال الهند والصين المكتظتين بالسكان . وما يزال بوسعه ان يستفيد من تقدمه الصناعي لانمـاء سكانه . ولذلك فان جميع الأحوال السوفياتية تتضافر لتعزيز هذا الانماء . ولم يرتفع مستوى المعيشة بعد الى الحد الذي يحول دون ذلك ، فهو ما يزال منخفضاً جداً . وما تزال القوى التي تؤدي الى انخفاض معدل النمو السكاني بعيدة عن الظهور . ومـا يزال الاتحاد السوفياتي سائراً في الطريق إلى أوج قوته السياسية . فهو لم يبلغ بعـد

هذا الاوج . وإذا لم يفقد وحدته ، ولم يتعرض للتقسيم ، فـان دوره بين دول العالم سينمو نمواً متواصلاً .

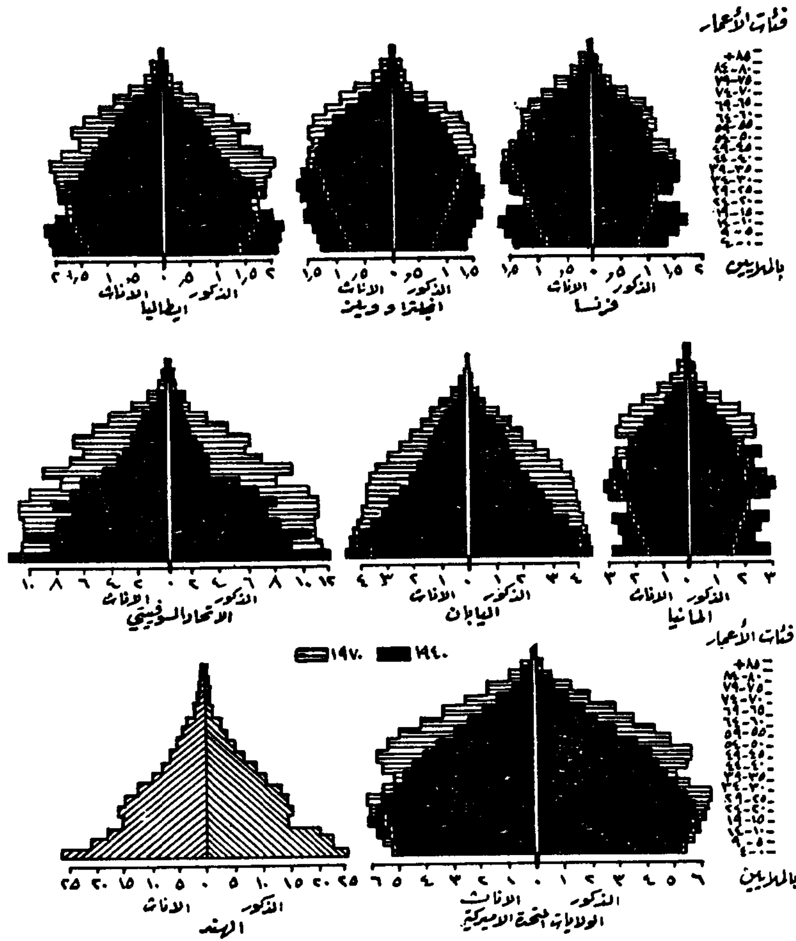
ويبدو مما ذكرناه ان انتشار التكنولوجيا في العالم الحديث يوثق العلاقة بين موارد أي بلد ، بما فيهـا الموارد الزراعية والمعدنية ، وبين عدد سكانه . كما ان الدور الذي تمثله في الميدان الدولي يصبح رهيناً بموارده وعدد سكانه . وهذا شيء جديد في التاريخ ، لان موارد البلـد وعدد سكانه لم يكونا في الماضي معيار قوته أو نفوذه . وأما اليوم ، فان هذين العاملين يكتسبان المزيد من الأهمية بشرط ان تتوفر معهما الوحدة السياسية . وهو شرط لم يتحقق بعد في بلدين كبيرين كالهند والصين . ولا ينطبق كل هذا على البلاد الواقعة في المنـاطق الاستوائية ، التي تحول العوامل المناخية دون نموها . ولكن التقدم التكنولوجي قـد يساعدها في المستقبل على التغلب على العوائق المناخية . ويعني هذا ان بلاد أوروبا الغربية لا تستطيع بعد اليوم ان تحتفظ بمكانتها في السياسة الدوليـة إلا اذا حققت اتحاداً فدرالياً فيما بينها .

ولا يجوز الاكتفاء بتناول الأحوال السكانية لطبقات وفئات بلد وكأنها أحوال واحدة . ذلك لان هذه الطبقات والفئات تختلف في درجة تجاربها مع التغييرات الجديدة . ويبدو هذا الاختلاف أكثر ما يبـدو في الطور المبكر من أطوار حدوث هذه التغييرات . فتتعرض لهـا بعض الطبقات والفئات وتنسجم معها أكثر ممـا يتعرض أو ينسجم سواها . وتكون الطبقات الاقتصادية والاجتماعية العليـا في مقدمة من يظهر بينها انخفاض معدل الوفيات والولادات ظهوراً واضحاً . ويظهر هذا الانخفاض في المدن أكثر مما يظهر في القرى والارياف . ويظهر لدى المواطنين ذوي الرواتب أكثر مما يظهر لدى العمال الحرفيين . ويظهر لدى العمال المـدربين أكثر مما يظهر لدى غـير المدربين . ويظهر لدى العمال الذين تعمل نساؤهم أكثر مما يظهر لدى العمال الذين تلتزم نساؤهم البيت .

ويؤدي هذا التفاوت في الوفيات ومعدل الولادات من فئة لاخرى ، الى تفـــاوت أدوارها في تكوين أجيال المجتمع الجديدة . ويبدو دور الفئات الأحسن تربية والأحسن ثروة أضعف من نصيب غيرها . ويستثير هذا قلق بعض الكتاب وانتقاداتهم . وليس لهـذا القلق ما يبرره ، لأن التفاوت بين دور هذه الفئات وغيرها يكون بالغـاً أول الامر . ولكن النزعة العامة الى انخفاض معدل الولادات ما تلبث ان تجتاح مختلف الفئات.

ويصدق هذا على الفئات الكاثوليكية واليهودية،التي تقاوم أول الأمر النزعة الى انخفاض معدل الولادات،ولكنها ما تلبث ان تجري في تيارها . ويظهر هذا في المنـــاطق الالمانية والنمساوية ذات الاكثرية الكاثوليكية ، التي تجاوبت أول الأمر ببطء مع التغير الحاصل ، ولكنها مـا لبثت ان تحركت بسرعة في اتجـــاه التوازن الجديد . وحصل مثل هذا بين فئات العمال ، وبين أهل المدن وأهل القرى . وحصل مثله في الولايات المتحدة بين السكان البيض ، الذين ولدوا خارج الولايات المتحدة ، فظل معدل الولادات مرتفعاً بينهم أول الامر ، ولكنه ما لبث ان انخفض بعد ان ارتفع مستوى معيشتهم الى المستوى الاميركي للمعيشة .

ويؤثر تغيير معدل الوفيات والولادات على متوسط العمر . فاذا مـا كان معدل الوفيات مرتفعاً ، ارتفعت نسبة الشباب وارتفعت نسبة القادرين على التناسل ، وانخفضت نسبة المسنين . فاذا تصورنا أعمـار السكان في شكل هرمي ، كانت قاعدة الهرم الشابة واسعة ، وارتفع الشكـــل مع المسنين ارتفاعاً دقيقاً الى ذروة الهرم . فاذا ما انخفض معدل الوفيات ، ضاقت القاعدة واتسعت الذروة . وتدخل في هذا التغيير عـوامل أخرى من أهمها ارتفاع نسبة ضحايا الحرب بين الشباب على نسبتهم بين المسنين . ولكن للتوازن الجديد شكلاً لا يمكن اعتباره هرمياً . وبذلك ينطلق الوضع السكاني من حيث متوسط العمر من الشكل الهرمي ، وينتهي بعـد أن يتم التوازن الجديد الى شكل آخر .



ويقترن التغير في متوسط العمر بتغيرات اجتماعية ، لها تأثيراتها الهامة على الحكومة . ومصدر هـذه التغيرات العائلة وما يظهر فيها من قيم وعادات جديدة ، وهي تتكيف مع الأحوال المستجـدة للولادة والوفاة والشباب والشيخوخة . فيسفر عن هذا التكيف مواقف اجتماعية وسياسية جديـدة . يبرز بعضها في ميل المسنين الى المحافظة السياسية . فاذا ما تكاثر عددهم، كان معنى ذلك تعزيز النزعة الى المحافظة في المجتمع كله .

وليست النظرية التي تقول بأن المسنين أشد محافظة وأقــل ثورية من الشباب بعيدة كل البعد عن الصواب . ولكنها لا تكفي وحدهـا لتفسير حركات المجتمع المحافظة وحركاته الثورية . فلهذه الحركات أسباب تعلو الاعتبارات الفارقة بين عقلية الشيوخ المحافظة وعقليـــة الشباب الثائرة . والاولى بنا ان ننتبه لما يحدثه الانخفاض في معدلي البقاء والوفاة من تأثير في نظرة المجتمع الى الفرد . فتتحسن نظرة العائلـــة الى الفرد وتتحسن معها نظرة المجتمع اليه . فاذا ما عزت قيمة الفرد ، أصبحت الشعوب ذات معدل الولادة المنخفض أقل استعداداً من غيرها للتضحية بأفرادهـا في الحرب،وأصبحت أقل ميلاً من غيرها لتشجيع روح الغزو العسكري، وأصبحت أقوى ميلاً من غيرها الى العناية برفاهية الفرد وأمانـه . ويثير عدد العائلـــة الصغير القلق على مصير العائلة الاقتصادي ، لئلا يصبح أفرادها عاجزين في وقت الازمة عن تأمين معاشهم . ولذلك يشتد الاهتمام بمشاريع الضمان الاجتماعي . ويجري كل هذا بينما يساعد انخفاض الولادات على زيادة الانتاجية ، وتساعد هذه الانتاجية عــلى تأمين حد أدنى من الرفاهية الاقتصادية للجميع .

ويؤدي التوازن الجديد تدريجياً الى حل مشكلة التطلع لمواطن جديدة لتحويل فائض السكان اليها . وهي مشكلة رافقت التوازن القديم ، وأدت في كثير من الحالات الى غزو بعض الشعوب لاراضي الشعوب الاخرى أو هجرتها اليها . وكانت تحدث الغزوة أو الهجرة في ظروف مؤقتـــة ينمو فيها السكان نمواً يجعل من المتعذر عليهم العيش في بلادهم،فيندفعون نحو بلاد أخرى طلباً للرزق . ولا ضرورة محتمة لمثل هــذه الانفجارات السكانية في ظل التوازن الجديد . وحين تجري عمليات الانتقال من توازن لآخر ، يزداد السكان في بعض البلاد بسرعة، وفي بعضها الآخر ببطء، ويظل السكان في بلاد اخرى بدون ازدياد . وتؤدي التحسينات في نسق الحياة ومستواها الى تناقص معدل الوفيات قبل ان تؤدي الى تناقص معدل

الولادات . وأهم هــذه التحسينات كما سبق ان أشرنا اليها ، تحسين الاحوال الصحية والغذائية ، وتعهد الطفولة والامومة ومكافحة الأوبئة ، وما يرافق ادخالها من زيادة الانتاجية . وتتبعهــا التحسينات التي تؤدي الى تناقص معدل الولادات كتكيف العادات الخلقية مع الحياة الصناعية، والحياة في المدن. فاذا ما هبط معدل الوفيات قبل ان يهبط معدل الولادات، وازداد السكان ، اكتسبت البلاد التي زاد سكانها قوى بشرية جديدة تعزز الروح العدوانية وتحفز النزعة الى الغزو والتوسع . ويحدث هذا في طور الانتقــال قبل ان يتم التوازن الجديد بين معدل الوفيات ومعدل الولادات . ولذلك فانها حالة مؤقتة لا تلبث ان تزول بعد ان يتم التوازن، وتبلغ حينئذ جميع البلاد الهامة طور التكافؤ بين المعدلين ، وتصبح جميع هذه البلاد ذات نسبة عالية من السكان المسنين .

ومعنى هذا التكافؤ ان يقف تناقص معدل الولادات عند حد يكفل تعويض نتائج تناقص معدل الوفيات . ولكن افتراض حدوث مثل هذا التكافؤ لا يتفق دائماً مع الواقع . ثم ان طريقة حدوثه تختلف من بلد لآخر . فهناك بلاد يتناقص التناسل في بعض طبقاتها . وهناك بلاد اخرى، يتناقص التناسل في مدنها تناقصاً يعوض عنه ازدياد السكان في القرى . وفي فرنسا والنمسا يؤدي التوازن الجديد الى انخفاض عدد السكان . وفي انجلترا والولايات المتحدة والسويد تكثر نسبة المسنين ويقصر معدل الخصوبة التناسلية عن تحقيق التكافؤ المنشود . ويظهر هذا القصور في بلاد أخرى على وجه يستثير القلق ، ويحملها على توقع انخفاض نسبة السكان انخفاضاً تعجز الانذارات الاجتماعية والتدابير السياسية عن ايقافه عند الحد الطبيعي المطلوب .

ولهذا التناقص خطره البالغ ، ودلالته على انتهاء عهد نمو السكان ، الذي عرفه الغرب في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين . وسيقابل هذا التناقص في الغرب تزايد السكان في روسيا والشرق . وسيستمر هذا

التزايد الى ان تبلغ هـــذه البلاد طور تناقص السكان الذي بلغته البلاد الغربية . ولكن المراقب لا يستطيع ان يقدر الوقت الـذي سيمضي قبل ان تبلغ روسيا والبلاد الشرقية هذا الطور . ولذلك ستظل تسبق البـلاد الغربية في نمو سكانها . وسيكسبها هذا السبق مزيداً من الأهمية في السياسة الدولية . وسيواجه الشرق المتزايد السكان الغرب المتناقص السكان بخطر سياسي أكيد . وسيكون على السياسة الغربية ان تحسب حساب هذا الخطر ، وان تتناوله بحكمة افتقرت اليها السياسة الغربية إلى حد لا يكاد يتصور منذ مطلع القرن العشرين .

ويتوجب على السياسة التي تجابه هذا الخطر ان تدرك انها لا تستطيع ان تتناول حركة السكان الدورية بحيل مصطنعـــة . ويتوجب عليها ان تدرك أيضاً انه ليس لدينا من الخبرة ما يمكننا من تقدير ما سيحدث في البلاد ، التي بلغ فيها نمو السكان طور التوقف . ومـــا حصل الآن لا يوحي بالكثير من الثقة ، لأن تجاربنا الماضية تدل على اننا استخدمنـــا نظريات مالتوس ، لنرسل في بعض الاحيان انذارات ضد تضخم السكان، ولنرسل في أحيان أخرى انذارات ضد تناقص السكان . ولا نستطيع ان نعتمد على هذه التجارب ، لنتوقع بروز نزعات سكانية في المستقبل تشبه نزعات الماضي . وتجارب الماضي غير مطمئنة ، لأن الفترة التي انخفض فيها معدل الولادات الى مستواه الحالي كانت فترة اضطراب وفترة حروب عصيبة .

وليس بوسعنا ان نقدر مـــا سيكون عليه تجاوب الشعوب مع قوى التغيير ، التي تفعل فعلهـــا العميق في حياتها وفي نمو سكانها . وأكثر التقديرات التي اعتمدناها حتى الآن كانت تقديرات خاطئة . فقضية نمو السكان هي وجه آخر لقضية المحافظة على الذات . وهي أولى القضـايا التي تشغل الناس ، وتؤثر في تطور العالم العضوي كله . فلربما بلغ النمو في صعوده ذرى معينة يعقبها التناقص . ولربما أسفرت عن هذه العملية

تغيرات ، وانبثقت منها حركات لا نستطيع ان نتصورها على حقيقتها منذ الآن . وكل ما نستطيعه هو التذرع بتقديرات أولية لا يتوفر لنا البرهان اليقيني على صحتها . وكل ما نستطيع الجزم به ، هو ان التقديرات الاحصائية لا تعطينا وحدها الجواب الذي يحل المشكلة .

ونضيف الى كل ما قلناه ملاحظة عامة حول التوازن الجديد . وهي ان قدرة هذا التوازن على البقاء رهينة بانبثاق نظام اجتماعي جديد . وستكون العناية بالفرد أحسن مما هي الآن . وسيكون الفرد أحسن تجهيزاً مما كان عليه في أي زمن مضى . وستزداد قيمته ويتاح له المزيد من الفرص للتعبير عن طاقاته وانمائها . ولن تكون العوامل الاقتصادية الصرفة هي التي تحرك الناس أو توقف حركتهم . وستستبعد الاعتبارات الاقتصادية ، التي تحاول القضاء على فردية الانسان واخضاع مجتمعه لمتطلبات الحرب . وستطلق الاهتمامات الثقافية بمختلف أنواعها وعلى مختلف المستويات . وسيحرر التغير الاجتماعي من الضغوط الخارجية ، ومن النزعات القومية التي لا تستهدف سوى المزيد من القدرة السياسية . وستعظم الحاجة في هذه الاحوال الى شكل ما من اشكال الدين الاجتماعي ، الذي يوحد بين الناس . وستنشد المجتمعات ، التي حققت التوازن بين معدل الولادات والوفيات ، أهدافاً اجتماعية جديدة . واذا لم تهتد الى هذه الاهداف أفضى بها العقم البشري الى العقم الحيوي . وسيكون حل لغز السكان رهيناً بحياة المجتمع الثقافية التي تجري الآن عمليات ولادتها .

١١ التحولات الوظيفية

عمل الحكومة

ان عمل الحكومة هو أوسع من العمل ، الذي تقوم به أية مؤسسة انسانية اخرى . وتنطوي تحته مهام لا تعدلها في شمولها أو تعددها مهام أية مؤسسة اقتصادية ، او أية مؤسسة ثقافية كالكنيسة او غيرها . وقد أدت التغيرات ، التي استعرضناها في الفصل السابق ، الى زيادة هذه المهام زيادة بالغة . وهي زيادة مطردة يؤدي اليها التقدم التكنولوجي ، كما يؤدي اليها توسع الأعمال الخاصة وتعقد الحياة الثقافية . فكل هذه التغيرات تفرض على الحكومة اعباء جديدة ، أياً كانت فلسفتها، وسواء أكانت هذه الفلسفة جمعية أم فردية .

ولا ننكر ان لتغير فلسفة الحكومة عواقبها الباهرة على وظائف الحكومة، وتأثيرها القوي على كيفية قيام الحكومة بهذه الوظائف . وقد شهدنا تغيراً حاسماً حينما تولى هتلر الحكومة ، فوجه الآلة الحكومية كلها وجهة جديدة . ولا نتجاهل ما أحدثته الثورة السوفياتية من تحول في وظائف الحكومة في روسيا . ولا نتغاضى عن الفرق بين ما كانت عليه الحكومة القيصرية وما آلت اليه الحكومة السوفياتية . فقد تباطأت الحكومة القيصرية في الأخذ بالتكنولوجيا الحديثة ، بينما اعتمدتها الحكومة السوفياتية اعتماداً

سريعاً أدى الى قيام مدن جديدة ، والى توسيع الصناعات الثقيلة ، والا تنويع الاقتصاد كله تنويعاً رائعاً . ولكن مثل الحكومــة السوفياتية هو مثل استثنائي ، ولا يصح اتخاذه دليلاً على التغيير ، الذي يسفر عنه تغير فلسفة الحكومة . لأن التغير الذي حدث لم يكن نتيجة عقيدة جديدة، بقدر ما كان نتيجة تطبيق حــازم للتقدم التكنولوجي ، الذي شاع في الدول الرأسمالية . فعجلت الثورة عمليات ادخال هذا التقدم الى روسيا . ولولا ذلك لظلت روسيا تأخذ بها أخذاً بطيئاً .

ولو نظرنا الى تغير مهام الحكومة نظرة صحيحة ، لوجدنــا ان التغير في الوظائف الحكومية يأتي نتيجة لتجاوب الحكومة مع الأحوال المتغيرة . فالحكومة لا تخلق الاحوال الجديدة ، ولكنها تتجاوب معها . ويختلف هذا التجاوب من حكومة لأخرى . فهناك حكومات تقدميــة تشعر بالأحوال الجديدة ، وتتأثر بحاجات الشعب تأثراً سريعاً ، وتدفع حركة التغير الى الأمــام . وهناك حكومات رجعية تحاول تأخير هذه الحركة ، ولكن جميع الحكومات تنتهي آجلاً او عـاجلاً بالتجاوب مع التغييرات المستجدة . فاذا ما استدعت روح العصر تشريعاً اجتماعياً جديداً ، أخذت به الحكومات المحافظة كحكومة بسمارك كما تأخذ به الحكومات الليبرالية والراديكالية .

ولا يستطيع المواطن العادي ان يتصور دائماً مــا هي عليه جسامة فعاليات الحكومة ولا درجة تنوعها ، سواء أكان ذلك في الدول الكبيرة أم الصغيرة ، وسواء أكانت الحكومة عصرية ، او حكومة مدنية صغيرة من المدن اليونانية . ففعاليات الحكومة كثيرة ومتنوعــة حتى في مدينة صغيرة كأثينا ، لم تكن تحكم اكثر من مليوني نسمة . ويبدو لنا هذا في تحليل ارسطو للوظائف الحكومية في كتابه عن « الدستور الأثيني ». فيذكر لنا ان هذه الوظائف شملت الشؤون العدلية والماليــة والضرائب والمحاسبة والميزانية والبوليس والجيش . وأضاف اليهـا وظائف اخرى

نذكرها الى جانب الادارات التي كانت مسؤولة عنها :

بناء السفن : « المجلس »
مراقبة الابنية العامة وصيانتها : « المجلس »
صيانة الطرقات : « لجنة خاصة من عشرة اعضاء »
المزارع التي يجري فيها العمل بعقود عامة : « لجان مختلفة »
تعهد المريض والفقير : « المجلس »
مراقبة الصحة العامة وغيرها : « لجنة المدينة المؤلفة من عشرة »
تصليح الهياكل : « لجنة خاصة »
مراقبة السوق : « مراقبو الاسعار »
مراقبة الاوزان والمكاييل : « لجنة خاصة »
ضبط سعر الدقيق والخبز : « لجنة خاصة »
مراقبة العبادة العامة : « لجنة خاصة »
مراقبة الاحتفالات : « لجنة خاصة »
مراقبة الحفلات التمثيلية : « اركون »
مراقبة المراسم المقدسة : « اركون »
مراقبة السحرة : « الملك اركون وغيره »
مراقبة الاضحيات : « بوليمارك »
مراقبة الاحتفالات الرياضية : « لجنة خاصة »

هذا موجز للائحة التي وضعها ارسطو ، وهي تلقي ضوءاً على طبيعة الحكومة في الدولة المدينة ، وتبين لنا كيفية تجاوب الحكومة مع النظام الاجتماعي القائم ، وتدلنا على ان الحكومة تتغير بتغير الحضـــارة . وللحكومة وظائف دائمة في كل زمان ومكان ، كوظيفة البوليس والوظيفة العدلية . ولها وظائف تقوم بها جميع الحكومات ولا تتخلف عنها الا الحكومات البدائية البسيطة ، وتشمل المعايير التي تفرض وتطبق لتعامل

المواطنين مع بعضهم البعض . وتدرج اللائحة الأثينية في هذه الوظائف مراقبة الاغذية ، والموازين والمكاييل والسوق وضبط اسعار المأكولات . وهناك وظيفة تمارسها اكثر الحكومات ، وهي تولي وكـالات النقل والمواصلات مراقبتها . فوظيفة هذه الوكالات تتعلق « بالمنفعة العامة » وبالأغراض العسكرية . وهي واردة في اللائحة الأثينية في بند صيانة الطرقات . ولكنها تتناول في الدولة الحديثة عدداً أكبر من المهام يفرضها عليها التقدم التكنولوجي .

والجدير بالتنويه هو انشغال حكومة أثينا بالوظائف الثقافية ، شأنها في ذلك شأن حكومات الأزمنة القديمة . ولكن اثينا كانت مولعة بالحرية الثقافية الى درجة تفوق كل ما كان معروفاً في عصرها . ويتغنى بريكليس بهذه الحرية في « الخطاب الجنائزي » الشهير ، فيقول : « ان استمتاع جيراننا بمسراتهم لا يستفز غضبنا ، ولا يستثير نظراتنا العدوانية ... » وتخلو وظائف اثينا من القيود على الحرية الثقافية ، وان لم تخل اثينا خلواً تاماً من التعصب . ويبدو الفكر الأثيني منطلقاً على سجيته في عبارة اخرى من الخطاب ، يقول فيها بريكليس : « اننا نقيم المباريات الرياضية والاحتفالات طيلة العام لنسري عن ارواحنا مشاق العمل » . وتكاد تستغرق هذه المباريات والاحتفالات اكثر بنود اللائحة التي نقلناها عن ارسطو .

ولو شئنا ان نضع لائحة بوظائف الحكومات الحديثة كاللائحة اللاتينية ، لاستغرقت عدة صفحات من هذا الكتاب . ولكن غرضنا في هذا الفصل هو ان نبين كيف تتغير وظائف الحكومة بتغير الاحوال . ولذلك سندرس ثلاثة انواع من الوظائف الحكومية ، فنميز بين الوظائف الثقافية ، والوظائف المتعلقة بالرفاه العام ؛ ووظائف الضبط الاقتصادي ، وهي وظائف مترابطة ، ولكن تمييزها يسهّل علينا درسها .

ويحسن بنا ان نتذكر ونحن ندرس وظائف الحكومة ، ان الحكومة

ليست أداة حرة ، تستطيع ان تكيف فعالياتها كما تشاء وفقاً لتغير الازمان والحاجات . وهي لا تعمل في فراغ بل في وسط المصالح المتصارعة . ولا بد لها ان تتحيز لمصلحة دون اخرى ، وان تجاري المصلحة التي تغلب لحين ، وان تتحول عنها للمصلحة التي ترجح عليها، وان تظل مجاهدة خلال هذا الصراع للبقاء في الحكم . فالحكومة هي الى حد ما بطبيعتها انتهازية . ولا يسعها ان تغضب جميع انصارها ، ولا ان تتصرف على وجه يقوي خصومها . وهي تحت رحمة جانب ما من الرأي العام ، تفرض عليها الحالة الاجتماعية السائدة ان تسايره. واذا ما أخفقت او نجحت في انجازاتها ، شاركها مؤيدوها في هذا الاخفاق او النجاح . ويعبر اخفاقها او نجاحها عن روح الشعب ، وحالة التربية، والمواقف والاساطير التي تسود في الجماعة .

وتواجه الحكومة حدوداً تفرضها عليها الاحوال التي تضع فيها سياساتها ، والطريقة التي تنفذها بها آلتها السياسية . وهي حدود لما يمكن ان تفعله الحكومة . فاذا ارادت ان تخدم حاجات الشعب ، فان عليها ان تتجاوب مع مطالبه . ولكن هذه المطالب متنوعة ومتعارضة . ويفرض هذا التنوع والتعارض على الحكومة الالتجاء للتسويات . ويفرض عليها ان تتصرف في مواجهة حلول معضلة ما على وجه يختلف كل الاختلاف عن تصرف مؤسسة صغيرة ، او منظمة خاصة . فهي تشرع للبلد ، الذي تحكمه بكامله تحت بصر العالم كله . ولذلك لا تستطيع ان تنتهج سياسات مختلفة تجاه مختلف المناطق . وهي لا تتمتع بمثل هذه المرونة ، لأن سياساتها علنية ، ولأنها ملزمة بنتائج عمليات التشاور ، التي قامت بها قبل ان تعلن هذه السياسات .

وسلطة الحكومة على المواطن سلطة عامة ولكنها غير شخصية . فكل مواطن خاضع لهذه السلطة . ولا يخضع المواطن مثل هذا الخضوع للتجمعات الاختيارية كالكنيسة والنقابة والحزب السياسي . لأن سلطة كل

تجمع من هذه التجمعات مقتصرة على المنتمين اليه لايمانهم بمبادئه ، او لاتفاق مصالحهم مع مصالحه . ولذلك ، فان هذه السلطـــة أضيق ، ولكنها تتناول شخصية المنتمي اليها اكثر مما تتناولها سلطة الحكومة . وأياً كانت سياسات الحكومة ، فانها لا يمكن ان تروق جميع المواطنين. ولا بد ان يوجد بينهم من يعارضها . وأياً كانت الحكومة التي تتولى الحكم ، فقد يكون بين المواطنين فئات لا تكتفي بمعارضة سياساتها ، ولكنها تستهجن حتى الغايات التي تنشأ الحكومة لخدمتها .

ويعني هذا ان على الحكومة ان تفرق بين موقفها من سلوك المواطن الظاهري وموقفها من اقتناعاته الباطنية . فالسلوك الظاهري هو من شأنها، واما الاقتناع الباطني ، فلا شأن لها فيه . وهذا مـــا أشار اليه مختلف المفكرين السياسيين ، ونوه به جرين حين أكد أن اختصاص الحكومة محصور بسلوك المواطن ، الذي تتطلبه مقتضيات النظام والحماية والأمن وما شابه ذلك . ويقف اختصاصها عند هذا الحد ، ولا يسوغ لها ان تتجاوزه لتفرض نشاطات او احكاماً تمس صدق المواطن الشخصي او تتعرض لوجدانه الذاتي .

ويعني هذا ايضاً ان الحكومة لا تستطيع ان تقوم بأعمال تستهوي بها الذوق الفردي الخاص للمواطن ، كما تفعل المحلات التجارية الخاصة ، اذ تحاول ان ترضي الذوق الفردي لكل زبون من زبائنها . فـالآلة الحكومية هي أداة لتنسيق واسع النطاق . وتقدم خدماتها وفقاً لخطوط كبرى وضعتها السلطة العليا التي تحدد اهداف العمل الحكومي . وتنحصر مسؤولية موظفي الحكومة بتنفيذ هذه الخدمات في حدود الخطوط المرسومة . وهذا مبدأ من مبادىء العمل الحكومي يحتمل المرونة في التطبيق .

وما دامت سلطة الدولة تشمل جميع المواطنين أياً كانت معتقداتهم او قيمهم ، واحكامها تطبق عليهم جميعاً بدون تمييز بين فئة واخرى ، وما دامت سياساتها هدفاً لمعارضة لا نهاية لها من قبل الفئات المتنازعة ،

فلا بد ان تكون مطالب الحكومة من المواطنين مطالب الزامية ، ولا بد ان تقوم على تنفيذ هذه المطالب قوة اكراهية تختص بها الحكومة وحدها . وما دامت هذه هي الطريقة التي تفرض بها الحكومة أوامرها ، فلا بد ان ينشأ لدى الناس الشعور ، بأنها قوة قسرية تتدخل في حياتهم اليومية . ولا بد ان يعتري هـذا الشعور المواطنين في ظل النظامين الاوليغاركي والديموقراطي ، وان كان الشعور به لدى الأكثرية في النظام الاوليغاركي أقوى منه في النظام الديموقراطي . وذلك لأن مواطني النظام الاوليغاركي يعانون قسرية الدولة في كل شيء بما في ذلك التشريع ، وأما مواطنو النظام الديموقراطي ، فانهم يقاسون قسرية الادارة وحدها . وعمليات الادارة الواسعة ، وقراراتها المعدة ، وبعدها عن المواطن ، وهي تقوم بهذه العمليات ؛ كل ذلك يشعر المواطن بأنه يعيش تحت وطأة اداة حكومية يستعصي عليه فهمها ، ولا تبدو له منها إلا ارادتها الغاشمة في ان تعزز وسائل القدرة التي تسيطر بها على الناس .

ويتجلى هذا الشعور بقسرية الحكومة في نظرة الناس الى الدواوينية أو البيروقراطية . وللكلمة نفسها لديهم معناها الحرفي ودلالتها الرمزية . ويشمل معناها الحرفي اختصاصات الوظيفة . ولربما انحصر المعنى بمجموعة الموظفين ، الذين يقومون بأعمال الادارة . فيصبح بوسعنا ان نسمي كل منظمة واسعة النطاق دواوينية . ويكتسب موظفو الدواوين من مهنتهم بعض الخصائص ، التي يمتازون بها عن غيرهم . وحالهم هذا هو حال جميع أبناء المهن الأخرى . ولكن الموظفين يبالغون في اضفاء مزايا خاصة على أعمالهم . فتعطي هذه المبالغة كلمة الدواوينية دلالة رمزية بالاضافة لدلالتها الحرفية .

ويبدو اختلاف الدواوينية عن غيرها من المهن بطرق العمل الدواوينية. فالعمليات واسعة ، والوظائف موزعة بين المصالح ، والمؤهلات للوظيفة عسيرة التحديد ، تتداخل فيها الاعتبارات السياسية مع مقاييس الكفاءة الشخصية . ورقابة الحكومة على الموظفين صعبة التحقيق . ويعمل الموظف

الحكومي في أحوال خاصة،ويواجه معضلات خاصة ، ويتعرض لاغراءات خاصة . فيحاول ما وسعه ذلك ان يتكيف مع هذه الأحوال . وفعاليته في عمله الحكومي رهينة بقدرته على هذا التكيف .

ويختلف وضع الموظف الحكومي في جميع البلاد وخاصة في الدول الديموقراطية عن وضع القائد السياسي أو المشرع . فالقائد السياسي والمشرع يجيء ويذهب ، وأما الموظف فانه يبقى في وظيفته أمداً طويلاً . وتأتي الحكومات وتذهب ، ويبقى الموظف حيث هو . ويظل القادة السياسيون بحاجة ماسة الى معرفة الموظف وخبرته . ولا يجدون مندوحة من التعويل عليه ، ومن تعلم الاصول الادارية منه . ويظل موقفهم تجاه الجمهور أوهى من موقفه ، لأنهم يتعرضون لانتقادات المعارضة ، بينما يكون الموظف في أمان من هذا الانتقاد . ونحن لا نتعرض للادارة العامة في هذا الكتاب إلا تعرضاً عابراً . ولذلك سنكتفي بالاشارة الى كيفية معالجة الدواوينية للمشكلات التي تواجهها كما يشير اليها الكتاب المختصون في الادارة .

ونلاحظ أولاً ان الدواوينية تبالغ في تقدير قيمة الاطار المؤسسي للنظام الذي تقوم بالمحافظة عليه . ويبالغ العضو الفرد في الدواوينية بتقدير أهمية وظيفته ، ويغرق في روتينها ، ويقاوم الافتئات على صلاحياته من قبل أي موظف آخر . ولهذه الصلاحيات ترتيب خاص في سلم الوظائف . ويكتسب هذا الترتيب قداسة تتعدى قيمة الخدمات التي تؤديها الوظائف . وتؤدي هذه القداسة الى تعقيد العمل ، والى تضخيمه تضخيماً لا يتفق مع حقيقته . وينقلب الوضع بين الموظف والمواطن . فبدلاً من أن يكون الموظف خادم المواطن ، يصبح على المواطن ان يتصرف على الوجه الذي يروق الموظف . وتوضع طرق للعمل الدواويني لا تكفل الفعالية أو السرعة الاجرائية . ويصبح الموظف أسير هذه الطرق الروتينية ، ومتنكراً للخبرة والابداع . ويصبح مصيره رهين الاقدمية بدل ان يكون رهين الكفاءة

والاستحقاق . وتزدهر المحسوبية ، وتعطى اللياقة الاولوية على الاهلية . ويسود التهرب من المسؤولية . لأن الموظف غير مسؤول عن القرارات التي اتخذت ، لانها ليست قراراته بل قرارات المصلحة . ولا يمكن حمله على الافصاح عما قام به ، لأنه يعتصم دائماً ببروتوكول وظيفته .

هذه هي التهم التي توجه للدواوينية ، والتي تصف الداء الذي يمكن ان تصاب به أية ادارة كبيرة ، إذا ما أتيح لها ان تحتمي بحصون القدرة السرية . وتتفاوت درجة اصابة الادارات بهذا الداء وفقاً لاختلاف أحوالها . فبعض الروتين ضروري لأي نظام اداري ليستطيع القيام بعمله . ولكن الروتينية قد تبلغ حد التحجر . وقد يصل هذا التحجر الى درجة التجاهل الصفيق للمصلحة العامة ، والهدر المفرط للكفاءة . وقد يخف داء الادارة أو يستفحل وفقاً لما هي عليه علاقتها بالقيادة السياسية، ووفقاً لتعلقهما معاً بالمصلحة العامة ، ولما تؤمنانه للمواطنين من المشاركة في شؤون الدولة . ولكن هذا الداء الدواويني لا يبرر مطالبة الحكومة بأن تتفادى القيام بالوظائف التي يمليها الرفاه العام . فالادارة قابلة للشفاء من هذا الداء ، وهي قادرة على ان تعتمد وسائل وأساليب جديدة تكفل لها فعالية الادارات الخاصة . ولكن خطر هذا الداء هو انذار للحكومة بأن لا تتورط في ممارسة الوظائف التي يمكن ان تقوم بها الوكالات الخاصة . وبوسع الحكومة ان تفرض على هذه الوكالات شروطاً تضمن مراعاتها المصلحة العامة فيما تؤديه من خدمات . والخط الفاصل بين ما يمكن ان تقوم به الحكومة ، وما يمكن ان تقوم به هذه الوكالات لا يمكن ان يكون خطاً جامداً . فلا بد له ان يتغير مع تغير الحاجات ، ومع تغير المستويات الخلقية العامة والخاصة ، ومع تحسن فن الحكومة وتقدمه .

رأينا كيف ان اثينا نظمت في فترة عظمتها مجموعة هامة من الوظائف الثقافية ، وكيف ان الدولة فرضت هذه النشاطات الثقافية على مواطنيها، وكيف ان هـــذه النشاطات اتخذت شكل عادات يمارسها الشعب ، واحتفالات ومراسم ورياضات تتفق مع روحه الممتازة . وقـــد شجعت الحكومة هذه العادات ، وخلعت عليها حرمة زادت اقبال الشعب عليها . ولا يعني هذا التنظيم والتشجيع ان الحكومة حاولت ان تفرض ثقافة معينة على الشعب ، لأن الحكومة الاثينية – كما يفخر بذلك بريكلس عن حق– لم تعرف مثل هذه المحاولة . واتجاهها في هذا الأمر متناقض كل التناقض مع الاتجاه ، الذي يدعو له افلاطون في « الجمهورية » و « القانون » . فهو يحث الحكومة في الكتابين على ان تنظم حياة المواطنين وفقاً لقانون ثقافي صارم يحظر كل الاعمال الفنية والفكريـة التي لا تتفق مع الانجيل الافلاطوني . ويدعو في الجمهورية بأدب جم الى نفي جميع الذين يخالفون القواعد الصارمة ، التي تسن للفنان والفيلسوف الى مدن أخرى . ويدعو الشعراء بنفس الادب في « القانون » لأن يقدموا مؤلفاتهم للحكام،ليقرروا ما اذا كانت لخير المواطنين الروحي أو لا .

وقد رجح في تاريخ الحكومات موقف افلاطون على موقف بريكليس. فصادف هوى في نفوس اولئك الأقوياء والمكابرين في معتقداتهم ، الذين أنكروا على المستضعفين حق التعبير عن معتقداتهم . وفرضت الحكومات الرقابة والتفتيش،وجعلت القوة تحكم الرأي والمعتقد . وتصرفت الحكومات في بعض الأحوال بصفة كونها حامية للفنون ، وخاصة ما لاءم منهـــا مصالحها ومذاهبها ، كفني الهندسة والنحت . وأدى ترف القصور الملكية الى تشجيع الفنون الزخرفية . ولكن الحكومـات ظلت مع ذلك ، حتى وقت قريب ، تعتبر ان عملها يشمل مكافحـة المعتقدات والمذاهب التي

لا تتفق مع سياستها ، أو على الاقل معاقبة الذين يعتنقونها .

ولم توضع حدود لرقابة الدولة على المعتقدات والآراء الى ان أقر التمييز بين الدولة والجماعة. ولم يظهر قبل ذلك أي اعتراض على صلاحية الدولة في اجراء هذه الرقابة ، ولكن الاعتراض تناول كيفية ممارستها لها. واتخذ الاعتراض في القرون الوسطى وجهاً خاصاً بسبب التنازع بين الكنيسة والدولة . فقد أصبحت الكنيسة في ذلك الحين منظمة كبيرة تدّعي انها ذات سلطة الهية تعلو سلطة الحكومة الزمنية . ولكنها لم تتوصل الى اقامة ثيوقراطية تفرض سلطتها ، وظلت تتقاسم السلطة مع الدولة . فنشأت من ذلك نظرية السلطتين الروحية والزمنية : أو نظرية « السيفين » . وأصبحت هذه النظرية مصدراً للتوتر حيناً والتراضي حيناً آخر بين السلطتين . وظلت السلطتان ترفضان الاعتراف بحق الجماعة في ان تضع حدوداً لتدخل الدولة في شؤونها الثقافية .

وظل هذا الرفض مستمراً الى ان قامت داخل الجماعة الواحدة معتقدات متباينة يتعذر التوفيق بينها . فتألفت فرق دينية جديدة ، وانشق المخالفون عن الكنيسة . وكانت العاقبة الفورية لهذه الانشقاقات الفوضى السياسية ، والاضطهادات المذهبية ، والحروب الدينية . واستفحل الاضطهاد الديني في أوروبا في القرنين السادس عشر والسابع عشر استفحالاً لم تعرف أية منطقة اخرى مثيلاً له من قبل . وحاولت دول عصر النهضة ان تؤمم الدين تحت ستار اسطورة السيادة الجديدة . فأخفقت هذه المحاولة ، كما أخفقت غيرها من المحاولات الرامية لاخضاع الجميع لمعتقد واحد . فلم يعد امام الحكومة إلا الاعتراف بأن المواطنين غير مكرهين على الالتزام بنفس العقيدة الدينية . وجاء هذا الاعتراف عملياً أكثر مما جاء مبدئياً . لأن المفكرين السياسيين في القرن الثامن عشر بما فيهم روسو وبرك كانوا يبشرون بفلسفات للدولة لا تتقبل مثل هذه الحرية الدينية . وظل هذا الاعتراف لمدة من الزمن مقبولاً على مضض يتخذ صورة تسامح تجاه

المعتقدات غير الرسمية . وظل محدوداً يستثني اليهود والملحدين وغيرهم من الفئات التي تخالف اعتقاداتها الديانة السائدة مخالفة أساسية .

وتهافتت في القرن التاسع عشر المحافظة الدينية ، وتكاثرت المعتقدات والفلسفات ، ونمت المجتمعات المتعددة الفئات ، وأصبح من المتعذر ان تفرض فيها عقيدة أو فلسفة واحدة . فأدى كل ذلك الى تعزيز المثل الأعلى الديموقراطي الداعي لفصل الكنيسة المؤلفة من مجموعة من المؤمنين عن الدولة التي تمارس سلطتها ممارسة اكراهية . وأدخلت مختلف الدول هذا المبدأ في دساتيرها مقتفية أثر التعديل الأول ، الذي أدخلته الولايات المتحدة على دستورها . ولم تطبق الدول الديموقراطية كالولايات المتحدة وانجلترا هذا المبدأ تطبيقاً أميناً . ورفضت الدول الاوليغاركية التسليم به . ولكنها اضطرت للتطور في اتجاهه . ولكن نشوء الدول الكلّية الحديثة أدى الى انتكاس الحركة السائرة في طريق تطبيق المبدأ انتكاساً تاماً . وحيثما قبل المبدأ ، كانت نتيجة قبوله الأخذ بالافكار التالية :

أولاً : ان الكنيسة هي رفقة حرة لها الحق في ان تعتقد ما تشاء ، وفي ان تتنظم كما تشاء ، وفي ان تتصرف كما تشاء ، ولكن ليس لها حق الرقابة على الذين ليسوا اعضاء فيها ، وليس لها الحق في ان تفرض خدماتها كشرط ضروري للتمتع بالحقوق المدنية ، وليس لها الحق في ان تصطنع الاكراه ضد احد من أتباعها أو مخالفيها .

ثانياً : ان الدولة هي أداة عامة تشمل مواطنين من جميع المعتقدات . وحدودها اقليمية وليست ثقافية . فليس لها ان تفرض شروطاً دينية للمواطنية ، ولا ان توجب على مواطنيها التزامات دينية معينة . وليس لها ان تختص أية فئة دينية بالعطايا أو الحصانات أو الامتيازات الخاصة. وليس لها ان تتذرع بالدين للتدخل في شؤون أية فئة من الفئات .

والحرية الدينية هي مبدأ ديموقراطي يعبر عن مبدأ أوسع منه يتناول ميداني الدين والاخلاق . ويتجاوز معنى هذا المبدأ الخلقي معناه القانوني،

لاننا لا نستطيع أبداً ان نعتبر القانون والاخلاق شيئاً واحداً . واذا كان من اختصاص الحكومة ان تفرض القانون ، فليس من شأنها ان تفرض الدين أو الاخلاق . واذا ما حاولت الحكومة ان تكره الناس على الأخذ بتعاليم دينية أو مبادىء خلقية معينة ، فانها تسيء للدين والاخلاق أكثر مما تخدمها . وذلك لأن عاقبة الاكراه التظاهر بالطاعة . فتكون نتيجة السياسة الاخلاقية القسرية تعزيز النفاق والفساد بدل نشر الفضائل .

ثم ان اتباع السياسة الاخلاقيـــة القسرية يؤدي الى الاختلاط بين السياستين القانونية والاخلاقية ، والى محاولة احلال القانون محل الاخلاق . ولا يمكن اتخـــاذ القانون بديلاً للاخلاق كما لا يمكن اتخاذ اليد بديلة للعين . وقد أشار الى هذا عالم الاجتماع الروسي كوركونوف في قوله : « أن القانون يضع حدود المصالح ، واما الاخلاق فانها تقيّمها » . فاذا ما سن القانون حداً ما أصبح على المواطن ان يطيعه أياً كان رأيه فيه . وأما الاخلاق فانها تعلم الانسان نظاماً للقيم ، وتقرر في النظام نفسه واجب التقيد به . فهي تعبر عن الشخصية ، وعن علاقة الشخصية الواحـــدة بالشخصيات الأخرى . والحد الخلقي هو حـــد يطيعه الانسان من قلبه مهتدياً بوحي نظام قيمه . ولا يستطيع القانون ان يفرض مثل هذه الطاعة . وتقوى طاعة الانسان للحدود القانونية ، فيما لو اطاعها مثلما يطيع الحدود الخلقية . ولكن القانون يهتم بالطاعة لا بروح الشخص الذي يطيع .

وللاخلاق أحكام لا يستطيع القانون ولا يسوغ له ان يلتزم بها أو أن يفرضها . ولا صحة للقياس الذي يطلقه بعض الناس بسذاجة ، فيقولون: هذا الأمر سيء ، ولذلك يجب ان يوضع قانون لمنعه . ان هذا القول خاطىء وضار . ولا يمكن ان يوافق عليـه أي سياسي حصيف ، ولا يمكنه ان ينـــادي بفرض قانون لتحريم كل ما يستهجنه . ولكن ترك السياسي أو المشرع لامور كثيرة خارج سلطة الحكومة أو خارج التشريع لا يعني تحبيذ هذه الاشياء أو الموافقة عليهـــا . وقد أشار أحد الكتاب

القانونيين في قوله : « ان اموراً كثيرة تترك لوجدان الجماعة الخلقي ، وللضغط المعنوي الذي يصدر عنها . وانه لمن أفحش الاخطاء ان يفترض أي نوع من انواع الموافقة على ما ترك بدون تشريع قانوني .. »

ولا بد لنا ان نتذكر ان مختلف الفئات تختلف في اخلاقها، وانه لا يجوز لنا ان نحاول فرض اخلاقنا عليها ، ولا ان ننصر اخلاق فئة على اخلاق الفئات الاخرى . واذا حاولنا ذلك ، عرضنا الدولة لفقدان وَلاء الذين يدينون بقيم غير قيمنا ، ويتمسكون بأخلاق غير أخلاقنا . وهذا الخطر أشد اذا ما حاولت الاكثرية في المجتمعات المتعددة الفئات، ان تستخدم قوة الدولة ، لتجعل قيمها واخلاقها قانون الدولة . والاولى بالحكومة في مثل هذه المجتمعات ان تلتزم بالقاعدة التالية : « ان كل فئة حرة بأن تسلك السلوك الخلقي الذي تريد ، ما دام سلوكها هذا لا يؤدي الى تصرفات تتعارض مع حرية سلوك الفئات الاخرى » .

وتعني هذه القاعدة انه لا يجوز ان يؤيد سلوك أية فئة بعقوبات رادعة . وانه لا يجوز وضع تشريع خاص ضد الذين يعطلون يوم الأحد او ضد الذين يتعاطون المراهنة ، ما دام هذا التعاطي لا ينطوي على الغش . ونعني بصورة عامة ان المقصود بالتشريع حماية حقوق جميع المواطنين ، فلا يجوز ان يتناول اخلاق مختلف الفئات ، ما دام سلوكها الخلقي لا يخرق هذه الحقوق .

وتزكي الاعتبارات العملية في المجتمع الحديث المتعدد الفئات مبدأ الحرية الدينية . ذلك لأن تجاهله من قبل الدولة يؤدي الى حقد فئة على اخرى ، واستغلال فئة لأخرى ، وتقويض الوحدة الوطنية . وقد ظهرت كل هذه العواقب السيئة حين تجاهلت بعض الدول هذا المبدأ ، واتخذت لها ديناً رسمياً ، وحاولت فرضه على الجميع . ويبرر المفكرون المحافظون امثال هذه المحاولات بقولهم : ان الدولة لا يمكن ان تبقى الا اذا استندت لتنظيم ديني اكليركي . وكان برك حتى نهاية القرن الثامن عشر

بين المدافعين عن هذا الرأي . وكان ينادي بالوحدة التي لا تنفصم بين الدولة والكنيسة . ولكن تعدد ولاءات الشعب البريطاني الدينية أدى الى انفصام هذه الوحدة ، وأظهر خطأ هذا الرأي . وأظهر ايضاً ان الرأي المعاكس هو الأقرب للصواب ، لأن وحدة الدولة رهينة باعترافهـا بالمساواة في الحقوق السياسية بين جميع الأديان . ويؤكد هارولد لاسكي هذا الرأي في كلمات حكيمة يقول فيها : « لا بد ان يسفر اعتماد الدولة لكنيسة ما عن خلع امتيازات عليها ، ولذلك لا يمكن ان يتمتع المواطن بالحرية الدينية الحقيقية ، الا اذا اتخذت الدولة موقف اللامبالاة تجاه أي شكل من اشكال الاعتقاد الديني من الالحاد الى الزرادشتية ».

والدولة الحديثة بما هي عليه من تنوع في الثقافـة والدين والرأي والتربية أقرب الى مفهوم بريكليس لوظائف الدولة الثقافية منها لمفهوم افلاطون . واحدى وظائفها ضمان الحرية الثقافية لجميع فئاتها ، وصونها ضد أي تمييز او افتئات من أية فئة على الفئات الاخرى .

وتمارس الدولة هذه الوظيفة أمانة منها لحكم من احكام دستورها ، كالحكم الذي أدخله التعديل الاول في الدستور الاميركي ، وسعياً منها لحماية الوحدة بين مواطنيها . ولكنها تذهب في ممارسة هذه الوظيفة الى أبعد من ذلك ، فتساعد الفئات التي تعاني اي لـون من ألوان التمييز على التخلص من مساوىء هذا التمييز ، وعلى الاستمتاع بفرص المشاركة مع سائر الفئات في تقدم المجتمع الكبير الذي تشارك في عضويته . ومضي الدولة في هذه السياسة رهين بالاخلاق السائدة والتربية العامة . وهناك حالات يكون التمييز فيها فادحاً في تعامل المواطنين مع بعضهم البعض . فيتوجب على الدولة ان تتخذ المبادرة في اعتماد التدابـير ، التي توطد الوحدة الوطنية ، وان تكافح الافكار المبتسرة ، التي تؤدي الى التمييز بين المواطنين . وقد اتخذ روزفلت مثل هذه المبادرة اثناء الحرب العالمية الثانية حين ألف لجنة « اجراءات الاستخدام العادلة » .

ولا يكفي ان تتفادى الدولة المفهوم الافلاطوني الذي يحمل الاقوياء على محاولة فرض معتقداتهم على المستضعفين . ولا يجوز لها ان تكتفي بالقيام بوظيفة تأمين الحرية الثقافية للجميع . ولا بد لها ان تقوم بوظائف ثقافية اخرى تدخل في نطاق اختصاصها ، وهي الوظائف البريكلية ، اي الوظائف التي تقضي بتوفير التجهيز اللازم لتشجيع فنون الحياة ، وضمان الفرص التي تتيح للمواطنين المشاركة في تراث الانسانية الثقافي . والأمثلة على هذه الوظائف كثيرة اهمها بناء المتاحف والدور الفنية والهياكل والحدائق العامة التي تصون الجمال الطبيعي ، وتحفظه من الأحتكار ، وتبعد عنه التشويه الاقتصادي . ولعلنا لا نبالغ في التفاؤل اذا اعتقدنا اننا مقبلون على عهد ، ستنصرف فيه الدولة عن تعبئة الطاقات والموارد الوطنية في سبيل الحرب ، لأن الحرب تسبب دماراً شاملاً . وستتحول عن ذلك الى تعبئة الجهود في سبيل تأمين مستوى لائق من المعيشة لكل مواطن . فيؤدي الاتجاه الجديد الى التوسع في الخدمات الثقافية ، فيستطيع ساسة المستقبل ان يرددوا مع بريكليس : « اننا نهيىء الوسائل التي نسري بها عن ارواحنا مشاق العمل » .

وهناك ميدان آخر من ميادين الخدمة العامة تتوسع الدولة الحديثة فيه توسعاً لم يعرف من قبل ، وهو ميدان التربية . وللتوسع في هذا الميدان نتائج مصلحية وثقافية لا يمكن التفريق بينها . وقد اصبح من واجب الدولة في كل مكان ان تنشىء المدارس لاعداد الاطفال لحياة المجتمع . واصبح الشعور القومي يقضي بأن تكون التربية الاساسية متاحة للجميع ، وبأن تتوفر هذه التربية لخير المستفيدين بها وخير الامة بكاملها. ويثير تعميم التربية من قبل الدولة معضلات تتعلق بنطاق هذه التربية ومحتواها ونوعها ، وبتوزيع اختصاصاتها بين الدولة والجهات الثقافية الخاصة التي تقوم بها . وهي معضلات معقدة لا يمكننا ان نبحثها هنا. وأقل ما يمكن ان نؤكده هو ان نشر التربية يفتح آفاقاً واسعة لجميع

المواطنين صغاراً وكباراً ، ويهيء لهم الاستفادة من الكنوز الثقافية لأمتهم والكنوز الثقافية للانسانية ؛ ويعبد امامهم سبل المجازفة الفكرية والفنية، ويعزز لديهم ، ما وسعهم ذلك ، الشعور بقيمتهم الذاتية ، وبقيمة التقدم الانساني .

ونصل اخيراً لوجه من وجوه التربية العامة ، وهو ذلك الوجه المتعلق بوظيفة الدولة الاعلامية . وقد برزت هذه الوظيفة في العصر الحديث بسبب تقدم وسائل الاعلام ، وبسبب التحول من الدولة الاوليغاركية الى الدولة الديموقراطية . وذلك لأن الحكومات الاوليغاركية المرتبطة بطبقة معينة لم يكن يهمها ان تهيء الشعب لتقبل سياساتها . ويختلف موقف الحكومات في الدول الحديثة عن ذلك كل الاختلاف . فقد انتشر التعليم بين جميع الطبقات ، واصبحت الفئات التي تتألف منها الدولة منظمة ، واصبح للرأي العام دوره في السياسة ، واصبح لوسائل الاعلام والمواصلات اثرها الواسع في تكوين الرأي العام . واصبحت الدولة تعتمد سياسات ، وتتبنى برامج ، وتسن تشريعات ، وتستخدم في كل ذلك اجهزة لم تكن متوفرة في عهود التكنولوجيا البسيطة . واصبح على المواطنين ان يبذلوا جهوداً للتكيف مع التدابير المتخذة لم تكن تطلب منهم من قبل . واصبح على الحكومة ان تعد الشعب الاعداد النفسي اللازم لتسهيل هذا التكيف .

وتضع الحضارة الحديثة في يد الحكومة وسائل قوية للقيام بالوظيفة الاعلامية ، التي يقتضيها هذا الاعداد النفسي . وللحكومة ان تقوم بهذه الوظيفة ، ما دام قيامها بها لا يدفعها الى تنسيق هذه الوسائل تنسيقاً احتكارياً . فهي وظيفة حكومية مشروعة ما دامت غير استئثارية . وما دامت لا تحظر الانتقاد الذي لا بد ان تواجه به السياسة الحكومية من قبل الذين لا يوافقون عليها ، وما دامت لا تمنع المصالح الخاصة المنظمة من القيام بدعايتها دفاعاً عن مصالحها .

ولا تستطيع أية سلطة من السلطات في مثل هذه الاحوال ان تكون فعالة الا اذا تذرعت بالوسائل الحديثة لجس نبض الرأي العام ، ولمعرفة التيارات التي تتجاذبه . وهذه الوسائل ألزم للحكومة لتمكينها من ادراك اصداء سياساتها لدى مختلف الفئات ، ولتبصيرها بالمؤثرات التي تفعل فعلها في تكوين تفكير هذه الفئات . وقد انقضى الزمان الذي كانت تكفي فيه الخطب الرنانة في البرلمان ، والمرافعات المدوّية امام المحاكم للتجاوب مع الرأي العام . واصبح الآن لوسائل المواصلات والاعلام خبراؤها . واصبحت اعمال هؤلاء الخبراء تشمل وضع الاستفتاءات ، وتنظيم الاستفهامات بسبر غور المواطن ، واستكناه تقلبات آرائه . وهناك منظمات متخصصة في تطبيق هذا الفن الاعلامي في سبيل اغراض مختلفة. ولا بد للحكومة ان تعتمد هي ايضاً هذه الوسائل ، أياً كانت المواقف التي تكشف عنها . ونستطيع ان نضيف الوظيفة الاعلامية لوظائف الحكومة ، ما دامت تستخدمها في سبيل تنوير المواطنين حول المعضلات التي تواجههم ، وما دامت تمارسها في سبيل ايجاد شعور عام يوحد بين مختلف الفئات التي تتنازعها المصالح والمشاعر الخاصة .

وظائف الرفاه العام

اذا اعتبرنا ان الحكومة تحكم لخير المحكومين لا لخير الحاكمين ، ظهرت لنا جميع فعالياتها موجهة نحو الرفاه العام ، وتعذر علينا ان نخص الرفاه العام باحدى فعالياتها دون الاخرى . فالمحافظة على الأمن واقامة العدالة تخدم الرفاه العام كما يخدمها الضمان الاجتماعي . ولكن عبارة «الرفاه العام» توحي اليوم بمعنى خاص . ونحن نستعمل هنا عبارة «وظائف الرفاه العام» ، ونقصد بها جميع وظائف الحكومة ، التي يؤدي قيامها

بها الى التحسين المباشر للاحوال ، التي يعيش المواطنون او يعملون في ظلها ، كتحسين الصحة او السلامة ، او السكن او الضمان الاجتماعي او الاقتصادي او ما شابهها من متطلبات الحياة الكريمة .

وتدخل هذه المهام من ناحية في وظائف الحكومة الثقافية ، بينما تدخل من ناحية اخرى في وظائفها الاقتصادية . وندرج تحتها هنا تدابير متعددة ، كتقرير حد أدنى للأجور ، لأن هدف مثل هذا التدبير القيام بعمل مباشر يؤدي الى رفع مستوى حياة الفئات التي تعاني الحرمان . ولكننا نترك التدابير الاقتصادية الاخرى التي تتخذها الحكومة ، كتحديد الاسعار ، وتحديد معدل الفائدة لحديثنا اللاحق عن الوظائف الاقتصادية. وتشمل وظائف الرفاه العام التدابير التي كان يدعو اليها الرئيس روزفلت لتحقيق التحرر من الفاقة و « التحرر من الخوف » . فهذه هي وظائف الرفاه العام . وهي وظائف تنسب في الولايات المتحدة الى « الدولة البوليسية » . وتعود هذه النسبة الى اقتران هذه الوظائف بمفهوم السيطرة اكثر من اقترانها بمفهوم الخدمة .

ولكن الدولة الحديثة تتوسع في هذه الوظائف ، وتتوسع في اعتماد الوسائل التي تؤمن القيام بها . وقد أسهم هذا التوسع في تغيير مفهوم الدولة . واصبح رعاياها ، الذين ينظرون اليها من خلال اعمالها الداخلية ، يعتبرونها أداة للخدمة لا أداة للسيطرة ، كما كانت في السابق . ولا يعني التوسع الحكومي الحديث في وظائف الرفاه العام ، ان الدول لم تكن تعرف من قبل مثل هذه الوظائف . فالدول الاوليغاركية اتخذت من حين لآخر تدابير للترفيه عن المحرومين . وقامت بأعمال لمساعدة الشعب في احوال الطوارىء كحالة الفيضان او المجاعة او ما شابهها من كوارث. وقدمت دول المدن اليونانية من الخدمات لشعوبها اكثر من سواها ، لأنها كانت اقرب لحياة الشعب . ويذكر ارسطو ان حكومة جزيرة كريت قدمت في مطاعم عامة وجبات عامة للجميع . وحمل سولون اثينا على

تحرير المواطنين من عبودية الديون . وعمدت كثير من هـذه الدول ، بما فيها اثينا وروما ، الى اعادة توزيع الاراضي على المعوزين من ابنائها . ونظمت روما توزيع الخبز عـلى المواطنين كما كانت تنظم لهم ملاهي الحيوانات . ولكن هذه التدابير كانت متفرقـة . ولم تكن تصدر عن سياسة منهجية للرفاه العام . وكانت هذه الدول تتخذها حين تأنس وفراً في بيت مالها ، أو تحت ضغط محنة طارئة ، أو تحت وطأة عاصفة ثورية تجتاح المحرومين . وكان فكر ارسطو يسبق زمانـه ، حين أعلن في كتابه « السياسة » وجوب اعتماد خطة دائمة ، تتعدى غايتها الترفيه عن المحرومين الى القضاء على الحرمان . ولكن ارسطو كان يفكر بالمحرومين من أبناء الشعب بدون أن يعتبر العبيد من الشعب .

ولم تكن الحكومات الاوليغاركية الطبقية تهتم برفاه الجماهير . وكانت تحكم شعوباً أكثر ابنائها مزارعون يعتبر فقرهم مزمناً وطبيعيـاً . وكان هؤلاء يرون الحكومـة من خلال زيارات جابي الضرائب أو المكلف بالتجنيد العسكري . وكان أكثرهم أميين ومعزولين عن مراكز السلطة . ولم يكن لحاجاتهم أو رغباتهم أي شأن لدى المستأثرين بهـذه المراكز . ولم يكن الاحسان اليهم من أعمال السلطة ، بل من الاعمال التي تقضي بها العادات الاجتماعية ، أو تمليها الروح العائلية التي توجب البر بالانسباء المعوزين . ولم تكن مساعدة الكنيسة تتجاوز اعطاء الصدقات .

ولم تؤد هذه الاحوال الى توسع الدولة الاوليغاركية في وظائف الرفاه العام ، بل أدت على العكس ، الى معالجة المحرومين بصفتهم مجرمين يستحقون ان يرسلوا الى السجون أو الى المشانق . وظلوا يعاملون بالعقاب والقمع بعد ان تقدمت الصناعة ، ونتج عن تقدمها استفحال البطالة كما نفهمها اليوم . وأصبحت انجلترا تعاني معضلة الرحل الذين لا سكن لهم ولا عمل لهم . فأصدرت الملكة اليزابيث « قوانين الفقير » عام ١٥٦٢ ، تفرض على المدن والقرى ان تدون اسماء الفقراء في سجل خاص ، وان

تنشيء صندوقاً خاصاً لاعانتهم واسكانهم . وكانت هـــذه أول خطوة اتخذتها الحكومة لمساعدة المحرومين ، ولم تعقبها خطوات تستحق الذكر حتى القرن التاسع عشر .

وأصبحت انجلترا مركز الثورة الصناعية ، كما أصبحت أسبق جميع البـــلاد في طريق الديموقراطية . وتحولت الدولة الاوليغاركية الى دولة ليبرالية تتبع سياستها شعار : « دعه يمر ودعه يفعل » . وجاء هذا التحول أبلغ مثل عرفه التاريخ على تخلف الانسان السياسي عن تكييف مؤسساته مع حاجات العصر ، الى ان تكرهه نتائج جموده الفاجعـــة على تغيير أفكاره رغماً عنه . ذلك ان الثورة الصناعية خلقت أحوالاً جديدة تتطلب تدخل الحكومة لحمايـــة العمال . ولكن القلة التي استفادت من الثورة ، وازدادت بها ثروة وقدرة ، تذرعت بهذه القدرة وبفلسفة الحقوق الطبيعية لتحول دون التدخل الحكومي . وأعماها « النظام البسيط للحرية الطبيعية » ، كما أعمتها قدرتها عن رؤية محنة العمال المتروكين وشأنهم تحت رحمة السوق الحرة فلم ترَ ما يتطلبه النظام الجديد من تدابير جديـدة . ولم تدرك ان التغير أخنى على القوانين القديمة المتعلقـة بالعمال والفقراء والتجارة . وقد ارتفعت أصوات بالمطالبة بالغاء هذه القوانين . وكان أصحاب هذه الأصوات على حق ، ولكنهم لم يطالبوا باستبدالها بقوانين أفضل منهـا .

وأخذ آدم سميث يبشر بالاقتصاد الحر ، مشيداً بمزاياه متغاضياً عن مساوئه . وكانت تسحر لبه قدرة هذا الاقتصاد على ان يضبط ذاته وعلى ان يصلح ذاته . وراعه جمال هذه القدرة الى درجة حملته على ان يعتبر الاقتصاد الحر اداة قدرة الهيـــة ، أرادت بها تحرير الناس من حماقات وترهات الدولة التعسفية . ولم يستطع هو ولا مؤيدوه من رجال الاقتصاد والسياسة تقدير المتطلبات الحقيقية للحرية . فـــلم يدركوا ان التنافس لا يمكن ان يكون حراً ومتساوياً ، إلا اذا كان المتنافسون أحراراً ومتساوين . ولم يدركوا ان المساواة تفترض التساوي بين من يعرض العمل وبين من

يأخذه. وما لم تتوفر هـــذه المساواة أولاً ، فان التنافس الحر يؤدي الى استفحال الشقة بين الناس بدل أن يؤدي الى المزيد من المساواة .

وبينما كان سميث وغيره يبشرون بأفكارهم الخاطئة ، كانت « المطاحن الشيطانية » للنظـــام الجديد تطحن غلالها للشعب ، غلال البؤس واليأس والقذارة والدمامة . وانحطت حالة المصانع في المدن والمناجم في الارياف في بداية القرن التاسع عشر انحطاطـــاً يكفي وحده للحكم على « النظام البسيط للحرية الطبيعية » . وظل مع ذلك دعاة هذا النظام أمثال هاريت مارتينو يستنكرون أي تدبير ترفيهي تتخذه الحكومة ، ويعتبرونه « خرقاً لحقوق الشعب » . وكان شأنهم شأن المحكمة العليا في الولايات المتحدة ، التي أصدرت فيما بعد قراراً اعتبرت فيه ان تحديد ساعات عمل الخبازين الاسبوعي بستين ساعة في الاسبوع هو اجراء غير قانوني ، لأنه يتنافى تنافياً جدياً « مع حق الفرد في ان يعمل ما يشاء من الوقت » . وكان أحسن ما يعبر عن الروح السائدة قول اللورد ماكولي : « ان احسن ما يفعله حكامنا لتحسين أحوال الأمة هو ان يقيدوا أنفسهم بواجباتهم المشروعة تقييداً دقيقـــاً،وان يدعوا رأس المال يتخذ أحسن مجرى كسبي ممكن ، والسلع تحدد أسعارها العادلة ، والصناعة والذكاء ينالان جزاءهما المادي، والبطالة والحق يلاقيان عقوبتها الطبيعية » . فاذا ما تركت الحكومة النظام الاقتصادي وشأنه أصبح كل شيء « طبيعياً » و « عادلاً » .

ولا ريب ان آدم سميث محق في ملاحظته ان للنظام الاقتصادي، الذي انبثق من الثورة الصناعية،القدرة على الضبط الذاتي . ولكن الاقتصاديين الكلاسيكيين استخرجوا من هذه الملاحظة استنتاجات لا تتفق مع الواقع . وأبعد هذه الاستنتاجات عن الواقع قولهم بأن العمليات الاقتصادية ، التي لا تخضع للمراقبة ، ستكون بالضرورة طبيعية وعادلة . ويدل هذا القول على انهم نسوا ، ان المتنافسين في ظل هذا النظام تنافساً حراً،لا يبدأون تسابقهم وهم متساوون . ولو انهم انطلقوا في السباق متساوين ، فان

تنافسهم فيه ليس لصالحهم ، ولكنه لحساب أولئك الذين لا يظهرون في السباق ، ولا يتعرضون لمخاطره ، بل يظلون مختبئين وراء المتسابقين . ونسوا ان التنافس هو غالباً لصالح جانب واحد ، كما هو الحال لدى تنافس عدة عمال على عمل واحد ، فيعزز تنافسهم قدرة رب العمل على المساومة على حساب العمال المتنافسين . ولا يهم ارباب العمل استمرار التنافس بقدر ما تهمهم مصالحهم ، ولذلك كثيراً ما يعقدون اتفاقات فيما بينهم لصون مصالحهم على أساس وقف التنافس فيما بينهم . ولا يكون التنافس مفيداً في كل الأحوال وكل الاعمال ، فهناك أحوال اجتماعية يرجح فيها ضرر التنافس على نفعه ، وهناك صناعة كصناعة النقليات يجلب التنافس فيها الخسارة . ويعني هذا ان في العالم الاقتصادي صعوبات وحدوداً وتصلبات تشوه الصورة الجميلة للاقتصاد ، الذي يضبط ذاته ، التي استهوت الاقتصاديين . وعلى هؤلاء الاقتصاديين ان يروا الصورة بكاملها ، لا ان يقتصروا على النظر الى جانبها الجميل . ولكن القضية لا تعني الاقتصاديين وحدهم ، بل تعني أكثرية الناس ، التي هزها البؤس والاستغلال ، اللذان اقترن بهما « النظام البسيط للحرية الطبيعية » .

ولم يخفف العصر الصناعي وظائف الرفاه العام التي تقوم بها الحكومة، ولكنه أدى الى التوسع فيها . وهو توسع قضت به الاحوال الجديدة كحركية الانسان الصناعي ، وتهافت الرباط العائلي ، وانعزال الاسرة في الوسط المدني ، وتعرض العمال لمخاطر تقلبات في فرص العمل لم يعرف مثلها من قبل . ولم يعد بوسع الذين اصبحت أعمالهم في مهب الريح ، ان يضمنوا عيشهم بالتعويل على الفضائل الخلقية الفردية السارية، كالكد والاعتماد على الذات والقسط في الانفاق .

وأصبح العمل سلعة تباع وتشرى في السوق ، فأصبح شأنه في ذلك شأن جميع السلع ، التي تخضع لحركة السوق الحرة ، فلا تستطيع ان

تقرر كيف تباع ولا كيف تستعمل. وما دام العمل لا يعتبر الا سلعة، فليس بوسعه ان يتخلص من الحركة الآلية للبيع والشراء التي تخضع لها كل سلعة . ولكن عواقب النظر للعمل كسلعة أثارت الضمير العـام ، فاضطرت الحكومـة تحت تأثيره ، لأن تتدخل تدريجاً لتقوم بخدمات جديدة ، كتعيين الحد الادنى من الشروط اللازمة للعمل اليومي ، والحد الادنى من المستويات ، التي ينبغي ان تطبق على جميع المواطنين .

وكانت البلاد الصناعية أول من بدأ في تحمل هذه المسؤولية في القرن التاسع عشر . فأخذت تدخل تدابير لحماية العامل من اسوأ ما أسفر عنه النظام الاقتصادي الحر من نتائج ، كتقصير الساعات الطويلة القاسية التي يعمل فيهـا الاطفال والنساء ، وتحريم استخدام الاطفال الصغار بحجة تدريبهم ، وفرض ضمانات ضد الحوادث ، واملاء شروط صحية معينة في المصانع والمعامل ، وضبط عمليات المهن غير الصحية أو غير الامينة . وجاء بعد هذا تقرير التعويض عن العـمال ، والحد الادنى من الاجور في الصناعات الشاقة ، والتأمين ضد البطالة . وذهبت بعض البلاد أبعد من ذلك ، فقررت التأمين ضد المرض ، والتعويض العائلي ، وتعويض الشيخوخة . وأعيد النظر في « قانون الفقير » ، وأصبحت التـدابير التي يقضي بها كالترفيه عن الفقراء بوضعهم في « بيوت الصدقات » تعتـبر غير كافية، بل أصبحت مثل هذه التدابير تتخذ دليلاً على عجز المجتمع عن مواجهة معضلاته الاقتصادية .

ويثير توسع الحكومة التدريجي في الخدمات سلسلة من المشاكل الهامة. فهناك هيئات أخرى تحاول القيام بخدمات لأعضائها أو للمجتمـع كله . ولا بد ان يتعارض ما تقوم به الحكومة مع ما تقوم به هذه الهيئات . ولا بد ان يمتد نشاط الحكومة الجديد إلى ميادين تشغلها الهيئات الدينية والخيرية وغيرها من الهيئات التطوعية. ولا بد أن يتدخل النشاط الحكومي في حقول نشاط المنظمات الاقتصادية . وسنعالج في القسم التالي من الفصل

مثلاً هاماً على هذا التدخل . ولذلك نكتفي هنا ببيـــان أنواع الخدمات التي نعتقد ان الدولة أولى بالقيام بها من أية هيئة من الهيئات الخاصة . ونؤكد من خلال ذلك ما قلناه سابقاً من ان الدولة تسيء للجماعة ، إذا أرادت ان تتولى جميع وظائف الهيئـات الخاصة . ولا تستطيع المبادىء وحدها ان تقرر الحدود القويمة بين ما يمكـن أو ما يجب أن تقوم به الدولة ، وما يمكن أو ما يجب أن تقوم به الهيئـات الخاصة . ولا بد من الاهتداء بالتجربة في مثل هذا الموضوع ،الذي تتنازع الآراء حوله ، والذي يختلف فيه النظر إلى دور الحكومـــة باختلاف الظروف . ولكن هناك أحوالاً تكون فيها خدمة الدولة للجماعة أحسن من خدمة الهيئات الخاصة . وهذه الأحوال هي :

١ ـ الأحوال التي يؤدي فيها قيام الهيئات الخاصة بالخدمـــات التي تكبد مشاق انسانية وخسائر اجتماعية يمكن تفاديها ، ولكن هذه الهيئات لا تعمل لوحدها لاستدراكها ، ولا تستطيع ان تتفاداها .

وهذه الأحوال هي التي قضت بتدخل الحكومة في شؤون المصانـــع والمعامل ، فتحديد ساعات العمل ، ووضع مستويات للاجور ، وحماية العمال من الحوادث ، الاصابات الصناعية ، والأمراض المهنية وغيرها من مخاطر الاستخدام . ويمكن وصف هذه الأحوال وصفاً عاماً ، بأنهـــا الأحوال التي تجمـــد فيها الهيئــات الخاصة ، وتواجه مأزقاً ، وتعاني المنازعات ،وتتعرض للاضرابات ،فيقضي رفاه الجماعة بتدخل الحكومة. وتدخل في هذه الأحوال الحالات التي تصبح فيها أغراض الهيئات الخاصة القصيرة المدى مضرة بمصالح المجتمع الحيوية ، كأن تؤدي مشاريع هذه الهيئات الى قطع أشجار الغابات ، واستنزاف الموارد البترولية وغيرها من الموارد التي لا تعوض ، وافقار الأرض باستعمال طرق غير صالحـة للحراثة ، وتشويه جمالات الطبيعة وغيرها من لطائف حياة الجماعة . ويدخل في هذا الباب أيضاً حماية المستهلك من جشع أصحاب الأعمال ، الذين لا تهمهم

الا الفائدة ، ومن المنتوجات المغشوشة ، ومن الأسعـار الفاحشة للمواد الرئيسية ، ومن معدلات الربا البالغة الارتفاع وما شاكل ذلك .

٢ — الأحوال التي يكون فيها نشاط الهيئات الخاصة محدوداً في الدرجة أو المدى ، فتعجز عن تأدية خدمات لا خلاف على فائدتها ، وان كان هناك خلاف على دور الحكومة فيها .

ان لبعض الأعمال والمشاريع فوائدها الواضحة والعاجلة ، ولبعضهـا فوائد آجلة وغير مؤكدة . وتفضل الهيئـات الخاصة الأعمال والمشاريـع الأولى ، ولذلك يتوجب على الحكومة القيام بالأعمال والمشاريع الثانية ، ومنها التشجير ، والري ، وشق القنوات ، وبنـاء المرافىء ، وتعميق مسالك المياه، وما شاكل ذلك . والحكومة وحدها تستطيع القيام بمشروع بمثل ضخامة مشروع ادارة وادي التنسي ، لما يتطلبه من خدمات كبيرة كضبط الفيضان ، واعادة التشجير ، والرقابة على انفجارات الأرض ، وتحويل نهر التنسي الى قناة عظيمة ، وانماء طاقاته الطبيعية انماء واسعاً، واستثمارها في الصناعة ، وفي سبيل التنسيق بين الصناعة والزراعة وغير ذلك من أمور . وتضاف هنا أيضاً الخدمـات اللازمـة لصيانـة الصحة بالمحافظة على الشروط الصحيـة ، واقامة المحاجـر الصحية ، واستخدام الطب الوقائي،وغير ذلك من التدابير التي تحول دون انتشار الأمراض ، وتؤدي الى التقدم الصحي .

وتنمو وظيفة الحكومة الصحية بنمو علم الصحة العامـة . ويمكن ان يقارن هذا النمو ، والوسائل الصحية الحديثة التي يؤمنها،مع حالة العجز تجاه الأمراض والأوبئة ، التي كانت تعانيهـا الحكومات والشعوب في الماضي . فقد ظهر وباء الزهري في اوروبا في القـرن الخامس عشر ، فانتشر في الغرب كله ، وما لبث ان انتقل منه إلى الشرق . ولو ظهر هذا الوباء اليوم ، فان تقدم علم الصحة يمكن الحكومة من اعتماد وسائل وقائية وعلاجية لمكافحته ، ولدرء خطر سريانه في العـالم . ويدل هذا

المثل على ان بعض الخدمات العامة تقتضي التعاون بين عدة حكومات . وما تزال الخدمات الصحية مطردة التقدم . ومن مظاهـــر تقدمها اعتماد التأمين الصحي، وما يؤدي اليه من تعميم العناية الطبية بمختلف وجوهها . ونذكر هنا أيضاً مختلف الخدمات المتعلقة بالبحث، والاستعلام كالاحصاء، والرصد الجوي، وتشجيع بث المعلومات التي تفيد الفئات التي تتعرض لبعض النوازل الشديدة كالمزارعين، والتجار، والمصدرين، والملاحين وربات البيوت.

٣ ـ الأحوال التي لا توجد فيها هيئات تتوفر لها السلطات أو الموارد اللازمة للقيام بخدمة ما تطلبها الجماعة أو توافق عليها .

يبدو بعض التداخل بين ما نقوله هنا وبين الخدمات التي تحدثنا عنها في البند الثاني . ولكن هناك بعض الخدمات يتحـتم ادراجها تحت هذا البنـد ، ومن هذه الخدمات تخطيط المدن وانماء القرى . فهي خدمات واسعة النطاق . وليس من هيئة غير الحكومة تستطيع أن تقوم بها. وقد زادت الحاجة لمثل هذا التخطيط زيادة بالغـة بسبب التقدم التكنولوجي الحديث واتساع المدن . وهو ضروري لتخفيف ضغط السكان ، وتسهيل المواصلات ، وتعهد نقاوة الهواء ونظافة المـاء ، وصون مستوى تقسيم المدن الى مناطق واحياء ، وتحسين نسق الحياة بمختلف الطرق .

وليس من هيئة غير الحكومة تستطيع ان تنسق وسائل المواصلات ، وان تجعل منها نظاماً متكاملاً لا اختلال فيه ولا اسراف ، ولا ارهاق للمستهلك بالرسوم المستوفاة . وهذا ما يقوم به في انجلترا « مجلس لندن لنقل المسافر » . وهناك خدمات كثيرة غير التي ذكرناها ، يمكن ان تؤديها الحكومة ، فتحسن بيئة الانسان الحديث . وإذا كانت الحكومة لم تلتفت اليها بعد ، الا اننا نتوقع ان تتجه أعظم انجازات الحكومـة في المستقبل في طريق هذه الخدمات .

وتدخل في هذا البند الخدمات التي تقوم بها الحكومة اليوم لمساعدة أشخاص على التخلص من آفات أو عاهات كانوا يعاقبون عليهـا في

الماضي . وأحسن مثال عليها محاكم الشؤون العائلية ومحاكم الأحداث ، التي لا تهتم بالعقاب بقدر ما تهتم باصلاح المذنبين . وتتبع هذه المحاكم عيادات خاصة ومعاهد استشارية يقوم عليها أشخاص يتخصصون لدرس الشخصية وما تتعرض له من اختلالات ، ويتفرغون لايجاد العلاجات النفسية التي تبرئها من هذه الاختلالات .

وهكذا نرى التوسع العظيم الذي طرأ منذ وقت قريب على وظائف الحكومة في حقل الرفاه العام . وقد أدى هذا التوسع الى اشاعة مفاهيم جديدة لطبيعة الدولة . فأصبحت تبدو أقرب الى الشعب ، وأصبحت تظهر كأداة للتعاون أكثر مما تظهر كأداة للقدرة . وأخذت هذه الصورة الجديدة تنسخ صورتها التقليدية، التي خلفتها العهود الاوليغاركية الطويلة . ولولا ان القدرة ما تزال أساس العلاقات الدولية ، لكان هذا التغير في صورة الدولة ووظائفها الداخلية ايذاناً بانبثاق نظرة جديدة عامة اليها ينحصر فيها دور القدرة بالقيام على خدمة الجماعة .

وظائف الرقابة الاقتصادية

ان الوظائف التي تحدثنا عنها في القسم السابق هي من النوع الذي يمكن ان تقوم به الحكومة في كل زمان ومكان . فهي من حيث المبدأ ضرورية في كل وقت ولكل بلد ، وان اختلف تصور هذه الضرورة، وتفاوتت طرق العمل بموجبها باختلاف الظروف والأحوال . فهي وظائف غايتها تحسين أحوال المواطنين المعاشية . ويمكن لأي نظام اقتصادي ان يتقبل هذه الغاية ، وان يعتمد وسائل الحماية والتأمين والمساعدة ، التي تؤدي الى تحقيقها .

والهدف المنشود هو ان يتوفر لجميع المواطنين حد وطني أدنى للحياة

اللائقة . وهو هدف يمكن ان يفهم في اثينا القديمة كما يمكن أن يفهم في الولايات المتحدة والاتحاد السوفيـاتي . واذا أمكن ان تقبل وظائف الرفاه العام في كل زمان ومكان ، الا ان القيام بها في العـالم الحديث يفرض على الحكومة وظائف اضافيـة ، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بحضارتنا الحديثة . وهذه الوظائف الاضافية هي موضوع هذا القسم الرابع . انها وليدة الرأسمالية في طورها المتقدم ، ولكنها في صورهـا المتطرفة تسيطر على النظام الرأسمالي سيطرة كلية أو اساسية .

ولا تستهدف التشريعات التي سنتهـا الحكومات للتعويض على عمـال المصانع وتحسين أحوالهم السيطرة على النظام الاقتصادي . ولم يكن يرمي واضعوهـا لتحسين هذا النظام أو لاستبداله بنظام اقتصادي أو سياسي آخر . بل ان الذين وضعوا هذه التشريعات كانوا مؤمنين بالنظام الرأسمالي، ومقتنعين بقدرته على ان يضبط حركته ضبطاً ذاتياً . ولكن بعض الاعراض التي ظهرت على هذا النظـام في القرن التاسع عشر أثارت الشكوك في هذه القدرة ، التي هلل لهـا الاقتصاديون الكلاسيكيون . ودلت هذه الاعراض على وجود ثغرتين رئيسيتين في حركة هـذا النظام . والثغرة الاولى نتجت عن موقف المنظمات الاقتصادية الكبيرة ، التي حملهـا نموها المتواصل على ان تسعى للسيطرة على الاسعار ، وعلى ان تضخم فوائـد العرض ، وعلى ان تتمادى في المساومة . فنسفت بذلك التنـافس الحر ، الذي افترض ان وجوده يكفل حركة النظام الذاتية . والثغرة الثانية ناتجة عن تقلبات الصعود والهبوط غير المنتظمة التي تتعرض لها حركة الاعمال . ولربما كانت هذه التقلبات وليدة تصرفات المنظمات الاقتصادية التي تسبب الثغرة الاولى ، ولربما كانت لها أسباب أخرى ، ولكن الهبـوط الذي يحصل يؤدي الى تدهور الاجور والفوائد معـاً ، والى استفحال البطالة واشاعة البؤس .

وقد أدت هذه الصعوبات التي يعانيها النظام الى المطالبة بتدخل الحكومة

لمعالجتها . واقترح المطالبون بالتدخل برنامجين متناقضين للعمل الحكومي . ويدعو البرنامج الاول الى اصلاح اخطاء النظام اصلاحاً يكفل المحافظة على توازنه ، واتخاذ ما يلزم من تدابير لاعادة هذا التوازن في حالة اختلاله اختلالاً بالغاً . وأكثر الداعين الى هذا البرنامج يعتقدون انه يتطلب اجراءات ايجابية حاسمة من قبل الحكومة ، كمشاركة الحكومة في الانفاق ، وغير ذلك من الاجراءات الفنية التي لا يمكن سردها هنا ، والتي تستهدف كلها ايجاد تكيف مرن بين الاسعار والتكاليف وبين التوفير والاستهلاك . فالاقتصاد الذي لا رقابة عليه يشجع دائماً وخاصة في أوقات التدهور ، التفاوت الهائل بين الانتاج الفعلي والانتاج الممكن. وذلك لأن الطاقة البشرية والمصانع وتسهيلات التسليف تستنفد كلها في وقت واحد . ويسعى الاقتصاد المخطط الى اعادة التعاون بين هذه العناصر وهناك اقتصاديون لا يعتقدون بالحاجة لمثل هذا التدخل الحكومي، ولا يؤمنون بجدواه ، ويكتفون بمطالبة الحكومة بالعمل لاعادة التنافس الحر ، وذلك بالقضاء على الاحتكارات الكبرى ، ومكافحة الاتفاقات على الاسعار ، وغير ذلك من التصرفات التي تفسد حركة التنافس . وتتفق جميع هذه الآراء على ما فيها من اختلاف ، على ان حل صعوبات النظام الاقتصادي الحر ممكن في نطاق هذا النظام . ولكن دعاة البرنامج الحكومي الثاني يرفضون هذا التفكير بمختلف وجوهه ، ويؤكدون ان لا مخرج من هذه الصعوبات الا بتأميم آلة الانتاج تأميماً كلياً .

ويكون بذلك التنازع الحقيقي بين رأيين : رأي الذين يدعون « للتخطيط الاقتصادي » في نطاق النظام الرأسمالي ورأي الذين يدعون لالغاء هذا النظام . وحجة الداعين للتخطيط هي ان مثل هذا التدخل من قبل الحكومة كفيل بتأمين التوازن في النظام الرأسمالي على مستوى يضمن الاستخدام الكامل أو نتيجة قريبة منه . وحجة الداعين للتأميم هي ان النظام الرأسمالي عاجز عن التغلب على صعوباته . ولذلك تقضي الأسباب

الاقتصادية وأسباب أخرى بالغائه أو استبداله بالنظام الاشتراكي . والواقع هو ان الدولة الحديثة تمارس الرقابة الاقتصادية بواسطة وظائف هامة . ويعزز التقدم التكنولوجي النزعة لقيام الدولة بهذه الوظائف ، ويقويها نمو التنظيم الاقتصادي نمواً متواصلاً .

ان هذه هي النزعة المطردة مع اطراد النمو الاقتصادي . ولذلك لم يعد هناك مجال لسياسة الاقتصاد الحر المبنية على مبدأ : « دعه يفعل دعه يمر » . ولم يعد هناك محل للاعتقاد بأن كل ما يطلب من الحكومة هو ان تقوم بتدخل بطولي،يعيد الأحوال التي يفعل فيها التنافس الحر فعله، فتحل جميـــع الصعوبات الاقتصادية بما فيها مشكلة الاستخدام . فهذا الرأي بعيد عن الصواب . واذا فرض انه صحيح،فان تطبيقه مستبعد .

ويحسن بنا ان نتبين كيف تفرض الأحوال الحديثة وظائف اقتصادية جديدة على الحكومة،اذا شئنا ان نفهم مشكلة الحكومة فهماً صحيحاً . فالتجربة هي التي تفرض عادة الوظائف الحكومية الجديدة . والنظريات التي تنشأ حول ما يجب عـلى الحكومـــة أن تعمله أو ان لا تعمله تصطدم دائماً بالضرورات التي تقضي بالوظائف الجديدة . وتأخذ الحكومة بهذه الضرورات عاجلاً أو آجلاً ، ولكنها تأخذ بها بعد أن يحتدم النقاش ، ويستفحل التوتر حولها . ولذلك سنستعرض الظروف التي اضطرت الحكومات ان تخالف في بعض الأحوال مبادئها،وان تضطلع بالمزيد من وظائف الرقابة الاقتصادية .

ولنتذكر أولاً ان الحكومة مارست دائماً بعض الوظائف الاقتصادية السياسية . فهي التي تصدر النقد وتضبطه ، وتحدد العقود الاقتصادية التي تنفذ في ظل القانون ، وتعين حقوق الدائن والمدين وواجباتهم ، وتقوم بوظائف أخرى لا داعي لسردها هنا .

والحكومة وحدها تستطيع ان تؤيد وان تضبط مستوى القيمة النقدية . وتتخذ في سبيل ذلك سلعة ملائمة كالذهب أو الفضة كواسطة للتبادل .

ولا يمكن لهذه السلعة ان تقوم بدورها اذا كانت عرضة لتقلبات القدرة الشرائية. فهي معيار القيمة وواسطة التبادل . ولكن معيار القيمة لا يمكن ان يظل ثابتاً في عالم متغير . فليس له استقرار معيار للوزن أو للطاقة . وتظل الوحدة النقدية معياراً سليماً للقيمة ، ما دامت تستطيع ان تشتري نفس الأشياء في مختلف الاوقات . أما اذا لم تتوفر لها مثل هذه المناعة اضطربت المعاملات والصفقات، التي تجري للمستقبل بوساطة العملة المتداولة.

ولم يكن لاختلال معيار القيمة في الماضي أهمية كبيرة ، لأن ابعاد الاعمال والتجارة كانت محدودة ، ولأن تقلبات اسعار النقد لم تكن مباغتة . وأما اليوم ، فان اقامة بنية تسليفية متينة على أساس ثبات المعيار ، يجعل تقلبات القيمة النقدية العشواء تهدد اسس الاجتماع الاقتصادي. فأصبح على الحكومة ان تؤمن في كل مكان مسؤولية الرقابة . وجاء وقت في القرن التاسع عشر ، اعتقد فيه الناس بأن معيار الذهب بطبيعته وآليته منحة من الله . ولم تكن الحكومة تكتفي بالتعويل على هذا الاعتقاد ، ولكنها كانت تستخدم عدة وسائل أهمها البنك المركزي، لتراقب حركة الذهب من بلد لآخر ، ولتراقب في السوق الداخلي معدل الذهب للاوراق النقدية،ومعدل الاوراق النقدية لكمية الأعمال . فأصبحت جميع العملات منذ ذلك الوقت عملات مراقبة . وأصبحت قلعة النظام الاقتصادي الحر ترفع علم الحكومة .

ولنلتفت الآن لحقيقة اقتصادية أخرى ، وهي ان الازدهار الاقتصادي لأي شعب يتوقف قبل كل شيء على حسن استخدام موارد البلاد الطبيعية . فإذا ما اسيء استغلال الموارد الأساسية كالغابات والأراضي ، واذا ما بولغ في استغلالها ، فقد تنفد أو تهلك . واذا استهلكت الموارد المعدنية ، تعذر احياؤها . فإذا بقيت العمليات الاقتصادية بدون رقابة ، وتركت رهينة ارادة المزارع أو الحطاب أو الفحام يستثمرها كما يشاء وفقاً لمقتضيات الربح العاجل ، أو يطبق في استثمارها ما يحلو له من

اساليب ، فان مستقبل رفاه الشعب كله معرض لكارثة . ويشهد التاريخ على كوارث من هذا النوع ، ادت الى اقفار القرى ، والى تجريد الجبال من الاشجار ، والى تحويل السهول الى صحارى ، وهي كوارث جلبها جشع الانسان او جرها عليه اهماله . وتهدد هذه الكوارث اليوم كثيراً من البلاد وفي مقدمتها اميركا ، وهي آخر قارة يستثمرها الانسان ، ويذهب في استثمار بعض اراضيها الى حد تعريتها تعرية تامة . فمن البديهي ان يكون من وظائف الحكومة وقف امثال هذه الكوارث ، وقلب العمليات التي تسببها من عمليات تهديم الى عمليات بناء .

ولا بد للحكومة ، محافظة منها على خير الجماعة ، ان تراقب استثمار الموارد الاساسية والنادرة والموارد التي لا يمكن ان تعوض . وقد تدخلت الحكومة مثل هذا التدخل في المانيا والبلاد الاسكندنافية ، فانقذت بتدخلها الغابات التي كانت مهددة بالزوال . ولا بد لها من فرض رقابتها على المنتجات المعدنية .

وتؤثر الحكومة وهي تمارس هذه الرقابة على مراكز الاقتصاد الحيوية . وينقلب عملها الرقابي والرفاهي الى عمل تخطيطي ، لأنه يتعذر عليها ان ان تحافظ على الموارد الاساسية ، ان لم يكن لديها برنامج طويل الامد ، لتحديد حصص الانتاج ، وضبط تكاليفه ، والتدقيق في اساليبه ، اي للتدخل في اجراءات السوق . ولنأخذ مثلاً على ما نقول فيما جرى لصناعة الفحم الحجري في بريطانيا . فالاقتصاد البريطاني قائم على موارد الفحم الحجري . ويتوقف عليها الكثير من الصناعات الحيوية . وتشارك الكهرباء الفحم الحجري مشاركة واسعة في تأمين الطاقة للصناعة . ولكن الصناعة ما تزال تعول عليه الى حد بعيد . والفحم الحجري قابل للنفاد . والتشريع المتعلق به هو موضع اهتمام بالغ من قبل شعب بريطانيا وحكومتها وشعوب وحكومات بلاد اخرى .

ولنأخذ البترول مثلاً ثانياً ، وهو هبة من هبات الطبيعة لا تعوض .

فاذا ما توفرت منه كميات كافية ، اصبحت آلة الانتاج واساليبه موجهة لاستعماله . وقضى مستقبل البلاد الاقتصادية ، كما تقضي حياة المواطن اليومية بأن توضع ضوابط لانتاجه وتوزيعه . ولا بد ان تتدخل الدولة لوضع هــذه الضوابط . ولتدخل الدول في شؤون البترول مضاعفاته الدولية ، لأن تنافس الحكومات في سبيل تأمين موارد بترولية ، يؤثر على السياسات الدولية تأثيراً عميقاً . والمعضلة البترولية واضحة في الحقل الداخلي . وهي تبــدأ بتدفق الانتاج نتيجة لتدفق الباحثين عن البترول وتكاثر مستثمريه . فيصبح تعدد المنتجين المتنافسين في الحقل البترولي الواحد خطراً . لأن تنافسهم قد يؤدي الى افساد عملية الاستثمار كلها . فاذا ما عمد احدهم الى استنفاد بئر من آبار الحقل بسرعة ، دخلت الماء هذا البئر الفارغ ، وارتفعت فيه الى مستوى معين ، وأصبح من المتعذر استخراج البترول من سائر آبار الحقل الا من هذا المستوى . فلا بد من مراقبة عملية الانتاج البترولي . واذا كان هناك عدد قليــل من الشركات الكبيرة يقوم بالانتاج ، فذلك افضل من عدد كبير من الشركات الصغيرة . ولكن هذه الضمانة لا تكفي وحدها . فلا بد من وضع نظام وطني ، يقرر نسبة الانتاج في مختلف المناطق على ضوء المعطيات العلمية . ولا تتوفر فعالية النظام الوطني الا اذا كان جزءاً من نظام عالمي . فالنظام العالمي للانتاج البترولي ضروري لتوزيع موارد المستعمرات البترولية توزيعاً عادلاً ، والحؤول دون وقوع منازعات دولية عليها . وهو ضروري ايضاً لئلا تبدد البلاد المتقدمة في الانتاج مواردها البترولية في التنافس الناشب في سبيل تأمين الاسواق .

وما ينطبق على الفحم والبترول ينطبق على غيرهما من موارد الطاقة والحرارة . وأحدث هذه الموارد الطاقة الذرية التي يمكن ان تستخدم في الصناعة وفي انتاج الحرارة للاستعمال العام . واكتشاف هذه الطاقة يجعل تدخل الحكومة ألزم منه في اي وقت آخر ، لئلا تصبح غنيمة باردة

للشركات الكبرى ، وخطراً ماحقاً يهدد الانسانية كلها .

وهناك وجه آخر من وجوه النظام الاقتصادي ، يتعلق بنمو المنظمات الاقتصادية الكبيرة نمواً متواصلاً . ويعطي هذا النمو العمل الاقتصادي او الصناعي المنظم في شركة أولوية على الاعمال غير المنظمة . كما ان وسائل التنظيم تتقدم تقدماً مطرداً . وتتضافر هذه الوسائل مع اعتبارات الربح والقدرة والامان على توسيع منطقة النشاط الاقتصادي التي تخضع للاعمال الكبيرة . وتتجمع الانشاءات المالية والصناعية في بنيات ضخمة ، تتوسط بينها ادارات الاعمال وتقوم بينها وشائج اخرى . وتكاد تكون كل سلعة هامة تحت سيطرة عدد قليل من الشركات الكبيرة او تحت سيطرة شركة مساهمة كبيرة واحدة ، او تحت سيطرة اتحاد واسع للمنتجين. والسلع التي تخضع لمثل هذه السيطرة هي الفولاذ ، والادوية ، والكيميائيات ، والسكر ، والسيارات ، والسمادات ، واللحوم ، والاغذية المعلبة ، والسكاير ، والاصباغ ، والترابة ، والنيكل ، والنحاس . وتوجد بالاضافة الى ذلك منظمات واحتكارات عالميـــة للالومنيوم ، والالكترونيات ، والزجاج ، والكبريت ، والاصباغ ، والمخدرات ، والمطاط ، والبترولیات ، وغيرها من المواد اللازمة للمنتج والمستهلك . والحكومة وحدها تستطيع ان تحمي الشعب من قبضة هؤلاء العمالقة ، الذين لا ينشدون الا مصالحهم . واذا لم تتدخل الحكومة اصاب شرهم المستهلك والعامل والمساهم على السواء .

ويصطدم عمل الحكومة في هذا الحقل بعقبات كأداء . فالشركات الكبيرة تقاوم تدخل الحكومة في اعمالها . ويفترض في هذا التدخل ان يكون ، حتى في البلاد الديموقراطية ، متجاوباً مع مصالح الشعب ، وان يتحرر من ضغوط وتأثيرات هذه الشركات . فتشتد مقاومتها له . وقد درس احد الكتاب هذا الموضوع ، وانتهى الى النتيجة التالية : « ان ظهور الشركة الحديثة ادى الى بروز قدرة اقتصادية مركزة تستطيع ان تتنافس مع الدولة الحديثة على قدم المساواة » . وقد يكون في هذا القول

بعض المبالغة ، ولكنها مبالغة تعبّر عن حقيقة علاقة الحكومات بالشركات.

فالقدرة الاقتصادية سرية وسريعة . ولا تخضع لمشاورات ولا حدود ، ولا تتورع عن استخدام اية وسيلة من الوسائل كمراقبة السعر والعرض ، في سبيل زيادة ثروتها . وهذه الزيادة هي غرضها الرئيسي . وتستخدم في سبيله وسائل لا تصعب مكافحتها فحسب ، بل يتعذر اكتشافها .

والشركة مستعدة دائماً لأن تشتري اية كفاءة شخصية يساعدها شراؤها على الصمود في وجه الدولة . ولا يعرف مالكوها الاسميون او المساهمون فيها الا القليل عن عمليات الشركة ، وليست لديهم المقدرة على التأثير فيها . وتتوزع الاحتكارات الكبرى مناطق البلاد بل القارات بين المتعاونين معها . وتضع يدها على اهم الاجازات اللازمة لعمليات الانتاج الغنية للمواد التي تستأثر بها ، فتقطع الطريق بذلك على المنافسين . وتملي على بعض الصناعات الاسعار ، التي يجب ان تُدفع ثمناً للمواد او التجهيزات الاساسية . وتفرض في بعض الاحيان اسعاراً تكون اعلى بكثير من اسعار الكلفة . وترفع هذه الاسعار ، محملة الفرق الفاحش للمنتج والمستهلك ، وكأنها حكومة تفرض عليها ضريبة .

ولم تتقدم الحكومات تقدماً كافياً بعد في ايجاد وسائل فعالة لمراقبة هذه الشركات والمنظمات الكبيرة . فقد حظرت بعض البلاد كالولايات المتحدة الاحتكار ، ومنعت جميع نشاطات الشركات والاتفاقات بينها التي « تخلق الاحتكار » ، او « تقيد التجارة » . واهتمت بلاد اخرى كبريطانيا العظمى بتنظيم الاحتكارات ، ومنعت الاجراءات الاحتكارية ، التي تعتبر ضارة بالمصلحة العامة . وسنت الولايات المتحدة في هذا السبيل قانون شرمان وقانون كلايتون لمكافحة الاحتكار . ونجحت في تطبيقهما نجاحاً محدوداً . فقضي على « استاندرد اويل كومباني » ، وهي من اكبر الاحتكارات ، بأن يعود المنضمون تحت لوائها الى ما كانوا عليه قبل ان يوحدهم الاحتكار . وقضي على عدة شركات بأن تفسخ اتحادها مع

شركات تعمل في حقول اخرى . وطلب من عدة شركات ان تتوقف عن العمل ، او ان تتوقف عن بعض الاعمال التي تعتبر ماسة بحرية التجارة .

ولكن هناك فرصاً كثيرة تتاح للذين يريدون ان يرتبوا احتكارات او شبه احتكارات . وليس من اليسير دائماً فهم ترتيباتهم . وليس من السهل تطبيق احكام قوانين مكافحة الاحتكار على هذه الترتيبات ، لأن نصوصها تقبل تفسيرات قانونية شتى . فلا بد ان توضع معايير للحكم على الاحتكارات اوضح وأبسط من التي اعتمدت حتى الآن ، وان تطبق بدون محاباة او تحريف . ولا توجد في قرارات اللجنة الفدرالية للتجارة ولا في قرارات المحكمة العليا مثل هذه المعايير الواضحة . وقد اخفقت هذه الهيئات في بعض الاحيان في الحكم على الاحتكارات الموجودة ، وحكمت على احتكارات غير موجودة .

والقانون الخاص باجازات الاختراعات الجديدة هو من اهم وسائل مراقبة تجمعات الشركات الكبرى واحتكاراتها . فعلى هذا القانون ان يحمي عبقرية المخترع ، وان يؤمن له الجزاء الذي يستحق . ولكن الشركات تستخدم الاجازات التي تشتريها ، لتحتكر العملية الناشئة عن الاختراع الجديد ، او لتستبقيها خارج السوق الوقت الذي تريد ، او لكي تفرض السعر الذي تريد لمنتجات الاختراع . فكل هذه اجراءات احتكارية يجب ان يحظرها قانون الاجازات . وهو قانون ينفذ باسم الشعب ، فلا يجوز ان يتخذ ستاراً لاستغلال الشعب .

ان على الحكومة العصرية وظائف اخرى ينبغي لها ان تقوم بها بأقصى ما يمكن من انتباه . وهي وظائف يفرضها عليها التنظيم الواسع الذي يسود الحياة العصرية ، والذي يمتد الى الفئات المتنازعة في المجتمع . فهذه الفئات المتعارضة المصالح منضوية في تنظيمات يتألف منها جهاز تنظيمي تنازعي ضخم . ويعمل في خدمة هذه التنظيمات اختصاصيون همهم الاكبر

ان يشجعوا المنازعات وان يبالغوا في اسبابها . ولهذا التنظيم محاسنه ، لأنه يضعف سيطرة الاقلية على الاكثرية ، ويحد من امتيازات الاشخاص الذين يستمدون قدرتهم من وضعهم المالي او الطبقي . ولكن هذا التنظيم ينطوي على مخاطر جديدة لوحدة الحياة الاجتماعية وانسجامها . فالمبالغة في ابراز التنازع بين المصالح تؤدي الى صرف الانظار عن المعنى ، الذي يجمع بين المصالح الاساسية المشتركة . وبوسع احتدام المنازعات شقة الخلافات ، ويحل البغض محل التسامح ، ويثير اضطرابات نفسية ، وتظاهرات عصبية .

ثم ان الترابط الوظيفي يحد من قدرة كثير من المصالح على ان تستخدم الطاقة الجديدة ، التي تكتسبها ضد المصالح المتنازعة . وذلك لأنها تخشى ان يؤدي اصطدامها بها الى انهيار الاقتصاد كله . ويجعل الترابط المتزايد تماسك الاقتصاد بل تماسك الجماعة كلها رهيناً بتعاون كل مؤسسة من المؤسسات ، التي تشارك في عملية الانتاج والتوزيع ، مهما كانت مشاركتها محدودة في حجمها او في اختصاصها . وشأن الاقتصاد العام في هذا السبيل هو كشأن اية مؤسسة من مؤسساته . فان اضراب اية فئة من العاملين داخل المؤسسة يمكن ان يعطل عمل المؤسسة كلها . وكذلك فان توقف اية مؤسسة عن العمل يمكن ان يعطل الاقتصاد كله ، وان يسبب بطالة الملايين ، وان يعود على حياة الجماعة كلها باسوأ العواقب .

ولا تستطيع الحكومة ان تقف مكتوفة الايدي ، بينما تمارس المصالح المتنازعة الضغط الاقتصادي ضد بعضها البعض . ان عليها ان تتدخل كوسيطة او كمفاوضة لتسوية المنازعات بين هذه المصالح . فاذا اخفقت وساطتها اصبح عليها ان تضع يدها على المصالح المتنازعة ، الى ان يتحقق التفاهم فيما بينها . ويجب عليها حماية المصلحة العامة ، وان تتخذ ما تراه مناسباً من تدابير لتحول دون توقف الخدمات الرئيسية . ويجب عليها ان تعتمد هذه التدابير بكثير من التفهم والحكمة . فالحكومة مسؤولة

عن حماية الكل ضد الجزء . ومسؤوليتها هذه هي اكبر مما كانت عليه في اي وقت سبق في عالمنا الحديث ، الذي اصبحت فيه المصالح منظمة تنظيماً بالغاً .

وتواجه الحكومة الحديثة مشكلة اخرى في غاية الخطورة ، وهي مشكلة البطالة . وتعاني الحكومة هذا الداء في النظام الرأسمالي اكثر مما تعانيه في النظام الشيوعي ، الذي لا يعرف البطالة ، او في النظام الاقطاعي النازي الذي اصيب به اصابة اقل خطراً . ويتعرض النظام الرأسمالي للبطالة ، لأنه يعوّل على السوق الحرة كتأمين العمل للذين يحتاجون اليه ، ويجعل عملهم خاضعاً لتقلبات الربح والخسارة في هذه السوق : فتحرم بذلك حياة الأجراء من الامان والاستقرار . ويؤكد دارسو البطالة ، ان بقاء النظام الرأسمالي رهين بقدرته على ان يضمن الامان والاستقرار للعاملين فيه ، وعلى ان يهتدي لحل سريع لهذه المشكلة المستعصية . وقد اعتقد ابطال مبدأ « دعه يمر » ، ان العمليات التعويضية للتنافس الاقتصادي كفيلة باعادة الاستخدام لمستواه الطبيعي . ولكن التجربة اظهرت ان هذه العمليات التعويضية غير مضمونة ، وانها تكون بطيئة جداً في اوقات الازمات . ودلت التجربة ايضاً على ان تدخل الحكومة عن طريق تخفيض معدل الفائدة لتنشيط الاعمال لا يؤدي الى النتيجة المتوخاة . لأن الضرورة تقضي بايجاد الضمانة ، التي تكفل وقف التدهور ، وتحول دون استفحال البطالة .

والحكومة وحدها قادرة على تأمين هذه الضمانة . ولا تستطيع تأمينها الا اذا اعدت برنامجاً مدروساً واسع النطاق ، غايته وقف التدهور ، ومعالجة حالة الازمة التي سبقت وقوعه . ولا بد ان يشتمل هذا البرنامج على تدابير وتفاصيل فنية ، لا يمكننا ان نسهب في بحثها هنا . ولكن من المؤكـــد ان احتواء هذا البرنامج على ضمان للعاطلين عن العمل ، لا يكفي وحده لانقاذ سمعة النظام الرأسمالي ، وازالة الآثار المعنوية والنفسية

التي تحدثها البطالة الكثيفة في اوقات التدهور . واذا ارادت الحكومة ان تبلغ المستوى العالي للاستخدام ، فلا بد لها من عمل بعيد المدى تتعاون فيه مع القطاع الخاص كله .

ويمكن ان يطول حديثنا عن رقابة الحكومة الاقتصادية . ولكننا نتوقف فيه عند هذا الحد ، لنختمه بالاشارة للنتائج الخارجية لقيام هذه الرقابة في الحقل الداخلي . وتتعلق اولى هذه النتائج بعمليات الإقراض والتسليف ، التي كانت تقوم بها المؤسسات الخاصة في القرن التاسع عشر . وكانت الحكومات تتدخل فيها تدخلاً خفيفاً . اما اليوم ، فان اسباباً اقتصادية وسياسية ترجح دور الحكومات فيه على دور المؤسسات الخاصة . وتقدم الحكومات الدائنة اعتمادات التسليف الخارجي ، ونضع الترتيبات اللازمة له ، ونشرف على توظيف الاموال في الخارج . وتتولى حكومة البلاد المقترضة المفاوضة للحصول على القروض ، وتسن شروط استيراد الرأسمال الاجنبي ، وتضع قوانين ادارة اعمال المؤسسات التي تموّل من الخارج ، وتدرب عمال هذه المؤسسات وغيرهم من مستخدميها ، وتراقب الودائع وغير ذلك . وتؤلف هذه الاجراءات وجهاً من وجوه نزعة الحكومة لأن تلعب دوراً واسعاً في العلاقات الاقتصادية الخارجية . وسبب هذه النزعة هو ان حكومات البلاد الرأسمالية تتنافس مع حكومات البلاد الاشتراكيــة في سبيل المواد الاولية والاسواق وغير ذلك من الفوائد الاقتصادية ، فيضطرها هذا التنافس لأن تنقل العمليات الاقتصادية الخارجية من ادارات خاصة الى ادارات عامة .

وهذا مثل آخر على توسع الحكومة العصرية في وظائفها الاقتصادية . ويطّرد هذا التوسع في البلاد الصناعية باطراد التقدم التكنولوجي . ويدفع الحكومات الرأسمالية في الاتجاه الاشتراكي . ويبعث على التساؤل عما اذا كان سيتوقف عند «حد وسط» ، بين الدولتين الرأسمالية والاشتراكية ، او انه سائر بالدولة الرأسمالية الى آخر طريق الاقتصاد الجمعي . ويقابل

التساؤل عن المصير الاشتراكي للدولة الرأسمالية التساؤل عن المصير الديموقراطي للدولة الاشتراكية . فهل تستطيع الدولة التي تتطور نحو الاشتراكية ، أو الدولة التي أصبحت اشتراكية ، أن تكون ذات بنية ديموقراطية ؟ وهل تتفق الديموقراطية مع التركيز الاشتراكي للسلطة في يد الحكومة ؟

اننا لا نستطيع ان نعطي أي جواب على التساؤل الأول بدون ان تكون له مضاعفاته على التساؤل الثاني . لأن بين تطور الدولة الاشتراكي وتطورها الديموقراطي علاقة وثيقة . وقد دلت التجربة التاريخية حتى الآن على ان الدولة الوحيدة التي أقامت لها نظاماً جمعياً ، وهي الاتحاد السوفياتي ، تنادي بالمثل العليا الديموقراطية بدون ان تستطيع تطبيقها . وهناك جماعات صغيرة أقامت حياتها على أساس نظام اقتصادي جمعي . فلم تبق منها إلا تلك التي انتهجت أسلوب التركيز السلطوي . وهذه النتيجة يؤيدها التحقيق الذي قام به المؤلف بين فئة من هذه الجماعات في الولايات المتحدة . ومع ذلك ، فإنه لا يمكن اعتبارها نتيجة نهائية . فقد ولد الاتحاد السوفياتي في محيط واسع يسود فيه التخلف الصناعي . والظروف التي ولد فيها لا تجعل منه نموذجاً لجميع البلاد ، التي تتطلع لاعتماد نظام الاقتصاد الجمعي في المستقبل . ثم ان الجماعات الصغيرة ، التي قامت بتجارب اقتصاد جمعي ، هي جماعات حملتها أسباب دينية أو خلقية على ان تخرج على وحدة المجتمعات التي كانت تعيش فيها . فلما انشقت عن مجتمعها الأكبر ، أكرهتها ضرورات البقاء ومتطلبات الدفاع عن النفس على الالتجاء لأسلوب التركيز السلطوي .

ويعتقد بعض المعجبين بالنموذج السوفياتي ، ان الدولة الاشتراكية آتية لا ريب فيها . وانها لا بد ان تأتي كنتيجة حتمية لانهيار النظام الرأسمالي ، الذي لا خلاق له . ويتأثر هؤلاء بالتفكير الماركسي ، فيرون ان الاشتراكية والرأسمالية متناقضتان . وكل من يرى بينهما هذا التناقض

المطلق ، يستعصي عليه ان يلاحظ ان النظم القائمة تتراوح بين المبادىء الاشتراكية، والرأسمالية، وتأخذ بالاقتصاد الجمعي أخذاً متفاوت الدرجات . ولذلك يتعذر اقامة الدولة الاشتراكية في نظره بدون ثورة اجتماعية . والذين يفكرون هذا التفكير مثل هارولد لاسكي، يعتقدون ان الاشتراكية الكاملة آتية لا ريب فيها ، وانها مستحقة الوقوع في البلاد الديموقراطية في أي وقت . ولكن العناصر المحافظة التي تكره النظام الجمعي تؤخر وقوعها . وستظل هذه العناصر في نظرهم ماضية في مقاومتها . ولذلك لا بد من الثورة ، ولا بد من الديكتاتورية ، ولو لفترة مؤقتة، لفرض النظام الجديد .

ويخلط أصحاب هذا الرأي بين موقفهم المبدئي المتصلب وبين موقف أكثرية الشعب في البلاد الديموقراطية . فأكثرية الشعب في البلاد التي اعتادت الديموقراطية ، كانجلترا والولايات المتحدة والممتلكات البريطانية، والبلاد الاسكندنافية ، وهولندا وبلجيكا وسويسرا لا تقفز من موقف مبدئي متطرف إلى موقف مناقض له . فالعادات الديموقراطية الأصيلة لا تتقبل مثل هذا القفز . ولم تبن الديموقراطية ولم تتقدم في البلاد التي استقرت فيها بهذه الطريقة . وقد يدعى شعب هذه البلاد لاتخاذ قرارات حاسمة ، ولكنه لا يذهب فيما يقرره إلى درجة من التطرف تؤدي لأن يقلب النظام الاقتصادي قلباً فجائياً رأساً على عقب .

والماركسية هي التي تدعو لمثل هذه الانقلابات ، لأنها نشأت في جو بلغ فيه الاستغلال والتمييز حداً حملها على ان تتخذ موقفاً معادياً للديموقراطية . ولا تخلو بعض قطاعات البلاد الديموقراطية من نزعات التطرف ، ولكن العمليات الديموقراطية تستوعب هذه النزعات في سياقها العام . وأما الماركسي ، فإن التطرف هو موقفه المبدئي ، ولذلك تراه يندد بالتقدمية أكثر مما ينتقد الرجعية . ويخالفه في ذلك الديموقراطي ، الذي لا يعتقد بوجود أهداف شاملة تحقق بالطفرة . ولربما احتاج مثل

هذا الشعور الشعوب الديموقراطية في الأزمــات التي تنشب في فترات الحروب . ولكن هذه الشعوب تنشد في الأوقات العادية تغييرات هنــا وهناك تتصل بالتغييرات التي سبق لها ان طالبت بها أو حققتها . ولربما طالبت بتأميم بعض أقسام الاقتصاد ، ولكنها لا تطلب ان يؤمم تأميماً كلياً .

وما دامت هذه هي النفسية الديموقراطية ، فإننا لا نستطيع ان نطرح موضوع التوافق بين الديموقراطية والتأميم الجمعي التام للاقتصاد كما يطرحه الماركسيون . فهؤلاء يعنون بالاقتصاد الجمعي الكامل التأميم الشامل لجميع وسائل الانتاج والتوزيع ، وإلغاء نظام الاقتصاد الخاص إلغاء تاماً . فإذا ما جرت هذه الثورة الجمعية بالطريقة الماركسية ، فإنها تؤدي بالضرورة لقيام حكومة ديكتاتورية ، ولا يمكن لهذه الحكومـة البقاء ولو لفترة لا يستهان بها من الوقت ، الا بواسطة الديكتاتورية . ولكن هذا التأميم قد يجري بواسطة مجلس نيابي ديموقراطي ، يندفع في طريق التأميم بعد أن يصبح التنازع بين الأحزاب الديموقراطية كالصراع الطبقي الذي يحتدم في المجتمع الاوليغاركي .

فهـل يمكن للنظــام الجمعي الذي جــاء عن هذا الطريق ان يلغي ديكتاتوريته ، وان يعود ديموقراطياً أو انه يعود اوليغاركياً ؟ وهل يمكن للاتحاد السوفياتي ، — وهو المثل التاريخي الوحيد الذي نستطيع أن نهتدي به — ان يحقق المبادىء الديموقراطية التي يتضمنها الدستور الذي اعتمده عام ١٩٣٧ ، وان يحتفظ في نفس الوقت ببنيته الاشتراكية ؟ وهل يجب علينا أن نتنبأ بالجواب على هذا السؤال ، أو ان الأجدر بنا ان نكتفي بأن نقول بأن التنظيم الاجتماعي قابل للتغيير ، وان هذا التغيير يمكن ان يكون حاسماً في الأمد الطويل ، وانه ما دامت الجمعية والاشتراكيــة تحققان على درجات ، فإن امكانات التغيير لا حد لها .

ونعود الآن إلى طرح السؤال على وجه أجدى نفعــاً ، وهو الوجه

التالي : اذا افترضنا ان نظاماً جمعياً أقيم نتيجة تطور تأميمي تدريجي في ظل الديموقراطية ، فهل يمكن ان يبقى بدون التضحية بالديموقراطية ؟

ان لدينا أمثلة كثيرة تدل على ان الديموقراطية لا تتنافى مع الجمعية تنافياً تاماً ، لأن كل دولة سواء أكانت ديموقراطية أو غير ديموقراطية لا تخلو من قدر ما منها . وتدلنا التجربة على ان تأميم عدة قطاعات هامة من الأقتصاد في البلاد الديموقراطية لم يؤد الى ابطال نظامها الديموقراطي . وتتولى الحكومة في البلاد الديموقراطية السكك الحديدية والبنوك المركزية والمصالح ذات المنافع العامة . والولايات المتحدة المشهورة بتشجيع النشاط الاقتصادي الفردي سمحت بأن تتولى الحكومة فيها مشروع الانماء الاقتصادي والاجتماعي لمنطقة عظيمة كتلك التي تشرف عليها «ادارة وادي التنسي» . ثم ان الحكومة تتحمل مسؤولية حقلي التربية الابتدائي والثانوي . فالتربية هي عملية مؤممة في البلاد الديموقراطية . وتولي الحكومة لها يجعلها أكثر تجاوباً مع حاجات المجتمع المتغيرة، ويحررها من الخضوع لافكار جامدة كتلك التي تخضعها لها الادارات الخاصة أو السلطات الاكليركية .

ولنا في السويد والدانمارك مثل عملي على البلاد التي ذهبت إلى حد بعيد في التطبيق التدريجي للجمعية بروح ديموقراطية . ويحملنا هذا على الاعتقاد بأن الجمعية يمكن ان تعتمد في بلاد أخرى ، بدون ابطال النظام الديموقراطي ، إذا ما جاء اعتمادها نتيجة لشعور الشعب بالحاجة اليها ، وقبوله لها بعد مناقشة حرة للقضية . ونستطيع ان نستشهد على ما نقول بمشكلة البطالة التي سبق لنا ان تحدثنا عنها . فالحكومة لا تستطيع ان تعالج هذه المشكلة ، وان تؤمن الاستخدام، الا اذا اكتسبت سلطات جديدة تجاه الشركات الصناعية والمشاريع الصناعية الفردية . فهل يجوز اعتبار هذه السلطات خطوات في الطريق إلى العبودية ، إذا ما اكتسبتها الحكومة برضا الأكثرية ؟

ولكن هذه الأقوال لا تعطي الجواب الحاسم على سؤالنا الرئيسي . لأن الفرق يظل عظيماً بين التأميم التدريجي المحدود الذي يبلغ حد انشاء ادارة مركزية للتخطيط الاقتصادي وبين التأميم الكامل لوسائل الانتاج . وأول نتائج هذا التأميم الكامل نقمة الذين صودرت أملاكهم نقمة جامحة على النظام الجديد . ولا يمكن التخفيف من هذه النقمة ، لأنهم لا يستطيعون أن يعوضوا عن خسائرهم في أي قطاع حر من قطاعات الاقتصاد تام التأميم . فينقلب هؤلاء الى عصبة فاشستية تعارض النظام معارضة عنيفة . ويعرض التسامح معها أو قمعها أسس النظام لخطر جسيم، لأنه ينال القواعد الديموقراطية للتنظيم الحزبي . ويتضاءل هذا الخطر مع الزمن حين تبرز أجيال جديدة لا يعتريها الحنين إلى النظام القديم . فاذا ما أَلِفَت النظام الجديد نظرت إلى النظام القديم نظرتها لأثر بال لحضارة أقل تقدماً .

وهناك خطر أشد تتعرض له الديموقراطية في ظل النظام الجَمَعي ، وهو خطر طغيان السلطتين التنفيذية والادارية طغياناً تاماً . فالتأميم الكلي يعطي قرارات الادارة المركزية للتخطيط أهمية حاسمة بالنسبة لرفاه الجماعة. فتخول السلطة التنفيذية صلاحيات تتضاءل تجاهها صلاحيات السلطة التشريعية تضاؤلاً يتنافى مع الروح الديموقراطية . والجمعية لا تغير جنوح الانسان للسلطة الذي يستفحل باستفحال سلطته .

وهذه السلطة محتكرة من قبل مرجع واحد في النظام الاشتراكي الجمعي . فالاقتصاد والسياسة متداخلان تداخلاً كلياً لا يترك أي مركز من مراكز القدرة خارج النظام السياسي القائم . ويختلف الحال عن هذا في النظام الاقتصادي المختلط . فمعيشة الانسان فيه غير متوقفة على العمل الحكومي توقفاً مطلقاً . ويستمتع فيه الأفراد والفئات بدرجة من الاستقلال الاقتصادي ، يؤمن لهم مراكز مقاومة ، يستطيعون ان يصمدوا منها في وجه افتئات السلطة السياسية على حقوقهم. ولا توجد مراكز مماثلة للمقاومة

في النظام الاشتراكي . وإذا ما افرطت الحكومة في اساءاتها، فليس غير فعالية الرأي العام لزجرها عن ذلك . وإذا توفرت فعالية الرأي العام ، فانها من أحسن الزواجر ، وألصقها بالديموقراطية . وإذا أصبحت لقوة الرأي العام الفعالية اللازمة في البلاد ذات الاقتصاد الجمعي حلت المشكلة.

ولكن المثالي يصبح بسهولة عدو الممكن في عالم السياسة . والحكومة تضع يدها في الاقتصاد الجمعي على كل وسيلة من وسائل حياة الانسان. وما دامت لها مثل هذه السلطة المباشرة ، رجحت لديها النزعة إلى اتخاذ ارادتها الذاتية بدل الاستحقاق معياراً لمعاملة الأشخاص أكثر مما يرجح في الدول غير الاشتراكية . والناس الذين يطمحون للقيادة يشعرون دائماً ان مصيرهم رهين بعطف السلطة القائمة على مطامحهم . فتصبح المحافظة على الحريات الثقافية ، التي تشكل ضمانة الديموقراطية ضد الاستبدادية ، أشد صعوبة ولا يزول الافساد السلطوي للانسان بزوال الملكية الفردية وعامل الكسب الشخصي . وإذا ما زال هذا الطريق الاقتصادي للقدرة اتخذ الطموح سبيله اليها بقسوة فائقة عبر الطريق السياسي .

ولا يعني هذا انه يستحيل على الديموقراطية ان تبقى في المستقبل في أي حال من الأحوال في ظل النظام الاقتصادي الجمعي . ولكن رأينا هو انه ما يزال على العمليات الديموقراطية ان تجتاز طريق تطور طويل قبل ان تتمكن من عقد زواج مع النظام الجمعي لا تواجه فيه خطر طلاق يبقي النظام الجمعي وحده مسيطراً على الدار الوطنية . ولذلك لا يستطيع الناس ان يخططوا لمستقبل قريب يستبدلون فيه النظام الرأسمالي بنظام جمعي تام، بدون ان يعرضوا حرياتهم الديموقراطية لأخطار بالغة . فليحذر المثاليون الخيبة التي تنتظرهم في ظل النظام الجديد ، فقد يكون ظلمها أشد من استغلال الرأسمالية التي يثورون عليها . وليذكروا ان الأحسن الذي لم ينضج بعد هو عدو الحسن السائر في طريق النضوج .

وما نقوله عن الاقتصاد الجمعي التام لا ينطبق على قيام الحكومة

بالتخطيط . ولا نقصد من بيان مخاطر التأميم التغاضي عن الاصلاح ، الذي يتطلبه النظام الاقتصادي ليؤمن حاجات الشعب . فنظام السوق الحرة لا يكفل هذه الحاجات بأحسن مما يكفلها الاقتصاد الاشتراكي، ولا يؤمن أفضل توزيع للموارد على مختلف نواحي الاستعمال . والتخطيط الاقتصادي هو طريق من طرق اصلاح المساوىء البالغة التي يعانيها اقتصاد السوق الحرة . ولذلك يجب على الحكومات ان تتوسع فيه أكثر مما فعلت حتى الآن . فاذا ما توسعت فيه ، وتولت مراقبة الاقتصاد ، وأممت بعض المصالح استطاعت ان تكيف الاقتصاد تكيفاً تقدمياً مع متطلبات العصر ومع حاجات الشعب المتغيرة . ويبدو السير في هذا الطريق أقرب إلى العقل من تعريض الحريات الديموقراطية لمخاطر نظام جديد يجعل السلطة كلها احتكاراً للحكومة .

ولا بد من ابداء ملاحظة أخيرة حول هذا الموضوع . وهي ملاحظة مستوحاة من موقف اولئك الذين يتألمون من مظالم النظام القائم، ويعتقدون انه لا يمكن ان تزول إلا إذا أعيد بناء المجتمع على أسس جديدة . فيرى هؤلاء هذه المظالم وحدها ، ولا يرون التجربة التاريخية التي أفضت إلى النظام القائم . وموقفهم ناشيء من شعورهم بالظلم أكثر مما هو مستمد من التقدير العقلاني للمعضلة التي يواجهها الانسان الحديث . ويدفع هذا الشعور البعض إلى النظر إلى التجربة الثورية السوفياتية كمثل لا بد ان تحتذيه جميع البلاد ، مهما اختلفت أحوالها الاقتصادية والصناعية عن الأحوال السوفياتية .

ولا يدرك هؤلاء ان متطلبات البناء الاجتماعي الجديد تختلف باختلاف الظروف ، ويفوتهم ان ما هو كائن يختلف بالضرورة عما هو مرغوب فيه وما هو ممكن . والذين لا يدركون هذه الحقيقة يتحدثون عن التخطيط الاقتصادي ، وكأن هناك خطة تصميم مطلقة يمكن ان تفرض على الحياة الانسانية في جميع الأحوال . وهذا الحديث هو حديث الغني ،

الذي يرى التخطيط غاية في ذاته ، أو حديث الحالم الذي يرى النظـام غاية في ذاته . ولو عقل هؤلاء لأدركوا ان العـــالم الجديد الشجاع لا يمكن ان ينطلق من لا شيء ، ولتذكروا ان أي نظام جديد نريد ان نبنيه لا يمكن إلا ان يتصل بالحاضر والماضي مثلما يتصل الجيل الجديد بالجيل الذي سبقه إلى الوجود .

أهمية حدود الدولة

اعلن الفيلسوف هيجل واتباعه ان الدولة ! « هي العالم الذي صنعته الروح لنفسها » . فأصبح هذا الاعلان اساساً لمذهب حول الدولة لا يستند الى واقع تاريخي . وأصبحت الدولة في نظر هذا المذهب المطلق الذي يسع كل شيء . ولكن الحقيقة هي ان حياة الانسان الثقافية لا تقيّد نفسها بالحدود التي تفرضها الدولة . وأهم تعبيرات هذه الحياة وأهم عملياتها هي التي استطاعت ان تتجاوز هذه الحدود . وقد حدث التجاوز الثقافي للحدود السياسية حتى في الايام البعيدة ، التي كانت المواصلات فيها وعرة المسالك وبطيئة الحركة . ولم تتوفر في تلك الايام المبادلات الاقتصادية فحسب ، بل جرت فيها ايضاً انواع اخرى من المبادلات ، التي يمكن ان يعتبرها هيجل مبادلات روحية .

وقد ازدهرت الحضارات المعروفة في مناطق التقاء الشعوب كما ترعرعت المدن الكبرى في مراكز التقاء المواصلات . والثقافة اليونانية هي أوج الازدهار الثقافي الذي بلغه العالم . ولم يكن هذا الازدهار من صنع دولة دون اخرى ، بل من صنع شعب منتشر بين عدد من الدول الممتازة . ولم تقف مظاهر هذه الثقافة كالدراما ، والشعر ، والنحت ، والهندسة المعمارية ، والالعاب الرياضية ، والموسيقى ، والفلسفة ، والدين ، ولم يقف النسق الحياتي ، الذي اقترن بها عند حدود دولة ما دون اخرى.

وينطبق هذا على الثقافة الوسيطة والثقافة العصرية ، كما ينطبق على الثقافة اليونانية الكلاسيكية .

وكان من النادر لأية دولة هامة ان تعزل نفسها عن العالم كما فعلت اليابان ايام الشوجونات . ولكن اليابان نفسها انعزلت في ذلك الوقت ، لتستسيغ ثقافة استقت اهم ما فيها من الينابيع الصينية والهندية .

وليس هناك دولة لم تتعرض حدودها لتغييرات لا حد لها . ولا يستثنى من ذلك الا ما ندر من الدول التي صانتها حدودها الجغرافية من هذه التغييرات . وقد يكون من حسن طالع الدولة ان تتفق حدود الدولة مع حدود الامة ، ولكن الامة نفسها تكون حينذاك مؤلفة من عدة عناصر عرقية ، وتكون ثقافتها مستمدة من تراث ثقافي مشترك بين عدة شعوب . والحروب والفتوحات والهجرات وتغيرات الحدود تجعل دم كل امة خليطاً من دماء عدة شعوب . والاتصالات والاستعارات الثقافية تجعل ثقافتها مؤلفة من عدة ثقافات .

ولا يكون الاختلاط اتفاقياً يسفر عن مزيج جديد من عناصر قديمة ، بل تنتج منه ثقافة ذات خصائص فريدة تميزها عن غيرها من الثقافات . وينشأ لهذه الثقافة اسلوب فريد تتعود الجماعة او يتعود الشعب ان يعبر به عن الخصائص ، التي تميزه عن غيره من الشعوب . ويظل هــذا الاسلوب يتغير ، ويظل ينهل من موارد ثقافية اخرى ، ويختار منها بدقة ما يتفق مع طابعه الخاص . ولكنه لا يستطيع ان يحتكر المواد ، التي يستقيها من هذه المناهل ، لأن المواد والمؤثرات الثقافية لا تقبل حدود الزمان والمكان . ولا تستطيع اية دولة ان تحصر هذه المواد داخل حدودها ، او ان تقيّد حركة دخولها وخروجها من بلادها . وليس هناك دولة تمكنها سعة اقليمها او قوة عقيدتها من استبقاء ثقافتها مغلقة على ذاتها .

ولعل من الغريب ان يبشر بفكرة الدولة المكتفية بذاتها في عصرنا

الحديث ، اي في العصر الذي بلغ فيه الترابط بين الشعوب حداً لم يعرف من قبل . ويبدو ان الفلاسفة اليونان سبقونا الى التحدث عن الاكتفاء الذاتي او عن « اوتارسية » المجتمع المدني . ولكن اليونان قصدوا بهذا المفهوم غير ما نقصده به اليوم . ولكن بعض الفلاسفة المحدثين ، الذين اخذوا افكارهم عن اليـونان لم يتنبهوا للمدلول اليوناني الخاص لفكرة الاكتفاء الذاتي . وفاتهم ان اللغة اليونانية افتقرت الى لفظة تعبر بها عن الدولة كما نعبر عنها اليوم . وليس « للبولس » ، التي تحدث عنها ارسطو في السياسات مدلول الدولة كما نفهمه اليوم . ولم يقصد ارسطو حين تحدث عن اكتفاء « البولس » الذاتي ما قصده هيجل باكتفاء الدولة الذاتي . ولكن ما قصده هو ان المواطن الفرد يستطيع ان يحيا حياته الكاملة او الفاضلة في ظل المجتمع المدني ، ولذلك يستطيع ان يجد فيه مستلزمات الحياة الانسانية . فكان بذلك يميز حياة المجتمع المدني عن حياة المجتمع القروي . والمجتمع المدني هو اتحاد لعدة قرى في كُلّ تجمعي جديد . وبينما يؤمن هذا الاتحـاد الذي يتألف منه « البولس » الحاجات الانسانية ، فان القرية لا تؤمنها ، فلم ينظر ارسطو لثقافة « البولس » على انها خاصة به ، ولم يعن انه يستطيع ان يعيش ويزدهر بثقافته المحلية . ولا يمكن ان يصدر مثل هذا الرأي عن فيلسوف من فلاسفة اليونان ، كما انه لا يمكن ان يصدر عن فيلسوف من فلاسفة القرون الوسطى .

وتستهوي فكرة سيادة الدولة سيادة مطلقة ابناء القوميات ، الذين لم ينجحوا في تحقيق امانيهم القومية . وتحمل حالة الاخفاق هذه فلاسفة هذه القوميات على ان يبالغوا فيها مبالغة شديدة . ويتفق هذا مع ما كانت عليه المانيا في القرن التاسع عشر قبل ان تحقق وحدتها . وقد تأخرت المانيا في تحقيق وحدتها ، كما تأخرت في التحرر السياسي والفكري من الاقطاعية . وأصبح مفكروها في فترة حروب نابليون عميقي الشعور

بالحاجة الى الوحدة الالمانية . وأعرب فخته عن هذا الشعور في كتابه : « بيان للامة الالمانية » ، وفي كتابه « نظرية الدولة » . وسبق له في كتاب « الدولة التجارية المقفلة » ، الذي اصدره عام ١٨٠٠ ان هاجم روح الفردية ، وانتقد ما تؤدي اليه حياة التنافس من هدر للطاقة البشرية . واتبع هذا الانتقاد باعلان يقينه القاطع ، بأن الانسان يحقق كل ما يجاهد في سبيله من قيم كالحرية والعقل والقانون الخلقي والحياة الافضل في الدولة الشاملة الآمرة . واتبع هيجل نفس التفكير ، فجعل من الدولة في شمولها وعلوها واطلاقها كائناً علوياً يسمو فوق جميع الكائنات . ولا تؤدي مثل هذه النظرة للدولة لتنمية العلاقات الدولية . وتبدو عليها مسحـــة دولية في اعترافها بأن « روح العالم » تسري في التاريخ ، الا انها تحصر فعل هذه الروح داخل حدود الدولة . وبلغ الشعور القومي بالاخفاق اوجه في المانيا بعد هزيمة الحرب العالمية الاولى . فأفسح هـــذا الشعور المجال امام الافكار الفلسفية التقليدية الالمانية حول الدولة لأن تظهر من جديد ، لتعبر اعنف تعبير عن الخيبة المريرة التي يعانيها الشعب الالماني.

وللفلاسفة ان يدعوا لافكار لا تتفق مع الواقع بدون ان يضطروا لاستدراك اخطائهم . واما الشعوب ، فانها لا تستطيع ان تفعل ذلك . ولا بد لها ان تصحح افكارها الخاطئة ، اذا ارادت ان تتحول من طريق الاخفاق الى طريق الفلاح . وقد اظهرت الوقائع ، وأظهرت كل خطوة من الخطى التي تقدمت بها الحضارة بطلان عقيدة الدولة المقفلة المكتفية بذاتها . وظهر بطلانها اكثر ما ظهر ، وبرزت حقيقة الترابط الاقتصادي بين الدول الحديثة اكثر ما برزت في الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين ، التي كانت اكثر الدول تجاهد فيها لتحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي . ولكن الجهود التي بذلتها الدول في سبيل الاكتفاء الذاتي عززت شعورها بالترابط الاقتصادي اكثر مما قربتها من الاكتفاء الذاتي . وعززت هذا الشعور العواقب الدولية للكوارث الداخلية ، التي اصابت

اقتصاد بعض الدول الهامة كالتضخم المالي في المانيا ، واخفاق بنك التسليف في النمسا ، وفشل سياسة المقاطعة في الهند ، وقحط الموسم في الصين ، وظهر للجميع ان الجهود التي تعرفها الدول في سبيل الاستقلال الاقتصادي تضعها وجهاً لوجه تجاه واقع الترابط الاقتصادي .

فتحولت بذلك الشؤون القومية من شؤون تعني كل دولة لوحدها إلى شؤون تعني العالم كله . وأصبح من الواضح ان القوى التي تغير المجتمع الانساني هي قوى تتخطى سياسات الحكومات. وتتجاوز الحدود القومية . وأهمها قوة العلم التي تدفع المعرفة الانسانية إلى كل مكان . وقوة نمو موارد المجتمع ، التي أصبحت أهم من توسيع الحدود . وأصبح لغزو الطب للامراض مكاسب تفوق مغانم غزو الأراضي . وأخذت التكنولوجيا تغير أنماط حياة البشر تغيراً ثورياً فتغير عادات الشعوب ومصالحها ، وتغير شروط العمل ، وتغير المؤسسات الأساسية ... وأصبح التقدم الثقافي ، الذي يحققه أي شعب قابلاً لأن يشيع إلى حد ما لدى جميع الشعوب . وأصبح بوسع الأديان ان تتجاوز البلاد التي نشأت فيها، وان تبذل نشاطها عبر القارات . وأصبحت تتعاون معجزة المواصلات مع القوى العلمية والتكنولوجية التي انبثقت منها ، لتصير العالم كله عالماً واحداً . فنشأت حالة انسانية جديدة تبدو فيها سياسات الدول المبنية على الادعاءات الضيقة ، وتبدو فيها المطامع الانسانية القائمة على الاعتقاد بالسيادة المطلقة ، وكأنها مباذل أطفال مدللين .

وأصبح للحكومة وظائف جديدة تفرضها حالة الترابط الجديدة . وأصبحت هذه الحالة تفرض أيضاً تأثر وظائف الدولة الداخلية الجديدة بالعلاقات الدولية الجديدة وتوثق الصلة ، لا بين دولة ودولة فحسب ، بل بين اقتصاد كل دولة والحالة الاقتصادية الدولية كلها . فاكتسبت وظيفة الدولة التخطيطية أهمية خاصة لأنه أصبح عليها ان تكيف تنظيمات النقد والتسليف الداخلية مع الحاجات المتغيرة في الخارج . وبات لزاماً

على الحكومات ان تعالج كثيراً من أمورها بالتعاون مع حكومات أخرى، وان تتجاوز التعاون الثنائي إلى العمل المشترك في نطاق منظمة دولية . ولم تفرض الضرورات الاقتصادية وحدها مثل هذا التعاون الدولي ، بل فرضته أيضاً ضرورات التقدم التكنولوجي ، كضرورة توزيع موجات الراديو ، وترتيبات الحجر الصحي الواقية للصحة العامة، وشؤون اجازات الاختراع ، وحقوق التأليف ، وحقوق المسافرين ، والمهاجرين والمقيمين الأجانب والمراسلين الصحافيين وغير ذلك . وينظم القانون الدولي بعض هذه الأمور، وينظم بعضها الآخر في اتفاقات تعقد في المؤتمرات الدولية . ويتبين مما قلناه ان الكثير من أمور هذا العصر ، التي تمس رفاه الشعوب الاقتصادي والاجتماعي ، لا يمكن ان تعالج إلا على مستوى دولي عام . ولكن الدول ما تزال دون هذا المستوى ، وما تزال مقصرة في اقامة منظمة دولية لها من السلطة والقوة والفعالية ما يمكنها من تولي هذه الأمور المشتركة . ولم تبدأ إلا منذ وقت قريب باتخاذ الخطوات اللازمة في هذا السبيل . وما تزال هناك اسطورتان تعوقان الحكومات عن التقدم في هذا الطريق الدولي ، الأسطورة الحديثة للسيادة الوطنية، واسطورة الاعتبارات الخاصة المتعلقة بالمصلحة الوطنيـة . والأسطورة الأولى تمنـع الدولة أو الحكومة العاملة باسم الشعب من القبول بأي التزام تجاه دول أخـرى لا تستطيع ان تتفرد بخرقه في أي وقت تشاء . وتحمل الأسطورة الثانية كل دولة ، أي ممثلي الدولة أو مفوضيها، على ان يعطوا أهمية خاصة لمصالح بعض فئات الدولة ، وتتعارض مصالح هذه الفئات مع مصالح الشعب بكامله كما تتعارض مع مصالح شعوب أخرى .

ويبدو فعل الاسطورة الثانية أكثر ما يبدو في السياسات الاقتصادية ، التي تنهجها الحكومات متخذة المصلحة الوطنية ذريعـة لتجاهل المصلحة المشتركة بين جميع الدول . ويضر هذا التجاهل المصلحة الوطنية أكثر مما ينفعها ، ويعيق تحقيق الاغراض المنشودة أكثر مما يساعد على تحقيقها .

وفي مقدمة هـــذه الاغراض تعزيز القوة العسكرية ، وانماء الصناعات اللازمة للسلامة الدفاعية ، ولتأمين أقصى مـــا يمكن من الاكتفاء الذاتي أثناء الحرب ، والسيطرة على المستعمرات أو مناطق النفوذ الغنيـة بالمواد الأولية كالبترول والمطاط والنحاس والحديد،والقصدير،والنيكل، والمنغنيز والفحم الحجري .

وقد حملت هذه السياسات الحكومات على عقد اتفاقات مع الشركات التي تتعاطى تجارة هذه المواد . وأعفت فروع هذه الشركات الخارجيـة من الالتزامات المفروضة على فروعها الداخلية . وعملت لتقويـة خطوط ملاحتها التجارية . وتصرفت وفقاً للمبدأ التجاري القائل ، بأن تراكم مقادير الذهب في صناديق الدولة يجعلها أكثر استقلالاً تجاه الدول الاخرى. وجعلت ارادة صانع السياسة المرجع الأخير في تقرير توظيف المواطنين لاموالهم في بلاد اخرى ، وفي منح القروض الأجنبيـــة ، وفي جميع حركات التسليف ، وحركات تبـــادل المواد الرئيسية . فأصبحت هذه الحركات تشجع أو تعرقل على ضوء الاعتبارات السياسية وحدها .

واتفقت سياسة العمل للاكتفاء الذاتي مع السياسة القومية الاقتصادية، التي تبشر بهـــا مصالح اقتصادية تتخذ مكاسبها الخاصة مقياساً لرفاهية الامة الاقتصادية . فأصبح بوسع الحكومة ان تندفع بقوة هـــذا الالتقاء بين الاتجاهين ، للحد من استيراد المنتجـــات الأجنبية ، والحض على استبدالها بالمنتجات الوطنية . واستخدمت في سبيل ذلك تدابير متنوعـــة كفرض التعريفات الجمركية العاليـــة ، وحظر دخول السفن ، وتقديم الاعانات للمصدرين ومراقبة القطع ، واستعادة الرسوم الجمركية وغـير ذلك من تدابير .

واعتمدت الحكومات هذه السياسات ، واتخذت هذه التدابير معتقدة انها تخدم بها الرفاه الاقتصادي العام . ولكنها في الحقيقة خدمت بها رفاه فئة صغيرة من أبناء الشعب عـــلى حساب مصالح الكل . وفعلت ذلك

وهي تدعي انها تعمل لتأمين مصالحها ضد مصالح الدول الأخرى . ولم تكن هناك منظمة سياسية دولية للدفاع عن مصالح الشعوب المشتركة،أو للقيام بالأعمال التي يتطلبها ازدهارها المتبادل . فدفعت اكثرية أبناء الشعوب ثمن هذه التضحية بالمصالح المشتركة . بل ان المستفيدين منهـا لم يجنوا فوائدها الا في الامد القصير ، لأن مصالحهم الحقيقية مرتبطة في الأمد الطويل برفاه الامة العام ، وبالازدهار الاقتصادي الدولي .

ولربما كان لهذه السياسات ما يبررها في بعض الظروف . ولكن هذا التبرير سياسي أكثر مما هو اقتصادي . فالمبدأ السليم للتبادل الذي يقوم عليه كل نظام اقتصادي هو مبدأ الفائدة المتبادلة . ولا يستطيع الناس ان يتجاهلوا هذا المبدأ الاولي إلا في حالات استثنائيـة . ويتضرر الاقتصاد تضرراً بالغاً حينما يعبث بهذا المبدأ في سبيل تطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي. لأن هذه السياسة تؤدي الى صرف الطاقة والمبادرة والموارد في سبيل التوصل لمنتجات يصلح الاقتصاد لانتاج غيرهـا بكلفة أقل . فترتفع اسعار الانتاج ، وينخفض مستوى المعيشة . ولذلك فان سياسة الاكتفاء الذاتي هي سياسة الافقار الذاتي ، مهما اختلفت درجات هذا الافقار من دولة لأخرى .

واذا تحقق بعض الاكتفاء الذاتي في بعض الحالات ، لأسباب فنيـة لا مجال لعرضها هنا ، فان تجاهل مبـدأ الفائدة المتبادلة يظل مدعاة للافقـار الاقتصادي . وتبدد الحكومات بهذه السياسة امكانات بلادها الاقتصادية كما تهدد بالحروب ثرواتها الاقتصادية .

وتقدم الحكومات مبررات سياسية أكثر مما تقـدم مبررات اقتصادية لسياسة الاكتفاء الذاتي . وهذه المبررات هي متطلبات المكانة القومية ، والسلامة الدفاعية ، والقوة العسكرية . ويعتقـد انصار هذه السياسة ان فوائدها السياسية توازن اضرارها الاقتصادية . ولكن هذا القول لا يتفق مع الواقع .

والعالم منقسم اليوم إلى عدة دول قومية كبيرة وصغيرة . وقد انبثقت هذه الدول من عملية تكوّن تاريخية طويلة تخللتها منازعات كثيرة. وعملية التكون هذه متقدمة في بعض المناطق ، ولكنها متأخرة في مناطق أخرى كافريقيا. ولكل دولة من الدول التي برزت للوجود نظام سياسي متكامل، وسلطة تحدد علاقات الناس وحقوقهم . وتحمل الأساطير التي تحدثنا عنها الناس على الاعتقاد ، بأن هذه السلطات المستقلة والمنفصلة كافية لتحقيق أكثر أغراض التنظيم الانساني . ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح ، لأنه ما تزال هناك أمور متروكة بدون تنظيم ، لأنها تقع خارج اختصاص الدولة الواحدة. وترك هذه الأمور بدون تنظيم يمثل خطراً وتحدياً للحضارة بكاملها . لأن أحوال الحضارة الحديثة تترك العالم تجاه اختيارين لا ثالث لها ، وهذان الاختياران هما نظام دولي عام ، أو حرب دولية عامة .

الدولة كصانعة للحرب

تستأثر الدولة في العالم الحديث بحق القيام بالحرب . ولا يشاركها أي مشارك بهذا الحق . فيتوجب عليها ان تحظر على أية فئة أو منظمة الالتجاء إلى النزاع المسلح . فإذا ما وقعت مناوشات مسلحة صغيرة بين رجال العصابات ألقيت المسؤولية فيها على اهمال الحكومة أو عجزها . وإذا وقعت حرب أهلية أو ثورة،كان وقوعها دليلاً على تهافت الدولة. والحرب بين عصابة وأخرى أو فئة وأخرى داخل الدولة الواحدة محرمة. ولكن الحرب بين دولة وأخرى جائزة . والعمل الحربي الذي تقوم به الدولة هو وحده عمل قانوني . وأما الأعمال الحربية التي كانت تقوم بها في الماضي العشائر والعائلات الاقطاعية والكنائس فقد أصبحت الآن محرمة. وكان حق الحرب معترفاً به لهذه الفئات حين كانت الدولة ضعيفة

فأصبحت تتولاه وحدها ، بعد ان ازدادت قوة وبأساً .

والحرب ظاهرة قديمة جداً في التاريخ الانساني . وقد عرفتها الجماعات الانسانية كلها ، إلا بعض الجماعات القبلية ، التي اشتغلت بالصيد، والتي لم تؤثر عنها أساليب الحرب المنظمة . ولكن حالة هذه الجماعات نادرة واستثنائية . والحالة السائدة في التاريخ الانساني هي حالة الانشغال بالحرب على درجات تتفاوت بين زمان وآخر . فهناك مناطق واسعة من الأرض عرفت فترات استثنائية طويلة من السلام لم تتخللها الحروب الا لماماً ، كالامبراطورية الرومانية في القرنين الأول والثاني ، والصين في فترة قرن ونصف من حكم أسرة المنشو، واليابان في ظل حكم الشوجونات ، وأوروبا في القسم الأكبر من القرن التاسع عشر . وهنـاك فترات أخرى توالت فيها الحروب ، وكانت أبواب هيكل جانوس اثناءها دائماً مفتوحة ..

ونستطيع ان نقول بأن الحرب هي احدى خصائص الحيـاة الانسانية في كل زمان ومكان. ولذلك يتعذر علينا ان نكتشف نزعة ما في التاريخ تحدد عدد الحروب أو مدتها . فالاحصاءات لا تجدي نفعاً في هذا المجال. وتتغير وسائل الحروب تغيراً دائماً ، كما تتغير نسبة الناس المشتركين في القتال ، وأنواع المعارك ، ومعدلات الخسائر ، ووطأة الحرب على الحياة المدنية . ويتوقف تطور الحرب على تطور الحضارة . فاذا كانت الحضارة قبلية ، ووقعت الحرب بين قبيلتين ، اقتصرت على المناوشات، وأسفرت عن عدد قليل من القتلى . ولم يكن طول الحرب في الماضي يعني بالضرورة كثرة المعارك . فالمعارك التي وقعت في حرب المئة عـام التي نشبت في أوروبا هي أقل من المعارك التي وقعت في الحرب العالميـة الاولى ، التي لم تدم أكثر من أربع سنوات .

وقد أصبح لدينا دراسات واحصاءات كثيرة ومشوشة عن الحروب، يمكننا ان نستخرج منها حقيقة واحدة أكيدة ، وهي ان حروب القرن العشرين أضخم ما عرف التـاريخ الانساني من حروب . وهي حروب

لا مثيل لها من قبل في شدتها وقوة استمرارها وتفوق كل ما سبقها من حروب في نسبة السكان ، الذين يشتركون في القتال ، والنفقات الهائلة التي تتطلبها ، والدمار المريع الذي ينتج عنها . وهذا التفوق هو نتيجة استعمال التفوق الصناعي الحديث لاغراض حربية بدل استعماله لاغراض سلمية . انه ثمن التقدم أو جزاؤه .

ويتخذ البعض من تكرر الحرب تكراراً متواصلاً ، حجة تاريخية على انه لا يمكن الغاؤها . والتاريخ لا يقدم حجة دامغة على أي شيء، وتثير أقوال هؤلاء الكثير من الاعتراضات . وتتناول هذه الاعتراضات أول ما تتناول قول ستنمتز وجومبلوتز وغيرهما ، بأن الحرب هي حالة انسانية مطردة ، لأن الصراع أو النزاع هو حالة انسانية مطردة . فحتمية الحرب هي كحتمية الصراع . والصراع هو حالة انسانية دائمة ، وهو نتيجة تنازع المصالح وتعارض المطالب بين الافراد والفئات والأمم . وقلما اجتمع اثنان أو ثلاثة بدون ان تنشب الخلافات بينهم . واذا اتفقوا على الغايات ، اختلفوا على الوسائل . وإذا كان هناك ما يوحدهم دائماً كان هناك ما يفرقهم . وما دامت خلافاتهم قائمة ، فان خصوماتهم مستمرة .

ولكن طرق الاختلاف متعددة كما ان طرق تسوية الخلافات متعددة . والحرب هي طريقة واحدة من هذه الطرق . وبالرغم من كونها عنيفة، فانها تعتبر قانونية ونظامية . وتعود أهميتها لنظاميتها أكثر مما تعود لعنفيتها . ويتناول السؤال الحقيقي نظامية الحرب في المستقبل . وتعتبر الدول اليوم الحرب أو استعمال العنف طريقة نظامية لتسوية الخلافات فيما بينها . ولكنها تستنكرها أشد الاستنكار كطريقة لتسوية الخلافات على مستويات أخرى . فهل يظل الحال على هذا المنوال في المستقبل أو انه سيتغير ؟ وهل يظل العنف مقبولاً على مستوى ومرفوضاً على مستوى آخر ؟ ان التاريخ لا يتضمن الاجابة على مثل هذه الأسئلة .

ويؤكد التاريخ وجود تمييز بين الحرب الاهلية ، التي تنشب داخل الدولة ، وبين الحرب التي تشتعل بين دولة وأخرى . فالحرب الأهلية لا تعتبر نظامية . وهي نادرة الوقوع . ووقوعها مرتبط باحداث الحروب الخارجية التي تقع بين الدول . وتفعل النظم السياسية كل مـا تستطيعه للحؤول دون وقوعها . ولكن الحرب الدولية هي طريقـة حـل الخلاف بين المتنازعين ، اذا ما أخفقوا في التوصل لتسوية لمنازعاتهم . وليس من المستبعد ان تنشأ ظروف تحمل الدول عـلى التنازل عن حقها بالالتجاء للحرب لتسوية منازعاتها . فاذا ما تحقق ذلك زال التمييز بـين الحرب الأهلية والحرب الدولية ، وأصبحت الحروب الدولية نادرة الوقوع ندرة الحروب الأهلية .

ولن يعوق تكرر الحرب في الحاضر والماضي حدوث هذا التطور في المستقبل . واذا اعتبرت الحـرب حتى الآن حافزاً من حوافز حركـة التاريخ ، فليس معنى هذا انها ستظل حافزاً لهذه الحركة في المستقبل . ويعيش التاريخ على أساطير الماضي التي لا ينقضها الحاضر . ولذلك تتغير الأساطير ،وتتغير الأنظمة . وإذا كانت الحرب ظاهرة دائمة من ظواهر التاريخ ، فإن تغير الأنظمة هو أيضاً ظاهرة دائمة . وقد جعلت أحوال الماضي وحاجاته الحرب مؤسسة نظاميـة . ولكن من الممكن ان يفقدها تغير الأحوال والحاجات هذه النظامية في المستقبل . وما دام هذا التغير ممكناً ، فإن الاستدلال بالتاريخ على ديمومة الحرب هو استدلال خاطىء .

ولا نستفيد من الاسهاب في تحليل أسباب الحروب،ولا في استعراض الكتب الكثيرة ، التي تجعل هذه الأسباب اقتصادية أو قومية أو دينية أو شخصية أو تنافسية أو غير ذلك . فنحن أحوج إلى تفهم أنواع الخصومات التي تنشب بين الحكومات منا إلى معرفة أسباب الحروب . وهذه الأنواع كثيرة لا حد لها ، وكل منها يمكن ان يقود الى الحرب. والحرب تجر الحرب . لأن المنتصر يفرض على المنهزم تسوية يسلم بها رغمـاً عنه ،

ويظل يتحين الفرص للتحرر منها ، وللانتقام من قاهره ، ولاستعادة الأرض التي اغتصبت منه .

وتبدو أسباب الحروب في بعض الأحوال واضحة وضوحاً بديهياً ، وتكون في أحوال أخرى معقدة وغامضة . ولا تعترض هذه الصعوبة دراسة أسباب الحرب من حيث هي فحسب ، ولكنها تعوق أيضاً فهم أسباب أية حرب من الحروب . فيختلف المؤرخون عليها كما اختلفوا حتى الآن في تفسير أسباب الحرب العالمية الأولى وفي تفسير أسباب حرب القرم . ولا يكفي ان يعلن المؤرخون انهم توصلوا لمعرفة أسباب حرب ما ، لأنه يبقى عليهم ان يبينوا لنا لماذا سببت هذه الأسباب الحرب . أوليس بالامكان ان تكون هذه الأسباب موجودة بدون ان تسبب الحرب؟ أوليس بالامكان ان يقع الالتباس بين دوافع الحرب ومبرراتها ؟ أوليس النظام الذي يقر الحرب كسلوك قانوني ومشروع ، ويعتمد ترتيبات آلية لاستمرارها ، هو المسؤول الأخير عن الحرب ؟

ان البحث في النظام الذي يحاول تأييد الحرب ، وفي المؤسسات التي يصطنعها في هذا السبيل هو أجدى من وضع لوائح بأسباب الحرب . ولهذا النظام مصالح ترتبط بالحرب وتنمو في ظل مبدأ فصل السلطات . فتستفيد الطبقة العاملة لهذا الفصل لتعزز سلطتها ، ولتبسط نفوذها على السلطات الأخرى . ولربما أصبحت لها الكلمة العليا في جميع سياسات الحكومة .

وتكتسب مهنة الحرب مكانة تفوق مكانة أية مهنة أخرى . وتتوطد هذه المكانة باعتقاد العسكريين بتفوقهم على المدنيين ، لأنهم ذوو القدرة ، ولأن القرارات التي يتخذونها تتناول قضايا الحياة والموت . وتظل هذه المكانة رهينة بفعالية النظام ، الذي يضفي على سلوكهم قوة الشرعية . كما تتوقف على حجم القوة العسكرية التي تقع تحت امرتهم . ويحرص العسكريون على المبالغة في ضرورة الجيوش العظيمة والأساطيل العظيمة .

ويتنافسون في هذا مع الطبقات العسكرية في الدول الأخرى . ويؤكدون دائماً على الحاجة الملحة للمزيد من الأسلحة في سبيل ايجاد التوازن مع أسلحة الجيوش الأخرى . ولا يتوقفون عن المطالبة بالزيادة إلى ان تبلغ القوة العسكرية أقصى ما تقضي به التكنولوجيا الحربيـــة ، أي إلى ان تعبأ اليد العاملة في البلاد تعبئة شاملة في سبيل الأغراض العسكريـــة . وتتطلب هذه التعبئة منشآت عسكرية وتجهيزات وآلات ضخمة . وتصبح المصالح الاقتصادية شريكة المصالـح الطبقية العسكرية في اعداد هـــذه التجهيزات والآلات . وتتعاون جميع هذه المصالح في تلقـين الشعب الايديولوجية المحبذة للحرب . وكل هذه حقائق كثيراً ما نتناساها ونحن نسرد أسباب الحروب .

والأولى بنا ان ننسى الخدمات ، التي يزعم البعض ان الحرب تؤديها للانسانية ، والتي يفيضون في الحديث عنها ، فيجعلون من الحرب أداة الانتقاء الاجتماعي ، وواسطة اختيار الأصلح للبقاء . ويرى بعض هؤلاء ان هذا الانتقاء يعزز التناسل بينما يرى البعض الآخر انه يعيقه . ويرى البعض انها اختبار رائع يظهر أروع مزايا الجماعـــة ، ويكشف أنبل فضائل الانسان ، ويوقظ الشعب من سباته ، ويقتضيه تضحيات تعزز وحدته وتقوي تضامنه . ويرى آخرون انه محنة تنزل بالشعب ، وتنحدر بالانسان الى درك البربرية،وتخدر الجماعة ، وتفرق بين فئاتها . ويتجاوز هيجل هذا الاختلاف في الرأي ، ليتغنى بالحرب بلهجة صوفية ، مؤكداً انه لا بد لها ان تقوض اسس المجتمع ، لأنها « الروح والشكل اللذين تتأكد فيهما بصراحة وتتحقق اللحظة الأساسية للجوهر الخلقي ، والحرية المطلقة للوعي الذاتي الخلقي من الوجود كله ومن أي نوع منه » .

ولو أمكن ان نضع ميزاناً علمياً لمنافع الحرب ومضارها في التاريخ، لكان لهـــذا الميزان فائدته البالغة . ولكن عجز المفكرين والفلاسفة عن اقامة هذا الميزان يحمل كلاً منهم على ان يتحدث عن الحرب على هواه.

ويمضي نظام الحرب في فعله أياً كانت الاقوال عن الحرب ، وأياً كانت التشويهات لحقيقتها التاريخية . فانطلاق الحرب لا يتوقف عـلى ما يقال عن الحرب ، والامم لا تحارب لانها مقتنعة بأن الحرب هي « طب الله » ، ولا تتقاتل لتخدم الجنس البشري . ولكنها تتقاتل لاعتقادها بأن الحرب تخدم القيم التي تؤمن بهـا . وتنظر للحرب من خلال الموازنة بين مـا جرته عليها من ويلات وبين ما كانت تتوقعه منها من خيرات . ويمكن لهذه الموازنة ان تحبب او ان تكره اليها الحرب ، وان تزيد من تعلقها بأساطير الحرب أو ان تذهب بها ، وان تعزز تقبلها لنظـام الحرب أو ان تؤدي بهـا للانقلاب عليه . وهناك أكثر من دليل واحد على ان اكثرية الانسانية باتت تنظر للحرب نظرة رعب،وأصبحت تميل للسياسات الرامية الى زوال نظام الحرب .

وتقوم أسباب بديهية وراء هذا التغير في موقف الناس من الحرب . فالحضارة تضم الناس في شبكة وثيقة من الترابط . وتزيد متطلبات الحرب هذه الشبكة وثوقاً . ولكن نشوب الحرب يهزها لدرجة لم يعرف التاريخ مثيلاً لها من قبل . ولم يعد بوسع أية دولة ان تكون على يقين ، بأن الحرب ستحقق لها الاغراض التي تنشدها . لأنه ليس في قدرة أحد ان يقدر عواقب الحرب تقديراً صحيحاً ، أو ان يحيط بجسامة الخطر،الذي تعرض له حياة الانسان . واذا كان للدولة أغراض معينـة من الحرب لدى ابتدائها ، فانها ستصبح بعيدة جداً عنها لدى انتهائها،بسبب ضراوة الصراع ، وفداحة الخسائر المتكبدة . والهوس وحده هو الذي يمكن ان يعمي الانسان عن رؤية البون الشاسع بين النتائج المقدرة والعواقب المحققة . ولا بد ان يكون هناك سوء تقدير بـالغ للامور ، ليتحرك هذا الهوس بنفس العماية ، التي تحرك بها في الحرب العالمية الاولى . ولا بد ان يكون هناك اختلال شديد في النظام القائم بين الامم ، وان تكون هناك رغبة جامحة في استدراك هذا الاختلال ، لينطلق هذا الهوس انطلاقـه الاهوج

في الحرب العالمية الثانية .

ثم ان هناك عاملاً نفسياً يفعل اليوم فعله في تغيير موقف الناس من الحرب . فالناس يذهبون الى الحرب مدفوعين اليها بعواطفهم بقدر ما هم مدفوعون بأوامر الحكومة . ولا يمكن لأية حكومة ، سواء اكانت ديكتاتورية أو ديموقراطية ، ان تتخذ سياسات ، او ان تصدر أوامر ، ان لم تكن تتوقع ان يتجاوب الناس معها ولو بعض التجاوب . ولا ريب ، ان الجندي كان يذهب في الماضي الى الحرب متجاوباً ولو بعض التجاوب مع حكامه ، وان كان من المؤكد ان هذا التجاوب لم يبلغ حماسة أغاني المجد وأناشيد الفخر ، التي تغنى بها الشعراء ، وباركها الفلاسفة . ولكن الحرب الميكانيكية هي اليوم غير ما كانت عليه حرب الفروسية . وعمل الجندي فيها أكثر آلية مما كان عليه من قبل . وتشهد تقارير الادارات ، التي تشرف على تعبئة الجنود ، على ان الجندي لا يشعر بالفرح بعمله العسكري ، بل يشعر تجاهه بالكره العميق ، مهما اضفت الدعاية ، وخلع النظام على هذا العمل من معاني الولاء للامة . والتقدم العلمي والتكنولوجي هو المسؤول عن هذا التغير في موقف الانسان من العمل العسكري . لأن استخدام هذا التقدم استخداماً سلمياً يحسّن حياة الانسان ، ويخفف من مشاقها . فاذا ما استخدم استخداماً حربياً ، انزل بالانسانية ويلات متجددة ، واصابها بمخاوف لم يحلم بها من قبل .

ويشارك الشعب الجندي في مقته للحرب ، ويظهر هذه المشاركة في الضيق ، الذي يعتريه لدى اعلانها ، والانفراج الذي يشعر به لدى انتهائها . ان اعلانها هو انطلاق لعملية تدمير شاملة تدوم سنوات ، وتتفانى فيها القوى العاملة الشابة للامم المتحاربة . وترافقها الحرب الجوية التي تصعق الأهلين بأزيزها ، وتحدث من الدمار ما لم يسمع به من قبل . ولا يمكن لأي شعب ان يفكر بالعواقب التي تسفر عنها الحرب

الحديثة ، بدون ان يستنكرهـــا ، وبدون ان ينسجم شعوره مع شعور أكثر الناس ، الذين يؤيدون المقترحات الحديثة لالغاء نظام الحرب .

ولا يجوز ان ينثني المطالبون بهذا الالغاء عن عزمهم تحت تأثير الذين يعتقدون ، ان الحرب لا يمكن ان تلغى، لأنها ستظل تتكرر في المستقبل مثل تكررها في الماضي . فالحرب لم تكن في الماضي كما هي الآن . فلم تكن الجماعة البدائية تستعد لها استعداداً يستحق الذكر ، ولم تكن تحارب لمدة طويلة ، ولم تكن حربها أكثر من مناوشة مع القبيلة المجاورة أو غزوة لها لا تؤدي الى تعطيل حركة الحياة تعطيلاً شاملاً . وتشترك بعض القبائل في الحرب بينما يظل البعض الآخر منصرفاً للحياة السلمية . ويلمع في الحرب فرسان القبائل ، ويضفون على الانتصار فيها معنى خاصاً . ولكن أفراد القبيلة ليسوا بأجمعهم فرساناً . وليس هناك الا قبائل قليلة كالزولو عرف عنها امتلاك آلة عسكرية ضخمة ، والاعتماد على جيش دائم الاستعداد . وأما أكثر القبائل ، فإن المقاتلين من أبنائها يعودون الى أعمالهم السلمية فور انتهاء القتال العابر. وما دامت هذه هي الأحوال، التي تجري فيها الحرب ، فإن عواقبها هي غير عواقب الحرب الحديثة . ولربما أسفرت بعض المعارك الاستثنائية عن ابادة قبيلة أو جماعة برمتها، ولكن الحرب الحديثة تنذر بإفناء الجنس البشري كله .

وتغيرت أحوال الحرب مع تقدم الحضارة في الشرقين الأدنى والأقصى، فأصبح لها من التنظيم والابعاد والأغراض مـا لم يكن لها من قبـــل . وظهرت علاقة وثيقة بين التقدم الحضاري والتقدم في الحرب . ويسبغ البعض على هذه العلاقة أهمية بالغة ، ويؤكدون اننا ندين للحرب بأكبر حضارات ذلك الزمان . وذلك لأن الحضارة الكبيرة هي في نظرهم من صنع قبيلة كبيرة استطاعت ان تغزو القبائل الأخرى، وان توحدها تحت سلطانها ، وان توسع اقليمها على حسابها، وان تستخدمها في سبيل صنع حضارتها .

ويتناول هذا التفسير جانباً واحداً من جوانب صنع الحضارة . لأن هناك عوامل أخرى تسهم في صنعها غير تغلب قبيلة على قبائل أخرى . ومن هذه العوامل الجغرافيا والموارد الطبيعية ، التي تتضافر مع البراعة الانسانية في صنع الحضارات الأكثر تقدماً . وقد نشأت هذه الحضارات في قواعد صالحة لانجاز التقدم التكنولوجي والثقافي كالسهول الخصبة ، ومفترقات الطرق التجارية ، التي تزدهر فيها الثروة ، وتتنوع الطبقات ، وينمو التنظيم الاجتماعي . والشعوب التي تبني حضارتها مستفيدة من المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لهذه القواعد ، وتستفيد منها أيضاً لتعزيز قوتها العسكرية ، ولاستخدام هذه القوة وفقاً للاساطير التي تسود بين شعوبها .

وما تلبث ان تتعاقب الامبراطوريات السورية والمصرية والاشورية والفارسية تبني أنظمة سلطوية مختلفة ، وتغزو وتغزى . وتنشىء الصين حضارة أعظم وأقدر على البقاء . ويسيطر الهندوس على مناطق واسعة من الهند . ويجتاح التتر والمغول والمقدونيون والرومان والهنس والقوطيون والأتراك والعرب وغيرهم من الشعوب الغازية مناطق كبيرة من الأرض ، ليخربوها أو يحكموها أو ينقرضوا فيها . فتصبح الحرب شرطاً أساسياً من شروط الاحتفاظ بالدولة أي بالدولة الامبراطورية . وتتقدم وسائلها تقدماً بالغاً ، وتنظم عملياتها تنظيماً فائقاً يطبع نظام الدولة السياسي والاجتماعي بطابع خاص .

وبز الرومان جميع الشعوب الغازية في تعهد فن الحرب . ولذلك أصبحوا أقرب هذه الشعوب الى اقامة امبراطورية ثابتة ، وأقدرها على فرض سلم امبراطوري . ولكن القدرة ظلت المقوم الرئيسي للنظام الروماني ، فأعطته القوة أول الأمر ، وذهبت به في الأمد الطويل . وما لبثت الامبراطورية ان انهارت بتأثير المنازعات الداخلية ، التي نشبت فيها على السلطة ، وتحت وطأة شعوبها التي ثارت عليها ، وشعوب الحدود التي شنت الهجمات عليها . وانتهت باجتياح القوطيين لها .

وبينما كانت هذه الامبراطوريات تغدو وتروح ، كانت دول المدن اليونانية تنشأ في منطقة تمتد من آسيا الوسطى الى صقلية ، وتشق طريقها الى الحياة عبر الاخطار ، التي تهددها بها الامبراطوريات المجاورة لها . ولم يكن لها سبيل لمواجهة هـذه الاخطار إلا بتحقيق اتحاد فدرالي فيما بينها . وكان هذا الاتحاد لازماً لها ، لأن أية واحدة منها لم تكن تستطيع بمفردها ، مهما تعهدت فن الحرب تحت تأثير اسبارطة ، ونمت قوتهـا العسكرية ، ان تقاوم التهديدات الامبراطورية .

ولكن منازعاتها حالت دون تحقيق هذا الاتحاد . فأنشأت لها تجمعات واهية ، وقصيرة العمر كالاتحاد الامفكستيوني ، والجامعتين الايتوليـة والاخينية في القرن الثالث قبـل الميلاد . وكان الاتحاد الأول مجموعة مراسم ومظاهر أكثر مما كان مجموعة دول . وأبرزت الجامعتان افلاس الساسة اليونان افلاساً ذريعـاً ، لأن الدول الاعضاء فيهما كانت تحارب بعضها البعض . وحملها هذا الاخفاق في تكوين الاتحاد عـلى ان تعتمد من حين لآخر سياسة « توازن القوى » ، كالتوازن الملحوظ أولاً بين أثينا واسبارطة ، والتوازن الذي قام بعـد ذلك بين الجامعتين . ولكن ضرر هذه السياسة كان أكبر من نفعها . وتعرضت الثقافة اليونانية للهلاك أمام الغزو الفارسي في القرن الخامس قبل الميلاد ، ونجت منه بأعجوبة. ولم تعتبر بما حدث ، بل ظلت مسترسلة في منازعاتها الصغيرة . وظلت اليونان حتى النهاية « ... مجموعة متداعية من المدن المستقلة ، تتبع كل منها بوسائل قانونية وغير قانونية سياسة واهية ، تستهدف منها الاكتفاء الذاتي والدفاع عن النفس » .

وأدى انهيار الامبراطورية الرومانية الى ابتداء عهد جديد في الغرب، أصبح فيه للطبقة العسكرية دور راجح في تنظيم المجتمع . ولكن رجحان دور العسكريين لم يقترن بما كان من الطبيعي ان يقترن به من تقدم في فن الحرب . وتأثرت الأحوال الحربية بالاحوال السياسية القائمة . وهي

أحوال أصبحت فيها السلطة موزعة بين أشخاص ينتمون لمختلف مراتب السلطة التسلسلية المهيمنة ، ويمارسونها شبه مستقلين عن بعضهم البعض . وأصبحت فيها الحرب تعبيراً عن اهواء النبلاء ومطامح الزعماء وخصوماتهم، وأصبحت تخدم سياساتهم الصغيرة وسياسات أخرى أكبر منها . وأخذت تنشب معارك متفرقة وصغيرة ، يتقاتل فيها الفرسان ، ليظهر كل منهم شجاعته الشخصية ، ويصرع فيها الجنود المشاة بعضهم البعض . وأقرب وصف ينطبق عليها هو وصف المعارك في اسفار هوميروس . واستمرت الحال على هذا المنوال حتى القرن الرابع عشر . فجرت معركة عام ١٣٤٦ في كريسي ، انتصر فيها الرماة الانجليز على الفرسان الفرنسيين، موجهين بذلك ضربة قاسمة لنفوذ النبلاء . وألقى اللمبارديون في المعركـة كرى حديدية صغيرة ليرهبوا بها الخيل.فآذنت المعركة بنهاية الحروب الاقطاعية. ورافقت هذه التغييرات تغييرات أعمق منها ذهبت بالبنيـة الاقطـاعية ، ومهدت السبيل لانبثاق الدولة الجديدة القوية .

ونشأ في ظل الدولة القومية التي برزت في الغرب نوعان من الحروب : الحروب التي تسببها المنازعات الناشبة بين السلطات المستقلة ، كالمنازعات المستمرة بين انجلترا وفرنسا ، والحروب الاستعمارية التي خاضتها الدول البحرية ضد بعضها البعض في سبيل الاستيلاء على المستعمرات الاميركية والشرقية والافريقية . فبرزت الامبراطوريات البحرية الحديثة،والتي بناها الاسبان والبرتغال والانجليز والفرنسيون . وتبعهم بعـد ذلك الايطاليون والالمان ، الذين تأخروا في تحقيق وحدتهم القومية . وكانت نتيجة هذه الحروب خضوع جميع مناطق العالم لعدد صغير من الدول الكبيرة .

وأظهرت الأحوال الحديثة صعوبة تكوين امبراطوريات اقليمية واسعة كالامبراطوريات القديمة . وكان أهم هذه الامبراطوريات، الامبراطورية الروسية ، والامبراطورية النمساوية — المجرية والامبراطورية العثمانيـة . وكانت روسيا أقدرها على بسط سلطانها في مساحة واسعـة ، وتحقيق

الوحدة في ظل هذا السلطان . وكانت النمسا وتركيا اقل نجاحاً منها في هذا السبيل . فخسرت الأولى الاراضي التي غزتها ، وتحررت شعوب الثانية ، وانهارت في نهاية الحرب العالمية الأولى . وقامت محاولات لتكوين امبراطوريات جديدة بالغزو العسكري لم تدم طويلاً ، كمحاولة نابليون بعد الثورة الفرنسية ، ومحاولة المانيا النازية واليابان اثناء الحرب العالمية الثانية .

ودلت هذه المحاولات على ان احوال العالم الحديثة لا تتقبل بناء امبراطوريات على النسق الامبراطوري القديم ، وان السلطات الامبراطورية لا تستطيع ان تحتفظ بسلطانها الا في الاقاليم التي تعيش فيها جماعات بدائية وبسيطة . وكانت الامبراطورية الاسبانية في امبركا اللاتينية أولى الامبراطوريات الحديثة ، التي انهارت تحت وطأة حركات التحرر القومية ، التي قامت بها شعوب المستعمرات . وأدت حركة التحرر الى خسارة البرتغال لمستعمرتها الكبيرة في البرازيل . وتحولت الامبراطورية البريطانية ، وهي اوسع امبراطورية بحرية حديثة ، من نظامها الامبراطوري الى نظام الكومنولث . وتطورت المستعمرات التي تتألف منها من الاستقلال الداخلي الى الاستقلال التام ، مقدمة في ذلك المثل على ما يمكن ان تنتهي اليه جميع الامبراطوريات وجميع المستعمرات الواقعة تحت سلطانها . واستقلت المستعمرات الاميركية اولاً ، وما لبثت بعد ذلك ان استقلت ارلندا والهند ومصر وبلاد اخرى . وانهارت السيطرة الغربية في بعض مناطق الشرق الادنى ، وزالت في مناطق اخرى زوالاً تاماً ، وظهر جلياً ان الحروب الامبراطورية ، التي لعبت اول الأمر دوراً هاماً في تاريخ اوروبا الحديثة ، لم تعد صالحة للعصر الحديث ، ولم تعد مغانمها توازي الخسائر التي تنجم عنها .

وساد السلم في اوروبا في القرن التاسع عشر . وظل سائداً فترة قرن تعتبر من الفترات الممتازة في تاريخ العالم الغربي . وأصبحت الحروب

فيها متناثرة تقع لمدة قصيرة لا تؤثر على حياة الاكثرية الساحقة من الناس . وأصبحت اكثر الحروب فيها حروباً اهلية ، او منازعات مسلحة لا تدوم طويلاً . وقام التحالف المقدس في السنوات الأولى من القرن التاسع عشر بتدخلات عسكرية هنا وهناك . وقامت فرنسا وانجلترا وروسيا بحملات استعمارية في السنوات الأخيرة من هذا القرن الهادىء . واذا حسبنا مدة جميع الحروب الكبيرة التي نشبت ، ومنها حرب القرم الغريبة ، لوجدنا انها لم تطل اكثر من ثلاث او اربع سنوات . وكان اكثرها حروباً محلية . فامتاز هذا القرن بسيادة السلم فيه ، بينما كانت الحرب تسود القرون الماضية .

ولم تكن سيادة السلم مقترنة بالجمود ، او بسيطرة دولة واحدة ، كما كان الحال في ظل السلم الروماني . بل قامت في ظل السلم الاوروبي حركات تغير اجتماعية واقتصادية وسياسية تبطل حجة الذين يزعمون ان التغيرات التاريخية لا تحدث الا بالحرب . وكان من أهمها الحركات القومية ، التي ادت الى توحيد المانيا وايطاليا ، والى استقلال كثير من البلاد كاليونان ورومانيا وبلغاريا . وتمزقت الامبراطورية العثمانية ارباً ، وفقدت اكثر مستعمراتها . وانتشر نفوذ فرنسا وانجلترا الاستعماري في العالم ، ووسعت روسيا سيطرتها في آسيا . ولم يحدث في السابق ان تمت مثل هذه التغيرات الواسعة الا بحروب كبيرة تخوضها الدول الكبيرة ضد بعضها البعض .

وأهم من ذلك الفعاليات الاقتصادية والاجتماعية ، التي انطلقت في هذه الفترة السلمية ، والتي ادى انطلاقها الى زيادة السكان ، ونمو الصناعة ، وتقدم التكنولوجيا ، وارتفاع مستويات المعيشة ، وازدهار التجارة الدولية ، وتركيز الرقابة المالية ، وتنظيم العمل ، ونشوء الشركات الكبرى على الصعيدين الداخلي والدولي . ولا بد لنا من تقدير هذه الفعاليات حق قدرها ، اذا اردنا ان نفقه معنى سلم المئة عام ، الذي

ساد في القرن التاسع عشر .

فما هو السر في هذا السلم ، الذي ساد الانسانية قرناً كاملاً ؟ وما هو السر في ان الحرب اصبحت فيه استثنائية ، بينما اصبح السلم هـو القاعدة ؟ وهل نستطيع ان نستكنه التاريخ هذا السر ، وهو الضنين علينا باسراره ؟

هل يكون السر في السلم ، الذي اقامه المنتصرون في الحروب النابليونية ، وفي التسوية التي فرضوها على المنهزمين ، والتي حرصوا على ان لا يكون فيها ما يستثير حفيظة المنهزمين ، ويدفعهم الى شن حرب جديدة في المستقبل ضد التحالف الذي استطاع ان يفرض السلم ؟ لا شك ان لهذه التسوية اثرها في تهدئة النفوس . ولكن التحالف نفسه لم يدم طويلاً ، وما لبث ان تداعى تحت وطأة خلافات المتحالفين وخصوماتهم .

فهل يكون السر في توازن القوى ، الذي ساد بعد هذه الحروب ، والذي جعل قيام اية دولة بحرب عدوانية جديدة ، مغامرة محفوفة بالمخاطر ؟ لا شك ان مراعاة هذا التوازن لجميع القوى ، التي يمكن ان تثير الحرب ، كان رادعاً لأية دولة من الدول عن التورط في الحرب. ولكن توازن القوى ليس شيئاً جديداً في التاريخ ، ولم يمنع الدول في الماضي من اشعال الحرب لتغيير الوضع القائم لصالحها .

فهل كان السر في الدور الخاص، الذي قامت به بريطانيا في فرض هذا التوازن بعد ان اصبحت سيدة البحار ، وهو دور المتربص المستعد دائماً لأن يلقي بقوته ضد كل من تسول له نفسه ، ان يخرق التوازن ، وان يحاول فرض سيطرته على الآخرين ؟ لا شك بأن بريطانيا ظلت تقوم بهذا الدور حتى نهاية القرن التاسع عشر ، فكبحت جماح روسيا حين هددت تركيـا عام ١٨٧٨ ، واوقفت تهديد المانيا لفرنسا عام ١٨٧٥ . ولكن الدور الذي قامت به بريطانيا لا يكفي وحده لتفسير ما حدث ، لأن

الدول نفسها كانت مستعدة للاصغاء لنداء العقل اكثر مما تعودت ان تفعل في الماضي .

فهل يكون السر اذاً في الازدهار الاقتصادي ، الذي ادى اليه التقدم التكنولوجي والصناعي في النصف الثاني من القرن ، والذي جعل الساسة والشعوب تؤثر مكاسب السلم على مخاطر الحروب ؟ لا شك ان الفرص التي اتاحها استغلال الموارد الاقتصادية ، وفتح الاسواق للذين ينشدون الكسب المادي كانت اقوى اثراً في نفوسهم من مهالك الحروب ، وما تؤدي اليه من هدر للموارد وخسارة للزبائن . ولكن مغانم الازدهار الاقتصادي قلما ادت في الماضي لضبط المطامع والشهوات التي تحرك النزعة الى الحرب .

او يكون السر في القوى المالية والمصرفية العالمية ، التي اصبحت تسيطر على الاقتصاد العالمي ، وتتحكم في الانظمة الدولية للتوظيف المالي ، وتهيمن على التعامل بين الأمم ، والتي ألقت بثقلها في الميزان في كفة مغانم السلم ضد مخاطر الحرب ؟ لقد عملت هذه القوى للسلم اكثر مما عملت للحرب ، فكان لها تأثيرها الأكيد في ترجيح كفته . ولكن الدول لم تكن تستجيب لهذا التأثير لو لم تجد البلاد الكبيرة الطامحة للسيطرة متنفسات اخرى لطموحها غير المتنفس الحربي . ولكن نظام العالم ظل مع ذلك قائماً على القدرة ، وظلت النزعة القومية في حالة اشتداد ، وظلت اوروبا حلبة تنافس بين مجموعة من الدول السيدة ، والمجهزة بقوى عسكرية ، والمنقسمة الى محالفات يمكنها ان تهدد بعضها البعض بالحرب في اي وقت . ولم تستطع هـــذه القوى المالية ان تحول دون وقوع الكارثة عام ١٩١٤ ، او ان تمنع الدول التي عادت الى الظهور بعد معاهدة فرساي من اشعال حروب جديدة .

اصبح العالم في القرن التاسع عشر اكثر اعتياداً لطرق السلم ، واكثر انسياقاً مع اغراض السلم مما كان عليه في الماضي . واظهر تقبلاً لها لم

يظهره حين انفجرت الكوارث في النصف الأول من القرن العشرين . وتعاونت جميع القوى التي اشرنا اليها ، وتضافرت جميع العوامل التي نوهنا بها في الحد من عنفية السياسات الخرقاء . وأهم هـــذه العوامل ازدياد مكاسب النشاط الرأسمالي ، وارتفاع مستوى المعيشة ، والامعان في الربط بين التقدم والسلم ، ونمو الشعور الديموقراطي، والتقدم في تطبيق نظام الحكم الديموقراطي . وكان لهذه العوامل اقوى ما يمكن من تأثير في البلاد التي كانت تتقدم صناعياً ، وتتوفر لها طاقة القدرة اكثر من غيرها .

فلما ألف الناس حالة السلم ، اخذوا يعتبرونها الحالة الطبيعية لحيـــاة الانسان الحديث ، وينظرون الى الحروب الكبيرة نظرتهم الى صفحات بربرية في سجل تاريخ الماضي . وظل هذا الشعور وليد العوامل الملائمة للسلم التي تؤثر في حياتهم . ولم يتح له ان يتجسد في نظام دولي يعمل لتوطيد السلام . بل كان النظام السائد نظام حرب لا نظام سلم . وقوامه دول تتمسك بحقهـــا المطلق في السيادة ، ولم تتطلع لتحقيق المزيد من مطالبها القومية . وكان في طليعتها امم اوروبا الشرقية ، التي فرقتها الحدود المفروضة عليها الى شعوب مبعثرة . واستمر تسابق التسلح يهدد الاستقرار الذي ادى اليه توازن القوى ، ويظهر ان هذا التوازن ليس ضمانة كافية لتوطيد السلام ، وانه لا يغني عن اداة لتسوية المنازعات بين الدول الكبرى . وما دامت هذه الاداة مفقودة ، فان اي خلاف يستفحل بين هـــذه الدول ، وأي اصطدام يقع بين القوميات المشبوبة يمكن ان يؤدي الى انهيار البناء السلمي بكامله . وقد وقع هذا الاصطدام عام ١٩١٤ بعد ان تتابعت التهديدات المنذرة بوقوعه .

وجاءت بعد ذلك الفترة الفاصلة بين الحربين العالميتين ، وكشفت عن اقصى ما يمكن ان تعنيه الحرب للحضارة التي يبنيها العلم الحديث وتشيدها الصناعة الحديثة . وتكاثرت التخرصات حول الاسباب الحقيقية للحرب

العالمية الأولى . وتراوحت بىن مئات الاسباب ، التي تتداخل فيها المطامح القومية والمنازعات ، التي اثارت الدول الكبيرة والصغيرة ضد بعضها البعض . واختلف المؤرخون فرأى بعضهم ان الحرب صدفة جرت اليها الرصاصة ، التي اطلقها القاتل في رأس الارشيدوق فرنز فرديناند في سراجفو . ولولا هذا الحادث الطارىء لظل السلم سائداً بالرغم من كل ما اكتنفه من تهديدات وما حاق به من اخطار . ورأى البعض الآخر ان هذا الحادث كان الشرارة التي اشعلت النار ، وعجلت وقوع حرب كانت مؤكدة الوقوع عاجلاً او آجلاً . وكان نشوب هذه الحرب مأساة فاجعة . واذا ما حلت المأساة ، اصبحت النفوس ميالة الى تحميل القدر مسؤولية وقوعها . ولكن الوقائع تدل على ان الدول التي خاضت هذه الحرب لم تكن في ذلك الوقت راغبة في الدخول في حرب عامة . ولكن الاحداث تتابعت بسرعة دفعتها اليها رغم ارادتها ، وقضت على الحكمة وبعد النظر اللازمين لتفادي المأساة .

وما ان وقعت الحرب حتى انجرفت في تيارها دولة بعد أخرى ، واصبح على جميع الدول ان تشترك فيها بسبب ما اوجده التطور الحديث من ترابط وثيق بينها . ان هذا الترابط يجعل الحرب ظاهرة عامة ذات عواقب تدميرية شاملة لم يعرف التاريخ لها مثيلاً من قبل . ويفرض على جميع الدول ان تشترك فيها الا عدد قليل من الدول الصغيرة التي تستطيع ان تحتفظ بحيادها . ويزيد عدد الذين ذهبوا ضحايا القتال اثناء هذه الحرب عن اكثر من ضعفي ضحايا جميع الحروب التي وقعت من عام ١٧٩٠ الى عام ١٩١٣ ، كحرب نابليون ، وحرب القرم ، وحرب الدانمارك عام ١٨٦٤ ، والحرب النمساوية – البروسية ، والحرب الأهلية الاميركية والحرب الفرنسية – البروسية ، وحرب البوير ، والحرب الروسية اليابانية ، والحروب البلقانية . ويفوق العدد المقدر من ضحايا الحرب المدنيين عدد ضحاياها الجنود .

وأدى كل هـذا الى تعزيز فكرة اقامة نظام دولي ، يؤمن استعمال الطرق السلمية بدلاً من الطرق الحربية في تسوية المنازعات التي تنشب بين الدول . فوضع دستور جامعـة الامم ، وألحق بمعاهدة فرساي . واخفق الدستور والمعاهدة لدى التطبيق . وتبددت الآمـال التي انتعشت بعد الحرب تحت وطأة التوتر ، الذي أثارته المطامع القومية المتجددة ، وزاد فيه التدهور الاقتصادي . وأصبح الساسة يواجهون معضلات يعجزون عن حلها، ويجابهون موجات من التطرف بلغت أوجها في المانيا . وانفجرت الحرب العالمية الثانيـة لا كما انفجرت الحرب العالمية الاولى ، بل لان حكومة المانيا النازية تعمدت تفجيرها .

واختلفت هذه الحرب عن الحروب التي سبقتها من وجوه عديدة ، واختلف استعمال الاسلحة فيها عما كان عليه في الماضي . فأصبح للدبابات والطائرات قوة تدميرية خارقة. وزالت حرب الخنادق وحلت محلها الحرب الآلية الصاعقة . ومحت الغارات الجوية مدناً تقع مئات الأميال بعيدة عن خطوط القتال . ودارت معارك بحرية ، لم تطلق فيهـا الأساطيل طلقة واحدة ، لأنها ظلت تحت رحمـة القوات الجوية ، التي أصبحت تقرر مصير المعركة البحرية . واطلقت صواريخ وقنابل مؤقتة كشف اطلاقها عن امكانات تدميرية جديدة . ونسخت القنبلة الذرية كل هذا ، ودلت على ان الحرب والحضارة لا يمكنهما ان تتعايشا . فجاءت قنبلتا هيروشيما ونجازاكي ايذاناً بنهاية عهد من التاريخ وابتداء عهد جديد .

ولكن أمام هذا العهد الجديد ولادة عسيرة . فالأحوال الجديدة تفرض انبثاق نظام جديد ، وتوجب قيـام حكومة عالمية ، تصبح الحرب في ظلها متعذرة . وذلك لأن الحرب لم تعد تصلح اداة لخدمة السياسة الوطنية . وأصبح على الناس أن يتغلبوا عـلى المخاوف والمصالح والتقاليد ، التي حالت حتى الآن دون اقتناعهم بهذا المنطق البديهي . وأصبح عليهم ان يقلعوا عن مبدأ السيادة القومية المطلقة ، الذي تستمد منه الحرب شرعيتها،

وان يستبدلوه بنظام دولي لا تكون فيه الحرب ممنوعة أو منكرة فحسب، بل تزول منه أية مؤسسة من المؤسسات التي قامت عليها واعطتها شرعيتها حتى الآن .

ولكن اسطورة السيادة التي تنظمت الحرب في ظلها ما تزال أقوى من الخوف من الحرب ومن الوعي بمخاطرها الجديدة الماحقة . وما يزال هذا الوعي مقصراً في ادراك حقيقة تطور الوسائل العسكرية من الاسلحة البدائية الأولى حتى القنبلة الذرية . وقد اجتاز هذا التطور مراحل سعى الانسان خلالها سعياً دائماً لانماء طاقته التدميرية . وانتهى من ذلك الى نجاح باهر يتجاوز كل ما كان يعلقه من آمال على استعمال هذه الطاقة . وبدأ بالمرحلة الاولى التي كانت فيها طاقة الاسلحة التدميرية متواضعة ، وكانت الجماعات المحاربة تستطيع ان تحقق أغراضها ، وان تقضي على عدوها ، وان تظفر بثمن للنصر يفوق ثمن الحرب . واستمرت هذه المرحلة حتى بداية القرن العشرين ، وان تخللتها بعض الحروب ، التي أخطأ الناس فيها حساب مغانم الحرب ومغانم النصر .

وبدأت بعد ذلك المرحلة الثانية ، التي أصبحت فيها الحرب آلية ، وأصبحت العواقب التدميرية للعمليات الحربية تفوق في جسامتها أية مكاسب يتوق اليها صانعو الحروب . وبلغ الترابط بين الأمم في هذه المرحلة حداً جعل أهم الحروب التي تقع فيها حروباً عالمية . وأصبحت المنازعات التي تسبب الحرب تتضاءل وتبدو تافهة تجاه ما يمكن ان ينتهي اليه مجرى الحرب . فلم تعد الحرب وسيلة عملية للسياسة الوطنية . وبات المنطق الوحيد الذي يبررها هو أمل بعض الدول أو المحالفات ان تستعمل تفوقها العسكري لتحرز نصراً صاعقاً على اعدائها ، وان تستخدم نصرها لتعوض الخسائر التي تتكبدها في الحرب .

وانتهت هذه المرحلة باطلاق القنبلة الذرية . وابتدأت معها مرحلة جديدة أصبح دمار الحرب فيها شاملاً . فاذا أرادت الدول ان تحتفظ

فيها بسيادتها ، وان تستعمل حقها في اشعال الحرب ، وان تستخدم هذا السلاح الجديد في الحرب ، فانها تستطيع ان تدمر اقتصاد عدوها تدميراً كاملاً . فاذا مـا عم استعمال هذا السلاح أمكن العدو ان يطلق من أماكن بعيدة عن المدن هجوماً ذرياً مضاداً يشل اقتصاد الدولـة المهاجمة ويدمره . فيكون الافناء متبادلاً كما يكون مباغتاً وشاملاً ، فـلا يبقى للانسان سبيل للنجاة منه الا بالتحرر من منطق الحرب القديم تحرراً تاماً .

النظام الدولي

ظهرت فكرة النظام الدولي منذ انبثاق فجر العـالم الحديث ، وأخذ بعض المفكرين والساسة يبشرون بها من حين لآخر في كتاباتهم . وكان ملك بوهيميا جـورج فن بودربراد أول من اقـترح ان يحقق حلم فلاسفة القرون الوسطى بتأسيس اتحـاد فدرالي للامم المسيحية يكون له برلمان يتولى تسوية الخلافات التي تنشب بينها . واقترح بعد ذلك هنري الرابع ، « التصميم العظيم » لانهـاء الحروب بين الكاثوليك والبروتستنت بايجاد اتحاد سياسي لجميع المسيحيين . وينسب هذا التصميم له أو لوزيره سوللي . ويعتبر هنري الرابع أعظم ملوك فرنسا البوربون ، وله الفضل في اصدار أمر « نانت » . وألف وليم بن كتاباً نادى فيه بتأسيس برلمان لأوروبا يحفظ السلم بين دولها المتنازعة . وأصدر الأب سان بيير في بداية القرن الثامن عشر كتـاب « مشروع السلم الدائم » . وكان من أقوى المؤمنين بالتقدم ، فجـاء كتابه كبرنامج كامل لانشاء حلف دائم في أوروبا ، تلحق به التنظيمات اللازمـة للادارة والقانون . ورحب روسو بهذا المشروع ، وتوسع فيه في مقالته عن الموضوع نفسه . وطلع كنت الفيلسوف الالماني في نهاية القرن الثامن عشر بأحسن ما كتب عن الموضوع

في مشروعه لسلم ابدي . ودعا فيه لنظام عالمي يقوم على قانون دولي عام . واعتبر ان شرط تحقيق هذا النظام قبول جميع الدول الشكل الجمهوري للحكومة .

ان فكرة النظام الدولي هي فكرة حديثة لم يسبق اليها اي عصر آخر قبل العصر الحديث . ومن العبث ان نردها لفلسفة « قانون الشعوب » او لفلسفة « قانون الطبيعة » . فلم يتضمن « قانون الشعوب » مبدأ تنظيم سلطة او محكمة دولية . وكان ، كما تصوره الحقوقيون الرومان ، يؤلف مجموعة قواعد السلوك والعادات لدى مختلف الشعوب. وكان يلزم القاضي المختص بالاستناد الى احكامه ، فيما اذا كان المتقاضي امامه اجنبيـاً . وعرف « قانون الطبيعة » ، بانه مثال ما يجب ان يكون عليه القانون ، كما يقضي العقل ، وتتطلب روح العدالة . ولذلك يجب ان يجتهد الانسان في ان يصير قانونه الوصفي تجسياً له . ولم يشهد العالم الكلاسيكي اي جهد للاهتداء بمبادىء هذين القانونين في سبيل اقامة نظام دولي . ولم يؤد التوحيد بين قانون الطبيعة والقانون الالهي في القرون الوسطى الى دفع فكرة الوحدة السياسية المسيحية الى الامام . ولم يظهر مفكرو تلك القرون المسيحيون من القديس اوغسطين الى دانتي اهتماماً بترجمة فكرة المجتمع الدولي في شكل سياسي معين .

ولا نوافق على الدور الرئيسي الذي ينسب لجروسيوس واتباع مدرسته كرواد لفكرة النظــام الدولي . لأن جروسيوس لم يمثل هذا الدور ، ولكنه ابدى حرصه على ايجاد نظام عملي للعلاقات الدولية ، يقوم على الاتفاقات التقليدية بين الدول التي تحفظ لها حقوقها التامة في السيادة بما فيها حق اشهار الحرب . وكان كالوسطويين قوي الايمان بقانون الطبيعة وبقدرته الملزمة بدون ان يقترن بعقوبات او باداة لتنفيذه . ووضع مجموعة من القواعد استمدها من التقاليد والعادات والسوابق ، وارادها ان تكون قواعد السلوك الدولي في السلم والحرب . فجاء تشريعه لقواعد

السلوك في الحرب كتزكية منـــه للحرب كحق وفعالية من فعاليات الدولة . فاعطاها بذلك شرعية لا تتفق مع الغاية المنشودة من النظام الدولي . وشجع موقفه القانونيين فيما بعد على ان يعتبروا القانون الدولي مختلفاً اختلافاً تاماً ، في طبيعته وفي افتقاره الى العقوبات عن القـــانون الداخلي . وظل قانونه الدولي عالقاً بين الارض والسماء ، بدون ان تكون له حقيقة الأولى ولا مثالية الثانية . وظل هذا القانون في نظره مادة لتفاهمات واتفاقات تتوصل اليها دول سيدة ، وتلتزم بها بمطلق ارادتها ، بدون ان تكون هناك سلطة عليا رادعة تضع حداً لعنفها او عدوانها .

وهذه التفاهمات والاتفاقات ضرورية لتنظيم العلاقات بين الدول ، وتسهيل ما يجري بينها من تعامل وتبادل . وهي تتكاثر بتقدم الصناعة والتكنولوجيا ، ويتألف منها نظام دولي يتجاوب مع متطلبات الحضارة الحديثة ، ويطبق تطبيقاً ناجحاً ، يساعد على دفع تقدم المجتمع الدولي الى الامام . ولكن الاعتبارات القومية ما تزال تعيق نمو هذا النظام . وما يزال يخلو من ضمانة ضد نشوب الحرب . وما يزال مفتقـــراً الى الاداة ، التي تجعل تطبيق القانون الدولي الزامياً ، وتمنع الحرب، وتفرض التسوية السلمية للخلافات التي تنشب بين الدول .

ولا تغني الوسائل الدبلوماسية التي يتذرع بها الآن عن مثل هـــذه الاداة الدولية . لأن فوائد هذه الوسائل مؤكدة ولكنها محدودة . فهناك المفاوضات التي تجري لتسوية الخلافات التي تنشب . وهناك المؤتمرات التي تعقدها الدول المعنية بهذه الخلافات . وهناك المنظمات الدولية للمواصلات والصحة وغيرها . وهناك معاهدات لتسوية الخلافات ، التي تقع بين الدول في المناطق ، التي تشملها المعاهدة . وهناك اتفاقات للتحكيم تختلف عن النموذج القديم من هذه الاتفاقات ، الذي كان يستثني من التحكيم القضايا التي تقود الى الحرب كالكرامة الوطنية والسلامة الاقليمية . وهناك قواعد التحكيم التي وضعت اولاً في مؤتمري لاهاي عام ١٨٩٩ و١٩٠٧ ،

واتخذت صيغة افضل في المحكمة الدائمة للعدل الدولي التي انشئت في لاهاي . ولكن هذه المحكمة ظلت بدون فعالية ، لأنها لم تكن اكثر من ندوة من القضاة ، وللدول ان ترفع لها خلافاتها اذا ارادت ذلك . وخلفتها المحكمة الدولية ، وحصرت سلطتها في النظر في الخلافات المتعلقة بتفسير المعاهدات وبقضايا اخرى تتصل بخرق الدول للتعهدات التي تلتزم بها . وظل الانضمام اليها والقبول بتحكيمها اختيارياً ، وامتنعت بعض الدول ومنها الولايات المتحدة عن الاعتراف بسلطتها .

ولكن جميع هذه الترتيبات ، التي وصفناها وصفاً موجزاً ، لم تكن كافية لتفادي الاخطار المداهمة التي تهدد السلام الدولي . ولا يمكن ان يعتبر النظام المبني عليها نظاماً دولياً بالمعنى الصحيح . لانها لم تتضمن سلطة عليا لتسوية الخلافات ، ولم تعط القانون الدولي القوة التي يتمتع بها القانون داخل الدول ، ولم تنشىء ادارة تتعهد خلافات الدول تعهداً دائماً بالدرس والحل . بل تركت تعالج علاقاتها مع الدول الاخرى بنفس السيادة التامة التي تعالج شؤونها الداخلية . وما دامت هذه هي الروح السائدة ، فان النظام الدولي القائم بعيد كل البعد عن ان يكون نظاماً حقيقياً .

وكان التمسك بالسيادة الصخرة ، التي اصطدمت بها عصبة الامم في جنيف ، والتي ادت الى فشلها . وكان من المتوقع ان تكون العصبة منظمة دولية تضم جميع الدول ، وتتعهد السلام الدولي تعهداً صحيحاً . ولكنها ولدت في ظروف غير ملائمة ، وشوهت رسالتها بجعل ميثاقها جزءاً من معاهدة فرساي . فتحول الناقمون على ما تتضمنه المعاهدة من احكام انتقامية الى ناقمين على العصبة نفسها . وكان ودرو ولسون اشد مؤسسيها ايماناً بها وثقة بمستقبلها . ولكن احكام معاهدة فرساي افسدت عمله لتعزيز احكام ميثــاق العصبة . وكان شركاؤه في وضع الميثاق يقومون بعملهم بروح الريبة والشك ، ويحاولون اضعاف الميثاق ما استطاعوا الى

ذلك سبيلاً . وما لبثت بلاده ان تخلت عنه حين رفض مجلس الشيوخ الاميركي اقرار معاهدة فرساي والانضمام للعصبة . فولدت العصبة ميتة في جو من الحقد والكراهية . وادت بعض الوظائف ، وكان احسنها ما قام به المكتب الدولي للعمل . ولكنها عجزت عن ايقاف عدوان اليابان ضد الصين وعدوان ايطاليا ضد الحبشة . وظل الجو الذي تعمل فيه جو توتر واعتداءات تقترف من جانب ما تقابلها اعتداءات من جانب آخر . وانسحبت منها اليابان والمانيا . وكانت في حالة شلل تام حين ادت تهديدات المانيا النازية الى اشعال نار الحرب العالمية الثانية .

وهناك رأيان لتفسير الاخفاق الذريع الذي منيت به العصبة . وينسب الرأي الأول هذا الاخفاق للدول الاعضاء والدول الكبرى بصورة خاصة ، التي لم تؤيد العصبة ، ولم تثق بها ثقة حقيقية . وتأييد الدول الكبرى شرط اساسي لنجاح اية منظمة دولية . والعصبة كأية منظمة دولية اخرى لا تستطيع ان تكره الدول الكبرى على طاعتها ، اذا لم تلتزم هـذه بميثاقها ، وتحترمه احتراماً صحيحاً ، وتطبقه في علاقاتها مع بعضها البعض ؛ ويذهب الرأي الثاني الى ان العصبة افتقرت الى البنية السلطوية اللازمة لها لتكون قيمة على السلم بقوة وفعالية . وكان اشد ما يضعف بنيتها حق النقض ، الذي احتفظت به الدول الاعضاء . فما دامت الدول محتفظة بهذا الحق ، فانه يتعذر قيام اتحاد حقيقي لها ، وتكوين ادارة مشتركة بينها . ولا يمكن العصبة ان تصون نفوذها ان لم تكن لها سلطة ملزمة ، ولا تستطيع بدون هذه السلطة ان تقيم حكم القانون في العالم ، ولا تستطيع ان تنجح في اي عمل من الاعمال ، ما دامت معارضة اقلية صغيرة من اعضائها كفيلة بتعطيل هذه الاعمال .

ويبدو لنا الرأي الثاني اقرب الى الصواب ، لأنه لو اعطيت العصبة بنية اقوى لكانت اقدر على معالجة الصعوبات التي واجهتها ، ولاصبح لها دور اقوى في تعديل الاحكام الانتقامية ، التي احتوتها معاهدة فرساي ،

ولتحولت من منظمة تهيمن عليها فرنسا وانجلترا الى منظمة دولية حقيقية تصون سلام العالم ، وتفرض احترامها على الجميع . ولكن ايجاد مثل هذه المنظمة القوية يتطلب من الدول ان تتنازل عن سيادتها ، وان تتخلى عن حقها في الحرب ، وان تتقبل سلطتها في حل المنازعات الدولية تقبلاً تاماً . وما لم يجر مثل هذا التنازل عن السيادة ، فليس من جدوى حقيقية ترجى من اي مجتمع دولي ، لأنه سيظل عاجزاً عن وضع قوانين دولية وعن تنفيذها على وجه يلزم به جميع الامم . وقد ادركت دول الاتحاد الامبركي هذه الحقيقة ، فتنازلت عن سيادتها ، لتؤلف « الاتحاد الاكمل » ، الذي تجلى في الولايات المتحدة الامبركية . وعلى دول العالم ان تفعل نفس الشيء ، وان تتخلى عن حقها غير المعقول في الاستقلال ، اذا ارادت ان تقيم عالماً تحل فيه سيادة القانون محل سيادة القوة . وهذا ما اشار اليه الكسندر هاملتن في قوله : « لا يمكننا ان ننتظر استمرار الانسجام بين دول تعيش في نفس الجوار (والعالم كله هو هذا الجوار اليوم) مستقلة ومنفصلة عن بعضها ، الا اذا تناسينا المجرى المتصل للاحداث الانسانية ، وتجاهلنا خبرة العصور المتراكمة » .

ونلاحظ هنا ان الدول تتغنى باسطورة السيادة اكثر مما تغنت بها في اي وقت آخر . ولكن الدول الكبرى تتجاهلها في سياساتها تجاهلاً تاماً . وقد ظهر هذا التجاهل في عدة تصرفات قامت بها هذه الدول اثناء الحربين العالميتين ، وفي الفترة الفاصلة بينهما ، وبصورة خاصة في الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية . فعمدت الى تكييف مبدأ الحياد الدولي بحيث يتفق تطبيقه مع ارادة الدول الاقوى . وتبنت وسائل جديدة ، تستطيع ان تجعل بها الدول السيدة مبدئياً تابعة لها عملياً . وتضمنت هذه الوسائل استغلال الاحزاب السياسية ، والفئات الدينية ، والثقافة الموالية ، والتدخل لصالح النظام السياسي المؤيد من قبل الدولة المتدخلة ، واثارة فتن وثورات تستدعي التدخل الخارجي ، وعقد اتفاقات اقتصادية تربط

اقتصاد الدول الاقوى بالدول الاضعف ، والايحاء باستنكار الدول الاقوى للسياسات التي تعتزم الدول الاضعف انتهاجها ، والمطالبة بامتيازات للافراد الحائزين على تأييد الدول الاقوى ، والمطالبة بامتيازات خاصة لوكالات الدعاية ، التي تخدم اغراض هذه الدول ، ووضع ترتيبات تؤمن لبعثات هذه الدول ومندوبها معاملة ممتازة وغير ذلك من امور .

ولكن الحرب العالمية الثانية عززت الشعور بحاجة العالم الى منظمة دولية جديدة اقوى من عصبة الامم . فوضعت في مؤتمر دومبارتن اوكس الخطوط لاقامة منظمة للامم المتحدة اقر ميثاقها من قبل الدول المنتصرة في الحرب في مؤتمر سان فرنسيسكو الذي عقد عام ١٩٤٥ . وعبّر هذا الميثاق عن الشعور المتزايد بالحاجة لمثل هذه المنظمة . وقد امتد هذا الشعور الى شعب الولايات المتحدة ، واخذ يرجح على النزعة الى الانعزالية ، التي نشأت من الثقة بأن الولايات المتحدة تعيش في امان . واجريت دراسات للرأي العام الاميركي دلت على ان نسبة المؤيدين للمنظمة الدولية ارتفعت من ٣٣٪ عام ١٩٣٧ الى اكثر من ٧٠٪ عام ١٩٤٣ . ويرجع هذا التغير الى دروس الحرب وعبرها ، واخطرها عبرة انفجار القنبلة الذرية . فاصبح بوسع كل ذي عقل سليم ان يقدر ان الحرب تعني الهلاك ، وتسبب فناء الجنس البشري ، وانه ليست هناك اية فائدة منها يمكن ان تعادل ما تخبئه من ويلات الدمار .

ولكن ميثاق المنظمة لم يذهب في التجاوب مع هذا الشعور الى الحد ، الذي كان ينبغي له ان يذهب اليه . والسبب في ذلك هيمنة الدول الكبرى على مؤتمر سان فرنسيسكو ، التي ادت الى اقامة الميثاق على مبادىء تجاوزها الزمن ، وجاءت مبادىء الميثاق كتراجع عن المبادىء ، التي اعلنتها هذه الدول عدة مرات وهي في حالة طوارىء اثناء الحرب . فاعلنت في الشرعة الاطلسية عام ١٩٤١ تنازلها عن المطامع الاقليمية والتزامها بتأمين الامن والتحرر من الخوف . ووعدت في اعلان موسكو

عام ١٩٤٣ « بافتتاح نظام للامن العام » . ونادت في اعلان طهران في العام نفسه « بالغاء الظلم والعبودية والاضطهاد والتعصب » ووعدت « بسلم يتجاوب مع ارادة الجماهير العامة . لشعوب العالم ، ويبعد لعنة الحرب وخطرها المرعب لعدة اجيال » .

ولكن الاعتبارات القومية ظلت اقوى من هذه الوعود الجميلة . ووجد بين مندوبي الدول الى المؤتمر من يؤمن بهذه الوعود ويريد تنفيذها . ولكنهم كانوا اقلية غلبت على امرها من قبل الاكثرية ، التي تحركها المخاوف والمطامح والحزازات القومية ، والتي تعرف كيف تغطي مواقفها بستار خادع من الواقعية . وقد استطاعت هذه الواقعية ان تجعل الدول الخمس الكبرى اعضاء دائمين في مجلس الامن ، وان تخولها حق النقض مخالفة في ذلك اعلان موسكو ، الذي نادى « بالمساواة في السيادة بين جميع الدول المحبة للسلام » . واعطيت هذه الدول وحدها حق التمثيل في لجنة الاركان التابعة للمجلس . وترك للجمعية العامة التي يشترك فيها مندوبو جميع الدول دور استشاري ، وحرمت من النظر في اية قضية من قضايا تهديد السلام الدولي والامن التي ينظر فيها مجلس الامن .

واصبحت المنظمة بذلك ميداناً لسيطرة ثلاث دول كبرى، سيطرة تتنافى مع فكرة النظام الدولي القائم على قانون دولي . واصبحت اعتبارات القدرة طاغية فيها على مبادىء القانون والعدالة الدولية . واصبحت تنادي بالامن الدولي ، بدون ان تضع نظاماً للسلامة الجمعية . وجعل حفظ السلام رهيناً باتفاق الدول الكبري ، بدون ان يكون هناك قانون عام يلزمها ، او ان تكون هناك احكام رادعة لمطامعها الاستعمارية ضد الدول الصغرى ، وبدون ان تكون هناك قاعدة إيديولوجية مشتركة بينها تؤمن اتفاقها ، او تحول دون اختلافها على مناطق النفوذ في العالم .

وظن الذين وضعوا الميثاق ان سلم العالم لا يمكن ان يهدد إلا من

قبل الدول التي هزمت في الحرب . وقد فرضت على هذه الدول شروط للصلح تحررها من أية قوة تستطيع ان تهدد بها السلام من جديد . فاطمأن المنتصرون الى هـذا الوضع ، وكأنهم لم يتعلموا اي درس من دروس التاريخ . وابتعدوا كل الابتعاد عن التفكير البناء ، الذي يدعو الى تشييد السلامة الجمعية على نظام دولي يؤمن حكم العدالة المشترك لجميع الامم ، ويمنحها فرصة التعاون فيما بينها في سبيل رفاههـا المشترك . والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هو أقرب فروع المنظمة الى هذا التفكير . ولكن نجاحه رهين بدرجة التضامن الدولي ، التي يمكن ان تعبر عنها المنظمـة بمختلف فروعها ومؤسساتها . وعطلت قابلية محكمة العدل الدولية لانماء القانون الدولي ، وتسوية الخلافات بين الدول . لأن بوسع الدول الكبرى ان تستعمل حق النقض المخول لها في مجلس الامن ، لتمنع المحكمة من النظر في أية قضية من القضايا التي تهدد السلام الدولي .

وكانت جميع الدول الاعضاء في عصبة الامم صغيرة وكبيرة تتمتع بحق النقض بسبب مبدأ الاجماع الذي اعتمده ميثاق العصبة . فأصبح حق النقض وقفاً على خمس دول كبرى في ميثاق الامم المتحـدة . ولعل في هذا التغيير بعض التجاوز لمبـدأ السيادة ، لأن الدول الخمس لم يعترف لها بحق النقض لأنها دول سيدة بل لانها قوى دولية كبرى . ولكن مبدأ الاجماع ينسق امكانات التطور نحو نظام دولي سواء طبق على خمس دول أو على خمس وستين . ولا يسود هـذا المبدأ كما ساد في هيئة الممثلين الرومان ، وفي الدييت البولندي، إلا وكانت عاقبة سيادته اختلالاً وخسراً .

وخولت منظمة الامم المتحدة وظائف وسلطات تفوق وظائف وسلطات عصبة الامم ، وأهمها سلطة المعالجة الحاسمة للاعمال العدوانية والاعمال التي تهدد السلام الدولي . ولكن مبـدأ الاجماع في مجلس الأمن يذهب بقوة هذه الاحكام ، ويشل حركة المجلس إذا كان المعتدي دولة من الدول الخمس الكبرى ، وهو أمر غير بعيد الاحتمال ، أو كان دولة صغيرة

تحرص دولة كبرى على حمايتها والدفاع عنها . وبذلك تظل المنظمة دون المستوى المطلوب « لنظام للامن العام » . ويظل تأثيرها على الدول الكبرى، وتظل قدرتها على الحؤول دون اشتباكها في حرب جديدة رهينة باتفاق هذه الدول فيما بينها . والامل في اتفاقهـــا الدائم ضئيل ، وأحسن ما فعلته المنظمة هو انها فرضت على هذه الدول التشاور فيما بينها . ولكن التشاور في ظل المنظمة ليس ببديل لسلطة المنظمة .

فماذا يجب ان يفعل للبر بالوعـود ، التي بذلت في اعلاني موسكو وطهران ؟ وماذا يجب ان تفعله هذه الدول لترتفع لمستوى هذه الوعود ؟

ان عليها أولاً ان تعقد اتفاقاً فيما بينها ، تتعهد فيه بأن تسوي بطرق التحكيم والقانون السلمية جميع خلافاتها التي تهدد بوقوع حرب بينها .

ويجب عليها ثانياً ان تنشىء المؤسسات ، التي تستطيـــع تنفيذ هذا الاتفاق،على ان تشمل هذه المؤسسات فئتين : فئة تتفرغ لصياغة القواعد الدولية ولانماء القانون الدولي،وفئة تتناول تنظيم شؤون القوات المسلحة . وتخول « هيئة أمم » صلاحية وضع القواعد الدولية العامة. وتؤلف هذه الهيئة من جميع الدول،وتوزن عضوية كل دولة وفقاً لسكانها ومواردها النامية . ولا تكون وظائف الهيئة استشارية بل تشريعية . وتنشأ محكمـة عدل دولية لها صلاحية تطبيق هذه القواعد . ويجعـــل المجلس التنفيذي خادم الهيئة بدل ان يكون سيدها . وتتناول صلاحية الهيئة والمجلس جميع القضايا التي تتنازع عليها الدول ، والتي لا تستطيع ان تسويها بمفاوضات مباشرة بين الدول المعنية . وتمتد لجميع القضايا التي تعتبر أكثرية الهيئة كأكثرية الثلثين مثلاً ، ان من اختصاصها ان تنظر فيها . وتظل جميع الشؤون التي تعتبر داخلية خارج اختصاصها . ويصبح لأكثرية ثلثي الهيئة الحق في تعديل منظمة الأمم المتحدة .

وما تزال تعترض تنظيم القوات المسلحة الصعوبـــة التي تعترض كل مجهود يرمي إلى احلال القانون محل القوة المستقلة . وما يزال بلوغ هذه

الغاية متعذراً ما لم تضع الأمم ثقتها في نظام للسلامة العامة . وما تزال الأمم تدور في حلقة مفرغة ، فهي تعاني شكوكاً ومخاوف تحول دون توقفها عن التسلح ضد بعضها البعض . ولكن هذا التسلح نفسه هو الذي يجعلها ترهب بعضها البعض . ولم تخرجها مؤتمرات نزع السلاح ، التي عقدت ما بين الحربين العالميتين من هذه الحلقة المفرغة ، ولم تسفر عن أية نتيجة . ولن تجدي هذه المؤتمرات ، ما دامت الدول تتحدث فيها عن حاجاتها الدفاعية ، التي تستطيع ان تواجه بها تسلح الآخرين. ولكن الأمر اصبح ذا جدية بالغة بعد ان فجرت القنبلة الذرية . فأصبح من الواجب تكليف سلطة دولية تنظيم نزع السلاح . وأصبح من العبث الاكتفاء باعلان القنبلة الذرية سلاحاً غير قانوني . لأن الأمة التي تتعرض لهوان الهزيمة لن تتورع عن استعمال أي سلاح ممنوع ، إذا كان هذا السلاح يكفل لها ان تسترد كرامتها .

ويغير التسلح الذري النظرة الى قضية نزع السلاح تغييراً أساسياً ، ويحولها من قضية اتفاق الدول على معدل ما لتسلحها الى قضية تسليم سلطة دولية كالأمم المتحدة صلاحية الاشراف على عمليات انتاج القنبلة الذرية من أولها لآخرها . واذا لم تتول مثل هذه السلطة القنبلة الذرية ، ظل العالم مهدداً في أي وقت بخطرها الساحق . ولهذه السلطة ان تقرر وقف انتاج القنابل الذرية ، أو ان تقرر الاحتفاظ بالحد الأدنى من هذا الانتاج ، ليكون لها فيه قوة تجاه أية دولة تهدد السلام الدولي . ولهذه السلطة ان تحدد لمختلف الدول نصيبها الأقصى من التسلح ، على ان تتعهد بوضع قوتها المسلحة تحت تصرفها وقت الحاجة . ويحسب هذا النصيب وفقاً لميزان القوى الصناعية لمختلف الدول. فتخول الدول الكبرى معدل عشرة ، ثم يهبط المعدل إلى الخمسة وما دون ذلك . ولا يسمح لأية دولة بمعدل من التسلح يصبح خطراً على غيرها ، ولا يترك مجال لحلف من الدول بأن يتواطأ في سبيل العدوان ، لأن الجميع يتضامنون

ضده ، ولأن للسلطة الدولية قوة ذرية كفيلة بايقاف أي اعتداء أياً كان مصدره .

اننا هنا أمام مشروع أولي لنزع السلاح . ولكنه يتضمن المبادىء التي تستطيع الدول ان تطبقها حين تدرك الضرورة التاريخية التي تحتم عليها ان توقف تسلحها . وما تزال تحول دون هذا التطبيق حزازات الدول الكبرى ، ومخاوفها . وما يزال على الانسان ان يدفع ثمناً غالياً قبل ان يتعلم ان يجعل من الضرورة فضيلة . وقد ارتفع الثمن مع تقدم الحضارة ، ولكنه اليوم أغلى مما يتصوره عقل أي انسان .

اننا لا نعرف نظاماً جديداً ولد بدون جهد ، ولا نتصور توطيد أي نظام بدون تكييفات عسيرة لافكار الناس ومؤسساتهم . واقامة نظام دولي هي الآن ضرورة ملحة ، ولكن النظام سيؤدي الى عمليات تكيف جديدة . وسيزول في ظله اتخاذ الدولة للقوة اداة لسياستها . وقد أبطل تفجير القنبلة الذرية فعل القوة ، ولكنها ستنسى في المستقبل ، وستكون ذكرى من ذكريات العصور البربرية . وستبدد مخاوف الدول من بعضها البعض ، وتحل محلها الثقة بالسلطة الدولية . وستحجب معضلات جديدة المعضلات القديمة بينما يناضل النـــاس والحكومات لتوطيد مبادىء النظام الجديد . وسيسهل الشعور بالأمن من الحرب قيام علاقات تعاونية جديدة بين الدول . وسيزول الخوف الحافز على سياسة الاكتفاء الذاتي ، فتتحول عنها الدول الى سياسة التعاون الاقتصادي الدولي . وسيزول الخوف من الحرب ، كما زال الخوف من العبودية الجسدية . فاذا زال هذا الخوف حقاً ، ونسيه النـــاس ، انفتحت أمامهم الفرص لتعهد الموارد الجديدة التي كشفها العلم للانسان ، ولانمائها انماءً خلاقاً .

وهذه هي الغاية التي يجب ان توجه منظمة الامم المتحدة نحوها منذ البدء . ان مشروع هذه المنظمة كما وضع في دومبارتن اوكس وأقر في سان فرنسيسكو يجعل الدول الكبرى المنتصرة في الحرب قيمة على السلم ،

ويحملها مسؤولية دحر المعتدين . فيضع بذلك النظام الدولي في أيدي بعض الدول ، ويجعل هذا النظام رهيناً بارادة الدول الكبرى بدل ان يكون رهيناً بسيادة القانون الدولي . وتتضمن مقدمة الميثاق اشارة للعدالة ، ولكن أحكامه لا تدل على ان حكم القانون سيسود أعمال المنظمة . ولميثاق عصبة الامم ميزته من هذه الناحية على ميثاق الامم المتحدة ، لأنه أعلن ان من غايات العصبة « توطيد التفاهمات المبنية على القانون الدولي كقاعدة عملية لسلوك الحكومات » . ويخلو ميثاق المنظمة من اعلان لحقوق الانسان، كما يخلو من التصريح الواضح باغراض المنظمة البناءة . وهذه الاغراض هي أهم ما سينتهي اليه عمل المنظمة . وهو أهم ما سيطلب منها القيام به بعد ان تصبح مهمتها في حفظ السلام مهمة عادية ، وتصبح النظرة اليها شبيهة بنظرة اعضاء دول الاتحاد الفدرالي لدور الاتحاد في حمايتها من بعضها البعض . فاذا ما اصبح حفظ السلام أمراً عادياً ، أصبح عليها ان تعزز تعاون اعضائها في سبيل رفاهية شعوبها . فليكن وعي المنظمة برسالتها هذه منذ بدء انطلاقها ، لئلا تولد نظاماً ميتاً للسلم الدولي .

القسم الخامس

أفكار أخيرة حول نظرية الدولة

١٣ الواحد والوحدة

المذاهب المتعارضة

اننا لا نستطيع ان نكون حكماء بالنسبة لمسائل الحكم دون ان تكون لنا فلسفة حكيمة في الحكم . فالحكومة هي فعالية تنفذ إلى أعماق حياتنا، وتتغير دائماً وأبداً مع حاجاتنا المتغيرة .

فما هي الغايات التي يجب ان توجه هذه الفعالية نحوها ؟

وكيف يجب أن تتكون الحكومة لتخدم هذه الغايات ؟

وماذا تستطيع ان تحقق ، وما الذي يستعصي عليها تحقيقه ؟

وكيف ترتبط فعالية الحكومة بالفعاليات الأخرى في حركة المجتمع كله ؟

هذه هي الأسئلة التي تتألف منها الفلسفة السياسية، وهي أهم الأسئلة التي يمكن أن نثيرها حول الحكومة . وهي أسئلة لا بد من اثارتها ومحاولة الاجابة عليها ، لأننا مهما جمعنا المعلومات حول المؤسسات ، والاجراءات الادارية ، والمقاييس الخاصة والبشر ، والقانون وكيفية تطبيقه ، وتاريخ الدول ، فإن المعرفة التي نكتسبها من هذه المعلومات ليست بديلة للفلسفة السياسية . وليس بيننا من ليس متعلقاً بفلسفة ما للحكومة ، يستوحيها من مصالحه المباشرة ، أو من التلقينات التي تأثر بها . ويتمسك أحدنا بهذه الفلسفة ، ويندفع فيها إلى حدودها القصوى،

وان لم تكن واضحة ، أو مجربة ، أو متسقة اتساقاً كافياً . ونندفع هذا الاندفاع ، لأننا نرفض ان ننظر للامر نظرة موضوعية . ولذلك يظهر بيننا الداعي للقانون والنظام ، والمؤمن بالحق المطلق للوضع القائم ، فإذا ما تغيرت الحكومة ، وأصبحت مكانته وقدرته في خطر انقلب ثائراً . وإذا ما كان ثائراً وتولى الحكومة ، انقلب محافظاً . وإذا كان فوضوياً انقلب إلى مطالب بالنظام الكلي .

والأولى بنا ان نبحث فلسفتنا السياسية في النور ما وسعنا ذلك ، وان نفحص أسسها ، وان ننتقد مضاعفاتها ، لنتمكن من تقييمها على ضوء الحاجات المتغيرة والأحوال المستجدة . فنحن جميعاً مسؤولون عن الفلسفة، التي تحكمنا ومسؤولون عما فيها من حسنات أو سيئات . ونحن نتحمل هذه المسؤولية تحملاً مباشراً أو غير مباشر ، ونمارسها يقظين أو غافلين، من خلال الرأي الذي ندلي به ، ومن خـــلال الصوت الذي نضعه في صندوق الاقتراع . وكل الفلسفات الأخرى التي ندين بها، سواء أكانت سليمة أم حمقاء ، لا تؤثر في بناء حياتنا أو تهديمها كما تؤثر فيها فلسفتنا السياسية .

ونحن جميعاً مشاركون في حكومة ما ، ومنضوون في دولة ما . فماذا تعني هذه الحكومة لنا ، وما الذي يجب ان تعنيه ؟

ان بيننا من يعتقد ان الحكومة شر لا بد منه ، وانها لازمة لحمايتنا، وان علينا ان ندفع ثمن وجودها كما ندفع ثمناً لوجود نظام للتأمين على الحياة . ولكن الأجدر بنا ان نحصرها في وظيفة الحماية ما وسعنا ذلك ، وان نكون دائماً على حذر من تدخلها في مصالحنا ، لأن هذه المصالح مصونة بقدر ما تظل يد الحكومة بعيدة عنها . ولهذه النظرة الفرديـــة للحكومة صور متعددة تتفق كلها في اعتبار الحكومة عدوة الحريـــة ، وتوجس الخوف من تدخلها حتى في الشؤون التي ترى الحاجة إلى تدخلها فيها . ولهذه النظرة أنصارها في كل عصر ، ولكنهم تكاثروا منذ القرن

السابع عشر حتّى التاسع عشر ، وبرزوا أولاً في اوروبا الغربية ثم في أميركا .

وتقابل هذه النظرة نظرة أخرى للحكومة ، تدعو للدولة الشاملة . وبينما يتحدث أنصار النظرة الفردية عن الحكومة ، يتحدث أنصار هذه النظرة عن الدولة . والدولة هي في اعتقادهم الوحدة التي ننتمي اليها جميعاً . ولذلك لا يسوغ لنا أن نقول بأنها تتدخل في مصالحنا ، لأن مصالحنا ومصالح الدولة واحدة . وإذا كنا نخشى منها على مصالحنا ، فذلك لأننا لم نكتشف بعد مصالحنا الحقيقية . واذا كنا نميز كياننا عن كيانها، فذلك لأننا لم نهتد بعد إلى حقيقة هذا الكيان، أي إلى حقيقة أنفسنا. ونحن لا نبلغ الوحدة مع أنفسنا ومع العالم إلا حين نحقق وحدتنا في الدولة.

إن النظرة الفردية للحكومة بسيطة وواضحة ، ويستطيع الانسان ان يفهمها بسهولة . أما النظرة الكلية ، فإنها عسيرة وغامضة، ولذلك يتعذر على الكثيرين ان يفهموها حق الفهم ، ويستعصي عليهم ان يدركوا ما يقصده المفكرون الذين ينادون بها . وهي نظرة قديمة قدم فلسفة افلاطون السياسية، ولكن الفلاسفة الذين تعاقبوا منذ افلاطون عبّروا عنها في كل زمان بفلسفات جديدة وكلمات جديدة . ولا بد أن تكون لها جاذبيتها الخاصة للناس، وان تكون هذه الجاذبية هي التي جعلتها تستهوي الفلاسفة واحداً بعد الآخر منذ ايام افلاطون حتّى اليوم . فلنحاول ان نوضح غموضها ، وان نتبين لماذا اجتذبت الناس ، وان نستجلي ماهيتها .

وأبرز من بشّر بها في العصر الحديث الفيلسوف جورج هيجل. وقد تحدث عنها بكلمات هي أقرب الى الدين منها الى الفلسفة . والدولة هي عنده الشكل الكامل والنهائي للمجتمع الانساني ، بل هي « مشيئة الله على الارض » ، وهي التي تحقق الحرية الكاملة في خدمتها . ولا يجد الانسان مكانه أو وظيفته إلا إذا أفنى نفسه فيها . أما اذا عاش بصفة كونه فرداً خارج الدولة ، فانه يعيش تائهاً لا وطن له ، ويظل عبداً

لهواه ، ويظل كالجزء الذي لم يتحقق في « كُلّه » ، والدولة هي هذا « الكل » . وسيادتها مطلقة على أعضائها ، ولذلك يجب عليهم أن يحيوا من أجلها ، بدل أن تحيا هي من أجلهم . فهي تجسيم المثل الأعلى ، وتجسيد الخير ، وغاية التطور ، والتعبير عن الشيء الأسمى ، أي عن العقل . والعقل هو الحق .

هذه هي فلسفة هيجل للدولة مبيّنة بأقصى ما يمكن من إيجاز . وهي تعبير عن تفكير بعض الفلاسفة الألمان الذين أخذوه عن روسو ، الذي أخذه بدوره عن أفلاطون . ولكن روسو عبّر عن هذا التفكير بلغة أكثر بساطة . فانطلق من « حالة الطبيعة » ، التي يجاهد فيها كل انسان لخيره الذاتي ، ويظل فيها متقلباً وعبداً للشهوات ، وما يلبث أن يأتيه وحي المجتمع ، فيدخل مع رفاقه البشر في اتحاد مقدس . وتختلف الحالة في هذا الحلف عن حالة الطبيعة ، لأن كل انسان يتنازل فيها عن نفسه للكل ، ويتخلى عن « حقوقه الطبيعية » ، فيصبح مشاركاً في هذا الكل ومندمجاً فيه . ويقبل إرادة الكل إرادة له ، ويرتضي مصلحته مصلحة له . فالكل بصفة كونه كلاً عضوياً حقيقياً لا يريد إلاّ ما هو خير للجميع . فيكتسب الانسان الفرد بذلك بعداً جديداً ، ويبلغ حرية جديدة هي أعظم من أية حرية . وإرادة الكل ، أي ارادة المواطنين بصفتهم جسماً متحداً هي ارادة الدولة ، وهي السيادة الوحيدة الحقة التي تحكم الناس . وهذه هي نظرية الدولة كما صاغها روسو في « العقد الاجتماعي » ، وبيّنها فيه على وجه لا يخلو من التناقض مع آرائه في مؤلفاته الاخرى .

ومنطق هذا التفكير هو أن الافراد لا يتحققون إلاّ في المجتمع ، ولا ينمّون ذواتهم إلا في علاقاتهم مع الآخرين . فهم يدينون للمجتمع بوجودهم ، وغذائهم ، وتجهيزهم ، وعاداتهم ، وطرق تفكيرهم ، وفرص معيشتهم ، ومنتهى رغباتهم ، وصداقاتهم ، ومحبتهم ، ومواطنهم ، وكل شيء آخر . وهو منطق افلاطون في المحاورة التي دعاها « كريتو » .

وهو منطق يرفضه أنصار النظرة الفردية للدولة . وجاء تبني روسو واتباعه لهذا المنطق أشبه شيء باحتجاج ضد النظرة الفردية الضيقة والمفاهيم الواهية لعلاقة الانسان باخوانه البشر .

وهو منطق قصد به روسو باسلوبه الانتقائي حقيقة أخرى ، وهي ان المصالح الطبقية تبدد امكانات المجتمع ، وان ما هو « عام في الانسان » يعلو هذه المصالح كما يعلو كل شيء آخر . « فالعام في الانسان » لا « الانسان العام » ، كما يتراءى للبعض خطأً ، هو ما قصده روسو . لأن المصالح الخاصة هي مصالح سطحية . والانسان يتشارك مع الآخرين في انسانيته أي في خيره الأعمق . وليس العام هو القياس العام . بل القاسم المشترك الاعظم ، الذي يؤلف الكل الذي ينتمي اليه الجميع . و « الارادة العامة » كما يعنيها هي ارادة جميع الناس في ان ينشدوا رفاه الكل ، وهي الارادة التي تحرك الجميع بصفتهم كلاً لا بصفتهم أعضاء مجزئين في الفئات والتكتلات التي يتألف منها الكل . ولا تتعارض مصالح الفرد « الحقيقية » مع مصالح الآخرين بل تتحد معها . فاذا ما فكر الناس ، وتصرفوا بصفتهم أعضاء في الكل الاجتماعي ، ونشدوا مصالح هذا الكل بدل ان يستغرقوا بصفتهم أفراداً متباعدين في مصالحهم الخاصة ، بلغوا خيرهم الاعظم ، ودفعوا قضيتهم العامة الى الامام . وشأنهم في هذا شأن العلماء ، الذين تتضافر جهود كل منهم مع جهود الآخرين في تقدم المعرفة . وكما يتعاون العلماء بصفتهم أعضاء جماعة علمية واحدة في خدمة هدفهم العلمي المشترك ، فان اعضاء المجتمع الاكبر يخدمون بتعاونهم العظيم خيرهم الاكبر .

إنّ لهذه الافكار روعتها لولا ما يعتريها من التباسات كثيرة أولها الالتباس بين المجتمع والدولة . وقد وقع روسو وهيجل في هذا الالتباس. وفاتهم ان المجتمع لا الدولة هو الذي يرافقنا في كل مكان ، وانه هو الذي يعطينا معنى الاتحاد الذي يصبو إليه ويحتاجه كل حيوان اجتماعي ،

وهو الذي يغذي وجودنا ، ويوفر لنا هذا الغذاء أكثر مما توفره الدولة . والمجتمع والدولة كلمتان ومفهومان مختلفان كل الاختلاف . فالدولة تعبر عن النظام السياسي ، وتشمل حكومته ، وإدارته ، ومبـادىء الحقوق وللواجبات ، وكل ما يتناول حياة الناس بصفة كونهم مواطنين . ولكن المجتمع أوسع من ذلك،ولعلاقاته وفعالياته مراكز متعددة ، بينما تنحصر علاقات الدولة وفعالياتها في مركز واحد . وحدوث الالتباس بين مفهومي مركزية الدولة ولامركزيـة المجتمع يفتح الطريق الى الدولة الكلية . وقد شق روسو هـذا الطريق حينما طالب الافراد بالتنازل عن أنفسهم للدولة ، فنصب بذلك الدولة سيدة مطلقة عليهم ، وخولها « أن تكره الناس على ان يكونوا أحراراً » . وهي الطريق التي مهدها فخته وهيجل للعدمية المدمرة ، التي نادى بهـا الفاشست والنازيون . فأصبحا بذلك رائدي الطريق ، التي تقود النـاس تحت شعارات الحرية والوحدة الى معسكرات الاعتقال ، وتشيّع روحهم الخلاقة الى مقرها الأخير .

ويقع روسو وفخته وهيجل كما يقع غيرهم في التباس آخر،فيشددون على حاجة الناس إلى التفاني في وحدة أكبر تمنحهم كرامة أعظم، وغاية أعظم ، ومعنى أعظم لحياتهم . ويتصورون لهذه الوحدة آليـة الجسم العضوي . فكما ان الجسم لا يسيء لأي عضو من أعضائه ، فإن الجسم السياسي لا ينشد في نظر روسو خلال الارادة العامة إلا خير الكـل . والنظر للمجتمع على انه جسم نظر خاطىء وخطير ، وأخطر منه اعتبار الدولة هذا الجسم الكبير . لأن هذا يعني ان البشر ليسوا سوى خلايا في هذا الجسم ، وانه لا وظيفة لهم الا خدمة الدولة ، وان جميع المنظمات الحرة التي تخلقها الفئات الانسانية ، كالكنائس ، والنوادي ، والأحزاب السياسية ، والمدارس الفكرية ليست أكـثر من أعضاء في هذا الجسم . فإذا قبلت هذه المنظمات هذا الوضع ، سمح لها بالبقاء ، والا اقتلعت من الجسم الاجتماعي بنفس القسوة ، التي تقتلع بها النتوءات السرطانيـة من

الجسم الانساني .

واستهوت نظرية المجتمع على انه جسم عضوي كثيراً من العقول وكثيراً من الكتاب في كل عصر من افلاطون إلى اوزوالد شبنجلر . وتناولها كل من هؤلاء على طريقته ، ليعبر بها عن وحدة المجتمع . وفات هؤلاء انها تنطوي على تجاهل فادح لاستقلال الانسان الذاتي ، ولمبادرته ، ولذاتيته ، ولشخصيته ، ولفرديته . « فالكل » يستوعبه استيعاباً شاملاً ، ويستغرق وجوده استغراقاً كاملاً . فهو يعيش لبناء هذا « الكل » والمحافظة عليه ، كما تعيش الخلايا في سبيل الجسد . ولا يمكن أن يتصور وجود « الكل » في سبيل الأفراد ، كما لا يمكن ان يتصور وجود الجسد في سبيل الخلايا . ولكن الحقيقة هي ان القيم الاجتماعية تتحقق في أفراد المجتمع ، وأهداف المجتمع هي أهدافهم ، وقيمه في الحاضر والمستقبل هي قيمهم . ولا نستطيع ان ننكر هذا إلا اذا استبدلنا التحليل الاجتماعي بالفناء الصوفي . واذا كان المجتمع ينشد المزيد من « الكلية » والوحدة والنمو والقدرة ، فإنه لا يستطيع ان يحقق غايته هذه الا خلال أفراده الذين يتوقون لغايات متنوعة لأنفسهم واخوانهم البشر ، فينشدون المزيد من السعادة ، واللذة ، والمعرفة ، والخبرة ، والنفوذ ، والتقدير ، ومن الانجازات الأخرى التي تتخذ ألف شكل وشكل . فالمجتمع هو نظام للعلاقات بين الناس، والخبرات التي يطلبونها لا تستهدف هذه العلاقات ، ولكنها تستهدف الناس المرتبطين بها .

وليس من اليسير علينا أن نحل لغز تلك الوحدة التي نسميها المجتمع ، ولا ان نفهمها على وجه يفي في الوقت ذاته بحق «الكل» وحق الأفراد الذين يتألف منهم . وفهم الوحدة العضوية أيسر علينا من فهم الوحدة الاجتماعية . ولكن هذا لا يجيز لنا أن نستسهل الموضوع بافتراض تشابه الوحدتين . فالعلاقات العضوية مختلفة من عدة وجوه عن العلاقات الاجتماعية ، أهمها نزوع الخلية العضوية الى الاندماج في « الكل » ،

ونزوع الواحد الاجتماعي الى شيء من الاستقلال والانفصال . وقد التبس في ذهن هيجل وروسو العضوي بالاجتماعي ، بسبب وجدهما المبرح « بالكل » . وانتهى هذا الالتباس بهيجل لأن يصبح داعية الدولة البروسية ، وجعل من روسو ، رسول الديموقراطية ، الأب الروحي للديكتاتورية الكلية ، وهي ألد خصم للديموقراطية .

ولا نستطيع ان نكوّن فلسفة حكيمة للدولة ، الا اذا وفينا الواحد والوحدة حقهما ، فنتقبل فردية الواحد ، ونرى فيه حامل القيم الانسانية ووريثها ، ونرتضي الوحدة ونشاهد دورها في اشاعة القيم الانسانية وتعزيزها وتوحيدها . ولا بد لنا من التساؤل عن حقيقة هذه الوحدة ، فهل هناك وحدة تضمنا جميعاً في ظلها، أم ان هناك أكثر من وحدة؟ وهل نستطيع معرفة الجواب على هذا السؤال الا بالتحليل الاجتماعي والادراك الاجتماعي ؟ ان علينا ان نبني فلسفتنا السياسية على فهم لموضوعات هذا البحث ، لا على آراء اعتقادية . فلنحاول ان ننظر اليها ونتفهمها من جديد .

الانسان والمجتمع

انه لمن الغريب ان نرى غالباً اوسع الفلسفات شهرة تتجاهل اكثر الوقائع بداهة . ولو اننا اطلنا النظر في طبيعة المجتمع الانساني ، لظهر لنا ان لهذا المجتمع خاصتين رئيستين ، لا بد ان نحيط بهما معاً ، لأن التأكيد على واحدة منهما دون الأخرى يوقعنا في خطأ بالغ التناقض . وتبدو لنا الخاصة الأولى في وجود الناس في كل مكان بصفتهم اعضاء فئات اجتماعية ، وفي تعويلهم التام في علاقاتهم ببعضهم البعض داخل هذه الفئات واعتمادهم عليها في سبيل غذائهم ، وطرق معيشتهم ، وفي

سبيل بقائهم الاقتصادي والروحي ، وفي سبيل استمرار نوعهم . ولكن هذا التعويل يختلف عن تعويل الخلايا على الجسم العضوي . لأن الآحاد الانسانية لا تذوب في الفئة ذوبان الخلايا في الجسم . فهي تحتاج الى الفئة ، دون ان تظل مقيدة بالفئة التي ولدت فيها ، ودون ان تظل مرتبطة بالضرورة بفئة ما دون الأخرى . ومهما اشتدت صلتها بفئة ما ، فان بامكانها ان تقطعها ، وان تنقلها لفئات اخرى . ويكون الانتقال بالهجرة او غيرها . والهجرة الاختيارية ظاهرة شائعة يلجأ اليها الذين تستهويهم الحياة مع فئات اخري ، والذين ينفرون من الحياة مع فئاتهم ، فيذهبون الى بلاد اخرى ، ويتعلمون تدريجياً كيف يكيفون انفسهم مع حياة المجتمع الجديد .

وهذه القابلية للانتقال من فئة لفئة هي التي تمكن الانسان من الانتساب في الوقت ذاته لعدة فئات ، سواء أكان ذلك في المجتمعات البدائية أم المجتمعات المتقدمة . ويبدو هذا التعدد اقل وضوحاً لدى الانسان البدائي ، ولكنه مع ذلك ينتمي الى العائلة والعشيرة والى طقس من الطقوس الطوطمية . ولربما انتمى ايضاً الى تجمع سري ما بالاضافة الى انتمائه للقبيلة . وينتمي الانسان في المجتمع المتقدم الى اسرته ومهنته وناديه وكنيسته ودولته وعدد لا يحصى من الجمعيات والهيئات ، التي انشئت لخدمة مصالح الانسان الحديث .

فما دامت عضويات الانسان الاجتماعية متنوعة على هذا الوجه ، فما هي العلاقة بين عضوية وأخرى ؟ وهل هناك عضوية منظمة وشاملة تعتبر العضويات الاخرى امتدادات لها ؟ وهل هناك نوع من الوحدة الاجتماعية ، يحقق الانسان فيها حاجاته الاجتماعية ، ويدين لها بولائه التام ؟ اننا اذا فهمنا المجتمع فهماً صحيحاً ، كان الجواب على هذا السؤال بالنفي . فليس هناك فئة واحدة ، ولا شكل واحد من التنظيم ، يمكن ان يستوعب حياة الانسان الاجتماعية بكاملها ، او ان يستجيب لحاجات الانسان كما

تستجيب لها التجمعات المتعددة . ويحيط الانسان حياته في المجتمع بدائرة تشمل جميع الذين يرتبط معهم بعلاقات خاصة . ولكن هـــذه الدائرة ليست منظمة تنظيماً محكماً ، ولا منغلقة انغلاقاً جامداً ، ولا يجوز لنا ان نعتبر الدولة هذه الدائرة ، الا اذا وقعنا في الخطأ ، الذي سبق ان بيّنا مخاطره ، واعتبرنا الدولة والمجتمع شيئاً واحداً .

ان احد الكتّاب الهيجليين من انصار الدولة الشاملة يطلب منا ان نتأمل ما تكون عليه حياة الانسان من ضيق فيما لو كرسها كلها للكنيسة او للعائلة . ولو شاء لقال نفس الشيء عن الانسان ، الذي يكرس حياته كلها للدولة . ان الانسان الذي يعيش خارج المجتمع هو بهيم او إله . هكذا قال ارسطو . ونستطيع ان نقول : انه اذا وجد انسان لا يعيش الا للدولة ، فان هذا الانسان عاتية او عبد .

والفلاسفة الهيجليون والعضويون هم على حق في تأكيد حاجة الانسان للمجتمع . وهم على حق في انتقاد الفردية الواهية ، التي لا ترى شيئاً وراء حياة الانسان الحديث الاقتصادية ، ولا تفقه الاساس الاجتماعي لصراع السوق الحرة ، الذي لا يكون هذا الصراع ممكناً بدونه . ولا تتنبه للحاجات العميقة للطبيعة الانسانية ، التي تذهب جذورها بعيداً في الأرض ، والتي تستمد منها غذاءها . ونقاد هذه الفردية على حق لولا انهم شوهوا المجتمع الذي يدين له الانسان بوجوده وبقدرته ، وأحالوه الى الدولة ، وهو مؤسسة واحدة من مؤسساته ، وشكل واحد من اشكال التنظيم الاجتماعي . وقالوا بان الدولة تسود كل شيء بل وتسع كل شيء دون ان يكون لقولهم هذا سند من التاريخ او من التجربة الاجتماعية .

والخاصة الرئيسة للمجتمع الانساني التي ترتبط بالخاصة الأولى ، هي ان الفرد الذي يعيش في المجتمع لا يفنى فيه فناء تاماً ، ولا يتجاوب معه تجاوباً تاماً ، ولا يدعي ارتباطه به ارتباطاً تاماً . وحياته في المجتمع هي في معنى من معانيها حياة عزلة . ولو اراد التخلي التام عن هذا

المعنى لحياته في سبيل الاستغراق الكلي في المجتمع لما كان ذلك ممكناً . فللفرد قدرة على حكم ذاته وعلى الاستقلال بها لا يتوفر مثلها للخلية . والمجتمع لا يستطيع ان يقرر له كل عمل من اعماله ، او كل فكر من افكاره ، او كل باعث من بواعث حركته ، فهو واحد اجتماعي ، ولكنه ذات ، وكيان ، وصيرورة فردية .

ولذلك تراه يسعى في سبيل غايات الجماعة وهو يسعى لغاياته ، ويعمل للآخرين وهو يعمل لنفسه ، وشهرته ، ونفوذه ، وفائدته . ويتحد بالآخرين ، ويظل مع ذلك منفصلاً عنهم . ويظل له في اهدافه ومشاعره وافكاره ما يختلف عن اهداف الجماعة ومشاعرها وأفكارها . فللعظيم والصعلوك حياته الخاصة . وللانسان غرض ينشده من علاقاته بالآخرين ، ولذلك يتعاون معهم حيناً ، ويتنافس معهم حيناً آخر ، ويتفق معهم حيناً ويتنازع معهم حيناً آخر ، ويظل التنازع كامناً في كل وجه من وجوه تعامله معهم . ولا يعبد الله الا متطلعاً للخير الخاص ، الذي يأتيه من هذه العبادة .

ولكل فرد شخصية قائمة بذاتها ، « ولقلبه مرارة يعرفها ، والاولى بالغريب ان لا يتعرض لفرحه » . وليست حياة الفرد كحياة الحيوانات الاجتماعية كالنحل ، التي تحيا على مستوى الغريزة ، فتحتويها جماعتها احتواءً كاملاً ، ولا تترك لاهوائها مجالاً للانطلاق ، ولا لنزعاتها سبيلاً للانعتاق . وتقيم لها بنية على الاساس الغريزي ، تختلف كل الاختلاف عن بنية المجتمع الانساني ، ولا تتطلب ما تقتضيه هذه البنية من تكيف متواصل بين مصلحة « الأنا » ومصلحة الجماعة . ومعضلة هذا التكيف هي معضلة المجتمع الانساني ، وهي معضلة كل علاقة اجتماعية اكثر مما هي معضلة نظام اجتماعي ، وهي معضلة يعنىء المجتمع جميع وسائله واساطيره لايجاد جواب عليها لا يكون دائماً ثابتاً او مستقراً : وهي معضلة تفرض على اي تنظيم انساني ، من اي نوع كان ؛ وسواء

أكان تنظيماً عائلياً ، ام مهنياً ، ام سياسياً ، ام كنسياً ، فانه ينشد طريقاً ما للتوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة « الكل » . والسعي في سبيل هذا التوفيق قاعدة أولية في وجود بنية المجتمع المتحضر المعقدة تعقيداً رائعاً ، وهو مقوم أولي لوجود شخصية الانسان .

ويبدأ « الانا » الانساني ، او ذاتية الواحد في النمو المبكر في نفس الطفل ، التي تتلقى في دائرة العائلة اوامر الجماعة ونواهيها . وتجد هذه « الانا » منذ فجر وعيها الذاتي انها متصادمة مع نفس العالم ، الذي يحتم عليها ضعفها المتناهي ان تتحقق فيه . فتتأثر علاقاتها بالاقربين بطبيعة العالم الخارجي ، بقدر ما تتأثر بطبيعتها الخاصة . وتقيم مع الآخرين علاقات اصطفائية واختبارية ، لأن كل بادرة من بوادر تأكيد الذات ، تزجرها او تقيدها بوادر تصدر من ذوات اخرى . وتقابل « الأنا » بالرضى احيـــاناً وبالرفض احياناً اخرى نظام الفئة العائلية ، ومحاولات تلقين العادات العائلية ، وتوجيه الشخصية وضبط امكاناتها . فتتحقق بعض رغبات « الأنا » وتكبت بعض رغباتها ، وتتكون لها عادات لا تتفق كل الاتفاق مع عادات الطفولة الأولى ، ويصبح بعضها طبيعة ثانيـــة كعادات النظافة الشخصية . وتشعر « الأنا » خلال عملية التكون هذه بوجود العالم الخارجي ، وبما يفرضه عليها من مطالب ، وتجعلها حريصة على ان لا تتوحد مع هذا العالم ، وعلى ان تظل مختلفة ، مهما قربت العاطفة ، ووثق النظام صلتها به .

واذا تتبعنـــا سيكولوجية الطفل ، وهو يسير في طريق النضوج ، وينمي علاقاته الاجتماعية تواترت امامنا الأدلة ، على ان صفة « الحيوان الاجتماعي » ، لا تحتوي جميع صفات الانسان . وتكثر هذه الأدلة بقدر ما يوغل الانسان في اقامة علاقاته الاجتماعية ويتوسع فيها . لأنه وهو يوغل ويتوسع فيها يحافظ على استقلال ذاته ، التي رافقته منذ البدء ، ويشعر بحاجته الى المحافظة عليها . ويتفاوت الناس في قدرتهم على المحافظة

عليها . فمنهم من يصمد للضغط الاجتماعي ، ومنهم من يجاريه ، ولكن « الأنا » تظل تطلب شيئاً من الصمود ، ويجعل طلبها هذا كل انسان في موقف ضد العالم كموقف « اثنسيوس » ولربما طاوع الانسان الدولة مطاوعة تامة ، فيطلب حينئذ من عائلته ان تطاوعه مطاوعته للدولة . ولربما رضي بدون اعتراض سلطة الكنيسة عليه ، فيتحول بالتالي الى طاغية يفرض على مستخدميه ان يذعنوا بدون اعتراض . ولربما خضع لارادة الحزب خضوعاً تاماً ، ولكنه يتمرد على السلطة الدستورية القائمة . فهو لا يتنازل ، ولا يستطيع ان يتنازل تنازلاً كلياً عن ذاتيته ، وان يقوم بهذا التنازل في نفس الوقت لارادة المجتمع وارادة الهيئات التي يتألف منها .

ويبدو لنا لأول وهلة من النظر في بعض المجتمعات البسيطة ، ان الواحد يذوب فيها ذوباناً تاماً في الوحدة الاجتماعية . ويؤكد لنا بعض دارسي الانسان ، ان اندماج الفرد في الجماعة في بعض هذه المجتمعات يبلغ حداً يجعـــل كل فرد من الأفراد صورة امينة « للبنية الأساسية للشخصية » . ولكن هذا لا يعني ان شخصية كل فرد هي شبيه مطلق للنموذج الاجتماعي ، وان انسجام الفرد مع النمط الاجتماعي السائد يجعل منه خادماً أعمى لأغراض القبيلة ومثلها العليا المشتركة . ان لكل مجتمع قالبه الخاص ، سواء أكان هذا المجتمع بسيطاً ام متقدماً ، وسواء أكان مجتمع العائلة ام مجتمع الأمة . ولكن افراد المجتمع لا يأخذون شكل هذا القالب كما يأخذ الطين شكل قالبه . ولكن ذاتيتهم هي التي تأخذ النمط الاجتماعي ، فتحاول ان تكيف ما بين نشدانها الاستقلال الذاتي وما بين اخلاق المجتمع ، ولكنها تظل خلال المحاولة ذاتاً تتكيف . ويقال لنا بأن الكومنش يمثلون نموذج الشخصية القوية والواثقة . فاذا كان لكل منهم بالفعل مثل هذه الشخصية ، فان هذا يعني ان كلاً منهم خاضع للسلطة خضوعاً تاماً ، ولا يعني زوال اي فرق بين شخصية وأخرى ، ولا يعني انهم يشبهون جميعاً النموذج على وجه واحد . ويصبح

النموذج اعسر على التحديد في المجتمع الأكثر تعقداً ، كما يصبح بالغ التنوع ، وكثير الاستثناءات .

واعتراضنا الأخير على مذهب « التنازل الكلي » ، هو ان وحدة الدولة وتضامن الجماعة لا يعنيان الا الاجماع على الغايات ، والأهداف ، او المثل العليا . ولا يتوحد الناس ، لأنهم يتشابهون في بنيتهم الجسدية او العقلية ، او لأنهم يعون هذا التشابه ويعتبرونه « وعي الواحد لنوعه » ، او لأنهم يطلبون اشياء واحدة . فكل هذه عوامل يمكن ان توحدهم او ان تفرقهم ، ويمكن ان تصبح اساساً لتعاونهم او لتنابذهم . ولكن الذي يوحدهم بالاضافة الى هذه العوامل نسق الحياة ، والشعور بالمصلحة المشتركة يعززه الشعور بالجهد المشترك المبذول في سبيل هذه المصلحة .

والشعور بالعام يعلو الشعور بالاختلاف ولكنه لا يلغيه . وكثيراً ما يشتد تقدير العام تحت تأثير تهديد فعلي او خيالي يتعرض له . فاذا ما تعرض العام للخطر ، ارتفعت الجماعة فوق اختلافاتها الداخلية . ولكنها في الأحوال الطبيعية تترك لهذه الاختلافات مجراها الاعتيادي . ذلك لأن الوحدة تتقبل اختلافات في المصلحة والهدف ، ما دامت هذه الاختلافات لا تقوض اساس وجود الجماعة . وما دام البشر متنوعين ، فان العام يكون احسن حالاً اذا لم يطلب القيّمون عليه مطاوعة تقتضي محو الاختلافات ، التي لا تتعارض مع الوحدة الأساسية ، والاقرار بهذه الحقيقة هو الحسنة الرئيسية للديموقراطية .

والوحدة الأساسية هي الاجماع على قيم عامة ، يتعلق بها الناس وينشدون تحقيقها في ظل نظام ينضوون تحته . وتعبر هذه القيم عن العلاقات والعادات المقبولة ، ولا تتحقق الا في الأفراد الذين يتألف منهم الكل . وهذا الشرط من شروط تحققها يدفع حجج الذين يقولون بتنازل الواحد تنازلاً كلياً عن نفسه للوحدة . فالقيم العامة والمشتركة لا تكون قيما الا اذا تحققت في هذا الواحد، والا اذا تجسدت في اختبارات الناس ، وأصبحت صفة لحياتهم .

ويتطلع المجتمع ، وترنو الامة دائماً الى المستقبل . ويعني هذا التطلع تعزيز قيمها لدى أجيالها الجديدة . لان أفراد هذه الاجيال لا جموعها هم الذين سيتحملون أمانة هذه القيم . فالجمع هو تجريد أو آلية . فهو آلية اذا تصورناه التنظيم، الذي يضم حياة الافراد العامة ، والذي يحققون فيه القيم ، التي لا تتحقق إلا في الحياة الفردية لكل منهم . وهو تجريد اذا تصورناه قيمة بذاته ، وفصلناه عن الاشخاص ، الذين تتجسد فيهم القيم . وهو تجريد خاطىء اذا ما احترمناه من حيث هو ، وخلعنا عليه صفات الشرف والمجد والقدرة ، وأضفينا عليه وجوداً يرتفع فوق حقوق الوجود التي نعترف بها للناس .

ويقترف الفلاسفة الهيجليون اثم هذا التجريد . ويبزهم في ذلك بعض المحدثين من أنصار الدولة الكلية . ويأتي في طليعتهم هتلر، الذي كانت عاطفته تتأجج بحب ما يدعوه ألمانيا . ولكن نفسه كانت مليئة بالازدراء للشعب الألماني لحماً ودماً . فأكثر الألمان في نظره جبناء وأنذال ، لا يصغون لأي صوت إلا صوت السيد . « وطبيعتهم كطبيعة النساء . ولذلك تصدر مواقفهم وأفكارهم وفعالياتهم عن العاطفة أكثر مما تصدر عن حصافة في الرأي » . أما الجماهير فإنها لا تلقى منه الا الاحتقار . وقد عبر عن شعوره هذا تجاهها في عدة مقاطع من كتابه «كفاحي» ، وعبر فيه أيضاً عن مقته لفكرة الديموقراطية . وانصب اعجابه على « العرق الالماني » ، الذي رأى فيه مصدر عظمة الانسانية كلها . و « العرق » تجريد يُضَحَّى بالشعب في سبيله ، ويرسل بأبنائه إلى الحرب جيلاً بعد آخر فداء لأسطورة المجد الالماني . ويرفع الصورة الاجتماعية لهذا العرق إلى مقام العبادة ، ويخلع عليها جميع الفضائل، التي يقدسها ، ويعكس فيها صورة « أناه » ، ويدعي انها حقيقة تاريخية ، ويجعل من أبناء الشعب الحقيقيين عبيداً لهذه الصورة ، وهم في الواقع عبيد له ما دام هو السيد .

وبينما يعطي هتلر هذه الصفات للدولة يعطيها هيجل صفة الألوهية ، فيسترسل في تجريد لا يقل خطأ عن تجريد هتلر . ويظهر هذا التجريد لديه ولدى الذين يرون رأيه في زعمهم ان « للكل » الذي يتنازل له الفرد عن نفسه ارادة تملي شروط هذا التنازل . ويفترضون انها ارادة عامة ، وهي في الواقع ارادة خاصة ، لأنها ارادة فرد واحد أو عدة أفراد يدّعون تجسيم ارادة « الكل » . فإذا ما تنازلت أكثرية أعضاء « الكل » عن ارادتها ، كان التنازل لهؤلاء الذين استطاعوا ان يفرضوا عليهم ارادتهم . وتقرر الفرص والامتيازات وأحوال القدرة من يكون حاكماً ومن يكون محكوماً . وهؤلاء الذين يعرفون كيف يستغلون هذه الاحوال ليفرضوا حكمهم هم افراد تحركهم الانانية والمصلحة والشهوات، ولا تهمهم الا الاعتبارات السياسية ، التي توصلهم للحكم وتبقيهم فيه . فاذا جعلنا ارادتهم ارادة « الكل » ، وطلبنا من الفرد ان يضحي بقيمه، وبشخصيته في طاعة هذه الارادة ، اقترفنا باسم الفلسفة خطأً فاحشاً . فللانسان ان يخلص « للكل » ، وان يخدم جماعته أو قضيته ، ولكنه يفعل ذلك وفقاً لمفهومه هو لا مطاوعة منه لسيد غريب . ويفعل هذا دون ان يتنازل عن ذاتيته « للكل » ، لأنه يحققها في الخدمة التي يقوم بها ، ما دام يؤديها طوعاً ، ويسديها متجاوباً مع نداء كيانه .

ويظهر الناس مثل هذا الاخلاص في علاقتهم مع شخص يحبونه ، أو مع العائلة ، أو مع الكنيسة ، أو مع الدولة ، أو في دفاعهم عن قضية علمية أو فلسفية أو فنية أو تربوية . فنجد في اخلاصهم تعبيراً عن نزعة الفرد لان يتجاوز « اناه » ، ولان يبرز امكاناته ، ولان يحقق ذاته تحقيقاً سامياً . فلا يعني هذا الاخلاص التنازل عن الذات الفردية بل تحقيقها على أفضل وجه ممكن . وهذا ما لم يفهمه انصار الوحدة الشاملة ، فشوهوا شعوراً من أجمل مشاعر الفرد ، وموقفاً من أروع مواقفه . وقد ظهر لنا الآن ان خطأهم يتناقض مع حقيقتين أساسيتين :

الحقيقة الاولى هي ان الفرد يحقق ولاءه « للكل » على ضوء شعوره بالقيم ، سواء أقاده هـذا الشعور لقبول السلطة التي تطالبه بالولاء أو لرفضها . ولذلك يوجد هناك في المجتمع الواحد أكثر من «كل» واحد . ويتصور الفرد « كله » ويختاره اختياراً ذاتياً ، ويقوم بهذا الاختيار في ظل النطاق العام للنظام القائم . فالافضل ان يكون هذا النظام حراً ومرناً بحيث يتيح للفرد ان يجد « كله » ، وان يتخذ طريقه للانضواء في النظام القائم ، بدل ان يفرض عليه هذا الانضواء فرضاً صارماً من قبل سلطة كلية زائفة يقوم على رأسها شخص مستبد ، أو مجموعة من الاشخاص المتعصبين .

والحقيقة الأساسية الثانية هي ان قيمنا الأخيرة أيـاً كانت ، ليست مجسمة في الوحدة الشاملة ، بل في الآحاد التي تتألف منها هذه الوحدة . والوحدة هي السياق العام ، الذي تشتق منه هذه القيم ويحافظ عليهـا . ولكن الوحدة ليس لها قلب تشعر به ، ولا عقل تفكر به ، ولا ذات تفرح أو تتألم أو تتحقق بها ، والصفات التي تخلع عليها كالاتساع والقدرة والديمومة والعظمة والفن تتخذ معناها من الآحاد المفردة والحية التي تكوّن الوحدة .

ولعلنا لا نسلم بهذه الفكرة لما نراه من تعاقب الأفراد ، وتغير الآحاد، ولذلك نرفض ان نودعهم قيمنا الاخيرة ، ونفضل ان نتصور « كلاً ازلياً » يبقى بينما تجيء الافراد وتذهب ، وتغـدو وتروح . فتصور ان هذا « الكل » الازلي الباقي هو العرق أو الامة أو الدولة . فالافراد عرضة لتقلبات الظروف ، ولكن « الكل » الذي نحنّ اليـه ونتصوره يبقى كما هو خلال جميع هذه التقلبات . والشخصية الفردية هي في عالم الاحياء وليدة اندماج الجنس المذكر بالجنس المؤنث . فهي من هـــذه الناحية وليدة الصدفة . وهي عرض زائل قد تحول عوامل كثيرة دون ظهوره. واذا نظرنا اليه نظرة رياضية صرفة ، وجدنا ان هناك افراداً يرون النور

وافراداً كثيرين لا تتيسر لهم رؤية النور . فما هي قيمة هـذا الفرد ، الذي تظل ولادته رهينة بصدف لا نهاية لها ؟

ولذلك نبحث عن مقر لقيمنا فيما يبقى ، بدل ان نتركها تحت رحمة ما يزول . ونحن هنا أمام معضلة تستعصي على ادراكنا ، ولكنها لا تغير الواقع . وهذا الواقع هو ان القيم لا تكون الا حيث يوجد من ينشدها ، والافراد هم الذين ينشدونها . فهي موجودة بالآحاد لا بالوحدة . والافراد يسعون اليها بجهودهم وباتحادهم مع الآخرين . والوحـدة هي موضوع هذه القيم واداتها .

ولنأخذ موضوع القدرة مثلاً على ما نقول . فالناس ينشدون القدرة ، والقدرة تتقوى بالتنظيم . والوحدة أقوى من الآحاد ، ومعنى هـذا ان الناس يكونون أقوى حالاً وهم مرتبطون بعلاقـات مع بعضهم البعض مما يكونون وهم منفصلون عن بعضهم البعض . والناس ينشدون القدرة لانهم يشعرون بهـذه القوة ، ولانهم يستخدمونها وسيلةً في سبيل قيم أخرى ينشدونها . ولذلك يسعون لتعزيز قدرة المنظمات التي ينتمون اليها . ولكن المنظمات تتكون على وجه تجعل القدرة في أيدي أقلية الافراد التي تسيطر عليها ، ويخضع لها أكثرية الافراد متطلعين الى الفوائد غير المباشرة ، التي يمكن أن يجنوها من خضوعهم . فينظرون الى القدرة بصفتها وسيلة لقيم أخرى لا بصفتها قيمة في حـد ذاتها . فتعمد الاقلية المسيطرة الى تمجيد أهمية القدرة بذاتهـا ، لأن هذا التمجيد يخدم غاياتها المباشرة . وتقبل الاكثرية بهذا التمجيد لما تتوقع من فوائد غير مباشرة .

فتتآلف جهود الذين يمسكون زمـام القدرة ، والذين لا حول لهم ولا قوة ، في نشدان قدرة أعظم « للكل » الذي يتكون منهم جميعاً . ولكن الاكثرية هي عماد هذا « الكل » وكثيراً ما تصيبها الخيبة لانها لا تنال الفوائد التي تتطلع اليها . وكثيراً ما ينشب صراع بين الذين يتنافسون في طلب هذه القدرة ، ويكون ثمن هذا الصراع غالياً بالنسبة للجميع ،

وتسفك فيه قيم عزيزة على الجميع ، فيكون طلب القدرة وهما تذهب القيم المنشودة ضحية له .

ولكن أولي القدرة لا يحفلون بهذا الثمن ، لأن القدرة وحدها هي القيمة التي تعنيهم . وهذا هو السبب الرئيسي في ان القدرة القائمة في أية منظمة بدون رقابة عليها هي قدرة خطرة . وهذا هو السبب في ان أولي القدرة يعمدون الى تمجيد السلطة التي يمارسونها ، ويبالغون في أهميتها للوحدة،متغاضين عن الفوائد التي يتوق اليها اعضاء هذه الوحدة . ويتذرعون بهذا التجريد الذي يخدم اغراضهم الخاصة ، ويستطيعون ان يخدعوا الشعب . ويتمادون في الصراع السياسي في سبيل القدرة غير مكترثين بثمن هذا الصراع . وهذا هو حال الدول الكبيرة ، أو حال المتصارعين على القدرة في هذه الدول ، يغرقون في منازعاتهم السلطوية غير عابئين بعواقبها المدمرة . وليس هناك ما يردعهم عنها ما دامت الشعوب مخدرة بفلسفة زائفة للقيم . ويبرز هذا المثل أهمية وجود فلسفة حقيقية للقيم ، ووجود مفهوم صحيح لمقر القيم . وسنرى أمثلة أخرى تؤيد صحة ما نذهب اليه قبل أن نختم هذا الفصل .

المجتمع المتعدد الفئات

ينتمي الانسان الى عدة فئات والى عدة أشكال من التنظيم الاجتماعي، ويرتبط ببعضها ارتباطاً وثيقاً وبالبعض الآخر ارتباطاً واهياً ، ويتعاون مع بعضها تعاوناً عميقاً ومع بعضها الآخر تعاوناً سطحياً . وقد حاولنا ان نبين حتى الآن ، انه لا يجوز ان نقصر علاقة الانسان على فئة واحدة من هذه الفئات سواء اكانت الدولة أو غيرها ، أو ان نتصور انها تستوعب كل وجود الانسان ، او انها تستغرق كيانه استغراقاً كاملاً .

فالنظام الذي يستظله الانسان متنوع الاشكال ومتعـــدد المراكز . وليس النظام الموحد المركز كل ما هو موجود ، ولكن هناك النظـام التعددي الذي يستقيم وجوده بالتوازن والتكيف المتبادل بـــين مختلف عناصره . وفكرة الدولة التي تشمل كل شيء ، وتنظم كل شيء ترجع الى مفهوم للنظام الاجتماعي يعود الى زمن سابق لكوبرنيكوس ، وتعبر عن شعور بدائي بالاتساق . وقد حملنا تقدمنا منذ ذلك الحين في فهم الكون الاجتماعي على ان نتخلى عن هذه الفكرة ، وعلى ان نستبدلها بمفهوم أصح للواقع الاجتماعي ، وعلى أن نرى طبيعة مجتمع الانسان الحديث على اعتبار أنـه مجتمع متعدد الفئات .

وسنعالج هذا الموضوع هنا بايجاز ، ونبدأ معالجتنـا بالاشارة الى ان للناس أنواعاً متعددة من المصالح بعضها عام وبعضهـا خاص . والمصالح العامة هي تلك المصالح الأولية التي يطلبها جميع الناس، والمصالح الخاصة هي تلك التي ينشدها بعض الناس . ويفضل الناس أن يشاركوا في منظمات تدافع عن مصالحهم ، لأن التنظيم يعطي الشعور بالقدرة . ولذلك يتعلمون أن يتآلفوا مع بعضهم البعض ، فيعمل كل منهم في سبيل الآخر، ويعمل كل منهم في سبيل الجميع ، ويكون عملهم متآلفين أشد فعاليـــة من عملهم متفرقين . وتكون بعض المصالح توزيعية كأكثر المصالح الاقتصادية، التي يؤدي التنظيم فيهـــا الى زيادة فوائد كل مشارك في هذا التنظيم ، والى توزيع هذه الفوائد على وجه يستمتع به كل فرد بحصته باستقلال عن الآخرين . ويكون بعضها مشتركاً يستفيد منـه الجميع ويظل مشاعاً بينهم بدون أن يوزع على أي فرد من الافراد باستقلال عن الآخرين . وتشمل هـــذه المصالح الثقافية ، كتقدم المعرفة ، واكتشافات الفن ، والفكر ، والأدب والدين وما شاكل ذلك . ولربما منح المكتشف الفرد مكافأة فردية على اكتشافه ، واعطي الفنـــان الخلاق جوائز شخصية ، وغمر بالتكريم ، واغدقت عليه العطايا . ولكن ما يكتشفه أو ما يخلقـه

يظل ملكاً للجميع . فتظل ينابيع المعرفة في متناول كل من يريد ان ينهل منها . وبينما يكون منتوج صانع الاحذية للاستعمال الخاص ، يكون انتاج الفنان أو الاديب مبذولاً لكل من يميل اليه .

وهكذا نستطيع ان نميز بين نوعين من التنظيم وفقاً لطبيعة المنتوج . ويمكن ان تكون هناك أنواع اخرى مختلطة أو متوسطة بين الاثنين ، ولكننا ندعها الآن جانباً ، ونتناول أولاً النوع الثاني الذي يشمل المصالح الثقافية . إن هذه المصالح متنوعة جداً ، وقائمة على جميع المستويات من أدناها الى أعلاها . فهي تتنوع بتنوع عقول الناس ، وتنوع استجاباتهم للاحوال الواحدة . والاطفال الذين يوجدون في أحوال واحدة يتصرفون فيها تصرفات مختلفة . ولكل فئة مواقف ونظرات وآراء ومعتقدات ومسرات وطرق حياتية تختلف بها عن الفئات الاخرى . ولكل انسان غاية في حقل الثقافة تختلف عن غاية الآخر ، وتراه يسعى لتحقيقها بحيوية فائقة وروح خلاقة . وسواء اكان تحقيقه لها ناجحاً أم فاشلاً ، جميلاً أم قبيحاً ، فانه طريق تحققه الذاتي . والروح الانسانية ترى كل شيء على الارض اداة أو وسيلة لتحققها الذاتي .

وتحمل هذه الحاجة الى التحقق الذاتي الانسان على أن ينشيء علاقات مع اخوانه البشر ، وعلى أن يقيمها معهم على جميع المستويات من مستوى الأخذ والعطاء في الحب ، أو الصداقة ، والاحاديث والرحلات والمؤانسات مع أهل الجوار الى مستوى الاخوانيات الدينية العالمية . ولا يمكن للدولة أن تستوعب جميع هذه العلاقات ، وان تشمل جميع المنظمات التي تنبثق منها ، سواء أكانت هذه الدولة كبيرة أم صغيرة ، وسواء أكانت ارضها واسعة أم ضيقة . والسبب الاول في ذلك هو ان مختلف المنظمات الثقافية التي تقوم بنشاطات مماثلة لا تختلف في وجهة نظرها ، أو سلم قيمها ، أو طريقة عملها فحسب ، ولكنها تتنابذ وتتعادى مع بعضها البعض في أمور كثيرة . ولا يمكن التوفيق بين

الاختلافات التي تفرق بينهـا ، ولا يمكن التغاضي عنها في أية محاولة تجري لجمع الناس حول عقيدة ، وضمهم في منظمة واحدة . فهي في نظرهم أهم من أن تهمل في سبيل شرعة عامة أو تنظيم عام .

ويظهر هـذا التنوع والاختلاف في كل ميدان من ميادين التغيير الثقافية . فلكل شكل من أشكال الفن مدارسه وأساليبه . ولكل مدرسة أتباع يستهويهم ما تختلف فيه عن المدارس الاخرى . وللاديان معتقدات مشتركة حول اخوة البشر وابوة الله ، ولكن لكل دين مفهومـه لهذه الاخوة وتصوره لهذه الابوة . فاذا ضمت جميع هذه المدارس الفنيـة والمذاهب الدينية في كيان واحد ، حرمت من خصائصها المميزة لها ، وافرغت من حيويتها . ولا يتم مثل هذا الضم الا بالغضب والاكراه . « والاعتقاد والالحاد » ، كما قال هوبز « لا يأتيان نتيجة لاوامر الناس » .

والسبب الثاني في ان الدولة أو اي شكل من أشكال التنظيم لا يمكن ان يكون شاملاً ، هو ان لكل طريقة من طرق الحياة والتفكير ينبوعاً داخل نفس الانسان . ولذلك فان المهم هو الاقتنـاع الذاتي ، والتعود الذهني والاخلاص النفسي ، والاندفاع نحـو التعبير الفني ، والانسجام الارادي مع الجماعة . ولا يمكن ان يفرض مثل هذا السلوك من الخارج ، ولا ان يوجه من قبل سلطة غريبة أو لامبالية . والاكراه يقتلها ، ويمسخها الى آلية لا حياة فيها . ولا يكابر في هذه الحقيقة وينكرها الا المستبد أو العقائدي ويجد العقائدي الطمأنينة في معتقده ، ولكنه ينكر على الآخرين حق الاعتقاد الذي يستمتع به ، ويحاول أن يحرمهم من روح الاخلاص لمعتقدهم ، التي يتغذى بها كيانه .

وقد أدرك هذه الحقيقة ت . ه . جرين ، بالرغم من انه هيجلي ، فذكر في كتابه « محاضرات حول مبادىء الواجب السياسي » ، ان الدولة يجب ان لا تمتـد سلطتها للاشياء التي تتوقف قيمتها على الروح التي

تؤدى بها ، لا على المظاهر الخارجية لتأديتها . ان هذه النظريـة تنطبق على جميع النشاطات الثقافية،ولكن تطبيقها يثير بعض الصعوبات الجانبية ؛ ولذلك يحسن أن نوضحها بمبدأ عام يقضي بأن تتفادى الدولة التدخل في جميع الأعمال ، التي لا يتعارض قيام أية فئة بها بطريقتها واسلوبها مع حق فئات اخرى بالقيام بها بطرق وأساليب مختلفة ومضادة . ولا يجوز ان يبرر التدخل بأسباب تتصل بطبيعة هذه الاعمال ، لأنها تقع على أية حال خارج اختصاص الدولة . فليس للدولة مثلاً ان تحظر شكلاً مـا من العبادة لأنه يتنافى مع المعتقدات ، التي تدين بها السلطة الحاكمة . أما اذا تضمنت العبادة مثلاً « صيد الرؤوس » ، وأصبحت خطراً على سلامة الآخرين وحرياتهم ، فان للدولة ان تحظرها لا لانها عبادة ، بل لانها تخالف القانون الجنائي ، وتهدد الأمن العام . وعلى الدولة ان تتخذ هذا الموقف تجاه جميع الاعمال المتعلقة بالتعبير عن الرأي ، وتجاه جميع ميادين الفن والفكر أياً كان شكلها . فلا يحظر عـلى انسان ابداء رأيه لأن انساناً آخر يخالفه فيه،ولا يمنع انسان من عبادة الله لان انساناً آخر يعبد الاهاً آخر . بل تترك الآراء والعبادات في تنوعها،لأن هذا التنوع لا يتنافى مع المتطلبات الموضوعية للامن العام ، لأن الامن العام لا يستلزم الرتابة الثقافية .

ويظهر الاختلاف واضحاً بين المصالح الثقافية والمصالح الاقتصادية . فالنشاطات الاقتصادية لا يمكن أن يترك شأنها لحكم الافراد والفئات بدون الاساءة للنظام العام . فصاحب العمل مثلاً لا يستطيع ان يخفض اجـور مستخدميه بدون ان يضر بغيره من أصحاب الاعمال وبمستخدميهم . فلا يجوز له ان يدير اعماله على طريقته الخاصة ، وكأنه في جزيرة منفصلة عن الناس ، ولا ان يدعي بأن من حقه ان يتصرف بممتلكاتـه كما يحلو له . فممتلكاته هي ثمرة تعاون وعمل كثيرين من الناس ، وهي مصدر

معيشة لكثيرين . فإذا أهملها ، وتركها تذهب هدراً ، أو هدمها فإنه يضر بذلك الآخرين . ويضر بهم أيضاً اذا اشترى اجازة اختراع جديد لاحتكارها وللحؤول دون استفادة سواه منها . وبوسعنا ان نضرب ما لانهاية له من الأمثلة ، التي تدل على ان النظام الاقتصادي هو شبكة مترابطة كل الترابط .

ولربما ادعى البعض ان هذا الذي قلناه عن المصالح الاقتصادية ينطبق أيضاً على المصالح الثقافية . لأن الانسان لا يمكن ان يعبر عن رأيه ، وان يؤلف روايته،وان يعبد الله بدون ان يؤثر بعمله هذا على الآخرين. ولكن هذا التأثير هو نتيجة التجاوب الحر بين المؤثر والمتأثرين به . وقد يكون هذا التأثير حسناً أو سيئاً ، وقد نرحب به أو نستنكره . فالآراء والمعتقدات هي دائماً موضع نزاع ، وكل انسان يتجاوب معها بوحي وجدانه ، والاكراه لا محل له في هذا المجال .

ولكن هذا التجاوب الحر مفقود في حقل المصالح الاقتصادية . ثم ان هناك مقاييس ومستويات وجداول موضوعية تسمح لنا بحساب نتائج العمليات الاقتصادية ، وبقياس الفوائد الاقتصادية ، وتقدير الازدهار الاقتصادي . والجميع ينظرون اليها نظرة واحدة . وان كان البعض يتفرغون لها أكثر من البعض الآخر . فالمقاييس هنا تختلف عن معايير المصالح الثقافية ، ولذلك يجب ان تفرض رقابة على النشاطات الاقتصادية لا يجوز فرضها على النشاطات الثقافية . فالرقابة الاقتصادية ضرورية وجائزة ، ولا حد لها الا تقديرنا لأثرها في النشاط الاقتصادي ، وثقتنا بأن القيود التي توضع هي قيود فعالة لا تقتل روح المبادرة والعمل ، ولا تستنزف منبع الطاقة ، والرؤيا ، والمسؤولية ،ولا تحيل التنظيم القائم إلى روتين دواويني خاسر .

فاذا كنا لا نستطيع ان نفرض على المصالح الثقافية الرقابة أو القيود التي نفرضها على المصالح الاقتصادية ، فكيف يمكننا ان ننسق بينها ،

وان نوفق بين وجودها وبين نظام المجتمع وحياته الحرة ؟

ان هذا السؤال يضعنا أمام المعضلة الاساسية ، التي يواجهها المجتمع المتعدد الفئات، والتي تعانيها المجتمعات تحت صور شتى في مختلف أطوار حياتها ، من الطور البسيط البدائي الى الطور المعقد المتقدم . وقد برزت هذه المعضلة في الحضارة الغربية حين أخذت مختلف الشيع الدينية تنفصل عن الكنيسة الكاثوليكية . وأدى هـذا الانفصال أول الأمر الى انتشار الاعتقاد بأن على كل جماعة وكل دولة ان يكون لها دين واحد ، وان عليها ان تفرض هذا الدين على رعاياها ، لانه يؤمن لها السيطرة على عقولهم . ولما استحال في الامد الطويل فرض مثل هذه الوحدة الدينية أخذ النـاس يفكرون بأن بامكانهم ان يتعايشوا مع الذين يخالفونهم في اعتقادهم الديني . ولم يبلغوا هذه النتيجة الا بعـد ان مروا بقرون من الاضطهاد الديني والحروب الطائفية والفتن المدنية . ولكن هـذه النتيجة لم تقض على مظاهر للتعصب نجدهـا في البلاد الليبرالية ، ولم تحل دون بروز هذا التعصب في بلاد اخرى في صور جديدة لا علاقة لها بالمبدأ الديني ، ولكنها مع ذلك أكثر بشاعة مما كانت عليه في أي وقت آخر . وما تزال الشروط اللازمـة للحرية الثقافية نادرة التحقيق ، ان لم نقل متعذرة التحقيق في كل مكان .

وقد تحققت هذه الشروط على الصعيد السياسي في البلاد الديموقراطية . وابتعدت هذه البلاد بتطورها كل الابتعاد عن الايام التي كان يعلن فيها احد ملوكها « بأن أهم عمل له هو ابادة الملاحدة » . وسارت متدرجة من الاضطهاد الى التسامح ، ومن التسامح الى اعتبار الدين شأن الفرد لا شأن الدولة . وكان امر « نانت » الصادر عـام ١٥٩٨ أول اعتراف من قبل حكومة كاثوليكية ، بأن الهراطقة يجب ان يمنحوا الحقوق المدنية . وظل مع ذلك بعض كبار الراديكاليين الفرنسيين يعلنون حتى عام ١٧٧٦ ، « ان من المستحيل عـلى الناس ان يعيشوا في سلام مع الذين يعتقدون

بأنهم ملعونون ».وأخذت البلاد البروتستنتية تتسامح مع رعاياها الكاثوليك . ولكن انجلترا لم تخولهم حق المواطنيـــة حتى عام ١٨١٩ .

ووضعت الولايات المتحدة في التعديل الأول لدستورها المبدأ الذي يحظر على الدولة سن أي قانون يتعلق بالدين . وأصبح هذا المبدأ مقبولاً من أكثر البـــلاد الديموقراطية ومن قبل بعض البلاد التي لا يمكن ان توصف بأنها ديموقراطية . ولكن معضلة المجتمع المتعدد الفئـات لا تحل بالاعتراف الشكلي بمبدأ المساواة أمام القانون . لأن هذا الاعتراف وحده لا يحول دون وجود اقليات تعاني التأخر الاقتصادي ، وتقـاسي التمييز الاجتماعي والعنصري ، فتظل محرومة من حق المشاركة في حياة المجتمع . ولدينا أمثلة كثيرة على ذلك في مختلف الاقليات العنصرية والدينية ، التي تعاني درجات متفاوتـة من الاضطهـاد والتمييز كالزنوج والاوروبيين الشرقيين ، والصينيين ، واليابانيين ، ورعايا الهند ، والهنود الاميركيين، ورعايا الفيليبين ، والمكسيكيين وغيرهم من أبناء اميركا اللاتينية . فاذا ما استعرضنا احوال جميع هذه الفئات ، راعنا ان يكونوا مواطنين في دولة قامت على المساواة بين الناس ، بدون ان تحقق هـــذه المساواة في حياتهم أو في معاملة الآخرين لهم .

وتتخذ المعضلة وجوهاً مختلفة في مختلف البلاد . فالاقليات موزعة في الولايات المتحدة بين السكان في مختلف انحاء البلاد ، ولكنهـا تقطن في بلاد اخرى،كبلاد البلقان ، اقاليم خاصة بها . وتختلف الاقلية في بعض البلاد دينياً وعنصرياً عن الآخرين ، وتعاني أكثر هذه الفئات المضطهدة التخلف الاقتصادي والاجتماعي . وكثيراً ما يكون التمييز ضدها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً . وتبلغ هذه الحالة حدها الاقصى في بعض المستعمرات، حيث تنقلب العلاقة بين الاكثرية والاقلية ، فتكون هناك اقليـــة تستغل

الاكثرية وتضطهدها .

وكيفما تعددت هذه الأحوال،فان تمييز فئة ضد فئة مضر بالمجتمع ، لأن الذين يميز ضدهم يكرهون على الانطواء على أنفسهم ، وعلى كبت فعالياتهم ، وعلى اضغان الكراهية والحقد ضد الفئة التي تضطهدهم . وتنشب المنازعات بينهم وبين الذين ينكرون عليهم حقوقهم ، فتهدر فيها طاقات ، كان بوسع المجتمع أن يستفيد منها لو انها وجهت في الطريق البناء السوي . وتخشى الفئة المهيمنة ان تزول امتيازاتها اذا ما تغير الحال ، وان تفلت منها السلطة، فتتحصن في محافظة تقليدية تفقدها أية قابلية للتكيف مع الأحوال المتغيرة . واذا لم تستسلم الفئة المضطهدة ليأس العجز ، فانها تتبنى النظريات الهدامة ، وتتذرع بها في سبيل تقويض سلطة المستبدين بها . فيصبح لدى كل فريق صورة خاطئة عن الآخر ، وينكر عليه انسانيته ، وتذهب وحدة المجتمع هباء منثوراً .

فتصبح الثورة سبيل الخروج من هذا المأزق ، إلا إذا جرى تكييف تدريجي للعلاقات الفئوية وتوجيه لها نحو التساوي في الفرص بدل الاقتصار على المساواة القانونية . ولكن هذا التكييف يقتضي التخلي عن بعض العادات والتقاليد ، والتنكر لبعض المحرمات ، والتحرر من المفاهيم الخاطئة لدى كل فئة عن الفئة الأخرى، والانعتاق من المخاوف والمباذل والمصالح الضيقة ، التي تدفع الناس الى التمييز ضد بعضهم البعض . ولا يمكن تحقيق كل هذا الا بالجهود الشاقة ، التي تنطوي عليها عمليات التربية الاجتماعية . ولكن هذه العمليات تكون عادة بطيئة ، لأن الغاية التي ترمي اليها عسيرة . وهذه الغاية هي تعزيز الشعور الاجتماعي، الذي أضعفه انقسام المصالح وتخصصها ، وبعث الوعي بالقيم المشتركة التي تضمها الثقافة العامة . ولا تكفي اقامة التساوي في الفرص لبعث هذا الوعي . لأن هذا التساوي يقضي على مصدر من مصادر الانشقاق ، ويزيل عقبة تحول دون الانسجام الاجتماعي . فتمهد ازالة هذه العقبة

السبيل أمامنا لتعهد القيم المشتركة في المجتمـــع المتعدد الفئات ، إذا ما توفرت لنا الحكمة اللازمة لنشدان هذه القيم .

ان حس الانسان الجماعي ، أو شعوره بالحاجة إلى الجماعة هو شعور حي في نفسه ينشد التحقق في سلوكه. ويبدو هذا في تعلق الناس بأمتهم، وفي وفائهم للجماعة المحلية ، التي تسكن اقليماً شعــروا يوماً ما،أو ما يزالون يشعرون،بأنه وطنهم . ولكن هذه الأواصر لا تؤمّن وحدها تجربة التضامن الفعلي . فالأمة واسعة ومتنوعة . والجماعة المحلية متنافرة جداً ان كانت كبيرة ، ومحدودة جداً ان كانت صغيرة . وتعلق الشعور بها هو أشبه شيء بالحنين الى الماضي . ولذلك يحاول الفرد ارضاء توق النفس إلى الوحدة باستعادة روح التعاون الحيـــة ، التي تسري في المجتمع ذي الفئة الواحدة . ويحاول البعض استعادتها في بعض الأحيان بطرق تفرض النظام القديم محل النظام الجديد . فيحيون اسطورة المجتمع الوحداني ، ويعلنون الدولة الشاملة محوراً كافياً لكياننا الخلقي والروحي ، ويجمحون بنزعتهم الكلية لحد العمل لاستئصال الفروق الثقافية. وهم في هذا واهمون، لأنهم لا يستطيعون ان يدفعوا مجرى الحضارة الى الوراء ، ولا يستطيعون ان يرجعوا بنا الى الوقت، الذي كان أسلافنا يسكنون فيه غرفة اجتماعية واحدة . فقد بنينا لأنفسنا قصراً ذا أجنحة متعددة ، ولا بد لنا ان نتعلم كيف نجعله قصرنا .

الآلية الاجتماعية

يزيد تعقد التنظيم الاجتماعي في صعوبة المعضلة ، التي تحدثنا عنها في القسم السابق . ويبدو هذا التعقد في جنوح كل فئة من ذوي المصلحة الواحدة الى الانضواء في هيئة تدافع عن مصلحتها . وبذلك تكاثرت هذه

الهيئات ، وتعددت طرق تنظيمها تعدداً لم يعرف مثله من قبل. وتكاثرت وظائف الحكومة تكاثراً هائلاً ،لأن عليها ان تتجاوب مع هذه الهيئات ، وان تنظم علاقاتها ببعضها البعض،ولأن عليها ان تكيف قدرتها التنظيمية مع التقدم التكنولوجي المتواصل . وأصبحت عاقبة كل هذا تسلم فئة خاصة من المدراء والاختصاصيين قيادة التنظيمات الهامة ، وحرمان المواطن العادي،أياً كانت درجة فهمه أو تبصره ، من المشاركة في ادارة هذه الشؤون .

ولكل هيئة وجهان : وجهها الكياني ووجهها التنظيمي . ويعني الوجه الأول انها مؤلفة من فئة من الناس تجمعهم المصلحة التي انشئت الهيئة لخدمتها . ويعني الوجه الثاني انها مؤسسة على نظام يراد منه تمكينها من القيام بأشياء معينة . وتتولى فئة قليلة من القادة والاختصاصيين والموظفين ادارة المؤسسة باسم سائر الأعضاء . ويشرف عدد أقل على ادارة العمليات التي تقوم بها المؤسسة . وهم وحدهم خبيرون بآلية هذه العمليات ، بينما تعرف الأكثرية القليل أو لا تعرف شيئاً عنها. وتكون الثقة أساس العلاقة بين الأكثرية والأقلية . فإذا كان التنظيم ديموقراطياً ، شارك جميع الأعضاء في وضع السياسات العامة،وترك اعداد هذه السياسات وتنفيذها للمدراء . والمدراء على نوعين : النوع الذي يتولى الادارة العامة ويترجم الأهداف الى سياسات ، والنوع الذي يسيّر آلية تنفيذ هذه السياسات . ويشمل النوع الأول القادة بينما يشمل النوع الثاني الخبراء والموظفين . فإذا كان التنظيم واسعاً تضخم دور الخبراء ، ذلك لأن سعة التنظيم تؤدي الى تعقد آلية المؤسسة الاجتماعية ، فتزيد سلطة الأقلية الخبيرة بهذه الآلية،وتتمكن من الهيمنة على الذين يستعملون خدمات المؤسسة ، وتتوصل الى التحكم بعمليات اعداد سياسات المؤسسة وتنفيذها .

فتستأثر هذه الاقلية بمقومات السيطرة الاجتماعية ، وتقصي عنها الانسان العادي . وليس حرمان الانسان العادي من هذه المقومات أمراً جديداً .

فقد احيطت السلطة منذ القدم بأساطير طبقية ، وبهالة من السيادة حولت الحكومة من اداة سياسية لخدمة الشعب الى هيئــة ذات حقوق علوية ، وكانت الطبقة الحاكمة تتوسل بهـــذه الحقوق لفرض سيطرتها وخدمة مصالحها ، وابعاد ابناء الشعب عن آلة الحكم .

وأعاد نمو الديموقراطية للحكومة منطق وجودها الحقيقي ، وهو انها اداة لخدمة « الكل » الذي تحكمه . ولكن الابعاد الجديدة التي اكتسبتها السياسة رفعت العمليات الحكومية فوق متناول المواطن . واصبحت الآلة السياسية معقدة ، وأصبحت وظائفها متداخلة تداخلاً يجعل من المتعـذر على الانسان العادي ان يحاسب المسؤول عــلى عمله ، وان يراقب سير الاعمال ، أو ان يكتشف وجهة السياسة . فأصبح تحت رحمـة قادته من ناحية ، ورحمـــة الموظفين والخبراء من ناحية اخرى . فاذا كان قادته أقوياء سخروا الآلة لاغراضهم ، واذا كانوا ضعفاء غلبتهم الآلة ، وطغى عليهم شر الدواوينية ، وتوقفت عمليات التكيف مع الاحوال المتغيرة ، لأن أسياد الروتين سيرفضون تغيير حكم التقاليد التي تلائمهم .

وكان خطر الروتين الدواويني محصوراً في الماضي بالحكومة ، ولكن خطره الآن أعم بعد ان دخل التنظيم في كل حقل من الحقول . وقـد أخذت التنظيمات غير الحكومية تظهر منذ القرون الوسطى ، حين اقامت الكنيسة تنظيمها التسلسلي الواسع النطاق ، ليكون في خدمة رسالتها العالمية . وتتابعت التنظيمات في العصر الحديث ، لتغزو كثيراً من حقول الحياة التي كانت متروكة في الماضي للعلاقات الشخصية . فتكاثرت تنظيمات الاعمال بمختلف أنواعها كالشركات الصناعية والشركات التجارية ، والاحتكارات ، والبنوك ، وشبكات المخازن الكبيرة ، وشركات الصحافـة ، والهيئات المهنية الوطنية والدولية ، واتحادات العمال . وظهرت أيضاً الجمعيات العاملة في مختلف حقول الثقافـــة ، كالجمعيات التربوية والفنية ، والفكرية . وانشئت منظمات ومؤسسات واكاديميات للعلوم . ونظمت الهيئات التربوية

تنظيماً واسع النطاق . وأسست جمعيات للرياضيين المحترفين والهواة . وبرزت اتحادات الملاهي . فلم يعد هناك أي حقل لم يدخله التنظيم . وأصبح التنظيم للعلاقات الانسانية يقابل التنظيم الميكانيكي لعمليات الانتاج .

ويبين بعض الفلاسفة الاجتماعيين خطر هذا التمادي في التنظيم، فيقولون انه يقضي على الانسان بالانتماء لعدة هيئات ، تطلب كل واحدة منها ولاءً جزئياً منه ، فيزول من نفسه الشعور بالانتماء الى « كل » ؛ ذلك الشعور الذي كان يحسه الانسان في المجتمعات الاقل تنظيماً . وتستغرق نفسه في التنظيم المحكم وغير الشخصي ، الذي تمتاز به هذه الهيئات ، فيكون انتماؤه اليها سبباً في اضعاف علاقته الشخصية بالآخرين ، بدل ان يعززها ، ويضعف شعوره تجاه الجماعة بدل ان يقوى .

ان هؤلاء النقاد محافظون يعتريهم الحنين الى المجتمع الوحداني القديم، ويحجب عنهم هذا الحنين معضلة المجتمع الحديث . ولذلك يكتفون بالنقد بدون ان يقترحوا حلاً لهذه المعضلة ، أي لمعضلة العالم الذي نعيش فيه . ولكنهم على حق في تذكيرنا بالحاجة الى اعادة اكتشاف الجماعة ، والى وضع الانسان في مكانه الجدير به في المجتمع . لأن الانسان مهدد بأن يصبح ضحية الآلية الاجتماعية التي صنعتها يداه .

ولنستعرض الآن بعض وجوه هذا الخطر . وأولها ان التنظيم الجديد يحدد الاعمال في وظائف اختصاصية ، ويخضعها لضوابط متسلسلة ، بينما كان الفرد في الماضي يقوم بها متحملاً مسؤوليتها تجاه الفرد الآخر . ويفسر هذا التنظيم الوظيفي التسلسلي الجديد بتقسيم العمل ، ويبرر بحماس هذا التقسيم ومزاياه . وقد أشاد الكثيرون بهذه المزايا ، لذلك لا نريد ان نعود اليها هنا ، ونريد ان نتناول العواقب السلبية لهذا التنظيم . ان هناك عدداً يتناقص من المزارعين والفنانين والمهنيين ما يزال خارج دائرة هذا التنظيم . ولكن أكثر الناس يقومون بنشاطهم الاقتصادي في نطاق نظام يعين لهم الأساليب والسياسات التي يجب عليهم ان يتبعوها، ويعرف

مسؤولياتهم ويحددها . وسواء كان أحدهم موظفاً في الحكومة ، أو مستخدماً في شركة خاصة ، فانه مكلف بتنفيذ سياسة المؤسسة التي يعمل فيها . فالصحافي لا يكتب كما يود ، بل كما يطلب منه رئيس التحرير ، ورئيس التحرير لا يكتب كما يشاء ، بل كما تطلب منه الشركة الصحافية ان يكتب . ورجل الاعمال هو ممثل لشركة تحدد له دوره ، والشركة تابعة لاتحاد يسن الاجراءات ويقرر الانتاج . والبائع في المخزن مدير معين من قبل شبكة من المخازن تقرر له البضائع التي يجب ان يبيعها ، والاسعار التي يبيعها بها ، وكيفية ضبط الحسابات . والمعلم يتبع البرنامج الذي فرض عليه بدقة ، والواجبات التي يطلبها من تلامذته هي واجبات حددها له رؤساؤه . ويحدث مثل هذا في المصنع والمختبر والمكتب وفي غرفة اجتماع اللجان ، حيث يقوم كل انسان بعمله الذي يختص به ، ويتحرك الناس وكأنهم عجلات في آلات تدور بدون أي اعتبار لعواطفهم أو رغباتهم .

ويمكننا ان نسترسل في هذا الوصف ، محاولين ان نفعل ما يفعله بعض الكتاب ، الذين يهمهم أن يشعرونا بعبودية الانسان لاختراعاته ، وبأنه لا أمل له في النجاة منه. فيصرخون بأن الآلية تمتطي الانسانية الآن كما يمتطي الفارس فرسه . ويشير بعضهم الى « الثورة الادارية » ، ويندون بفئة ادارية متخصصة ، تستطيع ان تسير الدولة كما تشاء . وينوه آخرون بالدوار الذي يصاب به أبناء المجتمع المحكم التنظيم ، فيتحركون بدون أن تكون لهم أهداف يسعون لبلوغها . ويستنكر غيرهم وطأة عمليات الدواوينية المتسعة ، التي تقتل حركة الخلق في المجتمع . ويذهب البعض مع شبنجلر الى التنبؤ بأن الحضارة كلها قد استنزفت حياتها ، وانها في الطريق الى الفناء . وينظر البعض مع روبرت ميشلز بتشاؤم الى النظام الاجتماعي، لأن الضرورات الاوليغاركية لتنظيمه الواسع النطاق تعوقه عن تحقيق أهدافه، وتحول دون بروز أية قيادة خلاقة فيه .

اننا لا نقر هؤلاء المفكرين على ما يقولون لأنهم لا يرون الا وجهاً واحداً من وجوه الواقع المعقد للمجتمع الحديث . ويفوتهم ان طاقات الانسان الخلاقة ما تزال فعالة ، وانها تستطيع ان تغير العالم بطرق كثيراً ما يستعصي على المتنبيء ادراكها . وما يزال بوسع القيادة ان تؤكد نفسها متجاوبة مع الحركات التي يختلج بها قلب الشعب . ان هؤلاء المفكرين ينهجون نهج المحافظين ، الذين تخلى عنهم العصر ، فيرفضون ان يتناولوا المعضلة على انها معضلة . ويودون ان يعودوا بالانسان الى الماضي ، ولكنهم لا يستطيعون ان يبعثوا الماضي ، فينكرون المستقبل ، ويتجاهلون القوى البناءة التي يحفل بها الحاضر .

ان النزعة إلى الآلية الاجتماعية هي خاصة واحدة من خصائص عصرنا. وهي نزعة ناشئة من احوال حسنة تحمل آمالاً جديدة للمستقبل، وأحوال أخرى تنطوي على مخاطر تهدد مستقبل الانسان . وتتكيف هذه الأحوال مع بعضها تحت وطأة القيم التي تسود العصر. ولذلك فان الآلية الاجتماعية ليست إلاهاً للموت يندفع اندفاعاً أعمى بدون أي نظر للذين يجتاحهم في طريقه . ان لهذه الآلية أخطارها ، ولكن العقل الذي اخترعها يستطيع ان يعلمنا كيف نسيطر على هذه الأخطار . ولا بد لنا ان نستدرك حنين مفكرينا الى الماضي بصورة أصح للواقع الاجتماعي .

وتصبح صورتنا للواقع الاجتماعي أقرب الى الحقيقة ، إذا لم ننظر الى هذا الواقع من خلال الآلية الاجتماعية ، بل نظرنا اليه خلال مركب الأهداف العامة والخاصة ، والتعاونية والتنازعية ، والفردية والجماعية ، التي يسعى الناس وراءها سعياً متواصلاً تعتريه الحركة والاضطراب ، ويتخلله الصراع والاتفاق . وتسعى بعض الهيئات لأهداف مختلفة أو متناقضة ، بدون ان يقع تصادم ظاهر بينها ، لأن لكل منها أعضاءها ومؤيديها . ويسعى بعضها لأهداف تجرها الى منازعات مباشرة مع هيئات أخرى . ثم ان الحياة الداخلية لكل هيئة سواء أكانت صغيرة أم كبيرة ،

عرضة للاستقلال والتغير ، وهي فريسة لمنازعات حول أهداف الهيئة ، وحول أفضل الوسائل المؤدية لبلوغها . ويعني هذا انه لا صحة للفكرة القائلة بأن هناك آلة اجتماعية ضخمة تتحرك بذاتها بدون ان تتأثر بالضوابط أو الروادع الانسانية .

ولا صحة للزعم بأن هذه الآلة موحدة ومركزة تركيزاً ساحقاً . لأنها ليست موحدة ، وليس لها مركز واحد للادارة، بل عدة مراكز، لا يمكن لها أبداً ان تتفق اتفاقاً دائماً . وهي دائماً متغيرة ، ومتجاوبة في تغيرها مع تصورات جديدة للواقع قد تكون صائبة وقد تكون خاطئة.

ونستطيع الآن ان نتناول الأحوال التي تساعد الناس على ان يتحرروا من الأخطار الذاتية التي تنطوي عليها آلية الحضارة . فوعي هذه الأحوال وعياً كلياً ضروري لتفادي هذه الأخطار. وادراك هذه الأخطار ادراكاً موجهاً توجيهاً صحيحاً ضروري أيضاً لتجنب عواقبها . ونعني بذلك الادراك الرامي لفهم الوضع فهماً كلياً يحيط بما فيه من أخطار ، ويحيط أيضاً بالعوامل والامكانات البناءة التي تساعد على التغلب عليها .

ويبدو لنا نمو الروح الديموقراطية في طليعة هذه العوامل ، لأنها تعبر في سياقها التاريخي عن تأكيد جماهير الشعب لحقها في ان تسيطر على شؤونها ، وفي ان تحمل قادتها على ان يتجاوبوا مع ارادتها . والحركة الديموقراطية ضعيفة في بعض البلاد ومشوهة في بلاد أخرى ، ولكنها تظل مع ذلك قوة عظيمة ومتجددة، وتتقدم في البلاد التي سبقت غيرها في نمو آليتها الاجتماعية . ويعني هذا ان المجتمع الحديث بات مأخوذاً بالمبدأ الذي يدعوه مانهيم مبدأ الصيرورة الديموقراطية الأساسية . فهو مبدأ مكمل وملازم للقوى الأخرى التي تصنع المجتمع الحديث . ويبدو هذا في كثير من العوامل التي تكون المجتمع الحديث ، كالحركية الجديدة، وتأثير تعدد المعتقدات والعادات ، ومعدل سرعة التغير ، والفئات التي تتكون ويعاد تكوينها ، وضغط كل فئة ضد الفئة الأخرى ، وحفز

التحولات الصناعية ، والضوابط المتعددة لأشكال متعددة من السلطة ، ويسر المواصلات ، وتنوع مسالكها ، وانهيار الحواجز الثقافية ، التي كانت تفصل طبقة عن الأخرى ، وقلق المنزلة ان لم نقل المعيشة ، وأساليب الحياة المدنية . وتحمل كل هذه العوامل الناس في كل مكان على المطالبة بالمشاركة في اتخاذ المقررات التي تتعلق بشؤونهم، وتجعل من المستحيل على الرؤساء والمدراء ان يقوموا بأعمالهم بدون موافقة فعالة من قبل الذين ترتكز عليهم هذه الأعمال . ولربما استطاع القيمون على الأمور ان يتلاعبوا بهذه الموافقة ، وان يخادعوا الشعب لزمن ما.فيصبح ضحية للانفعالات الجماهيرية ، التي يتوفر لها الآن من وسائل التعبير ما لم يتوفر لها في أي وقت من قبل . ويستطيع القيمون على الامور ان يفعلوا كل هذا،ولكنهم لا يستطيعون ان يغيروا المجرى الديموقراطي الجديد والمطرد لطبيعة الحضارة .

وقد تحدثنا فيما سبق عن مزايا الديموقراطية ، وعن الاحوال اللازمة لتعهد نموها . ونود ان نضيف هنا بعض الكلمات حول هذه المزايا ، فنشير الى ان الديموقراطية تجعل الحكومة مسؤولة تجاه الشعب ، وتعرض العمليات الحكومية للهواء النقي بفضل النقد والمناقشة وتجدد دمها بفضل التغير الدوري للقادة،فتقدم لنا بذلك أحسن علاج ضد أمراض الدواوينية أو البيروقراطية . ونجاحها في هذا السبيل رهين بيقظتها وبمستوى التربية العامة . بل ان الديموقراطية تختلف عن غيرها من اشكال الحكم في وجودها من حيث هو رهين بالتنبه الاجتماعي وبتيقظ روح المواطنين .

وتفعل الديموقراطية فعلها في حمل المؤسسات الاجتماعية والقيمين عليها على ان يكونوا متجاوبين مع حاجات المجتمع المتغيرة وعاملين لخدمتها . ونستطيع ان نرى فعالية الديموقراطية في هذا السبيل في حقول أخرى غير الحقل السياسي . ولنأخذ الشركة الاقتصادية المساهمة مثلاً على ذلك . ان القدرة التي يتمتع بها مدراؤها ، والفوائد الخاصة التي يجنونها قد

تحملهم على ان يهملوا مصالح المساهمين ، وقد يشجعهم شعورهم بالامان في المركز الذي يشغلونه على الجمود واللامبالاة . فاذا لم يكف التنافس مع شركات اخرى لاخراجهم من هذه الحالة،فان بوسع بعض المساهمين الواعين ان يتعاونوا مع الآخرين في شن حملة عليهم توقظهم من سباتهم . ولربما اعتمدت شركة سياسة لا تلائم مصالح عمالها . ولكن العمال لها بالمرصاد ، وقد استطاعوا دائماً بيقظتهم وحيويتهم ان يصلحوا سياسات شركاتهم .

ويمكن ان يصيب النقابة ما يصيب الشركة ، اذا لم يشارك اعضاؤها في شؤونها مشاركة فعالة . فما لم تتوفر هذه المشاركة وقعت النقابة في قبضة فئة قليلة من القادة ، الذين يعرفون كيف يثيرون الضجة حول اشخاصهم ، أو سقطت تحت سيطرة فئة من المغامرين يستغلونها لمصالحهم وأغراضهم .

وما يحدث في النقابة يمكن ان يحدث أيضاً في أية منظمة من المنظمات العديدة ، التي تعمل في سبيل الرفاه العام . فاذا ترك المساهمون فيها ادارة أعمالها لمدير أو سكرتير،وعينوا مجلس امناء فخريين يكتفي اعضاؤه من المسؤولية بوضع اسمائهم في اوراق المنظمة الرسمية تحت اسم المنظمة، تحولت ادارة المنظمة مع الوقت الى دار مريحة للمدير أو السكرتير ولاصحابه وذويه . ونستطيع ان نسترسل في ضرب الأمثلة الدالة على ان سريان روح الديموقراطية داخل الدولة وخارجها هو الذي يصون حركية المؤسسات، ويحول دون استشراء الروتينية فيها، ويقيها شر سيطرة أولئك الذين يريدون استغلالها لاغراضهم .

وتقدم لنا بلاد صغيرة متقدمة كالدانمارك والسويد والنرويج وفنلندا خير الامثلة على المؤسسات التي تنشطها الروح الديموقراطية ، وتستبقيها متجاوبة مع الشعب ، وخادمة لاغراضه . فمؤسسات هذه البلاد بما فيها البنية السياسية منظمة أحسن تنظيم . ولكن تنافس القادة على السلطة ليس

تنافساً جامحاً . والشعب متسامح وتعــاوني ، ولكنه يقظ وحريص على السيطرة على شؤونه . وتربيته الاجتماعيــة عالية جداً ، وشعوره الطبقي ضعيف ، وأقوى منه ادراكه الرصين للعلاقة بين الحاجة والفرصة .

وهناك تطور هــام آخر يخفف من أخطار الآلية الاجتماعية ، وهو الاعتراف بطبيعة الشخصية والتسليم بمتطلباتها . فقد جاء هذا الاعتراف نتيجة تعدد المؤسسات والفئات الاجتماعية ، ولكنه مثل دوراً فعالاً في تحقيق هذا التعدد . وقاعدة هذا التعدد اختلاف عقول الناس ، واختلاف حاجاتهم الثقافية ، وتبلور هذا الاختلاف في تعــدد الاديان والاساليب والمدارس والمبادىء الخلقية . والاضطهاد الذي يرمي الى منع هذا التعدد ويبتغي فرض رأي واحد أو عقيدة واحدة، يتعارض مع الطبيعة الانسانية، ويكبت فيها امكانات النمو . لان قانون الحياة العضوي الاساسي ، هو انه كلما ارتفعت الطاقة ، تنوعت وتعددت طرق تحقيقها .

وللشخصيات المختلفة ان تنشد طرقاً مختلفة للتكيف مع اطار المجتمع . وإذا كانت هناك حاجات عامة تتخذ أساساً للنظام العام ، الذي يتطلب الاحترام من الجميع ، فان هناك أيضاً حاجات مختلفة تستدعي اختلافات في التكيف ، وتستوجب انواعاً مختلفة من العلاقات ، وتستلزم متنفسات جديدة . والتوفيق بين العام والمختلف هو وجـه آخر من وجوه معضلة من أقدم معضلات السياسة ، وهي معضلة التوفيق بين الحرية والنظام .

وتقدم الديموقراطية شكل الحل اللازم لهذه المعضلـة ، ولكن تطبيق هذا الحل يتطلب جهداً لا نهاية له . والعلوم الاجتماعية ، التي يعتــبر تقدمها آية من آيات العصر تلقي النور على طبيعة هذا الجهد. وعلم النفس يعلمنا الآن الكثير عن نموذج الشخصية وعن عقدها وانحرافاتها، فيساعدنا على التخلص من فكرة تصنيف الناس إلى قطيع وديع أو سرب ضال . ويبحث عالم التحليل النفسي والعالم الاجتماعي وعالم النفس الاجتماعي والعامل الاجتماعي طرق التكيف وأحواله. ويستفيد دارس القانون ودارس الحكومة

من بحوثهم ويحاول تطبيق دروسهم . وبذلك غيرنا رأينا حول ما هو طبيعي وما هو شاذ ، وأصبحت لدينا نظرات جديدة حول المجرمين والطغاة والارهابيين وغيرهم من النماذج الشخصية ، التي تهدد عمليات المجتمع النظامية . وأصبحنا ندرك أكثر مما أدركنا في أي وقت مضى ، اننا نحتاج لطرق أخرى غير الاكراه ، لنستطيع أن نحكم حكماً قوياً ، وان على الحكومة ان تتعهد الطاقات التفهمية ، وان عليها ان تفعل ذلك بالتعاون مع المنظمات الاجتماعية بمختلف أشكالها .

ويسير هذا الاعتراف الجديد بالشخصية يداً بيد مع تعدد الهيئات الحديثة . ويدحض الاثنان السياسة الرامية الى تركيز كل شيء في يد الحكومة ، ويقدمان التسهيلات التي تحتاجها الدولة الديموقراطية لتظل حركية ومرنة .

ما بعد عالم الحكومة

إذا أخذنا بنية أي مجتمع في احسن ما يمكن ان تكون عليه ظهرت لنا بصفة ترتيب أولي يكفل تنسيق علاقة الغايات بالوسائل ، وبدت لنا على هيئة منظمة تخدم مصالح اعضائها . وتختلف البنية الاجتماعية في تنظيمها عن البنية العضوية الرائعة كبنية الشجرة والحيوان . وتعتري الخدمات التي تقوم بها عوامل نقص وتصلب وتفريط . وتفتقر الى مفاهيم واضحة لرفاه الذين تخدمهم ، ولعلاقة هذا الرفاه بالمؤسسات القائمة . وكثيراً ما تصرفها المصالح القصيرة النظر عن واجباتها . وهذه المصالح تعمل ضد مصلحة « الكل » فيقع عليها الضرر كما يقع على غيرها . وكثيراً ما يتحكم بها أشخاص وفئات متصلبون وأنانيون لا يعادل غباءهم الا تمسكهم الأعمى بالسلطة . وتوزع فوائدها بدون تجرد وبدون مساواة .

واذا تولى الحكم أشخاص ذوو ارادة حسنة كانت نفوسهم غالباً خالية من أية رؤيا تاريخية .

والحكم مهمة صعبة وقابلة للفشل . ولا تكون أبداً ناجحة نجاحاً كلياً. وليس لدى الحكومة الحكمة الكافية للقيام بمسؤولياتها ، وقلما تستخدم ما يكون تحت تصرفها من حكمة في سبيل تحقيق أهدافها .. وهي غالبـاً مدعية ، وأوج ادعائها زعمها بأنها أوج الكفاءة ، وبأن لها الحق في ان تتولى جميع شؤون الناس . ولا تستطيع ان تقوم بمهامها على وجه معقول إلا إذا تعاونت مع مختلف المنظمات الخاصة بدل أن تحاول أن تستوعبها، وإلا إذا بنت هذا التعاون على التسليم ، بأن الكثير من الشؤون المتعلقة بالرفاه الانساني لا يمكن ان تخضع للوسائل السلطوية التي تمارسها الحكومة . ولذلك يحسن بهـا ان لا تحاول كبت الافكار التي تنمو في عقول المواطنين .

ونحن لم نحاول أن نقلل من شأن الحكومة في هذا الكتاب، ولم نؤيد الرأي القائل بالاكتفاء الذاتي لكل حقل من حقول الحياة الاجتماعية ، ولم نؤيد الزعم الرجعي القائل ، بأنه ليس للحكومة إلا وظيفـة جانبية في تنظيم الحياة الاقتصادية ، وان عليها أن تترك كل تنظيم وتخطيط في هذا المجال لسادة المال والصناعة . ولكننا أكدنا في نفس الوقت،بأن الجماعة أكبر من الدولة ، وان عفوية حياتها وتنوعيتها الغنية تخلق وتحرك القوى التي تصنع المستقبل ، ولذلك يجب ان تظل قيم الافراد والفئات الثقافية متحررة تحرراً أساسياً من نشاط الحكومـة التوحيدي . لاننا إذا اعتبرنا الدولة منظمـة الجماعـة ، فانها ليست المنسقة لكل ما تنطوي عليه حياتها .

ويضمر هذا التمييز بين الدولة والجماعة تمييزاً آخر ، وهو التمييز بين الجماعة على اعتبار انها متسع شامل للحياة الاجتماعية كلها ، والجماعة بصفتها مسرحاً لنشاطات أعضائها المتنوعة والمتعددة المراكز . فالجماعـة

هي دار الانسان الأوسع لأنها دار شعبه ، ولكن الجماعة هي ايضاً الميدان الذي يمارس فيه معتقداته ، ويدافع فيه عن اية قضية من القضايا التي يؤمن بها . ومعتقدات الذين يتشاركون في جماعة واحدة مختلفة ، ولذلك لا بد من التمييز بين تعلق الانسان بجماعته وتعلقه بهذه المعتقدات . وهذا التمييز بين الدولة والجماعة ألزم في المجتمع الحديث ، لأن التباسهما يؤدي الى الحكم الكلي . فالتعلق بالدار الاجتماعية شعور يشمل ساكني الدار وسكنهم . ولكن التعلق بالمعتقد او بالقضية يقف عند حد القيم الثقافية التي نؤمن بهـا ، والتي تخالف قيماً ثقافية اخرى يؤمن بها غيرنا من ساكني الدار . والانسان بحاجة الى هذين التعلقين ، لأن التعلق بالدار يعبر عن علوية الفرد ، وعن تحقق كيـانه الاجتماعي ، ولكن التعلق بالمعتقد او القضية يتجاوز العلاقات الشخصية ، ويعبر عن علاقة الجماعة بالحياة ، ويعبر في معنى من معانيه عن علاقتها بالكون .

ولم تعرف المجتمعات البدائية مثل هذا التمييز بين الدار والقضية ، لأنهما كانا فيها شيئاً واحداً . وكان ما يفعله الانسان لداره او وطنه نفس ما يفعله لقضيته . ولم تسع اية حكومة للتوحيد بينهما ، لأن طبيعة الاشياء كفلت هذا التوحيد . ولكن الحكومة تدعي اليوم بأنها تريد ان تنظم الدار والقضية ، فتحيل الدار الى سجن ، وتنسى ان معتقد الانسان ليس علامة مواطنيته . ولكن فضيلة الديموقراطية انها لا تتجاهل هـذا التمييز الا اذا اعتراها الفساد . وفضيلتها هي انها تدرك العواقب الهدامة لسيطرة الحكومة على القيم الثقافية . فالمعتقدات المختلفة يجب ان تنمو جنباً الى جنب ، ويجب ان يظفر اتباع كل منها بحصادهم الذي يختلف عن حصاد الآخرين . وما دامت هذه المعتقدات متنافسة ، فليكن التنافس حراً بينها . وقد عبر عن ذلك القاضي ابرامز هولمز عضو المحكمـة العليا في الولايات المتحدة بقوله :

« اذا ادرك الناس ان الزمن ذهب بالكثير من المعتقدات المناضلة ،

أمكن ان تتكون لديهم قناعة تفوق في عمقها ايمانهم بأسس سلوكهم ، وهي القناعة بأن حركة الأفكار الحرة هي الطريق الأفضل لبلوغ الخير الأخير الذي ينشدونه ، وهي القناعة بأن أحسن اختبار للفكر هو قدرة الفكر على أن يجعل نفسه مقبولاً في سوق الأفكار الحرة ، وهي القناعة بأن الحقيقة هي الأساس السليم لملاحقتهم لرغباتهم . وهذه هي على أية حال نظرية دستورنا » .

ويكوّن التعلق بالجماعة والتعلق بالقضية كلاً متكاملاً . فالتعلق بالجماعة ودارها يرضي الحس الاجتماعي ويملأ العاطفة حرارة ، ولكنه يفتقر الى محتوى والى امكان النمو ما لم يقترن بالتعلق بالقضية . واذا تملك وحده نفس الانسان ، اصابها بالضيق والفقر المعنوي ، وان كان متعلقاً بالوطن . فالغلو في الشعور القومي مدعاة للغرور ، ولتقديس السلطة ، ولتأليه القيم الخارجية والنسبية ، وللفناء في مجد الأمة ، والحط من امجاد الآخرين . فاذا اردنا الحد من خطر هذا الغلو ، أيقظنا في النفوس الحس الاجتماعي بالمعاني الذاتية للقيم ، ووجهناها نحو نسق الحياة الذي تتمنى ان تصنعه . ويجب ان تبرز اهمية القضية كما تبرز اهمية الجماعة ، بدون ان يؤدي ذلك في حال من الأحوال الى توحيدهما .

واذا افرطنا في الشعور القومي ، وعولنا عليه لأن يحقق لنا شيئاً أكثر من توحيد الجماعة في كيان قومي ، تحول الى شعور تعصبي توسعي ، وتملكتنا أوهام القدرة والمساحة ، وبددنا طاقاتنا ومواردنا في توتر لا خير فيه ، وحال تعصبنا القومي دون اقامتنا علاقات اقتصادية مع بلاد اخرى ، وان كانت فيها فوائد لنا ولهم . ويحول ايضاً دون تحقيق تسويات مع الآخرين ، سواء في أوقات السلم أو الحرب ، مهما كانت هذه التسويات بناءة ودائمة .

ولنأخذ مثلاً نستعمل فيه اسماء وهمية لئلا نتهم بالتحيز . ولنفترض ان مورفانيا تطمع في اقليم يدعى روستانيا . فشعب مورفانيا يشعر بالأسى ،

لأن روستانيا تحكمها دولة غريبة خارج حدودهم . وليس حكم روستانيا اسوأ من حكم مورفانيا . ولكن اهل مورفانيا يعتقدون انها ملك لهم بحكم التقاليد التاريخية والقرابة العنصرية . ولكن أهل روستانيا ينتمون لعـدة عناصر ، بعضها يحب مورفانيا بينما يكرهها البعض الآخر ، ويفضل عليها الدولة التي يحيا في ظلها . وليس هناك دليل على انهم سيكونون أسعد حالاً أو اكثر اتحـاداً اذا انضموا لمورفانيا . ولكن المورفانيين يتطلعون لأن يصبحوا شعباً أعظم ، وهم مستعدون لأن يجاهدوا ، وأن يموتوا ، وأن يتقبلوا التضحيات ، وأن يعانوا الفقر في سبيل بلوغ هذا الهدف . وضم روستانيا اليهم يرضي غرورهم القومي ، فيندفعون في سلسلة احتفالات صاخبة . وما ان تهدأ هذه الاحتفالات ، حتى تواجههم حقيقة جديدة ، وهي ان الدولة التي كانت تسيطر على روستانيا تعد العدة لاستعادتها منهم . ويشعرون انهم لم يصبحوا أسعد ولا أغنى بعد ان ضموا اليهم روستانيا . ولو انهم عقدوا معاهدة تبادل تجاري مع الدولة التي انتزعوا منها روستانيا لاستفادوا مادياً اكثر مما استفادوا من وجود روستانيا معهم . ولكن علاقاتهم مع جيرانهم هي علاقات توتر وعداوة . ومورفانيا هي الآن اكبر ، ولكن الكبر امر نسبي ، فما يزال حولهـا جيران اكبر منها . وما تزال تشعر وهي تقارن نفسها بمن هم اكبر منها انها لم ترض طموحها لأن تكون اكبر الجميع . وما تزال وهي تسعى لأن تكون اكبر تلقى المزيد من الاهانات وتتورط في مشاكل لا نهاية لها .

ويقودنا الغلو في الشعور القومي كأساس وحيد للوحدة الاجتماعية الى تمجيد مظاهر القومية الخارجية كالمساحة والقدرة والسيطرة على الآخرين ، ويغل نمونا الثقافي ويشوهه . وتسوء العواقب كلما تقدم العلم والتنظيم ، ووفر لنا طاقات طبيعية وانسانية جديدة . ويكون هذا التقدم افضل وأسرع فيما لو شعر الناس بوجودهم شعوراً أعمق بصفتهم علماء ، ومهندسين ،

ومخترعين ، وفنانين ، ورفاقاً في عملية تقدم واحدة ، وعاملين في سبيل مصلحة واحدة بدل ان يشعروا بوجودهم بصفتهم بريطانيين وفرنسيين ويابانيين وألمان واميركيين . فيصبحون اعضاء في نظام عالمي يحكمه القانون ، ويصبح شعورهم بالامن في ظل هذا النظام اقوى من شعورهم به في ظل الكيانات القومية الخاصة التي تفرق الآن بينهم ، والتي لم تعد تستطيع ان توفر للانسان ما يحتاج اليه من أمن . وما يزال بوسع الانسان ان يسير في طريق هذا التطور ، لأنه عاش أول الأمر في بيئات صغيرة ، ثم تجاوزها الى حياة الأمة ، وما تزال عمليات التغير كفيلة بتمكينه من تجاوز حياة الأمة الى ما هو أوسع منها .

ويتحول احترامنا للدولة القومية تحولاً خادعاً الى احترام الدولة ذاتها ، أي الى محور الآلية الرئيسي ، فنخلع عليها صفات ليست صفاتها ولكنها صفات الأمة ، الجماعة التي تحكمها . والدولة تعكس صفات الأمة في مؤسساتها ونشاطاتها ولكنها لا تجسمها . والأمة لا الدولة هي التي تملك الصفات الأساسية ، والحياة العميقة الجذور التي يمتاز بها الشعب الألماني والاميركي والاسباني والصيني ، وهي التي تبرز خلال خصائص التوتر لدى كل شعب من هذه الشعوب التي لا نجدها عند شعب آخر . والدولة تدعي ان هذه الخصائص هي خصائصها ، ليحترمها الناس احترامهم لهذه الخصائص لا للنظام الحكومي . ولكن اقصى ما يمكن ان تدعيه هو انها تصون هذه الخصائص . ولكنها لا تفعل ذلك دائماً ، لأنها كثيراً ما تكبتها وتشوهها ، وتزيل جميع الحدود بينها وبين الجماعة ، وتحاول ان تمسخ الانسان آلة سياسية .

وتظل اساطير الشعوب فوق الدولة ، ولكن بعض الدول تفعل ما فعلته المانيا واليابان ، فتحاول ان تكيف هذه الاساطير على هواها ، فتشوهها وتحرف معناها . ذلك ان اساطير الشعب المعبرة عن روح الجماعة تظل في انطلاقها وحريتها الى ان يفسدها حكم المستبدين او حكم المترمتين .

وهذه الاساطير هي وليدة التجاوب مع فنون الحياة ، ومع حس الأرض والسماء ، ومع قيم الحب والرفقة ، ومع نداء الفنون ، ومع المسرات والاتراح ، ومع الشوق اللامتناهي لتحقيق الرغبات ، ومع الصراع مع تلك التجربة التي تستعصي على الفهم ، تجربة الايمان .

وتتعرض الجماعة لخطر شديد اذا ما اغتصبت الحكومة السيطرة على اساطيرها ، والخطر أشد في هذا الوقت الذي تتمتع فيه الحكومة بسلطات اقوى من كل ما عرف من قبل . والديموقراطية هي ضمانتنا الوحيدة ضد هذا الخطر . وليست ضمانة معصومة ، لأن الدعاية يمكن ان تخدع الشعب عن حقيقة الديموقراطية فتكون في ذلك نهايتها . وقد دلتنا مناقشتنا على ان على الديموقراطية ان تتمسك بمبدأين لتبقى :

المبدأ الأول هو انه لا يجوز مطلقاً ان يسمح للحكومة بأن تفرض سيطرتها على حياة الجماعة الثقافية ، وان تقيّد حرية الناس في ان يختلفوا في معتقداتهم وآرائهم وطرق تفكيرهم وطرق حياتهم الا اذا اضروا وهم يمارسون هذه الطرق باخوانهم البشر ضرراً محسوساً .

والمبدأ الثاني الذي يرتبط بالأول هو انه لا يجوز ان تحتكر الحكومة السيطرة في النظام الاقتصادي – النفعي ، بحيث يؤدي قيامها بوظائفهـا الاقتصادية الى سيطرتها سيطرة غير مباشرة على الحياة الثقافية . لأنه اذا اصبحت فرص الحياة ، وأصبحت معيشة الأفراد والفئات تحت تصرف الحكومة ، أصبحت قيم الحكام المهيمنين وايديولوجيتهم مطلقة ، واصبحوا ميالين الى فرضها على الجماعة كلها ، ليقضوا بذلك على حرية الروح .

فاذا استمسكت الشعوب بهذين المبدأين بيقظة تامة ، بقيت حرة ، واستمرت في تنفس هواء الحياة الذي تتنسمه من « بعد عالم الحكومة » .

المـــــراجع

Albig, William : *Public Opinion. New York, 1939.*

Allen, J.W. : *A History of Political Thought in the Sixteenth Century.*

Anshen, Ruth N. : *Freedom : its Meaning.*

Arne, Sigrid : *United Nations Primer. New York, 1945.*

Barker, Ernest : *The Political Thought of Plato and Aristotle. London, 1906.*

Becker's, Carl : *Modern Democracy. New York, 1941.*

Bentley, A.F. : *The Process of Government. Chicago, 1908.*

Berle, Adolf A. Jr. & Means, Gardiner C. : *The Modern Corporation and Private Property. New York, 1932.*

Bernard, L. L. : *War and Its Causes. New York, 1944.*

Beveridge, William H. : *Full Employment in a Free Society. London, 1945.*

du Bois, Cora : *The People of Alor. University of Minnesota, 1944.*

Brinton, Crane : *The Anatomy of Revolution. New York, 1938.*

Bryee, James : *Modern Democracies. 2 vols., New York, 1921.*

Burnham, James : *The Managerial Revolution. New York, 1941.*

Calderon, F. Garcia : *Latin America. tr., Maill, London, 1913.*

Caltin, B. E. G. : *The Science and Method of Politics, London, 1926.*

Caltin, B. E. : *The Story of the Political Philosophers. New York, 1939.*

Carlyle, A. J. & R. W. : *History of Mediaeval Political Theory in the West. London, 1909-1936.*

Carlyle, A. J. : *Political Liberty. Oxford, 1941.*

Chase, Stuart : *Mexico. New York, 1931.*
Church, William F. : *Constitutional Thought in Sixteenth Century France. Harvard University Press, 1941.*
Commager, Henry S. : *Majority Rule & Minority Rights. New York, 1943.*
Cook, T. : *History of Political Philosophy, New York, 1937.*
Corbett, Percy E. : *Britain : Partner for Peace. New York, 1946.*
Dallin, David J. : *The Real Soviet Russia. tr. Stephen, Yale University, 1944.*
Dublin, Louis I. & Lotka, Alfred T. : *The Length of Life. New York, 1936.*
Durkheim, Emile : *Elementary Forms of the Religious Life. (tr. Swain, New York, 1926).*
Dyk, Walter : *Son of Old Man Hat. New York, 1938.*
Eastman, Max : *Marx and Lenin : The Science of Revolution, New York, 1927.*
Edwards, Lyford P. : *The Natural History of Revolution. Chicago, 1927.*
Elliott, W.Y. : *The Pragmatic Revolt in Politics. New York, 1928.*
Ernst, Morris : *The First Freedom. New York, 1946.*
Fay, S. B. : *The Origins of the World War. rev. ed., New York, 1930.*
Ferrero, Guglielmo : *The Principles of Power. tr. Jaeckel, New York, 1942.*
Figgis, J. N. : *Churches in the Modern State. New York, 1914.*
Finer, H. : *Mussolini's Italy. New York, 1935.*
Finer, Herman : *The Theory and Practice of Modern Government. London, 1934.*
Florinsky, M. T. : *World Revolution & the U.S.S.R., New York, 1933.*
Foster, Michael B. : *Masters of Political Thought. Boston, 1941.*
Fox, William T. R. : *The Super-Powers. New York, 1944.*
Frazer, J. G. : *The Golden Bough. London, 1923.*
Friedrich, Carl J. : *Constitutional Government & Democracy. Boston, 1941.*
Gallup, George : *A Guide to Public Opinion Polls. Princeton University, 1944.*
Gasset, Ortega Y. : *The Revolt of the Masses. New York, 1932.*
Gentile, G. : *Origine e doctrina del Fascismo. Rome, 1929.*
Gibson, ed. : *The Ciano Diaries. New York, 1946.*
Gierke : *Development of Political Theory.*

Gierke, Otto v. : *The Development of Political Theory. tr. Freyd, New York, 1939.*
Gierke, Otto v. : *Political Theories of the Middle Age, Cambridge, 1900.*
Ginzberg, Eli : *The House of Adam Smith. New York, 1934.*
Gooch, G. P. : *English Democratic Ideas in the Seventeenth Century. (2nd ed.) Cambridge, 1927.*
Gooch, G.P. : *History of Modern Europe, 1879 - 1919. London, 1923.*
De Gre, Gerard L. : *Society and Ideology. New York, 1943.*
Gruening, Ernest : *Mexico and Its Heritage. New York, 1934.*
Haller and Davies, ed. : *The Leveller Tracts. 1647 - 1653. Columbia University Press, 1944.*
Harper, Samuel N. : *The Government of the Soviet Union. New York, 1938.*
Hartland, E.S. : *Ritual and Belief. London 1914.*
Hayek, F. A. : *The Road to Serfdom. Chicago, 1944.*
Hayes, Carlton C. J. : *The Historical Evolution of Modern Nationalism. New York, 1931.*
Heiden, Konrad : *History of National Socialism. London, 1931.*
Herring, E. P. : *Public Administration and the Public Interest. London, 1936.*
Himes, Norman : *Medical History of Contraception. Baltimore, 1936.*
Hitler, Adolf : *Mein Kampf. Reynal & Hitchcock ed., New York, 1939.*
Hobhouse, Wheeler, & Ginsberg : *The Material Culture and Social Institutions of the Simpler Peoples.*
Hobhouse, Wheeler & Ginsberg : *The Material Culture & Social Institutions of the Simpler Peoples. London, 1915, pp. 228 ff.*
Helcombe, A. N. : *Political Parties of Today. New York, 1925.*
Hrdlicka, Ales : *The Problem of Human Evolution, in Science & Man, ed. Anshem. New York, 1942.*
Hudson, Manley O. : *Progress in International Organization. Stanford University, 1932.*
The Institute of Religions & Social Studies, Group Relations & Group Antagonisms. New York, 1944. And Civilization & Group Relationships. New York, 1945.
Kallen, H. M. : *Freedom in the Modern World. New York, 1928.*
Kardiner, Abram : *The Individual and His Society. New York, 1939.*

Kardiner, Abram : *The Psychological Frontiers of Society. New York, 1945.*
Kelsen, Hans : *Vom Wesen und Wert der Demokratie. Tubingen, 1929.*
Kent, F. R. : *The Great Game of Politics. New York, 1924.*
Keynes, J. M. : *The End of Laissez Faire. London, 1926.*
Keynes, J. M. : *General Theory of Employment, Interest, & Money. London, 1936.*
Kohn, Hans : *The Idea of Nationalism. New York, 1944.*
Kolnai, A. : *The War Against the West. New York, 1938.*
Krabbe, Hugo : *The Modern Idea of the State.*
Krabbe, Hugo : *The Modern Idea of the State. tr. Shepard, New York, 1927.*
Landtman, Gunnar : *The Origin of the Inequality of Social Classes. Chicago, 1938. Chap. III, XIV.*
Langer, W. L. : *The World Since 1914, 5th. ed., New York, 1943.*
Laserson, Max : *Russia & the Modern World. New York, 1945.*
Laski, Harold : *(ed.) The Defense of Liberts agaist Tyrants. London, 1924.*
Laski, Harold ; *Democracy in Crisis. University of North Carolin, 1933.*
Laski H. J. : *The Foundations of Sovereignty, Yale University, 1921.*
Lasswell, H. D. : *Politics : Who Gets What, When, How. New York, 1936.*
Lazarsfeld, Gaudet, Berelson : *The People's Choice, New York, 1944.*
Lazarsfeld, Paul ; Berelson, Bernard & Gaudet, Hazel : *The People's Choice. New York, 1944.*
Lederer, Emil : *The Mind of the Masses. New York, 1940.*
Leighton, Alexander H. : *The Governing of Men, Princeton University, 1954.*
Lenin : *The State & Revolution. London, 1919.*
Lindsay, A. D. : *The Essentials of Democracy. Philadelphia, 1929.*
Linton, Ralph : *The Study of Man. New York, 1936.*
Liwellyn, Karl N. & Hoebel, E. Adamson : *The Cheyenne Way. University of Oklahoma, 1941, Chap. VIII.*
Lorimer, Frank & Osborn, Frederick : *Dynamics of Population. New York, 1934.*
Lorwin, Lewis L.: *Economic Reconstruction, Report of the Columbia University Commission. Columbia University Press, 1934.*

Lorwin, Lewis L. : *Time for Planning. New York, 1944.*
Lowie, R. H. : *Primitive Society & the Origin of the State. New York, 1927.*
MacIver, R. M. : *Community. London, 1927.*
MacIver, R. M. ed., : *Group Relations and Group Antagonisms.*
MacIver, R. M. : *Leviathan & the People. Louisiana State University, 1939.*
MacIver, R. M. : *The Modern State. Oxford, 1926. Chap. VIII, esp. pp. 277 - 279.*
MacIver, R.M. : *Towards an Abiding Peace. New York, 1943.*
MacLeod, W. C. : *The Origin and History of Politics. New York, 1931.*
Malinowski, B. : *Crime & Custom in Savage Society. New York, 1926.*
Malinowski, B. : *Sex & Repression in Savage Society. New York, 1924.*
Mannheim, Karl : *Ideology & Utopia. New York, 1936.*
Mannheim, Karl : *Man & Society in an Age of Reconstruction. New York, 1940.*
Margaret, Mead : *Sex & Temperament in Three Primitive Societies. New York, 1935.*
Maritain, Jacques : *Freedom in the Modern World. New York, 1936.*
May, Mark A. : *A Social Psychology of War & Peace. Yale University, 1943.*
McIlwain, Charles H. : *The Growth of Political Thought in the West, New York, 1932.*
Merriam, Charles E. : *Political Power. New York, 1934.*
Merz, J. T. : *History of European Thought in the Nineteenth Century. London, 1914.*
Michels, Roberto : *Political Parties. (Eng. tr., New York, 1915).*
Mims, Edwin Jr. : *The Majority of the People. New York, 1941.*
Moore, David : *History of Latin America. New York, 1945.*
Morse, A. D. : *Parties & Party Leaders. Boston, 1923.*
Muir, R. : *The Interdependent World & its Problems. London, 1932.*
Mumford, Lewis : *Technics and Civilization.*
Mumford, Lewis : *Technics and Civilization. New York, 1934.*
Mumford, Lewis : *Technics & Civilization & the Condition of Man. New York, 1944.*
Munro, W. B. : *The Invisible Government. New York, 1928.*
Myres, G. L. : *Political Ideas of the Greeks. New York, 1927.*

Neumann, Franz : *Behemoth & Theodore Abel : Why Hitler Came to Power. New York, 1938.*
Notestein, Frank W. & others : *The Future Population of Europe & the Soviet Union. League of Nations. Geneva, 1944.*
Odegard, P. H. : *Pressure Politics. New York, 1928.*
Oppeinheimer, Franz : *The State. tr. Gitterman. New York, 1922.*
Ostrogorski, M.I. : *Democracy & the Organization of Political Parties. tr. Clarke, New York, 1902.*
Piaget, Jean : *The Moral Judgment of the Child. New York, 1932.*
Polangi, Karl : *The Great Transformation. New York, 1944.*
Pollock, Sir Frederick : *First Book of Jurisprudence. London, 1923.*
Radcliffe-Brown, A.R. : *The Andaman Islanders. Cambridge, 1933.*
Radin, Paul : *Primitive Religion. New York, 1937, Chap. 6-10.*
Rappard, W. E. : *The Government of Switzerland. New York, 1936.*
Rennie, Isabel J. : *The Argentine Republic. New York, 1945.*
Report of the Columbia University Commission, Economic Reconstruction. Columbia University Presss, 1934.
Rivers, W. H. R. : *Social Organization. New York, 1924.*
Rocco, A. : *The Political Doctrine of Fascism. New York, International Conciliation Pamphlets, 1926.*
Roethlisberger, F. J. & Dickson, W. J. : *Management & the Worker. Harvard University, 1943.*
Rostovtzeff, M. : *The Social and Economic History of the Hellenistic World. Oxford, 1941.*
Russell, Bertrand : *History of Western Philosophy. New York, 1945.*
Russell, Bertrand : *Power. New York, 1938.*
Sabine, B. H. : *A History of Political Philosophy. New York, 1937.*
Carr-Saunders, A. M. : *World Population. Clarendon Press, 1936.*
Schattsneider, E.E. : *Party Government. New York, 1942.*
Schmitt, B.E. : *The Coming of the War 1914. New York, 1930.*
Schneider, H. W. : *The Fascist Government of Italy. New York, 1935.*
Schuman, Frederick L. : *Soviet Politics. New York, 1946.*
Shridharani, K. : *War Without Violence. New York, 1939.*
Simons, H. C. : *A Positive Program for Laissez Faire. Chicago, 1934.*

Smith, T. U. : *The Democratic Way of Life. Chicago, 1926.*
Sorokin, P. A. : *Social and Cultural Dynamics. New York, 1937.*
Sorokin, P. A. : *The Sociology of Revolution. Philadelphia, 1925.*
Souveraine, Boris : *Stalin. New York, 1939.*
Spengler, Oswald : *Decline of the West. tr. Atkinson. New York, 1926.*
Stalin : *From the First to the Second Five-Year Plan. Speeches & Official Pronouncement. New York, 1933.*
Stalin : *Theory and Practice of Leninism. London, 1923. And Problems of Leninism. New York, 1942.*
Steiner, H.G. : *Government in Fascist Italy. New York, 1938.*
Sutherland, Edwin H. : *Principles of Criminology. Philadelphia, 1934.*
Tannenbaum, Frank : *Peace Through Revolution. New York, 1933.*
Tannenbaum, Frank : *Whither Latin America. New York, 1934.*
Tawney, R. H. : *Religion and the Rise of Capitalism.*
Thomas, W. I. : *Primitive Behavior. New York, 1937.*
Thompson, Warren S. : *Population Problems. New York, 1935.*
Toynbee, Arnold J. : *Study of History. London, 1934 - 1939.*
Trotsky : *History of the Russian Revolution. New York, 1936.*
Vagts, Alfred : *A History of Militarism. New York, 1937.*
Vaughan, C. E. : *Studies in the History of Political Philosophy. Manchester University, 1939.*
Veblen, Thorstein : *The Engineers and the Price System. New York, 1921.*
Veblen, Thorstein : *Imperial Germany & the Industrial Revolution. New York, 1915.*
Veblen, Thorstein : *The Vested Interests and the State of the Industrial Arts. New York, 1919.*
Wach, Joachim : *Sociology of Religion. Chicago, 1943.*
Wallace, Schuyler C. : *Federal Departmentalization. New York, 1941.*
Weil, Felix J. : *The Argentine Riddle. New York, 1944.*
Williams, F. E. : *Orakawa Society. Oxford, 1928.*
Wootton, Barbara : *Freedom Under Planning. University of North Carolina, 1945.*
Wright, Quincy : *The Causes of War & the Conditions of Peace. New York, 1935.*
Zweig, Stefan : *The World of Yesterday. New York, 1943.*

فهرست الأعلام

ح

د

ر

س

ش

غ

ف

ق

ك

ن

هـ

الفهرست

القسم الرابع : تحوّلات الحكومة

القسم الخامس : أفكار أخيرة حول نظرية الدولة

مَطبعة العلوم
حارة حريك - لبنان